



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الشهيد حمّـة لخضر الوادي



كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: العلوم التجارية

أطروحة مقدمة لاستكمال شهادة الدكتوراه الطور الثالث

ميدان العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

الشعبة: العلوم التجارية

التخصص: تسويق وتجارة دولية

تحليل أثر السياسات الاقتصادية على ميزان
المدفوعات في الدول النامية

"دراسة حالة لمجموعة من الدول النامية للفترة الممتدة من 2000-2018"

إشراف الأستاذ الدكتور:

إلياس شاهد

والمشرف المساعد الأستاذ

الدكتور: عقبة عبد اللاوي

إعداد الطالب:

الحاج العربي منصوري

لجنة المناقشة			
رئيساً	جامعة الوادي	أستاذ محاضر أ	عبد النعيم دفرور
مشرفاً ومقرراً	جامعة الوادي	أستاذ	إلياس شاهد
مشرفاً مساعداً	جامعة الوادي	أستاذ	عقبة عبد اللاوي
مناقشا	جامعة الوادي	أستاذ محاضر أ	لطفني مخزومي
مناقشا	جامعة الوادي	أستاذ محاضر أ	محمد الطيب بن مير
مناقشا	جامعة ورقلة	أستاذ	محمد لحسن علاوي
مناقشا	جامعة الجلفة	أستاذ محاضر أ	عطا الله بن مسعود

السنة الجامعية: 2021-2022

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي
بَدَأَ خَلْقَ الْإِنسَانِ
مِنْ طِينٍ مِنْ دُونِ
الْحَمْدِ لِلَّهِ الَّذِي
بَدَأَ خَلْقَ الْإِنسَانِ
مِنْ طِينٍ مِنْ دُونِ

الإهداء

إلى المترعة روحها بالإيمان التي يفيض قلبها رحمة وحنان

وأدين لها بكل عمري ... أمي الغالية حفظها الله

إلى الذي تعذب وعمل وجد وكد من أجل أن أرتاح ويوفر

لي كل أسباب الراحة ... أبي العزيز أبقاه الله لي ذكرا

إلى زوجتي الكريمة وأبنائي الأعزاء: محمد البشير وفاطمة الزهراء حفظهما الله

إلى أخواتي وإخوتي الأعزاء وكافة الأهل والأقارب.

إلى روح كل من أختي العزيزة الغالية "فاطمة" وخالتي العزيزة الدكتورة عبد اللاوي

حكيمة رحمهما الله تعالى

إلى الذين أجلوا أفكاري وبددوا حجب الظلمة في نفسي ... معلمي وأساتذتي

إلى جميع أصدقائي ورفقاء الدرب

أهدي لهم هذا العمل المتواضع

الحاج العربي

كلمة شكر وتقدير

أتقدم بالشكر الجزيل إلى الذي له الفضل والمنّة في كل نجاح وفقني فيه

إلى الذي علمني ما لم أعلم إلى الذي ملء الوجود نورا فما لا من نور سواه الله عز وجل

ومن بعد يطيب لي أن أتقدم بالشكر الجزيل إلى:

كل من ساهم من قريب أو بعيد في مساعدتنا على إنجاز هذا العمل، ونخص بالذكر

الأستاذ الدكتور الفاضل المشرف: شاهد إلياس والأستاذ الدكتور الفاضل

المشرف المساعد: عقبة عبد اللاوي الذين لم يبخلا علي بما يستطيعا من معلومة،

وعلى النصائح القيّمة ووقفتهما معي طيلة فترة إنجاز هذا البحث.

كما أتوجه بالشكر الجزيل إلى الأستاذ الدكتور المحترم عقبة ريمي الذي ساعدني في

الجانب القياسي للدراسة.

والشكر موصول للسادة أعضاء لجنة المناقشة على تفضلهم قبول مناقشة أطروحة

الدكتوراه لهم مني أسمى عبارات التقدير والاحترام.

والشكر موصول للزوجة الكريمة الأستاذة قدارة نجاة على صبرها ومساهمتها

ومساعدتها لي في التدقيق اللغوي للبحث.

هذا وما كان صوابا فمن الله، وما كان فيه من خطأ فمن أنفسنا ومن الشيطان.

وأسأل الله أن يجعل هذا العمل كله خالصا لوجهه الكريم، والحمد لله رب العالمين.

الحاج العربي

الملخص

تحاول الأطروحة أن تحلل أثر السياسات الاقتصادية على ميزان المدفوعات خلال الفترة الممتدة من (2000-2018) باستخدام نماذج البيانات المقطعية (Panel Data Models)، ولتحقيق هدف الدراسة تم استخدام البيانات السنوية المتاحة لعينة تتكون من 36 دولة نامية مختارة من أوروبا وآسيا وإفريقيا وأمريكا اللاتينية وأوقيانوسيا وهم من البلدان المصنفة في الشريحة الدنيا للدول متوسطة الدخل حسب تصنيف البنك الدولي، وقد تم ذلك عبر اختبار أربعة نماذج قياسية، حيث خلصت نتائج تقديرات النموذج الأول لأثر السياسة المالية على ميزان مدفوعات الدول النامية للفترة المذكورة آنفاً إلى أن نموذج التأثيرات العشوائية هو الأفضل للتعبير عن هذه العلاقة، وأن رصيد ميزان المدفوعات يتأثر سلبياً بالدين الحكومي العام. وخلصت نتائج تقديرات النموذج الثاني لأثر السياسة النقدية إلى أن نموذج التأثيرات العشوائية هو الأفضل للتعبير عن هذه العلاقة، وأن رصيد ميزان المدفوعات يتأثر سلبياً بعرض النقود بمعناه الواسع، في حين كان أثر صافي الائتمان المحلي إيجابياً. بينما خلصت نتائج النموذج الثالث لأثر السياسة التجارية إلى أن نموذج التأثيرات العشوائية هو الأفضل للتعبير عن هذه العلاقة، وأن رصيد ميزان المدفوعات يتأثر إيجابياً بمعدل متوسط التعريفية الجمركية. وفيما يتعلق بتنسيق السياسات الاقتصادية وأثرها الناتج عن تفاعل وتكامل السياسات في ميزان المدفوعات فخلصت نتائج تقديره إلى أن نموذج التأثيرات الثابتة هو الأفضل للتعبير عن هذه العلاقة، وأن رصيد ميزان المدفوعات يتأثر إيجابياً بكل من المتغيرات التالية: الدين الحكومي العام، سعر الصرف الرسمي ومؤشر الحرية الاقتصادية، في حين يتأثر سلبياً بكل من المتغيرات التالية: الإنفاق الحكومي، مؤشر العبء الضريبي.

الكلمات المفتاحية:

السياسات الاقتصادية، أدوات السياسة المالية، أدوات السياسة النقدية، أدوات السياسة التجارية، ميزان المدفوعات، دول نامية، نماذج البيانات المقطعية (Panel Data Models).

Summary

The thesis attempts to analyze the impact of economic policies on the balance of payments during the period (2000-2018) using panel data models. To achieve the goal of the study, the annual data available for a sample of 36 selected developing countries from Europe, Asia, Africa, Latin America and Oceania were used. The results of the estimates of the first model of the impact of fiscal policy on the balance of payments of developing countries for the aforementioned period concluded that the random effects model is the best way to express this relationship, and that the balance of payments is negatively affected by the general government debt. The results of the estimates of the second model for the impact of monetary policy concluded that the random effects model is the best way to express this relationship, and that the balance of payments balance is negatively affected by the broad money supply, while the effect of net domestic credit was positive. While the results of the third model of the impact of trade policy concluded that the random effects model is the best way to express this relationship, and that the balance of payments balance is positively affected by the average tariff rate. With regard to the coordination of

economic policies and their impact resulting from the interaction and integration of policies in the balance of payments, the results of his assessment concluded that the fixed effects model is the best expression for this relationship, and that the balance of payments balance is positively affected by each of the following variables: general government debt, the official exchange rate and the index of economic freedom , while it is negatively affected by each of the following variables: government spending, tax burden index.

key words:

Economic Policies, Fiscal Policy Tools, Monetary Policy Tools, Trade Policy Tools, Payments Balance, Developing Countries, Panel Data Models.

الفهرس

الفهارس
1- فهرس المحتويات

الصفحة	بيان المحتوى
	الإهداء
	كلمة شكر وتقدير
	الملخص
	الفهارس
أ - د	المقدمة
79-02	الفصل الأول: الأبيات النظرية للسياسات الاقتصادية
02	تمهيد
03	المبحث الأول: الملامح العامة للسياسات الاقتصادية
03	المطلب الأول: السياسات الاقتصادية (التعريف، الأهمية والأهداف)
03	الفرع الأول: تعريف السياسات الاقتصادية
03	الفرع الثاني: أهمية السياسات الاقتصادية
04	الفرع الثالث: أهداف السياسات الاقتصادية
05	المطلب الثاني: السياسات الاقتصادية (منهجية صياغتها، الأسس والمبادئ)
06	الفرع الأول: منهجية صياغة السياسات الاقتصادية
07	الفرع الثاني: أسس ومبادئ السياسات الاقتصادية
08	المطلب الثالث: سياسات الإصلاح الاقتصادي في الدول النامية
08	الفرع الأول: مفهوم سياسات الإصلاح الاقتصادي
08	الفرع الثاني: مكونات سياسات الإصلاح الاقتصادي
12	الفرع الثالث: السياسات الاقتصادية الإصلاحية المتبعة في الدول النامية
13	المبحث الثاني: السياسة المالية
13	المطلب الأول: ماهية السياسة المالية (المفهوم، العوامل المحددة لها والأهداف)
13	الفرع الأول: مفهوم السياسة المالية والعوامل المحددة لها
15	الفرع الثاني: أهداف السياسة المالية
17	المطلب الثاني: أدوات السياسة المالية وآلية عملها
17	الفرع الأول: أدوات السياسة المالية
36	الفرع الثاني: آلية عمل السياسة المالية
39	المبحث الثالث: السياسة النقدية
39	المطلب الأول: ماهية السياسة النقدية ومراحل تطورها
39	الفرع الأول: مفهوم السياسة النقدية
40	الفرع الثاني: مراحل تطور السياسة النقدية
41	المطلب الثاني: أهداف السياسة النقدية ومستويات فعاليتها
42	الفرع الأول: أهداف السياسة النقدية

46	الفرع الثاني: مفهوم ومستويات فعالية السياسة النقدية
48	المطلب الثالث: أدوات السياسة النقدية و قنوات إبلاغها
49	الفرع الأول: أدوات السياسة النقدية
57	الفرع الثاني: قنوات انتقال السياسة النقدية للنشاط الاقتصادي
61	المبحث الرابع: السياسة التجارية
61	المطلب الأول: ماهية السياسة التجارية (التعريف ، العوامل المحددة لاختيارها، الأهمية، الأهداف)
61	الفرع الأول: تعريف السياسة التجارية
62	الفرع الثاني: العوامل المحددة لاختيار السياسة التجارية
63	الفرع الثالث: أهمية السياسة التجارية
63	الفرع الرابع: أهداف السياسة التجارية
65	المطلب الثاني: أشكال وأنواع السياسة التجارية
65	الفرع الأول: سياسة حرية التجارة
66	الفرع الثاني: سياسة الحماية التجارية
67	المطلب الثالث: أدوات السياسة التجارية (القيود الجمركية)
67	الفرع الأول: القيود الجمركية التعريفية (التعريف الجمركية)
69	الفرع الثاني: القيود الجمركية غير التعريفية
79	خلاصة الفصل الأول
145-81	الفصل الثاني: التأصيل النظري ... لميزان المدفوعات
81	تمهيد
82	المبحث الأول: ماهية ميزان المدفوعات
82	المطلب الأول: التعاريف ومحدداتها
85	المطلب الثاني: أهمية وفوائد ميزان المدفوعات والعوامل المؤثرة فيه
85	الفرع الأول: أهمية ميزان المدفوعات
86	الفرع الثاني: فوائد ميزان المدفوعات
86	الفرع الثالث: العوامل التي تؤثر على ميزان المدفوعات
87	المطلب الثالث: وظائف وخصائص ميزان المدفوعات
87	الفرع الأول: وظائف ميزان المدفوعات
87	الفرع الثاني: خصائص ميزان المدفوعات
88	المطلب الرابع: التفسير الاقتصادي لأرصدة ميزان المدفوعات و مؤشرات الاقتصادية
88	الفرع الأول: التفسير الاقتصادي لأرصدة ميزان المدفوعات
90	الفرع الثاني: المؤشرات الاقتصادية لميزان المدفوعات
92	المبحث الثاني: مكونات ميزان المدفوعات ومراحل تطوره الاقتصادي وكيفية القيد في حساباته
92	المطلب الأول: مكونات ميزان المدفوعات
92	الفرع الأول: حساب العمليات الجارية
96	الفرع الثاني: حساب العمليات الرأسمالية
98	الفرع الثالث: حساب العمليات المالية

100	الفرع الرابع: حساب السهو والخطأ
100	المطلب الثاني: ميزان المدفوعات ومراحل التطور الاقتصادي
102	المطلب الثالث: كيفية القيد في حسابات ميزان المدفوعات
102	الفرع الأول: كيفية القيد في الحساب الجاري والحساب الرأسمالي
103	الفرع الثاني: كيفية القيد في الحساب المالي
104	الفرع الثالث: كيفية القيد في صافي السهو والخطأ
105	المبحث الثالث: التوازن والاختلال في ميزان المدفوعات
105	المطلب الأول: ماهية التوازن والاختلال في ميزان المدفوعات
105	الفرع الأول: مفهوم التوازن والاختلال لميزان المدفوعات
106	الفرع الثاني: نتائج اختلال ميزان المدفوعات
107	المطلب الثاني: أشكال الاختلال في ميزان المدفوعات
107	الفرع الأول: الاختلال الدائم (الهيكلي)
108	الفرع الثاني: الاختلال المؤقت
109	المطلب الثالث: أسباب اختلال ميزان مدفوعات والآثار المترتبة عنه
109	الفرع الأول: أسباب اختلال ميزان مدفوعات
111	الفرع الثاني: الآثار المترتبة عن الاختلال في ميزان المدفوعات
113	المبحث الرابع: دور السياسات الاقتصادية في إعادة التوازن لميزان المدفوعات
113	المطلب الأول: مداخل علاج الاختلال في ميزان المدفوعات
113	الفرع الأول: النظرية الكلاسيكية في تسوية اختلال ميزان المدفوعات
117	الفرع الثاني: النظرية الكينزية في تسوية اختلال ميزان المدفوعات
119	الفرع الثالث: التسوية عن طريق التدفقات النقدية الدولية
120	المطلب الثاني: مناهج التسوية لإعادة التوازن لميزان المدفوعات
120	الفرع الأول: منهج المرونات
133	الفرع الثاني: منهج الامتصاص (الاستيعاب)
140	الفرع الثالث: المنهج النقدي
144	خلاصة الفصل الثاني
180-146	الفصل الثالث: عرض وتحليل الدراسات السابقة
146	تمهيد
174	المبحث الأول: الدراسات السابقة التي تتعلق بتنسيق السياسة المالية والنقدية بميزان المدفوعات
147	المطلب الأول: الدراسات السابقة التي تتعلق بالسياسة المالية وميزان المدفوعات
149	المطلب الثاني: الدراسات السابقة التي تتعلق بالسياسة النقدية وميزان المدفوعات
154	المطلب الثالث: الدراسات السابقة التي تتعلق بتنسيق السياسة المالية والنقدية بميزان المدفوعات
159	المبحث الثاني: الدراسات السابقة التي تتعلق بالسياسة التجارية وميزان المدفوعات
165	المبحث الثالث: الدراسات السابقة التي تتعلق بتنسيق السياسات الاقتصادية وميزان المدفوعات
170	المبحث الرابع: ما يميز الدراسة عن الدراسات السابقة
180	خلاصة الفصل الثالث

257-182	الفصل الرابع: دراسة أثر السياسات الاقتصادية على ميزان المدفوعات
182	تمهيد
183	المبحث الأول: واقع السياسات الاقتصادية وميزان المدفوعات في الدول النامية
183	المطلب الأول: واقع السياسات الاقتصادية في الدول النامية
183	الفرع الأول: السياسة المالية في الدول النامية
185	الفرع الثاني: واقع السياسة النقدية في الدول النامية
192	المطلب الثاني: واقع موازين المدفوعات في الدول النامية
192	الفرع الأول: أسباب العجز في موازين مدفوعات الدول النامية
194	الفرع الثاني: وسائل تخفيف العجز في موازين مدفوعات الدول النامية
197	المبحث الثاني: نماذج الدراسة القياسية
197	المطلب الأول: الإطار النظري نماذج بانل
197	الفرع الأول: تعريف نماذج بانل
198	الفرع الثاني: فوائد وأهمية نماذج البانل
200	الفرع الثالث: مشاكل بيانات البانل
201	المطلب الثاني: النماذج الأساسية لتحليل بيانات البانل
201	الفرع الأول: الصيغة العامة لبيانات البانل
202	الفرع الثاني: نموذج الانحدار التجميعي (The Pooled Regression Model)
204	الفرع الثالث: نموذج التأثيرات الثابتة (The Fixed Effects Model)
207	الفرع الرابع: نموذج التأثيرات العشوائية (Random Effects Model)
208	المطلب الثالث: الاختبارات الأساسية لتحديد النموذج الملائم
208	الفرع الأول: اختبار إحصائية فيشر (Fisher)
209	الفرع الثاني: اختبار هوسمان (Hausman 1978)
210	الفرع الثالث: اختبار ارتباط الأخطاء بين الوحدات المقطعية cross section dependence test (Breusch and Pagan (1979) –Lagrange Multiplier Test)
212	المبحث الثالث: نتائج الدراسة القياسية
212	المطلب الأول: متغيرات الدراسة (التعريف، مصادر بياناتها، تعريف العينة والنماذج المستخدمة)
212	الفرع الأول: التعريف بمتغيرات الدراسة ومصادر البيانات
214	الفرع الثاني: التعريف بعينة الدراسة
215	الفرع الثالث: نماذج الدراسة
225	المطلب الثاني: التحليل الوصفي ومصفوفة الارتباط بين المتغيرات
225	الفرع الأول: التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة
227	الفرع الثاني: دراسة مصفوفة الارتباط لمتغيرات النماذج
229	المطلب الثالث: تقدير النموذج الأول لأثر أدوات السياسة المالية على ميزان المدفوعات
230	الفرع الأول: تقدير نماذج البانل للنموذج الأول
231	الفرع الثاني: اختبارات المفاضلة بين نماذج البانل للنموذج الأول

233	الفرع الثالث: تقدير معلمات النموذج الأول باستخدام نموذج التأثيرات العشوائية
235	المطلب الرابع: تقدير النموذج الثاني لأثر أدوات السياسة النقدية على ميزان المدفوعات
235	الفرع الأول: تقدير نماذج البائل للنموذج الثاني
237	الفرع الثاني: اختبارات المفاضلة بين نماذج البائل للنموذج الثاني
238	الفرع الثالث: تقدير معلمات النموذج الثاني باستخدام نموذج التأثيرات العشوائية
241	المطلب الخامس: تقدير النموذج الثالث لأثر أدوات السياسة التجارية على ميزان المدفوعات
241	الفرع الأول: تقدير نماذج البائل للنموذج الثالث
243	الفرع الثاني: اختبارات المفاضلة بين نماذج البائل للنموذج الثالث
244	الفرع الثالث: تقدير معلمات النموذج الثالث باستخدام نموذج التأثيرات العشوائية
246	المطلب السادس: تقدير النموذج الرابع لأثر أدوات السياسات الاقتصادية على ميزان المدفوعات
246	الفرع الأول: تقدير نماذج البائل للنموذج الرابع
249	الفرع الثاني: اختبارات المفاضلة بين نماذج البائل للنموذج الرابع
250	الفرع الثالث: تقدير معلمات النموذج الرابع باستخدام نموذج التأثيرات الثابتة
257	خلاصة الفصل الرابع
263-259	الخاتمة
276-265	قائمة المراجع
288-278	الملاحق

2- فهرس الجداول

الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول	الفصل
27	الفرق بين الضريبة والرسم	1-1	الأول
29	أوجه الاختلاف بين القرض والضريبة	2-1	
67	إيجابيات وسلبيات كل من سياسة الحرية التجارية وسياسة الحماية التجارية	3-1	
78	أهم أدوات السياسة التجارية	4-1	
93	يبيّن حساب السلع والخدمات لميزان المدفوعات	1-2	الثاني
95	يبيّن عناصر حساب الدخل الأولي في ميزان المدفوعات	2-2	
96	يبيّن عناصر حساب الدخل الثانوي في ميزان المدفوعات	3-2	
97	يبيّن عناصر الحساب الرأسمالي لميزان المدفوعات	4-2	
99	يبيّن عناصر الحساب المالي لميزان المدفوعات	5-2	
102	مراحل التطور الاقتصادي لميزان المدفوعات	6-2	
103	كيفية القيد في ميزان المدفوعات في بندي الحساب الجاري والحساب الرأسمالي	7-2	
104	كيفية القيد في ميزان المدفوعات في بند الحساب المالي	8-2	
170	ما يميّز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة	1-3	الثالث
201	إيجابيات وسلبيات بيانات البائل	1-4	الرابع
212	متغيرات الدراسة ومصادر البيانات	2-4	
224	ملخص لآلية تأثير المتغيرات التفسيرية في المتغير التابع	3-4	
227	التحليل الوصفي للمتغيرات الداخلة في النماذج	4-4	

228	نتائج مصفوفة الارتباط لمتغيرات النماذج	5-4
230	نتائج تقدير نموذج أثر السياسة المالية على ميزان المدفوعات باستخدام نموذج الانحدار التجميعي	6-4
230	نتائج تقدير نموذج أثر السياسة المالية على ميزان المدفوعات باستخدام نموذج التأثيرات الثابتة	7-4
231	نتائج تقدير نموذج أثر السياسة المالية على ميزان المدفوعات باستخدام نموذج التأثيرات العشوائية	8-4
232	نتائج اختبار Breusch and Pagan Lagrangian multiplier test for random effects.	9-4
232	نتائج اختبار هوسمان (Hausman) للمفاضلة بين نموذج التأثيرات الثابتة والعشوائية	10-4
233	معلومات النموذج الأول لأثر السياسة المالية على ميزان المدفوعات باستخدام التأثيرات العشوائية	11-4
235	نتائج تقدير نموذج أثر السياسة النقدية على ميزان المدفوعات باستخدام نموذج الانحدار التجميعي	12-4
236	نتائج تقدير نموذج أثر السياسة النقدية على ميزان المدفوعات باستخدام نموذج التأثيرات الثابتة	13-4
236	نتائج تقدير نموذج أثر السياسة النقدية على ميزان المدفوعات باستخدام نموذج التأثيرات العشوائية	14-4
237	نتائج اختبار Breusch and Pagan Lagrangian multiplier test for random effects.	15-4
238	نتائج اختبار هوسمان (Hausman) للمفاضلة بين نموذج التأثيرات الثابتة والعشوائية	16-4
238	معلومات النموذج الثاني لأثر السياسة النقدية على ميزان المدفوعات باستخدام التأثيرات العشوائية	17-4
241	نتائج تقدير نموذج أثر السياسة التجارية على ميزان المدفوعات باستخدام نموذج الانحدار التجميعي	18-4
242	نتائج تقدير نموذج أثر السياسة التجارية على ميزان المدفوعات باستخدام نموذج التأثيرات الثابتة	19-4
242	نتائج تقدير نموذج أثر السياسة التجارية على ميزان المدفوعات باستخدام نموذج التأثيرات العشوائية	20-4
243	نتائج اختبار Breusch and Pagan Lagrangian multiplier test for random effects.	21-4
244	نتائج اختبار هوسمان (Hausman) للمفاضلة بين نموذج التأثيرات الثابتة والعشوائية	22-4
244	معلومات النموذج الثالث لأثر السياسة التجارية على ميزان المدفوعات باستخدام التأثيرات العشوائية	23-4

247	نتائج تقدير نموذج أثر السياسات الاقتصادية على ميزان المدفوعات باستخدام نموذج الانحدار التجميعي	24-4	
248	نتائج تقدير نموذج أثر السياسات الاقتصادية على ميزان المدفوعات باستخدام نموذج التأثيرات الثابتة	25-4	
249	نتائج تقدير نموذج أثر السياسات الاقتصادية على ميزان المدفوعات باستخدام نموذج التأثيرات العشوائية	26-4	
250	نتائج اختبار Breusch and Pagan Lagrangian multiplier test for random effects.	27-4	
250	نتائج اختبار هوسمان (Hausman) للمفاضلة بين نموذج التأثيرات الثابتة والعشوائية	28-4	
251	معلمت النموذج الرابع لأثر السياسات الاقتصادية على ميزان المدفوعات باستخدام التأثيرات الثابتة	29-4	

3- فهرس الأشكال البيانية

الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل	الفصل
05	أهداف السياسة الاقتصادية حسب كالردور	1-1	الأول
20	المقدرة المالية للدولة	2-1	
37	سياسة مالية توسعية: عن طريق زيادة الإنفاق الحكومي وخفض الضرائب	3-1	
38	سياسة مالية انكماشية: عن طريق خفض الإنفاق الحكومي وزيادة الضرائب	4-1	
42	استراتيجية السياسة النقدية الحديثة	5-1	
58	آلية انتقال آثار السياسة النقدية للاقتصاد الحقيقي من خلال أسعار الفائدة	6-1	
70	آثار إعانات التصدير على الاقتصاد	7-1	
115	مخطط توضيحي لآلية التوازن في ظل سعر الصرف الثابت	1-2	الثاني
116	مخطط توضيحي يوضح آلية التوازن في ظل سعر الصرف المرن	2-2	
118	مخطط لآلية إعادة التوازن في ظل النظرية الكينزية	3-2	
123	سعر الصرف وتوازن الميزان التجاري	4-2	
126	أثر اختلاف مروونات عرض الصرف الأجنبي	5-2	
127	أثر التخفيض في سعر الصرف على ميزان التجاري على شكل منحنى "J"	6-2	الرابع
194	يبين عناصر الأرصدة الرسمية لعلاج وضعيات ميزان المدفوعات	1-4	
217	نماذج الدراسة	2-4	

المقدمة

المقدمة

-تمهيد:

إن التطورات المستمرة التي شهدتها العالم في النصف الأخير من القرن الماضي، وخصوصاً عندما يتعلق الأمر بظهور الأزمات المالية والاقتصادية العالمية وتفاقم بعض المشكلات الاقتصادية على غرار التضخم والبطالة وتزايد حجم المديونية الخارجية وخدمة الدين العام والعجز الموازي واحتلال وضعية ميزان المدفوعات لمختلف الدول وحدوث الكساد للاقتصاد العالمي... إلخ. كل تلك الاختلالات أثرت على المتغيرات والمؤشرات الاقتصادية الكلية وأدت إلى اختلاف الأفكار وتباين السياسات الاقتصادية، هذا ما نتج عنه بزوغ مظهر جديد للسياسات الاقتصادية.

على مدار تاريخ الفكر الاقتصادي، برزت العديد من الآراء التي تعكس أهمية الدور الذي يمكن أن تلعبه التجارة الخارجية في تحقيق النمو الاقتصادي واستدامته، وذلك من خلال ما تؤديه من استغلال وتخصيص أمثل للموارد، بالإضافة إلى التشابكات والروابط الأمامية والخلفية لهذا القطاع مع قطاعات الاقتصاد الوطني ومنها الصناعة والزراعة والخدمات، وكذلك توفير احتياجاتها من المواد الأولية والسلع الوسيطة والسلع الرأسمالية وكل احتياجات برامج التنمية الاقتصادية، علاوة على مستلزمات تنفيذ الخطط الاستثمارية وتوفير مستلزمات التشغيل لقطاع الأعمال والمنتجين، فضلاً عن توفير المنتجات والسلع النهائية للمستهلكين ومالكي عناصر الإنتاج. كما يعمل هذا القطاع على فتح أسواق جديدة أمام المنتجين المحليين ومساندة المنتجات المحلية للنفاذ إلى الأسواق الخارجية من خلال التصدير، وذلك من أجل القضاء على العجز في ميزان المدفوعات.

ولكل ما سبق ذكره، أصبح موضوع التجارة الخارجية يستقطب حيزاً متزايداً من اهتمام صانعي السياسات الاقتصادية في معظم دول العالم، ولاسيما الدول النامية منها، وتعد السياسات النقدية والمالية والتجارية من أهم السياسات الاقتصادية التي تؤثر على أداء التجارة الخارجية وتحقيق التوازن الداخلي والتوازن الخارجي على حد سواء، كما تُعدُّ هذه السياسات من أهم القضايا المطروحة والتي لا تزال محور اهتمام العديد من الأدبيات الاقتصادية، ففي حين يرى مؤيدو المدرسة النقدية أن السياسة النقدية هي الأكثر فاعلية في التأثير على الأنشطة الاقتصادية وقدرتها على تحقيق توازن ميزان المدفوعات، نجد أن الماليين يؤكدون على أهمية السياسة المالية في تحقيق هذا التوازن. ويرى التجاريين من أنصار حرية التجارة وأنصار حماية التجارة على أن السياسة التجارية لها دور كبير في الحد من عجز ميزان المدفوعات والعمل على تحقيق التوازن الخارجي باستخدام أدواتها. وبعيداً عن هذا الجدل الفكري فإن إقامة دائرة تشاور وتنسيق بين السياسات الاقتصادية والمتمثلة في السياسة النقدية والمالية والتجارية تُعدُّ ضرورة في إطار بناء سياسات اقتصادية سليمة تعمل على تحقيق التنمية والتوازن الخارجي.

وقد اعتمدت العديد من الاقتصاديات الناشئة، أثناء صياغة برامج الإصلاح الاقتصادي، ومن بينها مجموعة دول ألبريك (البرازيل، روسيا، الهند، الصين) التي حققت معدلات نمو مرتفعة من خلال الاعتماد على نمط من التنمية تقوده التجارة الخارجية وتشجيع الصادرات في صياغة سياسات نقدية ومالية تدعم تجارتها الخارجية، وأصبحت تجارب هذه الدول نبراساً للعديد من صانعي السياسات الاقتصادية عند إعداد خطط التنمية في محاولة للوصول إلى معدلات نمو مناسبة وتحقيق زيادة في قيمة الصادرات.

في حين تطبق الدول النامية حزمًا متعددة من السياسات الاقتصادية، ويتضمن هذا التطبيق مجموعة من الأهداف المنضوبة تحت برامج وخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية، كما أنه يؤدي إلى التأثير على عدد المتغيرات الاقتصادية الكلية.

ومن المسلم به أنه ليس هناك اقتصاد في وقتنا الحاضر يستطيع تحقيق الأهداف الاقتصادية للمجتمع تلقائياً والمستوى المطلوب من الكفاءة دون وجود سياسات اقتصادية كلية تسعى إلى تحقيق هذه الأهداف. بل إن الحاجة تشتد في الوقت الحاضر إلى وجود سياسات اقتصادية التي تستوعب التحولات والتحديات الاقتصادية للقرن الجديد. فالتحول نحو آليات السوق من خلال برامج الإصلاح الاقتصادي وتبني استراتيجيات للتنمية ذات توجه خارجي.

وتتشترك البلدان النامية بمجموعة من الخصائص الهامة مثل تديني مستويات الادخار وتديني كذلك معدل التراكم الرأسمالي وهي مشاكل هيكلية توضح العلاقة بين تكوين رؤوس الأموال ومستوى الدخل، فانخفاض مستوى الادخار يجبر البلدان النامية إلى اللجوء إلى التمويل الخارجي وهو ما يوقعها في نهاية المطاف في مشكلة المديونية الخارجية وقد تعجز هذه البلدان في سداده.

ومن المعلوم أن استمرار العجز في ميزان المدفوعات يؤدي إلى تدهور الاحتياطات الدولية للبلد وزيادة التزاماته اتجاه الخارج مما قد يضطره لإجراءات استثنائية لتقييد وارداته أو تنفيذ بعض الاجراءات التي تُملئ عليه من الخارج، كذلك استمرار الفائض يؤدي إلى تجميد جزء من الدخل الوطني في أصول عاطلة، ففي كلتا الحالتين يؤدي الاختلال إلى صعوبات ومتاعب على الاقتصاد المعني، وبالتالي يكتسي التوازن الخارجي أهمية بالغة في الحفاظ على الاستقرار الاقتصادي للدول، لذلك يجب أخذ الأمر بجدية أثناء وضع وتسطير السياسات الاقتصادية الكلية.

وتعتبر السياسة الاقتصادية بمثابة الأداة التي من خلالها تتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي وتوجيهه نحو الأهداف المرجوة، وكذلك تصحيح الاختلالات الاقتصادية، وهي تشمل مجموعة من السياسات وهي: السياسة النقدية، السياسة المالية، السياسة التجارية والتي تعمل في منظومة متناسقة بغية تحقيق الأهداف المنشودة والمحافظة على التوازنات الكلية سواء الداخلية أو الخارجية.

1- إشكالية الدراسة:

انطلاقاً مما سبق سوف نحاول في هذا العمل دراسة أثر السياسات الاقتصادية على ميزان المدفوعات في الدول النامية، وسوف نحاول كذلك تحليل وقياس هذا الأثر، وبالتالي يمكن صياغة الإشكالية العامة على النحو التالي:

ما مدى تأثير أدوات السياسات الاقتصادية في ميزان المدفوعات للدول النامية خلال الفترة (2000-2018)؟

2018)؟.

وبهدف الإجابة عن الإشكالية الرئيسية قمنا بتجزئتها إلى التساؤلات الفرعية التالية:

- 1- ما مدى تأثير أدوات السياسة المالية في ميزان المدفوعات الدول النامية خلال الفترة (2000-2018)؟
- 2- ما مدى تأثير أدوات السياسة النقدية في ميزان المدفوعات الدول النامية خلال الفترة (2000-2018)؟
- 3- ما مدى تأثير أدوات السياسة التجارية في ميزان المدفوعات الدول النامية خلال الفترة (2000-2018)؟
- 4- ما مدى تأثير أدوات السياسات الاقتصادية في ميزان المدفوعات الدول النامية خلال الفترة (2000-2018)؟

2- فرضيات الدراسة:

-الفرضية الأولى: "تؤدي السياسة المالية التوسعية إلى زيادة الدخل الوطني للدول النامية مما يؤدي إلى ارتفاع وارداتها واتجاه الميزان التجاري نحو العجز وهو ما يعمق عجز ميزان المدفوعات".

-الفرضية الثانية: "تؤدي السياسة النقدية التوسعية إلى عجز في ميزان المدفوعات ناتج عن العجز في الميزان التجاري المرتبط بزيادة الواردات نظراً لارتفاع الدخل، بالإضافة إلى انخفاض تدفقات رؤوس الأموال والاستثمارات الأجنبية نظراً لانخفاض معدلات الفائدة".

-الفرضية الثالثة: "إن السياسة التجارية التقييدية في الدول النامية من شأنها أن تحسن من وضعية الميزان التجاري عبر القيود التي تفرضها على الواردات من أجل خفض قيمتها، كمنحصة لذلك ضبط العجز في الميزان التجاري وميزان المدفوعات".

-الفرضية الرابعة: "من شأن تنسيق السياسات الاقتصادية أن يحقق أهدافاً اقتصادية متزامنة ومتضادة من ذلك تحقيق الفائض في الميزان التجاري متزامن مع تحقيق الفائض في حساب رأس المال عبر تطبيق سياسة مالية توسعية، وسياسة نقدية توسعية وسياسة تجارية تقييدية".

3-مبررات اختيار الموضوع:

-الرغبة في الخوض والإطلاع على مثل هذه المواضيع الاقتصادية المرتبطة بالاقتصاد الكلي والسياسات الاقتصادية الكلية؛
-الأهمية الاقتصادية الكبيرة للتوازن الخارجي، وتأثيره على الأوضاع الداخلية لاسيما الأوضاع الاقتصادية والسياسية والاجتماعية؛

4-أهداف الدراسة:

بغية تحقيق أهداف الدراسة المحددة والإجابة على الأسئلة المطروحة قمنا بوضع المحددات التالية والتي توضح الإطار العام الذي تسير من خلاله الدراسة:

-تهدف هذه الدراسة إلى تحليل وقياس تأثير السياسات الاقتصادية في ميزان مدفوعات الدول النامية خلال الفترة 2000-2018؛

-إبراز أهمية التوازن الخارجي ودوره في تحقيق التوازنات الاقتصادية الكلية؛
-معرفة العوامل المؤثرة على أداء السياسات النقدية والمالية والتجارية، وكذلك على التوازن الخارجي؛
-معرفة الأدوات الأكثر تأثيراً في ميزان المدفوعات الدول النامية محل دراستنا وللفترة المذكورة آنفاً مع إبراز أثر كل سياسة على حدى من خلال أثر كل أداة؛

-محاولة ربط أدوات السياسات الاقتصادية بوضعية ميزان المدفوعات؛

-المساهمة في إثراء المكتبة العلمية بمثل هذه المواضيع.

5-أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في كونها تهدف إلى دراسة تحليل وقياس أثر السياسات الاقتصادية والمتمثلة في أدوات سياساتها المالية والنقدية والتجارية في ميزان المدفوعات، فهذه السياسات تعتبر من بين أهم وسائل السياسة الاقتصادية التي تتدخل بواسطتها الدولة في النشاط الاقتصادي وتوجيهه نحو الأهداف المرجوة، هذا بالإضافة إلى الدور البارز لتوازن ميزان المدفوعات في تحقيق التوازنات الاقتصادية الداخلية ودفع عجلة التنمية.

6- الإطار الزمني والمكاني:

-الإطار الزمني: تناولت الدراسة الفترة الممتدة ما بين (2000-2018).

-الإطار المكاني: عينة من 36 دولة نامية مختارة من خمسة قارات منها: أوروبا وآسيا وإفريقيا وأمريكا اللاتينية وأوقيانوسيا وهم من البلدان المصنفة في الشريحة الدينا للدول المتوسطة الدخل حسب تصنيف البنك الدولي والتي تتوفر فيها جميع بيانات الدراسة.

7- المنهج والأدوات المستخدمة:

استناداً إلى طبيعة الموضوع، ومن أجل الإجابة على الإشكالية الرئيسية المطروحة والإشكاليات الفرعية سوف يتم الاعتماد على المناهج التالية:

-**المنهج الوصفي:** فيما يتعلق بوصف الأدبيات النظرية للدراسة، والمتمثلة في المفاهيم النظرية لكل من السياسات الاقتصادية وكذلك ميزان المدفوعات.

-**المنهج التحليلي:** فيما يتعلق بالجانب التطبيقي، من أجل وصف وتحليل متغيرات الدراسة، واستنتاج العوامل المؤثرة فيها.

-**الأدوات المستخدمة:** تتركز على بعض الأدوات الإحصائية القياسية مثل البرنامج الإحصائي Stata 15 لتقدير النماذج القياسية وبرنامج Excel من أجل تنظيم وترتيب البيانات الإحصائية لمتغيرات الدراسة. بالإضافة إلى الاستعانة بالمراجع الخاصة بالموضوع، ومختلف التقارير والمنشورات الرسمية الصادرة عن بعض الهيئات الدولية، الإقليمية والوطنية المتخصصة، وذات الصلة بموضوع البحث.

8- هيكل الدراسة:

لمعالجة الإشكالية الرئيسية تم تقسيم الدراسة إلى أربعة فصول وهي:

-**الفصل الأول:** الأدبيات النظرية للسياسات الاقتصادية، وفيه عرضنا في المبحث الأول الملامح الأساسية للسياسات الاقتصادية ثم عرجنا في المبحث الثاني على السياسة المالية وفي المبحث الثالث عرضنا السياسة النقدية وفي الأخير قمنا في المبحث الرابع بتحديد ماهية السياسة التجارية.

-**الفصل الثاني:** التأصيل النظري... لميزان المدفوعات، حيث حاولنا من خلاله في المبحث الأول التطرق إلى ماهية ميزان المدفوعات، وتناولنا في المبحث الثاني مكونات ميزان المدفوعات وكيفية القيد في حساباته، أما المبحث الثالث فخصص للتوازن والاختلال في ميزان المدفوعات ثم عرجنا في المبحث الرابع على دور السياسات الاقتصادية في إعادة التوازن لميزان المدفوعات.

-**الفصل الثالث:** عرض وتحليل الدراسات السابقة وتم عرض الدراسات السابقة التي تم جمعها من طرف الباحث باللغتين العربية والأجنبية والتي لها علاقة بمتغيرات الدراسة، وهذا من أجل حصر المتغيرات التي سوف نعمل عليها في دراستنا وهذا وفق ما سيتم التطرق إليه عن طريق ما يلي: المبحث الأول الدراسات السابقة التي تتعلق بتنسيق السياسة المالية والنقدية بميزان المدفوعات، والمبحث الثاني الدراسات السابقة التي تتعلق بالسياسة التجارية وميزان المدفوعات، أما المبحث الثالث فخصص للدراسات السابقة التي تتعلق بتنسيق السياسات الاقتصادية وميزان المدفوعات وفي المبحث الرابع نعرض فيه ما يميّز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة.

-الفصل الرابع: سنحاول في هذا الفصل إعطاء نظرة شاملة حول واقع السياسات الاقتصادية وميزان المدفوعات في الدول النامية من خلال المبحث الأول، ثم نتطرق إلى الإطار النظري لنماذج البانل في المبحث الثاني، وفي الأخير نُخصّص المبحث الثالث للدراسة القياسية لمعرفة طبيعة علاقة تأثير السياسات الاقتصادية في ميزان مدفوعات الدول النامية.

الفصل الأول
الأدبيات النظرية
للسياسات الاقتصادية

-تمهيد:

اكتسبت السياسات الاقتصادية، حديثاً أهمية خاصة عندما تبنت مؤسسات التمويل الدولية مقولة أن إتباع سياسات اقتصادية سليمة من شأنها أن تساهم بشكل كبير في إصلاح اقتصاديات البلدان النامية. وبالتالي تحقق الاستقرار الاقتصادي والتغيرات الهيكلية المطلوبة، والقدرة على تسديد المديونية، وغيرها من مؤشرات الأداء الاقتصادي الجيد. وقد شهد عقد الثمانينيات من القرن الماضي بداية العمل بأغلب هذه السياسات.

بحيث بدأ الكثير من الاقتصاديين بإلقاء العديد من الشكوك حول مدى الاعتماد المطلق على السياسات الاقتصادية كأداة وحيدة أو رئيسية لتحقيق الأهداف الاقتصادية. وساد هذا الاعتقاد ولفترات طويلة خاصة منذ السبعينيات القرن الماضي، بفاعلية تطبيق سياسات الإصلاح الاقتصادي المحددة من صناديق التمويل الدولية (صندوق النقد الدولي والبنك الدولي) بأن هناك دور حاسم للسياسات الاقتصادية في تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية منها: زيادة معدل النمو الاقتصادي، خفض كل من معدلات التضخم والبطالة، تحقيق التوازن الداخلي (الموازنة العامة للدولة) والتوازن الخارجي (ميزان المدفوعات).

لذلك هدفت الدراسة من خلال الفصل الأول إلى تسليط الضوء على المفاهيم والآراء التي تناولت موضوع السياسات الاقتصادية بصفة عامة وسياساتها المالية والنقدية والتجارية بصفة خاصة وذلك بتقسيم الفصل إلى أربعة مباحث كالآتي:

المبحث الأول: الملامح العامة للسياسات الاقتصادية.

المبحث الثاني: السياسة المالية.

المبحث الثالث: السياسة النقدية.

المبحث الرابع: السياسة التجارية.

الفصل الأول: الأدبيات النظرية للسياسات الاقتصادية.

المبحث الأول: الملامح العامة للسياسات الاقتصادية.

لاشك أن قوة اقتصاد الدولة هي من عوامل نجاحها وتقدمها بين الدول، لأنها تصب في مصلحة الفرد أولاً وأخيراً، فكلما وجد نمو في الاقتصاد تحسن المستوى المعيشي للفرد، ولكي يتحقق ذلك لابد من أن تتبع الدولة سياسات اقتصادية ناجحة.

وتُعتبر السياسة الاقتصادية عن رغبة الدولة في توجيه الاقتصاد نحو الوجهة المطلوبة سواء بطريق مباشر أو بطريق غير مباشر وذلك لتحقيق حزمة من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية، لذلك سوف نستعرض في هذا المبحث إلى تعريف السياسة الاقتصادية وأهم أهدافها.

المطلب الأول: السياسات الاقتصادية (التعريف، الأهمية والأهداف).

سيتم التطرق في هذا المطلب إلى بعض التعاريف الخاصة بالسياسة الاقتصادية ومن ثم سنعرج على أهميتها والأهداف التي تسعى السياسة الاقتصادية لتحقيقها.

الفرع الأول: تعريف السياسات الاقتصادية.

السياسات الاقتصادية شأنها شأن المصطلحات الاقتصادية الأخرى لم يتفق الاقتصاديون حول تعريف موحد لها، وإنما عرفت بمجموعة من التعاريف وفيما يلي نستعرض بعض منها:

- عُرِفَتْ بأنها مجموعة من القواعد والوسائل والأساليب والإجراءات التي تقوم بها الدولة وتحكم قراراتها نحو تحقيق الأهداف الاقتصادية للاقتصاد القومي خلال فترة زمنية معينة¹؛

- وتُعرَّف أيضاً: "عبارة عن مجموعة من الأدوات الاقتصادية والعلاقات المتبادلة بينهما والدولة هي المسؤولة عن إعداد وتنفيذ هذه السياسة"²؛

- "تُعبّر السياسات الاقتصادية عن مجموعة الأساليب والإجراءات والقرارات والتشريعات التي تصدرها الدولة لتنظيم آلية الاقتصاد الوطني، من خلال الاستخدام الأمثل للموارد الاقتصادية المتاحة"³؛

- وتُعرَّف السياسات الاقتصادية على أنها: "التأثير التوجيهي الذي تمارسه الدولة في النشاط الاقتصادي، وكذلك مقدار تدخلها وتأثيرها في تحديد الجانب الاقتصادي الذي تؤدي فيه الوحدات الاقتصادية عملها"⁴.

ومن خلال هذه التعاريف التي قدمها بعض المفكرين عن السياسات الاقتصادية نستنتج التعريف التالي: بأن السياسات الاقتصادية هي مجموعة الإجراءات والأدوات الاقتصادية والعلاقات المتبادلة بينها التي توضع لتحقيق أهداف الاقتصاد الوطني خلال فترة زمنية معينة.

الفرع الثاني: أهمية السياسات الاقتصادية.

تتجلى أهمية السياسات الاقتصادية فيما يلي⁵:

¹ عبد المطلب عبد الحميد، السياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد القومي (تحليل كلي)، مجموعة النيل العربية، الطبعة الأولى، القاهرة، 2003، ص 14.

² رضا العدل، التحليل الاقتصادي الكلي والجزئي، مكتبة عين شمس، مصر، 1996، ص 325.

³ إبراهيم موسى، السياسة الاقتصادية والدولة الحديثة، دار المنهل اللبناني، بيروت، ص 83.

⁴ مفتاح صالح، النقود والسياسة النقدية، الطبعة الأولى، دار الفجر للنشر، القاهرة، 2005، ص 103.

⁵ عادل حاسم علي فهد، أثر السياسات الاقتصادية على الأداء المالي للمصارف الإسلامية العاملة في الأردن والعراق للفترة 1999-2012، أطروحة دكتوراه، جامعة العلوم الإسلامية العالمية، الأردن، 2015، ص 19.

الفصل الأول: الأدبيات النظرية للسياسات الاقتصادية.

- تعتبر دراسة السياسات الاقتصادية من أهم الدراسات الاقتصادية في جميع الدول، لما لها من آثار مهمة في مختلف جوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية؛

- تقوم الدولة من خلال السياسات الاقتصادية بتنظيم الحياة الاقتصادية من خلال الاستخدام الأمثل للموارد الاقتصادية المتاحة، بهدف رفع معدلات النمو الاقتصادي، ورفع مستويات التشغيل، وتحقيق التوازن الاقتصادي الداخلي والخارجي، بالإضافة إلى معالجة المشكلات الاقتصادية الراهنة، ودراسة التوقعات المرتقبة واتخاذ الإجراءات الكفيلة بالسيطرة عليها؛

- لا يوجد اقتصاد في وقتنا الحاضر يستطيع تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة بدون سياسات اقتصادية مرنة ومتوازنة ومتكاملة وسليمة ومستقرة وذات كفاءة جيدة تتلاءم مع جميع المتغيرات الاقتصادية المحيطة وتحقيق هدف التنمية؛

- ترجع أهمية السياسات الاقتصادية إلى أن النشاط الاقتصادي هو النشاط الأساسي والغالب في حياة البشر؛

- مما يدعو إلى وجود السياسات الاقتصادية التحديات الاقتصادية والتحول إلى اقتصاديات المشاركة الدولية والاستثمار الأجنبي المباشر والتحول نحو آليات السوق وتحرير التجارة الدولية¹.

الفرع الثالث: أهداف السياسات الاقتصادية.

يحاول صنّاع السياسة تحقيق أهداف متنوعة فيما يتعلق بالسياسة الاقتصادية. ويكون كل من رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء المجموعة الاقتصادية (المالية والتنمية الاقتصادية والتجارة والصناعة والاستثمار) ومحافظ البنك المركزي مسئولين عن وضع السياسة الاقتصادية ورسم محدداتها. كما أن بأيديهم وسائل عديدة لاستخدامها في تحقيق تلك الأهداف المبتغاة.

وفيما يلي نذكر مجموعة من أهداف السياسات الاقتصادية التي اجتمع عليها المفكرين الاقتصاديين، وقد لخصها المفكر الاقتصادي كالدور (Kaldor) في أربعة أهداف والتي تسمى بالمرجع السحري لكالدور كما هو موضح في الشكل رقم (1-1) أدناه، ونذكر أهداف السياسة الاقتصادية كما يلي²:

- **البحث عن النمو الاقتصادي:** حسب كالدور يجب أن يبلغ معدل النمو الاقتصادي نسبة 6%، حيث يعتبر البحث عن النمو الاقتصادي الهدف الأكثر عمومية، والمتمثل في زيادة حجم الدخل الوطني عبر الزمن، أي ما يلاحظ من خلال هذا الهدف هو تحقيق معدل نمو أعلى من معدل نمو السكان، كما أنه يتعلق بهدف الحفاظ على البيئة من التلوث، وهو ما يضع أمام صانعي السياسة الاقتصادية في كيفية تحقيق معدل نمو اقتصادي كبير أمام الحفاظ على البيئة من التلوث؛

- **تحقيق التشغيل الكامل:** حسب كالدور يجب أن يبلغ معدل البطالة نسبة 0%، حيث أن التشغيل الكامل يعني زيادة حجم العمالة وتحقيق أقصى مستوى من التوظيف والعمل على تحقيق أدنى حجم من البطالة، كما أن مفهوم التشغيل يشير إلى استغلال كامل للطاقات الإنتاجية في المجتمع؛

- **تحقيق التوازن الخارجي:** حيث يعبر عنه كالدور بالاستيراد والتصدير كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، فاختلال ميزان المدفوعات والذي يعبر في الغالب عن حالة العجز، والذي يؤدي إلى زيادة مديونية الاقتصاد مما ينعكس سلبا على التوازنات الداخلية للاقتصاد وعلى المبادلات الاقتصادية... إلخ، ومن الأفضل أن يكون في حالة فائض في حدود 2%؛

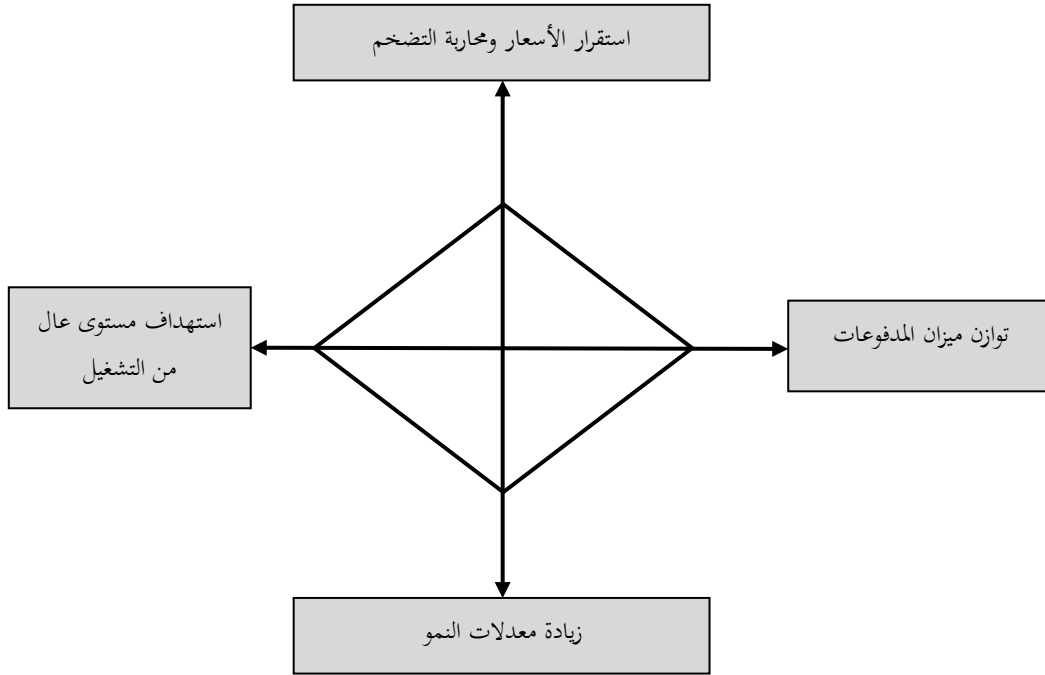
¹ عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سابق، ص 13.

² محمد صلاح، أهداف السياسة الاقتصادية الكلية في الجزائر حسب المرجع السحري لكالدور (دراسة تحليلية تقييمية للبرامج التنموية مع الإشارة للبرنامج الخماسي 2010/2014)، مجلة كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة المسيلة، الجزائر، العدد 16، 2016، ص 267.

الفصل الأول: الأدبيات النظرية للسياسات الاقتصادية.

-التحكم في التضخم: والذي يعبر عن الارتفاع المستمر والمتواصل للأسعار، ويرى كالدور من الأفضل أن يتم الحصول على نسبة معدومة من التضخم 0%، حيث أن عدم التحكم فيه يؤدي إلى تشويه المؤشرات الاقتصادية وبالتالي فقدان الثقة من طرف الأعوان الاقتصاديين في السياسة الاقتصادية.

الشكل رقم (1-1): أهداف السياسة الاقتصادية حسب كالدور



La Source: Delaplace Marie, Monnaie et financement de l'économie, Edition n° 5, Dunod, Paris, 2017, p 142.

ففي نفس الاتجاه وضع "كينز" النقاط على الحروف من خلال إقراره بأن السياسة الاقتصادية عموماً تهدف إلى تحقيق مستوى جد عالٍ من النشاط الاقتصادي، بينما أكد كالدور هذا الطرح بأن اقتصاد أي دولة يكون في حالة جيدة كلما كانت مساحة المربع أكبر من خلال السعي جاهدة في سبيل تحقيق معدلات هامة في هذه الأهداف، ومن الصعب إن لم نقل من المستحيل تحقيق جميع الأهداف في وقت واحد¹.

ومن خلال الشكل رقم (1-1) أعلاه يتضح أن كل اقتراب من أحد الأهداف يمثل في الوقت نفسه ابتعاداً عن الأهداف الأخرى نتيجة تعارض بعض أهداف السياسة الاقتصادية المتبعة، وهذا يطرح مسألة الأولوية في طرح هذه الأهداف من طرف واضعي السياسة الاقتصادية مع مراعاة الأوضاع الاقتصادية التي تمر بها الدولة، بالإضافة إلى درجة التقدم الاقتصادي وطبيعة النظام الاقتصادي.

المطلب الثاني: السياسات الاقتصادية (منهجية صياغتها، الأسس والمبادئ).

وسيتم تخصيص هذا المطلب للتعرف على كيفية صياغة السياسات الاقتصادية والأسس والمبادئ التي يجب أن تؤخذ بالاعتبار عند قيام صانعو القرارات بوضع هذه السياسات.

¹ محمد بن عزة، دور سياسة الإنفاق العام في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية (دراسة العلاقة السببية بين الإنفاق العام وأهداف السياسة الاقتصادية في الجزائر باستعمال نماذج الانحدار الذاتي VAR)، مجلة رؤى اقتصادية، جامعة الشهيد ختمه لحضر، الوادي، الجزائر، العدد 9، ديسمبر 2015، ص 10.

الفصل الأول: الأدبيات النظرية للسياسات الاقتصادية.

الفرع الأول: منهجية صياغة السياسات الاقتصادية.

هناك نوعان من السياسات الاقتصادية: الأولى، المعيارية وهي تلك التي تهتم بما يجب أن تكون عليه السياسات من حيث عدد الأهداف والأدوات. والثانية، الواقعية وهي تلك التي تهتم بفرضية الواقع الاقتصادي من مشاكل في صياغة السياسات وفي ما يلي سنقوم بعرض منهجية صياغة السياسات الاقتصادية كالآتي:¹

أولاً-السياسة الاقتصادية المعيارية.

تساهم النظرية المعيارية للسياسات الاقتصادية في كيفية ممارسة متخذ قرار هذه السياسة لمهامه، وتعتبر مساهمات تبرغن من المساهمات الرائدة في هذا المجال في كتابه عن السياسة الاقتصادية (Tinbergen, 1956)، حيث حدد خطوات صياغة السياسات الاقتصادية كما يلي:

- 1-تحديد الأهداف من خلال دالة الرفاهية الاجتماعية التي يعمل متخذ القرار على تعظيمها، والتي بناء عليها يتم تحديد الأهداف الاقتصادية؛
- 2-يجب تحديد "أدوات السياسة" المتاحة لتحقيق الأهداف؛
- 3-أن يكون لمتخذ القرار نموذج للاقتصاد يربط من خلاله الأدوات بالأهداف، وبالشكل الذي يؤهله لاختيار "القيمة المثلى" لأداة السياسة.

ويعتبر هدي التشغيل الكامل، والتضخم الصفري من أهم الأهداف المقبولة بشكل واسع، أما في مجال السياسات فتعتبر السياسات النقدية والمالية هما الأوسع استخداماً في مجال اختيار أدوات السياسة، وقد استخدم تبرغن العلاقات الخطية عند تحليله للسياسة الاقتصادية، ففي حالة وجود هدفين وأداتين، فإن بإمكان متخذ القرار تحديد المستوى المرغوب لكلا الهدفين، طالما أن أثر الأدوات على الأهداف هو أثر يتسم بالاستقلالية الخطية. وبشكل عام، فإن متخذ القرار عادة ما يعمل مع عدد من الأهداف وعدد من الأدوات المساوية. وفي حالة كون أن هناك (N) من الأهداف فإن هذه الأهداف يمكن تحقيقها طالما أن هناك على الأقل (N) من الأدوات المستقلة خطياً.

وفي الحياة العملية، قد تكون أدوات السياسة الاقتصادية تحت سيطرة مؤسسات متعددة مثل البنك المركزي للسياسة النقدية، ووزارة المالية أو الاقتصاد أو التخطيط للسياسة المالية، وحتى ولو لم ينسق متخذو القرارات، بالشكل الذي يراه تبرغن، فلا زال هناك إمكانية للوصول إلى توليفة من السياسات المثلى بإطار غير مركزي. وذلك من خلال ربط كل هدف بأداة سياسة (ومن ثم بمتخذ القرار) لها أكبر الأثر في تحقيق الهدف. وهذا ما يُعرف بمنهج تصنيف السوق الفعال المقترح من قبل موندل (R. Mundell).

وفي الحالة التي يكون بها عدد الأدوات أقل من عدد الأهداف، فإنه لا يمكن تحقيق كافة الأهداف آنياً. وعندئذ يواجه المجتمع مشكلة المفاضلة بين الأهداف، وهنا من الضروري تعريف "دالة الخسارة الاجتماعية" التي تحدد التكلفة المترتبة على المجتمع بسبب الابتعاد عن تحقيق القيمة المثلى للأهداف.

ثانياً-السياسة الاقتصادية الواقعية.

أما في ما يخص السياسة الاقتصادية الواقعية، بدلاً من المعيارية المشار إليها أعلاه، فإنها تهتم أساساً بالسلوك الفعلي لمتخذ قرارات السياسة الاقتصادية. ولفهم هذا التفاوت بين "الواقعية" و "المعيارية". فإنه لا بد من فهم أن من يتخذ

¹ أحمد الكواز، السياسات التنموية، مجلة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، العدد 71، مارس 2008، ص ص 3-4.

الفصل الأول: الأدبيات النظرية للسياسات الاقتصادية.

قرارات السياسات الاقتصادية هم جهات مختلفة وليسوا كياناً واحداً (وغالباً ما تكون القرارات متنافرة: مركزية، لامركزية، محلية).

وقد عُرضت الكثير من الأسباب لهذا التفاوت، بالإضافة إلى مشاكل عدم الاتساق زمنياً، ومن هذه الأسباب نجد:

- 1- قد يكون هناك دورة أعمال سياسية، في المجتمعات الديمقراطية، حيث يتبع مسئول أو إدارة سياسات توسعية قبل الانتخابات للتأثير على الناخبين؛
- 2- قد تجد الحكومات الائتلافية، المؤلفة من عدة اتجاهات أو أحزاب سياسية، صعوبة في الاتفاق على إجراءات غير شعبية رغم أهميتها؛
- 3- يمكن أن تؤثر سياسات الاستقرار بسبب الصراع بين مختلف الفئات في المجتمع على كيفية توزيع تكلفة برامج الاستقرار.

الفرع الثاني: أسس ومبادئ السياسات الاقتصادية.

هناك مجموعة من الأسس والمبادئ التي يجب أن تؤخذ بالاعتبار عند قيام بوضع أو تصميم السياسات الاقتصادية لأية دولة، ولتحقيق الأهداف المطلوب تنفيذها. وتتجلى أهم هذه الأسس والمبادئ فيما يلي:

أولاً- الواقعية.

ويعني مراعاة الواقع الاقتصادي والاجتماعي والسياسي السائد في المجتمع، فالمواءمة بين الأهداف الواقعية المراد تحقيقها من جهة، والإمكانيات المادية والبشرية المتاحة والمحتملة من جهة أخرى، يُعدُّ أمراً ضرورياً لتحقيق أهداف السياسة الاقتصادية المخططة¹.

ثانياً- التنسيق.

يعني التنسيق أن تكون السياسات الاقتصادية المخططة "متكاملة ومتناسقة تناسقاً مبرراً علمياً، سواء كان بين الأهداف، أو بين الوسائل المستخدمة لتحقيق هذه الأهداف، أو بين الأهداف والوسائل معاً"²، فعدم تطبيق مبدأ التنسيق قد يُحدث العديد من التناقض والتعارض بين الأهداف والوسائل³.

ثالثاً- وضع الأهداف حسب أولوياتها.

ويعني أن يكون لكل سياسة اقتصادية أهداف رئيسية (أولية) وأهداف فرعية (ثانوية)، وحتى الأهداف الرئيسية لكل منها أولوية في التنفيذ استناداً إلى الظروف الاقتصادية الموجودة أو التي قد تُحدث في فترة تنفيذ السياسة.

رابعاً- المرونة.

يعني مبدأ المرونة قابلية السياسات الاقتصادية المخططة للتعديل سواء كان ذلك بسبب حدوث خلل في تصميم السياسات الاقتصادية، أو بسبب حدوث بعض المتغيرات التي لم يتم أخذها بالاعتبار عند تصميم السياسات الاقتصادية⁴.

¹ منى عويس، الأفندي عبلة، التخطيط للتنمية الاجتماعية، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، 1997، ص 65.

² حربي محمد موسى عريقات، مقدمة في التنمية والتخطيط الاقتصادي، دار زهران للطباعة والنشر، عمان، الأردن، ص 149.

³ عبد الله عقيل جاسم، المدخل إلى التخطيط الاقتصادي: منهج نظري وأساليب تخطيطه، دار مجدلاوي، عمان، الأردن، ص 34.

⁴ محمد عبد العزيز عجمية، وآخرون، مقدمة في التنمية والتخطيط، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، 1983، ص 262.

الفصل الأول: الأدبيات النظرية للسياسات الاقتصادية.

خامسا-الشمول.

ويعني أن تشمل السياسات الاقتصادية المخططة جميع القطاعات الاقتصادية (الزراعة، الصناعة، التجارة، الخدمات... إلخ) وجميع المتغيرات الاقتصادية (الإنتاج، الاستهلاك، وعرض النقود، والإيرادات العامة، والإنفاق العام، الميزان التجاري، الاستثمار، الادخار، الموازنة العامة، الصادرات، الإستيرادات... إلخ)، لأن الاقتصاد الوطني وحدة مترابطة ومتكاملة لا يمكن تخطيط جزء منه وإهمال الأجزاء الأخرى¹.

المطلب الثالث: سياسات الإصلاح الاقتصادي في الدول النامية.

على أثر تدهور الأداء الاقتصادي لمعظم البلدان النامية كُمحصلة ونتيجة لتأثير الظواهر الاقتصادية بشقيها الخارجي والداخلي وفشل سياسات التنمية المحلية، ظهرت الدعوة إلى الإصلاح الاقتصادي من خلال إعداد برامج تساهم في القضاء على الإختلالات الداخلية والخارجية لهذه الدول، والتي دعت لها الهيئات الدولية وتتكون برامج الإصلاح الاقتصادي من مكونين أساسيين: أولهما سياسات التثبيت ويختص بها صندوق النقد الدولي، وثانيهما فيعرف بسياسات التكيف الهيكلي ويختص بها البنك الدولي.

الفرع الأول: مفهوم سياسات الإصلاح الاقتصادي.

الإصلاح الاقتصادي في مفهومه الواسع يعني "ضرورة تصحيح الإختلالات المالية والنقدية الخارجية والداخلية، التي تسبب عموما مديونية خارجية عالية، وعجز في ميزان المدفوعات الجارية، وفي ميزانية الدولة، ونسب تضخم عالية"². كما يمكن تعريفه على أنه "الحزمة من القواعد والأدوات والإجراءات والتدابير التي تتبعها الحكومة في دولة معينة تعاني من اختلال التوازن الداخلي والخارجي، وتكون مهمة هذه الحزمة من السياسات أن تعمل في مجموعها على تثبيت الاقتصاد وإحداث تصحيحات هيكلية لتحقيق أهداف معينة، تصب في إعادة التوازن الداخلي والخارجي خلال فترة زمنية معينة"³.

وعليه يمكن تعريف سياسات الإصلاح الاقتصادي على أنها "مجموعة من السياسات الاقتصادية المبرمجة والمخططة لتحقيق جملة الأهداف الاقتصادية، تتمثل في زيادة معدل النمو الاقتصادي وتحقيق التوازن المالي الداخلي واستقرار الأسعار بالإضافة إلى إعادة التوازن وتحسين وضع ميزان المدفوعات".

الفرع الثاني: مكونات سياسات الإصلاح الاقتصادي.

يتكون برنامج الإصلاح الاقتصادي من مكونين أساسيين وهما:

أولا- سياسة التثبيت الاقتصادي.

وهي إجراءات تطبق في المدى القصير يتكفل بها صندوق النقد الدولي، وتهدف أساسا إلى الضغط على الطلب وتقليصه، وذلك بإتباع سياسة تقشفية في الميزانية العمومية، وتخفيض قيمة العملة الوطنية والحد من الإصدار النقدي وتحرير الأسعار وتخفيض الأجور الحقيقية. فالمؤسسات المالية والنقدية الدولية ترى أن سبب المديونية المرتفعة للبلدان النامية

¹ محمود بونس، محاضرات في التخطيط الاقتصادي، الدار الجامعية، بيروت، 1986، ص 50.

² Fayçal Yachir, L'ajustement structurel dans le Tiers-Monde, Les Cahiers du CREAD, Volume 5, N° 21, 1er trimestre, 1990, pp 16-44.

³ عبد المطلب عبد الحميد، السياسات الاقتصادية، مجموعة النيل العربية، مصر، 2002، ص ص 409-410.

الفصل الأول: الأدبيات النظرية للسياسات الاقتصادية.

هو الإنفاق المفرط في ميزانية هذه البلدان، حيث أنها تعيش فوق طاقتها وإمكاناتها، لهذا يجب عليها تقليص هذا الإنفاق وذلك باتخاذ مجموعة من الإجراءات لتقليص الطلب¹.

وبالتالي يشمل برنامج التثبيت لخفض الطلب الكلي السياسات أو الإجراءات التالية:

1-تقليص الإنفاق العمومي والتكشف في الميزانية العامة.

ينص برنامج التثبيت الاقتصادي على ضرورة التخفيض في كل أبواب الإنفاق العمومي، وأساسًا النفقات الاجتماعية، وبصفة أخص النفقات على الصحة والتعليم (رفع الدعم على أسعار الأدوية، إلغاء العلاج المجاني والتعليم المجاني... إلخ)، هذا مع تخلي الدولة تدريجيًا عن مهامها الاجتماعية الأساسية، كما تنص البرامج على تخفيض النفقات الاستثمارية، وذلك بتقليص من عدد المشاريع الاستثمارية للدولة، والتركيز فقط على بعض المشاريع الهادفة، كما ينص البرنامج على رفع الدعم على السلع التجهيزية والسلع الاستهلاكية الأساسية وتحرير الأسعار، وفي المقابل ينص هذا البرنامج على العمل على زيادة الإيرادات العامة، والإيرادات الضريبية بصفة خاصة وذلك برفع معدلات بعض الضرائب غير المباشرة مثل: الضرائب على السلع الكمالية ومنتجات الصناعات التحويلية والخدمات المحلية، وتأتي في مقدمتها الضريبة العامة على المبيعات ومثالها الضريبة على القيمة المضافة².

2-تخفيض قيمة العملة الوطنية.

هو إجراء يُفرض دائما قبل الشروع في أي مفاوضات بين البلد المدين والبلدان والبنوك الدائنة، ومن المفروض أن يؤدي حسب خبراء المؤسسات المالية والنقدية الدولية، إلى ارتفاع أسعار المواد التي تستوردها البلدان النامية من جهة، الشيء الذي يدفع الحكومات إلى تقليص الواردات والتخفيض من نفقاتها بالعملة الصعبة، كما سيؤدي هذا الإجراء من جهة أخرى إلى تشجيع صادرات البلدان النامية، للحصول على مداخيل أعلى بالعملة الصعبة، إذن هذا الإجراء سيؤدي إلى تخفيض الواردات ورفع من الصادرات، وهو إجراء فعال للضغط على نفقات الدولة وتوجيه المداخيل الناجمة عن ذلك لدفع خدمات الديون، حسب هذه المؤسسات دائما.

والجدير بالذكر أن نجاح عملية تخفيض قيمة العملة الوطنية يتعلق بمعطيات مهمة في الاقتصاد الوطني وهي:

-يتمتع الاقتصاد المحلي بمرونة كبيرة في الإنتاج وفي انتقال عوامل الإنتاج من السلع غير الداخلة في التجارة الدولية إلى السلع التي تدخل فيها؛

-أن يكون الطلب على الواردات حساسًا لأسعارها، أي عالي المرونة بحيث تنخفض الواردات انخفاضًا محسوسًا مع ارتفاع أسعارها؛

-تمتع الصادرات بمرونة سعرية مرتفعة، وإلا توجد عوائق تعوق تحول الارتفاع المحتمل في الصادرات إلى ارتفاع فعلي؛

-يجب أن تتمتع الأسعار المحلية للبلد والمعنية بالتخفيض بقدر كافٍ من الاستقرار، أي يجب ألا ترتفع الأسعار في البلد المخفض لقيمة نقده وإلا زالت آثار العملية، كما يجب في المقابل ألا تنخفض الأسعار في البلدان الخارجية وإلا زالت أيضا آثار عملية التخفيض؛

¹ أحمد شفرين، الإصلاحات الاقتصادية وآثارها على البطالة والتشغيل (حالة الجزائر)، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2001/2000، ص 133.

² دلال بن سمينة، تحليل أثر السياسات الاقتصادية على تنمية الاستثمارات الأجنبية المباشرة في ظل الإصلاحات الاقتصادية -دراسة حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2012/2013، ص 152.

الفصل الأول: الأدبيات النظرية للسياسات الاقتصادية.

- يجب ألا يقابل إجراء التخفيض بإجراءات مماثلة، إذ لو أقدمت البلدان الخارجية على هذا الإجراء، فمعنى ذلك رجوعنا إلى نفس النسبة التي كانت سائدة في سوق الصرف قبل عملية التخفيض؛

- عدم اتخاذ إجراءات وقائية ضد الدول المصدرة للمنتجات والسلع المستفيدة من الآثار الإيجابية للتخفيض.

3- الحد من الإصدار النقدي والضغط على الكتلة النقدية.

حيث تعتبر المؤسسات المالية والنقدية الدولية أن الإفراط في الإصدار النقدي هو سبب التضخم وسبب الإنفاق المفرط في البلدان النامية لهذا فإن هذا الإجراء من شأنه أن يؤدي إلى تخفيض معدلات التضخم وتحقيق الاستقرار في الأسعار، كما يؤدي إلى تقليص العجز في الميزانية العامة، فهدف السياسة النقدية في ظل هذا البرنامج هو الحد من خلق النقود وتخفيض المعروض النقدي، من خلال تقييد الائتمان ورفع سعر الفائدة وبالتالي تخفيض معدل التضخم¹.

ثانيا- سياسة التكييف الهيكلي.

هذه المرحلة يتكفل بها البنك العالمي عبر مجموعة من الإجراءات التي تهدف في المدى المتوسط والطويل إلى زيادة عرض منتجات البلدان النامية الموجه للتصدير، وتحقيق فائض من العملة الصعبة يخصص لتسديد الديون، كل هذا عبر إدماج اقتصاديات هذه البلدان في الاقتصاد الرأسمالي العالمي وأقلمة هيكلها الاقتصادية والاجتماعية وحتى السياسية وجعلها تتماشى مع متطلبات اقتصاديات هذه الأخيرة، خاصة مع التحولات التي تعرفها في الفترة الأخيرة.

وينطوي برنامج التكييف الهيكلي على ثلاثة محاور أساسية وهي:²

1- تحرير الأسعار.

يعطي برنامج التكييف الهيكلي أهمية كبرى لمسألة تحرير الأسعار وإبعاد الدولة عن التدخل في آليات العرض والطلب، فتدخل الدولة -حسب المؤسسات المالية الدولية- في جهاز الأسعار يؤدي إلى تشويه الأسعار النسبية، ويكبح الحوافز اللازمة لزيادة الكفاءة الإنتاجية، والتخصيص الأمثل للموارد وتوزيع الدخل، وفي هذا الصدد تقف -أي المؤسسات المالية الدولية- ضد سياسة الحد الأدنى للأجور، الدعم السلعي ودعم مستلزمات الإنتاج والقروض المدعومة بأسعار فائدة منخفضة.

وتعتقد المؤسسات المالية الدولية أن تحرير الأسعار في القطاع الزراعي بما في ذلك تحرير أسعار الأراضي، من شأنه أن يرفع من مستوى الإنتاج والإنتاجية.

2- تحرير التجارة الخارجية والتحول نحو التصدير.

تُعدُّ مسألة تحرير التجارة الخارجية والمدفوعات الخارجية من الأمور الهامة التي تدخل ضمن شروط برامج التكييف الهيكلي، فالرقابة على التجارة الخارجية وبالذات تجارة الواردات -من وجهة نظر الهيئات المالية الدولية- من شأنها أن تعيق المنافسة وزيادة الإنتاجية والتعرف على التكنولوجيا الحديثة، كما أنها تؤدي إلى عزل الأسواق المحلية عن الأسواق الدولية، وإلى تشويه هيكل الأسعار المحلية وتخصيص الموارد.

وتعارض الهيئات المالية الدولية مسألة حماية الصناعات المحلية، حيث تعتقد أن البلاد المتفتحة على العالم الخارجي، أكثر قدرة على مواجهة مشكلاتها والتأقلم مع الصدمات الخارجية، وأن وجود سياسة تجارية متفتحة من شأنه

¹ دلال بن سمينة، مرجع سابق، ص 153.

² عزيزة بن سمينة، مكانة السياسة المالية ضمن برامج التصحيح الهيكلي في حل أزمة المديونية الخارجية للدول النامية (دراسة حالة الجزائر)، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2009/2008، ص ص 170-171.

الفصل الأول: الأدبيات النظرية للسياسات الاقتصادية.

أن يؤدي إلى زيادة معدلات النمو والتوسع الصناعي، كما أن الأداء الاقتصادي لتلك البلاد سيكون أفضل حينما تنخفض الرسوم الجمركية على الواردات والتخلي نهائيا عن مبدأ حماية الصناعات المحلية (لإتاحة الفرصة لآليات المنافسة للعمل)، حتى ولو أدى هذا إلى الضرر بالصناعة المحلية وزيادة الطاقات العاطلة ومعدلات البطالة.

وتهاجم الهيئات المالية الدولية سياسات التصنيع القائمة على بدائل الواردات، وترى أن الأفضل لتلك البلاد أن تحول هيكل إنتاجها نحو التصدير، وفي هذا الخصوص تتفرغ عن حرية التجارة والتحول نحو التصدير مجموعة من السياسات الهامة مثل:

- تخفيض سعر الصرف للعملة المحلية وإلغاء القيود على المدفوعات الخارجية؛

- إحلال الرسوم الجمركية مكان القيود الكمية؛

- خفض الرسوم على الواردات؛

- التخلي عن حماية الصناعات المحلية.

3-الخصوصية.

في إطار تبني برامج التصحيح الهيكلي وتحول دور الدولة من إنمائي إلى تصحيحي برزت الخصوصية كإحدى أنجح الوسائل المعاصرة في إطار إصلاح القطاع العام وإعادة الهيكلة لتحسين الأداء الاقتصادي لقطاعات الدولة، إلى جانب رفع كفاءة استخدام الموارد البشرية والمالية وتحسين فعاليتها¹.

وعرفها البنك الدولي سنة 1977 على أنها "زيادة مشاركة القطاع الخاص في إدارة وملكية الأنشطة والأصول التي تسيطر عليها الحكومة أو تملكها، ويعتبر الإيجار وعقود الإدارة والاستثمار ونزع ملكية القطاع العام من الأساليب الرئيسية لتحويل الملكية إلى القطاع الخاص"².

وتعني الخصوصية "التخلص من الوحدات أو المؤسسات الخاسرة في القطاع العام، والتي تعني أيضا بأنها عندما تتحول إلى القطاع الخاص سوف تحقق نتائج إيجابية وربحية أكبر وتخفف العجز الموجود في الميزانية العامة للدولة"³.

إذن فالخصوصية هي سياسة تحويل المشروعات العامة إلى مشروعات خاصة وهذا التحويل يرتبط بتحويلات اقتصادية واجتماعية، ولا يمكن تطبيقها إلا في بيئة تتسم بالحرية الاقتصادية وبهذا تعتبر الخصوصية أصعب مراحل برامج الإصلاح الاقتصادي وأطولها من ناحية الفترة الزمنية اللازمة لتنفيذها.

ويمكن حصر أهم أهداف الخصوصية فيما يلي:

- إعادة توزيع الأدوار بين القطاع العام والقطاع الخاص وانسحاب الدولة تدريجيا من بعض النشاطات الاقتصادية وفسح المجال أمام المبادرات الخاصة عن طريق تشجيع الاستثمار الخاص؛

- التخفيف من الأعباء التي تتحملها ميزانية الدولة نتيجة دعمها للمنشآت الاقتصادية الخاسرة، وتكريس مواردها لدعم قطاعات التعليم والبحث العملي والصحة، والاهتمام بالبنية الأساسية والمنشآت الاقتصادية ذات الأهمية الإستراتيجية؛

¹ نواف الرومي، ما هو الخيار الأفضل في سياسات الخصوصية في الأقطار العربية: خصوصية هيكلية أم خصوصية تلقائية، ورقة بحثية في إطار الندوة العلمية حول: الإصلاحات الاقتصادية وسياسة الخصوصية في البلدان العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، 2005، ص 176.

² مرفت حسين حسن إسماعيل، أثر الخصوصية على مستوى أداء شركات قطاع الأعمال العام، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، إدارة أعمال، جامعة بني سويف، القاهرة، 2001، ص 35.

³ عبد القادر صافي، سياسات الخصوصية في ظل الإصلاحات الاقتصادية حالة الجزائر "عوامل فشل ونجاح سياسة الخصوصية في الجزائر"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2006، ص 02.

الفصل الأول: الأدبيات النظرية للسياسات الاقتصادية.

- تطوير السوق المالية وتنشيطها وإدخال الحركة على رأس مال الشركات بقصد تطويرها وتنمية قدرتها الإنتاجية؛
- خلق مناخ الاستثمار المناسب، وتشجيع الاستثمار المحلي لاجتذاب رؤوس الأموال المحلية والعربية والأجنبية.

الفرع الثالث: السياسات الاقتصادية الإصلاحية المتبعة في الدول النامية.

إن أهم السياسات الاقتصادية الإصلاحية المتبعة وأكثرها شيوعاً في البلدان النامية التي تعاني من اختلالات هيكلية أو ارتدادات ناجمة عن التحول من نمط اقتصادي إلى آخر هي:¹
أولاً- سياسة الضبط.

حيث تهدف إلى تحقيق التوازن العام وفي نفس الوقت المحافظة عليه من خلال الآليات المالية والنقدية والتجارية، وبمعنى آخر، تعمل هذه السياسة على تخفيض معدل التضخم وتوازن ميزان المدفوعات واستقرار العملة، والبحث عن التوظيف الكامل، وخلاصة هذه السياسة المحافظة على النظام الاقتصادي في وضعه، بمعنى تقليص الضغوط الاجتماعية ووضع السياسات المضادة للأزمة.

ثانياً- سياسة إعادة هيكلة الصناعة.

وهي سياسة تهدف إلى تكييف النسيج الصناعي مع الاتجاه العام للطلب العالمي كأن تلجأ الدولة إلى تشجيع الصناعات التصديرية، وإعطاء الأولوية في تحفيز النشاط الاقتصادي وامتصاص البطالة إلى التوازن الخارجي، وعليه تكون الدولة بهذا الوجه قد عملت ولو بشكل جزئي على التخلي عن السياسة الحمائية لقطاعاتها المنتجة.

ثالثاً- سياسة الإنعاش.

وتهدف بالأساس إلى تحريك النشاط الاقتصادي بعد ما كان يعاني من شبه توقف (ركود) في مجمل آلياته، وعلى هذا الأساس تلجأ الدولة إلى استخدام بعض الآليات مثل عجز الموازنة العامة (تمويل التنمية بالعجز)، تحفيز الاستثمار الداخلي والخارجي، زيادة الأجور لتنشيط الاستهلاك وبالتالي تقوية الطلب على السلع أو العكس، وذلك باللجوء إلى الحد من زيادة الأجور لتقليص الاستهلاك وبالتالي الحفاظ على مستوى تضخمي مقبول كما يمكن للدولة أن تلجأ إلى آلية تسهيل القروض الإنتاجية والاستهلاكية، وتوسيع محافظتها للدفع أكثر بالآلة الإنتاجية (الاستثمار والاستهلاك).

رابعاً- سياسة دعم النمو.

وهي آلية مكاملة لسياسة الإنعاش، والهدف منها هو ضخ أكبر قدر ممكن من الاستثمارات المحلية والأجنبية لتسريع وتيرة النمو، وبالتالي التقليل من ظاهرة البطالة، وتضييق فجوة الفقر، عن طريق إنشاء مناصب الشغل في مختلف القطاعات، وهذا من أجل الوصول إلى مستوى خلق القيمة المضافة التي تعبر عن الإنتاج والإنتاجية.

وتجدر الإشارة إلى أن الدول النامية بتبنيها لمثل هذه السياسات الاقتصادية فهي تهدف إلى تحسين معدلات الأداء الاقتصادي، لكي تعمل بشكل أدق على تحقيق وضع سليم لاقتصادياتها بصفة عامة، فالإصلاح الاقتصادي المنشود يعتمد على انتهاج السياسات الكفيلة بإجراء التعديلات اللازمة في هيكل وبناء الاقتصاد ككل لتعظيم قدرته على التكيف أو التأقلم لمواجهة الصدمات الخارجية والداخلية على نحو يساهم في علاج الإختلالات الاقتصادية الناجمة عنها.

¹ راضية أسهمان خزاز، دور سياسات الإصلاح الاقتصادي في الدول النامية في تحقيق التنمية البشرية المستدامة- دراسة حالة الجزائر خلال الفترة (2001-2012)، رسالة ماجستير، تخصص الاقتصاد الدولي والتنمية البشرية، جامعة سطيف 1، الجزائر، 2011/2012، ص ص 43-44.

المبحث الثاني: السياسة المالية.

تعتبر السياسة المالية أحد المكونات الأساسية للسياسة الاقتصادية إلى جانب السياسة النقدية، حيث تستطيع الحكومة من خلال استخدام هذه الأدوات الوصول إلى أهدافها الاقتصادية، كما تساهم بتأثيرها في الدورة الاقتصادية عن طريق تكييف نفقاتها وفق الوضع الاقتصادي القائم، وركز الفكر المالي على الإنفاق العام باعتباره أهم أدوات السياسة المالية فعالية في تحقيق النمو الاقتصادي، فالإنفاق العام يعكس بدرجة كبيرة فعالية الحكومة ومدى تأثيرها على النشاط الاقتصادي، حيث ازدادت النفقات العامة للدولة حجمًا مع تطور دور الدولة من الدولة الحارسة إلى الدولة المتدخلة إلى الدولة المنتجة نتيجة تأثير عدة اعتبارات منها: اتساع نطاق النفقات العامة لأنها أصبحت تُشكل نسبة هامة من الدخل الوطني بحيث لم تُعد هذه النفقات مقصورة على تحويل وظائف الدولة التقليدية بل أصبحت أداة من أدوات السياسة الاقتصادية من خلال التحكم بالقوة الشرائية، وإعادة توزيع الدخل وأخيرًا في حجم التشغيل والدخل الوطني¹.

المطلب الأول: ماهية السياسة المالية (المفهوم، العوامل المحددة لها والأهداف).

يتناول هذا المطلب كل من مفهوم السياسة المالية والعوامل المحددة لها من أجل بناء سياسة مالية جُدد فعّالة، ومن ثم يتم التطرق إلى الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها السياسة المالية.

الفرع الأول: مفهوم السياسة المالية والعوامل المحددة لها.

أولاً- مفهوم السياسة المالية.

اشتق مصطلح السياسة المالية أساسًا من الكلمة الفرنسية "Fics" وتعني حافظة النقود أو الخزانة². وكانت السياسة المالية يراد في معناها الأصلي كلا من المالية العامة وميزانية الدولة، وتعزز هذا المصطلح على نطاق واسع أكاديمي بنشر كتاب "السياسة المالية ودورات الأعمال" للدروفوسور Alain.H.HANSEN، ويعكس مفهوم السياسة المالية تطلعات وأهداف المجتمع الذي تعمل فيه، وفقد استهدف المجتمع قديمًا إشباع الحاجات العامة وتمويلها من موارد الموازنة العامة ومن ثم ركز الاقتصاديون جُلَّ اهتمامهم على مبادئ الموازنة العامة وضمان توازنها، ولكن نظرًا لأن اختيار الحاجات العامة المطلوب إشباعها يتطلب من المسؤولين اتخاذ قرارات، وأن هذه الأخيرة قد تُحدث آثارًا متعارضة أحيانًا فتشير مشكلة كيفية التوفيق بين هذه الأهداف المتعارضة وتحقيق فعاليتها على نحو مرغوب، وفي ضوء تلك التوفيقات والتوازنات يتكون أساس ومفهوم السياسة المالية³.

ولقد تعددت تعاريف السياسة المالية من مفكر إلى آخر وهذا وفق وجهة نظر كل اقتصادي ويمكن إيجاز بعضها

كما يلي:

- يمكن تعريف السياسة المالية على أنها: "مجموعة من القواعد والأساليب والإجراءات والتدابير التي تتخذها الدولة، لإدارة النشاط المالي لها بأكثر كفاءة ممكنة، لتحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية خلال فترة زمنية معينة"⁴.

¹ أحمد ضيف، نسيم بن يحي، تقييم تطوير السياسة المالية للجزائر من 1962-2019، المجلة الجزائرية للاقتصاد والمالية، المجلد الثاني، العدد 7، أبريل 2017، ص 159.

² طارق الحاج، المالية العامة، ط1، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 1999، ص 201.

³ مسعود دراوسي، السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي -حالة الجزائر 1990-2004، أطروحة دكتوراه دولة، جامعة الجزائر، 2006/2005، ص 48.

⁴ عبد المطلب عبد الحميد، السياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد القومي (تحليل كلي)، مرجع سابق، ص 43.

الفصل الأول: الأدبيات النظرية للسياسات الاقتصادية.

- بينما يُعرفها البعض بأنها "سياسة استخدام أدوات المالية العامة من برامج الإنفاق والإيرادات العامة لتحريك متغيرات الاقتصاد الكلي مثل الناتج القومي، العمالة، الادخار، الاستثمار، وذلك من أجل تحقيق الآثار المرغوبة وتجنب الآثار غير المرغوب فيها على كل من الدخل والناتج القوميين ومستوى العمالة وغيرها من المتغيرات الاقتصادية"¹.

- كما تُعرّف بأنها "الإجراءات التي تقوم بها الحكومة بغية تحقيق التوازن المالي العام، مستخدمة بذلك الوسائل المالية الهامة من الضرائب والرسوم والنفقات العامة والقروض العامة، وذلك للتأثير على المتغيرات الاقتصادية الكلية، والوصول إلى أهداف السياسة الاقتصادية العامة للدولة"².

وبناءً على هذا التعريف تم التركيز على الأدوات المالية التي يمكن من خلالها زيادة حجم الإنفاق العام، والتأثير على حجم الطلب الكلي، فكلما ازداد حجم الطلب الكلي دفع المنتجين لزيادة حجم التوظيف من العمالة ورأس المال والمواد الأولية، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة الإنتاج وزيادة حجم الدخل الوطني.

ومن خلال التعاريف السابقة، نستطيع القول أنها جميعاً تتفق في أن السياسة المالية هي أداة الدولة للتأثير في النشاط الاقتصادي بغية تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، بمعنى أن السياسة المالية هي أسلوب أو برنامج عمل مالي تتبعها الدولة عن طريق استخدام أدواتها (الإيرادات العامة والنفقات العامة والدين العام) لتحقيق أهداف معينة في مقدمتها النهوض بالاقتصاد الوطني ودفع عجلة التنمية وتحقيق الاستقرار الاقتصادي والعدالة الاجتماعية وإتاحة الفرص المتكافئة لأفراد المجتمع للتقريب بين طبقات المجتمع والتقليل من التفاوت بين الأفراد في توزيع الدخل والثروات.

ثانياً-العوامل المحددة للسياسة المالية.

على ضوء التعاريف السابقة الذكر، تقوم السياسة المالية للدولة على عدة عوامل وهذا لبناء سياسة مالية فعّالة بحيث يتطلب توفر مجموعة من العوامل وهي:

1-درجة الوعي الضريبي في المجتمع ووجود جهاز إداري كفؤ: والمقصود بالوعي الضريبي عدم إخفاء المكلف دخله أو البعض منه، وعدم إتباع أساليب التهرب من دفع الضريبة المترتبة على دخله، ويتحقق ذلك بشعور المواطن بالعدالة وإخلاص المسؤولين في أدائهم وحسن توزيع النفقات العامة، حيث تتوقف درجة الوعي الضريبي على وجود جهاز إداري كفء قادر على الحد من التهرب الضريبي وزيادة الوعي الضريبي³.

2-مدى تقدم المؤسسات العامة وكفاءتها: بما أن المؤسسات العامة تتولى مسؤولية النفقات في مجال اختصاصها، كما يتم تحديدها في الميزانية العامة حسب اختلاف تصنيفاتها وتقسيماتها، وبالتالي فإن مدى تقدم المؤسسات وكفاءتها دوراً في ترجمة الميزانية العامة وإلى ما تهدف إليه السياسة المالية، وعندما يقوم صانعو السياسة المالية بتخصيص إنفاق عام لمؤسسة عمومية وتقوم هذه المؤسسة بإنفاقه دون تبديد أو إسراف وفي الأوجه التي حددت له، فإن ذلك يبين مدى كفاءة المؤسسات العامة والعكس⁴.

¹ محمود حسين الوادي، زكرياء أحمد عزام، المالية العامة والنظام المالي في الإسلام، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، 2000، ص 182.

² هيفاء غدير غدير، السياسة المالية والنقدية ودورها التنموي في الاقتصاد السوري، منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، دمشق، 2010، ص 11.

³ تقار عبد الكريم، آليات السياسة المالية في ضبط ظاهرة التضخم مع دراسة خاصة لمؤسسات الزكاة -حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه، تخصص تسيير المنظمات، جامعة أحمد بوقرة بومرداس، الجزائر، 2013/2014، ص 61.

⁴ حربي محمد موسى عريقات، مبادئ الاقتصاد الكلي التحليلي، ط1، دار وائل للنشر، عمان، 2006، ص ص 186-187.

الفصل الأول: الأدبيات النظرية للسياسات الاقتصادية.

3-وجود سوق مالي: من السياسات التي يتبعها البنك المركزي للتأثير على الأوضاع الاقتصادية سياسة السوق المفتوحة، وبالتالي فإن وجود سوق مالي يوفر أو يفتح مجالاً كبيراً أمام واضعي السياسة المالية والنقدية في رسم السياسة المالية المناسبة. وهذا يقودنا إلى أن وجود سوق مالي منظم في بلد معين، يؤدي إلى تحديد وضع سياسات مالية ملائمة لأهداف السياسة الاقتصادية. ويستطيع البنك المركزي باستخدام سياسة السوق المفتوحة أن يؤثر تأثيراً مباشراً وفعالاً في وسائل الدفع المتاحة والمتداولة في الاقتصاد القومي. بمعنى التأثير على درجة سيولة سوق النقد والأسواق الأخرى (سلع، رأس المال، أصول حقيقية)، ومن ثم إمكانية خلق نقود إضافية (داخلية)¹. وتتضح أهمية سياسة السوق المفتوحة عندما ندرك أن البنك المركزي يستطيع المساهمة في سوق رأس المال.

4-وجود جهاز مصرفي قادر على جعل السياسة النقدية في خدمة السياسة المالية: ونعني بالجهاز المصرفي البنوك على اختلاف أنواعها التجارية المتخصصة والمركزية². بحيث تمر السياسة النقدية والمالية من خلال الجهاز المصرفي، وبالتالي فإن الإطار الذي توضع فيه هذه السياسة يتحدد بقدرة الجهاز المصرفي وكفاءته³.

الفرع الثاني: أهداف السياسة المالية.

تعمل السياسة المالية من أجل تحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية وهي كما يلي:

أولاً-هدف السياسة المالية في تحقيق التنمية الاقتصادية.

إذا كانت وظيفة الضريبة في المالية التقليدية تنحصر في تمويل إيرادات الخزينة العمومية، فإن ومع تغير دور الدولة في الحياة الاقتصادية، أضحت الضريبة تلعب وظائف هامة ومتعددة في المالية المعاصرة، فقد أصبحت أداة رئيسية تتحكم من خلالها الدولة في النشاط الاقتصادي، لدرجة أن السياسة الضريبية في العديد من الاقتصادات المتقدمة على غرار الولايات المتحدة الأمريكية تتكامل وتندمج مع السياسة الاقتصادية⁴.

كما يساهم الإنفاق العام في تمويل التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وهذه الوظيفة المالية التقليدية مثلت الدور الأساسي للدولة المتدخل، وهي الأساس لبرامج الأعمال الكبرى المنفذة خلال القرن التاسع عشر في أوروبا الغربية، أما في القرن العشرين فقد شهدت هذه الوظيفة طفرة كبيرة من خلال النمو الهائل للنفقات الاستثمارية، وكذلك النفقات التحويلية، والنفقات الخدمية الموجهة لتحسين البنية الاقتصادية والاجتماعية.

ثانياً-هدف السياسة المالية في إعادة توزيع الدخل والثروة.

يقصد بإعادة توزيع الدخل والثروة إدخال تعديلات على التوزيع الأولي للدخل والثروة بغرض تقليل التفاوت في المجتمع، وبشكل عام أن الأدوات المالية التي يمكن أن تستخدم من طرف الحكومة لإعادة توزيع الدخل الوطني متعددة إلا أنها تنظم في مجموعات ثلاثة⁵:

¹ أحمد فريد مصطفى، سهير محمد السيد حسن، السياسات النقدية والبعد الدولي لليورو، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2000، ص 60.

² مصطفى سلمان وآخرون، مبادئ الاقتصاد الكلي، ط1، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 2000، ص 278.

³ محمد اربان الله، السياسة المالية ودورها في تفعيل الاستثمار -حالة الجزائر، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص التحليل الاقتصادي، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2011/2010، ص 08.

⁴ عبد الواحد السيد عطية، الاتجاهات الحديثة في العلاقة بين السياسة المالية والنقدية (مع إشارة خاصة لمصر)، الطبعة الأولى، دار النهضة العربية، القاهرة، 2004، ص 12.

⁵ مسعود دراوسي، مرجع سابق، ص ص 89-90.

الفصل الأول: الأدبيات النظرية للسياسات الاقتصادية.

1-تحديد عوائد عناصر الإنتاج وأثمان السلع والخدمات: فقد تلجأ الدولة أحياناً بوضع حد أدنى للأجور، أو التسعير الجبري أو زيادة أسعار السلع الكمالية أو غير الضرورية، كما تقوم بدعم أسعار السلع الضرورية المحدودة الدخل، أو تقديم الدعم للأنشطة الإنتاجية المخصصة لإنتاج السلع الأساسية.

2-إعادة توزيع الدخل الوطني باستخدام السياسة الضريبية من جهة ومن خلال سياسة الإنفاق العام من جهة أخرى: كأن تلجأ الدولة إلى فرض ضرائب تصاعدية على أصحاب الدخل المرتفعة، كذلك يمكن للدولة أن تفرض ضرائب على التركات أن تعيد توزيع ملكية الثروة.

ومن خلال النفقات التحويلية وما تقدمه الدولة من خدمات مجانية أو شبه مجانية لأصحاب الدخل المتدنية، لا شك أنه يرفع من الدخل الحقيقية لهم، كما أن الحكومة تستعمل سياسة الإنفاق العام لهذا الغرض، لأن الإنفاق العام يؤدي إلى إحداث تعديلات في توزيع الدخل الحقيقي طبقاً لما يلي:

- زيادة الإنفاق العام على السلع والخدمات لإشباع الحاجات العامة تؤدي إلى تخفيض قيمة السلع والخدمات المتاحة لإشباع الحاجات الخاصة؛

- تؤدي السياسة المالية من تغير نمط توزيع الدخل الحقيقي من خلال زيادة الإنفاق على الخدمات الاجتماعية التي يستفيد منها محدودي الدخل مما يؤدي إلى رفع دخولهم الحقيقية.

3-تكييف نمط ملكية الموارد: قد تلجأ الدولة إلى تغيير نمط ملكية الموارد، وذلك بفرض الضرائب التصاعدية على التركات والهبات وعلى ملكية رأس المال، وإعادة توزيع الملكيات بين الأغنياء والفقراء إما مباشرة أو من خلال استثمار عام يؤدي إلى رفع إنتاجية رأس المال البشري للفقراء من خلال التعليم العام مثلاً أو برنامج التدريب أو تحسين الخدمات الصحية العامة بالإضافة إلى تحسين الخدمات التعليمية لأبناء الفقراء مع إتاحة الفرص اللازمة لإتمام التعليم بالنسبة لأبناء الأسر محدودي الدخل.

ثالثاً-هدف السياسة المالية في زيادة معدل النمو الاقتصادي¹.

تعتبر زيادة معدلات النمو في الناتج المحلي الإجمالي من أهم الأهداف التي تسعى الدول لتحقيقها باستخدام أدوات السياسة المالية، ولتحقيق هذا الهدف لابد من اختيار التركيبة المناسبة لمفردات السياسة المالية، بحيث تخدم هدف النمو، حيث أن مفردات السياسة المالية غير متجانسة قد تؤدي إلى أهداف معاكسة، لذلك لابد من دراسة الحالة الظرفية للاقتصاد واختيار الأدوات المالية المناسبة التي تساهم في تنشيط حجم الطلب الكلي الأمر الذي يدفع لزيادة العرض الكلي في الاقتصاد الوطني.

ولزيادة معدلات النمو الاقتصادي يمكن القيام بالآتي:

1-تخفيض الضرائب التي تطال الطبقات ذات الدخل المحدود، وذات الميل الحدي المرتفع للاستهلاك، هذا يؤدي إلى زيادة حجم الطلب الاستهلاكي الذي ينشط الطلب الكلي، كما يمكن تخفيض معدلات الضرائب لتشجيع المنتجين على زيادة الإنتاج وبالتالي زيادة حجم العرض الكلي.

¹ هيفاء غدير غدير، مرجع سابق، ص ص 22-23.

الفصل الأول: الأدبيات النظرية للسياسات الاقتصادية.

2- يمكن زيادة حجم الإنفاق العام على الخدمات الاجتماعية التي تساهم في زيادة الدخل للطبقات الفقيرة، كما يمكن زيادة حجم الإنفاق العام الاستثماري على مشاريع القاعدة الأساسية التي تساعد على توفير مناخ استثماري ملائم يشجع على الاستثمار، ويجذب الاستثمارات الوطنية والأجنبية للقطاعات التي ترغب الدولة في تطويرها.

رابعاً-هدف السياسة المالية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي.

نقصد بالاستقرار الاقتصادي تحقيق التشغيل الكامل للموارد الاقتصادية المتاحة وتفاذي التغيرات الكبيرة في المستوى العام للأسعار مع الاحتفاظ بمعدل نمو حقيقي مناسب في الناتج الوطني، أي أن مفهوم الاستقرار الاقتصادي يتضمن هدفين أساسيين تسعى السياسة المالية مع غيرها من السياسات لتحقيقهما:¹

- الحفاظ على مستوى التشغيل الكامل للموارد الاقتصادية المتاحة؛

- تحقيق درجة مناسبة من الاستقرار في المستوى العام للأسعار.

ولتحقيق هذا الهدف يتم استخدام السياسة المالية بشقيها الجبائي والإنفاقي، فمن خلال السياسة الإنفاقية (التوسع في الإنفاق) يمكن رفع مستوى الطلب من خلال إقامة مشاريع عامة استثمارية، وتوسع الدولة في تقديم مختلف الإعانات الاجتماعية (كإعانات البطالة والشيخوخة)، ونتيجة لذلك تزداد الدخول الشخصية ليس فقط بمقدار الإنفاق العام بل بصورة مضاعفة بفعل أثر مضاعف الإنفاق الشيء الذي يؤدي إلى تحفيز الاستثمار وزيادة التشغيل.

كما تستخدم السياسة المالية في شقها الجبائي في مواجهة الكساد من خلال الأثر التعويضي للضرائب، حيث يمكن أن يسهم تخفيض الضرائب إلى زيادة الاستهلاك والاستثمار، كما يمكن للدولة تصميم سياسة ضريبية تحقق بها أهداف السياسة المالية كقيامها بتشجيع الاستثمار عن طريق منح امتيازات ضريبية في شكل إعفاءات وتخفيضات.

خامساً-هدف السياسة المالية في التأثير على الحالة الاقتصادية التي تمر بها البلاد.

تستطيع الحكومة باستخدام أدوات السياسة المالية التأثير على الحالة الاقتصادية التي تمر بها البلاد، ففي حالة الراجح الاقتصاد تعمد الحكومة إلى زيادة الضرائب ورفع سعر الفائدة الذي يخفض الطلب على الاستثمار وبالتالي تهدأ الحركة التضخمية التي تسير نحوها البلاد. أما في حالة الكساد فتقوم الدولة بتخفيض الضرائب لتشجيع الاستهلاك وزيادة الدخول وتخفيض سعر الفائدة الذي يشجع الطلب على الاستثمار وبالتالي يعود الاستقرار والتوازن إلى الاقتصاد الوطني.

المطلب الثاني: أدوات السياسة المالية وآلية عملها.

سيتم العرض في هذا المطلب إلى مجموعة الأدوات التي تقوم عليها السياسة المالية وآلية عملها.

الفرع الأول: أدوات السياسة المالية.

تتمثل أدوات السياسة المالية في تلك الوسائل التي تستخدمها الدولة للتأثير على المتغيرات الاقتصادية الكلية والتي تسعى من خلالها إلى تحقيق الأهداف المرجوة منها، وتختلف هذه الأدوات من بلد لآخر، كما تختلف كذلك حسب درجة التطور الاقتصادي والحالة الاقتصادية السائدة، وتنقسم هذه الأدوات إلى ثلاث مجموعات تتمثل في الإنفاق الحكومي، الإيرادات العامة، والموازنة العامة.

أولاً-الإنفاق الحكومي.

¹ عبد المطلب عبد الحميد، السياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد القومي (تحليل كلي)، مرجع سابق، ص ص 61-62.

الفصل الأول: الأدبيات النظرية للسياسات الاقتصادية.

يعتبر استخدام النفقات العامة كأداة للتأثير على الظروف والأوضاع الاقتصادية التي تتدخل بها الدولة في النشاط الاقتصادي، ففي فترات الانكماش تقم السلطات العمومية بحقق الاقتصاد الوطني عن طريق زيادة الإنفاق العام وذلك بغرض زيادة القدرة الشرائية. وبالتالي زيادة الإنفاق الاستهلاكي والاستثماري، ومن ثم إنعاش الاقتصاد الوطني وتحريك أجهزته.

1-تعريف الإنفاق الحكومي.

لقد جاء تعريف النفقات العامة من طرف الماليين والاقتصاديين بصيغ متنوعة نذكر منها ما يلي:

-يمكن القول أن النفقات العامة: "هي مبلغ من المال يصدر عن الدولة أو عن أي شخص عام، بقصد تحقيق منفعة عامة"¹.

-تُعرّف النفقات العامة أيضا بأنها: "كافة المبالغ النقدية التي يقوم بإنفاقها شخص عام لتلبية حاجة عامة"².

-تُعرّف النفقة العامة بأنها: "مبلغ من المال يخرج من خزانة الدولة بواسطة إدارتها، مؤسساتها، هيئاتها ووزاراتها المختلفة لإشباع حاجات عامة"³.

-وتُعرّف أيضا بأنها: "مبلغ نقدي يخرج من الذمّة المالية لشخص معنوي عام بقصد إشباع حاجة عامة"⁴.

ومن خلال هذه التعاريف المختلفة من قبل المختصين في المالية العامة نستنتج أن هناك ثلاثة أركان أساسية

للإنفاق الحكومي وهي كالآتي:

-الركن الأول: الشكل النقدي.

تتخذ النفقة العامة التي تقوم بها الدولة الشكل النقدي كضمن ما تحتاجه من منتجات وخدمات وثنماً لرؤوس الأموال الإنتاجية التي تحتاجها للقيام بالمشروعات الاستثمارية التي تتولى تنفيذها، وكضمن للمساعدات والإعانات المختلفة سواء كانت اقتصادية، واجتماعية أو غيرها⁵.

-الركن الثاني: النفقة العامة يصدرها شخص عام.

لا يعتبر المبلغ النقدي المنفق في سبيل تحقيق مصلحة عامة من قبيل النفقات العامة إلا إذا صدر من شخص عام⁶. ويقصد بالشخص العام إلى أشخاص القانون العام وهي: الدولة والهيئات العامة المحلية والمؤسسات العامة ذات الشخصية المعنوية.

-الركن الثالث: النفقة العامة تستهدف تلبية حاجات عامة.

تكتمل مشروعية النفقة العامة عندما تستهدف تحقيق وإشباع حاجة من الحاجات العامة⁷.

2-تصنيفات الإنفاق الحكومي.

تنقسم النفقات العامة إلى أنواع عديدة تختلف باختلاف معيار التقسيم وأهمها ما يلي:¹

¹ خالد الخطيب، أحمد شامية، أسس المالية العامة، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2008، ص 53.

² فليح حسن خلف، المالية العامة، الطبعة الأولى، عالم الكتاب الحديث، الأردن، 2008، ص 89.

³ طارق الحاج، مرجع سابق، ص 122.

⁴ حسن مصطفى حسين، المالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2001، ص 11.

⁵ سوزي عدلي ناشد، المالية العامة، الطبعة الأولى، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، 2006، ص 27.

⁶ نفس المرجع السابق، ص 29.

⁷ نوزاد عبد الرحمن الهبيتي، منجد عبد اللطيف الحشالي، المدخل الحديث في اقتصاديات المالية العامة، دار المناهج، الأردن، 2005، ص 34.

الفصل الأول: الأدبيات النظرية للسياسات الاقتصادية.

2-1- النفقات الحقيقية والنفقات التحويلية: وهذا التقسيم يأتي من ناحية التأثير على الدخل القومي، ويستند لثلاثة معايير للترقية:

- معيار المقابل: هي النفقة التي تتم مقابل تقديم الخدمة مثل: الخدمات الصحية، والنفقات التحويلية هي النفقات التي لا يوجد لها مقابل كالإعانات.

- معيار الزيادة المباشرة في الإنتاج القومي: النفقة الحقيقية هي النفقة التي تؤدي مباشرة إلى زيادة الإنتاج القومي أما التحويلية فهي لا تؤدي إلى هذه الزيادة.

- معيار من الذي سيقوم بالاستهلاك المباشر للموارد الاقتصادية للمجتمع: حيث تعتبر النفقة الحقيقية إذا كانت الدولة هي التي تقوم بالاستهلاك المباشر للموارد الاقتصادية وتكون النفقات التحويلية إذا كان الأفراد هم الذين يقومون بالاستهلاك المباشر لها.

2-2- النفقات العادية والنفقات غير العادية: يرجع هذا التقسيم إلى الحاجة إلى تجديد الموارد بموارد غير عادية لتغطية النفقات العامة، وهناك عدة معايير للتمييز بينهما وهي:²

- إذا كانت النفقة تتم بنظام ودورية فهي نفقة عادية، أما إذا لم تتم بانتظام فهي غير العادية.

- إذا كانت النفقة تستوعب بكاملها خلال الفترة المالية في نفقة عادية، وإذا تعدت الفترة المالية فهي نفقة غير عادية.

- معيار الإنتاجية: إذا كانت النفقة منتجة فهي نفقة غير عادية، إذا كانت غير منتجة فهي نفقة غير عادية.

- معيار المساهمة في تكوين رأس المال العيني: تعتبر النفقة عادية إذا لم تسهم في تكوين رؤوس الأموال العينية، وتعتبر نفقة غير عادية إذا أسهمت في تكوين رؤوس الأموال العينية.

2-3- التقسيم الوظيفي للنفقات العامة: يقسم الإنفاق العام وفق هذا التصنيف إلى أربعة مكونات هي:

- الإنفاق على النفقات العامة: وتشمل الخدمات الإدارية والمالية للحكومة وحفظ العدالة وإدارة الشؤون الخارجية للدولة.

- الإنفاق على الدفاع والأمن.

- الخدمات الاجتماعية: وتتضمن خدمات التعليم، الصحة.

- الإنفاق على الخدمات الاقتصادية: وتشمل كل ما يتعلق بالتنمية الاقتصادية.

2-4- التقسيم الاقتصادي للنفقات العامة: ينقسم هذا التقسيم للإنفاق العام إلى مكوناته الرئيسية بحسب الوظيفة

الاقتصادية مثل: الرواتب والأجور، الإنفاق على السلع والخدمات، الدعم والمدفوعات التحويلية، ومدفوعات الديون المحلية والخارجية، كما يشمل هذا التوزيع أيضا تصنيف الإنفاق العام إلى إنفاق جاري وإنفاق استثماري، حيث:

- **الإنفاق الجاري:** أهم مكوناته الرواتب والأجور التي تشكل عادة حصة مهمة من الإنفاق الحكومي في كل الدول

الصناعية والنامية، وكذلك الإنفاق على شراء السلع والخدمات، ويشمل جميع السلع والخدمات التي تم شراؤها في السوق أو تم تسلمها من خلال قروض أو منح، إضافة إلى ذلك يشمل الإنفاق الجاري أيضا مخصصات الدعم التحويلية وكذا

مدفوعات الديون الحكومية، أو ما يطلق عليه أحيانا مدفوعات الفوائد.³

¹ عطية عبد الحليم صقر، مبادئ علم المالية العامة والتشريع المالي -دراسة مقارنة بالنظام المالي الإسلامي، جامعة الأزهر، القاهرة، 1996، ص ص 63-64.

² نعمت عبد اللطيف مشهور، اقتصاديات المالية العامة الإسلامية والوضعية، مطبعة العمرانية، القاهرة، 1988، ص ص 236-237.

³ عبد الرزاق الفارس، الحكومة والقراء والإنفاق العام -دراسة لظاهرة عجز الموازنة وآثارها الاقتصادية والاجتماعية في البلدان العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1997، ص 62.

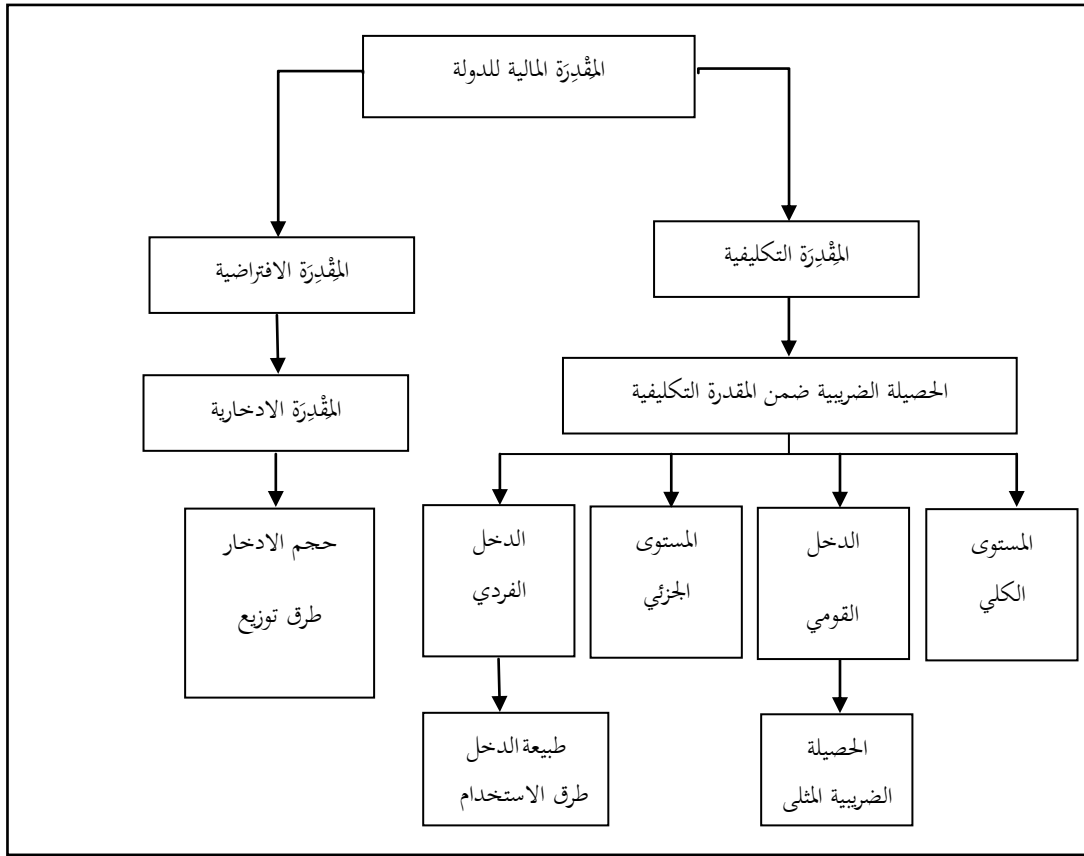
الفصل الأول: الأدبيات النظرية للسياسات الاقتصادية.

- الإنفاق استثماري: نقصد به تلك النفقات المتعلقة بزيادة القدرة على توفير الخدمات العامة، ويدخل في ذلك بناء المستشفيات وبناء المدارس، وإقامة السدود ومد خطوط السكك الحديدية... إلخ¹.

3- سياسة الإنفاق الحكومي والمقدرة المالية للدولة.

تعتبر المقدرة المالية للدولة عنصرًا مهمًا في تحديد مقدار الإنفاق الواجب صرفه، فهي بمثابة السيولة المالية المتاحة التي تحدد مبلغ الاعتمادات المالية الواجب تخصيصها لعملية الإنفاق الحكومي خلال الفترة المقبلة. وتقوم المقدرة المالية للدولة أساسًا على عاملين مهمين أولهما مقدرتها التكلفة والثانية مقدرتها الاقتراضية كما هو مبين في الشكل التالي:

الشكل رقم (1-2): المقدرة المالية للدولة.



المصدر: وليد عبد الحميد العايب، الآثار الاقتصادية الكلية لسياسة الإنفاق الحكومي - دراسة تطبيقية قياسية لنماذج التنمية الاقتصادية، ط1، مكتبة حسن العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، 2010، ص 119.

3-1- المقدرة التكلفة: أو ما يسمى بالطاقة الضريبية للدولة، إذ تعتبر الضرائب من أهم مصادر إيرادات الدولة على الإطلاق، حيث تمثل ثلاثة أرباع الإنفاق الحكومي في الدول المتقدمة². وتعني المقدرة التكلفة للاقتصاد الوطني قدرة هذا الاقتصاد على تحمل الأعباء الضريبية دون الإضرار بمستوى معيشة الأفراد الإنتاجية الوطنية، في حين أن المقدرة التكلفة للفرد تعني قدرته على تحمل العبء الضريبي (المستوى الجزئي)، ويتوقف ذلك على مستوى الدخل وطرق استخدامه³.

¹ أحمد الأشقر، الاقتصاد الكلي، الدار العلمية الدولية للنشر، عمان، 2002، ص 186.

² وليد عبد الحميد العايب، الآثار الاقتصادية الكلية لسياسة الإنفاق الحكومي - دراسة تطبيقية قياسية لنماذج التنمية الاقتصادية، مرجع سابق، ص 119.

³ محمد بن عزة، ترشيد سياسة الإنفاق العام بإتباع منهج الانضباط بالأهداف، رسالة ماجستير، جامعة الشلف، الجزائر، 2010، ص 25.

الفصل الأول: الأدبيات النظرية للسياسات الاقتصادية.

3-2-المقدرة الافتراضية: فهي تتعلق بمدى قدرة الدولة على اللجوء للاقتراض العام، وهذا يرتبط بالقدرة التسديدية والسمعة على مستوى الأسواق المالية، وعمومًا قدرة الدولة على الاقتراض تزداد كلما استطاعت تعبئة الادخار وعلى مدى الدوافع للاستثمار¹.

4- الآثار الاقتصادية الكلية لسياسة الإنفاق الحكومي.

تستخدم سياسة الإنفاق الحكومي لتحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية معينة، ويترب عليها آثار متعددة الجوانب على الإنتاج والاستهلاك الادخار والاستثمار وعلى توزيع الدخل ومستوى الأسعار وعلى النمو الاقتصادي.

4-1- آثار الإنفاق الحكومي على الناتج الوطني.

تحدث النفقات العامة آثارًا اقتصادية مباشرة على الإنتاج الوطني من خلال تأثيرها على قدرة الأفراد ورغبتهم في العمل والادخار والاستثمار، وتأثيرها على انتقال عناصر الإنتاج والقوى المادية للإنتاج.

4-1-1- آثار الإنفاق الحكومي على قدرة الأفراد ورغبتهم في العمل والادخار والاستثمار: إن النفقات العامة الموجهة للخدمات كالصحة، التعليم، والإسكان... إلخ، من شأنها أن تزيد من كفاءة الأشخاص على العمل، كذلك فإن النفقات على المرافق العامة التقليدية كالمدافع الخارجي، الأمن الداخلي والقضاء، تهيئة الظروف التي يصعب من دونها القيام بعملية الإنتاج، فهي توفر الأمن والاطمئنان للأشخاص للقيام بنشاطاتهم، وهي تؤدي إلى توزيع الدخل بين الأفراد وتزيد من إمكانيتهم على الادخار. وكذلك تزيد النفقات العامة في قدرة الأشخاص على الاستثمار، وهذا إذا وضعت المدخرات في هذا الميدان، كإنشاء مصانع مثلاً.

4-1-2- آثار الإنفاق العام في انتقال عناصر الإنتاج: تؤدي النفقات العامة إلى انتقال عناصر الإنتاج بين المناطق المختلفة وذلك عن طريق إنشاء مدن ومجمعات سكنية ومناطق صناعية في أماكن جديدة، ومن القطاع العام إلى الخاص أو العكس، ومن نشاط إلى نشاط اقتصادي آخر وذلك بتشجيع بعض النشاطات ودعمها، وغالبًا ما يكون لهذا الانتقال الأثر الكبير على الناتج الوطني.

4-1-3- آثار الإنفاق العام على القوى المادية للإنتاج: ويقصد بالقوى المادية للإنتاج "عناصر الإنتاج" وهي: الموارد الطبيعية، القوة العاملة، رأس المال، والتطور التكنولوجي، بحيث أن النفقات الإنتاجية أو النفقات الاستثمارية تؤدي إلى زيادة تراكم رؤوس الأموال ومن ثم زيادة المقدرة الإنتاجية الوطنية، خاصة في المدى الطويل، إضافة إلى ما تحدثه من زيادة مباشرة في الدخل الوطني الجاري.

ويجب الإشارة هنا فيما يخص أثر الإنفاق العام على مستوى الإنتاج الوطني إلى نقطتين مهمتين وهما:

- الزيادة في الإنفاق العام تصبح غير فعالة في زيادة مستوى الإنتاج الوطني في حالة التشغيل الكامل، لأن الإنتاج وصل إلى أقصى إمكانياته.

- يجب استبعاد الآثار السلبية للإنفاق العام كالضغوط التضخمية بسبب طول فترة بعض المشاريع، وتجنّب سوء استعمال الموارد الاقتصادية المتاحة باختيار المشاريع الإنتاجية المناسبة من حيث تكاليفها وعوائدها.

4-2- آثار الإنفاق الحكومي على الاستهلاك الوطني.

¹ نفس المرجع السابق، ص 25.

الفصل الأول: الأدبيات النظرية للسياسات الاقتصادية.

تؤثر النفقات العامة في الاستهلاك بصورة مباشرة أو بصورة غير مباشرة، أما الأثر غير المباشر فيتمثل في زيادة الطلب على السلع الاستهلاكية، أما الأثر المباشر فيقصد به ما قد يحدث من زيادة مباشرة في حجم طلب الدولة وأجهزتها ومؤسساتها من السلع الاستهلاكية¹ ويتضح الأثر المباشر للإنفاق على الاستهلاك من عدة أوجه أهمها:

✓ **زيادة الإنفاق الاستهلاكي:** وهذا عن طريق:

- شراء الحكومة سلعًا وخدمات استهلاكية من أجل تسيير الأجهزة الحكومية.

- دفع أجور ومرتبوات الموظفين الذين ينفقونها بدورهم في شراء سلع وخدمات.

✓ **زيادة الإنفاق الاستثماري:** وهذا يؤدي إلى زيادة دخول المنتجين وبالتالي ارتفاع دخول العاملين في المشاريع

الاستثمارية مما يزيد في مستوى الاستهلاك لديهم.

4-3- آثار الإنفاق الحكومي على المستوى العام للأسعار.

لا تحدد الأسعار المختلفة في اقتصاديات السوق بفعل قوى العرض والطلب فقط، بل تتم في قطاعات معينة نتيجة تدخل الدولة بطريقة مباشرة أو غير مباشرة. فيكون أثر الإنفاق العام في الأسعار محدودًا إذا دخلت الحكومة مشتريًا لبعض السلع والخدمات من الأفراد، ويكون أكثر فاعلية إذا أدى إلى زيادة القدرة الشرائية لهم، فالإنفاق الموجه إلى زيادة الاستهلاك يؤدي إلى رفع المستوى العام للأسعار في المدى القصير ويستمر إذا لم يقابله توسع في الإنتاج على المدى الطويل، كذلك يتفاوت أثر الإنفاق الحكومي على الأسعار بتفاوت مستويات النشاط الاقتصادي الكلي للمجتمع، والملاحظ أن زيادة الإنفاق الحكومي خلال فترات الكساد والانكماش الاقتصادي يكون أثره ضعيفًا على مستويات الأسعار، بعكس لما يكون اقتصاد في حالة رواج اقتصادي حيث أن زيادة الإنفاق الحكومي يؤدي مباشرة إلى زيادة الطلب الكلي مما يؤدي إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار، وهناك ما يطلق عليه بآثار غير المباشرة للإنفاق الحكومي تتمثل في أثر المضاعف وأثر المعجل (المسارع)².

4-4- آثار الإنفاق الحكومي على توزيع الدخل الوطني.

إن تأثير النفقات العامة على إعادة توزيع الدخل يمكن أن نراها إما من الإنفاق على الخدمات العامة التي تنتفع بها الطبقات الفقيرة، أكثر من إنفاقها على المنافع التي تستفيد منها الطبقة الغنية، مثال ذلك الإنفاق على دور العجزة، أو الإنفاق على المرافق التي يستفيد منها الجميع (العدالة، الجيش،... إلخ). ويمول عادةً من قبل الأغنياء أكثر منه من قبل الفقراء عن طريق تطبيق مبدأ الضريبة التصاعدية³.

وتباشر الدولة تدخلها في إعادة توزيع الدخل الوطني على مرحلتين، فهي تتدخل أولاً في توزيع الدخل بين الذين شاركوا في إنتاجه، وذلك عن طريق النفقات الحقيقية التي تؤدي إلى خلق زيادة مباشرة في الإنتاج الوطني، ومن ثم توزيع دخول جديدة على عناصر الإنتاج، تتمثل في الأجور، الفوائد، الربح والأرباح، أي أنها تؤدي إلى توزيع الدخل بين المنتجين. وتتدخل ثانيًا من أجل إعادة التوزيع النهائي للدخل الوطني، وفي هذه المرحلة تلجأ الدولة إلى إدخال تعديلات ضرورية على الدخل الناتجة عن التوزيع الأولي، لإعادة توزيع الدخل بين المستهلكين حيث تعتمد على الأدوات المالية في

¹ محمد عبد السلام عمر، محمد إبراهيم الشافعي، مالية الدولة، مكتبة جواهر، القاهرة، مصر، 2003، ص 233.

² عبد الجليل شليق، التنسيق بين السياستين المالية والنقدية ودوره في تحقيق التوازن الاقتصادي في الجزائر - خلال الفترة 1990-2014م - دراسة تحليلية، أطروحة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية، نقود وبنوك، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2017/2018، ص ص 14-15.

³ عبد الغفور إبراهيم أحمد، مبادئ الاقتصاد والمالية العامة، ط 1، دار زهران للنشر والتوزيع، الأردن، 2013، ص ص 234-235.

الفصل الأول: الأدبيات النظرية للسياسات الاقتصادية.

ذلك، كالتفقات التحويلية التي تقتصر على تحويل جزء من الدخل فيما بين الفئات الاجتماعية المختلفة، أو فيما بين فروع الإنتاج المختلفة، أو عن طريق النفقات العامة التي تؤديها الدولة لتقدم خدمات غير قابلة للتجزئة، مثل نفقات الأمن، الدفاع، العدالة، الصحة، الهياكل الأساسية (الطرق، المطارات، الموانئ...) فمثل هذه النفقات تؤدي إلى زيادة الرفاهية الجماعية¹.

4-5- آثار الإنفاق الحكومي على معدل النمو الاقتصادي.

يمكننا أن نتوقع أثراً إيجابياً للإنفاق العام على معدل النمو الاقتصادي في حالة زيادة الإنفاق العام الاستثماري، مما يؤدي إلى زيادة التراكم الرأسمالي، وهو ما يؤدي إلى زيادة معدل النمو الاقتصادي بشكل متزايد². وعليه قد ينظر إلى آثار النفقات العامة تبعاً لتقسيماتها فالنفقات الاستثمارية مثلاً تُعدُّ إنفاقاً ضرورياً لتنظيم المعاملات وحافزاً لجذب رؤوس الأموال الخاصة بصفة عامة والأجنبية بصفة خاصة، مما يحفز الإنتاج نحو الازدهار ويزيد من معدل النمو الاقتصادي.

4-6- آثار الإنفاق الحكومي على الادخار والعمالة.

بالإضافة إلى ما وضح في الفقرة السابقة، فإن زيادة الإنفاق الحكومي على التعليم والرعاية والصحة... إلخ، يزيد من كفاءة ومقدرة الأفراد على العمل، وبالتالي يزيد من دخلهم ومن مقدرتهم على الادخار. كما أن المستثمرون إذا ما توقعوا توسعاً من جانب الدولة في الإنفاق، كان ذلك حافزاً لهم لزيادة إنتاجهم خصوصاً إذا توقعوا أن هذا الإنفاق سيعود لهم بنفع مادي مباشر كحصولهم على الإعانات مثلاً. كذلك الفرد إذا اطمأن بأن الدولة ستمنحه إعانة في حالة عجزه عن العمل أو البطالة، فإنه سيزيد من رغبته في العمل والإقبال عليه، ولا شك أن تأمين المستقبل عن طريق الرواتب التقاعدية وإعانات البطالة والضمان الاجتماعي مثلاً سيساعد الفرد على العمل والادخار.

أما إذا كان الدخل ثابت وزاد الاستهلاك فإنه سيؤدي إلى انخفاض الادخار وبالتالي يؤثر على الاستثمار بالسلب، وتم يؤثر على الإنتاج بالسلب. كما أن زيادة الإنفاق بمعدل أكبر من الإيراد سيكون أثره سلباً على الادخار وبالعكس.

ثانياً- الإيرادات العامة.

1- مفهوم الإيرادات العامة.

هي مجموعة الأموال التي تحصل عليها الدولة سواء بصفتها السيادية أو من أنشطتها وأملكها الذاتية أو من مصادر خارجية، سواء كانت من الضرائب أو قروض داخلية أو خارجية لتغطية الإنفاق العام خلال فترة زمنية معينة، وقد تبدلت النظرة إلى الضرائب والقروض وأصبحت تتخذ في الكثير من الأحيان لا مجرد وسيلة للحصول على إيراد مالي للموازنة العامة للدولة فحسب، بل لتحقيق غايات وأهداف اقتصادية واجتماعية³.

ويمكن تعريف الإيرادات العامة بأنها "مجموع الأموال التي تحصل عليها الحكومة سواء بصفتها السيادية أو من أنشطتها وأملكها الذاتية أو من مصادر خارجة عن ذلك، سواء أكانت قروضا داخلية أو خارجية، أو مصادر تضخمية، لتغطية الإنفاق العام خلال فترة زمنية معينة، وذلك للوصول إلى تحقيق عدد من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والمالية".

¹ مقراني حميد، أثر الإنفاق الحكومي على معدلي البطالة والنضخم في الجزائر(1988-2012)، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد كمي، جامعة محمد بوقرة، بومرداس، 2015/2014، ص 24.

² عبد المطلب عبد الحميد، اقتصاديات المالية العامة، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، ص 199.

³ عوف محمد الكفراوي، السياسة المالية والنقدية في ظل الاقتصاد الإسلامي-دراسة تحليلية مقارنة، الطبعة الأولى، مكتبة الإشعاع للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية، 1997، ص 185.

الفصل الأول: الأدبيات النظرية للسياسات الاقتصادية.

ويظهر من هذا التعريف أن الإيرادات العامة متنوعة ومتعددة يمكن تقسيمها إلى ثلاث مصادر: الإيرادات السيادية وفي مقدمتها الضرائب والرسوم، والإيرادات الاقتصادية التي تعبر عن إيرادات الدولة من أملاكها ومشروعاتها الاقتصادية، أما المصدر الثالث فهو الإيرادات الائتمانية ويمثل القروض المحلية والخارجية التي تحصل عليها الدولة لتمويل نفقاتها العامة. وقد عرفت الإيرادات العامة الكثير من التقسيمات وذلك استناداً إلى مجموعة من المعايير، أهمها:

1-1- الإيرادات الأصلية والإيرادات المشتقة: (هذا التقسيم من حيث المصدر) يقصد بالإيرادات الأصلية ما تحصل عليه الدولة من إيرادات ممتلكاتها وهي ما تعرف بإيرادات الدومين أو ما يسمى بإيرادات القطاع العام، أما الإيرادات المشتقة هي تلك الإيرادات التي تحصل عليها الدولة عن طريق اقتطاع جزء من ثروة الآخرين ويشمل هذا النوع باقي الإيرادات غير إيرادات الدومين أو القطاع العام.

1-2- الإيرادات الجبرية والإيرادات غير الجبرية: (هذا التقسيم من حيث التحصيل) فالإيرادات الجبرية تحصل عليها الدولة بالإكراه، وتشمل الضرائب، القروض الجبرية، الغرامات، التعويضات... الخ. أما الإيرادات غير الجبرية فهي تلك الإيرادات التي تحصل عليها الدولة بغير الإكراه، مثل إيرادات المشروعات العامة والرسوم والقروض الاختيارية... الخ.

1-3- الإيرادات العادية والإيرادات غير العادية: (هذا التقسيم من حيث دورية وتكرار الإيرادات في الميزانية) ويقصد بالإيرادات العادية تلك الإيرادات التي تحصل عليها الدولة بصفة منتظمة ودورية وتتمثل في إيرادات الدومين والمقصود بها الممتلكات العقارية المنتجة للمداخيل، والتي تملكها الدولة ملكية عامة أو خاصة بالإضافة إلى إيرادات الضرائب والرسوم... الخ. أما الإيرادات غير العادية فيقصد بها الإيرادات الاستثنائية، وتكون عند فترات زمنية متباعدة، وعند الحاجة إليها (أحياناً في ظروف غير عادية تضطر الدولة إلى الإنفاق الغير عادي، وهذه الأخيرة تكون مبرر لأن تحصل الدولة على إيرادات غير عادية لتشكيل ميزانية غير عادية).

2- تصنيفات الإيرادات العامة.

كما تم التوضيح في التعاريف السابقة يمكن تقسيم الإيرادات العامة إلى من الإيرادات السيادية والاقتصادية وكذا الائتمانية.

2-1-1- الإيرادات السيادية: تمثل الإيرادات السيادية الإيرادات التي تحصل عليها الدولة جبراً من الأفراد، وذلك لما تملكه من سيادة في ذلك وتتمثل في كل من الضرائب والرسوم والغرامات والإتاوات وغيرها من الإيرادات التي تذهب إلى خزينة الدولة. وسنركز فقط على الضرائب والرسوم لما لها من علاقة بدراستنا هذه.

2-1-1-1- الضرائب:

أ- تعريفها: كما أشرنا سالفاً أن الضرائب هي من بين أهم أنواع الإيرادات العامة، ذلك أنها دور رئيس ليس في كونها تعمل فقط على تمويل الإيرادات العامة ولكن أيضاً نظراً لأهمية الدور التي تقوم به من أجل تحقيق أهداف السياسة المالية. وتعرف الضريبة على أنها مبلغ نقدي يتم جمعه من طرف الدولة جبراً من الأفراد بهدف تحقيق أهداف عامة، وبغض النظر

الفصل الأول: الأدبيات النظرية للسياسات الاقتصادية.

عن النفع الخاص الذي يعود على المتحمل الفعلي لهذه الضريبة¹. وتُعرَّف أيضاً بأنها "مبلغ من المال تقتطعه السلطة العامة من الأفراد والمؤسسات جبراً، وبصفة نهائية دون مقابل، وذلك لتحقيق أهداف المجتمع"².

ب- خصائص الضرائب: تتميز الضرائب بعدة خصائص نذكر منها:

- الضريبة فريضة مالية: يُقصد بالضريبة كفريضة مالية أنها اقتطاع مالي من ثروة أو دخل الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين، وبما أنها فريضة مالية فإن ما يتم جبايته من الأفراد يجب أن يأخذ صفة المال، سواء كان الاقتطاع في شكل نقدي أو عيني. ففي النظم الاقتصادية القديمة كانت تفرض وتحصل في صورة عينية نظراً للظروف الاقتصادية آنذاك.

- الضريبة تدفع جبراً: فالضريبة مظهر من مظاهر سيادة الدولة كالحق في إصدار العملة وحفظ النظام، وينتج عن هذا أن الضريبة تفرض بإرادة الدولة المنفردة وتقوم بتحصيلها باستعمال سلطتها.

- الضريبة تدفع بصورة نهائية: إن الأفراد يدفعون الضريبة إلى الدولة بصورة نهائية، بمعنى أن الدولة لا تلتزم برد قيمتها لهم أو بدفع أية فوائد عليها لأنها إيراد نهائي، ولذلك تختلف الضريبة عن القرض العام الذي تلتزم الدولة برده إلى المكتتبين فيه كما تلتزم بدفع الفوائد عنه.

- الضريبة تدفع بدون مقابل: يقوم المكلف بدفع الضريبة دون أن يحصل على نفع خاص يعود عليه وحده مقابل أدائه الضريبة، ويدفع المكلف الضريبة مساهمة منه كعضو داخل المجتمع في تحمل الأعباء والتكاليف العامة، فالضريبة لا تدفع مقابل نفع خاص.

- الضريبة تُمكن الدولة من تحقيق أهدافها: تُعدُّ الضريبة من أهم مصادر الإيرادات العامة على الإطلاق، فهي تمكن الدولة من تحقيق أهدافها، ويمثل هدف الحصيلة الهدف الدائم والرئيسي لأنه يوفر الدولة الموارد التي تحتاجها لمواجهة نفقاتها وزيادة أعبائها التي تحقق منافع عامة للمجتمع، كما أنها تحقق التوازن الاقتصادي والاجتماعي بين حقوق الخزينة العامة وحقوق الأفراد، بالإضافة إلى دورها الأساسي في تحقيق العدالة الاجتماعية وعدالة توزيع الدخل القومي وتقليل التفاوت في الدخل بين فئات المجتمع.

ج- أدوات السياسة الضريبية: تعتمد السياسة الضريبية على مجموعة من الأدوات التي أصبح يعبر عنها في الأدبيات الضريبية "بالإنفاق الضريبي" وهو عبارة عن تخفيضات تمس المعايير الجبائية، وتصنّف منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية النفقات الضريبية إلى:³

- التخفيضات الضريبية: تعني إخضاع الممول لمعدلات ضريبية أقل من المعدلات السائدة.
- الإعفاءات الضريبية: هي لإسقاط حق الدولة عن بعض المكلفين في مبلغ الضرائب الواجب سداده مقابل التزامهم بممارسة نشاط معين في ظروف معينة.
- تأجيل مواعيد الدفع.

د- أنواع الضرائب: تنقسم الضرائب إلى قسمين:

¹ حمدي أحمد العناني، اقتصاديات المالية العامة ونظام السوق-دراسة في اتجاهات الإصلاح المالي والاقتصادي، الجزء الأول، الدار المصرية اللبنانية، مصر، 1992، ص 243.

² محمد طاقة، هدى العزاوي، اقتصاديات المالية العامة، دار المسيرة للطباعة والنشر، عمان، الأردن، 2007، ص 89.

³ عبد الجليل شليق، مرجع سابق، ص 16.

الفصل الأول: الأدبيات النظرية للسياسات الاقتصادية.

القسم الأول ضرائب مباشرة وهي التي تفرض على ذات وجود الثروة (الدخل أو رأس المال)، والقسم الآخر هو الضرائب غير المباشرة وتفرض على المال عند إنفاقه كضريبة المبيعات، ضريبة القيمة المضافة وضريبة الإنتاج، وتعتبر الضريبة المباشرة وغير المباشرة من أهم الأدوات المالية¹ وذلك لأنها²

✓ توفر للخزينة العامة الجزء الأكبر من الإيرادات؛

✓ يمكن استخدامها للتدخل في الشؤون الاقتصادية حيث يمكن مثلاً إعفاء بعض القطاعات من الضرائب بهدف تشجيع الاستثمار فيها، كما يمكن زيادتها على بعض القطاعات النشطة وتخفيضها على القطاعات المتعثرة والتي لا يقدم عليها القطاع الخاص؛

✓ تستخدم لتحقيق العدالة الاجتماعية عن طريق تخفيض الضرائب غير المباشرة واستخدام الضرائب التصاعدية التي تقيم علاقة موجبة مباشرة مع الدخل، وتعتبر أكثر عن مقدرة المكلف.

2-1-2- الرسوم: كانت الرسوم تحتل في الماضي أهمية كبيرة كمصدر من مصادر الإيرادات إذ تأتي مباشرة بعد الدومين ومع مرور الزمن تضاءلت أهمية الرسوم كمصدر للإيرادات العامة تاركة مكان الصدارة للضرائب، ومع ذلك فلا زالت الرسوم تلعب دوراً هاماً في مالية الهيئات المحلية في معظم الدول الحديثة.

أ-تعريفها: هي عبارة عن مبلغ من النقود يدفعه الفرد جبراً إلى الدولة مقابل نفع خاص يحصل عليه من جانب إحدى الهيئات العامة، ويقترن هذا النفع الخاص بالنفع العام الذي يعود على المجتمع كله من تنظيم العلاقة بين الهيئات العامة والأفراد فيما يتعلق بأداء النشاط أو الخدمات العامة³. وتُعرّف أيضاً على أنها "مبالغ تحصل عليها الدولة من بعض الأفراد مقابل خدمات نوعية تؤديها لهم مثل رسوم بعض الوثائق كطابع جواز السفر ورسوم الالتحاق بالجامعة"⁴.

ب-خصائص الرسوم: تتميز الرسوم بأربعة خصائص⁵:

-الصفة النقدية: أي أن الرسم فريضة مالية تتم جبايتها نقداً.

-الإلزام أو الجبر في جباية الرسم: ترجع صفة الجبر المقصودة هنا إلى كون الدولة ممثلة في هيئاتها العامة تستقل بوضع القواعد القانونية المتعلقة بالرسم وتلك القواعد لها صفة الإلزام، تجبر الفرد على دفعه إذا ما تقدم بطلبه لإحدى الهيئات العامة للحصول على الخدمة.

-صفة المقابل أو المنفعة الخاصة التي تعود على دافعه: يدفع الفرد الرسوم مقابل الحصول على خدمة من الدولة أو هيئاتها العامة، كالرسوم القضائية أو رسوم التوثيق والشهر.

-تحقق النفع العام إلى جانب النفع الخاص فمثلاً دفع رسوم التعليم وغيرها يقترن فيها النفع الخاص بالنفع العام الذي يعود على المجتمع من نشاط المرافق العامة للتعليم والصحة.

ج-أنواع الرسوم: للرسوم ثلاث أنواع نوجزها في ما يلي¹:

¹ نزار كاظم الخيكاني، حيدر يونس الموسوي، السياسات الاقتصادية: الإطار العام وأثرها في السوق المالي ومتغيرات الاقتصاد الكلي، ط2، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، 2013، ص 49.

² السيد أحمد محمد السريتي، علي عبد الوهاب نجما، مبادئ الاقتصاد الكلي، مؤسسة رؤية للطباعة والنشر والتوزيع، عمان، 2008، ص 220.

³ مجدي محمود شهاب، الاقتصاد المالي، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 1999، ص 132.

⁴ السيد عبد الملوي، المالية العامة، دار الفكر العربي، مصر، 1972، ص 201.

⁵ فليح حسن خلف، مرجع سابق، ص 261.

الفصل الأول: الأدبيات النظرية للسياسات الاقتصادية.

- الرسوم الصناعية: مثل رسم البريد والهاتف... وغيرها.

- الرسوم الإدارية: وتشمل:

✓ رسوم على الأعمال المدنية التي تؤخذ مقابل منح امتياز خاص مثل: منح إجازات البناء والسوق وحمل السلاح... إلخ.

✓ رسوم تتعلق بالحياة العملية كرسوم الدراسة ودخول المتاحف والحدايق العامة.

- الرسوم القضائية: وتؤخذ من المتنازعين على الحقوق ورسوم كاتب العدل.

د- الفرق بين الرسوم والضرائب: يمكن التفريق بينهما في الجدول التالي:

الجدول رقم (1-1): الفرق بين الضريبة والرسم.

الضريبة	الرسم
- مبلغ نقدي؛	- مبلغ نقدي؛
- صفة الإلزامية؛	- صفة الاختباري في بادئ الأمر ثم تتحول إلى صفة إلزامية؛
- بدون مقابل؛	- مقابل نفع خاص؛
- عمومية على كل الأفراد (حسب المقدرة)؛	- خاصة بصفة معينة (الطالبة للخدمة)؛
- تهدف الضريبة إلى تحقيق أغراض اجتماعية واقتصادية فضلاً عن تمويل الموازنة العامة.	- يهدف إلى تغطية كلفة الخدمة محل الرسم.

المصدر: بناءً على ما ورد في: إياد عبد الفتاح النصور، أساسيات الاقتصاد الكلي، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2009، ص ص 223-224.

2-2- الإيرادات الاقتصادية: هي تلك الإيرادات التي تحصل عليها الدولة بصفتها شخص اعتباري قانوني يملك الثروة ويقدم خدمات عامة. وبهذا التصنيف هما نوعان: الدومين، الثمن العام.

2-2-1- الدومين: يطلق لفظ الدومين على ممتلكات الدولة، أيًا كانت طبيعتها عقارية أو منقولة، وأيًا كان نوع ملكية الدولة لها عامة أو خاصة، والذي ينقسم بدوره إلى:

أ- الدومين العام: ويقصد به الأموال التي تمتلكها الدولة أو الأشخاص المعنويين، وتكون معدة للاستعمال العام، وتحقق نفعًا عامًا، ومن ثم تخضع لأحكام القانون العام، مثل: الطرق العامة والجسور والحدايق العامة والموانئ وغيرها من الأموال الأخرى² أي تلك الأموال التي ينتفع بها الأفراد دون مقابل. وتجدر الإشارة إلى أن الدومين العام مخصص للنفع العام، فلا يجوز بيعه أو التصرف فيه، كما لا يمكن أن يكون محلاً للملك من طرف الأفراد ولو بطريق التقادم.

ب- الدومين الخاص: ويقصد به الأموال التي تمتلكها الدولة ملكية خاصة، ومعدّة للاستعمال الخاص، وتحقق نفعًا خاصًا للنفقة التي تستعملها، ومن ثم تخضع للقانون الخاص، وبطبيعة الحال فإن استخدام هذه الأموال يكون بمقابل، ويحقق دخلاً يمثل مصدرًا من مصادر الإيرادات العامة وتجدد الإشارة إلى أن الدومين الخاص يمثل مصدرًا مهمًا من مصادر إيرادات الدولة. لأنها تمتلكه كما يمتلك الأفراد أملاكهم الخاصة، وتقوم الدولة باستغلال أملاكها الخاصة إما مباشرة أو عن طريق الأفراد، والقطاع الخاص. ويكون الدومين الخاص على عدة أنواع هي:

¹ الشيخ أحمد ولد الشيباني، فعالية السياسة النقدية والمالية في تحقيق التوازنات الاقتصادية الكلية في ظل برامج الإصلاح الاقتصادي، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، تخصص اقتصاديات الأعمال والتجارة الدولية، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2013/2012، ص 42.

² محمد شاكر عصفور، أصول الموازنة العامة، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، 2007، ص 347.

الفصل الأول: الأدبيات النظرية للسياسات الاقتصادية.

-**الدومين العقاري:** يتضمن الدومين العقاري ما تملكه الدولة من عقارات متعددة تتمثل في الأراضي الزراعية والغابات ويطلق عليه "الدومين الزراعي"، والمناجم ويطلق عليه "الدومين الاستخراجي" وتساهم هذه الممتلكات في تحقيق المورد المالي الذي يحققه الدومين العقاري في جملته وذلك من خلال ثمن بيع المنتجات أو من الأجرة التي يدفعها المستأجرون.

-**الدومين الصناعي والتجاري:** يقصد بهذا الدومين مختلف المشاريع الصناعية والتجارية التي تقوم بها الدولة مثلها في ذلك مثل الأفراد وتأتي أغلبية هذه المشاريع بإيرادات تعتبر مصدر من مصادر الإيرادات العامة. وفي الواقع أن الدولة تلجأ لتملك هذا النوع من المشروعات لضمان استمرار الخدمة العامة "توفير المواد الأساسية للمواطنين"، ولضمان توزيعها بأثمان مناسبة، أي أن الغرض منها تحقيق النفع العام وليس تحقيق أكبر ربح ممكن.

-**الدومين المالي:** يقصد بالدومين المالي محفظة الدولة من الأوراق المالية كالأسهم والسندات المملوكة لها والتي تحصل منها على أرباح وفوائد تعد إيرادًا ماليًا يدخل ضمن دخل أملاك الدولة.

2-2-2- الثمن العام.

أ-**تعريف الثمن العام:** يقصد بالثمن العام المقابل الذي تحصل عليه الدولة بمناسبة قيامها بنشاط تجاري أو صناعي، وبذلك فهو ثمن السلع والخدمات التي تنتجها وتبيعها المؤسسات العامة الصناعية والتجارية، تمييزًا له على الثمن الخاص، الذي تحصل عليه المؤسسات الخاصة نظير بيعها لمنتجاتها من السلع والخدمات. وبطبيعة الحال، فإن الثمن العام يحقق للدولة إيرادًا يتمثل في الأرباح التي تحققها الدولة من بيع هذه المنتجات¹.

ب-**الفرق بين الرسوم والثمن العام:** يمكن التفريق بينهما من حيث:

- أن الرسم يحقق لدافعه نفع خاص إلى جانب النفع العام، أما الثمن العام فيتحقق مقابل نفع خاص يعود على دافع الثمن في الغالب؛

- أن السلطة العامة هي التي تحدد مقدار الرسم، وبدون اتفاق أو تدخل من قبل من يتحمله، في حين أن الثمن العام عادة ما يتحدد في السوق من خلال الطلب والعرض؛

- يتم فرض الرسم بالقانون في الغالب وخاصة في الوقت الحاضر، بينما الثمن العام يتم تحديده بقرار إداري للجهة التي تبيع السلعة أو الخدمة التي تمثل المقابل له.

2-3- الإيرادات الائتمانية.

تتمثل الإيرادات الائتمانية في كل ما تحصل عليه الدولة من قروض بمختلف أشكالها، سواء محلية أو أجنبية، إضافة إلى الإيرادات الناجمة عن الإصدار النقدي أو ما يطلق عليه بالتمويل التضخمي والإعانات المالية الخارجية. بحيث تلجأ الدولة إلى هذا النوع من الإيرادات لتمويل عجزها الموازي وذلك في حالة قصور أو عدم كفاية مصادرها الإيرادية الأخرى (الإيرادات السيادية والإيرادات الاقتصادية).

2-3-1- القروض العامة.

أ-**تعريف القرض العام:** هو عقد تبرمه الدولة أو إحدى هيئاتها العامة مع الجمهور أو مع دولة أخرى، تتعهد بموجبه على سداد أصل القرض وفوائده عند حلول موعد السداد. وذلك طبقًا لإذن يصدر من السلطة المختصة².

¹ سوزي عدلي ناشد، مرجع سابق، ص 98.

² عادل فليح العلي، طلال محمود كفراوي، اقتصاديات المالية العامة-الإيرادات العامة للدولة والموازنة العامة للدولة، ج2، دار الكتب للطباعة والنشر، العراق، ص 230.

الفصل الأول: الأدبيات النظرية للسياسات الاقتصادية.

من التعريف يمكن استخلاص ما يلي:

-**القرض العام عقد:** حيث الطرف المتعاقد الأول هو الدولة أو إحدى هيئاتها وهو ما يسمى بالمقترض (المدين)، والطرف المتعاقد الثاني هو الجمهور أو دولة أخرى وهو ما يسمى بالمقرض (الدائن)، وبموجب هذا العقد يتعهد المدين بتسديد القرض عند حلول موعد الوفاء مع الفوائد المترتبة عليه إلى الدائن، وبموجب نفس العقد يتعهد الدائن بتقديم قيمة القرض إلى المدين.

-**القرض العام يصدر طبقاً لإذن من السلطة المختصة:** حيث يستمد القرض العام مشروعيته فلا بد أن تصدر أوامر به من السلطة المختصة (السلطة التشريعية)، حيث لا يمكن للدولة أو إحدى هيئاتها أن تبرم عقد قرض دون ذلك الإذن، وذلك حتى تسهل عملية الرقابة واختيار أحسن أوجه الإنفاق.

الجدول (1-2): أوجه الاختلاف بين القرض والضريبة.

العنصر	القرض	الضريبة
التخصيص	مخصص لإنفاق معين	غير مخصص لباب معين من الإنفاق
المقابل	له مقابل متمثل في الفوائد	بدون مقابل
الإرادة المنفردة	ينشأ القرض على أساس تعاقدية	تنشأ بإرادة الدولة المنفردة
طبيعة الإيراد	إيراد نهائي	إيراد مؤقت

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على ما سبق.

ب- أنواع القروض العامة.

-**قروض اختيارية:** وهو الأصل في القرض أن يكون اختياريًا، والقروض الاختيارية هي التي تعلن الدولة عن مقدارها وشروط الاكتتاب بها وموعد سدادها وتفتح الباب أمام من يريد الاكتتاب (الإقراض)؛

-**قروض إجبارية:** وقد يكون عنصر الإجبار إما مباشراً كأن تفرض الدولة على مواطنيها الاكتتاب بقروض على وعد برد تلك القروض، أو بشكل غير مباشر حينما تشدد الدولة الرقابة على الائتمان الخاص بقصد تقييده وتوجيه المدخرات الفائضة إلى القروض العامة. وتلجأ الدولة عادة إلى هذا النوع من القروض في حالات طارئة كأن تريد امتصاص القوة الشرائية في أوقات التضخم (الكتلة النقدية الزائدة) أو أن موعد القروض الاختيارية قد حان وأرادت الدولة لتحقيق هدف معين أن تمدد موعد السداد، وبالتالي تكون قد حولت عقد الإقراض من اختياري إلى إجباري؛

-**القروض الداخلية:** هي القروض التي يتم إصدارها في السوق الداخلية (من المدخرات مثلاً)؛

-**القروض الخارجية:** وهي القروض التي تم إصدارها في أسواق دول أجنبية؛

-**قروض قصيرة الأجل:** وفترة سدادها لا تزيد عن 5 سنوات وتلجأ لها الدولة لمعالجة العجز في الموازنة وهنا لها صورتان هما:¹

✓ **الأولى:** حالة العجز النقدي: وهنا يكون توازن الميزانية متحققاً، لكن بعض الإيرادات متأخرة وعليه تصدر

الدولة قروضا قصيرة الأجل تسمى سندات القصيرة؛

✓ **ثانياً:** حالة العجز المالي: وفي هذه الحالة تزيد النفقات العامة عن الإيرادات العامة، وعليه تصدر الدولة قروضا

قصيرة الأجل لفترة أطول من الأولى وتسمى سندات الخزينة غير العادية.

¹ مسعود درواسي؛ مرجع سابق، ص 193.

الفصل الأول: الأدبيات النظرية للسياسات الاقتصادية.

كما يتميز هذا النوع من القروض بالسيولة وقلة عنصر المخاطرة لكنها أحياناً تزيد من مشكلة التضخم.
-قروض طويلة الأجل: هي تلك التي تزيد مدتها عن 10 سنوات غالباً ما تتخذ أحال القروض حسب حالة السوق، أي المدة التي تحتاج فيها الدولة للأموال، وكذلك طبيعة المشاريع المعنية بالقروض ومركز الدولة المالي ومن أمثلة القروض المتوسطة نجد السندات الحكومية.

2-3-2- الإصدار النقدي الجديد (التمويل التضخمي).

تلجأ الدولة في العصر الحديث إلى تمويل نفقاتها العامة الاستثمارية منها خاصة الإصدار النقدي الجديد، أو ما يسمى "التمويل التضخمي" وذلك عن طريق زيادة وسائل الدفع بالإصدار النقدي الجديد أو عن طريق التوسع في الائتمان المصرفي، وتمثل عملية الإصدار النقدي في خلق كمية إضافية من النقد الورقي يتم استخدامها في تمويل النفقات العامة وفق ضوابط تحكم عملية الإصدار هذه من حيث الكمية والجهة التي تشرف على الإصدار ولا تلجأ الدولة لهذا الأسلوب في التمويل إلا عندما تعجز الإيرادات العامة كالضرائب والرسوم والقروض وغيرها من مواجهة النفقات العامة. وعلى ذلك فإن الإصدار النقدي الجديد يتلاءم مع فكرة وجود العجز المنظم في الموازنة العامة¹.

2-3-3- الإعانات المالية الخارجية.

تُعَدُّ الإعانات الخارجية أحد مصادر الإيرادات العامة للدولة، وتكون إما في شكل نقدي حيث يستخدم غالباً في تغطية العملة المحلية، وفي تمويل الخطط التنموية وتحقيق النمو الاقتصادي. وإما في شكل عيني وتمثل في التقدم المباشر للسلع كالحبوب، والحليب المجفف، والأسلحة الدفاعية من طرف الدول الغنية إلى الدول الفقيرة. كما تكون الإعانات مشروطة (حيث تكون مرتبطة غالباً بشروط سياسية، عسكرية... إلخ، كدخول الدولة في تحالف مع الذي يقدم لها الإعانات، أو أن تبني سياسته... إلخ)، أو غير مشروطة (وتكون عادة لأسباب إنسانية، لتوثيق أو اصر الصداقة والتعاون)².

3- الآثار الاقتصادية الكلية لسياسة الإيرادات العامة.

3-1- الآثار الاقتصادية للسياسة الضريبية.

من الصعب تحديد الآثار الاقتصادية للسياسة الضريبية تحديداً دقيقاً نظراً لتشابك الحياة الاقتصادية وتأثيرها بعوامل عديدة ومتداخلة مع بعضها البعض. وعليه نستعرض آثار السياسة الضريبية بالنسبة لبعض المتغيرات الاقتصادية الكلية:

3-1-1- أثر السياسة الضريبية على الاستهلاك: من المعلوم بأن الضريبة تؤثر في الاستهلاك بصفة مباشرة عن طريق إنقاص القوة الشرائية في أيدي بعض الأفراد، وبصفة غير مباشرة عن طريق التأثير في الكم الكلي المتاح من السلع والخدمات الاستهلاكية. ويتوقف مدى تأثير الضرائب على حجم الاستهلاك الكلي على نسبة ما تقتطعه الضرائب من دخول الأفراد في الشرائح المختلفة، فتأثير الضرائب على الشرائح ذات الدخل المنخفضة يكون أكبر باعتبار أن الجزء

¹ حسين ماجد ثامر الفتلاوي، السياسة المالية وأثرها على عرض النقود في العراق للمدة (1990-2014)، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة القادسية، العراق، 2017، ص 21.

² سعاد سالكي، دور السياسة المالية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر-دراسة بعض دول المغرب العربي، رسالة ماجستير في التسيير الدولي للمؤسسات، تخصص مالية الدولية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2010/2011، ص 31.

الفصل الأول: الأدبيات النظرية للسياسات الاقتصادية.

الأكبر من الدخل يخصص للاستهلاك، أما زيادة الضرائب بالنسبة للشرائح ذات الدخل المرتفع فإن التأثير على الاستهلاك يكون أقل¹.

3-1-2- أثر السياسة الضريبية على الادخار: من الواضح أن الضريبة تؤدي إلى اقتطاع جزء من الدخل بالنسبة للأفراد، وهذا ما يؤدي بالضرورة إلى إعادة توزيع الأفراد لدخلهم بين الاستهلاك والادخار، ونحن نعلم بأن الأفراد في الدول النامية يميلون إلى الاستهلاك أكثر من ميلهم إلى الادخار، وهذا ما يؤدي إلى انخفاض قيمة مدخراتهم نتيجة زيادة الضريبة المفروضة على الدخل. ونفس الأمر بالنسبة إلى الضرائب المفروضة على أرباح المؤسسات، فارتفاعها يعني انخفاض الأرباح وبالتالي انخفاض مدخرات هذه المؤسسات².

3-1-3- أثر السياسة الضريبية على الأسعار: من الصعب بما كان تحديد أثر الضريبة على الأسعار، وذلك لتعدد أنواع الضرائب وكذا الوعاء الضريبي المفروضة عليه، فنلاحظ مثلاً إذا زادت الضرائب غير المباشرة المفروضة على السلع والخدمات فإن المنتج سيقوم بنقل العبء الضريبي إلى المستهلك، وذلك برفع سعر هذه السلع والخدمات، وبالتالي زيادة الضريبة أدت إلى زيادة الأسعار. ولكن في المقابل لو ارتفعت الضريبة المفروضة على الدخل فالقدرة الشرائية للفرد تنخفض، وبالتالي ينخفض الطلب على السلع والخدمات مما يؤدي إلى انخفاض أسعار السلع والخدمات. وجملة القول أن الأثر الكلي للضريبة على الأسعار لا يمكن تحديده إلا إذا أخذنا في الاعتبار نوع الضرائب المفروضة وكذلك نوع الوعاء الضريبي المفروضة عليه³.

3-1-4- أثر السياسة الضريبية على إعادة توزيع الدخل: تستعمل الضرائب للحد من تفاوتات الدخل بين الطبقات الاجتماعية المختلفة، وذلك بفرض ضرائب تصاعديّة ذات سعر مرتفع على الدخل الكبيرة، وذلك يعني أن الضرائب عند قيامها بتوزيع الأعباء العامة بين المكلفين تشكل أداة هامة من أدوات سياسة إعادة توزيع الدخل الوطني.

3-1-5- أثر السياسة الضريبية على الإنتاج: تؤثر الضرائب على الإنتاج من جوانب مختلفة، ويظهر من خلال تأثيرها في المتغيرات الاقتصادية الكلية (الادخار، الاستهلاك والاستثمار) وتأثيرها في عناصر الإنتاج، كما تعمل على حماية الإنتاج المحلي من خلال التعريف الجمركية، والزيادة في الإنتاج من خلال ما يعرف بالضريبة المحفزة.

3-2- الآثار الاقتصادية لسياسة القروض العامة.

وللقروض العامة آثاراً واسعة ومتباينة على النشاط الاقتصادي والتوازن الاقتصادي الإجمالي، وهي تعتبر من أدوات السياسة المالية التي تغيرت النظرة إليها بتغير دور الدولة من الحارس إلى المتدخل إلى المنتجة، فلم تُعدّ مصدرًا استثنائيًا من مصادر الإيرادات العامة. وأصبحت الدولة تستعين بها لتحدث آثارًا اقتصادية واجتماعية، وإن كان مازال يلجأ إليها في أضييق نطاق ممكن وفي حدود ما يمكن أن تحدّثه من آثار إيجابية على الاقتصاد الوطني، ويمكن تلخيص هذه الآثار في النقاط التالية:⁴

¹ عبد المنعم فوزي، المالية العامة والسياسة المالية، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، 1972، ص 200.

² محمد طاقة، هدى العزاوي، مرجع سابق، ص 123.

³ أحمد صيف، أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي المستديم في الجزائر (1989-2012)، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2014/2015، ص 93.

⁴ محمد عباس محرز، اقتصاديات المالية العامة (النفقات العامة، الإيرادات العامة، الميزانية العامة للدولة)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003، ص 308-311.

الفصل الأول: الأدبيات النظرية للسياسات الاقتصادية.

3-2-1- أثر القروض على الاستهلاك والادخار: تؤثر القروض العامة على كل من الاستهلاك والادخار من خلال ما تؤدي إليه من إعادة توزيع للدخل القومي، وعادة ما يتم هذا التوزيع لصالح الميل للادخار على حساب الاستهلاك، فالقروض تمنح العديد من المزايا والضمانات والتسهيلات لصغار المدخرين، من أجل تشجيعهم على الادخار والاكتتاب في سندات القرض العام، فمن وجهة نظرهم يكون توظيف مدخراتهم في السندات الحكومية أكثر سهولة وأمنًا وأقل خطورة من توظيفها في السندات الخاصة. مما يؤدي إلى رفع الميل للادخار وانخفاض الميل للاستهلاك، وبمعنى آخر فإن الأفراد عادة ما يفضلون الاكتتاب في سندات القروض العامة من مدخراتهم المعدّة للاستثمار، على زيادة الادخار على حساب الاستهلاك.

3-2-2- أثر القروض على الاستثمار: يترتب على عقد القرض وما يتبعه من دفع فوائد منتظمة وأصل الدين إلى المقرضين، انخفاض الأرباح المحتملة، ومن ثم انخفاض الكفاية الحدية لرأس المال، وبالتالي انخفاض الميل للاستثمار. أضف إلى ذلك أن التوسع في القروض العامة سيجعل الدولة ترفع من سعر الفائدة كوسيلة لجذب الأفراد للاكتتاب في سندات القروض العامة، وارتفاع سعر الفائدة يؤثر سلبيًا على الميل للاستثمار الخاص بالأفراد المكتتبين، سيسحبون أموالهم من الاستثمارات الخاصة مما سيلحق ضررًا معتبرًا بالاستثمارات الخاصة.

3-2-3- أثر القروض على زيادة الكتلة النقدية: تقترن القروض التي تقدمها البنوك إلى الدولة بزيادة الكتلة النقدية المطروحة للتداول، مترتبًا عن ذلك أنه في حالة الوصول إلى التشغيل الكامل فإنها تحدث آثارًا تضخمية بالغة الخطورة، ويشكل هذا النوع من القروض نسبة كبيرة من مجموع القروض العامة فاكتتاب البنوك في القروض العامة يتم عادة عن طريق خلق كمية جديدة من النقود، ويتم ذلك على النحو التالي:

- حينما يقوم البنك التجاري بالاكتتاب في القروض العامة فإنه يقوم بذلك عن طريق إصدار نقود جديدة؛

- تؤدي إعادة خصم السندات الخزينة لدى البنك المركزي إلى زيادة الكتلة النقدية؛

- تقوم عادة البنوك التجارية التي تكتتب في السندات الحكومية بخلق ودائع ائتمانية جديدة مقابل ما يدخل محفظتها المالية من هذه السندات، ومعنى ذلك أن السندات الحكومية وخاصة أذونات الخزينة تدخل في حسابات نسبة السيولة المصرفية التي تحدد حجم الودائع، وتؤدي بالتالي إلى زيادة الودائع الائتمانية؛

- قد تحدث أن تترك الدولة المبالغ التي اقترضتها من البنوك التجارية لدى البنوك في شكل ودیعة على أن تقوم باستخدامها في الوفاء بالتزاماتها، وفي هذه الحالة يكون النظام المصرفي ككل قد اكتتب في القرض العام بنقود كتابية إضافية.

3-2-4- أثر القروض في توزيع العبء المالي العام: يوزع القرض العبء المالي له بين المقرضين والمكلفين بالضرائب كما أنه يرتب نوعين من الأعباء، الأول هو العبء المالي للقرض أي عبء الخزينة العمومية للدولة أية التزامات تقدمها الدولة للمكتتبين في القرض العام، أما الثاني العبء الاقتصادي للقرض فهو عبء على الاقتصاد الوطني أي مدى ثقل القرض على الحياة الاقتصادية بكل جوانبها منذ لحظة إصداره حتى السداد، فالقرض لا يلقي فقط عبئه على الاقتصاد الوطني فقط بل يوزعه على الفئات المختلفة والأجيال المختلفة، مما يؤثر على الإنتاجية الوطنية والرفاهية الاقتصادية، فالعبء الاقتصادي للقروض يرتبط أساسًا بالأفراد الذين يتحملون هذا العبء.

ثالثاً-الموازنة العامة للدولة.

تعتبر الموازنة العامة للدولة بأنها وثيقة هامة مصادق عليها من طرف البرلمان تهدف إلى تقدير النفقات الضرورية لإشباع الحاجات العامة، والإيرادات اللازمة لتغطية هذه النفقات عن فترة مقبلة عادة ما تكون سنة¹. والموازنة هي وثيقة تعدها السلطة التنفيذية وتجهزها السلطة التشريعية بموجب القانون². ولقد استعمل عجز الموازنة كأداة من أدوات السياسة المالية من طرف الاقتصادي الإنجليزي كينز، حيث كان سابقاً عجز الميزانية مشكلة اقتصادية يجب محاربتها والتخلص منها، إذ أن رواد النظرية الكلاسيكية يؤمنون بعدم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، وبالتالي يرون ضرورة توازن الميزانية حيث لا يمكن للدولة أن تكون نفقاتها أكبر من إيراداتها. أما كينز وعلى إثر الأزمة العالمية (أزمة قصور الطلب) فرأى بضرورة زيادة الإنفاق الحكومي حتى ولو سبب عجز في الميزانية، ولمعرفة أثر عجز الموازنة على النشاط الاقتصادي يجب أولاً معرفة مفهومه وأنواعه.

1-تعريف عجز الموازنة: يعبر عن تلك الوضعية التي تكون فيها الإيرادات العامة أقل من النفقات العامة، وهو سمة تكاد تعرفها معظم الدول سواء المتقدمة أو النامية. وقد يكون هذا العجز غير مقصود نظراً لضعف الدولة في تحصيلها لبعض إيراداتها، وقد يكون مقصوداً نتيجة سياسة عمومية تهدف إلى زيادة الإنفاق العمومي أو تخفيض الإيرادات العمومية وهذا ما يُعرف بسياسة عجز الميزانية³.

2-أسباب العجز الموازني: يمكن أن يحدث عجز في الموازنة نتيجة عدة أسباب، كحدوث أخطاء في تقدير الإيرادات والنفقات، أو عدم كفاية الإيرادات وخاصة السيادية منها لتغطية النفقات، أو حتى عجز مستمر ناتج عن تزايد مستمر في النفقات بدون زيادة في الإيرادات. ويمكن إدراج أهم الأسباب التي تؤدي إلى العجز الموازني فيما يلي:

1-2-انخفاض الإيرادات العامة: والتي يمكن أن تحدث نتيجة⁴:

1-1-2-ضآلة الجهد الضريبي: أي انخفاض في الطاقة الضريبية والتي تعني نسبة الحصيلة الضريبية إلى إجمالي الناتج المحلي الوطني، وهذا نتيجة انخفاض متوسط دخل الفرد وانتشار ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي وانخفاض الوعي الضريبي.

2-1-2-الاعتماد على الضرائب غير المباشرة: تعتمد الدول النامية على هذا النوع من الضرائب في الحالات التي تكون وفرة في حصيلتها، ومن جهة أخرى يعمل هذا النوع من الضرائب على زيادة العجز الموازني لأنه يعمل على زيادة المستوى العام للأسعار.

2-1-3-الاعتماد على ضرائب قطاع التجارة: حيث تذبذب حصيلة هذا النوع من الضرائب في الحالات التي تكون فيها أسعار المواد الأولية المصدرة غير مستقرة نتيجة لتغير معدلات الطلب عليها في الأسواق العالمية.

2-2-ارتفاع النفقات العامة: من بين العوامل التي تساعد على تزايد النفقات العامة ما يلي⁵:

2-2-1-الأخذ بنظرية العجز المنظم: والتي مفادها أن زيادة النفقات العامة في أوقات الكساد يحدث تأثيراً مباشراً على زيادة الإنتاج والدخل.

¹ محمد عباس محرز، مرجع سابق، ص 383.

² محمد الصغير بعلي، يسرى أبو العلا، المالية العامة، دار العلوم للنشر والتوزيع، عنابة، الجزائر، 2003، ص 87.

³ عبد المجيد قدي، المدخل للسياسات الاقتصادية الكلية-دراسة تحليلية تقييمية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005، ص 201.

⁴ حامد عبد المجيد دراز، سعيد عبد العزيز عثمان، مبادئ المالية العامة، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2002، ص 206.

⁵ عبد المجيد قدي، مرجع سابق، ص 205.

الفصل الأول: الأدبيات النظرية للسياسات الاقتصادية.

2-2-2- اتساع نطاق الدولة: حيث تزداد النفقات العامة لعدد من المشروعات الصناعية الكبرى التي يحجم عنها الخواص، وهي ذات أهمية لعملية التنمية مما يستدعي تمويلها من طرف الدولة، حيث أن يزداد الوزن النسبي للإنفاق الاستثماري.

2-2-3- تدهور قيمة العملة: انخفاض قيمة العملة يؤدي إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار، مما يستدعي زيادة النفقات العامة التي تكون في شكل زيادة في الدخل الاسمية وليس الحقيقية.

2-2-4- تزايد الإنفاق العام الموجه للخدمات الاجتماعية: وهذا استجابة لضغوط الطلب المحلي الناتج عن التمرکز السكاني في العواصم، خاصة في الدول التي ينتشر فيها مجانية التعليم والصحة.

2-2-5- زيادة عدد السكان: هذه الزيادة تقابلها الدولة بزيادة في النفقات الاجتماعية.

2-2-6- زيادة النفقات العسكرية: حيث يزداد هذا النوع من النفقات في ظل تفاقم الصراع في العالم، خاصة في الدول النامية التي تعرف حروب أهلية والتسابق نحو التسليح.

3- أنواع العجز الموازي: مما سبق يمكن أن نخلص إلى ثلاثة أنواع من العجز الموازي:

- عجز موازي تعترف به السلطة التنفيذية ويظهر عند اعتماد الموازنة أي يكون في بداية السنة المالية.

- عجز بنيوي يظهر في نهاية السنة المالية نتيجة زيادة النفقات غير مماثلة لزيادة الإيرادات العامة.

- عجز ناتج عن الوضعية الاقتصادية التي يمر بها اقتصاد البلد المعني أثناء تنفيذ الميزانية، أي أن هذا النوع يظهر كذلك في نهاية السنة المالية ولم يكن موجوداً في بداية السنة المالية، وفي أغلب الأحيان يعود سبب هذا العجز إلى الانخفاض المفاجئ للإيرادات والناتج هو الآخر عن تغيير الأوضاع الاقتصادية خلال فترة تنفيذ الميزانية.

وهناك عدة أنواع للعجز الموازي أهمها:¹

3-1- العجز الجاري: هو عبارة عن صافي مطالب القطاع الحكومي من الموارد والذي يجب تمويله بالاقتراض، ويقاس العجز الجاري بالفرق بين إجمالي النفقات العامة الجارية والإيرادات العامة الجارية.

3-2- العجز الشامل: هو عبارة عن مجموع العجز المتعلقة بالقطاع الحكومي من الحكومة المركزية وحكومات الولايات والأقاليم والمشروعات التابعة للدولة.

4- طرق تمويل العجز الموازي: وتنقسم طرق التمويل إلى:

4-1- تمويل العجز عن طريق الاقتراض: يمكن أن نحول العجز المحدث في الميزانية عن طريق الاقتراض، وهذا الاقتراض إما يكون داخلي عن طريق طرح الخزينة العامة لسندات تباع لدى البنوك والمؤسسات المالية الموجودة في السوق المالي والنقدي المحليين، وإما تكون قروض خارجية حيث تباع هذه السندات في الأسواق المالية الدولية، أو عن طريق الاقتراض المباشر من المؤسسات المالية والنقدية الدولية كصندوق النقد الدولي والبنك العالمي². وتلجأ الدولة إلى هذا النوع من التمويل للعجز في حالة ما إذا كانت المديونية الداخلية والخارجية لها منخفضة، أما إذا كانت مرتفعة فإنها تختار طريقة أخرى للتمويل. لأن الاستمرار في هذا النوع من التمويل سيحدث لها آثار سلبية مستقبلاً والمتمثلة في ارتفاع المديونية

¹ للتفصيل أكثر أنظر:

- عبد المجيد قدي، مرجع سابق، ص 206-208.

- حمدي أحمد العناني، مرجع سابق، ص 143.

² عبد المجيد قدي، مرجع سابق، ص 223.

الفصل الأول: الأدبيات النظرية للسياسات الاقتصادية.

الداخلية والخارجية. فإذا كان من الممكن التحكم والسيطرة على المديونية الداخلية فإن المديونية الخارجية صعب التحكم فيها، وبالتالي تؤدي إلى التبعية الاقتصادية للدول الدائنة وكذلك عرقلة النمو الاقتصادي والتنمية وذلك لأجل تسديد هذه الديون وخدماتها.

4-2-تمويل العجز عن طريق الإصدار النقدي: يتم هذا النوع من التمويل عن طريق لجوء الخزانة العامة للبنك المركزي لطلب إصدار كتلة نقدية جديدة دون أن يقابلها غطاء حقيقي، وتتعهد الخزانة بإرجاع هذه الأموال لاحقاً، وبذلك يمكن للدولة عن طريق هذا الإصدار النقدي الجديد أن تمول نفقاتها العامة بموارد غير مملوكة لها، أو غير حقيقية¹. ولإنجاح هذا النوع من التمويل يجب توفر عدة شروط نذكر منها:

✓ أن يكون الجهاز الإنتاجي في هذه الدولة مرناً وليس جامداً؛

✓ توجيه الإصدار النقدي الجديد إلى استثمارات حيوية وسريعة العائد يمكن من خلالها الاستغناء عن الإصدار لاحقاً؛

✓ ضخ الإصدار النقدي الجديد على فترات متباعدة وبمجموعات صغيرة؛

✓ تضافر السياسات الاقتصادية، مثل: سياسات الاستثمار وسعر الفائدة والضرائب، وذلك لضمان السيطرة على الآثار التضخمية أي يسببها هذا الإصدار.

وإذا لم تتوفر الشروط السابقة فإن تمويل عجز الميزانية عن طريق الإصدار النقدي سيؤدي إلى آثار سلبية على الاقتصاد، والمتثلة أساساً في ظهور الآثار التضخمية للأسعار، لأنه تصبح قيمة الكتلة النقدية المتداولة أكبر من قيمة السلع والخدمات الموجودة، وهذا ما يؤدي إلى ارتفاع الأسعار وانخفاض قيمة العملة وحتى انخفاض في معدلات النمو الاقتصادية.

4-3-تمويل العجز عن طريق زيادة الضرائب: يمكن للدولة أن تمول عجز ميزانيتها من خلال زيادة الضرائب، سواء إضافة ضرائب جديدة أو رفع معدلات الضرائب الموجودة، ولكن استعمال هذه الطريقة يتطلب ضغط ضريبي منخفض نوعاً ما، حيث يوجد معدل ضغط ضريبي أمثل لا يجب تحطيه، فإذا كان معدل الضغط الضريبي أكبر من هذا المعدل فإن الحصيلة الضريبية تبدأ في الانخفاض رغم زيادة معدل الضريبة وهذا ما يعرف بأثر لافر، وتنخفض الحصيلة الضريبية نتيجة اتجاه المكلفين بالضريبة نحو التهرب الضريبي والغش الضريبي.

5- الآثار الاقتصادية لسياسة العجز الموازي: ينجم عن اعتماد سياسة العجز الموازي في دولة ما، مجموعة من الآثار الإيجابية والسلبية.

5-1- الآثار الإيجابية لسياسة العجز الموازي: اعتمد كينز مبدأ المضاعف لإظهار فعالية العجز الموازي، فزيادة الإنفاق العام تشجع في نفس الوقت الاستهلاك، الإنتاج وكذلك الاستثمار. فسياسة ميزانية هي سياسة طلب وتناقض مع السياسة الليبرالية المسماة سياسة العرض والتي من أهدافها الحد من ارتفاع الأسعار وتخفيض تكاليف الإنتاج².

وتتمثل الآثار الإيجابية لسياسة العجز الموازي في أثرين هما تدعيم استهلاك العائلات وإنعاش استثمارات المؤسسات. فالنسبة للأثر الأول، وهو تدعيم استهلاك العائلات فله دور هام في النمو الاقتصادي، لأن زيادة الطلب

¹ نفس المرجع السابق، ص 227.

² نفس المرجع السابق، ص 211.

الفصل الأول: الأدبيات النظرية للسياسات الاقتصادية.

الاستهلاكي للعائلات محفز لزيادة الإنفاق الاستثماري بالنسبة للمؤسسات ويتحقق كل هذا من خلال عمل المضاعف ومعجل الاستثمار. لهذا يعتبر الكينزيون السياسة المالية وسيلة لدفع الاقتصاد في حالة الركود من خلال تنشيط الطلب الفعّال عن طريق تعويض النقص في الطلب الخاص بزيادة الإنفاق العام. ويعمل استعمال سياسة العجز الموازي والقروض العامة على توزيع أعباء الاستثمارات العمومية على عدة سنوات.

5-2- الآثار السلبية لسياسة العجز الموازي: إذا كانت سياسة العجز الموازي تحدث مجموعة من الآثار الايجابية عند توفر بعض الشروط، فإنها بالمقابل تؤدي إلى إحداث آثار سلبية أهمها:¹

- **أثر الإزاحة (المزاحمة):** ويحدث هذا الأثر عندما تقوم الدولة بتمويل العجز الموازي عن طريق المديونية العمومية، الأمر الذي يقلل من إمكانية استعمال هذه الطريقة في التمويل من طرف الخواص نتيجة ارتفاع أسعار الفائدة نتيجة زيادة الطلب على الإقراض. ويمكن الحد من ارتفاع أسعار الفائدة من خلال زيادة الكتلة النقدية. فارتفاع أسعار الفائدة يكون له أثر سلبي على الاستثمار والرغبة في شراء سندات الدين العمومي، الأمر الذي يؤدي إلى إزاحة القطاع الخاص ويحل محله القطاع العام. يمكن التقليل من أثر الإزاحة في الاقتصاد المفتوح عن طريق دخول الأصول الأجنبية المستقطبة بسعر الفائدة المرتفع، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة الكتلة النقدية.

- **تدهور الحسابات الخارجية:** توجد علاقة بين العجز الموازي وعجز الحساب الجاري لميزان المدفوعات في ظل نظام سعر صرف مرن والحركة الدولية لرؤوس الأموال الأجنبية.

- **الفعالية المحدودة للسياسة المالية:** تعتبر فعالية السياسة المالية محدودة في ظل اقتصاد مفتوح.

- **التفكير بالعقلية الكينزية فقط:** تتوقف فعالية السياسة الميزانية على مدى اعتماد الأعوان الاقتصاديين في سلوكهم على المنطق الكينزي، أي أنهم يحددون استهلاكهم على أساس مداخيلهم. فحسب كينز يحدد الأعوان سلوكهم الاستهلاكي على أساس الدخل الجاري. أما حسب فريدمان، يتحدد سلوك الأعوان الاستهلاكي على أساس الدخل الدائم. ومن هنا فإن تقدير السياسة المالية بالاعتماد على دراسة هذه السلوكيات قد يكون خاطئاً.

الفرع الثاني: آلية عمل السياسة المالية.

وبعد دراسة أدوات السياسة المالية بكل أنواعها نتطرق الآن إلى آلية استخدام هذه الأدوات في تسيير النشاط الاقتصادي وهذا من أجل تحقيق الأهداف المختلفة، وذلك لمعالجة الأوضاع الاقتصادية السائدة من خلال الاستخدام الأمثل لهذه الأدوات وذلك بالتطرق إلى حالات الكساد (الركود) والتضخم الاقتصاديين.

أولاً- حالات الكساد (الركود) الاقتصادي.

تسود هذه الحالة عندما يعاني الاقتصاد من انخفاض مستوى الطلب الكلي نتيجة العجز في تصريف المنتجات، مما يقلل من عدد فرص العمل ويؤدي إلى زيادة البطالة بمختلف أنواعها، وفي هذه الحالة يمر الاقتصاد بمرحلة تباطؤ أو ركود ويتم استخدام أدوات السياسة المالية للخروج من هذه الحالة والحد من تأثيرها كما يلي:²

1- **زيادة مستويات الإنفاق الحكومي** مما يؤدي إلى زيادة دخول الأفراد حيث أن الإنفاق الحكومي هو بمثابة دخول للأفراد، وزيادة الدخل تعني زيادة الطلب الكلي في الاقتصاد، مما يدفع المؤسسات الاقتصادية والمشاريع إلى زيادة إنتاجها

¹ نفس المرجع السابق، ص 213.

² هيثم الزعبي، حسن أبو الزيت، أسس ومبادئ الاقتصاد الكلي، ط1، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، عمان، 2000، ص 205.

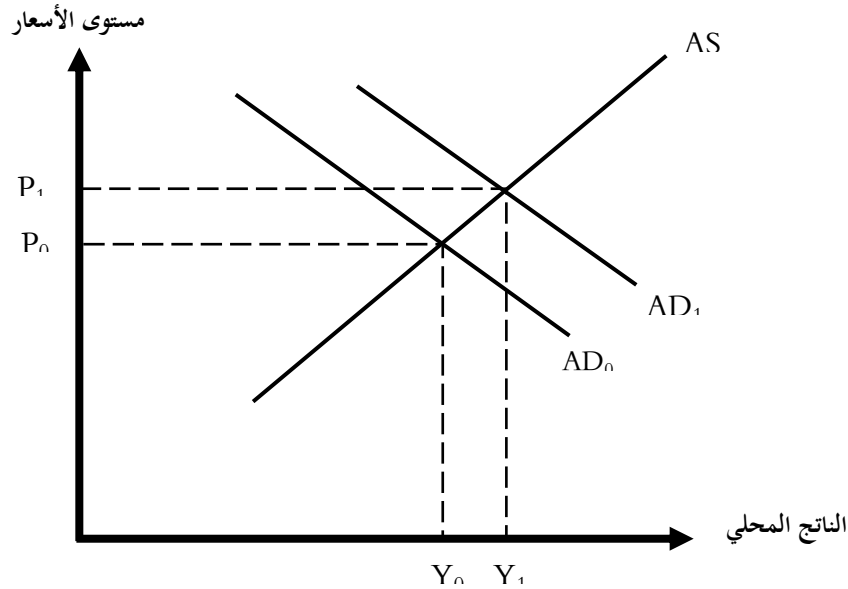
الفصل الأول: الأدبيات النظرية للسياسات الاقتصادية.

لمواكبة هذه الزيادة في الطلب. وبالتالي زيادة التوظيف وتقديم الحوافز للأفراد لزيادة إنتاجهم ورفع كفاءة العمل الأمر الذي سيؤدي إلى حدوث زيادة جديدة في دخول الأفراد من ناحية وإلى الحد من البطالة من ناحية أخرى ويرفع من مستوى النشاط الاقتصادي.

2-زيادة الإنفاق الحكومي من جهة وتخفيض الضرائب أو التوسع في الإعفاءات الضريبية بقصد زيادة الدخل وخلق فرص الاستثمار للحد من البطالة والكساد، وذلك بإتباع سياسة توسعية من خلال زيادة الإنفاق وتخفيض الضرائب.

ويمكن توضيح ذلك من خلال الشكل البياني للتعرف على الآلية التي تم بها استخدام هذه الأدوات للتأثير على المتغيرات الاقتصادية مثل الطلب الكلي (AD) والعرض الكلي (AS). الشكل رقم (1-3) يمثل إتباع سياسة مالية توسعية وذلك بزيادة الإنفاق الحكومي وخفض الضرائب، مما يؤدي إلى انتقال منحنى الطلب الكلي من (AD_0) إلى (AD_1) .

الشكل رقم (1-3): سياسة مالية توسعية: عن طريق زيادة الإنفاق الحكومي وخفض الضرائب.



المصدر: هيثم الزعبي، حسن أبو الزيت، أسس ومبادئ الاقتصاد الكلي، ط1، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، عمان، 2000، ص 204.
حيث أن:

AS: العرض الكلي.

AD₀: الطلب الكلي قبل إتباع سياسة توسعية.

AD₁: الطلب الكلي بعد إتباع سياسة توسعية.

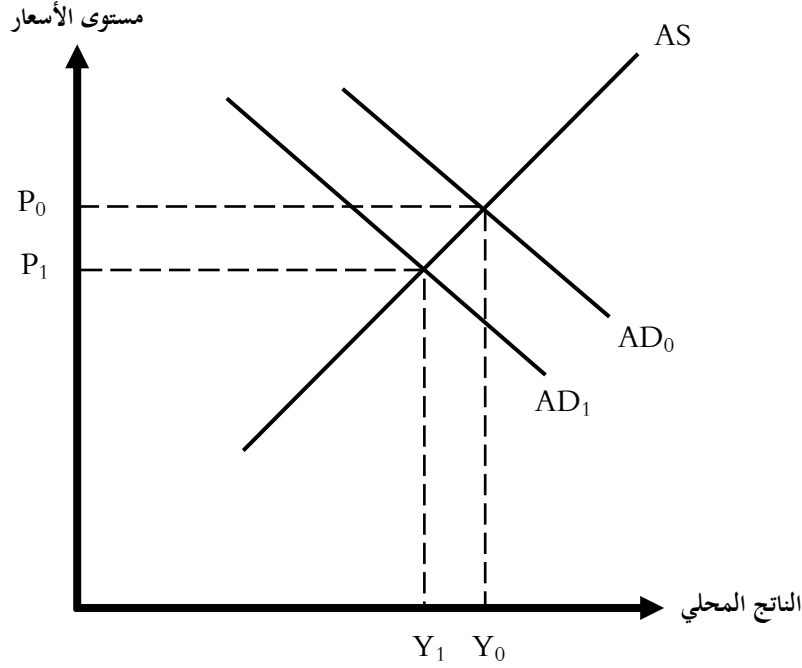
ثانياً- حالة التضخم في الاقتصاد.

إن التضخم عبارة عن الزيادة غير الطبيعية في الأسعار مما يعني وجود ارتفاع في المستوى العام للأسعار، وتستخدم أدوات السياسة المالية في هذه الحالة لمحاولة خفض المستوى الكلي للطلب، بتقليل القدرة الشرائية للأفراد والمتجمع ككل، وذلك بإتباع سياسة مالية انكماشية. ويمكن توضيح ذلك من خلال آلية عمل هذه الأدوات:¹

¹ نفس المرجع السابق، ص 205.

الفصل الأول: الأدبيات النظرية للسياسات الاقتصادية.

- 1-رفع مستوى الضرائب وبالتالي تقليل دخول الأفراد وخفض حجم الدخل القابل للإنفاق مما يؤدي إلى خفض الطلب الكلي في الاقتصاد وهذا يؤدي إلى خفض المستوى العام للأسعار؛
- 2-تخفيض مستوى الإنفاق العام والذي يؤدي بفعل آلية المضاعف إلى خفض حجم الاستهلاك ويحد من الطلب الكلي، وخفض المستوى العام للأسعار؛
- 3-استخدام كلا السياستين بزيادة الضرائب أو التوسع فيها وخفض الإنفاق العام كما في الشكل التالي:
الشكل رقم (1-4): سياسة مالية انكماشية: عن طريق خفض الإنفاق الحكومي وزيادة الضرائب.



المصدر: هشام الزعبي، حسن أبو الزيت، مرجع سابق، ص 206.

يوضح الشكل رقم (1-4) كيف تؤثر السياسة المالية الانكماشية من خلال خفض الإنفاق وزيادة الضرائب، وتؤدي إلى انتقال منحنى الطلب الكلي من الوضع AD_0 إلى AD_1 وخفض الأسعار من P_0 إلى P_1 وبالتالي تسعى إلى كبح مستوى الإنفاق في المجتمع والسيطرة على مستويات الطلب الكلي وتزايد الأسعار.

المبحث الثالث: السياسة النقدية.

بعد أن تم التطرق إلى السياسة الاقتصادية والمالية، تبرز جليًا ضرورة فهم الطريقة التي من خلالها يتم توظيف النقد في تحقيق الأهداف الاقتصادية العامة على غرار النمو والتشغيل واستقرار الأسعار، وهو ما يصطلح عليه بالسياسة النقدية.

إذ تُعدُّ السياسة النقدية من بين أهم السياسات الاقتصادية التي يعتمد عليها في تحقيق مختلف الأهداف الاقتصادية إلى جانب بقية السياسات الأخرى كالسياسة المالية، وقد مرّت هذه السياسة بالعديد من المراحل أملاها تطور الفكر الاقتصادي والمالي حيث أثير بشأن دورها وفعاليتها الكثير من النقاش والتحليل، كما تطورت في المقابل الأدوات والوسائل التي توظفها هذه السياسة النقدية من أجل استهداف المتغيرات الاقتصادية التي بإمكانها تحقيق التغير المرجو. وباعتبار البنك المركزي الجهة التي يناط بها تحديد أهداف السياسة النقدية وتنفيذها، فإنه يأخذ في الاعتبار الظروف الاقتصادية السائدة ويسعى إلى وضع توليفة مثلى من الأهداف من بين مجموعة قد تعتبر متناقضة إلى حد ما، مع ضرورة التنسيق بين مجموع السياسات الاقتصادية.

المطلب الأول: ماهية السياسة النقدية ومراحل تطورها.

تُعتبر السياسة النقدية أحد أهم الركائز الأساسية التي تقوم عليها السياسة الاقتصادية العامة إلى جانب السياسات الأخرى كالسياسة المالية والتجارية للتأثير على مستوى النشاط الاقتصادي من خلال تأثيرها على المتغيرات المكونة له كالاستثمار، الدخل، والأسعار. ويرجع ظهور السياسة النقدية إلى أواخر القرن التاسع عشر، عندما انحصر دورها في الحفاظ على استقرار المعروض النقدي بهدف الحفاظ على استقرار الأسعار داخل الاقتصاد، وأخذ الاهتمام بها يتزايد خاصة أثناء الأزمات وحالات عدم الاستقرار، لتأخذ منعطفًا جديدًا في كل مرة وذلك حسب الظروف السائدة ووجهة نظر المفكرين لذا أصبحت تمثل جزء لا يتجزأ من عناصر السياسة الاقتصادية العامة.

الفرع الأول: مفهوم السياسة النقدية.

تعددت واختلقت تعاريف السياسة النقدية باختلاف وجهات نظر الباحثين والمدارس الاقتصادية، غير أنها تلتقي عمومًا حول العناصر الرئيسية المكونة لهذه السياسة، وفيما يلي أهم التعاريف المقدمة للسياسة النقدية:

- يُعرفها بول سامويلسون بأنها: "أهداف البنك المركزي في ممارسة سلطته للتحكم في النقود، أسعار الفائدة وشروط الائتمان، وتمثل الأدوات الرئيسية لها في عمليات السوق المفتوحة ومتطلبات الاحتياطي وسعر الخصم"¹.

- كما تُعرّف بأنها: "مجموعة الإجراءات التي تتخذها السلطة النقدية في المجتمع بغرض الرقابة على الائتمان والتأثير عليه بما يتفق وتحقيق الأهداف التي تصبو إليها الحكومات، فالنقود لا تدير نفسها بنفسها بل يجب أن تتدخل السلطة النقدية في الدولة لإدارة النقود وتوجيهها لبلوغ الأهداف المرجوة، وقد تكون السياسة النقدية أداة لتحقيق الغاية التي ترمي إليها الحكومة"².

¹ لخلو موسى بوخاري، سياسة الصرف الأجنبي وعلاقتها بالسياسة النقدية، مكتبة حسين العصرية، بيروت، لبنان، 2010، ص 59.

² محمود سحنون، الاقتصاد النقدي والمصرفي، دار نباء الدين للنشر والتوزيع، قسنطينة، الجزائر، 2003، ص 214.

الفصل الأول: الأدبيات النظرية للسياسات الاقتصادية.

وأيضاً تُعتبر السياسة النقدية "مجموعة من القواعد والأساليب والوسائل والإجراءات والتدابير التي تقوم بها السلطة النقدية للتأثير والتحكم في عرض النقود بما يتلاءم مع النشاط الاقتصادي لتحقيق أهداف معينة، خلال فترة زمنية معينة".

وتجدر الإشارة أن للسياسة النقدية معنيين، الأول يسمى المعنى الضيق ويقصد به "الإجراءات التي تستخدمها السلطات النقدية لمراقبة عرض النقد وتحقيق أهداف اقتصادية معينة"، أما المعنى الواسع فيعني "جميع الإجراءات النقدية والمصرفية التي تستهدف مراقبة حجم النقد والائتمان، وكذلك الاقتراض الحكومي أي حجم وتركيب الدين الحكومي"¹.

إذن يمكن تقديم تعريف شامل للسياسة النقدية على أنها "مجموع الإجراءات والتدابير والقوانين التي تتخذها السلطة النقدية من أجل التحكم في كمية النقد والائتمان في الاقتصاد وتحديد الكمية المثلى التي تسمح بتحقيق الأهداف النهائية لهذه السياسة (نمو اقتصادي، تشغيل كامل، استقرار الأسعار، استقرار ميزان المدفوعات)، والتي تمثل في الوقت نفسه الأهداف العامة للسياسة الاقتصادية".

الفرع الثاني: مراحل تطور السياسة النقدية.

تطور مضمون السياسة النقدية بتطور مراحل الفكر الاقتصادي، حيث تباينت وجهات نظر المدارس الاقتصادية حول جدوى هذه السياسة ومدى فعاليتها في تحقيق الأهداف الاقتصادية، وفيما يلي مجموعة من آراء وأفكار لأهم هذه المدارس:

أولاً-السياسة النقدية في التحليل الكلاسيكي: يتضح موقف الاقتصاديين الكلاسيك قبل حدوث أزمة الكساد العظيم سنة 1929 بالنسبة للسياسة النقدية من خلال نظرهم إلى النقود ووظائفها، إذ جاءت النظرة الكلاسيكية للنقود على أنها مجرد وسيط للتبادل وقاموا بنفي وظيفتها بوصفها أداة للاحتكار أو الاكتناز، فالتحليل النقدي الكلاسيكي قائم على أساس الفصل بين العوامل الحقيقية والعوامل النقدية، حيث تتحدد العوامل الحقيقية في القطاع الحقيقي كالدخل والاستخدام والإنتاج بمعزل عن العوامل النقدية، أما القطاع النقدي فتتحدد فيه كمية النقود، وترى نظرية كمية النقود أن أي تغيير في عرض النقود يؤدي إلى تغييرات متناسبة طردياً في المستوى العام للأسعار ومن ثم تغييرات متناسبة عكسياً في قيمة النقود، ومن هنا يتضح أن السياسة النقدية عند الكلاسيك هي سياسة محايدة يتمثل دورها في خلق نقود بقصد تنفيذ المعاملات أي أن حجم المعاملات هو الذي يحدد كمية النقود الواجب توفيرها².

ثانياً-السياسة النقدية في التحليل الكينزي: تميّزت هذه المرحلة بظهور الفكر الكينزي على يد الاقتصادي البريطاني "جون ميرنارد كينز" الذي كان ينظر إلى النقود نظرة حركية وليست ستاتيكية، ولكن بسبب عجز السياسة النقدية على إعطاء حلول للخروج من أزمة الكساد سنة 1929 بدأ كينز يدعو للاهتمام بالسياسة المالية في معالجة المشاكل الاقتصادية، حيث أن الاختلال وعدم التوازن الاقتصادي حسب الكينزيين يعود إلى عدم التعادل بين معدلات التغير في الإنفاق الحكومي بواسطة السياسة المالية، ففي حالة الانكماش لا بد للحكومة أن تزيد من الطلب الفعّال على السلع والخدمات في السوق من خلال زيادة حجم الإنفاق الجاري أو الاستثماري، بواسطة تخفيض الضرائب على الاستهلاك وعلى الأرباح بالنسبة للمستثمرين، أما عجز الميزانية فيتم تمويله عن طريق القروض العامة والإصدار النقدي الجديد من

¹ عباس كاظم الدعي، السياسات النقدية والمالية وأداء سوق الأوراق المالية (تحليل كلي)، مجموعة النيل العربية، القاهرة، مصر، 2003، ص 90.

² نفس المرجع السابق، ص 25-29.

الفصل الأول: الأدبيات النظرية للسياسات الاقتصادية.

قبل البنك المركزي، بينما تتم معالجة التضخم من خلال تخفيض حجم الإنفاق الحكومي بما يؤدي إلى تخفيض المستوى العام للأسعار.

كما أكد الكينزيون على دور السياسة النقدية في معالجة الآثار غير المرغوبة الناتجة عن تطبيق السياسة المالية بوصفها سياسة تابعة لهذه الأخيرة وتساهم في تحقيق الاستقرار الاقتصادي وتخفيض حدة التقلبات، حيث يقرر التحليل الكينزي أن لهذه الأخيرة تأثير مباشر على مستوى سعر الفائدة ثم على قرارات ومستويات الاستثمار وعلى حجم التشغيل والإنتاج والدخل الوطني ويعتمد هذا التأثير على سعر الفائدة، حيث تؤدي زيادة العرض النقدي إلى انخفاض سعر الفائدة بنسبة تعتمد على مرونة التفضيل النقدي (السيولة) وكلما كان الطلب على السيولة تام المرونة تكون فعالية السياسة النقدية معدومة في التأثير على سعر الفائدة لأن تفضيل السيولة لدى الأفراد يكون غير محدود¹.

ثالثاً- السياسة النقدية في التحليل النقدي: يرى فريدمان أن النقود هي أحد وسائل الاحتفاظ بالثروة التي يمكن أن تتجسد في صور أخرى مثل السندات والأسهم العادية والسلع العينية ورأس المال البشري، وبناءً على هذا التحليل فإن الطلب على النقود يعتمد على المقدار الإجمالي للثروة المحتفظ بها بأشكالها المختلفة وتكلفة كل نوع من هذه الأشكال وعائداتها والأذواق بالإضافة إلى تفضيلات مالكي الثروة². ويتوقف المقدار الحقيقي للنقود على سعر الفائدة والمعدل المتوقع للتضخم و الثروة، أما فيما يخص عرض النقود يرى فريدمان بأن له أهمية كبيرة في تحقيق الاستقرار الاقتصادي فأية تقلبات في عرض النقود ستؤدي إلى تقلبات في النشاط الاقتصادي.

لذا يقرر فريدمان أنه من أجل المحافظة على التشغيل الكامل دون التضخم يستوجب أن ينمو الناتج الوطني الصافي بنفس المقدار من الزيادة في العرض النقدي، ففي المدى القصير تؤدي زيادة العرض النقدي إلى الزيادة في الناتج والأسعار أما في المدى الطويل فتؤدي إلى زيادة المستوى العام للأسعار، وبالتالي اعتبر فريدمان أن معدل النمو طويل الأجل بالنسبة إلى الناتج يتحدد بعوامل حقيقية من معدل الادخار، وهيكل الصناعة وأن الزيادة في المعروض النقدي في المدى الطويل الأجل تسبب ارتفاعاً في معدل التضخم وليس ارتفاعاً في معدل النمو، لذلك من الضروري ضبط التغير في عرض النقود بنسبة ثابتة ومستقرة تبعاً لمعدل النمو الاقتصادي والذي بدوره يحقق استقراراً نقدياً وهذا هو دور السياسة النقدية³.

المطلب الثاني: أهداف السياسة النقدية ومستويات فعاليتها.

تختلف أهداف وغايات السياسة النقدية بين الدول المتقدمة والدول النامية وحسب درجة التقدم الاقتصادي والاجتماعي والنظم الاقتصادية السائدة واحتياجات وأهداف المجتمعات. ففي الدول الصناعية هناك اتجاه متزايد نحو عدم التوسع في الأهداف والاقتصار على هدف واحد للسياسة النقدية يتمثل في استقرار الأسعار، أي استهداف التضخم، والعكس فالدول النامية تعلق عليها العديد من الأهداف، وعموماً يمكن التفريق بين الأهداف الأولية والوسيطة والنهائية في الفرع الأول ويتناول الفرع الثاني مستويات فعالية السياسة النقدية في الاقتصاد الوطني.

¹ سعيد سامي الحلاق، محمد محمود العجلوني، النقود والبنوك والمصارف المركزية، دار البازوري للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010، ص ص 242-244.

² عباس كاظم الدعيمي، مرجع سابق، ص 39.

³ نفس المرجع السابق، ص ص 40-41.

الفصل الأول: الأدبيات النظرية للسياسات الاقتصادية.

الفرع الأول: أهداف السياسة النقدية.

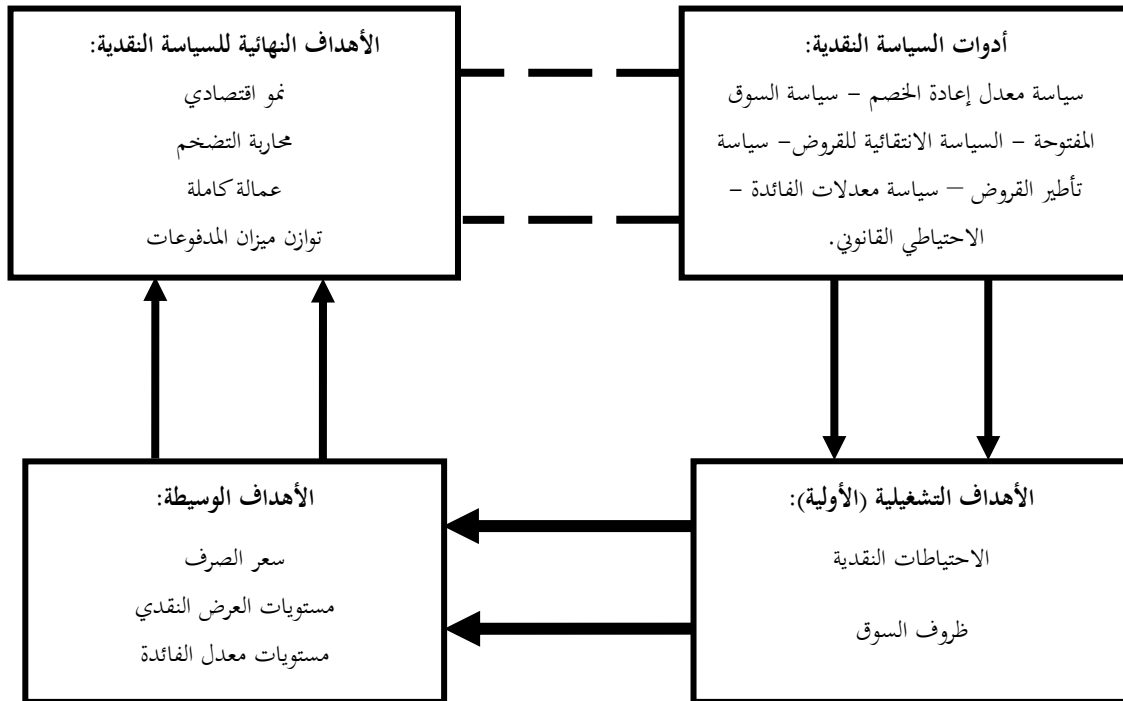
تسعى السياسة النقدية إلى تحقيق مجموعة من الأهداف المختلفة التي تنقسم إلى أهداف أولية ووسيلة ونهاية وتحقيق هذه الأخيرة يتم بواسطة الاستراتيجية الحديثة للبنك المركزي التي تعتمد على الأهداف الأولية والوسيلة للوصول إلى الأهداف النهائية وذلك باستخدام أدوات ملائمة. وتقوم هذه الاستراتيجية بوضع هدف يتمثل في معدل سنوي لنمو الكتلة النقدية، وبناءً على اتجاه ودرجة الفرق بين الأهداف والتقديرات يرفع البنك أو يخفض معدل المجاميع النقدية وبالتالي التحكم في عرض النقود بالإضافة إلى التحكم في الفائدة على الأرصد النقدية لدى البنوك، ونظرًا لصعوبة التحكم في أسعار الفائدة والعرض النقدي تم تزويد الإجراءات السابقة بإجراءات جديدة منها:¹

-توسيع الهامش الذي يسمح فيه لمعدل الفائدة بالتقلبات ضمنه؛

-استخدام مجموع احتياطات البنوك كهدف أولي لضبط كمية النقود، ولذلك فقد تم التركيز على احتياطات البنوك غير المقترضة كوسيلة لضبط مجموع الاحتياطات.

إذ يعمل البنك المركزي على التأثير في الأهداف الأولية التي يمكن الوصول إليها مباشرة من خلال الأدوات المباشرة وغير المباشرة للسياسة النقدية، والتي تؤثر بدورها على الأهداف الوسيطة وصولاً إلى للأهداف النهائية التي يمثلها مربع كالدور والشكل الموالي يوضح ذلك.

الشكل رقم (1-5): استراتيجية السياسة النقدية الحديثة.



المصدر: لخلو موسى بوخاري، مرجع سابق، ص 61.

أولاً-الأهداف الأولية للسياسة النقدية.

تُعدُّ الأهداف الأولية متغيرات يحاول البنك المركزي من خلالها التأثير على الأهداف الوسيطة وتمثل فيما يلي:

¹ لخلو موسى بوخاري، مرجع سابق، ص 60-61.

الفصل الأول: الأدبيات النظرية للسياسات الاقتصادية.

1-مجمعات الاحتياطات النقدية: وهي المجموعة الأولى من الأهداف الأولية وتُعرَّف القاعدة النقدية بأنها تلك الأصول التي يمكن استخدامها في المعاملات وتتكون القاعدة النقدية من جانب استخداماتها من العملة في التداول والاحتياطي ولكل نوع من مجاميع الاحتياطي مؤيدون ومعارضون، حيث دافعت البنوك المركزية في أمريكا عن القاعدة النقدية بالإضافة إلى مجلس المحافظين الذين دافعوا عن مختلف أنواع مجاميع الاحتياطي كهدف أولي للسياسة النقدية، لينتقل النقاش إلى الاقتصاديين حول كل مجمع وأي هذه المجاميع أكثر مراقبة من قبل السلطات النقدية وأيها أكثر ارتباطاً بنمو مجمل النقود التي تشكل الأهداف الوسيطة¹.

2-ظروف سوق النقد: وهي المجموعة الثانية من الأهداف الأولية التي تسمى ظروف سوق النقد، والتي تحتوي على الاحتياطات الحرة، ومعدل الأرصدة البنكية وأسعار الفائدة الأخرى في سوق النقد التي يمارس عليها البنك المركزي رقابة قوية².

وتعني أيضاً قدرة المقترضين ومواقفهم السريعة أو البطيئة في معدل نمو الائتمان ومدى ارتفاع وانخفاض أسعار الفائدة وشروط الإقراض الأخرى وسعر فائدة الأرصدة النقدية لمدة قصيرة يوم أو اثنين بين البنوك، حيث تم استخدام أنواع مختلفة من الأرقام القياسية منها ما كان مستخدماً في الفترات الماضية كالاحتياطات الحرة التي تشمل الاحتياطات الفائضة لدى البنك المركزي مطروحا منها الاحتياطات التي اقترضتها هذه البنوك من المصرف المركزي وتسمى صافي الاقتراض، تكون الاحتياطات الحرة موجبة إذا كانت الاحتياطات الفائضة أكبر من المقترضة وتكون سالبة في حالة العكس، أما ثاني الأرقام القياسية فهو أسعار الفائدة على أدوات الخزانة والأوراق التجارية وسعر الفائدة الذي تفرضه البنوك على أفضل عملائها وسعر الفائدة ما بين البنوك³.

وقد اختلف الاقتصاديون حول أفضلية استخدام المجموعة الأولى أم المجموعة الثانية، إذ فضل النقديون استخدام مجاميع الاحتياطات التي هي ذات صلة كبيرة بالمجمعات النقدية التي تمثل الهدف الوسيط لديهم المفضل، غير أن الكينزيين يركزون على ظروف سوق النقد وذلك باعتقادهم بأن الهدف الوسيط والمفضل لديهم هو أسعار الفائدة في أسواق رأس المال، حيث نقول أن أفضل هدف أولي هو ذلك الذي يتصف بالتأثر والتجاوب بسرعة مع تغيير الأدوات النقدية المستعملة.

وتعدُّ الأهداف الأولية حلقة ربط قوية التأثير بالأدوات النقدية والتأثير على الأهداف الوسيطة، ولذلك فالهدف الأولي الأفضل هو ذلك الهدف الذي يتصف بالتأثير والتجاوب بسرعة مع تغيير الأدوات النقدية المستخدمة ويسهل قيادة الاتجاه المرغوب تحقيقه للأهداف الوسيطة المستعملة.

ثانياً-الأهداف الوسيطة للسياسة النقدية.

¹ نفس المرجع السابق، ص 61-62.

² إكن لويس، السياسة النقدية ودورها في ضبط العرض النقدي في الجزائر خلال الفترة 2000-2009، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود وبنوك، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2010/2011، ص 39.

³ لخلو موسى بوخاري، مرجع سابق، ص 62-63.

الفصل الأول: الأدبيات النظرية للسياسات الاقتصادية.

الأهداف الوسيطة هي المتغيرات النقدية التي تقوم السلطة النقدية بضبطها للوصول إلى الأهداف النهائية، وتمثل الأهداف الوسيطة بمتغيرات نقدية كلية مثل المجمعات النقدية وسعر الفائدة وسعر الصرف، ولهذه الأهداف مجموعة من الشروط الواجب توفرها والمتمثلة فيما يلي:¹

- **القابلية للقياس:** يعتبر قياس الهدف بدقة وفي الوقت المناسب أمرًا أساسيًا للحكم على مدى فعالية السياسة النقدية ونعني بالقياس أن البيانات متاحة في الوقت المناسب ودقيقة.

- **القدرة على التحكم والسيطرة في الهدف الوسيط:** للتأكد من بناء الاستراتيجية بشكل جيد وجني ثمارها، يجب على البنك المركزي أن يكون لديه قدرة على التحكم في الهدف الوسيط بهدف إعادة ذلك المتغير إلى المسار المستهدف في حالة خروجه عن الطريق المرسوم له لتحقيق الهدف النهائي.

- **القدرة على التنبؤ بالأثر على الهدف النهائي:** بمعنى مدى توافر إمكانية للتنبؤ بالأثر على الهدف النهائي حتى يقوم الهدف الوسيط بدوره بشكل جيد، حيث لا يزال النقاش قائمًا حول أفضلية سعر الفائدة والعرض النقدي كأهداف وسيطة مرتبطة بالأهداف النهائية. وتمثل الأهداف الوسيطة في ما يلي:

1- معدل الفائدة كهدف وسيط: يرتبط تحديد معدلات الفائدة بنمو الكتلة النقدية ويعتبر من أبرز محددات سلوك العائلات والمستثمرين فيما يخص الادخار والاستثمار، لذا يجب على السلطات العامة الاهتمام بتقلبات معدلات الفائدة، والإشكالية المطروحة هنا هو كيفية تحديد المستوى الأمثل لهذه المعدلات خاصة وأنها تتأثر بمعدلات الفائدة السائدة في الخارج في ظل اقتصاد السوق إلى جانب طلب وعرض رؤوس الأموال، بالإضافة إلى ارتباطها بالسياسة النقدية للدولة التي يجب أن تعمل على إبقاء تغيرات معدلات الفائدة ضمن هوامش غير واسعة نسبيًا تحقق التوازن في الأسواق وتجنب وقوع ضغوط تضخمية أو كساد.

2- سعر صرف النقد مقابل العملات الأخرى: يعتبر سعر صرف النقد مؤشرًا هامًا على الأوضاع الاقتصادية لبلد ما حيث يعد كهدف وسيط للسلطة النقدية، ويعمل انخفاض سعر الصرف على تحسين وضعية ميزان المدفوعات لكنه في المقابل يشجع الضغوط التضخمية، ففي حالة المحافظة على مستوى منخفض أكثر من العملة يشجع ذلك الضغوط التضخمية ويؤدي إلى إتباع سياسة سهلة في الأجل القصير تدفع في المقابل في الأجل الطويل إلى إضعاف القدرة الصناعية للدولة والانخفاض النسبي لمستوى معيشة الأفراد، أما في حالة الحفاظ على مستوى مرتفع أكثر، يفرض ذلك على الأعوان الاقتصاديين ضغطًا انكماشيًا وهو ما يؤدي إلى خروج بعض المؤسسات غير القادرة على التأقلم وبالتالي تنخفض مستويات النمو، لذا تعمل السلطات النقدية للحفاظ على استقرار سعر الصرف لضمان استقرار وضعية البلاد تجاه الخارج عن طريق ربط عملتها بعملات قوية قابلة للتحويل والحرص على دعم استقرار سعر صرف عملتها.²

3- العرض النقدي: لاستخدام هذا المتغير كهدف وسيط لبلوغ الأهداف النهائية للسياسة النقدية لا بد أن تكون هناك قدرة على تحديده إحصائيًا أو بمعنى آخر أن يستطيع القائمون على السياسة النقدية تحديد الأصول المالية التي نسميها العملة أو النقود باعتبار أن تحديد العرض النقدي أصبح مسألة صعبة للغاية بسبب تغير سرعة تداول النقود، نتيجة لحركات رؤوس الأموال الرسمية وغير الرسمية وظهور المشتقات المالية الحديثة، لذا يبقى الإشكال المطروح حول نوع العرض

¹ نفس المرجع السابق، ص 63-64.

² فيحة بنابي، السياسة النقدية والنمو الاقتصادي، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاديات المالية والبنوك، جامعة أحمد بوقرة بومرداس، الجزائر، 2009/2008، ص 104-105.

الفصل الأول: الأدبيات النظرية للسياسات الاقتصادية.

النقدي الذي يمكن ضبطه بسهولة، وهل يتم اللجوء إلى العرض النقدي بالمعنى الضيق (M1) أم العرض النقدي بالمعنى الواسع (M2) أم العرض النقدي (M3) خاصة في ظل وجود المشتقات المالية¹.

ثالثاً- الأهداف النهائية للسياسة النقدية.

تُعتبر الأهداف الأولية والوسيلة في الاستراتيجية الحديثة للسياسة النقدية أدوات مساعدة لتحقيق الأهداف النهائية لهذه الأخيرة والتي تتمثل في:

1- العمالة الكاملة: يُقصد بالعمالة توفر فرصة العمل لكل شخص قادر على العمل وباحث عنه، فارتفاع معدلات البطالة يؤدي إلى زيادة عرض العمل وبالتالي انخفاض الأجور الحقيقية للعاملين، لذا تسعى السياسة النقدية إلى التأثير في عرض النقود بما يؤدي إلى ارتفاع الأسعار فيسبب ذلك انخفاض الأجر الحقيقي مما يدفع أصحاب العمل إلى تشغيل المزيد من الأيدي العاملة لزيادة حجم مشروعاتهم، ويرجع اهتمام الحكومات بحل مشكلة البطالة إلى ما تمثله من خطورة على المستوى الاجتماعي حيث يحس العاطلون بفشلهم وتهميشهم في المجتمع، كما أن القضاء على البطالة يعمل على تعظيم هدف النمو الاقتصادي².

2- تحقيق استقرار الأسعار: يجمع الاقتصاديون في الوقت الحاضر على أن الهدف الرئيسي للسياسة النقدية ينبغي أن يكون هو الحفاظ على استقرار الأسعار وعلى القدرة الشرائية للعملة المحلية، هذا أن يكون معدل التضخم منخفضاً كأن يتراوح مثلاً بين 1% و4% سنوياً، وأن تلتزم السلطة النقدية بعدم تطبيق سياسات تمويل العجز عن طريق زيادة المعروض النقدي.

ويرى كل من الكنزيين والنقديين أن التضخم المرتفع يحدث فقط عندما يكون معدل نمو العرض النقدي مرتفعاً، وحسب فريدمان فإنه لا يمكن القضاء على التضخم المستمر لمدة طويلة إلا بسياسة نقدية انكماشية بواسطة تخفيض معدلات العرض النقدي مع معرفة أسباب التوسع النقدي والوضع الاقتصادي³.

3- تحقيق التوازن الخارجي: عن طريق تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات بحيث يكون لصالح الدولة من خلال تشجيع الصادرات وتقليل الواردات باستخدام المعروض النقدي أو سعر الفائدة أو سياسات سعر الصرف، ففي حالة حدوث عجز في ميزان المدفوعات يمكن للبنك المركزي معالجته من خلال قيامه برفع سعر إعادة الخصم ما يدفع بالبنوك التجارية إلى رفع أسعار الفائدة على القروض، وبالتالي التقليل من الائتمان والطلب المحلي على السلع والخدمات، مما يؤدي إلى انخفاض المستوى العام للأسعار داخل الدولة ومن ثم تشجيع الصادرات المحلية وتقليل الطلب على السلع الأجنبية، كما أن ارتفاع أسعار الفائدة المحلية يجلب المزيد من رؤوس الأموال مما يساعد على تخفيض العجز في ميزان المدفوعات⁴.

4- رفع معدل النمو الاقتصادي: يُعدُّ تحقيق معدل مرتفع للنمو الاقتصادي من الأهداف طويلة الأجل، في حين يُعتبر استقرار الأسعار والنقد من الأهداف قصيرة الأجل، والتوفيق بين هذين الهدفين أمر في غاية الصعوبة خصوصاً في الدول النامية التي تعاني الكثير من العقبات فيما يخص السياسات الإنتاجية والتجارية وموازن المدفوعات، لذا تسعى السياسة النقدية إلى المساهمة في رفع معدلات النمو في هذه البلدان من خلال تحقيق معدل مرتفع للمدخرات والتأثير على معدل

¹ لخلو موسى بوخاري، مرجع سابق، ص 65-66.

² محمد ضيف الله القطابري، دور السياسة النقدية في الاستقرار والتنمية الاقتصادية (نظرية-تحليلية-قياسية)، دار غيداء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009، ص 21.

³ لخلو موسى بوخاري، مرجع سابق، ص 66-67.

⁴ السيد متولي عبد القادر، اقتصاديات النقود والبنوك، دار الفكر، عمان، الأردن، 2010، ص 195-196.

الفصل الأول: الأدبيات النظرية للسياسات الاقتصادية.

الاستثمار في السلع الرأسمالية من خلال التوسع الائتماني حتى يمكنها الوصول إلى معدلات النمو المطلوبة، بالإضافة إلى توجيه الائتمان المصرفي والمدخرات نحو الأهداف التنموية أو ما يسمى بالمرجع السحري¹.

الفرع الثاني: مفهوم ومستويات فعالية السياسة النقدية.

سيتم في هذا العنصر التطرق بداية إلى تعريف فعالية السياسة النقدية وتطور مضمونها، ومن ثم مستويات فعاليتها. أولاً-تعريف فعالية السياسة النقدية وتطور مضمونها.

1- تعريف فعالية السياسة النقدية.

-يقصد بفعالية السياسة النقدية "مدى قدرة السياسة النقدية على التأثير في مجمل النشاط الاقتصادي بغية تحقيق الأهداف التي تسعى إليها السياسة النقدية، ومن تلك الأهداف تحقيق معدلات نمو عالية في الاقتصاد الوطني وقدر مناسب من الاستقرار الاقتصادي واستقرار مناسب أيضا في قيمة العملة وتسريع عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية خاصة في البلدان النامية، ولأجل ذلك لابد من وجود أدوات ملازمة للسياسة النقدية بغية تحقيق تلك الأهداف"².

-ويمكن تعريفها أيضا: "بأنها حجم التأثير الذي يترتب على تغير معين في العرض النقدي الحقيقي على الإنتاج الكلي"³. إن فعالية السياسة النقدية لا ترتبط بقوة تأثيرها فقط، بل أيضا بالسرعة التي يتم فيها بلوغ الهدف المنشود، وتتميز الفترات الفاصلة بين تطبيق الإجراءات وبروز آثارها بأنها طويلة نسبياً وهذا ما قاد العديد من المختصين إلى الشك في فعالية الإجراءات النقدية، لذلك من الضروري تحديد هذه الفترات التي تعتبر عملية بالغة الدقة وتشمل هذه الفترات ما يلي:⁴

-**الفترة السياسية:** تمثل الفترة الضرورية لاتخاذ القرارات التي تفرضها الأوضاع الاقتصادية التي تنقسم إلى فترة الملاحظة وفترة التقرير:

● **فترة الملاحظة:** وتتكون من الوقت الذي تشترطه المؤسسة الإحصائية. ففي الدول المتقدمة تُعدُّ المؤشرات الظرفية شهرياً والإحصائيات المتعلقة بها تعرف في النصف الثاني من الشهر اللاحق.

● **فترة التقرير:** تمثل الوقت الضروري للتأكد من أن الحركة الملاحظة ليست عرضية والتي تختلف تبعاً للظروف الاقتصادية، وتكون هذه الفترة طويلة كلما كانت السلطات النقدية غير أكيدة من الأثر المترتب على عملها.

-**الفترة المالية:** التي تمثل الوقت المطلوب للمصرف المركزي لكي يجعل من قرارات السلطات قرارات فعلية، وللمصارف حتى تتكيف مع الواقع وتتضمن هذه الإجراءات تغيير معدلات الفائدة وشروط الإقراض والتدخلات المخصصة لإحداث تغيير في الكتلة النقدية.

-**الفترة الاقتصادية:** وهي الفترة التي يتم من خلالها تعديل المتغيرات الاقتصادية بدورها على حسب القيم الجديدة للمتغيرات النقدية.

¹ محمد ضيف الله القطاري، مرجع سابق، ص ص 22-23.

² سعيد سامي الحلاق، مرجع سابق، ص 239.

³ زهية بركان، فعالية السياسة النقدية في مكافحة التضخم في ظل العولمة (دراسة حالة الجزائر)، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، جامعة دالي ابراهيم، الجزائر، 2010/2009، ص 101.

⁴ وسام ملاك، النقود والسياسات النقدية الداخلية (قضايا نقدية ومالية)، دار المهل اللبناني للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، 2000، ص ص 432-433.

الفصل الأول: الأدبيات النظرية للسياسات الاقتصادية.

2- تطور مضمون فعالية السياسة النقدية: تستند السياسة النقدية في أي وقت إلى النظريات والأفكار النقدية السائدة في ذلك الوقت، وتعتبر انعكاسًا لها وتتحدد من خلالها الأهداف المرجوة من السياسة النقدية والطريقة المستخدمة لبلوغ تلك الأهداف.

فقبل أزمة الكساد العظيم كانت السياسة النقدية تهدف إلى حماية قيمة العملة من التقلبات التي تؤثر في مستوى الأسعار بواسطة التحكم في كمية النقود (وسائل الدفع)، ثم تطور الأمر ليصبح الهدف منها مساندة السياسة الاقتصادية في تحقيق أهدافها، وهي المرحلة التي ظهرت فيها الأفكار الكينزية إثر الأزمة العالمية، وانتقل الاهتمام من فعالية السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي إلى السياسة المالية التي تعمل في القطاع الحقيقي مباشرة، إلا أن أهمية هذه الأخيرة تراجعت بعد الحرب العالمية الثانية نتيجة فشل أدواتها المتمثلة في زيادة الضرائب وتخفيض الإنفاق في محاربة التضخم، لذلك عاد الاهتمام بالسياسة النقدية باعتبارها السياسة الأكثر فعالية في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية من خلال التحكم في العرض النقدي، وهي المرحلة التي أثار فيها النقاش بين أنصار السياسة المالية (الكنزيين) وأنصار السياسة النقدية على يد الاقتصادي الأمريكي (ملتون فريدمان)، الذي يرى ومن معه من مناظرين أن السياسة النقدية وحدها كفيلة بتحقيق الاستقرار الاقتصادي، وعلى العكس من ذلك يرى أنصار السياسة المالية أن هذه الأخيرة لديها التأثير الأقوى في إعادة الاقتصاد إلى مستوى التوازن وتحقيق الأهداف المنشودة وتوالت الدراسات التي تؤيد الفريقين إلى أن جاء الاقتصادي الأمريكي (لوالتر هيلر) الذي يؤمن بأهمية السياستين المالية والنقدية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي من خلال المزج بينهما¹.

ومما لاشك فيه أن اتجاهات السياسة النقدية تختلف في الاقتصاديات المتقدمة عنها في الاقتصاديات المتخلفة تبعًا لاختلاف مطالب وأهداف المجتمعات التي تخدمها والأهمية النسبية لهذه المطالب، ففي الاقتصاديات الرأسمالية المتقدمة نجد السياسة النقدية في المقام الأول تهدف إلى تثبيت النشاط الاقتصادي عند مستوى التشغيل الكامل للموارد المتاحة وذلك لمواجهة التقلبات المتعاقبة، وأدى الاهتمام بمستوى التشغيل والإنتاج إلى زيادة الاهتمام بالسياسة المالية باعتبارها أداة فعالة لها تأثيرها على مستوى النشاط الاقتصادي ليصبح دور السياسة النقدية في هذه الحالة دور مساعد للسياسة المالية.

أما في الاقتصاديات المتخلفة التي تطلع للتنمية الاقتصادية نجد أن السياسة النقدية تهدف أو تتجه نحو تعبئة أكبر قدر ممكن من الموارد لخدمة التنمية السريعة والمتوازنة للاقتصاد الوطني، وذلك بواسطة تطوير النظم النقدية والائتمانية السائدة بالإضافة إلى الرقابة على عرض النقود واستخدامات الائتمان المصرفي².

ثانياً- مستويات فعالية السياسة النقدية: هناك أربع مستويات من الفعالية وهي:³

1- المستوى الأول، فعالية السياسة النقدية: يعني مدى قدرة السياسة النقدية على التأثير في مجمل النشاط الاقتصادي بغية تحقيق الأهداف التي تسعى إليها السلطة النقدية، ودرجة هذا التأثير فمثلاً إذا كان هدف السياسة النقدية هو الحد من التضخم فإن الفعالية تنصب على الكيفية التي تمكن البنك المركزي من تحقيق هذا الهدف.

¹ محمد ضيف الله القطابري، مرجع سابق، ص ص 19-20.

² توفيق محب خله، الاقتصاد النقدي والمصرفي دراسة تحليلية للمؤسسات والنظريات، دار الفكر الجامعي الاسكندرية، مصر، 2011، ص 349.

³ عبد العزيز طيبة، سياسة استهداف التضخم كإطار حديث لإدارة السياسة النقدية (دراسة حالة الجزائر للفترة 1994-2003)، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، جامعة حسينية بن بوعلوي، الشلف، الجزائر، 2004/2005، ص ص 55-57.

الفصل الأول: الأدبيات النظرية للسياسات الاقتصادية.

2- المستوى الثاني، فعالية وسائل انتقال السياسة النقدية: يُقصد بوسائل انتقال السياسة النقدية الأدوات والمتغيرات التي تقع بين يدي البنك المركزي ويمكنه التأثير عليها لتحقيق الهدف المبتغى، أما فعالية وسائل انتقال السياسة النقدية فتعني مدى إمكانية استخدام أدوات السياسة النقدية الكفيلة بتحقيق الأهداف المرجوة من استعمال هذه الأدوات في معالجة الأوضاع الاقتصادية والنقدية غير المرغوب فيها، وترتبط أيضا بمدى إمكانية تحقيق النتائج المتوقعة من هذا الاستخدام.

3- المستوى الثالث، فعالية السياسة النقدية في إطار السياسات الاقتصادية الأخرى: يدل مفهوم فعالية السياسة النقدية في هذا المستوى على مدى التنسيق والملائمة بين استخدام وسائل انتقال السياسة النقدية من جهة وبين استخدام أدوات ووسائل السياسات الاقتصادية الأخرى من جهة ثانية بهدف تحيُّب الآثار الناتجة عن عدم التنسيق بين السياسات فيما بينها، فتعارض الأهداف من شأنه أن يؤدي إلى تعارض الوصول إلى تلك الأهداف، وتعتبر السياسة المالية أهم السياسات التي يمكن إجراء التنسيق بينها وبين السياسة النقدية باعتبارهما تهماً إلى تحقيق أهداف قد تتعارض أحياناً وهما هدف استقرار الأسعار وهدف التشغيل التام للموارد الاقتصادية.

4- المستوى الرابع، فعالية السياسة النقدية في إطار البيئة التي تعمل فيها السلطة النقدية: ويقصد بها مدى تجاوب المؤسسات المالية، خاصة البنوك التجارية مع البنك المركزي في تحقيق هدف استقرار الأسعار إلى جانب مدى استقلالية البنك المركزي وأثارها على فعالية السياسة النقدية وتدل أيضا على توفر المعلومات الكافية عن الوحدات الاقتصادية والنقدية الرئيسية (القطاع الإنتاجي، القطاع المالي، القطاع الخارجي) حتى تتمكن السلطة النقدية من اتخاذ قرارات سليمة تؤدي إلى بلوغ الأهداف المسطرة بالإضافة إلى مدى تواجد أسواق نقدية ومالية وجهاز مصرفي قوي ومتكامل.

المطلب الثالث: أدوات السياسة النقدية وقنوات انتقالها للنشاط الاقتصادي.

يستخدم البنك المركزي باعتباره القائم على السلطة النقدية والمسؤول المباشر على إعداد وتنفيذ السياسة النقدية مجموعة من الأدوات ليتحكم في كمية النقود المتداولة من خلال التأثير على حجم ونوع الائتمان المصرفي، من أجل تحقيق الأهداف المسطرة في السياسة النقدية سواء كانت أولية أو وسيطة أو نهائية، وهذا حسب الظروف الاقتصادية في البلد. ويمكن تصنيف أدوات السياسة النقدية إلى أدوات كمية ونوعية وأخرى حديثة وهذا ما سيتم تناوله في الفرع الأول، وإلى جانب هذه الأدوات يستخدم البنك المركزي مجموعة من الآليات الأخرى التي تعرف بقنوات انتقال السياسة النقدية للنشاط الاقتصادي، والتي من خلالها تحدث قرارات السياسة النقدية أثراً على سلوك الأعوان الاقتصاديين، ومنه على هدف النمو واستقرار الأسعار ويمكن تقسيمها إلى قنوات سعرية وائتمانية، وهذا ما سنتطرق إليه في الفرع الثاني.

الفرع الأول: أدوات السياسة النقدية.

تنصب السياسة النقدية بشكل رئيسي على إدارة النقود في الاقتصاد والتحكم في عرض النقود، ومن أجل ذلك يتحكم البنك المركزي بصفته المسؤول المباشر في رسم وتنفيذ السياسة النقدية باستخدام مجموعة من الأدوات ليتحكم في كمية النقود المتداولة من خلال التأثير على احتياطات البنوك التجارية، وكل هذا من أجل تحقيق أهداف السياسة النقدية والاقتصادية وبهذا لا بد من استخدام الأدوات المناسبة لذلك باختلاف أنواعها، حيث يمكن تصنيفها إلى أدوات مباشرة وغير مباشرة بالإضافة إلى الأدوات الحديثة.

أولاً- الأدوات الكمية (غير المباشرة) للسياسة النقدية.

هي مجموعة من الأدوات التي تهدف بشكل غير مباشر إلى التأثير على مستوى الائتمان في اقتصاد ما بهدف التأثير على تكلفة القروض ومستوى السيولة البنكية، من أجل إحداث تغيير في كمية النقود المتداولة الإجمالية¹. ويكون تأثير هذه الأدوات تأثيراً غير مباشر على حجم الودائع لدى البنوك التجارية في تسييرها للسياسة الائتمانية، إذ تؤثر على شروط الإقراض وكيفية استخدامه وتكلفته. وسيتم التطرق إلى هذه الأدوات الكمية كما يلي:

1- سياسة سعر إعادة الخصم.

1-1- تعريف سعر إعادة الخصم.

يُعرّف سعر إعادة الخصم بأنه عبارة عن سعر الفائدة الذي يتقاضاه البنك المركزي من البنوك التجارية نظير إعادة خصم ما لديها من أوراق تجارية و أدوات الخزينة أو لقاء ما يقدمه إليها من سلف وقروض²، وتعتبر هذه الأداة من أقدم الأدوات التي استخدمتها البنوك المركزي لرقابة الائتمان، حيث استخدمها بنك إنجلترا لأول مرة سنة 1839، واستخدمتها فرنسا سنة 1857 والولايات المتحدة الأمريكية سنة 1913³. حيث تستند سياسة إعادة الخصم على دعامين أساسيتين وهما:⁴

"سقف إعادة الخصم" و"سعر إعادة الخصم" فالأول أثره كمي والثاني أثره سعري. أما الأثر الكمي فيكون عندما يلجأ البنك المركزي إلى وضع سقف للإقراض وذلك للحد من قدرة البنوك التجارية على خلق النقود ومنح الائتمان، وهو يتعلق بوضع حدود لإعادة التمويل. أما الأثر السعري فحسبه يلعب سعر إعادة الخصم دور السعر الرئيسي أو المركزي للإقراض، حيث يؤثر على أسعار الفائدة الجارية كما يُعدُّ القاعدة التي تتخذها البنوك التجارية لوضع أسعار الفائدة على الإقراض وتضيف إليه مختلف العمولات وعلاوة على الخطر كذلك.

1-2- تأثير سعر إعادة الخصم.

هناك علاقة بين سعر إعادة الخصم وبين أسعار الفائدة للتأثير على وضع الائتمان في الاقتصاد الوطني، فعندما يقوم البنك المركزي برفع سعر إعادة الخصم فإن تكلفة الإقراض بواسطة البنوك التجارية تكون مرتفعة، بالتالي تطبق هذه البنوك أسعار فائدة مرتفعة عند منحها القروض لعملائها، ومن ثم فإن سعر الفائدة السائد في السوق سوف يرتفع وهذا معناه ارتفاع سعر الائتمان مما يجعل الطلب على القروض من البنوك التجارية منخفض، وباختصار فإن ارتفاع سعر إعادة الخصم يؤدي إلى ارتفاع أسعار الفائدة وإلى انكماش في الائتمان والذي يؤدي بدوره إلى تدني حجم الاستثمارات بسبب العلاقة العكسية بين معدلات الفائدة والاستثمار⁵، وعلى العكس من ذلك عندما يخفض البنك المركزي سعر إعادة الخصم فإن سعر الفائدة السائد في سوق النقود سوف ينخفض ويصبح الائتمان متوفر بتكلفة بسيطة ومن ثم فإن منح الائتمان سوف يرتفع مما ينتج عنه زيادة الاستثمارات وزيادة في التوظيف والدخل⁶.

¹ عبد الله خبايا، الاقتصاد المصرفي (النقود-البنوك التجارية-البنوك الإسلامية-السياسة النقدية)، دار الجامعة الجديدة الإسكندرية، مصر، 2013، ص 299.

² توفيق محب خله، مرجع سابق، ص 321.

³ صالح مفتاح، النقود والسياسة النقدية(المفهوم، الأهداف، الأدوات)، دار الفجر للنشر والتوزيع، الجزائر، 2005، ص 137.

⁴ Marc montoussé, *économie monétaire et financière*, édition Bréal, 2000, pp 226-227.

⁵ عبد المجيد قدي، مرجع سابق، ص 88.

⁶ سامي خليل، اقتصاديات النقود والبنوك، دار النهضة العربية، القاهرة، 2002، ص 548-549.

الفصل الأول: الأدبيات النظرية للسياسات الاقتصادية.

ففي حالة التضخم يقوم البنك المركزي برفع سعر إعادة الخصم ليحد من قدرة البنوك التجارية على التوسع في الائتمان بهدف الحد من الأوضاع التضخمية، فارتفاع تكلفة الائتمان المتمثلة في سعر الفائدة تؤدي إلى ارتفاع تكلفة التمويل، ويقرر المستثمرون عدم الاقتراض، وقد يلجئون إلى استثمار أموالهم في الأسواق المالية بشراء الأسهم والسندات، وبالتالي تخرج الأموال من فح السيولة ويتقلص حجم الكتلة النقدية، أما في حالة إتباع البنك المركزي لسياسة توسعية، فإنه يقوم بتخفيض سعر إعادة الخصم حتى يسمح للبنوك بخصم ما لديها من أوراق تجارية أو الاقتراض للتوسع في منح الائتمان، فيقدم المستثمرون على البنوك التجارية للحصول على التمويل بتكلفة منخفضة عندما يكون سعر الخصم أقل بكثير من سعر الفائدة السوقي، فهناك حافز كبير للبنوك للحصول على القروض المخصومة بسعر خصم منخفض وإعادة استخدام حصيلة القروض في شراء سندات بسعر أعلى، لذلك يقوم البنك المركزي بوضع قواعد للحد من عدد المرات التي تلجأ فيها البنوك التجارية إلى البنك المركزي للحصول على القروض المخصومة¹.

1-3-فعالية سعر إعادة الخصم.

- إذا كانت البنوك التجارية تتوفر على احتياطات نقدية فائضة وسائله بصورة كبيرة فإنها لن تحتاج إلى الاقتراض من البنك المركزي ولهذا يهمل سعر إعادة الخصم مهما كانت قيمته منخفضة أو مرتفعة.

- في أوقات الكساد العميق يصبح لا تأثير لسعر إعادة الخصم إذ أن كلفة الائتمان هي إحدى العوامل فقط التي يأخذ بها رجال الأعمال والمستثمرين عند أخذ قرارات الاستثمار، فتوجد كذلك الأرباح المتوقعة. وفي حالة الانتعاش أين تكون الأرباح المتوقعة كبيرة قد لا يؤخذ في الحسبان سعر إعادة الخصم إذا كان مرتفعاً².

- إن فعالية هذه الأداة تستلزم وجود علاقة بينه وبين باقي أسعار الفائدة والسوق فكل تغير في هذا المعدل يجب أن يؤدي إلى تغيرات مماثلة في أسعار الفائدة في السوق، وهذا يتوقف على وجود أسواق نقدية منظمة وهذه الأسواق من الصعب توفرها خصوصاً في الدول النامية التي تتسم أسواقها النقدية بالضييق ويقل التعامل بالأوراق التجارية وهذا يعيق العمل بسعر إعادة الخصم.

- تفترض هذه الأداة مرونة الأسعار والأجور وأسعار الفائدة، وأن تكون الدولة تعمل بقاعدة الذهب ولكن عدم الاعتماد على هذه القاعدة ورقابة الحكومة للأسعار والأجور ووجود القيود على المبادلات جعل أثر هذه الأداة محدوداً³.

مما سبق يتضح أن فعالية سياسة سعر إعادة الخصم تتوقف على عدة عوامل، منها مدى اتساع سوق النقد بصفة عامة وسوق الخصم بصفة خاصة، ومدى لجوء البنوك التجارية إلى البنك المركزي في الحصول على الموارد النقدية الضرورية⁴.

2-سياسة السوق المفتوحة.

2-1-تعريف سياسة السوق المفتوحة.

تعني سياسة السوق المفتوحة دخول البنك المركزي للسوق النقدية من أجل تخفيض أو زيادة حجم الكتلة النقدية عن طريق شراء أو بيع الأوراق المالية والتجارية بصفة عامة، والسندات الحكومية بصفة خاصة¹، وأول من استخدمها هو

¹ بلعوز بن علي، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004، ص 123.

² عبد المنعم السيد علي، نزار سعد الدين العيسى، النقود والمصارف والأسواق المالية، الطبعة 1، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2004، ص 367.

³ زكريا الدوري، يسرى السامرائي، البنوك المركزية والسياسات النقدية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2006، ص 202.

⁴ محمد عبد العزيز عجمية، صبحي تادرس قريضة، النقود والبنوك والتجارة الخارجية، مطبعة الكرنك، الإسكندرية، 1972، ص 140.

الفصل الأول: الأدبيات النظرية للسياسات الاقتصادية.

بنك إنجلترا سنة 1931 ثم عقبها فرنسا سنة 1938²، وتعتبر هذه الوسيلة الأكثر شيوعاً واستعمالاً وخاصة في الدول المتقدمة فقد اعتبرها "فريدمان" من أكثر الأدوات نجاعة وفعالية في التأثير على المعروض النقدي، كما يشاطره "كينز" الرأي بأنها أداة غير تضخمية إلا أنه يقرر أن استعمال هذه الأداة غير كاف ما لم تدعم بأدوات أخرى خاصة تلك الأدوات المتعلقة بالسياسة المالية وأن تتمتع الدول بأسواق نقدية ومالية متطورة ومنظمة.

حيث يتدخل البنك المركزي في السوق النقدية باعتباره عارضاً أو مشترئاً للأوراق المالية وذلك حسب الأوضاع الاقتصادية السائدة³، بمعنى تُحدث هذه السياسة أثراً مباشراً على كمية الاحتياطات النقدية الموجودة لدى البنوك التجارية وسعر الفائدة من خلال ما يلي:⁴

-في حالة الركود: في هذه الحالة يقوم البنك المركزي بشراء كمية من الأوراق المالية، ويدفع مقابلها نقداً للبنوك التجارية فترتفع الاحتياطات النقدية لها وبالتالي تستطيع أن تقوم بعمليات الإقراض مما يؤدي إلى انخفاض سعر الفائدة نتيجة زيادة الطلب على الأوراق المالية، كما أن زيادة العرض النقدي تؤدي إلى انخفاض أسعار الفائدة مما يرفع من حجم الاستثمار والدخل والعمالة.

-في حالة التضخم: أما في هذه الحالة فإن البنك المركزي يعمل على الحد من الائتمان وامتصاص العرض النقدي الفائض، وذلك بإتباع سياسة انكماشية ويدخل هذا الأخير إلى السوق بائعاً للأوراق المالية للبنوك التجارية التي تدفع ثمنها نقداً فتقل الاحتياطات النقدية لديها وتنخفض قدرتها على منح الائتمان مما يقلل في الأخير من حجم الاستثمار والدخل والعمالة، فتتخفف أسعار السندات ويرتفع سعر الفائدة.

2-2- تأثير سياسة السوق المفتوحة.

تؤثر سياسة السوق المفتوحة على حجم الائتمان عن طريق التغيير في كمية الوسائل الدفع وفي سعر الفائدة، فقيام البنك المركزي بعملية شراء السندات فإن ذلك يعني أنه سيزيد من الطلب عليها مما يؤدي إلى ارتفاع قيمتها السوقية، وبما أن العلاقة بين قيم الأوراق المالية (أسهم وسندات) وأسعار الفائدة علاقة عكسية فهذا من شأنه أن يؤدي إلى انخفاض معدلات الفائدة ومن ثم يحفز المستثمرين على المزيد من طلب الائتمان⁵.

وتتميز عمليات السوق المفتوحة عن أدوات السياسة النقدية الأخرى بما يلي:⁶

- تتم عمليات السوق المفتوحة بمبادرة البنك المركزي الذي تكون له الرقابة الكاملة على حجم هذه المبادلات؛
- مرونة هذه الأداة، فيمكن لهذه العمليات أن تحقق أهدافها سواء مورست بكميات قليلة أو كبيرة؛
- قابلية عكس عمليات السوق المفتوحة، فبإمكان البنك المركزي أن يعكس استخدام تلك الأداة إذا ما حدث خطأ في ممارستها؛

- السرعة في التنفيذ فهي لا تعرف تأخيرات إدارية؛

¹ زينب عوض الله، أسامة محمد الفولي، الاقتصاد المالي والمصرفي، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2003، ص 155.

² بلعوز بن علي، مرجع سابق، ص 125.

³ أسامة بشير الدباغ، أنيل عبد الجبار الجومرد، المقدمة في الاقتصاد الكلي، الطبعة الأولى، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2003، ص 334.

⁴ صالح مفتاح، مرجع سابق، ص 151.

⁵ نجيب نعمة الله، مقدمة في اقتصاديات النقود والعملة والسياسات النقدية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2001، ص 213.

⁶ بلعوز بن علي، مرجع سابق، ص 126-127.

الفصل الأول: الأدبيات النظرية للسياسات الاقتصادية.

-تؤثر على سوق النقد من خلال أسعار الفائدة طالما أن الأوراق الحكومية تشكل الجزء الأكبر من الأوراق المطروحة في السوق المالية.

2-3-فعالية سياسة السوق المفتوحة.

يتوقف نجاح البنك المركزي في تحقيق أهدافه باستعمال هذه الأداة على مدى تطور سوق السندات الحكومية وأذون الخزينة وحجم التعاملات في السوق المالية، ومدى تنظيم الجهاز المصرفي وهذه العوامل تكاد تكون معدومة في البلدان النامية.

ويمكن القول أن سياسة السوق المفتوحة تستطيع أن تحقق أهدافها في حالة توافر:

-الأوراق المالية في السوق النقدية التي يتداولها البنك المركزي على حسب أوضاع السوق؛
-لا بد أن تحظى حركة السندات وأذون الخزينة بأهمية من طرف المتعاملين.

3-3-سياسة تعديل نسبة الاحتياطي الإجمالي.

3-1-تعريف سياسة تعديل نسبة الاحتياطي الإجمالي.

هي إلزام أو إجبار البنوك بالاحتفاظ بنسبة معينة من التزاماتها الحاضرة على شكل رصيد دائن لدى البنك المركزي، ويمكن للبنك المركزي أن يقوم بتغيير هذه النسبة بقرار منه عند اللزوم¹. وتستهدف هذه الوسيلة تمكين البنك المركزي من توسيع أو تقليص قدرة البنوك التجارية على تقديم القروض لعملائها، وتعتبر الولايات المتحدة الأمريكية أول من استعمل هذه الأداة وكان ذلك سنة 1935². ولقد تطور استعمال هذه الأداة من وسيلة لحماية المودعين ضد أخطار تصرفات البنوك التجارية إلى وسيلة فنية من شأنها التأثير في قدرة البنوك التجارية على خلق النقود³.

3-2- تأثير سياسة تعديل نسبة الاحتياطي الإجمالي.

تتوقف قدرة البنك التجاري في خلق الائتمان ومنح القروض على حجم الودائع النقدية التي يستقبلها من عملائه، والتي تحقق له نوعاً من السيولة لمواجهة التزاماته، حيث يقوم باستعمال هذه الودائع في عمليات الإقراض أو توظيفها في شراء الأوراق المالية والتجارية، فيصل بذلك على عوائد، كما أنه يحتفظ بنسبة معينة مما لديه من سيولة لمواجهة طلبات السحب اليومية المتوقعة من أصحاب الودائع⁴.

كما يقوم البنك المركزي بتوظيف وتعديل معدل الاحتياطي الإجمالي لإلزامي لعلاج المشاكل الاقتصادية كما يلي:

في الحالة الكساد يقوم البنك المركزي بتخفيض معدل الاحتياطي الإلزامي فتزداد الاحتياطات المتوفرة لدى البنوك التجارية ومن ثم تزداد إمكانياتها على منح الائتمان، أما في حالة التضخم فإنه يقوم برفع معدل الاحتياطي الإلزامي وتنخفض الاحتياطات التي بحوزة البنوك التجارية مما يعني انخفاض قدرتها على منح الائتمان، ويقل حجم الائتمان ومعدل التوظيف، والطلب فتنخفض الأسعار⁵.

¹ صالح مفتاح، مرجع سابق، ص 152.

² رشاد العصار، الحلبي رياض، النقود والبنوك، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2000، ص 157.

³ فريدة بوخراز يعدل، تقنيات وسياسات التسيير المصرفي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005، ص 167.

⁴ مصطفى رشدي شبيحة، الاقتصاد النقدي والمصرفي، الدار الجامعية للطباعة والنشر، بيروت، 1981، ص 151.

⁵ زكريا الدوري، يسرى السامرائي، مرجع سابق، ص 211.

الفصل الأول: الأدبيات النظرية للسياسات الاقتصادية.

وتعتبر هذه الأداة من السياسات الناجحة في فترات التضخم باعتبار أن البنوك التجارية لا تجد وسيلة للاستجابة لتعليمات البنك المركزي في المهلة المحددة لرفع الاحتياطي النقدي إلا عن طريق خفض القروض وحجم الاستثمار، والودائع، وعلى العكس في حالة الكساد لأن قدرة البنوك على خلق ائتمان وزيادة حجم القروض لا يقابله طلب على هذه القروض من طرف الأفراد والمؤسسات نظرًا لانتشار الكساد. وفي المقابل لا تعتبر هذه الأداة مرنة لأنها تعامل البنوك الصغيرة والكبيرة على حد سواء وكذا البنوك التي لديها احتياطات¹.

3-3-فعالية سياسة تعديل نسبة الاحتياطي الإجباري.

تعتبر هذه الأداة من الأدوات التي تمارس تأثيرًا مباشرًا وفعالاً على سيولة البنوك التجارية، وهذا التأثير يتقرر بإرادة البنك المركزي طبقاً للسياسة النقدية التي يسعى لتطبيقها. ومن المزايا التي تتميز بها هذه الأداة في تأثيرها على عرض النقود أنها تؤثر على كل البنوك بالتساوي فهي تعتبر سلاحًا فعالاً في التأثير على حجم الائتمان ومن ثم على العرض النقدي، حتى أن التغيرات الصغيرة في نسبة الاحتياطي الإجباري ينتج عنها تغير في عرض النقود.

كما أن هذه الأداة تكون أكثر فعالية إذا كان وعاء الاحتياطات الإجبارية شاملاً لجميع أنواع الودائع، وكذا افتراض عدم وجود تسرب نقدي (اكتناز) وعدم وجود طرق أخرى أمام البنوك التجارية للحصول على موارد نقدية، ومدى استجابة ومرونة القطاعات الإنتاجية لتلك التغيرات المطبقة من قبل السلطات النقدية.

ورغم ذلك تبقى هذه الأداة أكثر فعالية وأقل تكلفة مقارنة بالأدواتين السابقتين للسياسة النقدية (سعر إعادة الخصم والسوق المفتوحة) خاصة في الدول النامية التي لا تتوفر على أسواق مالية ونقدية واسعة. وكتقييم للأدوات الكمية يرى "فريدمان" أنه لا ضرورة لاستعمال الأدوات الثلاثة إلا في حالة عدم تمكن أي أداة من الأدوات من تأدية وظيفتها بالكامل، أما مسؤولي البنوك المركزية فيولون أهمية كبيرة لأداة إعادة الخصم بأنه بواسطتها تزود البنوك بأرصدة احتياطية وتزود النظام المصرفي بالسيولة في حالة الطوارئ.

ثانياً-الأدوات الكيفية (المباشرة) للسياسة النقدية.

ويُقصد بالأدوات الكيفية (النوعية) الأساليب المباشرة التي يستخدمها البنك المركزي بهدف التأثير على نوعية الائتمان وتوجيهه لتحقيق أغراض اقتصادية معينة، وعادة ما تستخدم الأدوات النوعية في الدول النامية بشكل أكبر مقارنة بالدول المتقدمة لغياب فعالية آلية السوق في تلك الدول ولعجز بعض القطاعات الاقتصادية فيها بشكل كامل².

1-سياسة تأطير القروض: تسعى هذه الأداة إلى تحديد أو الحد من نمو المصدر الأساسي لخلق النقود بشكل قانوني وهو القروض الممنوحة من طرف البنوك والمؤسسات المالية.

وتهدف هذه الأداة إلى تحديد نمو المصدر الأساسي لخلق النقود بشكل قانوني وهو القروض الموزعة من طرف البنوك والمؤسسات المالية، وتسمى أيضاً تخصيص الائتمان وتكون هذه السياسة كبيرة الفعالية إذا كان هذا الاقتصاد هو اقتصاد الاستدانة³.

¹ صالح مفتاح، مرجع سابق، ص 154-155.

² آكرم حداد، مشهور هنلول، النقود والمصارف-مدخل تحليلي ونظري، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2005، ص 190.

³ Jean pierre pattat, monnaie, institution financières et politiques monétaire, 5^{ème} édition, economica, paris, 1993, p 398.

الفصل الأول: الأدبيات النظرية للسياسات الاقتصادية.

ففي حالة التضخم يقوم البنك المركزي بوضع سياسة تأطير القروض بهدف منح الائتمان حسب القطاعات ذات الأولوية التي لم تكن سبباً في إحداث التضخم، بالإضافة إلى تقييد الائتمان تجاه البعض الآخر الذي يكون سبباً في التضخم، ويمكن أن تكون هذه السياسة مرتبطة بمعيار أجل القروض فيقوم البنك المركزي بتقييد بعض القروض القصيرة أو المتوسطة أو طويلة الأجل، أما عندما ينتشر التضخم بحدة يقوم هذا الأخير بصياغة سياسة تأطير قروض إجبارية بتحديد الحد الأقصى للقروض الممنوحة من طرف البنوك التجارية أو تحديد معدل نمو القروض، واستخدام هذا الأسلوب كأداة للسياسة النقدية باعتباره إجراء مضافاً للتضخم لأول مرة سنة 1948 في فرنسا، وعادة ما تكون هذه السياسة مرفقة ببرامج استقرار للكتلة النقدية كالتقليل من النفقات العمومية وتشجيع الادخار وإصدار السندات والقيام بكل الوسائل الكفيلة بتخفيض الكتلة النقدية الفائضة¹.

2- السياسة الانتقائية للقروض: تتضمن الرقابة النوعية الانتقائية للقروض تعاملاً مباشراً بين البنك المركزي والبنوك التجارية في مراقبة الائتمان، وتوجيه الموارد نحو قطاع دون قطاع أو على حساب قطاع، فالسياسة الانتقائية تستهدف التأثير في وفرة الائتمان المصرفي وكلفته وجهته بالنسبة لأنواع معينة من الاستثمارات²، وللقيام بهذه السياسة يعتمد البنك المركزي على استخدام أدوات انتقائية للسيطرة على القروض الموزعة من طرف البنوك وتمثل أدوات هذه السياسة فيما يلي:³

- تسديد خزينة الدولة لجزء من الفوائد المتعلقة ببعض أنواع التمويلات المرتبطة بالتصدير، السكن، الزراعة، حيث أن الجزء الذي تأخذه الخزينة على عاتقها يغطي الفارق بين معدل الفائدة على القروض وتكلفة الموارد التي تمول القروض والذي قد يأخذ شكل الإعانة المباشرة؛

- إعادة خصم الأوراق فوق مستوى السقف، عندما يشجع البنك المركزي بعض الأنشطة فإنه يقوم بإعادة خصم الكمبيالات الخاصة بهذه القروض؛

- فرض أسعار فائدة تفاضلية لإعادة الخصم بهدف التأثير على القروض الممنوحة لبعض الأنشطة التي ترغب الدولة في تشجيعها وهذا تبعاً للظروف الاقتصادية السائدة انكماشية أو تضخمية؛

- سياسة التمييز في أسعار الفائدة، حيث تعمل السلطات النقدية على تخفيض أسعار الفائدة على التمويلات المقدمة في المجالات التي تشجعها الدولة بهدف تقليل تكاليف إنتاج معين؛

- وضع قيود على الائتمان الاستهلاكي بهدف كبح الطلب على السلع ويستخدم هذا القيد لتقليل التضخم في الاقتصاد؛

- تغيير الهامش الحدي على قروض الأوراق المالية وذلك من خلال تعيين الهامش الذي على المشتري دفعه للبنوك التجارية عندما يرغب في شراء الأوراق المالية؛

- اشتراط البنك المركزي الحصول على موافقة في منح القروض عندما تتجاوز القروض حداً معيناً؛

- متطلبات الإيداع المسبق مقابل الاستيراد، حيث يشترط البنك المركزي الحصول على ترخيص مسبق للاستيراد أو التحويل الأجنبي، بوضع إيداعات مسبقة من قبل المستوردين لديه وهي طريقة لتقييد الاستيراد خلال فترة العجز في ميزان المدفوعات للبلد.

¹ صالح مفتاح، مرجع سابق، ص 156-157.

² Michelle de Mourgues, *La monnaie- système financière et théorie monétaire*, 3^{ème} édition, economica, 1993, p 238.

³ صالح مفتاح، مرجع سابق، ص 157-158.

الفصل الأول: الأدبيات النظرية للسياسات الاقتصادية.

ويلاحظ أن فعالية هذه الأداة محدودة عندما لا يكون هناك ضرورة لطلب الائتمان من البنوك.

ومن بين الانتقادات الموجهة لهذه السياسة ما يلي:¹

- صعوبة تحقيق رقابة فعّالة وسهلة على الائتمان المحبذ تشجيعه؛

- استعمال المقرضين للأموال في الإنفاق غير المرغوب؛

- عدم ضمان توجيه القروض الممنوحة نحو القطاعات المطلوبة؛

- قد تميّز هذه السياسة بين المشاريع الكبيرة والمشاريع الصغيرة.

3- سياسة معدلات الفائدة: تهدف البنوك التجارية لأن تكون استثماراتها مربحة ولكي يتحقق ذلك يجب عليها أن

تأخذ بعين الاعتبار معدلات الفوائد المدفوعة من قبل الزبائن (المدينة) على القروض الممنوحة بواسطة البنوك ومعدلات

الفوائد الدائنة المدفوعة من قبل المصارف على الودائع لأجل، بالإضافة إلى معدلات الفوائد على إعادة التمويل التي

يفرضها البنك المركزي من خلال تدخلاته المباشرة أو غير المباشرة، أو بمعنى آخر حتى تكون استثمارات البنوك التجارية

مربحة يجب أن تتجاوز الفوائد والعمالات المقبوضة الفوائد المدفوعة وتكلفة إعادة التمويل ومجموع التكاليف الأخرى، نجد

أنه في العديد من البلدان المتقدمة والنامية قد يتدخل البنك المركزي بفرض معدلات فوائده على القطاع المصرفي وإذا كانت

تترك الحرية في الغالب للمصارف لكي تحدد بنفسها معدلات الفائدة المدينة فإن التأثير على هذه المعدلات لا يجري إلا

بشكل غير مباشر من خلال معدل الفائدة المصرفي الأساسي.²

وتقوم البنوك في الدول المتقدمة بتحديد سعر فائدة منخفض من أجل تنشيط الاستثمارات، لكن هذه السياسة

تعدّ في بعض الأحيان سبباً في ظهور ضغوط تضخمية تؤدي إلى جمود اقتصادي مثلما حصل في بداية الثمانينيات من

القرن العشرين، الأمر الذي استدعى اتخاذ إجراءات أخرى لمواجهة التضخم عن طريق إقرار زيادات متتالية لمعدلات

الفائدة الدائنة إلا أن هناك صعوبة في التوفيق بين معدلات فائدة تحقق التوازن بين النمو الاستثماري من ناحية وتفادي

التضخم والكساد من ناحية أخرى، وهنا تكمن فعالية هذه السياسة التي يجب أن تراعي معطيات أخرى من بينها

التعويض العادل للمدخرين خاصة على المدى الطويل بالإضافة إلى ممارسة التأثير على الإقراض بهدف كبح التضخم.³

وكتقييم للأدوات المباشرة، وُجد أنها تُستخدم لتجنب التأثيرات غير المرغوب فيها والتي تنجم عن استعمال

الأدوات الكمية، ذلك لأن تأثيراتها شاملة ولا تفرق بين القطاعات فتأتي وظيفة الأدوات الكيفية للرقابة على الائتمان

وتوجيهه إلى مختلف القطاعات التي تريد الدولة تشجيعها أو العكس للحد منها.

ثالثاً- الأدوات الحديثة للسياسة النقدية.

هي مجموعة من الإجراءات المباشرة التي تسمى بأدوات الرقابة المباشرة، وتتنوع هذه الإجراءات كالتدخل المباشر

في أعمال البنوك التجارية والإقناع الأدبي ومن أهم هذه الأدوات المستخدمة ما يلي:

1- الإقناع (التأثير) الأدبي.

¹ غازي حسين عناية، التضخم المالي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2004، ص 142.

² وسام ملاك، مرجع سابق، ص 257.

³ فيحة بناني، مرجع سابق، ص 116.

الفصل الأول: الأدبيات النظرية للسياسات الاقتصادية.

ويُشير إلى قيام البنك المركزي بإقناع البنوك وتوجيه النصائح لها فيما يتعلق بتوجهاتها الائتمانية من أجل الالتزام بالسياسة التي يرسمها، خاصة فيما يتعلق بطريقة تصرف البنوك باحتياطاتها وودائعها النقدية والتقليل من القروض الممنوحة للأفراد في أوقات الكساد لزيادة حجم الإنتاج الكلي وتحقيق العمالة وتضييق الائتمان في حالة التضخم¹.

وتجدر الإشارة إلى أن نجاح سياسة الإقناع الأدبي يعتمد على مدى العلاقة بين البنك المركزي والبنوك التجارية، إذا كانت العلاقة بينهما قوية بحيث تستجيب البنوك التجارية لرغبة البنك المركزي في تنفيذ سياسة معينة فإن درجة نجاح سياسة الإقناع الأدبي تعتبر كبيرة، وأما إذا كانت العلاقة بينهما غير قوية فإن فرص نجاح هذه الأداة تعتبر ضئيلة².

2- إصدار التوجيهات والأوامر: يقوم البنك المركزي بإصدار تعليمات مباشرة موجهة إلى البنوك التجارية والمؤسسات المالية لتوجيهها إلى السياسات المرغوبة من خلال حجم الائتمان وطبيعته، مثل قيام البنك المركزي باستخدام جزء من الأصول المالية للبنوك التجارية في شراء السندات الحكومية أو إقراضها لأصحاب المشاريع الاستثمارية طويلة الأجل، كما يقوم البنك المركزي بتحديد النسبة التي يتعين على البنوك مراعاتها بين رأس المال والاحتياطي وجملة أصولها، أو فرض حد أقصى لإجمالي قروض البنوك واستثماراتها بالنسبة لأنواع معينة³.

3- وسيلة الإعلام والنشر: وتكون بإعلان البنك المركزي لسياساته النقدية ببيان الوقائع والإجراءات التي يستخدمها، ومختلف الاستراتيجيات التي يريد اتباعها، ويكون هذا الإعلام كفيل بوضع كل الحقائق أمام الرأي العام ويزيد من الوعي الاقتصادي، ويمكن أن تأخذ وسائل الإعلام أشكالاً مختلفة، كنشر البيانات وإلقاء الكلمات الدورية بواسطة وسائل الإعلام المختلفة عن الأوضاع المالية والنقدية، ويعمل هذا الإعلام على زيادة ثقة الجمهور بالإجراءات والسياسات الاقتصادية الموضوعية من قبل السلطات النقدية مما يدفع الأفراد والمؤسسات إلى التعاون من أجل تحقيق إستراتيجية البنك المركزي لمعالجة ما بالاقتراب من مشاكل.

4- قيام البنك المركزي بعمليات التفتيش على عمليات البنوك التجارية بشكل دوري (شهري أو نصف سنوي أو سنوي): بهدف معرفة مدى تطبيق البنوك التجارية للتعليمات والأوامر الموجهة إليها من طرف البنك المركزي، بالإضافة إلى تلقي البنك المركزي لتقارير عن الأنشطة السنوية للبنوك التي تُبين حالة البنوك وسيولتها وحجم الودائع والقروض لديها⁴.

5- قيام البنك المركزي بالتشاور مع البنوك التجارية: خصوصاً عند صياغة السياسة الإقراضية أو الائتمانية للجهاز المصرفي وذلك بالتشاور مع مسؤولي البنوك وحضورهم اجتماعات البنك المركزي التي يعقدها دورياً أو كلما دعت الحاجة للاجتماع.

6- الإيداع من أجل الاستيراد: تُجبر هذه الأداة المستوردين على ترك جزء من الصفقة التجارية المخصصة للاستيراد لدى البنك المركزي لمدة طويلة، وبما أن أغلب المستوردين ليسوا قادرين على تعويض هذه الأموال المحددة فإنهم يكونون مجبرين عندئذ على الاستعانة بقروض بنكية تسمح لهم بتعويض القيمة المحددة.

¹ نفس المرجع السابق، ص 117.

² نبيل حشاد، استقلالية البنوك المركزية بين التأييد والمعارضة، اتحاد المصارف العربية، بيروت، 1994، ص 84.

³ جمال بن دعاس، السياسة النقدية في النظامين الإسلامي والوضعي (دراسة مقارنة)، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2007، ص ص 184-185.

⁴ صالح مفتاح، مرجع سابق، ص 160.

الفصل الأول: الأدبيات النظرية للسياسات الاقتصادية.

والهدف من استعمال هذه الأداة هو تقليص حجم القروض الممكن التصرف فيها من طرف الاقتصاد، وعليه فهي تسمح بزيادة تكاليف الاستيراد إذا كان هدفاً من بين أهداف السياسة النقدية¹، وإذا ارتفعت هذه الودائع المشروطة مسبقاً من أجل الاستيراد فإنها تُمكن من التوصل إلى تقليص حجم الكتلة النقدية، وبالتالي تسبب الاستحقاقات اللاحقة للودائع المخصصة للاستيراد في التوسع النقدي².

الفرع الثاني: قنوات انتقال السياسة النقدية للنشاط الاقتصادي.

تمثل قنوات انتقال السياسة النقدية للنشاط في المتغيرات التي تسمح بنقل أثر السياسة النقدية من الأهداف الوسيطة إلى الأهداف النهائية، حيث يمر أثر السياسة النقدية إلى الاقتصاد ويؤثر على سلوك الأعوان الاقتصاديين ومنه الأهداف المتصلة بالاستقرار الاقتصادي والنمو الاقتصادي عبر أربعة قنوات رئيسية وهي:

أولاً- قناة سعر الفائدة.

تعتبر هذه القناة حسب الفكر الكلاسيكي الأداة التقليدية لانتقال أثر السياسة النقدية، كما أنها حسب النظرية الكينزية فإن قناة سعر الفائدة تعتبر القناة الرئيسية التي ينتقل عبرها أثر السياسة النقدية إلى النمو، حيث يؤدي انتهاج سياسة نقدية توسعية إلى خفض معدلات الفائدة الحقيقية وهو ما يعمل على تحفيز الاستثمار الذي يدفع باتجاه نمو الناتج والتشغيل، ويطبق عمل السلطات النقدية مباشرة على المعدلات القصيرة وعلى سيولة البنوك والمؤسسات المالية، وتكون الاستثمارات مشروطة أكثر بالمعدلات الطويلة، ولكن هذا يخص الحد من ارتفاع الأسعار الذي يتعلق أكثر بالسياسة النقدية³. بحيث يلعب سعر الفائدة وفقاً للتحليل الكينزي دور الصلة بين القطاع النقدي والقطاع الحقيقي من خلال ثلاث روابط رئيسية⁴:

-العلاقة بين التوازن النقدي ومعدل الفائدة (وفقاً للتحليل الكينزي يعتبر معدل الفائدة ظاهرة نقدية، بمعنى أن حدوث فائض في عرض النقود من شأنه أن يؤدي إلى انخفاض سعر الفائدة وبالتالي فإن سعر الفائدة يتحدد وفقاً لتفاعل العرض والطلب في السوق النقدية).

-العلاقة بين معدل الفائدة والإنفاق على الاستثمار (زيادة العرض النقدي تؤدي إلى انخفاض سعر الفائدة مما يخفض من تكلفة رأس المال وبالتالي زيادة الإنفاق الاستثماري).

-العلاقة بين الإنفاق الاستثماري ومستوى الطلب الكلي الفعّال (على العموم يمكن القول أن للتغيرات في أسعار فائدة المصارف المركزية دوراً فعّالاً في التأثير على طلب الناتج الحقيقي، وبالتالي على طلب الاستثمار في قطاع الإنتاج وعلى طلب السلع المعمرة لدى القطاع العائلي⁵، وذلك لأنه في المدى القصير وفي ظل عدم تغير توقعات التضخم تنعكس حركة أسعار الفائدة الاسمية على التغيرات في أسعار الفائدة الحقيقية).

ثانياً- قناة معدلات الأسعار.

¹ Ahmed Benbitour, *Politique économique et financier*, le financement de l'économie algérienne, FMI, 1993, p 21.

² حسينة شلول، أثر استقلالية البنك المركزي على فعالية السياسة النقدية-دراسة حالة بنك الجزائر، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2001، ص 30.

³ نفس المرجع السابق، ص 164.

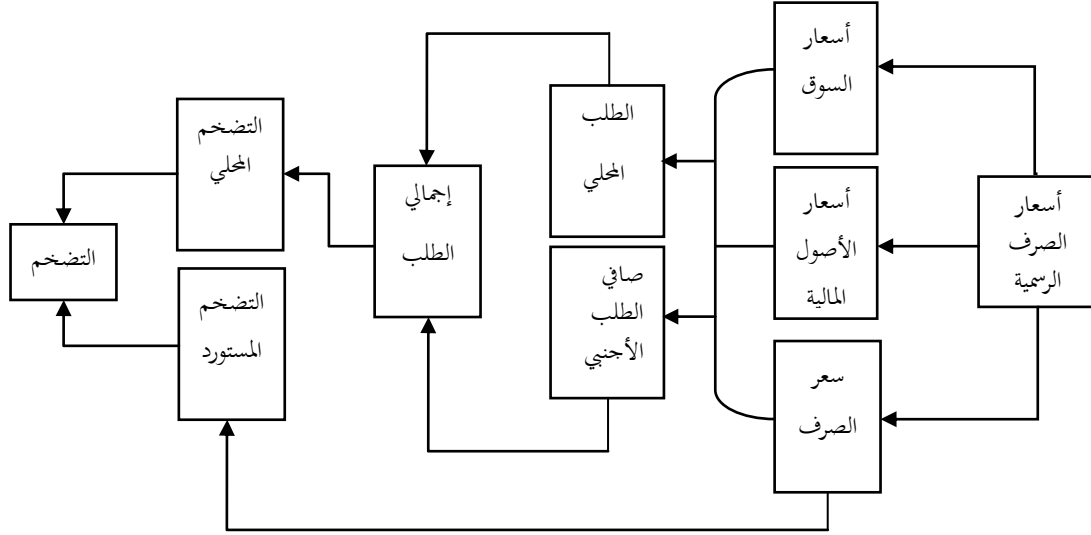
⁴ أسامة الدباغ وآخرون، المقدمة في الاقتصاد الكلي، دار المناهج، عمان، الأردن، 2003، ص ص 315-320.

⁵ Frederik Mishkin et Christian Bordes, *monnaie, banque et marchés financiers*, 3^{ème} édition, nouveaux horizons, 2008, p 803.

الفصل الأول: الأدبيات النظرية للسياسات الاقتصادية.

القناة الأخرى لتبليغ أثر السياسة النقدية تتعلق بمعدلات الصرف وأسعار الأصول المالية، فبالنسبة لمعدلات الصرف فإنه من شأن تبني سياسة نقدية توسعية أن يؤثر على سعر الصرف باتجاه الانخفاض وهو ما يؤدي إلى تشجيع الصادرات وتخفيض الواردات وبالتالي سيؤثر إيجابياً على ميزان المدفوعات وبدرجة أقل على النشاط الاقتصادي¹. وتؤثر السياسة النقدية على الطلب الكلي في الاقتصاد من خلال قدرتها في المدى المتوسط والطويل على تحديد القيمة الاسمية أو النقدية للسلع والخدمات، حيث تؤثر على سبيل المثال أسعار الفائدة الرسمية على أسعار الأصول المالية من خلال تأثير التغيير في سعر الخصم أو إعادة الشراء على أسعار الأوراق المالية الحكومية كالأذون والسندات وخاصة تلك المربوطة بأسعار فائدة طويلة الأجل، حيث تنخفض القيمة السوقية للورقة المالية طويلة الأجل نتيجة ارتفاع أسعار الفائدة الرسمية والعكس صحيح²، ويوضح المخطط التالي آلية انتقال آثار هذه السياسة إلى القطاع الحقيقي عبر قناة أسعار الفائدة.

الشكل رقم (1-6): آلية انتقال آثار السياسة النقدية للاقتصاد الحقيقي من خلال أسعار الفائدة.



المصدر: صندوق النقد العربي، مرجع سابق، ص 128.

مع هذا، تتميز الاقتصاديات المتقدمة بالتأثير المباشر في المدى القصير للتغيرات في أسعار الفائدة الرسمية على أسعار الأصول المتمثلة أساساً في الأوراق المالية غير أن طبيعة أسواق المالية العربية وهيكل اقتصاداتها تحد من سرعة انتقال أثر استخدام أدوات السياسة النقدية على أسعار الأصول، كما أن التغيرات في أسعار الفائدة الرسمية لم تسجل أثراً ملموساً على أسعار الصرف في الدول العربية نظراً لانتهاج العديد منها سياسة تثبيت عملتها مقابل الدولار وقيام مجموعة أخرى بالتدخل في أسواق الصرف للحفاظ عليه عند مستوى يتحول دون حدوث خلل في ميزان المدفوعات³.

ثالثاً- قناة أسعار السندات.

¹ حسينة شملول، مرجع سابق، ص 165.

² صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2011، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة، ص 128.

³ نفس المرجع السابق، ص 128.

الفصل الأول: الأدبيات النظرية للسياسات الاقتصادية.

تعتبر هذه القناة من وجهة نظر أنصار المدرسة النقدية في تحليل أثر السياسة النقدية على الاقتصاد، وذلك لأنهم يعتبرون أن تأثير السياسة النقدية على الاقتصاد ينتقل عبر قناتين رئيسيتين هما: قناة تبوين للاستثمار وقناة أثر الثروة على الاستهلاك¹.

1- قناة تبوين للاستثمار.

وهي نظرية حركية في الاستثمار مبنية على أن الاستثمار يتوقف على نسبة القيمة السوقية للأصل إلى تكلفة استبدال رأس المال، وهي النسبة التي تسمى نسبة أو معامل (q)، فإذا رمزنا إلى القيمة السوقية للأصل بـ (M) وتكلفة استبدال رأس المال بـ (R) فإن: $q = M/R$ ، وعليه عندما يكون المعامل (q) مرتفعاً فإن القيمة السوقية للمؤسسات تكون مرتفعة مقارنة بتكلفة استبدال رأس المال، وإن الاستثمارات الإنتاجية الجديدة هي أقل تكلفة مقارنة بالقيمة السوقية للمؤسسة، أما في الحالة العكسية التي يكون فيها معامل (q) منخفضاً فإن ذلك يعني أن المؤسسات لا تبحث عن امتلاك آلات جديدة فإن قيمتها السوقية منخفضة أو ضعيفة مقارنة بتكلفة استبدال رأس المال، أما إذا أرادت المؤسسات الحصول على رأس المال طالما أن معامل (q) منخفض فإنها تستطيع شراء مؤسسة أخرى بسعر تفاضلي، حيث في هذه الحالة تكون نفقات الاستثمار ضعيفة نوعاً ما.

ويمكننا توضيح تأثير السياسة النقدية على أسعار السندات من خلال الزيادة في كمية النقود والتي تعني أن الأعوان الاقتصاديين يحوزون على سيولة كبيرة مقارنة بالمستوى المطلوب، مما يستوجب خفضها عن طريق الإنفاق في السوق المالية، الأمر الذي يزيد من الطلب على السندات فترتفع أسعارها، حيث نربط هذا الأثر مع أثر ارتفاع أسعار السندات ($P \uparrow$) فيؤدي ذلك إلى ارتفاع المعامل ($q \uparrow$) فيرتفع حجم الاستثمار (I) وبالتالي الناتج المحلي الإجمالي ($Y \uparrow$). وفي الحالة العكسية فإن انخفاض عرض النقود يقلل من الإنفاق لأن السيولة قليلة وهو ما يؤدي إلى بيع الأوراق المالية (السندات) للحصول على السيولة، لذلك أثر على انخفاض قيمة معامل ($q \downarrow$) فيقل الاستثمار ($I \downarrow$) ومن ثم الناتج الوطني ($Y \downarrow$)².

2- قناة أثر الثروة على الاستهلاك.

يعتبر الاقتصادي "فرانكو مودigliاني" (Franco Modigliani)، أول من ناقش هذا الأثر من خلال دراسة قرارات المستهلكين باختلاف وضعيتهم وتأثيراتهم، ومضمون هذا الأثر هو أن نفقات الاستهلاك تتحدد بواسطة مصادر المستهلكين طيلة حياتهم والمتكونة من رأس المال البشري ورأس المال المادي الثروات المالية، حيث تعتبر الأسهم العادية في الكثير من البلدان المكون الرئيسي لحجم الثروة المالية للأفراد، فعندما ترتفع قيمة أسعار هذه الأسهم فإن قيمة الثروة المالية ترتفع وعليه فإن الموارد الإجمالية للمستهلكين ترتفع طيلة حياتهم وفي نفس الوقت يرتفع الاستهلاك، وعليه في حالة السياسة النقدية التوسعية ترتفع أسعار الأسهم ($P_A \uparrow$) ومن ثم ترتفع قيمة الثروة المالية للأفراد، والتي بدورها تؤدي إلى زيادة الاستهلاك الذي ينعكس إيجابياً على نمو الناتج الوطني، وفي الحالة العكسية عندما تكون السياسة النقدية انكماشية فإن عرض النقود ينخفض وبالتالي انخفاض قيمة الثروة لدى الجمهور وهو ما يؤدي إلى نقص الاستهلاك وهذا يؤثر سلباً على نمو الناتج الوطني.

¹ علي توفيق الصادق وآخرون، النقدية في الدول العربية، صندوق النقد العربي، معهد السياسات الاقتصادية، أبو ظبي، 1996، ص 63.

² Frederik Mishkin et Christian Bordes, op.cit, p 807.

رابعاً-قناة القرض.

إن عدم الاتفاق الذي واجه القناة التقليدية لسعر الفائدة دفع نحو التركيز على قناة الائتمان عبر آليتين هما:

1-قناة الإقراض المصرفي.

حيث يرتبط حجم الائتمان الذي توزعه البنوك باتجاه السياسة النقدية المطبقة فمن شأن زيادة العرض النقدي من خلال إتباع سياسة نقدية توسعية أن يشجع البنوك على الإقراض ويدفع إلى زيادة احتياطياتها مما يدفعها إلى الإقراض أكثر بتأثير مضاعف القرض، ومن جانب آخر فإن انخفاض معدلات الفائدة يقلل مشاكل الخطر المعنوي والانتقاء الموجه إلى تحريك وترشيد القرض حسب المفهوم الذي قدمه كل من الاقتصاديين (Weyss & Stiglitz) والذي يشير إلى أن البنوك توزع قروضاً قليلة عندما لا ترغب المؤسسات والعائلات في الحصول عليها بالشروط المطبقة¹.

2-قناة ميزانيات منشآت الأعمال.

يرجع أصل وجود هذه القناة إلى مشكل عدم تماثل المعلومات في أسواق الائتمان، حيث يؤدي انخفاض عرض النقود إلى خفض صافي قيمة المؤسسات وضماناتها إضافة إلى أن ارتفاع أسعار الفائدة سيخفض التدفق النقدي لتلك الشركات، مما يرفع من مخاطر إقراضها وهو ما لا يحفز البنوك على منحها قروضاً وخاصة الصغيرة منها الأمر الذي يجد من الاستثمار ونمو الناتج².

¹ صالح مفتاح، مرجع سابق، ص 166.

² علي توفيق الصادق وآخرون، مرجع سابق، ص 62-63.

المبحث الرابع: السياسة التجارية.

إن الدول وعلى اختلاف فلسفتها أو توجهاتها الاقتصادية لا بد من التدخل في تجارتها الخارجية لكي تنظم مبادلاتها مع العالم الخارجي، فأمام حتمية التبادل التجاري الدولي وضعت مجموعة من الاجراءات والقواعد التي تنظم سيره، عُرفت هذه الاجراءات بالسياسة التجارية التي يترتب عليها إعاقه مسار الحركة الطبيعية لنشاط التجارة الخارجية أو توجيهه¹.

وتحتل السياسة التجارية مكانة بارزة في السياسات الاقتصادية على الصعيد المحلي العالمي، فعلى الصعيد المحلي تؤثر هذه السياسة في برامج التنمية الاقتصادية، وعلى الصعيد العالمي تحدد الوضع الذي يمكن أن يشغله البلد في التقسيم الدولي للعمل والسوق العالمية.

المطلب الأول: ماهية السياسة التجارية (التعريف، العوامل المحددة لاختيارها، الأهمية، الأهداف).

يتم التطرق في هذا الجزء لتعريف السياسة التجارية والعوامل المحددة لاختيارها ومن ثم أهميتها وأهدافها.

الفرع الأول: تعريف السياسة التجارية.

تعتبر السياسة التجارية جزء لا يتجزأ من السياسة الاقتصادية المطبقة في مجال التجارة الخارجية فينصرف مفهوم السياسة الاقتصادية أنها مجموعة من الإجراءات التي تتخذها الدولة في المجال الاقتصادي لتحقيق أهداف مسطرة، ومفهوم السياسة التجارية لا يختلف عنها، فالسياسة التجارية الدولية تعني اختيار اتجاه معين في علاقتها التجارية مع دول العالم الخارجي سواء الحرية أم الحماية وتعبر عن ذلك بإصدار القوانين والقرارات التي تنفذ هذه السياسة.

تعددت واختلقت تعاريف السياسة التجارية باختلاف وجهات نظر الباحثين والمدارس الاقتصادية، غير أنها تلتقي عموماً حول العناصر الرئيسية المكونة لهذه السياسة، وفيما يلي أهم التعاريف المقدمة للسياسة التجارية:

- ويُقصد بالسياسات التجارية في مجال العلاقات الاقتصادية الدولية مجموعة الوسائل التي تلجأ إليها الدولة في تجارتها الخارجية قصد تحقيق أهداف معينة². فإذا كانت السياسة هي فن الاختيار بين البدائل المتاحة والممكنة، فإن السياسة التجارية تمثل اختيار البلد في علاقاته التجارية مع الخارج، الحرية أم الحماية، ويعبر عن ذلك بإصدار التشريعات والقوانين واتخاذ الإجراءات التي تضعها موضع التطبيق.

- وتُعرّف السياسة التجارية على أنها "انعكاس لموقف الدولة ونظرتها إلى التجارة الخارجية كأداة لتحقيق مصالحها الاقتصادية القومية، فهي عمل من أعمال السيادة، بمعنى أن للدولة حرية التحكم بها من خلال وضع قيود على دخول السلع أو خروجها من أراضيها كما تضع قيود على الخدمات الخارجية التي تنجز لمصلحة مواطنيها أو التي يقوم بها أفرادها أو مؤسساتها في الخارج، وبهذا تسمى هذه السياسة المتبعة بسياسة تقييدية أو حمائية، أو رفع هذه القيود هنا تسمى بسياسة حرية التجارة"³.

¹ محمود حسين علي المرسومي، وارشاد عبد اللطيف تركي، السياسة التجارية في ظل المتغيرات الاقتصادية الدولية الراهنة، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والادارية، جامعة واسط، العراق، المجلد 1، العدد 15، 2014، ص 5.

² رضا عبد السلام، العلاقات الاقتصادية الدولية - بين النظرية والتطبيق، المكتبة العصرية، مصر، 2007، ص 70.

³ أحمد عبد الرحمان أحمد، مدخل إلى إدارة الأعمال الدولية، دار المريخ للنشر، الرياض، السعودية، 2001، ص 64.

الفصل الأول: الأدبيات النظرية للسياسات الاقتصادية.

- كما تُعرّف بأنها: "اختيار جهة معينة ومحددة في علاقاتها التجارية مع الخارج (حرية أم حماية) وتعبّر ذلك بإصدار تشريعات اتخاذ القرارات والإجراءات التي تضعها موضوع التطبيق"¹.

- يتعرض نشاط التجارة الخارجية في مختلف بلدان العالم إلى تشريعات ولوائح رسمية من جانب أجهزة الدولة التي تعمل على تقييده أو تحريره من العقبات المختلفة التي تواجهه على المستوى الدولي أو على المستوى الإقليمي بين مجموعة من البلدان، ومجموعة هذه اللوائح والتشريعات والإجراءات التنظيمية التي تنبع أو تستنبط من جهة السلطات المسؤولة في الدولة لتنفيذها، يمكن أن تسمى بالسياسة التجارية².

و من خلال هذه التعاريف يتضح بأن السياسة التجارية:

- هي مجموعة القرارات والإجراءات والتشريعات التي تتخذها أي دولة؛

- تُسنُّ هذه التشريعات لتنظيم العلاقات الاقتصادية لأي دولة مع باقي دول العالم؛

- السياسة التجارية شاملة لكل من التبادل السلعي والخدمي وأسعار الصرف والاستثمار؛

- تتخذ هذه الإجراءات بهدف دفع أو إعاقَة استيراد أو تصدير السلع والخدمات.

الفرع الثاني: العوامل المحددة لاختيار السياسة التجارية.

الملاحظ من التجربة التاريخية أن السياسة التجارية لم تكن دائماً من صنع رجال الاقتصاد، بل كثيراً ما كان رجال السياسة يتدخلون بشكل قاطع في تحديد هدفها وصياغتها، ولا يعني هذا أن رجال الاقتصاد لم يكن لمنطقهم أهمية، لكن ما نقصده هو أن الرأي الاقتصادي لم يكن له الدور الرئيسي في تقرير السياسة التجارية بل كان دائماً يأخذ طريقه من نفوذ رجال السياسة إذا اقتنعوا به يؤخذ، وهذه الحقيقة مازالت تعيش معنا حتى عصرنا الحالي باستثناء البلدان المتقدمة التي أولت القيادات السياسة فيها أهمية كبيرة نسبياً للمشورة الاقتصادية³.

وعادة ما تقوم الدولة باختيار السياسة التي تحقق مصلحتها القومية سواء كانت الحرية أو الحماية، ويذكر أن موضوع الحرية أو الحماية التجارية كان من الموضوعات الخلافية مدة طويلة من الزمن بين الدول (المتقدمة ودول العالم الثالث) وأيضاً بينها وبين المنظمات الدولية المهتمة بالتجارة الدولية، ويمكن القول أن اختيار سياسة تجارية معينة يتأثر بالعديد من العوامل منها:⁴

- طبيعة ونوع النظام الاقتصادي السائد، وما إذا كان نظام يتبنى الحرية الاقتصادية أم الحماية؛

- الأهداف الاقتصادية المراد تحقيقها؛

- درجة ومستوى النمو الاقتصادي في الدولة؛

- الظروف الاقتصادية التي تمر بها الدولة؛

- المنافسة غير المتكافئة من جانب الدول الأخرى؛

- مدى عمق وقوة الروابط الاقتصادية بين الدولة والعالم الخارجي أي مدى الاعتماد عليه؛

¹ رشاد العصار وآخرون، التجارة الخارجية، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، 2000، ص 12.

² عبد الرحمن يسري أحمد، الاقتصاديات الدولية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2007، ص 153.

³ هشام محمود الإقداحي، العلاقات الاقتصادية الدولية المعاصرة، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2009، ص 384.

⁴ طارق فاروق الحصري، الاقتصاد الدولي، الطبعة الأولى، المكتبة العصرية، مصر، 2010، ص 104.

الفصل الأول: الأدبيات النظرية للسياسات الاقتصادية.

- الضغوط التي تمارسها المنظمات الدولية مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير، ومنظمة التجارة العالمية والتي أصبحت المنظمة المتخصصة في تحرير التجارة في العالم؛

- الضغوط التي تمارسها بعض الدول الكبرى لزيادة الحرية الاقتصادية والاندماج في الاقتصاد العالمي.

الفرع الثالث: أهمية السياسة التجارية.

مهما كان التفاوت الاقتصادي بين الدول ومهما اختلفت النظم السياسية، فإنه لا يمكن لهذه البلدان أن تعيش بمعزل عن غيرها تجاريًا، لأن هذا الانعزال سوف يُجبر هذا الأخير بأن تكتفي ذاتيًا من كل المنتجات كما أنها لا تقوم بتصدير فائض المنتجات الموجودة لديها، وهذا سوف يزيد من صعوبة مهمة تنمية البلد وبالتالي لا يستطيع رفع مستوى معيشة أفرادها، وعليه فإنه يوجب على الدولة أن تُقيم علاقات تجارية مع غيرها من الدول وذلك بتصدير أو تصريف فائض إنتاجها نحو العالم الخارجي للحصول على الموارد الضرورية وتقوم باستيراد فائض إنتاج الدول تخصصها الأخرى التي لا يمكنها أن تنتجها لتخصصها في أنواع معينة¹.

ومن خلال مما سبق يمكن حصر أهمية التجارة الخارجية في ثلاث نقاط التالية:²

- تشجيع الدول على التخصص في إنتاج السلع التي تتمتع في إنتاجها ميزة نسبية بالمقارنة بالدول الأخرى، فالموارد التي تحصل عليها الدولة نتيجة لذلك تعتبر مدخرات توجه للاستثمارات المستهدفة؛

- يمكن لسياسة التجارة الخارجية أن تُمَدِّد المنافذ الخارجية "الأسواق الخارجية" بالفائض السلعي والذي يمكنه أن يُحول الموارد الانتاجية العاطلة إلى موارد عاملة منتجة والادخار الناتج عن هذا الفائض يعمل على زيادة الانتاج إذا ما وجه للاستثمارات المنتجة؛

- تؤدي سياسة التجارة الخارجية إلى امكانية زيادة الإنتاج وذلك من خلال تأثيرها على عوامل متعددة اتجاه الدافع للمنافسة، تحصيل معرفة جديدة نتيجة الاحتكاك بالخارج، رؤية التكنولوجيا الحديثة ومحاولة تطبيقها وتسميت الفائدة عن ذلك الأرباح الديناميكية للتجارة؛

- إن سياسة التجارة الخارجية عمومًا أصبحت على درجة كبيرة من الأهمية في الوقت الحالي سواء بالنسبة للدول الصناعية المتقدمة أو الدول السائرة في طريق النمو التي لا زالت بعد في أولى مراحل التنمية ولقد أصبح في حُكم المستحيل أن تستغني دول ما عن التبادل الدولي وتعيش في عزلة عن بقية دول العالم.

الفرع الرابع: أهداف السياسة التجارية.

تسعى السياسة التجارية المنتهجة إلى تحقيق عدة أهداف اقتصادية واجتماعية ومالية واستراتيجية وسياسية وبلوغ غايات تختلف من دولة إلى أخرى ولعل أهمها ما يلي:

أولاً- الأهداف الاقتصادية: بحيث نستعرض بعض هذه الأهداف والمتمثلة في:³

- حماية الصناعات المحلية الناشئة من منافسة السلع الأجنبية المتطورة التي تهدد بقاء الصناعة المحلية؛

¹ سلمى سلطاني، دور الجمارك في سياسة التجارة الخارجية، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2003، ص 11.

² محمود بونس، أساسيات التجارة الدولية، الدار الجامعية الجديدة للطباعة والنشر، الإسكندرية، مصر، 1991، ص 13.

³ إبراهيم العبد حسين سمور، أثر السياسات التجارية على أداء الاقتصاد الفلسطيني -دراسة حالة القطاع الصناعي(1994-2012)، رسالة ماجستير، تخصص برنامج

اقتصاديات التنمية، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، 2013، ص 30.

الفصل الأول: الأدبيات النظرية للسياسات الاقتصادية.

- تحقيق التوازن الداخلي والخارجي من خلال حماية الاقتصاد الوطني من المؤثرات الخارجية كحالات الانكماش، والتضخم المستورد الذي يؤثر على الاقتصاد المحلي بشكل مباشر؛
- حماية منتجات الاقتصاد الوطني من الإغراق الذي يعني البيع بسعر أقل من سعر تكلفة الانتاج المحلي مما يؤدي إلى خروج السلع المحلية من السوق بسبب عدم قدرتها على الاستمرار والصمود؛
- تشجيع وتطوير الصادرات السلعية (الصناعية والزراعية) والخدماتية للقادرة على منافسة السلع الأجنبية؛
- تشجيع وجذب الاستثمارات الأجنبية بتوفير التسهيلات الفنية والإدارية لها من أجل النهوض بالاقتصاد الوطني؛
- توسيع دور لقطاع الخاص في الإنتاج ليكون المحرك الأساسي لعملية التنمية الشاملة؛
- التشغيل الكامل للقطاعات الاقتصادية كافة من خلال التشابك بين القطاعات المختلفة للوصول إلى الاكتفاء الذاتي من السلع المحلية.

ثانيا- الأهداف الاجتماعية: تتمثل فيما يلي:¹

- حماية مصالح بعض الفئات الاجتماعية كمصالح الفلاحين أو المنتجين لسلع معينة تعتبر ضرورية أو أساسية في الدول؛
- إعادة توزيع الدخل القومي بين الفئات والطبقات المختلفة؛
- منع استيراد المواد المخدرة حماية للصحة العامة، أو فرض القيود الشديدة على استيراد المشروبات الكحولية لأسباب أخلاقية... إلخ.

ثالثا- الأهداف المالية: وتتمثل في:²

- زيادة موارد الخزانة العامة للدولة من خلال الحصول على الأموال من الضرائب والرسوم التي تفرض على السلع المستوردة أو المصنعة لتغطية النفقات العامة للدولة؛
- تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات ويتم ذلك باستخدام إجراءات معينة من خلال التحكم في أسعار الصرف والرقابة على العملة الأجنبية.

رابعا- الأهداف الاستراتيجية والسياسية: وتتمثل أساسًا فيما يلي:

- تتمثل في المحافظة على الأمن في الدولة من الناحية الاقتصادية والغذائية والعسكرية وكذا العمل على توفير الحد الأدنى من الإنتاج من مصادر الطاقة كبتروك مثلاً³؛
- تحقيق الأمن الغذائي وهو تمكين الأشخاص كافة وفي جميع الأوقات من الوصول مادياً اجتماعياً إلى الطعام الكافي للأمن، وهو يشكل أكبر خطر على الدولة في حالة عدم الاستقرار السياسي (اندلاع الحروب والأزمات الاقتصادية).
- الحصول على حصص استراتيجية في الأسواق العالمية وتنوع أطراف التعامل الخارجي مع دول العالم وعدم اقتصره على دولة دون دول معينة لتحقيق زيادة الدخل القومي؛

¹ حداد بسطالي، استراتيجيات سياسة التجارة الدولية في ظل النظام الاقتصادي العالمي-دراسة حالة الجزائر(1990-2010)، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2013/2012، ص 32.

² علي عبد الفتاح أبو شرار، الاقتصاد الدولي-نظريات وسياسات، الطبعة الثانية، دار المسيرة للنشر، عمان، الأردن، 2007، ص 361.

³ السيد متولي عبد القادر، الاقتصاد الدولي-النظرية والسياسة، الطبعة الأولى، دار الفكر، عمان، الأردن، 2011، ص 71.

الفصل الأول: الأدبيات النظرية للسياسات الاقتصادية.

- اتخاذ القرارات من منطق المصلحة الوطنية برسم السياسات التجارية الملائمة للاقتصاد القومي بعيداً عن التأثير الخارجي وعدم تبعية الدولة اقتصادياً وسياسياً للدول الأخرى؛
- تعزيز الانتماء الوطني والمجتمعي في استهلاك الإنتاج المحلي؛
- المحافظة على الثروات القومية للأجيال القادمة من الثروات الطبيعية وعدم استنزافها بشكل سريع.

المطلب الثاني: أشكال وأنواع السياسة التجارية.

تعتمد السياسة التجارية على مجموعة من القوانين والإجراءات المنظمة لعملية التبادلات الاقتصادية لبلد معين مع المحيط الخارجي وهي نوعان: سياسة حرية التجارة وسياسة حماية التجارة، فالأولى تدعو إلى رفع كل أشكال القيود عن التبادل الدولي ولها مبرراتها بأن هذا الشكل للسياسة يعمل على تحقيق مجموعة المكاسب الاقتصادية أهمها العمل على تخفيض أسعار السلع عالمياً من خلال زيادة حالة تنافسية كما لها أثر في زيادة الانتاج عالمياً، الأمر الذي يؤدي إلى الاستفادة من خصائص وفورات حجم الإنتاج الكبير... إلخ. أما سياسة الحماية فيرى أنصارها أن لها آثاراً مهمة في حماية الصناعات الوطنية الناشئة كما أنها تحقق إيرادات للدولة عن طريق الضرائب الجمركية وغيرها¹.

الفرع الأول: سياسة حرية التجارة.

أولاً-تعريف سياسة حرية التجارة.

التجارة الحرة أي حرية حركة السلع والخدمات بين دول العالم دون قيود.

- تُعرّف حرية التجارة على أنها "السياسة التي تتبعها الدول والحكومات عندما لا تتدخل في التجارة بين الدول من خلال التعريفات الجمركية والحصص أو وسائل أخرى"².
- كما تُعرّف بأنها "جملة من الإجراءات والتدابير الهادفة إلى تحويل نظام التجارة الخارجية تجاه الحياد"³.

ثانياً- حجج انصار حرية التجارة.

تعمل الحرية التجارية على زيادة الإنتاج بفعل التخصص والتقسيم العمل الدولي وهذا يعمل على⁴:

- زيادة الدخل القومي العالمي؛
- انخفاض أسعار السلع والخدمات في الأسواق الدولية؛
- الإنتاج الواسع وتحقيق وفورات الحجم وانخفاض التكاليف من خلال قيام المشروعات بالإنتاج لسد حاجة الطلب المحلي وكذلك الطلب العالمي الذي يتم تصديره عن طريق التجارة الحرة.

الفرع الثاني: سياسة الحماية التجارية.

أولاً-تعريف سياسة الحماية التجارية: التدخل في التجارة الخارجية أي خضوع التجارة الخارجية إلى رقابة وتدخل السلطات الاقتصادية في الكم والنوع.

¹ جنان سليم هلال، السياسة التجارية العراقية بعد عام 2003-الأداء ومتطلبات الإصلاح، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة القادسية، العراق، المجلد 16، العدد 1، 2014، ص 104.

² رعد حسن الصرن، أساسيات التجارة الدولية المعاصرة من الميزة المطلقة إلى العولمة و الحرية و الرفاهية الاقتصادية، الجزء الأول، دار الرضا للنشر، 2000، ص 286.

³ عبد المجيد قدي، مرجع سابق، ص 24.

⁴ خالد حسين علي المرزوك، محاضرات في السياسات التجارية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بابل، العراق، 22 جانفي 2013، تاريخ الزيارة: 2019/12/23، ص 40، وهي متاحة على الرابط التالي: http://www.uobabylon.edu.iq/uobColeges/lecture_view.aspx?fid=9&depid=1&lcid=34376

ثانياً- حجج أنصار حماية التجارة.

1- حجة قواعد التبادل (l'argument des termes de l'échange): وهي حجة نابذة أساساً من خلال التحليل تكلفة - عائد (analyse coûts-bénéfices)، ففي حالة دولة كبرى والتي لها تأثير على الأسعار العالمية، وفي حالة وضع حقوق جمركية على الواردات وبالتالي التخفيض من مستوياتها مما يسمح لها بتحسين قواعد وشروط التبادل، شريطة أن تكون الأرباح التي يجنيها الاقتصاد أكبر من التكاليف المصاحبة للتشوهات السعرية التي تأتي مرافقة للحقوق الجمركية المفروضة على الواردات. وعادةً ما تكون، في حالات الدول الكبرى التي لها وجود اقتصادي معتبر على الصعيد الدولي، والفوائد التي تجنيها من تحسين شروط وقواعد التبادل أكبر من تكاليف الحقوق الجمركية التي يتحملها المستهلك المحلي¹.

2- تحقيق الاستقرار الاقتصادي ورفع مستوى التوظيف: إن إتباع سياسة حمائية يُمكن الدولة من إنتاج عدد من السلع الصناعية ولو لم تكن لها فيها ميزة نسبية، أي أنها تُمكن الدولة من تنويع هيكل الإنتاج، الذي يؤدي بدوره إلى تقليل الأهمية النسبية لكل سلعة في تأثيرها على الناتج القومي أو الصادرات أو العمالة، ومن ثم فإذا حدث تقلب سلبي في أحد المنتجات، فإن تأثيره يكون قليلاً على كل المتغيرات السابقة، كما قد يقابله تقلب إيجابي في أحد المنتجات الأخرى فيتحقق نوع من الاستقرار على المستوى القومي².

3- تقليل البطالة: تعمل أدوات الحماية (التعريف أو الحصص) على رفع أسعار السلع المستوردة وإقبال الناس على شراء المنتجات المحلية ومن ثم زيادة الإنتاج وزيادة مستوى التشغيل.

4- تنويع الإنتاج: تعمل أدوات الحماية على تلبية الطلب المحلي من الإنتاج المحلي وبالتالي فإن المشروعات سيكون بإمكانها تنويع منتجاتها وعدم الاقتصار على عدد محدود من السلع.

5- حماية الدولة من الداخل: مثل الحصار أو الحروب الاقتصادية أو السلع الضارة بالصحة العامة أو الأخلاق الاجتماعية أو السلع غير الكفوءة، أو التعرض للإغراق.

6- الحصول على الإيرادات: وذلك عن طريق فرض الرسوم والتعريفات الجمركية.

7- حماية الصناعات الناشئة: أي الصناعات الحديثة التي قد تنافسها السلع المستوردة فتقوم أدوات الحماية بالتصدي للسلع الأجنبية، وأول من نادى بحماية الصناعات الناشئة الأميركية من السلع الإنجليزية هو الأميركي (ألكسندر هاملتون) عام 1791، ثم تبعة الألماني (فريدريك ليست) عام 1840 عندما نادى بحماية الصناعات الألمانية على الأقل في مراحلها الأولى³.

وخلاصة القول من خلال تطرقنا لمختلف الحجج المناصرة لأحد السياسات إما الحرية أو الحمائية فإن الواقع يشير إلى أنه ليس هناك دولة تتبع مذهب بحد ذاته وإنما مزيج من السياستين بأسلوب مدروس يتماشى وتوجيهات هذه الدولة. والجدول الموالي يلخص جُملةً من إيجابيات وسلبيات السياسات الحمائية والحرية.

¹ Paul Krugman et Maurice Obstfeld, *Economie internationale*, 7ème édition, Pearson education, France, 2006, pp 217-218.

² السيد محمد أحمد السري، اقتصاديات التجارة الخارجية، ط 1، مؤسسة رؤية للطباعة والنشر والتوزيع، المعمورة، مصر، 2009، ص 162.

³ خالد حسين علي المرزوك، مرجع سابق، ص 40.

الفصل الأول: الأدبيات النظرية للسياسات الاقتصادية.

الجدول رقم (1-3): إيجابيات وسلبيات كل من سياسة الحرية التجارية وسياسة الحماية التجارية.

سياسة الحماية التجارية	سياسة الحرية التجارية	
<p>- حماية الصناعات الوطنية الناشئة من المنافسة الأجنبية؛ - تنوع الإنتاج؛ - الحصول على إيرادات ومواجهة العجز في ميزان المدفوعات؛ - مواجهة سياسة الإغراق.</p>	<p>- زيادة الدخل القومي؛ - التخصص الدولي؛ - تنمية روح الإبداع والابتكار؛ - الانفتاح على الأسواق الخارجية؛ - تمتع الاحتكارات؛ - تطوير الإنتاج؛ - أسعار السلع المستوردة تكون أقل من أسعار السلع المنتجة محليًا.</p>	الإيجابيات
<p>- تراجع وتيرة التنمية الاقتصادية؛ - ارتفاع الأسعار نتيجة ارتفاع التعريفات الجمركية؛ - القضاء على المنافسة.</p>	<p>- تعرض بعض الصناعات لمشاكل بسبب المنافسة الخارجية؛ - ارتفاع معدلات البطالة؛ - تعرض المؤسسات المحمية لمنافسة شديدة خاصة إذا لم تكن مستعدة لها؛ - انخفاض القدرة الشرائية في حال ارتفاع أسعار السلع المستوردة.</p>	السلبيات

المصدر: عمر شتاتحة، تأثير السياسة التجارية على توازن ميزان المدفوعات في الدول النامية-دراسة حالة الجزائر للفترة 1990-2012، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2014/2015، ص 15.

المطلب الثالث: أدوات السياسة التجارية (القيود الجمركية).

تلجأ الدولة لتحقيق أهداف السياسات التجارية المستعملة لاستخدام عدة أدوات وقد قسمها الاقتصاديون إلى القيود الجمركية التعريفية والقيود الجمركية غير التعريفية بحيث يمكنها التأثير على التجارة الخارجية للبلد، سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة.

الفرع الأول: القيود الجمركية التعريفية (التعريفية الجمركية).

أولاً-تعريفها.

التعريفية الجمركية هي ضريبة تفرضها الدولة على سلعة بمناسبة عبورها الحدود الوطنية¹، ودخولها إقليمها الجمركي في شكل واردات، أو خروجها منه في شكل صادرات. كما تُعرف أيضًا على أنها "ضرائب تفرضها الدولة على السلع العابرة لحدودها، صادرات كانت أم واردات".

ثانياً-أشكال التعريفية الجمركية.

ويمكن التمييز بين أشكال التعريفية الجمركية على أساس كيفية تقديرها، أو على أساس الهدف من فرضها كما يلي:²

1-1-تعريفية القيمة: يمكن أن تميز على هذا الأساس بين أربعة أنواع من التعريفية الجمركية وهي كما يلي:

1-1-1-تعريفية القيمة: تفرض على أساس نسبة مئوية من قيمة الواردات، حيث تُفرض بنسبة ثابتة على جميع السلع المستوردة بدون تمييز، وهنا يكون تأثيره كمي، أي تأثر على الحجم الكلي للواردات وإما أن تُفرض على البعض الآخر، حيث يكون تأثيرها جامعا بين التأثير الكمي على حجم الواردات، والتأثير النوعي على مكونات هذه الواردات.

¹ Maurice Bye, *Relation Economique International*, Dalloz, paris, 1971, p 342.

² عبد الرشيد بن ديب، تنظيم وتطور التجارة الخارجية-دراسة حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2002/2003، ص ص 129-130.

الفصل الأول: الأدبيات النظرية للسياسات الاقتصادية.

1-2- التعريف النوعية: تُفرض على أساس عدد أو وزن أو كيل السلعة المستوردة، ومن صعوبات هذا النوع من التعريف (القيمة أو النوعية) ما يتعلق بمعرفة القيمة ذاتها بشكل دقيق، ما هي القيمة التي تؤخذ بعين الاعتبار، هل القيمة الفعلية؟ وفي أي سوق؟ أم أن تؤخذ تكلفة الإنتاج بعين الاعتبار؟ وبأي تاريخ؟ كما يؤخذ على الرسوم النوعية صعوبات تتعلق بتفاوت درجات السلعة الواحدة، فقد يكون الرسم النوعي ثقيلًا على السلع المنحطة، وخفيفًا على السلع الراقية، فضلاً عن تعذر تطبيقها على السلع ذات القيمة الفنية.

1-3- التعريف المركبة: فهي تتضمن تعريفًا قيميةً معينةً، يضاف إلى تعريف نوعية بغرض التمييز بين أنواع السلعة الواحدة.

1-4- التعريف الاسمية: وتهدف إلى إبقاء أسعار السلع شبه ثابتة، فإذا ارتفعت أسعار السلع في الأسواق الخارجية خفضت التعريف، أما إذا انخفضت أثمانها في الخارج رفعت التعريف.

2- على أساس الهدف من فرضها: حيث يمكن أن نُميّز بين نوعين من التعريف وهي تعريف مالية وتعريف حمائية:

1-2- التعريف المالية: فهي تُفرض بغرض توفير موارد مالية لخزينة الدولة.

2-2- التعريف الحمائية: فهي تُفرض باعتبارها أداة للحد من المنافسة الخارجية.

وإذا كان من الصعب التمييز بدقة بين هذين النوعين من التعريف، نظرًا لكون كل منهما يلعب دورًا مزدوجًا، من تغذية الخزينة بموارد مالية بالإضافة إلى حماية الأسواق المحلية. فيمكن اعتبار التعريف مالية إذا كانت الصناعة الوطنية تقوم بإنتاج نفس النوع من السلع المستوردة، وتخضع لتعريف يعادل التعريف المفروض على تلك السلع المستوردة. أو أن مثل هذه الصناعة المحلية لم يكن موجودًا أصلاً. أما ما عدا ذلك من حالات فتعتبر التعريف عندها تعريف حماية. غير أن الغرض المالي قد يتعارض مع الغرض الاقتصادي، لاسيما عندما تكون التعريف مرتفعة فهي تؤدي إلى انخفاض الحصيلة المالية للدولة نتيجة انخفاض الواردات وخاصة إذا كان الطلب المحلي على السلعة مرتفعًا.

3- حسب وعاء التعريف: وهنا نفرق بين نوعين من التعريف الجمركية وهما:

1-3- تعريف الصادرات: وهي التي تفرضها الدولة على صادراتها، إما رغبة في توفير السلع في الداخل حتى توفى حاجتها في الاستهلاك المحلي، وإما رغبة في الحصول على موارد مالية، وهذه الرسوم نادرة الحدوث.

2-3- تعريف الواردات: وهي أهم وسيلة تتخذها الدولة لحماية الصناعات والمنتجات المحلية وموازنة ميزانها التجاري، وهذا الرسم هو الأكثر استخدامًا، إلا أنه يُتعب كاهل المستهلكين الأجانب.

ثالثًا- أنواع التعريفات الجمركية.

يمكن أن نُميّز ثلاث أنواع من التعريفات الجمركية حسب التطبيق بين تعريف وحيدة وتعريف مزدوجة وتعريف ثلاثية:¹

1- التعريف الوحيدة: تتمثل في وضع الدولة تعريف واحدة للسلعة الواحدة بغض النظر عن مصدرها أو وجهتها، أي بغض النظر عن البلد الذي وردت منه أو صدرت إليه، وهذه التعريف عامة، لأنها تطبق على الدول عامة دون تخصيص.

2- التعريف المزدوجة: تتمثل في أن تضع الدولة تعريفتين للسلعة الواحدة، قصوى ودينا، بحسب البلد الذي تستورد منه أو تصدر إليه، عندئذ تكون إحدى التعريفتين أعلى من حيث رسومها عن الأخرى. وتكون التعريف القصوى هي التعريف

¹ عادل أحمد حشيش، مجدي محمود شهاب، أساسيات الاقتصاد الدولي، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان، 2003، ص ص 249-250.

الفصل الأول: الأدبيات النظرية للسياسات الاقتصادية.

العامة، والأخرى هي الحد الأدنى لما يمكن النزول إليه فالتعريفة المزدوجة هي إذن محاولة لتمييز سلع بعض البلاد على سلع البعض الآخر.

3- التعريفة الثلاثية: تتمثل هذه التعريفة في أن تضع الدولة ثلاث تعريفات للسلعة الواحدة، بحيث تطبق كل تعريف على مجموعة معينة من الدول، ومعنى هذا أن دولة ما تقسم دول العالم من الناحية الجمركية إلى ثلاث أقسام، تطبق على كل قسم منها تعريف معين، فالتعريفة الأولى تسمى التعريفة الوسط، وهي للبلاد التي تربطها بها ظروف تبادل عادية، والرسم المقرر فيها هو الرسم الوسط أو العادي، أما التعريفة الثانية فهي التعريفة التفضيلية التي تُخصصها الدولة للبلاد التي يعينها أمر التبادل معها، والرسم المقرر فيها هو رسوم خاصة أقل من الرسوم العادية، وأما التعريفة الثالثة فهي التعريفة الجزائية أو الانتقالية والغرض منها منع دخول السلع التي تفرض عليها، أو قبولها بالرسوم الباهظة، فالواقع أن الرسم هنا رسم مزدوج يتضمن الرسم العادي+رسم إضافي.

رابعا- أهداف السياسة الجمركية.

تهدف القيود الجمركية إلى تحقيق غرضين عامين، حمائي ومالي، فيطلق على الغرض الحمائي، عندما يهدف إلى حماية صناعة معينة أو التأثير على حجم الواردات، أو على سعرها، ويكون الغرض كذلك ماليًا، إذا كان المقصود من تطبيقه الحصول على موارد مالية للخرزينة العمومية¹.

الفرع الثاني: القيود الجمركية غير التعريفية.

وهي قيود مكملة للنوع الأول هدفها حماية الاقتصاد والمستهلك الوطني من المؤثرات السلعية الخارجية وتنقسم إلى قيود غير التعريفية النقدية أو السعرية، والقيود غير التعريفية الكمية والقيود غير التعريفية التنظيمية أو الإجراءات الإدارية. **أولاً- القيود غير التعريفية النقدية أو السعرية (غير المباشرة).**

وتتمثل القيود غير التعريفية النقدية أو السعرية غير المباشرة في كل من الإعانات بشقيها (إعانات التصدير وإعانات الواردات)، سياسة تخفيض سعر الصرف، وسياسة الإغراق، وستتناول كل واحدة على حدى وما يترتب عليها من آثار اقتصادية على الدولة كما يلي:

1- الإعانات (Subsidies): ويُقصد بالإعانات، أي إجراء مالي تتخذه الحكومة يترتب عنه انخفاض التكلفة الكلية الصافية للإنتاج في مشروع أو صناعة معينة عن التكاليف التي كان من المتوقع أن تحقق لإنتاج نفس الكمية من المنتجات في ظل غياب مثل هذا الإجراء، وقد تأخذ الإعانات شكل إعانة مباشرة يحصل عليها المشتري، أو أنها تأخذ شكل إعانة غير مباشرة تمنحها الحكومة للبائع بغرض تدعيم مركزه المالي، كما تكون الإعانات قيمية، أي على شكل نسبة معينة من السعر، أو نوعية على شكل مقدار ثابت تقدم على أساس كل وحدة من وحدات السلعة². وعادة ما تقصد الدولة من هذه الإجراءات تدعيم منتجات مشروعاتها التي يصعب عليها الصمود في السوق التنافسي سواءً المحلي أو الخارجي، أمام منتجات المشروعات الأجنبية ذات الميزة النسبية. فالإعانة إذن نظام يشجع الصادرات، إذ يحقق للمنتجات المحلية نوعاً من الحماية بغير الرسوم الجمركية، ففي الواقع أن الإعانة عكس الرسم، فالرسم يدفع المنتجين أو التجار للدولة، أما الإعانة فتدفعها الدولة للمنتجين أو التجار ومن هنا ينشأ فرق آخر بين الرسم والإعانة، فالرسم يقع عبءه على المستهلكين

¹ عمر شنتاعة، تأثير السياسة التجارية على توازن ميزان المدفوعات في الدول النامية-دراسة حالة الجزائر للفترة 1990-2012، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2014/2015، ص 17.

² وفاء عبد الباسط، سياسة التجارة الخارجية، دار النهضة العربية، مصر، 2000، ص 316.

الفصل الأول: الأدبيات النظرية للسياسات الاقتصادية.

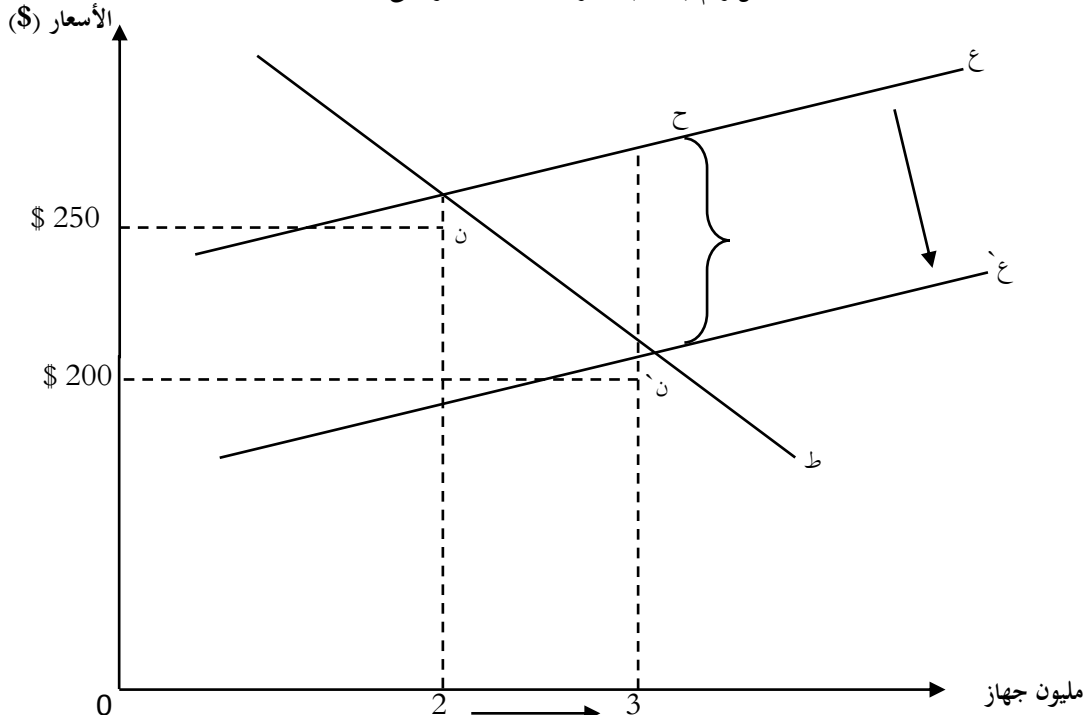
السلعة أساسًا فهم الذين يتحملونه، أما الإعانة فيقع عبؤها على الممولين أي دافعي الضرائب التي تقدم للدولة منها الإعانة، فهي بذلك تمثل عبئًا ماليًا على الدولة، لكل هذا قد تضعف الإعانة نسبة التبادل ولكنها تدعم ميزان المدفوعات¹. وهي التي تمنحها الدولة لبعض المشروعات الإنتاجية بقصد تخفيض التكلفة والحد من ارتفاع الأسعار، ويمكن أن تأخذ شكل إعانات تصدير أو استيراد بغية تشجيع بعض القطاعات².

1-1-1- إعانات التصدير (Export subsidies).

1-1-1-1- تعريف إعانات التصدير: وهي تخفيضات جمركية وضريبية الغرض منها تشجيع التصدير في منتج معين والغرض منها أيضا تدعيم قدرة المنتجين الوطنيين على التنافس في الأسواق الدولية وزيادة نصيبهم منها، وذلك بتمكينهم من خفض الأثمان التي يبيعون على أساسها. والإعانة قد تكون مباشرة حيث تتمثل في دفع مبلغ معين من النقود يحدد إما على أساس قيمي أو على أساس نوعي، أو غير مباشرة وتمثل في منح المشروع بعض الامتيازات لتدعيم مركزه المالي³.

1-1-1-2- الآثار الاقتصادية لإعانات التصدير: إن تأثير الإعانات على الاقتصاد، سيكون تأثر عكس الرسوم الجمركية، فهي تمثل ضريبة سلبية، سنفرض أن دولة ما قامت بمنح إعانة نقدية لصادراتها من أجهزة التلفزيون الموجهة للأسواق العالمية بـ \$100 لكل جهاز، مما يؤدي إلى زيادة العرض إلى جهة اليمين من ع إلى ع'، كما هو في الشكل الموالي:

الشكل رقم (1-7): آثار إعانات التصدير على الاقتصاد.



المصدر: محمود يونس محمد، على عبد الوهاب نجما، الاقتصاد الدولي التجارة الدولية، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2016، ص 162.

ويتضح من الشكل السابق، أن عند نقطة التوازن الأصلية في السوق العالمية هي (ن)، فإن سعر التوازن هو \$250، وكمية التوازن 2 مليون جهاز، بفرض أن هذه الكمية تمثل صادرات مدعمة بإعانة تمثل المسافة الرأسية لانتقال

¹ مجدي محمود شهاب، الاقتصاد الدولي المعاصر، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2007، ص 149.

² وليد عبد الحميد العايب، الآثار الاقتصادية الكلية لسياسة الإنفاق الحكومي، موقع المنهل للكتب الإلكترونية، دبي، الإمارات العربية المتحدة، 2016، ص 109.

³ زينب حسين عوض الله، الاقتصاد الدولي، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2004، ص 291.

الفصل الأول: الأدبيات النظرية للسياسات الاقتصادية.

منحنى العرض لأسفل (ن ح)، فإن نقطة التوازن ستكون (ن) بسعر جديد \$200 وكمية توازن جديدة تقدر بـ 3 مليون جهاز، نلاحظ أن بتدعيم الدولة للصادرات المنخفض السعر إلى \$200، أي بنسبة تقدر بـ 20%، وزيادة الكمية المباعة بنسبة 50% فإن أثر الإعانة على اقتصاد الدولة يكون في غير صالحها لأنه أدى إلى تدهور شروط التبادل (انخفاض الأسعار)، ولكن ما يعوّض هذا التدهور في شروط التبادل، يتوقف على العبء المالي الذي تتحمله ميزانية الدولة المصدرة، هو الربح المحقق من الصادرات بعد فرض الإعانة:¹

$$\text{-الربح في ظل حرية التجارة} = 2 \times 250 = 500 \text{ مليون \$}$$

$$\text{-الربح بعد تقديم الإعانة} = 3 \times 200 = 600 \text{ مليون \$}$$

$$\text{-الربح المحقق} = 600 - 500 = 100 \text{ مليون \$}$$

1-2-1- إعانات الواردات (import subsidies).

1-2-1-1- تعريف إعانات الواردات: قد تلجأ الدولة إلى أسلوب إعانة الواردات إما من أجل دعم السلع الضرورية رغبة في رفع العبء على المستهلك المحلي، إذ أن ترك أسعارها حرة لقوى العرض والطلب ينتج عنه ارتفاع أسعارها بشكل كبير²، وإما من أجل خدمة الاقتصاد الوطني والنشاط التصديري التي يأخذ صورة مالية الحكومة في إطار السياسة التنموية مباشرة للواردات التي تساهم في إنتاج سلع تصديرية، وذلك ببيع السلع المستوردة أقل من أسعار شرائها، إذ يعتبر هذا الإجراء بالدعم المستمر للصادرات، كما تأخذ شكل إعفاءات جمركية على الواردات المهدف منها إنشاء وتطوير منشآت إنتاجية في الداخل³. وتتكون من الإعانات على السلع والخدمات التي تصبح مستحقة الدفع حين تعبر السلع حدود المنطقة الاقتصادية أو حين تورد الخدمات إلى وحدات مؤسسية مقيمة. وتشمل الإعانات الضمنية الناتجة من وجود نظام رسمي لأسعار الصرف المتعددة، كما قد تشمل الخسائر الناتجة عن سياسة الحكومة في شراء منتجات غير المقيمين وبيعها إلى المقيمين بأسعار أقل، كما لا تشمل أية إعانات على السلع المستوردة قد تدفع بعد أن تكون السلع عبرت الحدود الجمركية ودخلت في التداول الحر داخل المنطقة الاقتصادية للدولة.

1-2-1-1- الآثار الاقتصادية لإعانات الواردات: وتكون الآثار الناجمة عن منح مثل هذه الإعانات كما يلي:

- تؤدي هذه الإعانات إلى زيادة الإنتاج المحلي، بحيث يصبح السوق المحلي أقل اعتماداً على الخارج بالنسبة لهذه السلعة، ومن ثم تقل الواردات.
- إن تقديم الإعانات من شأنه أن يؤدي إلى زيادة مستوى التشغيل والدخل القومي، نتيجة لزيادة الإنتاج المحلي، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة الطلب على عوامل الإنتاج المحلية، أي تحول جزء من الطلب المحلي من الإنتاج الأجنبي إلى الإنتاج المحلي.
- إن الإعانات هي عبارة عن نوع من أنواع الإنفاق الحكومي، لذلك فهي تمثل عبء مالي تتحمله الدولة في ميزانيتها.
- أما أثر الإعانات على ميزان المدفوعات، فنلاحظ أن الآثار المباشرة لإعانة إحلال الواردات في الأجل القصير يتمثل في نقص الواردات بمقدار الزيادة في الإنتاج المتعلق بإحلال الواردات.

¹ محمود يونس محمد، على عبد الوهاب نجح، مرجع سابق، ص 162-163.

² وفاء عبد الباسط، مرجع سابق، ص 316.

³ أسامة المجدوب، ألجات ومصر والبلدان العربية من هافانا إلى مراكش 1947-1994، الدار المصرية اللبنانية، مصر، 1996، ص 30.

2- سياسة تخفيض سعر الصرف.

2-1- تعريف سياسة تخفيض سعر الصرف: على إعتبار أن سعر الصرف هو يمثل ما تساويه الوحدة من العملة الأجنبية من وحدات من العملة الوطنية، فإنّ مفهوم التخفيض هو تغيير التعادل القانوني للعملة بالنسبة لعملة أو لعملات أجنبية بزيادة ما تساويه الوحدة الأجنبية من الوحدات من العملة الوطنية¹، وقد كان في ظل القاعدة الذهبية التخفيض، يعني إنقاص المحتوى الذهبي لوحدة النقد الوطني. وإن تطبيق هذه السياسة لا يكون ممكناً إلا إذا تميّز سعر عملتها بتدخل السلطات النقدية في تحديده كسعر الصرف الثابت أو القابل للتعديل وغيرها من الترتيبات. وبالتالي لا تقوم الدولة المعومة لسعر صرفها بالتخفيض. والتالي تخفيض قيمة العملة هو أن تُقرّر الدولة تخفيض قيمة عملتها مقارنة بالعملات الأجنبية، بحيث تصبح تساوي عدداً أقل من ذي قبل من هذه العملات، ومعنى هذا أن التخفيض هو إجراء يخفض سعر صرف العملة، ويخفض قوتها الشرائية في الخارج².

2-2- الآثار الاقتصادية لسياسة تخفيض سعر الصرف: لتخفيض سعر الصرف آثار على قيمة الصادرات والواردات، بما يترتب عليه من انخفاض سعر الصادرات المحلية وارتفاع قيمة الواردات الأجنبية، وإن كان ذلك متوقفاً على درجة مرونة الطلب لتغيرات الأسعار الناتجة عن هذا التخفيض، أما أثر التخفيض على مستوى الأسعار المحلية، يعني انخفاض سعر السلعة المصدرة بنفس نسبة التخفيض، هذا إذا لم يحدث ارتفاع عام في الأسعار المحلية، مما يؤدي إلى تلاشي أثر التخفيض، وقد يمثل تخفيض سعر الصرف خطراً حقيقياً على قيمة العملة الوطنية لأسباب عديدة منها ضعف ثقة الأفراد فيها وميل الأسعار الداخلية إلى الارتفاع مما يسبب رفع نفقات المعيشة لاسيما إذا ما كانت الدولة تعتمد على الواردات من السلع الضرورية، أو كان إنتاج الصادرات غير مرناً³.

3- سياسة الإغراق.

3-1- تعريف سياسة الإغراق: يتمثل في بيع السلع المنتجة محلياً في الأسواق الخارجية بثمان يقل عن نفقة إنتاجها أو يقل عن أثمان السلع المماثلة أو البديلة في تلك الأسواق أو يقل عن الثمن التي تباع به في السوق الداخلية⁴، وبالتالي ينطوي تعريف سياسة الإغراق في بيع سلعة بسعرين مختلفين، أحدهما مرتفع الآخر منخفض وتمييز بين أربعة أنواع وهي:

- الإغراق الافتراضي: يحدث عندما تقوم شركة محلية ببيع منتجاتها بالخارج بأسعار منخفضة، وهي للقضاء على المنافسين، ومن ثم تتحكم في السوق، ثم تقوم برفع الأسعار مستغلة وضعها الاحتكاري لاستنفاد السوق، وهذا النوع من الإغراق هو الأكثر ضرراً.

- الإغراق المستمر: يحدث عندما يكون منتج محتكر للسوق المحلية، ويتمتع بمزايا مثل الحماية من الواردات البديلة من خلال تكاليف النقل أو القيود الحكومية، وأيضاً يواجه منافسين في الأسواق الأجنبية، وبالتالي فالطلب في السوق المحلية يتميز بمرونة ضعيفة مقارنة بمرونة الطلب في السوق الأجنبي، لأن المستهلكين المحليين لا يملكون بديلاً آخر لهذه السلع (بسبب المزايا التي يتمتع بها)، أما المستهلكون الأجانب لديهم البدائل من السلع، وحتى يتمكن المحتكر من تعظيم أرباحه

¹ صفوت عبد السلام عوض الله، سعر الصرف وأثره على علاج اختلال في ميزان المدفوعات-التجربة المصرية في سعر صرف الجنيه المصري، دار النهضة العربية، القاهرة، 2000، ص 33.

² مجدي محمود شهاب، سوزي عدلي ناشد، أسس العلاقات الاقتصادية الدولية، الطبعة الأولى، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان، 2006، ص 143-144.

³ زينب حسين عوض الله، العلاقات الاقتصادية الدولية، الفتح للطباعة والنشر، الإسكندرية، 2003، ص 205.

⁴ أحمد عبد الخالق، تحرير التجارة العالمية في الدول العالم المتنامي، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2003، ص 121.

الفصل الأول: الأدبيات النظرية للسياسات الاقتصادية.

لا بدله من بيع هذه السلع بأسعار منخفضة في السوق الأجنبية التي تتميز بالمنافسة، وبالتالي فإن منتجي هذه الدولة يتضررون، أما المستهلكون يستفيدون من انخفاض الأسعار¹.

-إغراق المدخلات المنفصل: يحدث عندما تكون الواردات قد تم تصنيعها من مواد خضعت للإغراق في الدول التي تم تصنيع السلع النهائية بها.

-الإغراق الدوري: وهو الإغراق الذي يحدث عندما يتم بيع السلعة دوليًا بسعر منخفض عن السعر المحلي، بغرض التخلص من سلعة فائضة من موسم معين وهو عادة يحدث مع السلع الزراعية في المواسم التي تسجل فائض إنتاج معتبر حتى تتفادى انخفاض الأسعار المحلية وبالتالي المحافظة على دخل مناسب للمزارعين.

3-2- الآثار الاقتصادية لسياسة الإغراق.

عند محاولة تتبع آثار الإغراق، نتميز بين أثرين مختلفين، آثاره على الدولة المصدرة وآثاره على الدولة المستوردة.

3-2-1- آثاره على الدولة المصدرة: تختلف آثار الإغراق على الدولة المصدرة (المغرقة) باختلاف الظروف التي تحدث فيها، فالمستهلك هو المتضرر الأكبر منه، لأنه هو الذي يتحمل تكاليف الإغراق في السوق الأجنبية نتيجة البيع بسعر مرتفع في السوق المحلية، ولكنها لا تمثل خسارة كبيرة بالنظر إلى الأرباح التي يحققها المصدرون في السوق الأجنبية، فنتائج الإغراق تختلف حسب نوع الإغراق، فترتب على الإغراق القائم على تمييز الأسعار بين السوق المحلي والسوق الخارجي، انخفاض الاستهلاك المحلي نتيجة لارتفاع السعر المحلي، وبالتالي انخفاض المبيعات المحلية، وأيضاً يترتب على الإغراق زيادة حجم صادرات الدولة المصدرة، خاصة إذا كان الطلب الخارجي على السلعة المغرقة ذو مرونة مرتفعة، وبالتالي تقوم هذه الدولة إلى زيادة الإنتاج والتوظيف، أما إذا كان الإغراق لفترة قصيرة بهدف فتح سوق جديدة أو الحفاظ على نصيب المنشأة المصدرة في السوق الأجنبي نتيجة اشتداد المنافسة، فإنه من المشكوك فيه أن يلحق ضرر بالمستهلك المحلي، ولكن إذا كانت السلعة تباع في الخارج بهدف التخلص من زيادة المخزون، فإن المستهلك المحلي لا يستفيد من تخفيض الأسعار².

3-2-2- آثاره على الدولة المستوردة: تتأثر الدولة المستوردة (المغرقة فيها)، حسب نوع الإغراق ودوافعه، فالإغراق المستمر، يترتب عليه آثار إيجابية للمستهلك المحلي في الدولة المستوردة، يتمثل في زيادة فائض المستهلك، نظراً لحصوله على السلعة المستوردة بسعر منخفض، وقد يستفيد المنتج المحلي أيضاً، عندما تشجعه هذه الواردات على إنشاء صناعات تعتمد على تلك الواردات. أما الإغراق الافتراضي، يترتب عليه خسائر للمنشأة الأجنبية في الدولة المستوردة أثناء فترة الإغراق، ولذلك لبيعها أقل من التكلفة الإنتاجية، آمل أن تحقق قوتها الاحتكارية مكاسب في المستقبل، أما إذا كان الإغراق التي تقوم به هذه المنشأة مؤقتاً، فيمكن للشركات المحلية الافتراض حتى تتوقف المنشآت الأجنبية من محاولة إخراجها من المنافسة، والإغراق الذي يهدف إلى التخلص من فائض المخزون لدى المنشآت المصدرة، فترتب عليه زيادة فائض المستهلك في الدولة المستوردة، أما المنشآت المحلية تتأثر سلبياً، ولكنه مؤقتاً يزول بتوقف الإغراق³.

ثانياً- القيود غير التعريفية الكمية (المباشرة).

¹ موردخاي كريانين، الاقتصاد الدولي-مدخل السياسات، تعريب محمد إبراهيم منصور، علي مسعود عطية، دار المريخ للنشر، الرياض، 2007، ص 148.

² عمر صقر، العولمة وقضايا اقتصادية معاصرة، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2001/2000، ص 161 وما بعدها.

³ نفس المرجع السابق، ص 164-165.

الفصل الأول: الأدبيات النظرية للسياسات الاقتصادية.

وتتمثل القيود غير التعريفية الكمية في كل من نظام الحظر أو المنع ونظام الحصص، ونظام تراخيص الاستيراد، وستتناول كل واحدة على حدى وما يترتب عليها من آثار اقتصادية على الدولة.

1- نظام الحظر أو المنع.

المقصود بنظام الحظر أو المنع هو أن الدولة تحظر التعامل التجاري مع الخارج، ومن هنا يتبين أن الحظر قد يقع على الواردات فقط أو على الصادرات أو على كليهما معاً، وقد يكون كلياً على جميع السلع وعلى جميع البلاد أو يكون جزئياً على بعض السلع أو على بعض الدول، ويعتبر الحظر نظاماً للحماية بقدر ما يعتبر نظام لإلغاء التبادل الدولي¹.

1-1- الحظر الكلي: هو أن تمنع الدولة كل تبادل تجاري بينها وبين الخارج فمعناه إذاً أن الدولة تريد أن تكفي نفسها بنفسها، ولذلك يعرف الحظر الكلي باسم سياسة الاكتفاء الذاتي، فالدولة تحاول أن تعيش بما لديها من موارد إنتاجية، وتعزل نفسها عن بقية دول العالم، وهدفها من وراء ذلك ما تسميه الاستقلال الاقتصادي عن العالم.

1-2- الحظر الجزئي: أما الحظر الجزئي، فمعناه أن الدولة تمنع التبادل التجاري بالنسبة لبعض الدول أو بعض السلع، وكثيراً ما تتبع هذه السياسة في أوقات الصراعات والحروب، إذ نجد الدول تمنع التعامل مع رعايا الدول المعادية، كما تحظر تصدير سلع معينة تعتبرها سلماً أساسية لاقتصاد الحروب، وقد تفرض الدولة حصاراً كاملاً على بلد معين، فتحظر الاستيراد منه والتصدير إليه.

2- نظام الحصص.

1-2- تعريف نظام الحصص: يقصد بنظام الحصص فرض قيود على الاستيراد ونادراً على التصدير خلال مدة معينة بحيث تضع الدولة الحد الأقصى للكميات المسموح باستيرادها أو بتصديرها، ومثال ذلك أن تفرض الدولة قيوداً على استيراد السيارات بأن لا تتجاوز قيمتها مائة مليون دولار في السنة أو بعبارة أخرى أن لا تتجاوز عشرة آلاف سيارة. ويرجع السبب في انتشار الأخذ بهذا النظام إلى أنه أكثر فعالية من الضرائب الجمركية في تحديد الواردات، لاسيما حينما يتميز عرض الواردات في الخارج بالمرونة ففي هذه الحالة لا يؤدي رفع الضرائب الجمركية إلى ارتفاع أسعار السلع المستوردة وبالتالي الحد من انسيابها إلى الداخل كذلك من أسباب انتشار هذا النظام تحديد المستوى الذي يجب أن ترتفع إليه الضرائب الجمركية ليتسنى حدوث الانخفاض المنشود في حجم الواردات، نظراً لصعوبة التنبؤ بخصائص الطلب والعرض والسياسات السعرية للمنتجين في الخارج، مما سبق فالسؤال الذي يطرح نفسه هو كيفية توزيع هذه الحصص بين الدول المختلفة ثم كيفية توزيعها بين المستوردين الوطنيين؟ إن توزيع حصص الاستيراد بين الدول المختلفة تتم بطريقتين وهما نظام الحصص الكلية أو الإجمالية ونظام الحصص الموزعة على الدول كما سنراه فيما يلي:²

- طريقة الحصص الكلية أو الإجمالية: فتقوم على تحديد حجم أقصى لما يجوز استيراده من الخارج خلال فترة معينة دون تخصيص الاستيراد من دول معينة، وقد جرى العمل على توزيع هذه الحصص الإجمالية على مدار السنة ولا تترتب على ذلك تركيز كافة طلبات الاستيراد على الشهور الأولى من السنة بما يستنفذ الحصص الإجمالية، وما يترتب على ذلك من أضرار باقتصاد الدولة وعدم تحقيق الرشادة الاقتصادية في استخدام الموارد الأجنبية.

¹ عادل أحمد حشيش، مجدي محمود شهاب، العلاقات الاقتصادية الدولية، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر، 2005، ص 213-214.

² حداد بسطالي، مرجع سابق، ص 49.

الفصل الأول: الأدبيات النظرية للسياسات الاقتصادية.

-طريقة الحصص الموزعة على الدول: فإنها لا تقتصر على تحديد الحجم الكلي للاستيراد من الخارج، ولكنها توزع هذه الحصص على الدول أو المناطق المختلفة ويكون توزيعها بناءً على قرار الدولة الذي تتخذه على ضوء مصالحها مع الدول المختلفة، ونوع الواردات منها، وحجم الفائض أو العجز في الميزان التجاري بينها وبين الدول المختلفة ومع ذلك قد يكون توزيع هذه الحصص بناءً على اتفاقات دولية تحدد حجم التبادل التجاري بين الدول.

2-2- الآثار الاقتصادية لنظام الحصص.

الغرض من فرض نظام الحصص هو تقييد الواردات مباشرة وذلك لحماية صناعة جديدة أو إصلاح خلل في الميزان التجاري الحسابي، وبعد أن تستنفذ الحصة تنقطع العلاقة بين السوق المحلي والسوق العالمي ومن الجائز أن ترتفع الأسعار في الداخل عن مستويات الأسعار العالمية والأمر يتوقف على كمية الحصة وعلى مدى مراقبة الدول للأثمان، أما في ظل الضريبة الجمركية فلا يمكن أن يحدث ذلك، فالرسوم الجمركية تترك مجالاً للمنافسة بين السوقين، أما نظام الحصص جامد ويعمل على خصم العلاقة الكلية بين السوقين الخارجية والداخلي، وفي حالة واحدة نجد أن العلاقة تظل قائمة بين السوقين إذا ما اتبعت الدول نظام الحصص والحماية في آن واحد. ومنذ عقود مضت قامت أبحاث بمنع التخصيص الكمي للسلع المصنعة والمستوردة من الخارج، لكن في الحقيقة أصبحت هذه السياسة التجارية أكثر انتشاراً وشيوعاً تحت مسمى آخر وهو الاختيار الطوعي لتقييد الصادرات " Voluntry Export Rrestrains (VER) " ¹.

3-تراخيص الاستيراد.

وهو قيام الدولة بتحديد الاستيراد عن طريق نظام التراخيص، حيث لا يسمح لأحد بالاستيراد إلا بعد الحصول على إذن بالترخيص من الجهات المختصة ².

في ظل هذا النظام يشترط حصول المستوردين مسبقاً على تراخيص من الجهة الحكومية التي تقوم بالرقابة على الاستيراد ويتم تحديد حصة كل مستورد على أساس وارداته من السلعة في فترة زمنية سابقة ³.

وعادة ما يكون تطبيق نظام الحصص مقترناً ومكماً بما يُعرف بنظام تراخيص الاستيراد. ويتحصل هذا النظام في عدم السماح باستيراد بعض السلع إلا بعد الحصول على ترخيص وإذن سابق من الجهة الإدارية المختصة بذلك، وقد يكون الغرض من هذا النظام تحديد حصة من سلعة معينة دون الإعلان عنها، وقد يستعمل أيضاً لحماية الإنتاج المحلي من واردات بعض الدول فيرفض الترخيص متى كان خاصاً بالمنتجات غير المرغوب فيها.

وقد تمنح السلطات هذه التراخيص في حدود الحصة المقررة بلا قيد ولا شرط أو قد تصدر تراخيص الاستيراد وفقاً لأسس معينة، وقد تعتمد الدولة على بيع هذه التراخيص بالميزان مما يتيح اشتراك الدولة في الأرباح الناتجة عن الاستيراد ⁴.

ثالثاً- القيود غير التعريفية التنظيمية (الإجراءات الإدارية).

¹ علي عبد الفتاح أبو شرار، مرجع سابق، ص 309.

² إبراهيم العبد حسين سمور، مرجع سابق، ص 36.

³ عبد الحميد حمشة، دور التجارة الخارجية في ترقية الصادرات خارج المحروقات في ظل التطورات الدولية، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد دولي، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2013/2012، ص 36.

⁴ زينب حسين عوض الله، الاقتصاد الدولي، مرجع سابق، ص 292.

الفصل الأول: الأدبيات النظرية للسياسات الاقتصادية.

1- الحماية الإدارية: ويُقصد بالحماية الإدارية جميع الوسائل التي ترمي إلى التشديد في تطبيق القوانين الجمركية وتضع

عقبات جديدة في سبيل الاستيراد من الخارج بهدف حماية السوق الوطنية بتدابير أهمها:¹

-التعنت في تطبيق إجراءات التعريف الجمركية نفسها إذ يمكن اعتباره حاجزًا جمركيًا فعلياً فتقوم السلطات بسحب البند على السلعة المستوردة فتسهل بذلك الاستيراد أو تقيده؛

-التعنت في تقسيم قيمة الواردات لزيادة قيمة الرسم الذي يتوجب دفعه؛

-التعنت في تطبيق الشروط الصحية لإضعاف المركز التنافسي للسلع المستوردة مقارنة مع السلع المحلية؛

-التضييق على المندوبين التجاريين الذين يقومون بأعمال الدعايا لمنتجاتهم بواسطة التعنت في إجراءات إقامتهم ومقاطعة منتجاتهم أو فرض الرقابة على الصرف وتعقيد إجراءات الدفع إلى الخارج.

2- المعاهدات التجارية: يمكن تعريف المعاهدة التجارية على أنها اتفاق تعقده الدولة مع غيرها من الدول من خلال

أجهزتها الدبلوماسية وذلك لتنظيم العديد من المسائل الاقتصادية كتلك المتعلقة بالنقل والحد من الازدواج الضريبي غير أن أهم المعاهدات هي تلك التي تنظم التعريفات الجمركية وهي تعتبر من أساليب التدخل في التجارة الخارجية لأنها تنصّ على شرط امتياز الدولة الأولى بالرعايا حيث ينعكس هذا على زيادة التبادل التجاري وتنظيم أمور الصادرات والواردات وبالتالي تأثيرها على ميزان المدفوعات سلباً وإيجاباً.²

3- الاتفاقات التجارية: هنالك ما يميّز الاتفاق التجاري عن المعاهدة وذلك من الناحية الشكلية والموضوعية. فالاتفاق

أقصر مدة من المعاهدة، كما أنه يتناول جانباً محدداً، وهو يعقد بواسطة وزارة الاقتصاد أو التجارة، على حين أن المعاهدة تعقد في العادة عن طريق وزارة الخارجية. وتتضمن الاتفاقيات نوع من المنتجات التي يشملها التعاون، حيث تسجل في قوائم الاستيراد والتصدير الملحقة بالاتفاق وقد ينطوي الاتفاق على نص يبين الإجراءات الضرورية لتطبيق بنوده ومنح التراخيص اللازمة لذلك فيما يتعلق بالاستيراد والتصدير كما يُشار إلى المدة وطريقة تمديده وتشكل لهذا الغرض لجنة مشتركة لوضع بنود الاتفاق موضع التطبيق ومن أمثلتها اتفاقيات الدفع التي توضح أساليب تسوية الحسابات المترتبة على الارتباطات التجارية والمالية يتم فيها تبيان طبيعة العملة التي تسوي بها العمليات وتسجيل العمليات الحسابية في البنك المركزي ومدة الائتمان.³

4- المناطق الحرة: يُعدُّ هذا النظام من أبرز الاستثناءات التي تخرج عن قاعدة تطبيق مختلف أنواع القيود الجمركية،

وبفضل غيره من الاستثناءات وبرغم أن المناطق الحرة جزء من إقليم الدولة إلا أنها تعتبر خارج حدودها الجمركية مع وجودها داخل الحدود السياسية، ومن مظاهر ذلك تداول السلع والبضائع بحرية تامة وتجري في المناطق الحرة عدة عمليات منها تخزين بضائع الترانسيت والبضائع المعدّة للتصدير إلى الخارج بعد دفع الرسوم الجمركية عليها، وإجراء عمليات الخلط والوزن وتصنيفها وتعبئتها وفق الشكل المطلوب. ومن شأن المناطق الحرة أن توسع مجالات التجارة الخارجية للدول، فضلاً عن إعفائها من الضرائب الجمركية والرسوم الأخرى فإنها تعفى من الإجراءات الإدارية والتشريعات أو القرارات التي تصدرها الدولة ومن أمثلة ذلك منطقة التجارة الحرة الأوروبية.⁴

¹ زكريا أحمد نصر، العلاقات الاقتصادية الدولية، دار المعارف الجامعية، الإسكندرية، 1979، ص 242.

² زينب حسين عوض الله، الاقتصاد الدولي، مرجع سابق، ص 308.

³ محمد دياب، التجارة الدولية في عصر العولمة، ط1، دار المنهل اللبناني للطباعة والنشر، بيروت، 2010، ص 30.

⁴ خلاف عبد الجابر خلاف، القيود الجمركية وتطور التجارة الخارجية للدول الأخذ في النمو، دار الفكر العربي، القاهرة، بدون سنة نشر، ص 57.

الفصل الأول: الأدبيات النظرية للسياسات الاقتصادية.

5-الاتحادات الجمركية: يمثل الإتحاد الجمركي ثاني صورة التكامل بعد منطقة التجارة الحرة، وهو مستوى أكثر تقدمًا من منطقة التجارة الحرة حيث يتم من خلاله توحيد التعريفات الجمركية للدول الأعضاء في مواجهة العالم الخارجي بعد إزالة كافة القيود على التجارة البينية¹. ويعمل على تنظيم عملية التبادل التجاري بين الدول الأعضاء بما يكفل حرية التجارة، وتوسيع نطاق السوق².

ويمكن تلخيص الإتحاد الجمركي في أربع مكونات رئيسية وهي:³

-وحدة القانون الجمركي بين الدول الأعضاء ووحدة التعريفات الجمركية؛

-وحدة تداول السلع بين الدول الأعضاء؛

-وحدة الحدود الجمركية والإقليم الجمركي بالنسبة لبقية دول العالم غير الأعضاء في الإتحاد؛

-توزيع حصيلة الرسوم الجمركية المفروضة على واردات الدول الأعضاء من العالم الخارجي.

6-التكتلات الاقتصادية: يُشير مصطلح التكامل الاقتصادي الإقليمي في الفكر الاقتصادي التكاملي إلى العملية التي

يتم بمقتضاها إزالة كافة العقبات التي تعترض وجه التجارة القائمة بين مجموعة الدول الأعضاء في مشروع التكامل الاقتصادي محل الدراسة، والتي في مقدمتها إزالة القيود الجمركية وغير الجمركية، وكذلك العقبات التي تعرقل أسباب حركات رؤوس الأموال وانتقالات العمالة بين الدول الأعضاء، مضافاً إليها ما تتجه إليه هذه الدول من تنسيق وخلق التجانس بين السياسات الاقتصادية المختلفة⁴. وهي تجمعات دولية إقليمية، ضمن إطار يخلو من القيود والحوجز التجارية، تعمل هذه التكتلات على تعزيز التجارة داخل تلك المنطقة، وفي نفس الوقت تعمل على استحداث نمط جديد من القيود التجارية تجاه الدول الأخرى غير الأعضاء، وتمر هذه التكتلات على عدة مراحل مختلفة ترتيبات التجارة التفضيلية، المنطقة الحرة، الإتحاد الجمركي، السوق المشتركة، الإتحاد الاقتصادي والنقدي⁵.

7-اتفاقية الدفع: عادة ما تكون مقترنة بالاتفاقات التجارية، وقد تكون منفصلة عنها، وتنطوي على تنظيم لكيفية

تسوية الحقوق والالتزامات المالية بين دولتين، لذلك يغلب على بنودها مسائل كتحديد عملة التعامل، كيفية تسوية الالتزامات أي من خلال فتح حساب العملات المحلية أو الدولية، تحديد سعر الصرف، تحديد العمليات الداخلة في التبادل... إلخ، هذه السياسة تنتشر بين الدول التي تتبع سياسة تجارية حمائية كالتكتلات الإقليمية، لذلك فهي في تقلص مستمر مع الاتجاه نحو تحرير التجارة الخارجية⁶.

8-معايير الصحة والسلامة: تؤثر معايير الصحة والسلامة على التجارة بشكل كبير جداً، حيث تفرض الدولة قيوداً

وشروطاً صحية وبيئية على السلع المستوردة، وتعتبر أعقد الإجراءات غير الجمركية على الإطلاق في الحد من الواردات⁷.

¹ السعيد بوشول، واقع التكامل الاقتصادي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية وآفاقه، رسالة ماجستير في علوم التسيير، تخصص تجارة دولية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2009/2008، ص 22.

² محمد عبد المنعم عفر، أحمد فريد مصطفى، الاقتصاد الدولي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 1999، ص 421.

³ سامي عفيفي حاتم، التجارة الخارجية بين النظرية والتنظيم، ج2، ط2، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 1994، ص 292.

⁴ سامي عفيفي حاتم، التكتلات بين النظرية والتطبيق، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 2005، ص 27.

⁵ دافيد راتشمان وآخرون، الإدارة المعاصرة، ترجمة: رفاعي محمد رفاعي، محمد سيد أحمد عبد المتعال، دار المريخ، المملكة العربية السعودية، 2001، ص 63.

⁶ أحمد عبد الخالق، مرجع سابق، ص 170.

⁷ إبراهيم العبد حسين سمور، مرجع سابق، ص 36.

الفصل الأول: الأدبيات النظرية للسياسات الاقتصادية.

الجدول رقم (1-4): أهم أدوات السياسة التجارية.

أدوات السياسة التجارية			القيود الجمركية التعريفية
القيود الجمركية غير التعريفية			
القيود الجمركية غير التعريفية التنظيمية (الاجراءات الادارية)	القيود الجمركية غير التعريفية الكمية (المباشرة)	القيود الجمركية غير التعريفية النقدية أو السعرية (غير المباشرة)	القيود الجمركية التعريفية
<ul style="list-style-type: none"> -الحماية الادارية. -المعاهدات التجارية. -الاتفاقات التجارية. -المناطق الحرة. -الاتحادات الجمركية. -التكتلات الاقتصادية. -اتفاقية الدفع. -معايير الصحة والسلامة. 	<ul style="list-style-type: none"> -نظام الحظر أو المنع ونقسم إلى (حظر كلي وحظر جزئي). -نظام الحصص. -نظام تراخيص الاستيراد. 	<ul style="list-style-type: none"> -الإعانات وتنقسم إلى (إعانات التصدير وإعانات الواردات). -سياسة تخفيض سعر الصرف. -سياسة الإغراق. 	

المصدر: من إعداد الطالب كحوصلة لأدوات السياسة التجارية.

خلاصة الفصل الأول

تناول هذا الفصل العديد من النقاط حول الأدبيات النظرية للسياسات الاقتصادية المطبقة في الدول النامية ودورها في تحقيق الأهداف الاقتصادية، وكما تم التطرق إلى أنواعها من خلال السياسة المالية والنقدية والتجارية وأهداف كل منها والأدوات التي تستخدمها كل سياسة. وتوصلنا هذا الفصل إلى ما يلي:

- تُعرّف السياسة الاقتصادية على أنها مجموعة الوسائل والإجراءات التي تقوم بها الدولة لتحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية المرسومة خلال فترة زمنية معينة، وهناك ثلاث سياسات اقتصادية رئيسية وفعّالة في التأثير على النشاط الاقتصادي في كل حلقاته على المستويين الكلي أو الجزئي وهي: السياسة النقدية، السياسة المالية والسياسة التجارية؛

- وإن للسياسة المالية أدوات تتدخل بها الدولة في النشاط الاقتصادي وتمثل في النفقات العامة والإيرادات العامة والموازنة العامة للدولة، كما تبين لنا أن السياسة المالية في الدول النامية تتركز بدرجة كبيرة على الانفاق العام وهذا راجع لتدهور اقتصادياتها وهشاشة بُناها التحتية على عكس الدول المتقدمة التي تُقلل من هذا الأخير في سياستها؛

- ترمى السياسة النقدية إلى تحقيق عدة أهداف والتي تسمى بالأهداف النهائية منها استقرار مستوى الأسعار، تحقيق معدل نمو عالٍ، وتحقيق التوازن في ميزان المدفوعات، إلى جانب التشغيل الكامل، وفي سبيل تحقيق هذه الأهداف يستعمل البنك المركزي مجموعة من الأدوات التي تؤثر على بعض المتغيرات والمؤشرات تسمى الأهداف الأولية والأهداف الوسيطة، في إطار إستراتيجية شاملة ينفذها البنك المركزي؛

- يعتبر مفهوم السياسة التجارية عن مجموعة من الإجراءات واللوائح والتشريعات تطبقها الدولة في نطاق تعاملها الخارجي من أجل تحقيق أهدافها ألا وهي درجة تنميتها، وتدخل في إدارة وتوجيه تجارتها الاقتصادية فكل دولة مهما كان توجهها الخارجي وهذا بحجج متعددة، اقتصادية منها حماية الصناعة الناشئة، جذب رؤوس الأموال الأجنبية، معالجة البطالة وحجة السياسة التجارية الاستراتيجية، وغير اقتصادية والحجج الأخلاقية والدينية، وعلى الطابع الوطني، كحُجة الدفاع والمحافظة الأمن كالرسوم الجمركية، والكمية كالحصص، والإدارية تستعمل لذلك الأساليب السعرية كتراخيص الاستيراد والمعايير التقنية، الصحية والبيئية، غير أن درجة التدخل تختلف من دولة لأخرى تبعاً لدرجة تنمية هذا البلد ومتوقعة في التقسيم الدولي للعمل؛

وتُعدّ السياسة المالية من إحدى مكونات السياسة الاقتصادية وإن كانت هذه السياسة من أقوى السياسات الاقتصادية فإنها لا تفي بالغرض إذا ما استخدمت بمفردها، وبمعزل عن السياسات الأخرى. لذلك وحتى تتم الاستفادة من هذه السياسة، وتحقيق الأهداف المحددة يجب أن يكون هناك نوع من التكامل بين كل من السياسات المالية والنقدية والتجارية الأمر الذي يضمن تحقيق الأولويات وتوزيع أفضل للموارد الاقتصادية والمالية.

الفصل الثاني
التأصيل النظري
لهيـزان المدفوعات

-تمهيد:

يُعد ميزان المدفوعات النافذة التي يطل منها الاقتصاد الوطني على الاقتصاد العالمي وبالعكس. لكونه ذلك السجل الذي تدرج فيه كل العمليات الاقتصادية التي تربط الاقتصاد الوطني بالاقتصاد العالمي بعلاقات تبادلية تزوج فيها الدائنية والمديونية، وتتضمن حركة انتقال السلع والخدمات ورأس المال. ويستأثر ميزان المدفوعات بأهمية بالغة على مستوى التحليل الاقتصادي لأي دولة، لكونه يعكس درجة تداخل الاقتصاد المحلي بالاقتصاد العالمي، فضلا عن أن ما يدرج فيه من معاملات اقتصادية، إنما يعكس من حيث المحتوى هيكل الإنتاج وقوة الاقتصاد الوطني وقدرته التنافسية، ومدى استجابة لتطور قوى الإنتاج دوليا.

وسيتم في هذا الفصل استعراض المباحث التالية:

المبحث الأول: ماهية ميزان المدفوعات.

المبحث الثاني: مكونات ميزان المدفوعات وكيفية القيد في حساباته.

المبحث الثالث: التوازن والاختلال في ميزان المدفوعات.

المبحث الرابع: دور السياسات الاقتصادية في إعادة التوازن لميزان المدفوعات.

المبحث الأول: ماهية ميزان المدفوعات.

في الماضي القديم كانت كل قبيلة أو حتى أمة محدودة العلاقات مع القبائل الأخرى حيث كان هناك اعتماد شبه كلي على الذات ولكن بعد أن تعاضم شأن الأمم والدول وتشابكت علاقاتها الخارجية بدأت كل أمة في البحث عن كيفية تعظيم استفادتها من تلك العلاقات بأن تكون صادراتها أكبر من وارداتها. وبالتالي تحقق النفع لاقتصادها ولمواطنيها.

إن المقيمون في أي دولة سواء كانوا شركات أو أفراد يقومون بالتصدير للدول والاستيراد من الدول الأخرى، كما يقومون بتقديم خدمات مختلفة مثل: الشحن والنقل والتأمين... إلخ، كما تؤدي لهم في ذات الوقت خدمات مماثلة من الأجانب. وينتج عن هذه المعاملات استحقاقات مالية متبادلة يتعين تسويتها آجلاً أو عاجلاً. هذه الحقوق والالتزامات تقوم في الواقع بالنقود ويتعين أدائها في تاريخ معين، لذلك فمن المهم لكل دولة سواء كانت دائنة أو مدينة أن تعرف على وجه التحديد حقوقها والتزاماتها. ومن هنا وجب على الدول أن تُعدَّ بياناً كافيًا، تُسجل فيها ما لها وما عليها على الخارج من حقوق والتزامات، وهذا البيان هو ما يسمى بميزان المدفوعات.

المطلب الأول: التعاريف ومحدداتها.

تحتاج الدول في هذا المضمار إلى وسيلة معلوماتية لتركيز العلاقات الاقتصادية المختلفة للبلد مع بقية دول العالم، وتُعرف هذه الوثيقة في الأدبيات الاقتصادية بميزان المدفوعات Balance of payments، والتوازن في ميزان المدفوعات يعكس درجة الأداء الحقيقي للاقتصاد الوطني متجسداً في استقرار القيمة الخارجية للعملة عبر آلية نظام الصرف المتبع.

- يعتبر ميزان المدفوعات أحد أهم المؤشرات الاقتصادية وذلك أن للبيانات الموجودة داخله دلالتها الخاصة والتي تُعبر عن الأحوال الاقتصادية للبلد بغض النظر عن الفترة الزمنية التي تغطيها دراسة هذه البيانات كما يسمح للسلطات العامة بمعرفة وتحليل وضعية الاقتصاد الوطني¹، وما زاد في أهميته هو الارتفاع الملاحظ في حجم المبادلات الخارجية الدولية وبهذا يُعدُّ الميزان من أبرز الأدوات التحليلية التي تتركز عليها العلاقات الدولية².

- يُعتبر ميزان المدفوعات من أهم المؤشرات الاقتصادية لمعرفة وضع البلد في المدى القصير³، حيث يُعرَّف على أنه سجل منظم ومبوب للمعاملات الاقتصادية بين المقيمين في بلد معين وباقي بلدان العالم خلال فترة زمنية معينة غالباً ما تكون سنة⁴.

- ميزان المدفوعات بأنه سجل منظم أو بيان حسابي يسجل فيه جميع المعاملات الاقتصادية الخارجية التي تتم في مدة معينة من الزمن (غالباً سنة) بين المقيمين في تلك الدول وغير المقيمين، والتي ينشأ عنها حقوق لتلك الدولة على العالم الخارجي أو ديون أو التزامات عليها تجاه العالم الخارجي⁵.

¹ السيد محمد أحمد السريتي، مرجع سابق، ص 200.

² سمير فخري نعمة، العلاقة التبادلية بين سعر الصرف وسعر الفائدة وانعكاسها على ميزان المدفوعات، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2011، ص 70.

³ بسام الحجار، عبد الله رزق، الاقتصاد الكلي، الطبعة الأولى، دار المنهل اللبناني، بيروت، 2010، ص 346.

⁴ أحمد فريد مصطفى، الاقتصاد الدولي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2007، ص 48.

⁵ علي عبد الفتاح أبو شرار، الاقتصاد الدولي نظريات والسياسات، ط3، دار الميسرة للنشر والتوزيع، عمان، 2015، ص 214.

الفصل الثاني: التأصيل النظري لميزان المدفوعات.

- ويُعرّف ميزان المدفوعات للدولة بأنه عبارة عن سجل لكافة المعاملات الاقتصادية الخارجية التي تتم بين المقيمين في دولة معينة والمقيمين في الخارج خلال فترة زمنية معينة عادةً سنة واحدة¹.

- ومن وجهة نظر صندوق النقد الدولي فهو بيان إحصائي يلخص المعاملات بين المقيمين وغير المقيمين خلال فترة زمنية معينة، ويتألف من حساب السلع والخدمات، وحساب الدخل الأولي، وحساب الدخل الثانوي، والحساب الرأسمالي، والحساب المالي، ووفق نظام القيد المزدوج الذي يركز عليه ميزان المدفوعات، يسجل لكل معاملة قيدان، ومجموع القيود الدائنة يساوي مجموع القيود المدينة².

وبناءً على ما سبق يمكن إعطاء تعريف لميزان المدفوعات على أنه "بيان إحصائي أو سجل محاسبي تسجل فيه جميع العمليات الاقتصادية التي تتم بين المقيمين في دولة ما مع المقيمين خارج الوطن وتقيّد في سجل محاسبي منظم وذلك خلال فترة زمنية معينة عادةً ما تكون سنة وتكون وفق طريقة القيد المزدوج".

ومن هذا التعريف يمكن تسجيل الملاحظات التالية:

- أن ميزان المدفوعات يهتم بالمعاملات الاقتصادية الخارجية حصراً، سواء تولد عنها حقوقاً للمقيمين لدى غير المقيمين أو العكس؛

- يعتبر في مفهوم المقيمين الإقامة الدائمة في الدولة وليس الإقامة الطارئة؛

- يشمل مفهوم المقيمين جميع الأشخاص الطبيعيين أو الاعتباريين؛

- تشمل الرقعة الجغرافية للمقيمين الأرض الطبيعية والمياه الإقليمية والمجال الجوي؛

- لا توجد قاعدة محددة لتعيين المدة التي يحتسب بموجبها ميزان المدفوعات.

ومن هذا التعريف نفهم أن العمليات التي تسجل في ميزان المدفوعات هي تلك التي تجري بين المقيمين وغير

مقيمين في الدولة وفق طريقة القيد المزدوج، فماذا نعني بالمقيمين وغير المقيمين؟ وكيف يتم القيد فيه؟

- ما المقصود بالمقيمين وغير المقيمين:

يعتبر المواطنون هم المقيمون عادةً على إقليم الدولة وذلك يعني أن الأشخاص الذين يقيمون مؤقتاً أو عرضاً على أرض الدولة مثل: السائحين من الأجانب لا يعتبرون من المواطنين وعلى العكس فإن الإقامة العارضة للوطنين خارج دولتهم لا ترفع عنهم صفة الوطنية ولذلك لا يعتبر أعضاء البعثات الدراسية أو الدبلوماسية رغم وجودهم خارج الوطن مقيمون في الدولة المتواجدون فيها إذ أنهم يخضعون لتوجيه ورقابة الدولة التي أوفدهم، أما رجال الأعمال الذين يعيشون في الخارج أطول من فترة زمنية معينة (تحددها قوانين دولهم) فيعتبرون كمقيمين في الدولة الأجنبية، أما الشركات متعددة الجنسيات التي لها فروع في أماكن مختلفة فهناك اتجاه لاعتبارها مقيمة في الدول الأجنبية التي تعمل في ظل قوانينها أما إدارتها العليا فتتبع موطن الشركة الأم، أما المنظمات الدولية مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي فتعتبر أجنبية بصرف النظر عن موقعها بينما لا يكون مستخدموها كذلك. وهكذا فإن الإقامة الدائمة وليس الجنسية هي التي يُعَوَّل عليها للفرقة بين ما يعتبر دولياً وما لا يعتبر. فالمعاملات الاقتصادية تكون دولية إذا تمت بين أشخاص يقيمون في دول مختلفة حتى ولو كانت جنسيتهم واحدة وعلى العكس فلا تُعدّ المعاملات دولية إذا عُقدت بين أشخاص يقيمون في دولة واحدة

¹ سامي عفيفي حاتم، دراسات في الاقتصاد الدولي، الدار المصرية اللبنانية، 2005، ص 169.

² صندوق النقد الدولي، دليل ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي، الطبعة السادسة، 2009، ص 09.

الفصل الثاني: التأصيل النظري لميزان المدفوعات.

رغم انتمائهم إلى جنسيات مختلفة لأن لا شأن لميزان المدفوعات بالمعاملات الاقتصادية الداخلية التي تتم بين المقيمين في نفس الدولة. ويجب أن لا ننسى أن مفهوم المقيمين يشمل كل الأشخاص الطبيعيين والاعتباريين (بنوك، شركات، مؤسسات). كما تعتبر السفارات والقنصليات والمنشآت العسكرية والهيئات الأخرى الموجودة داخل الإقليم المحلي والتابعة للدول الأخرى من غير المقيمين.

ويتم تسجيل العمليات الاقتصادية وفق قاعدة القيد المزدوج والتي بموجبها تظهر كل عملية مرتين في الميزان، مرة في الجانب الدائن (الأصول) لكونها تتعلق بخروج قيمة ينتج عنها زيادة في مقبوضات الدولة، ومرة في الجانب المدين (الخصوم) باعتبارها تمثل دخولاً لقيمة تؤدي إلى زيادة في مدفوعات الدولة نحو الخارج، وبالتالي فإن القيم المسجلة في الجانب الدائن تكون مساوية للجانب المدين، ويكون الرصيد الإجمالي لمجموع التسجيلات مساوياً للصفر، وهو ما يُعبر عنه بالتوازن المحاسبي لميزان المدفوعات، ويكون هذا نظرياً فقط، أما فالواقع فإن هذا التوازن في ميزان المدفوعات متوازناً اقتصادياً، فقد يكون الميزان التجاري غير متوازن نتيجة زيادة الواردات عن الصادرات، ويُفسّر ذلك بتغطية العجز من باقي عناصر هيكل الميزان الكلي.

-طريقة القيد في ميزان المدفوعات

يتم القيد في ميزان المدفوعات عن طريق القيد المزدوج كذلك بتسجيل العمليات في الجانب الدائن وفي جانب المدين كون القيد الأول نتيجة عملية مستقلة والقيد الثاني للتسوية المحاسبية وقد جرت العادة في تقسيم القيد إلى عمليات فوق الخط وهي التي يقصد بها العمليات الأساسية والقيد الثاني هو عمليات تحت الخط تسجل فيها عمليات التسوية وتُعَدُّ العمليات المدرجة تحت الخط مرآة عاكسة لجميع الفقرات فوق الخط حيث أنها تساويها في القيمة وتعاكسها في الإشارة في حالة تدفق المعلومات الكاملة وفي حالة نقص للمعلومات فيكون هذا مُمهّد لظهور حساب آخر هو حساب السهو والخطأ وهو الأمر الذي يجعل ميزان المدفوعات متوازن من الناحية المحاسبية ونتيجة لهذا التوازن يمكن حدوث مجموعة من الإختلالات في ميزان المدفوعات والتي يمكن حصرها في:¹

-التقييم الخاطئ لسعر العملة الوطنية فإذا كان التضخيم في سعر صرف العملة الوطنية فيكون هناك تفاوت بين سعر الصرف الاسمي وسعر صرف الحقيقي للعملة؛

-اختلال هيكل التجارة الخارجية نتيجة الاعتماد على سلعة واحدة للتصدير مما يؤدي إلى تقلبات مفاجئة لهذه السلعة والعملة؛

-الانفتاح غير المتوازن مع العالم الخارجي يجعل الاقتصاد مكشوف.

ويُفسّر نظام القيد المزدوج، بأن الطرف المدين يجب أن يقابله إدخال طرف دائن مساوٍ له بالعكس، والعكس صحيح. وهذا المفهوم يقود للمعادلة الأساسية: الأصول=الالتزامات + حقوق الملكية². أي أن ولبناء الميزان على أساس القيد المزدوج يعني أنه يكون متوازناً دائماً، أي أن المجموع الكلي لبنود الجانب الدائن لا بد وأن يتساوى مع المجموع الكلي لبنود الجانب المدين.

¹ نوزاد عبد الرحمن الهبي، منجد عبد اللطيف الخشالي، مقدمة في المالية الدولية، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2007، ص 44-45.

² أحمد عبد الرحمن المخادمة، أثر نظم المعلومات الحاسوبية في اتخاذ القرارات الاستثمارية-دراسة تطبيقية على الشركات الأردنية، مجلة المنارة، جامعة مؤتة، الأردن، المجلد 13، العدد 2، 2007، ص 262.

الفصل الثاني: التأصيل النظري لميزان المدفوعات.

وبالتالي يُبنى ميزان المدفوعات من الناحية النظرية على أساس هذا النظام في مسك السجلات، والذي ستضمن أن لكل عملية قيدين أحدهما دائن والآخر مدين.

لذا يتألف ميزان المدفوعات من الحساب الدائن (Credit Entry) وتُسجل فيه كافة المعاملات الاقتصادية التي تمكن الدولة من أن تستلم إيرادات من دول العالم الخارجي، ومنها: قيم الصادرات من السلع، الفوائد والأرباح الناجمة عن قروض واستثمارات المقيمين في الخارج، قيم خدمات النقل والتأمين التي يؤديها المقيمون الأجانب، رؤوس الأموال القصيرة والطويلة الأجل القادمة من الخارج والتي تدخل البلد بقصد الاستثمار، وقيم الذهب المصدر للخارج ... إلخ. أما الجانب الآخر فهو الحساب المدين (Debit Entry) وهو الحساب الذي تُسجل فيه كافة المعاملات الاقتصادية التي تلزم الدولة بأن تؤدي مدفوعات بالعملة الأجنبية إلى الخارج، ومنها: الاستيرادات من السلع، قيم خدمات النقل والسياحة التي يؤديها الأجانب للمواطنين، الفوائد والأرباح القصيرة والطويلة الأجل الوطنية المصدرة إلى الخارج بقصد الاستثمار، وقيم الذهب المستوردة من الخارج¹.

وتحدث عملية القيد المزدوج كما يأتي: عندما تصدر الدولة بضاعة ما بقيمة عشرة ملايين دينار مثلاً، فإن قيمة هذه البضاعة سوف تسجل في الجانب الدائن بقيمة عشرة ملايين دينار لأنها تعبر عن قيمة بضاعة مصدرة للخارج، غير أن قيمة هذه البضاعة سوف تعود مرة أخرى إلى البلد إما على شكل أموال سائلة فتسجل في الحساب المدين لرؤوس الأموال قصيرة الأجل، أو يتم استيراد بضاعة بقيمتها من الخارج فتسجل في الجانب المدين في بند الواردات من السلع أو الخدمات حسب نوع البضاعة المستوردة، أو قد تنقسم قيمة البضاعة المصدرة على عدة أنواع من النشاطات (كالإستيرادات وحسابات رأس المال قصير الأجل والقروض والمساعدات ... إلخ)، أما إذا قامت الدولة باستيراد بضاعة ما بقيمة عشرة ملايين دينار مثلاً فإنها سوف تسجل بشكل معاكس تماماً².

المطلب الثاني: أهمية وفوائد ميزان المدفوعات والعوامل المؤثرة فيه.

الفرع الأول: أهمية ميزان المدفوعات.

تعكس ميزان المدفوعات دلالاتها الخاصة التي تعبر عن الأحوال الاقتصادية للبلد بغض النظر عن الفترة الزمنية التي تعطىها دراسة هذه البيانات لذلك فإن تسجيل هذه المعاملات الاقتصادية الدولية في حد ذاتها مسألة حيوية لأي اقتصاد وطني وذلك للأسباب التالية:

أولاً- يعكس قوة الاقتصاد الوطني للدولة: إن هيكل هذه المعاملات يعكس قوة الاقتصاد الوطني وقابلية ودرجة تكييف مع المتغيرات المؤثرة في الاقتصاد الدولي، لأنه يعكس حجم وهيكل كل من الصادرات والواردات بما فيه العوامل المؤثرة عليه كحجم الاستثمارات ودرجة التوظيف ومستوى الأسعار والتكاليف.

ثانياً- يعكس القوة المحدد لسعر الصرف: إن ميزان المدفوعات يعكس قوة الطلب والعرض بالعملة الأجنبية وبين أثر السياسات الاقتصادية على هيكل التجارة الخارجية من حيث حجم ونوع السلع التبادلية الشيء الذي يؤدي إلى متابعة ومعرفة مدى تطور البنيات الاقتصادية للدولة ونتائج سياساتها الاقتصادية.

¹ كامل علاوي كاظم الفتلاوي، حسين لطيف الزبيدي، مبادئ علم الاقتصاد، دار الصفاء للطباعة والنشر والتوزيع، عمان، 2009، ص 262-266.

² Yaïci Farid, Précis de finance internationale, ENAG, Algérie, 1 janvier 2008, p 58.

الفصل الثاني: التأصيل النظري لميزان المدفوعات.

ثالثاً-يساعد على تخطيط وتوجيه العلاقات الاقتصادية الخارجية للدولة: حيث يشكل ميزان المدفوعات أداة هامة تساعد السلطات العامة على تخطيط وتوجيه العلاقات الاقتصادية الخارجية للدولة، ولتخطيط التجارة الخارجية من جانب السلع والجغرافية أو عند وضع السياسات المالية والنقدية لذلك تُعدُّ المعلومات المدونة فيه ضرورية للبنوك والمؤسسات والأشخاص ضمن مجالات التمويل والتجارة الخارجية.

رابعاً-تقيس الوضع الخارجي للدولة: حيث أن المعاملات الاقتصادية التي تربط الدولة مع العالم الخارجي هي نتيجة الاندماج في الاقتصاد الخارجي فهي بذلك تعكس الوضع الخارجي للدولة¹.

الفرع الثاني: فوائد ميزان المدفوعات.

هناك مجموعة من الفوائد تتمثل في ما يلي:

-أنه حساب مختصر يضم جميع المعاملات المتعددة بين المقيمين في الدولة وباقي أنحاء العالم بشكل إجمالي وموجز؛
-يستخدم لوصف حالة العلاقات الاقتصادية للدولة ومن ثم إخبارها عن المركز الاقتصادي الدولي الذي تحتله للمساعدة في الوصول إلى قرارات تخص السياسات النقدية والمالية والتجارة الخارجية والتمويل الخارجي؛
-تحليل ميزان المدفوعات يبيّن مقدرة الدولة على مواجهة استيراداتها والمعاملات الاقتصادية الأخرى بواسطة تصديرها للسلع، أو إذا كانت تعمل على حساب تخفيض أصولها الأجنبية، والعمل على تراكم مطلوبات أجنبية أو فيما إذا كانت قادرة على تسلم منحة من الخارج؛

-ومن دراسة كشف ميزان المدفوعات يتضح لنا، إن كانت الدولة دائنة أو مدينة؛
-يوفر ميزان المدفوعات فرصة لتقييم آثار تخفيض قيمة العملة ومدى آثارها على زيادة أو عدم زيادة صادرات الدولة بسبب تخفيض العملة وذلك بالنظر إلى الجزء الخاص من الحساب الجاري في كشف المدفوعات.

الفرع الثالث: العوامل التي تؤثر على ميزان المدفوعات.

هناك مجموعة من العوامل التي تؤثر على ميزان المدفوعات وتتمثل في ما يلي:²

أولاً-التضخم: يؤدي التضخم إلى ارتفاع الأسعار المحلية التي تصبح نسبياً أعلى من الأسعار العالمية، فتتخفيض الصادرات وتزداد نسبة الواردات نظراً لأن أسعار السلع الأجنبية تصبح أكثر جاذبية بالنسبة للمقيمين بالمقارنة بأسعار السلع المنتجة محلياً.

ثانياً-معدل نمو الناتج المحلي: تؤدي الزيادة في دخل الدولة المعينة إلى زيادة الطلب على الواردات وعلى العكس يؤدي انخفاض الدخل إلى انخفاض الطلب على الواردات.

ثالثاً-الاختلاف في أسعار الفائدة: يُظهر التغير في سعر الفائدة أثراً على حركة رؤوس الأموال، وارتفاع أسعار الفائدة في الداخل يؤدي إلى تدفق رؤوس الأموال إلى الداخل، بهدف استثمارها في تلك السندات ذات عائد مرتفع، وعلى العكس من ذلك يؤدي انخفاض أسعار الفائدة في الداخل تدفق أو خروج رؤوس الأموال إلى الخارج، ويعود السبب في ذلك أن

¹ نزار بحر الدين محمد عمر، العوامل المؤثرة على ميزان المدفوعات في السودان-دراسة قياسية (2017-1980)، رسالة ماجستير في الاقتصاد التطبيقي، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، السودان، 2019، ص 16.

² بسام الحجار، العلاقات الاقتصادية الدولية، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، 2003، ص 64.

الفصل الثاني: التأصيل النظري لميزان المدفوعات.

المراكز المالية العالمية الأخرى تصبح أكثر جاذبية بالنسبة للمستثمرين، وينتقل رأس المال إلى المراكز المالية التي ارتفع سعر الفائدة فيها عن المستوى العالمي للاستفادة من الفرق بين السعيرين.

رابعاً- سعر الصرف: تُظهر التغيرات في سعر الصرف أثرًا على ميزان المدفوعات ويؤدي ارتفاع القيمة الخارجية للعملة إلى خفض القدرة التنافسية للسلع والخدمات المنتجة محليًا، وتصبح أسعار الواردات أكثر جاذبية بالنسبة للمقيمين، وعلى العكس من ذلك يؤدي انخفاض سعر الصرف إلى زيادة القدرة التنافسية للصادرات، وتجعل أسعار الواردات أقل جاذبية بالنسبة للمقيمين.

المطلب الثالث: وظائف وخصائص ميزان المدفوعات.

الفرع الأول: وظائف ميزان المدفوعات.

من خلال الدور الذي يلعبه ميزان المدفوعات في تقييم موقع الاقتصاد الوطني مع الشركاء التجاريين، فهو يقوم بعدة وظائف منها:¹

- يوفر أداة اقتصادية تحليلية شاملة للاقتصاد المعني من حيث هيكله الإنتاجي وهيكله التصديري والعوامل المؤثرة فيهما، كحجم الاستثمارات، ودرجة استغلال الطاقة الإنتاجية ومستوى التكاليف والأسعار، والمستوى العلمي والتقني، ونوعية الإنتاج وغيرهما؛

- يمثل أداة مهمة لرسم السياسة الخارجية للبلد، وفي هذا السياق تظهر أهمية الميزان في اللجوء إليه من قبل الجهات الحكومية لتكوين التصورات اللازمة عن الوضع المالي للدولة، لمساعدتها في التوصل إلى قرارات بصدد السياسات النقدية والمالية من ناحية، وبصدد مسائل التجارة والمدفوعات من جهة أخرى؛

- يوفر الميزان قاعدة إحصائية متكاملة عن مصادر واستعمالات الصرف الأجنبي، ذلك لكونه يلخص المعاملات الاقتصادية التي يترتب عليها التزامات؛

- يلخص المعاملات الاقتصادية التي تساعد على توفير الوسائل النقدية لمواجهة هذه الالتزامات؛

- يقدم تصورًا عامًا عن مستوى انكماش الاقتصاد، لكونه يساعد في التعرف على مستوى التدخل بين الاقتصاد المحلي والاقتصاد الدولي، من خلال قياس أثر المعاملات الاقتصادية الخارجية على الدخل القومي.

الفرع الثاني: خصائص ميزان المدفوعات.

يتميّز ميزان المدفوعات بطبيعته كأداة محاسبية بعدة خصائص، ويمكن تلخيصها فيما يلي:²

- سجل ينصب على المعاملات الاقتصادية الخارجية حصراً، سواءً كانت معاملات عاجلة فورية أو آجلة تستحق بعد فترة؛

- المقيمون هم من تتوافر فيهم صفة الإقامة الدائمة في البلد، أي أنه لا يعتبر مقيماً من كان في البلد عرضاً كالسائح والطالب الأجنبي أو الدبلوماسي؛

- المقيمون قد يكونون أشخاصاً طبيعيين أو اعتباريين كالبنوك والشركات والمؤسسات؛

¹ وليد عبيدي عبد النبي، ميزان المدفوعات بوصفه أداة في التحليل الاقتصادي، دراسة البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، العراق، ص 18.

² جمال مساعدية، أثر تغير سعر الصرف على ميزان المدفوعات في الجزائر-دراسة قياسية للفترة (2016-1996)، أطروحة دكتوراه في العلوم الثالث، تخصص تخصص تجارة دولية وتنمية مستدامة، جامعة 08 ماي 1945، قلعة، الجزائر، 2019، ص 124.

الفصل الثاني: التأصيل النظري لميزان المدفوعات.

- يعتمد في اعتبار الإقامة، صفة الإقامة وليست الجنسية، فالإقامة الدائمة إذا حصل عليها أجنبي الجنسية، تجعله مقيماً في البلد في نظر ميزان المدفوعات حتى وإن كان من جنسية أخرى غير جنسية البلد المعني، أي أن المعاملات التي تتم بين أفراد مختلفي الجنسيات ولكنهم يقيمون في بلد واحد تعتبر معاملات داخلية لا يُعنى ميزان المدفوعات بتسجيلها، وعكس ذلك، فإن المعاملات التي تتم بين أفراد يقيمون في دول مختلفة، تعتبر معاملات دولية حتى لو كانت جنسيتهم واحدة؛

- القاعدة العامة المتبعة في تسجيل القيود تقتضي بأن كل عملية تؤدي إلى حصول البلد على إيرادات نقد أجنبي تسجل في الجانب الدائن مثل صادرات السلع والخدمات، استلام قروض طويلة الأجل، استلام تحويلات أحادية الجانب؛

- كل عملية تؤدي إلى خروج نقد أجنبي من البلد تسجل في الجانب المدين مثل استيرادات من السلع والخدمات، دفع قروض طويلة الأجل، دفع تحويلات أحادية الجانب.

المطلب الرابع: التفسير الاقتصادي لأرصدة ميزان المدفوعات و مؤشراتته الاقتصادية.

سيتم تناول في هذا المطلب التفسير الاقتصادي لأرصدة ميزان المدفوعات ومؤشراتته الاقتصادية.

الفرع الأول: التفسير الاقتصادي لأرصدة ميزان المدفوعات.

هناك ثلاثة أرصدة أساسية لميزان المدفوعات ولكل منها دلالتها الاقتصادية، وتمثل فيما يلي:¹

أولاً- الرصيد التجاري.

هو الفرق بين صادرات الدولة و واردتها. ويعبر هذا الرصيد عن مكانة الدولة في التقسيم الدولي للعمل، ويبين درجة ارتباطها أو تبعيتها للخارج، وكذا درجة تنافسية صادراتها. كما يعبر أيضا عن القدرة الإنتاجية للاقتصاد الوطني للصادرات ومدى قدرة القاعدة الإنتاجية على الاستجابة لحاجات السكان ومدى الحاجة إلى تغطيتها بالواردات.

ثانياً-رصيد ميزان العمليات الجارية.

هو الفرق بين القيود الدائنة والمدينة للسلع والخدمات والدخل والتحويلات. ويقاس التغيير في صافي وضع الأصول الأجنبية لاقتصاد ما، ففي حالة تحقيق رصيد موجب، هذا يعني أن البلد له القدرة على التمويل باعتباره استطاع تكوين ادخار صافي من خلال تعامله مع الخارج، أما في حالة تحقيق رصيد سالب فهذا يدل على احتياج للتمويل.

ثالثاً-الرصيد الإجمالي.

هو مجموع رصيد ميزان العمليات الجارية وتدفقات رؤوس الأموال، ويعبر عن التأثيرات المطبقة على أسعار الصرف، باعتبار أن العمليات المسجلة في الجانب الدائن تمثل طلباً على العملة المحلية، وبالتالي التحسين في قيمتها، والعمليات المسجلة في الجانب المدين تمثل طلباً على العملات الأجنبية وعرضاً للعملة المحلية، وبالتالي تدهوراً في قيمتها. بالإضافة إلى كل ما سبق، فإنه يمكن استغلال ميزان المدفوعات للقيام بمجموعة من التحليلات الاقتصادية لاستخراج بعض المؤشرات، أهمها:²

1-نسبة الاحتياط الأجنبي إلى الديون.

تُعبّر هذه النسبة عن مدى قدرة الاقتصاد على مواجهة أعباء المديونية في الأوقات الحرجة، لهذا فارتفاع هذه النسبة يدل على وفرة السيولة الخارجية، ذلك لأن الاحتياط الأجنبي بمثابة هامش الأمان الذي تلجأ إليه السلطات للحفاظ على

¹ خليفة عزي، سعر صرف الدينار الجزائري بين نظام التثبيت ونظام التعويم المدار وتأثيره على ميزان المدفوعات (1985-2008) -دراسة مقارنة، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية وبنوك وتأمينات، جامعة المسيلة، 2012، ص ص 09-10.

² عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003، ص ص 43-44.

الفصل الثاني: التأصيل النظري لميزان المدفوعات.

استقرار سعر الصرف، فهو يستخدم لمواجهة الاختلالات الظرفية لميزان المدفوعات، كما أن الارتفاع المفرط لهذه النسبة يعبر عن تجميد للأموال، وبالتالي فرصة ضائعة لاستثمار هذا احتياطاتها.

2- الطاقة الاستيرادية للاقتصاد.

ويعبر عنها بالعلاقة التالية:

$$C_m = [(X + F) - (D + P)] B$$

حيث C_m : الطاقة الكلية على الاستيراد.

X : حصيللة الصادرات.

F : حجم الأموال الأجنبية المحصل (قروض وتحويلات).

D : خدمات الدين كمدفوعات.

P : تحويلات نحو الخارج.

B : متوسط سعر الوحدة من الواردات.

ويمكن كتابة العلاقة السابقة على النحو التالي:

$$C_m = (X - D) / B + (F - P) / B$$

حيث $(X - D) / B$: عن الطاقة الاستيرادية الذاتية الناجمة عن الفائض من حصيللة الصادرات.

أما $(F - P) / B$: فتعبر عن الطاقة الاستيرادية المعتمدة على القروض.

3 - نسبة الدين الخارجي إلى إجمالي الصادرات.

تعتبر الصادرات المصدر الرئيسي لدفع هذه الديون على المدى الطويل والمتوسط، ولهذا فبقدر ما تكون هذه النسبة مرتفعة بقدر ما يواجه الاقتصاد الوطني خطر التوقف عن تسديد ديونه، لذلك تحرص الكثير من الدول على ألا تتجاوز هذه النسبة 50%.

4 - نسبة خدمات الدين إلى الناتج الوطني الخام.

وهي نسبة بين خدمات الدين والناتج الوطني الخام مقومًا بسعر السوق. وتعتبر عن نصيب الأجانب من الناتج الوطني الخام، فكلما كانت هذه النسبة مرتفعة كلما كانت القدرات الإنتاجية الوطنية موجهة بصفة أساسية لخدمة الدين الخارجي. والمشكل الذي يطرحه هذا المؤشر هو تباين الأنظمة المحاسبية الوطنية في تقدير الناتج الوطني الخام، لذا فهو يُعدُّ غير صالح للمقارنة بين الدول التي تختلف أنظمتها المحاسبية.

5 - تحليل البنية الاقتصادية.

يمكن تحليل البنية الاقتصادية لبلد ما بالاعتماد على ميزان السلع والخدمات الذي يوضح السلع والخدمات الفائضة عن حاجة الاقتصاد وتلك التي هو بحاجة إليها، كما يمكن أن يوضح هذا الميزان أيضا أهمية الصادرات ضمن الناتج المحلي الخام. ويعبر عن هذا الأخير بالعلاقة التالية:

$$PIB = CF + ABFF + DS + X - M$$

حيث أن:

الفصل الثاني: التأصيل النظري لميزان المدفوعات.

PIB: الناتج المحلي الخام.

CF: الاستهلاك النهائي.

ABFF: التراكم الخام للأصول الثابتة.

DS: تغير المخزون.

X: الصادرات.

M: الواردات.

وتجدر الإشارة إلى أن التحليل الديناميكي لهيكل التجارة الخارجية من شأنه أن يعكس تطور البنية الاقتصادية عبر الزمن، وذلك بالاعتماد على موازين المدفوعات لعدة سنوات.

الفرع الثاني: المؤشرات الاقتصادية لميزان المدفوعات.

يُمكن معرفة الوضعية الاقتصادية لبلد ما عن طريق ميزان مدفوعاته، وذلك من خلال مؤشراتته الاقتصادية المستخرجة من أرصدة الموازين الفرعية¹.

أولا- علاقة الميزان التجاري بالاقتصاد الكلي.

لدينا العلاقة التالية والتي تحقق المساواة بين الموارد والاستخدامات في اقتصاد ما:

$$Y = C + I + (X - M) \dots \dots \dots (1)$$

حيث:

Y: الإنتاج من السلع مقيما بالناتج الداخلي الخام بسعر السوق في فترة معينة.

C: الاستهلاك المحلي.

I: الاستثمار المحلي.

X: الصادرات.

M: الواردات.

من العلاقة (1) يمكن استنتاج ما يلي:

$$Y - (C + I) = X - M \dots \dots \dots (2)$$

حيث:

C+I: تمثل القدرة الاستيعابية ونرمز لها بـ (A) ومنه:

$$Y - A = X - M \dots \dots \dots (3)$$

حيث أن:

Y - A: الفائض أو العجز في الناتج.

X - M: رصيد الميزان التجاري.

(Y - A > 0) فائض في رصيد الميزان التجاري أي (X - M > 0).

¹ علاء عبد الفتاح شنيب، دراسة العوامل المؤثرة في ميزان المدفوعات الليبي وفق المنهج القدي خلال الفترة 1970-2005 (دراسة تطبيقية على الاقتصاد الليبي)، رسالة ماجستير في الاقتصاد، جامعة بنغازي، ليبيا، 2011/2012، ص ص 53-54.

الفصل الثاني: التأصيل النظري لميزان المدفوعات.

($Y - A < 0$) عجز في رصيد الميزان التجاري أي ($X - M < 0$).

ثانيا-معدل التغطية (TC):

وهو عبارة عن نسبة الصادرات (X) إلى الواردات (M) من السلع.

$$TC = (X/M) \times 100 \dots \dots \dots (4)$$

هذا المعدل يبيّن مدى قدرة الإيرادات الآتية من الصادرات على تغطية المدفوعات الناتجة عن الواردات، فإذا كان هذا المعدل أصغر من مئة (100) فهذا يعني أن قيمة الصادرات لا تغطي قيمة الواردات ولذا يجب على البلد البحث عن موارد أخرى لتمويل وارداتها.

ثالثا-معدل التبعية (TD):

وهو عبارة عن نسبة الواردات من السلع (M) إلى الناتج المحلي الخام (PIB).

$$TD = (M / PIB) \times 100 \dots \dots \dots (5)$$

كلما كان هذا المعدل أصغر كلما كان البلد أقل تبعية للخارج.

رابعا-معدل القدرة على التصدير (TE):

وهو عبارة عن نسبة الصادرات من السلع (XF) إلى الناتج المحلي الخام (PIB).

$$TE = (XF/PIB) \times 100 \dots \dots \dots (6)$$

وكلما كان هذا المعدل كبيراً فإن ذلك يدل أن للبلد قدرات كبيرة للاعتماد على قطاع التصدير.

خامسا-معدل القدرة على سداد الواردات (CRM):

هذا المعدل يقيم بعدد الأيام، حيث كلما كان عددها أكبر فإن ذلك يعني أن البلد قادر على تسديد فاتورة وارداته في أقرب الآجال، ومن المستحسن ألا يقل عن ثلاثة (03) أشهر وهو عبارة عن نسبة المخزون من احتياطي الصرف (R) إلى الواردات من السلع (MF).

$$CRM = R / MF \times 360 \text{ Day} \dots \dots \dots (7)$$

سادسا-العلاقة بين العجز في الميزان التجاري والناتج الداخلي الخام (PIB):

يمكن قياس العلاقة بين رصيد ميزان العمليات الجارية والناتج الداخلي الخام بالعلاقة التالية: (Boc/PIB)، حيث يمثل (Boc) رصيد ميزان العمليات الجارية. وعموماً إذا ما كان هذا المعدل (5%) فهو يعتبر عادياً حسب آراء الخبراء، أما إذا تجاوز (5%) فإن الوضعية الاقتصادية تصبح حرجة نوعاً ما، حيث أن احتياطات التمويل في هذا البلد تستدعي الاستدانة.

الفصل الثاني: التأصيل النظري لميزان المدفوعات.

المبحث الثاني: مكونات ميزان المدفوعات ومراحل تطوره الاقتصادي وكيفية القيد في حساباته.

سنعرض في هذا الجزء إلى مكونات ميزان المدفوعات ومن ثم مراحل تطوره الاقتصادي وكيفية القيد في حساباته.

المطلب الأول: مكونات ميزان المدفوعات.

إن تعدد واختلاف العمليات الاقتصادية حتم تقسيم ميزان المدفوعات إلى عدة أقسام من أجل تيسير وتسهيل عملية التسجيل فيه، وبهذا فإن ميزان المدفوعات مهيكّل (وفق ميزانين كبيرين) هما ميزان العمليات الجارية وميزان العمليات الرأسمالية، وتحدّر الإشارة إلى أن الصندوق النقدي الدولي يقترح طريقة لتقسيم الميزان إلى عدة حسابات أو موازين ويوضح ذلك في: دليل ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي وفق ما يُعرف بالطبعة السادسة لسنة 2009 (Balance of Payments and International Investment Position Manual Sixth Edition BPM6).

-عمودياً: ينقسم ميزان المدفوعات إلى قسمين رئيسيين هما:¹

✓ **الجانب الدائن:** وتسجل فيه كل عملية يترتب عنها دخول العملة الأجنبية (الصادرات) وكل ما من شأنه

خلق حقوق للدولة من قبل المستوردين الأجانب.

✓ **الجانب المدين:** وتسجل فيه كل عملية يترتب عليها خروج العملة الأجنبية من دولة إلى أخرى وكل ما من

شأنه خلق التزام للدولة من قبل دولة أخرى.

-أفقياً: هناك عدة تقسيمات لميزان المدفوعات، إلا أن دليل ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي في طبعته السادسة الصادر عن صندوق النقد الدولي عام 2009، قَسَم ميزان المدفوعات إلى أربع أقسام رئيسية، وتتمثل في:

-حساب العمليات الجارية.

-حساب العمليات الرأسمالية.

-حساب العمليات المالية.

-حساب السهو والخطأ.

ويتم التمييز بين الحسابات المختلفة في ميزان المدفوعات حسب طبيعة الموارد الاقتصادية التي يتم توفيرها والحصول

عليها، وسوف نتطرق إلى كل حساب على حدى على النحو التالي:

الفرع الأول: حساب العمليات الجارية.

ويعرض تدفقات السلع والخدمات والدخل الأولي والدخل الثانوي بين المقيمين وغير المقيمين، ويتكون من مجموعة

مهمة من الحسابات وهي كما يلي:

أولاً-حساب السلع والخدمات (الميزان التجاري).

يُقَيّد حساب السلع والخدمات المعاملات في البنود التي تمثل مخرجات من أنشطة الإنتاج، ويقصد به رصيد

العمليات الجارية، أي المشتريات والمبيعات من السلع والخدمات²، فهو إذن الفرق بين قيمة الصادرات وقيمة الواردات السلعية والخدمية خلال مدة زمنية محددة.

¹ الفار إبراهيم محمد، سعر الصرف بين النظرية والتطبيق، دار النهضة العربية، القاهرة، 1991، ص 84.

² محمود بونس محمد، علي عبد الوهاب نجا، اقتصاديات دولية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2009، ص 181.

الفصل الثاني: التأصيل النظري لميزان المدفوعات.

يجري التمييز بين السلع والخدمات والقيود الأخرى على أساس طبيعة القيمة الاقتصادية المقدمة. فتمثل السلع والخدمات مخرجات عملية الإنتاج، أما الموارد الأخرى، مثل العمل أو الأرض أو غير ذلك من موارد طبيعية أو مالية، فتسجل عند تقديمها في حسابات أخرى. ويُمكن أن تندرج المعاملات ضمن حساب السلع والخدمات في منتجات تم إنتاجها في فترات سابقة (مثل السلع المستعملة، وبرامج الكمبيوتر، والبحوث التي نالت براءات اختراع، والمخزونات) وكذلك المعاملات في السلع والخدمات التي تمثل نسبة كبيرة من مخرجات أقاليم اقتصادية أخرى (كالسلع المعاد تصديرها والسلع قيد المتاجرة)، ويمكن تقسيمه إلى قسمين وهما:

1- الميزان التجاري السلعي (ميزان التجارة المنظورة): ويتضمن كافة البنود المتعلقة بالصادرات والواردات من السلع المادية والتي تمر بحدود الدولة الجمركية¹. وحسب دليل ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي فإن الصادرات السلعية يتم تقييمها بالقيمة (FOB)*، بينما يتم تقييم الواردات بالقيمة (CIF)**.

2- الميزان التجاري الخدمي (ميزان التجارة غير المنظورة): ويشمل كافة الخدمات المتبادلة بين الدولة والعالم الخارجي، مثل: خدمات النقل والتأمين وخدمات السياحة والسفر إلى جانب الخدمات المتنوعة الأخرى². والجدول التالي يبيّن بنود حساب السلع والخدمات من منظور صندوق النقد الدولي.

الجدول رقم (1-2): يبين حساب السلع والخدمات لميزان المدفوعات.

الواردات (مدائن)	الصادرات (دائن)	
		البضائع العامة على أساس ميزان المدفوعات منها: سلع معاد تصديرها صافي الصادرات من السلع قيد المتاجرة
لا تنطبق		المشتريات من السلع قيد المتاجرة (صادرات سالبة)
لا تنطبق		المبيعات من السلع قيد المتاجرة (الصادرات)
		الذهب غير النقدي إجمالي السلع ميزان التجارة في السلع خدمات الصناعة التحويلية للمدخلات المادية المملوكة لآخرين خدمات الصيانة والإصلاح غير المدرجة في موضع آخر النقل السفر البناء خدمات التأمين ومعاشات التقاعد الخدمات المالية

¹ زينب حسين عوض الله، الاقتصاد الدولي، دار الجامعة الجديدة، الأزاريطة، جمهورية مصر العربية، 2005، ص 66.

(*) "Free On Board" FOB أي إدخال قيمة الخدمات المتعلقة بالنقل حتى الحدود الجمركية للاقتصاد المصدر ضمن قيمة البضاعة، وهذا من أجل فصل قيمة السلعة على الخدمات المتصلة بها.

(**) "Cost Insurance Freight" CIF فتتضمن بالإضافة إلى قيمة السلعة: رسوم الشحن، التأمين، الخدمات التوزيعية والنقل حتى ميناء الوصول، بالإضافة إلى الضرائب على الواردات في حالة الاستيراد.

² زينب حسين عوض الله، الاقتصاد الدولي، مرجع سابق، ص 66.

الفصل الثاني: التأصيل النظري لميزان المدفوعات.

		رسوم استخدام حقوق الملكية الفكرية غير المدرجة في موضع آخر
		خدمات الاتصالات والكمبيوتر والمعلومات
		خدمات الأعمال الأخرى
		الخدمات الشخصية والثقافية والترفيهية
		السلع والخدمات الحكومية غير المدرجة في موضع آخر
		إجمالي الخدمات
		ميزان التجارة في الخدمات
		إجمالي السلع والخدمات
		ميزان السلع والخدمات

المصدر: صندوق النقد الدولي، دليل ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي، مرجع سابق، ص 150.

ثانياً- حساب الدخل الأولي.

يبيّن حساب الدخل الأولي تدفقات الدخل الأولي فيما بين الوحدات المؤسسية المقيمة وغير المقيمة، ويتمثل في العائد الذي يستحق للوحدات المؤسسية نظير مساهمتها في عملية الإنتاج أو مقابل توفير الأصول المالية وتأجير الموارد الطبيعية لوحدات مؤسسية أخرى، وينقسم الدخل الأولي في الحسابات الدولية إلى الأنواع التالية:¹

- تعويضات العاملين، توزيعات الأرباح، الأرباح المعاد استثمارها، الفائدة، دخل الاستثمار الذي يعزى إلى حملة الوثائق في نظم التأمين والضمانات الموحدة وصناديق معاشات التقاعد، الإيجار، الضرائب والدعم على المنتجات والإنتاج.

ويتمثل الدخل الأولي في العائد الذي يستحق للوحدات المؤسسية نظير مساهمتها في عملية الإنتاج أو مقابل توفير الأصول المالية وتأجير الموارد الطبيعية لوحدات مؤسسية أخرى والدخل الأولي نوعان:

- الدخل المرتبط بعملية الإنتاج: تعتبر تعويضات العاملين دخلاً عن المساهمة بمدخل العمل في عملية الإنتاج. وتُعدّ الضرائب والدعم على المنتجات والإنتاج من قبيل الدخل المرتبط بالإنتاج.

- الدخل المرتبط بملكية الأصول المالية وغيرها من الأصول غير المنتجة: يعتبر دخل الملكية هو العائد من توفير الأصول المالية وتأجير الموارد الطبيعية. أما دخل الاستثمار فهو العائد من توفير الأصول المالية، حيث يتضمن توزيعات الأرباح والمسحوبات من دخل أشباه الشركات والأرباح المعاد استثمارها والفائدة. أما ملكية المشتقات المالية وخيارات الاكتتاب الممنوحة للموظفين، فلا ينشأ عنها دخل استثمار.

والجدول التالي يبيّن بنود الدخل الأولي من منظور الصندوق النقدي الدولي.

¹ صندوق النقد الدولي، دليل ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي، مرجع سابق، ص 183-201.

الفصل الثاني: التأصيل النظري لميزان المدفوعات.

الجدول رقم (2-2): يبين عناصر حساب الدخل الأولي في ميزان المدفوعات.

القيود المدينة	القيود الدائنة	
		ميزان السلع والخدمات
		تعويضات العاملين
		دخل الاستثمار
		الاستثمارات المباشرة
		الدخل من حصص الملكية وأسهم صناديق الاستثمار
		توزيعات الأرباح والمسحوبات من دخل أشباه الشركات
		الأرباح المعاد استثمارها
		الفائدة
		الاستثمارات الحافظة
		الدخل من حصص الملكية وأسهم صناديق الاستثمار
		توزيعات الأرباح على حصص الملكية بخلاف أسهم صناديق الاستثمار
		دخل الاستثمار الذي يعزى إلى حملة أسهم صناديق الاستثمار
		توزيعات الأرباح على أسهم صناديق الاستثمار
		الأرباح المعاد استثمارها من أسهم صناديق الاستثمار
		الفائدة
		الاستثمارات الأخرى
		الدخل من حصص الملكية و أسهم صناديق الاستثمار
		الفائدة
		دخل الاستثمار الذي يعزى إلى حملة الوثائق في نظم التأمين
		والضمانات
		الموحدة وصناديق معاشات التقاعد
		الأصول الاحتياطية
		الدخل من حصص الملكية وأسهم صناديق الاستثمار
		الفائدة
		الدخل الأولي الآخر
		الإيجار
		ضرائب المنتجات والإنتاج
		دعم المنتجات والإنتاج
		إجمالي قيود الدخل الأولي الدائنة والمدينة
		رصيد الدخل الأولي
		ميزان السلع والخدمات والدخل الأولي

المصدر: صندوق النقد الدولي، دليل ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي، مرجع سابق، ص 184.

الفصل الثاني: التأصيل النظري لميزان المدفوعات.

ثالثاً- حساب الدخل الثانوي.

يبيّن حساب الدخل الثانوي التحويلات الجارية بين المقيمين وغير المقيمين، حيث يقيّد فيه مختلف أنواع التحويلات الجارية لبيان دورها في عملية توزيع الدخل فيما بين الاقتصاديات، وقد تتخذ التحويلات شكلاً نقدياً أو عينيّاً، أما التحويلات الرأسمالية فتقيّد في الحساب الرأسمالي¹.

ويعرض رصيد حساب الدخل الثانوي مجموع القيود الدائنة مطروحاً منها مجموع القيود المدينة، ويطلق عليه اسم رصيد الدخل الثانوي. وفضلاً على ذلك، يمكن قيد رصيد مجموع معاملات الحساب الجاري ككل في نهاية هذا الحساب بما أنه آخر حساب في سلسلة الحسابات الجارية. ويشار إلى رصيد جميع الحسابات الجارية باسم رصيد الحساب الجاري، وهو أحد المجمعات الاقتصادية المهمة في تحليل الاختلالات الخارجية. والجدول التالي يبيّن بنود أو عناصر الدخل الثانوي من منظور صندوق النقد الدولي.

الجدول رقم (3-2): يبين عناصر حساب الدخل الثانوي في ميزان المدفوعات.

القيود المدينة	القيود الدائنة	
		ميزان السلع والخدمات والدخل الأولي
		التحويلات الشخصية
		الضرائب الجارية على الدخل والثروة وغيرها
		المساهمات الاجتماعية
		المزايا الاجتماعية
		صافي أقساط التأمين على غير الحياة والضمانات الموحدة
		مطالبات التأمين على غير الحياة والمطالبات المشمولة بضمانات موحدة
		التحويلات الجارية المرتبطة بالتعاون الدولي
		التحويلات الجارية المتنوعة
		إجمالي قيود التحويلات الجارية الدائنة والمدينة
		رصيد الدخل الثانوي
		التعديل مقابل التغير في المستحقات التقاعدية
		رصيد الحساب الجاري
		رصيد الحساب الجاري (باستبعاد الأرباح المعاد استثمارها)

المصدر: صندوق النقد الدولي، دليل ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي، مرجع سابق، ص 208.

الفرع الثاني: حساب العمليات الرأسمالية.

يعرض القيود الدائنة والقيود المدينة للأصول غير المنتجة غير المالية والتحويلات الرأسمالية بين المقيمين وغير المقيمين، ويعني ذلك أنه يسجل عمليات اقتناء الأصول غير المالية غير المنتجة والتصرف فيها، مثل بيع الأراضي إلى السفارات وبيع عقود الإيجار والتراخيص، وكذلك التحويلات الرأسمالية أي قيام أحد الأطراف بتوفير موارد للأغراض الرأسمالية دون حصوله في المقابل على أي قيمة اقتصادية كعائد مباشر². ويتكون الحساب الرأسمالي من بندين رئيسيين،

¹ صندوق النقد الدولي، دليل ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي، مرجع سابق، ص 207.

² نفس المرجع السابق، ص 09.

الفصل الثاني: التأصيل النظري لميزان المدفوعات.

وهذا بحسب ما جاء في دليل ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي طبعته السادسة، وهما بند اقتناء الأصول غير المالية غير المنتجة والتصرف فيها، وبند التحويلات الرأسمالية.

أولاً- بند اقتناء الأصول غير المالية غير المنتجة والتصرف فيها: حيث يتألف هذا البند مما يلي:

1-الموارد الطبيعية: تشمل الموارد الطبيعية الأراضى، وحقوق التعدين، وحقوق الحراجة، والمياه، وحقوق الصيد، والمجال الجوي، والطيف الكهرومغناطيسي. ولا تنشأ عادة معاملات دولية في الأراضى والموارد الطبيعية الأخرى نظراً للاعتراف عادة بوجود وحدات صورية مقيمة مالكة لهذه الأصول غير المنقولة.

2-العقود، وعقود الإيجار، والتراخيص: يشمل هذا البند العقود، وعقود الإيجار، والتراخيص المعترف بها كأصول اقتصادية.

3-الأصول التسويقية (والشهرة): تتألف الأصول التسويقية من بنود مثل الاسم التجاري، والعلامة التجارية، والأسعار، واسم النطاق الإلكتروني.

ثانياً- بند التحويلات الرأسمالية.

التحويلات الرأسمالية هي تحويلات تنطوي إما على انتقال ملكية أصل (بخلاف النقدية أو المخزونات) من طرف إلى آخر، أو التي تلزم أحد الطرفين أو كليهما باقتناء أصل أو التصرف فيه (بخلاف النقدية أو المخزونات)، أو تنازل دائن ما عن الخصم المستحق له. وتشمل التحويلات الرأسمالية أيضاً التحويلات النقدية التي تنطوي على التصرف في أصول غير نقدية (بخلاف المخزونات) أو اقتنائها. وأي تحويل رأسمالي ينشأ عنه تغير يعادل قيمة هذا التحويل في مخزون الأصول لدى أحد الطرفين أو كليهما دون أن يؤثر على مدخرات أي منهما. والتحويلات الرأسمالية بطبيعتها كبيرة وغير متكررة. والجدول التالي يبين بنود وعناصر الحساب الرأسمالي من منظور صندوق النقد الدولي.

الجدول رقم (4-2): يبين عناصر الحساب الرأسمالي لميزان المدفوعات.

قيود مدينة	قيود دائنة	
		ميزان الحساب الرأسمالي
		اقتناء (قيد مدين)/ التصرف (قيد دائن) الأصول غير المنتجة غير المالية الموارد الطبيعية العقود، وعقود الإيجار، والتراخيص الأصول التسويقية (والشهرة)
		التحويلات الرأسمالية الإعفاء من الدين أخرى
		ميزان الحساب الرأسمالي صافي الإقراض (+) / صافي الاقتراض (-) (من الحسابين الجاري والرأسمالي)

المصدر: صندوق النقد الدولي، دليل ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي، مرجع سابق، ص 217.

الفصل الثاني: التأصيل النظري لميزان المدفوعات.

الفرع الثالث: حساب العمليات المالية.

يُسجل الحساب المالي المعاملات التي تنطوي على أصول وخصوم مالية تتم بين المقيمين وغير المقيمين، ويشير الحساب المالي إلى الفئات الوظيفية، والقطاعات، والأدوات، وأجال الاستحقاق المستخدمة في صافي معاملات التمويل الدولية. وينقسم حساب العمليات المالية إلى عدة بنود نذكرها في النقاط التالية:

أولاً- الاستثمار المباشر.

يُعرّف الاستثمار المباشر هو فئة من فئات الاستثمار عبر الحدود من جانب مقيم في اقتصاد ما يتمتع بالسيطرة أو درجة عالية من النفوذ في إدارة مؤسسة مقيمة في اقتصاد آخر. وبالإضافة إلى توفير الأموال، فإن المستثمر المباشر قد يقدم مساهمات إضافية كالخبرة الفنية والابتكار والتكنولوجيا والخدمات الإدارية والتسويقية¹. وينقسم الاستثمار المباشر إلى عدة بنود وهي:

- إعادة استثمار الأرباح.
- تدفقات الاستثمار المباشر العينية.
- عمليات الدمج والاستحواذ.
- تغيير صفة الشركات وعمليات إعادة الهيكلة الأخرى.
- توزيعات الأرباح المتراكمة.
- الاقتراض لأغراض المالية العامة.

ثانياً- استثمار الحافظة.

يُعرّف استثمار الحافظة بأنه المعاملات والمراكز عبر الحدود التي تنطوي على سندات دين أو حصص ملكية، عدا تلك المتضمنة في الاستثمار المباشر أو الأصول الاحتياطية. وسندات الملكية هي أدوات تعترف بالمطالبة على القيمة المتبقية من شركة ما. وسندات الدين هي أدوات قابلة للتداول تستخدم كإثبات لوجود دين. وهي تشمل الكمبيالات، والسندات، وشهادات الإيداع القابلة للتداول، والأوراق التجارية، وسندات الدين غير المضمونة (Debentures)، والأوراق المالية المضمونة بأصول وما شابهها من أدوات يجري تداولها عادة في الأسواق المالية²، ويتضمن استثمار الحافظة مجموعة من البنود نذكر منها:

- إعادة استثمار الأرباح في صناديق الاستثمار.
- السندات القابلة للتحويل.
- فسخ الدين.
- إعادة شراء الأسهم والديون.
- أسهم المنحة.

ثالثاً- المشتقات المالية (عدا الاحتياطيات) وخيارات الاكتتاب الممنوحة للموظفين.

¹ صندوق النقد الدولي، مرشد تجميع بيانات ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي، وثيقة مصاحبة للطبعة السادسة من دليل ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي، واشنطن، الولايات المتحدة الأمريكية، 2014، ص 149.

² نفس المرجع السابق، ص 155.

الفصل الثاني: التأصيل النظري لميزان المدفوعات.

عقد المشتقات المالية هو أداة مالية مرتبطة بأداة مالية أو مؤشر أو سلعة أولية محددة أخرى، ويمكن من خلالها تداول مخاطر مالية محددة (كمخاطر أسعار الفائدة، ومخاطر أسعار الصرف، ومخاطر أسعار الأسهم والسلع الأولية، ومخاطر الائتمان، وما شابه ذلك) في حد ذاتها في الأسواق المالية. وتُعامل المعاملات والمراكز في المشتقات المالية كبند منفصل عن قيم أي بنود أساسية ترتبط بها¹ وتنقسم إلى قسمين رئيسيين وهما:

- المشتقات المالية.
- خيارات الاكتتاب الممنوحة للموظفين.

رابعاً- الاستثمارات الأخرى.

تغطي الاستثمارات الأخرى حصص الملكية الأخرى، والعملة والودائع، والقروض، ونظم التأمين، ومعاشات التقاعد، والضمانات الموحدة، والائتمانات والسلف التجارية، والحسابات الأخرى مستحقة القبض / الدفع-أخرى، وحقوق السحب الخاصة. وباستثناء القروض والعملة والودائع.

خامساً- الأصول الاحتياطية.

الأصول الاحتياطية هي الأصول الخارجية الموجودة تحت تصرف السلطات النقدية والخاضعة لسيطرتها لتلبية احتياجات ميزان المدفوعات التمويلية، أو التدخل في أسواق الصرف للتأثير على سعر صرف العملة، أو غير ذلك من الأغراض ذات الصلة (كالمحافظة على الثقة في العملة والاقتصاد، وتشكيل أساس يستند إليه في الاقتراض الخارجي)، والجدول التالي يبيّن بنود وعناصر الحساب الرأسمالي من منظور صندوق النقد الدولي.

الجدول رقم (5-2): يبين عناصر الحساب المالي لميزان المدفوعات.

صافي تحمل الخصوم	صافي اقتناء الأصول المالية	الحساب المالي (حسب الفئة الوظيفية)
		الاستثمار المباشر
		استثمار المحافظة
		المشتقات المالية
		الاستثمارات الأخرى
		الأصول الاحتياطية
		مجموع التغيرات في الأصول/الخصوم
		صافي الإقراض (+) / صافي الاقتراض (-) (من الحساب المالي)

المصدر: صندوق النقد الدولي، مرشد تجميع بيانات ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي، مرجع سابق، 2014، ص 126.

ويُحسب الرصيد في الحساب المالي بطرح المعاملات في الخصوم من المعاملات في الأصول.

¹ صندوق النقد الدولي، مرجع سابق، ص 160.

الفرع الرابع: حساب السهو والخطأ.

يشمل الرصيد الصافي اللازم لتساوي الجانب الدائن مع الجانب المدين من ميزان المدفوعات، وقد يكون نتيجة لتغطية بعض النشاطات المالية غير المشروعة مثلاً: التهريب، فيتم تصنيفها ضمن هذا الحساب من أجل إخفائها، ونظراً إلى حدوث أخطاء في تجميع وحساب البيانات يضاف إلى ميزان المدفوعات بند تحت مسمى: الخطأ والسهو أو الخطأ والحذف، إضافة هذا البند تضمن صحة مطابقة ميزان المدفوعات واستمرار توازنه من ناحية إجمالية، وهذه النتيجة منطقية، ذلك أن قيمة ما يبيعه للأجانب من سلع وخدمات وأصول معدلة لقيمة الهبات الصافية التي تمنحها للأجانب يجب أن تساوي قيمة ما نشتره من الأجانب من سلع وخدمات وأصول، ولكن ذلك لا يعني بالضرورة توازن الحسابات الفرعية في ميزان المدفوعات.

وتجدر الإشارة إلى أن فقرات ميزان المدفوعات تُعبّر عن الفترة الزمنية التي قُيّدت بها، فهي ليست كما هو الحال في الميزانية العامة، بحيث يمكن ترحيل العجز أو الفائض إلى السنة القادمة، وإن التغيرات التي تطرأ على بنود الميزان تشمل الفترة الزمنية التي يشير إليها ميزان المدفوعات محل الدراسة، طالما أن ميزان المدفوعات يبنى ويرتكز نظرياً على أساس القيد المزدوج في مسك الدفاتر، فإن مجموع البنود الدائنة لابد وأن يساوي بالضبط مجموع البنود المديونة، وإذا فشلت التسجيلات الفعلية أو المقدرة للمعاملات في أن تتطابق بالضبط، فإن البند الموازن للخطأ والسهو سيتكفل بتحقيق ذلك، وهكذا فإن فكرة الفائض "زيادة مجموع البنود الدائنة على مجموع البنود المديونة" أو العجز "زيادة مجموع البنود المديونة على مجموع البنود الدائنة" في ميزان المدفوعات ككل "مستحيلة حسابياً، أي أنه يجب أن يتوازن دائماً¹.

المطلب الثاني: ميزان المدفوعات ومراحل التطور الاقتصادي.

إن مرحلة التطور الاقتصادي التي وصلت إليه الدولة خلال مراحل نمو اقتصادها المحلي تؤثر بصفة مباشرة على شكل وطابع ميزان مدفوعاتها، وخاصة فيما يخص بنود التجارة المنظورة ودخول الاستثمارات، وحساب رأس المال طويلة الأجل، وعليه فإن كل صورة خاصة لوضع ميزان المدفوعات تتناسب آلياً مع مرحلة معينة من مراحل التطور الاقتصادي. ويمكن التمييز بين المراحل الأربعة التالية:²

-مرحلة المقترض الحديث:

وهي مرحلة الاقتصاد القومي في بداية تطوره حيث الطاقة الإنتاجية ضعيفة والقدرة على الإنتاج محدودة، حيث يستدعي الوضع استخدام رؤوس الأموال الأجنبية للإسهام في بناء الطاقة الإنتاجية للاقتصاد القومي، وفي هذه المرحلة تستورد الدولة أكثر مما تصدر، ومن ثم يحقق عجز في حساب التجارة المنظورة (الميزان التجاري) أي زيادة في قيمة الجانب المدين عن قيمة الجانب الدائن، وكذلك تسدد الدولة فوائض وأرباح عن القروض التي تعقدها ومن ثم يتحقق عجز كذلك في بند دخل الاستثمار، لهذا تقترض الدولة رؤوس الأموال الأجنبية ليس فقط لبناء هيكلها الإنتاجي فحسب، بل أيضاً لتغطية العجز في ميزان التجارة المنظورة وبند دخل الاستثمارات، وبهذا تحقق فائضاً في حساب رأس المال طويل الأجل في هذه المرحلة كما يلاحظ أن الاقتصاد القومي يكون مدينًا للخارج في مفهوم ميزان الدائنية والمديونية الدولية وهذا ما يظهر عجز في بند دخل الاستثمارات، وكذا مقترضاً من الخارج في مفهوم ميزان المدفوعات وهذا ما يبينه كذلك فائض حساب

¹ الأخضر عزي، إشكالية وأبعاد ميزان المدفوعات الجزائري (مقاربة وصفية)، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013، ص ص 24-25.

² ززاقة محمد، آثار تقلبات أسعار الصرف على ميزان المدفوعات دراسة قياسية -حالة الجزائر 1990-2014، رسالة ماجستير، تخصص علوم تجارية، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2015/2016، ص ص 42-44.

الفصل الثاني: التأصيل النظري لميزان المدفوعات.

رأس المال طويل الأجل. وهذه المرحلة تتميز بها على وجه الخصوص معظم الدول النامية والتي تعتبر نقطة الانطلاق لتحقيق التطور المستورد من خلال تشييد هيكل إنتاجي فعال وقوي.

-مرحلة المقرض البالغ:

تعتبر هذه المرحلة هي نتاج أساسي لسياسة التوسع الاقتصادي التي انتهجتها الدولة في المرحلة الأولى وبالتالي وصولها إلى زيادة طاقتها الإنتاجية وتفعيل هيكلها الاقتصادية المختلفة.

في هذه المرحلة تبدأ الدولة بتصدير السلع أكبر من قيمة وارداتها منها، وذلك بفضل ما تم بناؤه من طاقة إنتاجية، ومن ثم يتحقق فائض في حساب تجارتها المنظورة (الميزان التجاري)، لكنها ونظرًا لإضرارها إلى الاستمرار في سداد مبالغ الفوائد والأرباح لرؤوس الأموال التي سبق وحصلت عليها فضلًا عن أقساط ما يمين سداده من القروض التي تلقتها وهي مبالغ لا يكفي لسدادها ما يتحقق من فائض في ميزان التجارة المنظورة (الميزان التجاري)، فإنها تضطر إلى الاستمرار في الاقتراض للوفاء بالجزء المتبقي من هذه المبالغ، لهذا يتحقق في هذه المرحلة عجز في بند دخل الاستثمارات وفائض في حساب رأس المال طويل الأجل ولكن هذا الفائض غالبًا ما يكون أقل في مقداره من الفائض المرحلة السابقة (نقصد فائض في حساب رأس المال طويل الأجل)، وفي هذه المرحلة يبقى الاقتصاد القومي مدينًا للخارج وكذلك مقرضًا منه وإن كان بشكل أخف منه مقارنة مع المرحلة السابقة.

-مرحلة المقرض الحديث:

وهنا يبلغ نمو الاقتصاد القومي حيث يمكن فيه للدولة أن تستغني عن الاقتراض من الخارج، كما يمكن للزيادة في قيمة الصادرات عن قيمة الواردات أن تغطي ما يتعين على الدولة سداده من دخل الاستثمارات فيها وأقساط القروض التي تلقتها، وأن تبقى هذه المبالغ يمكنها استخدامها في إقراض الدول الأخرى وهكذا يتحقق فائض في ميزان التجارة المنظورة (الميزان التجاري) بحجم كبير جدًا وعجز في بند الاستثمارات (أو ربما فائض طفيف فيه) وعجز لأول مرة في حساب رأس المال طويلة الأجل بسبب عمليات التسديد أقساط القروض المترتبة في المراحل السابقة، وفي هذه المرحلة نجد أنه بينما لا يزال الاقتصاد القومي مدينًا فإنه قد يصبح مقرضًا له وهذا ما يبينه عجز حساب رأس المال طويل الأجل.

-مرحلة المقرض البالغ:

وفي هذه المرحلة من نمو الاقتصاد القومي تزداد المبالغ التي يحصل عليها من استثمارته في الخارج ومن ثم يتحقق فائض كبيرًا في بند دخل الاستثمارات، ويسمع هذه الفائض للاقتصاد القومي بأن يستورد بقيمة أكبر من القيمة التي يصدر بها مما يعني تحقيق عجز في حساب التجارة المنظورة (الميزان التجاري) لكن مقدار فائض بند دخل الاستثمارات يزيد عن مقدار عجز في الحساب التجاره المنظورة مما يسمح للاقتصاد القومي أن يستمر في إقراض الخارج، ويستمر حساب رأس المال طويل الأجل في تحقيق العجز نتيجة استمرار خروج رؤوس الأموال، ويصبح الاقتصاد القومي دائنًا للخارج كما أنه لا يزال مفروضًا له.

والجدير بالذكر أن الدورة التي عرضناها لميزان المدفوعات لا تعبر عن اتجاه عام لا عن مسار حتمي ينبغي أن تسير فيه مراحل النمو للاقتصاد القومي وما يناسبها من حالات خاصة لميزان المدفوعات. وعليه يمكن اعتبار أن تقلبات ميزان المدفوعات بين الفائض والعجز مرتبطة أساسًا بدرجة نمو الاقتصاد الوطني في مراحلها المختلفة، وهذه المراحل قد قسمها الاقتصادي "H. Wither" وفق الجدول التالي:

الفصل الثاني: التأصيل النظري لميزان المدفوعات.

الجدول رقم (6-2): مراحل التطور الاقتصادي لميزان المدفوعات.

المراحل	عمليات جارية	عمليات رأس مال
مدین حدیث	-	+ اقتراضات
مدین راشد	+	- تسديدات
مدین متقدم	+	- تسديدات
مدین حدیث	+	- اقتراض + تسديدات
مدین راشد	-	- اقتراض
مدین متقدم	-	+ اقتراض

Source: Mohamed EL-Houcinne Benissad, cours d'economie internationale, OPU Alger, Sans date d'edition, p34.

المطلب الثالث: كيفية القيد في حسابات ميزان المدفوعات.

يجرى القيد في ميزان المدفوعات وفقا لقاعدة القيد المزدوج المعروفة في المحاسبة، ومضمون هذه القاعدة هو، أن تقيد معاملة من المعاملات الاقتصادية التي تظهر في الميزان مرتين. مرة في جانب الأصول، أي الجانب الدائن باعتبارها خروجاً لمنتج يؤدي بدوره إلى زيادة متحصلات الدولة من الخارج. ومرة أخرى في جانب الخصوم، أي جانب المدين باعتبارها دخولاً لقيمة تؤدي إلى زيادة مدفوعات الدولة إلى الخارج. ولتجنب ما قد يكون من لبس في هذا الخصوص ينبغي الأخذ بقاعدة أنه "كل معاملة اقتصادية يترتب عليها زيادة دائنية الدولة للخارج أو نقص مديونيتها للخارج، تدرج في جانب الأصول من ميزان المدفوعات. وعلى العكس، كل معاملة يترتب عليها زيادة مديونية الدولة للخارج أو نقص دائيتها قبل الخارج تدرج في جانب الخصوم من الميزان. وينطبق هذا على جميع المعاملات سواء كانت تتضمن انتقال السلع أو انتقال رؤوس الأموال، وبصرف النظر عن نوع العملة التي يتم بها سداد الحقوق أو الالتزامات"¹، بحيث يتم التسجيل فيه وفقاً لمبدأين وذلك حسب ما جاءت به الطبعة السادسة من دليل ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي، والتي أعدها صندوق النقد الدولي سنة 2009، بحيث قام ببعض التعديلات في الطبعة التي سبقتها، حيث نصت على أنه "تسجل المعاملات في الحساب الجاري والحساب الرأسمالي بالقيم الإجمالية. وفي المقابل، تسجل المعاملات في الحساب المالي بالقيم الصافية، مع الفصل بين معاملات الأصول والخصوم المالية (أي أن صافي المعاملات في الأصول المالية يساوي اقتناء الأصول ناقص الانخفاض في الأصول، وليس الأصول ناقص الخصوم) وربما كان عرض صافي التدفقات أيضاً مفيداً من الناحية التحليلية بالنسبة للموارد التي تدخل الاقتصاد المعني وتخرج منه (مثل السلع المعاد تصديرها والأموال العابرة). وفي ما يلي يتم شرح آلية التسجيل في سجل ميزان المدفوعات وفقاً لجدولين منفصلين لتوضيح الأسلوب المعتمد في تسجيل المعاملات الدولية في ميزان المدفوعات"².

الفرع الأول: كيفية القيد في الحساب الجاري والحساب الرأسمالي.

آلية التسجيل التي جاءت بها الطبعة السادسة لصندوق النقد الدولي، فيما يخص ميزان المدفوعات. بحيث يقتصر هذا الجدول على إبراز طريقة القيد في الحساب الجاري والحساب الرأسمالي، وذلك لكون القيد أو التسجيل فيهما بنفس المنهجية.

¹ محمود يونس محمد، عبد الوهاب نجا، مرجع سابق، ص 199.

² جمال مساعدي، مرجع سابق، ص 120.

الفصل الثاني: التأصيل النظري لميزان المدفوعات.

الجدول رقم (7-2): كيفية القيد في ميزان المدفوعات في بندي الحساب الجاري والحساب الرأسمالي.

الرصيد	القيود المدينة	القيود الدائنة	ميزان المدفوعات
			<p>الحساب الجاري</p> <ul style="list-style-type: none"> • السلع والخدمات <ul style="list-style-type: none"> - السلع - الخدمات • الدخل الأولي <ul style="list-style-type: none"> - تعويضات العاملين، الفائدة، دخل الشركات الموزع - الأرباح المعاد استثمارها - الربح • الدخل الثانوي <ul style="list-style-type: none"> - الضرائب الجارية على الدخل والثروة وغيرها - مطالبات التأمين على غير الحياة - التحويلات الدولية الجارية - التعديل مقابل التغير في المستحقات التقاعدية - تحويلات جارية متنوعة • رصيد الحساب الجاري
			<p>الحساب الرأسمالي</p> <ul style="list-style-type: none"> - اقتناء/التصرف في الأصول غير المنتجة - التحويلات الرأسمالية <p>رصيد الحساب الرأسمالي</p>
			<p>صافي الاقتراض (+)/صافي الاقتراض (-)</p> <p>الحساب الجاري الحساب الرأسمالي</p>

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على: تقرير صندوق النقد الدولي، دليل ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي، الطبعة السادسة، مرجع سابق، ص 14.

كما هو موضح في الجدول أعلاه فإنه، وفي بندي الحساب الجاري والحساب الرأسمالي تسجل المعاملات بالقيم الإجمالية. حيث أنه إذا كانت عبارة عن منتجات موجهة نحو الخارج تسجل في الجانب الدائن ويحتسب مجموعها النهائي، وإن كانت منتجات آتية من الخارج إلى الداخل تسجل في الحساب المدين ويحتسب مجموعها. ويتم احتساب الرصيد من خلال إجمالي القيود الدائنة ناقص إجمالي القيود المدينة.

الفرع الثاني: كيفية القيد في الحساب المالي.

وفيما يلي جدول ميزان المدفوعات مجمل من حيث الحساب الجاري والحساب الرأسمالي، لكنه مفصل في الحساب المالي، وذلك لغرض توضيح طريقة القيد في الحساب المالي.

من خلال الجدول أدناه يتضح أنه، في بندي الحساب المالي تسجل المعاملات بالقيم الصافية في كل بند فرعي. حيث أنه إذا كانت هناك حركة الاستثمار داخلية وأخرى خارجة يتم احتساب الفارق بينهما، من خلال التسجيل بإشارة موجبة (+) في ما يسبب زيادة الأصول وإشارة سالبة (-) ما يؤدي إلى انخفاض الأصول ونفس الشيء في بقية بنود الحساب المالي. وبالتالي يكون صافي الحساب ناتج عن جمع صوافي البنود الفرعية للحساب المالي.

الفصل الثاني: التأصيل النظري لميزان المدفوعات.

الجدول رقم (8-2): كيفية القيد في ميزان المدفوعات في بند الحساب المالي.

ميزان المدفوعات	القيد الدائنة	القيد المدينة	الرصيد
الحساب الجاري • رصيد الحساب الجاري			
الحساب الرأسمالي • رصيد الحساب الرأسمالي			
صافي الاقتراض (+)/صافي الاقتراض (-) الحساب الجاري الحساب الرأسمالي			
الحساب المالي (حسب الفئة الوظيفية)	صافي اقتناء الأصول المالية	صافي تحمل الخصوم	الرصيد
الاستثمار المباشر استثمار الحافظة المشتقات المالية الاستثمارات الأخرى الأصول الاحتياطية مجموع التغيرات في الأصول/الخصوم			
صافي الإقراض (+) / صافي الاقتراض (-) (من الحساب المالي)			
صافي السهو الخطأ			

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على: صندوق النقد الدولي، دليل ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي، الطبعة السادسة، مرجع سابق، ص 14.

الفرع الثالث: كيفية القيد في صافي السهو والخطأ.

يتم القيد في صافي السهو والخطأ بطريقة طرح كل من رصيد الحساب الجاري والحساب الرأسمالي من الحساب المالي.

وبالتالي فإذا كاف صافي السهو والخطأ سالب فإن لذلك دلالة على ما يلي:

-الارتفاع البالغ في قيمة القيود الدائنة في الحساب الجاري والحساب الرأسمالي؛

-و/أو الانخفاض البالغ في قيمة القيود الدائنة في الحساب الجاري والحساب الرأسمالي؛

-و/أو الانخفاض البالغ في قيمة صافي زيادة الأصول في الحساب المالي؛

-و/أو الارتفاع البالغ في قيمة صافي زيادة الخصوم في الحساب المالي.

لكن يجب التنويه إلى أنه لا يخضع التسجيل في ميزان المدفوعات لنفس طريقة صندوق النقد الدولي عند جميع البلدان،

فقد تتبنى طرق أخرى في القيد في موازين مدفوعات بعض الدول، وإنما هذه الآلية في التسجيل تمت التوصية بها من قبل

صندوق النقد الدولي سنة 2009. وقد جاءت ببعض التعديلات في الطبعة التي سبقتها حيث:

-اعتمدت الطبعة السادسة التسجيل في الحساب الجاري والرأسمالي القيود المدينة بإشارة موجبة عكس الطبعة الخامسة؛

-استبدال بند الدخل في الطبعة الخامسة بالتسمية الجديدة الدخل الأولي في الطبعة السادسة؛

-استبدال بند التحويلات الجارية في الطبعة الخامسة ببند الدخل الثانوي في الطبعة السادسة؛

-استبدال عنوان الحساب المالي من الدائن في الطبعة الخامسة، إلى صافي اقتناء الأصول المالية؛

-استبدال عنوان الحساب المالي من المدين في الطبعة الخامسة إلى صافي تحمل الخصوم.

المبحث الثالث: التوازن والاختلال في ميزان المدفوعات.

سيتم عرض في هذا المبحث التعرف على مفهوم كل من التوازن والاختلال في ميزان المدفوعات وأنواع هذا الاختلال وأسبابه.

المطلب الأول: ماهية التوازن والاختلال في ميزان المدفوعات.

إذا كان من الضروري أن يتوازن ميزان المدفوعات، فليس هناك ما يضمن أن يتحقق هذا التوازن لجميع أجزاءه، فقد يحدث أن يكون الحساب الجاري أو حساب عمليات رأس المال غير متوازن بالرغم من كون مجموع الأرصدة الكلية الدائنة والمدينة متوازنة، ولكن تكمن الأهمية في توازن أجزاء ميزان المدفوعات وليس توازن الأرصدة الكلية، بمعنى أنه هناك فرق بين التوازن الاقتصادي، والتوازن المحاسبي لميزان المدفوعات.

الفرع الأول: مفهوم التوازن والاختلال لميزان المدفوعات.

عند دراستنا لمفهوم توازن ميزان المدفوعات علينا أولاً أن نفصل بين نوعين من التوازنات وهما التوازن الاقتصادي والتوازن المحاسبي للميزان ومن ثم نفرق بين التوازن والاختلال.

أولاً- مفهوم التوازن الاقتصادي والتوازن المحاسبي.

1- مفهوم التوازن الاقتصادي: إن كل معاملة اقتصادية تسجل مرة في الجانب الدائن ومرة في الجانب المدين بذلك يكون ميزان المدفوعات متوازناً من الناحية المحاسبية والتي لا تمثل التوازن من الناحية الاقتصادية التي لا يمكن أن يكون فيها ميزان المدفوعات في حالة اختلال، لذا فالتوازن والاختلال الذي يتم النظر إليه من خلال ميزان المدفوعات يكون من الناحية الاقتصادية ولغرض حدوث التوازن الاقتصادي فإن هناك نوعين من العمليات التي من شأنها إحداث عملية التوازن كالاتي:¹

- **العمليات المستقلة:** وتسمى أيضا العمليات التلقائية مثل استيراد وتصدير من السلع، تلقي استثمارات أجنبية، تقديم الخدمات حيث تجري لأسباب اقتصادية أو وطنية والتي تتم دون النظر إلى ميزان المدفوعات.

- **العمليات التعويضية:** وهي العمليات التي تقوم بها الدولة ولا تحدث تلقائياً وإنما تحدث بناءً على وضع ميزان المدفوعات مثل تصدير واستيراد الذهب والهدف منها هو التوازن المحاسبي لميزان المدفوعات وليس التوازن الاقتصادي. وتتمثل في حركة رأس المال قصير الأجل، في شكل قروض، أو تغيير في طبيعة الأرصدة الأجنبية، وفي حركة الذهب للأغراض النقدية.

2- مفهوم التوازن المحاسبي: هو عبارة عن تعادل كل بنود الأصول والخصوم بعد إضافة بند السهو والخطأ، ويكون من الخطأ الحكم على المركز الخارجي للدولة من خلال التوازن المحاسبي لأنه توازن ظاهري ليس له أهمية من الناحية الاقتصادية، ولأنه يدوم على المدى الطويل، ويخفي وراءه اختلالاً أكيد في النشاط الاقتصادي للدولة. تشير كذلك إلى توازن ميزان المدفوعات المحاسبي لا يعني ضرورة توازنه بالمفهوم الاقتصادي، فقد يكون عجزاً أو فائضاً في الحسابات الفرعية لميزان المدفوعات لحساب العمليات الجارية أو حساب العمليات الرأسمالية لكن ميزان المدفوعات مجمله متوازناً محاسبياً.

¹ ناصري نفيسة، أثر تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة على أرصدة ميزان المدفوعات لعينة من دول MENA، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد 5، العدد 3، ديسمبر 2019، ص 235.

الفصل الثاني: التأصيل النظري لميزان المدفوعات.

ثانياً- مفهوم الاختلال: فهو الحالة التي تزيد فيها أو تنقص المديونية عن الدائنية في المدفوعات المستقلة¹، وبالتالي يعبر عن الحالة المعاكسة تمامًا للتوازن والذي يعني أن جانبي ميزان المدفوعات ليست في حالة توازن والمقصود به هو التوازن الاقتصادي وليس المحاسبي فقد يكون فهناك توازنًا محاسبيًا لكن الاختلال موجود في ميزان المدفوعات، والذي يرجع إلى عدة أسباب وهذا ما سوف نتطرق له في المطلب الموالي.

ولاختلال الميزان صورتان الأولى هي الفائض وذلك عندما تزيد قيمة جانب الدائن في العمليات التلقائية أو المستقلة عن قيمة جانب المدين، والثانية هي العجز وذلك عندما تزيد قيمة جانب المدين في هذه العمليات عن قيمة الجانب الدائن.

1- حالة الفائض: وهنا يكون الرصيد بالموجب، أي أن المتحصلات من العالم الخارجي أكبر من المدفوعات للعالم الخارجي وفي هذه الحالة تكون بنود الموازنة سالبة أو مدينة، والأهم أن حالة الفائض في ميزان المدفوعات تعلن عن أن السياسة التجارية المتبعة والسياسات الاقتصادية لم تنجح في تحقيق هدف التوازن الخارجي، وحالة الفائض في ميزان المدفوعات هي حالة غير مرغوب فيها وخاصة الفائض المطرد في ميزان المدفوعات نظراً لما يتضمنه ذلك من تحلي البلد صاحبة الفائض باطراد عن جزء من مواردها الحقيقية التي كان يمكن استخدامها في إنتاج حاجات أفرادها².

2- حالة العجز: وهنا يكون الرصيد بالسالب، أي أن المتحصلات من العالم الخارجي أقل من المدفوعات، بمعنى آخر فإن المدفوعات للعالم الخارجي تكون أكبر من المتحصلات، أو هنا تكون بنود الموازنة موجبة أو دائنة، والأهم أن حالة العجز في ميزان المدفوعات تعلن عن السياسة الاقتصادية لم تنجح في تحقيق التوازن في العالم الخارجي، وحالة العجز هي أخطر بكثير من حالة الفائض، وهي الحالة الأكثر حدوثاً في كثير من دول العالم فالعجز في ميزان المدفوعات يعني أن الدولة تعيش في مستوى معيشي أعلى مما تستحق، فهي تستورد سلعاً وخدمات أكبر مما تسمح به قدراتها، وتزداد بذلك مديونيتها اتجاه العالم الخارجي بكل ما تحمله من آثار سلبية ومخاطر، بل إن العجز يعني أن الطلب على عملات الدول المصدرة يزداد وعرض العملات الوطنية يزداد مما يؤدي إلى خفض وتدهور قيمة العملة الوطنية، وما يسببه ذلك من آثار سلبية عديدة، ناهيك عن أن زيادة الطلب على المنتجات الأجنبية تؤدي إلى انخفاض الإنتاج الوطني، وزيادة البطالة³.

الفرع الثاني: نتائج اختلال ميزان المدفوعات.

تختلف نتائج الاختلال في ميزان المدفوعات في حالة العجز عنها في حالة الفائض وفي الأجل القصير عنها في الأجل الطويل⁴.

أولاً- نتائج العجز في ميزان المدفوعات.

يتم تسوية عجز ميزان المدفوعات عن طريق خروج الذهب النقدي للخارج أو نقص الأصول الأجنبية أو زيادة الالتزامات اتجاه البلاد الأجنبية، وهذا يعني أن العجز يؤدي إلى تدهور مركز الاحتياطيات الدولية للبلد، ومن هنا تتضح خطورة العجز المستمر إذ أنه يعني تدهور مستمر في احتياطيات البلد الدولية، ومن المنتظر أن يصل البلد صاحب العجز المستمر إلى وضع لا يستطيع بعده أن يقلل من احتياطياته الدولية وتكون التزاماته اتجاه الأجانب قد بلغت حد أقصى لا

¹ زينب حسين عوض الله، العلاقات الاقتصادية الدولية، مرجع سابق، ص 105.

² عبد المطلب عبد الحميد، السياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد القومي، مرجع سابق، ص 162.

³ نفس المرجع السابق، ص 163.

⁴ محمد أحمد السريتي، محمد عزت محمد غزلان، التجارة الدولية والمؤسسات المالية الدولية، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، 2012، ص ص 240-242.

الفصل الثاني: التأصيل النظري لميزان المدفوعات.

يمكن زيادته، وفي هذه الظروف يضطر البلد إلى اتخاذ اجراءات استثنائية لتقييد وارداته من الخارج أو تنفيذ بعض الإجراءات التي تملئ عليه من قبل الدول الدائنة.

ثانياً- نتائج الفائض في ميزان المدفوعات.

يؤدي الفائض إلى تحسن مركز الاحتياطيات الدولية لدى البلد ولكن استمرار الفائض في ميزان المدفوعات لفترة طويلة من الزمن ليس بالظاهرة الصحيحة، وذلك لأن استمرار الفائض يعني استمرار دخول الذهب النقدي واستمرار زيادة الأصول الأجنبية المملوكة للمواطنين واستمرار زيادة التزامات البلاد الأجنبية، وبعد الوصول إلى المستوى المرغوب فيه للاحتياطيات الدولية فإن استمرار تراكم الاحتياطيات الدولية فوق المستوى المرغوب فيه يثير العديد من المشاكل منها:

- أن هذا يعني تجميد جزء من الدخل القومي في أصول عاطلة، فالذهب النقدي لا يدر دخلاً.

- أنه مع استمرار البلد في تركينه للاحتياطيات الدولية تقل قدرة البلاد الأجنبية على التعامل معه وتلجأ إلى تقييد علاقتها التجارية معه، وهنا يضطر البلد صاحب الفائض إلى منح المساعدات والقروض للبلاد الأجنبية حتى تستمر في تعاملها معه، وقد يضطر البلد لرفع قيمة عملته الوطنية فترتفع أسعار الصادرات وتنخفض أسعار الواردات ومن ثم تقل صادراته وتزيد وارداته.

المطلب الثاني: أشكال الاختلال في ميزان المدفوعات.

يقصد بأشكال الاختلال في ميزان المدفوعات حالة الاختلال الذي يكون عليه وعموماً يوجد حالتان أحدهما مؤقتة والأخرى دائمة، فالأولى لا تثير الكثير من المخاوف لأنها عابرة أما الثانية فتتطلب اتخاذ إجراءات صارمة وفورية للخروج من هذه الحالة.

يعتبر التوازن الاقتصادي لميزان المدفوعات حالة نادرة الحدوث، خاصة في المجتمعات الحركية والديناميكية، رغم سعي معظم الدول لتدارك وضعية الاختلال في موازين مدفوعاتها، والتي لا يمكن إدراكها إلا من خلال التفرقة بين أنواع هذا الاختلال حتى تتضح طبيعة كل نوع منها، ومن ثم محاولة التعرف على أفضل الأساليب اللازمة لعلاج هذا الاختلال، ويمكن التمييز بين هذه الأنواع حسب الأسباب التي أدت إلى حدوثها، وعادة ما نميز بين نوعين من الاختلالات، الاختلال الدائم والاختلال المؤقت، فالأول يدعو إلى اتخاذ إجراء ما للحد منه وإزالته كلياً لأنه يستمر لسنوات عديدة بسبب الظروف الاقتصادية السيئة التي تسيطر على النشاط الاقتصادي، ويندرج ضمنه الاختلال الهيكلي، أما النوع الثاني فهو لا يثير مشكلات كبيرة لأنه لا بد وأن يزول ويختفي بزوال السبب الذي أدى إلى حدوثه، ويندرج ضمنه الاختلال الموسمي، الاختلال العارض، الاختلال الدوري، الاختلال الاتجاهي والاختلال النقدي ويمكن توضيح ذلك على النحو التالي:

الفرع الأول: الاختلال الدائم (الهيكلي).

يحدث الاختلال الهيكلي نتيجة عوامل ترتبط بهيكل الإنتاج والدخل والتشغيل بالدولة محل الدراسة، فقد ترتفع مستويات الدخل في بعض الدول (مثل دول أوبك) إلى الدرجة التي تؤدي إلى زيادة دائمة في واردات هذه الدول، وقد يؤدي التقدم التكنولوجي إلى اكتشاف مواد خام بديلة كالألياف الصناعية بدلاً من القطن، والبتترول بدلاً من الفحم مما يؤدي إلى تخفيض الطلب على الخامات الأصلية وانخفاض واردات الدول الأخرى من هذه الخامات، والاختلالات

الفصل الثاني: التأصيل النظري لميزان المدفوعات.

الهيكلية في ميزان المدفوعات لا تزول إلا بإصلاح الهيكل المحدد وإلا فإن هذه الاختلالات تغذي بعضها البعض وتؤدي إلى مزيد من الاختلالات¹.

الفرع الثاني: الاختلال المؤقت.

حينما يرتبط الاختلال ببعض المتغيرات الاقتصادية قصيرة الأجل يكون هذا الاختلال مؤقت لكونه لا يتجاوز فترة الميزانية ثم يكون مصيره التلاشي، فهو اختلال على المدى القصير وهو اختلال عابر، كما يمكن للحروب أن تتسبب في مثل هذا النوع من الاختلال لما يكون لها أثر بالغ في زيادة الطلب على السلع والمواد الأولية والخام وانتشار موجة التخزين، وينقسم هذا النوع من الاختلال من عدة أنواع نذكر منها:

أولاً- الاختلال الموسمي.

ويحدث في البلدان الزراعية التي تعتمد على محصول واحد كأهم صادراتها، حيث تتجاوز قيمة الواردات في موسم واحد قيمة الصادرات². ويتلاشى هذا الاختلال دون اللجوء إلى سياسة اقتصادية لمعالجته، حيث تختفي الاختلالات الموسمية خلال السنة.

ثانياً- الاختلال العارض أو الطبيعي.

هو ذلك الاختلال الذي يحدث نتيجة لبعض الظروف الطارئة التي قد تصيب الاقتصاد، مثل حدوث عجز في ميزان مدفوعات دولة ما بسبب حدوث بعض الكوارث الطبيعية كالزلازل والبراكين أو الفيضانات أو الحروب أو الأوبئة، أو قد يرجع هذا الخلل إلى تغير مفاجئ في أذواق وتفضيلات المستهلكين في الدول الأخرى، فالاختلالات العرضية تعود إلى أسباب طارئة لا يمكن التنبؤ بها، وهذا الخلل له طبيعة ظرفية يزول بزوال السبب بشكل تلقائي³.

ثالثاً- الاختلال الدوري.

هو الاختلال الذي يتحقق في الدول الرأسمالية المتقدمة أساساً، والذي يرتبط بالتقلبات في النشاطات الاقتصادية التي تتعرض لها هذه الدول دورياً وبشكل مستمر، ولاشك أن حالة النشاط والازدهار التي تتضمنها الدورات الاقتصادية يحدث فيها توسع اقتصادي، وزيادة إنتاج الدولة، وبالتالي زيادة قدرتها على التصدير، ومن ثم حصوله على ميزان مدفوعات ملاءم تتفوق فيه الصادرات على الواردات. في حين أن حالة الكساد والانكماش في نشاطاتها الاقتصادية تضعف من قدرتها على التصدير ارتباطاً بانخفاض الإنتاج بسبب هذه الحالة، وهذا ما يؤدي إلى عجز ميزانها التجاري، ومن ثم عجز ميزان مدفوعات. ومن هنا فإن وجود مثل هذا الفائض أو العجز أي الاختلال مرتبط بحالة الدورة الاقتصادية ويزول بزوالها، وبذلك فإنه اختلال مؤقت⁴.

ومما تجدر الإشارة إليه أن فترات الرواج والكساد لا تحدث في آن واحد في مختلف الدول، كما أنها لا تكون بنفس الدرجة، كذلك فبسبب اختلاف طبيعة الهياكل الاقتصادية فإن لكل نوع من الصادرات والواردات درجة مرونة خاصة به

¹ السيد متولي عبد القادر، مرجع سابق، ص 139.

² محمد الناشد، التجارة الخارجية والداخلية: ماهيتها وتخطيطها، منشورات جامعة حلب، سوريا، ص 190.

³ السيد متولي عبد القادر، الاقتصاد الدولي- النظرية والسياسات، مرجع سابق، ص 138.

⁴ فليح حسن خلف، العلاقات الاقتصادية الدولية، ط1، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، 2001، ص 263.

الفصل الثاني: التأصيل النظري لميزان المدفوعات.

عند حدوث تغيرات الدخل والأثمان، ومثل هذا النوع من الاختلال يمكن علاجه عن طريق إتباع السياسات النقدية والمالية المناسبة¹.

رابعاً- الاختلال الاتجاهي.

ويظهر في الدول التي تنتقل من مرحلة التخلف إلى مرحلة النمو حيث تزداد قيمة وارداتها عن قيمة صادراتها في مراحلها الأولى من التنمية والسبب زيادة طلبها على السلع الاستثمارية، ويمكن علاج هذا الاختلال عن طريق حركة رؤوس الأموال².

خامساً- الاختلال النقدي.

من المعروف أن مستوى أسعار مختلف السلع والخدمات متفاوت بين دول العالم المختلفة، وهذا التفاوت في المستوى العام للأسعار ينعكس مباشرة على القوة الشرائية لوحدة النقد الخاصة بالبلد المعني، وبكلام آخر ثمة علاقة معينة بين تغير القوة الشرائية للوحدة النقدية في الأسواق الداخلية وتغير سعرها في الأسواق العالمية، وقد يحدث في كثير من الحالات أن تنخفض القيمة الداخلية لعملة دولة ما، بسبب ارتفاع الأسعار فيها مقارنة بالأسعار في الدول الأخرى، ومع ذلك تصير هذه الدولة على الإبقاء على سعر صرف عملتها على ما هو عليه، وهذا ما يترتب عنه عاجلاً أم آجلاً ظهور اختلال في ميزان المدفوعات يطلق عليه مصطلح "الاختلال النقدي"، وذلك لارتباطه بقيمة النقد الوطني والأسعار السائدة³.

ويكون عند الدولة التي تعاني من التضخم، فمن المعروف أن زيادة مستوى الأسعار داخلياً تحفز على التحول إلى الواردات البديلة لانخفاض أسعارها إذا ما قورنت بالمنتجات المحلية، والطلب الأجنبي على صادراتها ينخفض بسبب زيادة الأسعار أو قد يتجه إلى المنافسة وكله يؤدي إلى عجز ميزان المدفوعات⁴.

المطلب الثالث: أسباب اختلال ميزان مدفوعات والآثار المترتبة عنه.

سيتم التطرق في هذا الجزء إلى أسباب اختلال ميزان المدفوعات الآثار المترتبة عن هذا الاختلال.

الفرع الأول: أسباب اختلال ميزان مدفوعات.

يرجع العديد من الاقتصاديين الاختلال في ميزان المدفوعات لعدة أسباب منها داخلية ومنها خارجية يمكن حصرها فيما يلي:

أولاً- السياسات الاقتصادية الدولية: وتتمثل في ثلاث حالات مختلفة وهي⁵:

1- السياسات الحرة المنفتحة على العالم: مارسها غالبية الدول الصناعية معتمدة على أجهزة إنتاجية مرنة في الداخل، ومؤسسات إنتاجية تبادلية وائتمانية متقدمة وسياسات الحكومة الداعمة لكافة النشاطات التجارية والرأسمالية المنتمية

¹ محمود يونس، اقتصاديات دولية، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، 2007، ص 261.

² مفران عبد الكريم، الإصلاحات الاقتصادية ودورها في تحسين ميزان المدفوعات، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص التحليل الاقتصادي، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2012/2011، ص 16.

³ محمد دياب، مرجع سابق، ص 179.

⁴ فليح حسن خلف، التمويل الدولي، الطبعة الأولى، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، 2004، ص 291.

⁵ حميدات عمر، أثر تقلبات سعر الصرف على ميزان المدفوعات، رسالة ماجستير في علوم التسويق، تخصص نقود ومالية، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2011/2010، ص ص 38-37.

الفصل الثاني: التأصيل النظري لميزان المدفوعات.

لمصالح بلدانها وحرية التجارة الخارجية، وهنا فإن حرية تدفق عناصر ميزان المدفوعات في غياب خطط أو سياسات حذرة للحد من تقلبات السوق كان لها انعكاسات وخيمة على موازين المدفوعات لهذه الدول، وامتدت تأثيراتها إلى مختلف البلدان المشاركة الرئيسية والتابعة، كما أن تقلب أي بند في ميزان المدفوعات في ظل السياسات الاقتصادية المعنية وعند معدلات معينة قد ينعكس بمعدلات تراكمية أكبر في كافة البنود الأخرى لهذا الميزان.

2- السياسات المخططة مركزياً: تخضع كافة التعاملات التي تجري بالنقد الأجنبي أو تنعكس على أرصده لخطط مركزية إلزامية، وقد تم انتهاجها في دول أوروبا الشرقية والصين وفيتنام في ظل أنظمة شمولية للتخطيط المركزي، حيث تضع قيود لمنع تأثيرها بالأزمات أو التقلبات الرأسمالية إليها، غير أنها عانت من نقص شديد في الصرف الأجنبي، مما أدى إلى انتشار الأسواق الموازية والذي تجاوزت فيها أسعار العملات السعر الرسمي للعملة الوطنية أكثر من أربع مرات، سببه تحديد هذا الأخير أعلى من قيمته الحقيقية، بالإضافة إلى قيود الاستيراد التي انعكست بشكل قاسٍ على العرض الاستهلاكي، مما يؤثر على المنتجات المحلية.

3- السياسات الحذرة أو المتحفظة: مارستها الولايات المتحدة منذ بداية الثمانيات وما انعكس عنها من ردود أفعال وتوجيهات مضادة لفترات معينة من دول صناعية أخرى، وهو ما يلاحظ في أزمات الطاقة وتجارة السيارات في اليابان، ولاشك بأن لتأثيرات فرص العمل المحلية وربحية الشركات الأمريكية دوراً هاماً ومشجعاً للسياسات المعنية، أما فيما يخص الدول النامية ذات الوطنية الاقتصادية، التي تدفع إلى تزايد الاعتماد على الإنتاج المحلي وذلك بتبني سياسات حمائية، قد ينعكس ذلك سلبياً أو إيجابياً على الحسابات الخارجية لهذه البلدان.

ثانياً- الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية: تنعكس الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية إيجابياً أو سلبياً على التعاملات الاقتصادية الواردة في ميزان المدفوعات الدولية، فمثلاً في فترات الحروب والصراعات العسكرية والسياسية في البلدان النامية يوجه جزء كبير من موارد البلد الاقتصادية الطبيعية والبشرية والمالية والإنتاجية لصالح النشاطات غير المدنية، مما ينعكس بعبوط الإنتاج والتصدير وتزايد الاستيرادات والديون الخارجية وتقلص الاستثمارات المحلية وهروب القوى العاملة الماهرة ورؤوس الأموال الاستثمارية، وكل ذلك ينعكس عادةً بعجز ميزان المدفوعات الدولية، غير أن الأمر يختلف في البلدان الصناعية المتقدمة والتي تعتمد على احتياطياتها الموردية ومخزونات السلع وعملائها القوية فتكون في فترات الحروب وفترات رخاء موازين ملائمة للمدفوعات الدولية¹.

ثالثاً- التقييم الخاطئ لسعر صرف العملة المحلية: توجد علاقة وثيقة بين ميزان المدفوعات وسعر صرف العملة للبلد، فإذا كان سعر صرف العملة لبلد ما أكبر من قيمته الحقيقية، فيؤدي ذلك إلى ارتفاع أسعار السلع البلد ذاته من وجهة نظر الأجانب، مما يؤدي إلى انخفاض الطلب الخارجي عليها وبالتالي سيؤدي إلى حدوث اختلال في ميزان المدفوعات. أما إذا تم تحديد سعر صرف العملة بأقل مما يجب أن يكون عليه، سيؤدي ذلك إلى توسع الصادرات مقابل تقلص الواردات، في حال وجود مرونة في الجهاز الإنتاجي مما يؤدي أيضاً إلى حدوث اختلال في الميزان، لذلك هذه الاختلالات غالباً ما ينتج عنها ضغوط تضخمية والتي تساهم في استمرارية الاختلال الخارجي².

¹ هوشيار معروف، تحليل الاقتصاد الدولي، الطبعة الأولى، دار جرير للنشر والتوزيع، عمان، 2006، ص 257.

² أمين صيد، سياسة الصرف كأداة لتسوية الاختلال في ميزان المدفوعات، مكتبة حسين العصرية، بيروت، لبنان، 2013، ص 100.

الفصل الثاني: التأصيل النظري لميزان المدفوعات.

رابعاً-أسباب هيكلية: وهي الأسباب المتعلقة بالمؤشرات الهيكلية للاقتصاد الوطني ولاسيما هيكل التجارة الخارجية (سواء الصادرات أو الواردات)، إضافة إلى قدرتها الإنتاجية وبأساليب فنية متقدمة، وهذا ما ينطبق تمامًا على حالة الدول النامية التي يتسم هيكل صادراتها بالتركيز السلعي، أي اعتمادها على سلعة أو سلعتين أساسيتين (زراعية أو معدنية أو بترولية)، إذ عادةً ما تتأثر هذه الصادرات بالعوامل الخارجية المتجسدة في مرونة الطلب الخارجي عليها في الأسواق العالمية كتغير أذواق المستهلكين وانصرافهم عن هذه السلع أو عند حدوث تقدم فني في الخارج يؤدي إلى خفض أثمان السلع المماثلة لصادرات هذه الدول في الخارج.

خامساً-أسباب دورية: وهي أسباب تتعلق بالتقلبات الاقتصادية التي تصيب النظام الاقتصادي الرأسمالي، ففي فترات الانكماش ينخفض الإنتاج والدخول والأثمان وتزداد معدلات البطالة، فتنكمش الواردات مما قد يؤدي إلى حدوث فائض، وفي فترات التضخم يزيد الإنتاج وترتفع الأثمان والأجور والدخول فتقل قدرة البلد على التصدير وتزيد وارداته مما قد يؤدي إلى عجز في ميزان المدفوعات، ويلاحظ أن التقلبات لا تبدأ في الوقت نفسه في الدول كافة، كما تتفاوت حدتها من دولة إلى أخرى، وتنتقل هذه التقلبات الدورية عن الدول ذات الوزن في الاقتصاد العالمي إلى الدول الأخرى (الشركاء التجاريين).

سادساً-الظروف الطارئة: قد تحصل أسباب عرضية لا يمكن التنبؤ بها وقد تؤدي إلى حدوث اختلال في ميزان مدفوعات البلد كما في حالة الكوارث الطبيعية واندلاع الحروب والتغير المفاجئ في أذواق المستهلكين محليًا ودوليًا، فهذه الحالات ستؤثر على النقد الأجنبي لاسيما قد يصاحب ذلك تحويلات رأسمالية إلى خارج البلد، مما يؤدي إلى حدوث عجز في ميزان المدفوعات.

سابعاً-هروب الأموال إلى الخارج: مما لا شك فيه أن ظاهرة هروب الأموال في البلدان النامية إلى الخارج تؤثر بصورة مباشرة على ميزان المدفوعات، لأنها تجعل البلد الذي يهرب منه رأس المال فيه نقص دائم لرؤوس الأموال اللازمة للقيام بالاستثمارات، ولاستيراد السلع الضرورية، والوفاء بأعباء خدمة الدين، وقد تؤدي هذه الظاهرة إلى انخفاض معدلات الإنتاج والدخل والاستهلاك، مما يؤثر بدوره على الوضع في ميزان المدفوعات الأمر الذي يؤدي إلى زيادة العجز فيه¹.

ثامناً-أسباب أخرى: مثل انخفاض الإنتاجية في الدول النامية نتيجة قلة أدوات الإنتاج، لذلك تقدم هذه الدول على برامج للتنمية الاقتصادية والاجتماعية يزداد فيها استيرادها من الآلات والتجهيزات الفنية ومستلزمات الإنتاج وغيرها، وتهدف هذه البلدان من هذا إلى رفع مستوى الاستثمار الذي غالبًا ما يتجاوز طاقتها من الادخار، ويترتب عن هذا التفاوت بين مستوى الاستثمار ومستوى الادخار اتجاه نحو التضخم، ونتيجة لهذا التضخم ونظرًا لزيادة واردات هذه الدول فإنها تعاني عجزًا دائمًا أو مزمنًا في ميزان مدفوعاتها وتمول هذه الواردات بقروض طويلة الأجل.

الفرع الثاني: الآثار المترتبة عن الاختلال في ميزان المدفوعات.

يختلف الأثر المترتب عن الاختلال في ميزان المدفوعات في حالة العجز عنه في حالة الفائض، وفي حالة الاختلال الدائم عنه في الاختلال المؤقت ويمكن إيجاز هذه الآثار في النقاط التالية:

¹ سمير فخري نعمة، مرجع سابق، ص 79-82.

أولاً- أثر الاختلال على الاحتياطات الرسمية.

إن اختلال ميزان المدفوعات في صورتيه المختلفتين من عجز وفائض يترك آثار مباشرة على احتياطات الدولة الرسمية من ذهب وأرصدة نقدية سائلة، لكون هذه الأخيرة تعتبر خط الدفاع الأول بالنسبة للدولة التي تعاني من العجز، فتقوم باستعمالها بالإنقاص من أجل القضاء عليه، مما يؤدي مع استمرار هذا العجز دون تدخل سريع إلى تدهور حجم الاحتياطات الدولية سنة بعد أخرى، حتى تصل إلى خط لا يمكن معه النزول. أما في حالة الفائض فإنه يؤدي إلى زيادة الاحتياطات الرسمية للبلد لكن استمرار الفائض لا يعني أن الدولة في أوضاع جيدة، لأن هذا التراكم هو أموال جامدة يؤدي إلى مشاكل دولية، صحيح أقل حدة من العجز لكنها تؤثر حيث يؤدي إلى ندرة العملة المحلية للبلد ذو الفائض في السوق الدولية، لأنها تصدر أكثر مما تستورد. فتصبح الدول الأخرى غير قادرة على التعامل معها فتجد نفسها مضطرة إلى تقييد علاقتها التجارية بينها وبين البلد ذو الفائض وذلك لأن قدرتها في التعامل تقل لعدم استطاعتها أن تستورد منها أكثر مما تصدر لها، فتضطر إلى سداد ما عليها من التزامات نحوه بالذهب أو أذونات الخزنة. مما يضعه في أزمة تهدد توازنه الخارجي، وبالتالي اضطراره إلى اتخاذ إجراءات تصحيحية من أجل إنقاص الفائض، كمنح الإعانات أو إقامة استثمارات أو غيرها من الأساليب لتخفيض صادراتها وزيادة وارداتها لتفادي الوقوع في أزمة.

ثانياً- أثر الاختلال على القدرة التمويلية للبلد.

بعد نفاذ وتآكل الاحتياطات الرسمية للدولة ذات العجز الخارجي تضطر إلى اللجوء إلى التمويل الأجنبي، بطلب قروض من الدول الأخرى أو من مؤسسات مالية دولية، خاصة إذا كانت الدولة تنتهج سياسة اقتصادية تنموية، لكن هذه القروض قد تصل إلى حد لا يمكن الزيادة فوقها، وتقل معها ثقة الدول المقرضة في قدرة هذه الدولة على الوفاء بها نتيجة العجز الدائم في ميزانها.

ثالثاً- أثر الاختلال على الدخل القومي.

يؤدي العجز إلى انخفاض الدخل وبالتالي تدهور الإنتاج وانتشار البطالة وانخفاض الإنفاق الاستثماري وزيادة الإنفاق الوطني على السلع الأجنبية مقارنة بالإنفاق الأجنبي على السلع الوطنية. أي بصفة عامة يؤثر الاختلال على حجم النشاط الاقتصادي¹، في الاتجاه السالب، خاصة إذا كان الميل الحدي للاستيراد مرتفع ويزيد من حدة الانكماش، كما أنه يؤدي إلى إجراءات تصحيحية تؤدي بدورها إلى انخفاض نسبي في معدل النشاط الاقتصادي خلال فترة العجز، بالإضافة إلى أنها قد تخضع لشروط الدول الدائنة من أجل ضمان سداد التزاماتها.

¹ محمد زكي شافعي، مقدمة في العلاقات الاقتصادية الدولية، دار النهضة العربية للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، 1989، ص 125.

المبحث الرابع: دور السياسات الاقتصادية في إعادة التوازن لميزان المدفوعات

سنتناول في هذا المبحث مداخل علاج الاختلال في ميزان المدفوعات، ومناهج التسوية لإعادة التوازن لميزان المدفوعات.

المطلب الأول: مداخل علاج الاختلال في ميزان المدفوعات.

يقصد بآليات إعادة التوازن لميزان المدفوعات تلك القوى التي تعيد ميزان المدفوعات إلى حالة التوازن تلقائياً دون اتخاذ أي إجراءات أو تدخل من طرف السلطات العامة، أي بالاعتماد على آليات وميكانيزمات السوق، ويمكن الفصل بين آليتين وهما الآلية الكلاسيكية والتي تعتمد على السياسة النقدية (كمية النقود، الأسعار، معدلات الفائدة)، والنظرية الكينزية التي تعتمد على السياسة المالية بدرجة كبيرة (الدخل الوطني).

الفرع الأول: النظرية الكلاسيكية في تسوية اختلال ميزان المدفوعات.

تتلخص النظرية الكلاسيكية في أن توازن ميزان المدفوعات لدولة ما يتم نتيجة لتغيرات الأسعار في الداخل والخارج، الأمر الذي يؤثر على حجم التصدير والاستيراد، فكل اختلال يخلق الظروف الكفيلة بعلاجه والقضاء عليه عن طريق تفاعل قوى السوق، دون الحاجة إلى تدخل مباشر من السلطات العامة، وتتم هذه النظرية بصيغة أساسية بتحليل توازن الميزان التجاري بالاعتماد على نظرية النفقات النسبية في التجارة الخارجية والنظرية الكمية للنقود، حيث تفسر هذه النظرية من ناحية حركات السلع بين البلدان المختلفة على أساس الفروقات النسبية في أسعارها وترتبط من ناحية أخرى قيمة العملة الوطنية بكمية عرضها¹، وتفترض النظرية الكلاسيكية حرية دخول وخروج الذهب وتحويله إلى عملات والعكس، وكذلك حيادية النقود، ومرونة أسعار الصادرات والواردات، بالإضافة إلى مستوى التشغيل الكامل مما يجعل الدخل في أعلى مستوياته²، ويميز الاقتصاديون التقليديون والتقليديون الجدد بين التوازن المحقق في ظل ثبات أسعار الصرف، حيث تقوم أسعار السلع والخدمات وكذلك حركات أسعار الفائدة بإعادة التوازن، بينما تقوم أسعار الصرف بهذا الدور في ظل نظام حرية الصرف³، وفيما يلي عرض مبسط لآلية التوازن وفق النظرية الكلاسيكية.

أولاً- آلية التوازن في ظل أسعار الصرف الثابتة.

في ظل نظام الصرف الثابت والذي كان معمولاً به خلال سريان قاعدة الذهب، كانت آلية استعادة توازن ميزان المدفوعات قائمة على تباين كل من الأسعار الداخلية والخارجية، وكذلك معدلات الفائدة بين الدولة والعالم الخارجي، وسوف نعرض فيما يلي آلية استعادة التوازن بواسطة هاتين الوسيلتين.

1- آلية الأسعار.

إذا كانت دولة ما تعاني من عجز في ميزان مدفوعاتها سيؤدي ذلك إلى خروج الذهب من الدولة لمقابلة التزاماتها، مما يعني أن رصيدها من الذهب سوف يتناقص تدريجياً، وبما أن الذهب هو القاعدة التي تصدر على أساسها بقية أنواع

¹ زينب حسين عوض الله، مرجع سابق، ص 112.

² أمين صيد، مرجع سابق، ص 123.

³ هوشيار معروف، مرجع سابق، ص 261.

الفصل الثاني: التأصيل النظري لميزان المدفوعات.

النقود فإن عرض النقود في المجتمع سوف يقل، مما يؤدي إلى انكماش في النشاط الاقتصادي وانخفاض في مستوى الدخل القومي، وانخفاض الأسعار في الدولة مقارنة مع أسعار الدول الأخرى، حيث أن هناك علاقة طردية بين المستوى العام للأسعار وعرض النقود، وفي نفس الوقت علاقة عكسية بين المستوى العام للأسعار والقوة الشرائية للنقود، ومن شأن انخفاض الدخل القومي أن يجد من استيراد السلع الأجنبية من الخارج وبالتالي عدم خروج النقود أو انخفاض الالتزامات اتجاه الغير، بالإضافة إلى انخفاض أسعار السلع والخدمات الوطنية مقارنة مع مثيلاتها في الدول الأخرى يؤدي إلى زيادة طلب الأجانب على المنتجات الوطنية فتزداد الصادرات، وبالتالي يتحسن الميزان التجاري ويستعيد ميزان المدفوعات توازنه¹.

أما في حالة حدوث فائض في الميزان فإنه يعني دخول كميات كبيرة من الذهب إلى الدولة يرافقه زيادة في عرض النقود في التداول الأمر الذي ينجم عنه ارتفاع في الأسعار المحلية لهذا الاقتصاد مقارنة مع الدول الأخرى، مما يترتب على ذلك انخفاض صادرات الدولة إلى الخارج نظرًا لارتفاع أسعارها من وجهة نظر الأجانب، مقابل ارتفاع في واردات الدولة من الخارج نظرًا لملائمة أسعار السلع الأجنبية من وجهة نظر مواطني الدولة، وتستمر هذه العملية حتى يعود التوازن إلى ميزان المدفوعات².

2-آلية سعر الفائدة.

ترتبط أسعار الفائدة بحجم الكتلة النقدية، إذ أن انخفاض حجم الكتلة النقدية ينجر عنه نقص في الرساميل (تراكم رؤوس الأموال) وبالتالي ترتفع أسعار الفائدة، بينما ارتفاع حجم الكتلة النقدية ينجر عنه وجود فائض في الرساميل، وبالتالي تنخفض أسعار الفائدة، وعليه فإن حدوث عجز في ميزان المدفوعات في بلد ما يؤدي إلى تدفق وسائل الدفع الخارجي من ذهب وعمليات صعبة إلى الخارج، وبالتالي نقصان كمية النقود المتداولة في الاقتصاد، ونظرًا للعلاقة العكسية بين كمية النقود ومعدل الفائدة فإن هذا الأخير يرتفع وهو ما يترتب عليه قيام مالكي الأصول النقدية في الخارج بتحويل جانب منها والاتجاه إلى استثمارها داخل بلد العجز، وهذا ما يؤدي في النهاية إلى اتجاه الميزان إلى التسوية، ويحدث العكس في حالة الفائض في الميزان، إذ أن الفائض يعني وجود كميات كبيرة من الذهب والعملات الأجنبية في الداخل وهو ما يعني وجود فائض في الكتلة النقدية المتداولة داخل البلد، وهذا ما يسمح بانخفاض معدل الفائدة على الرساميل، الشيء الذي يسمح بخروجها إلى بقية الدول لكون معدل الفائدة أصبح في الخارج أعلى، وهذا ما يدفع بالميزان إلى الاتجاه نحو التسوية³.

والشكل التالي يبين كيفية استعادة التوازن لميزان المدفوعات في ظل ثبات سعر الصرف.

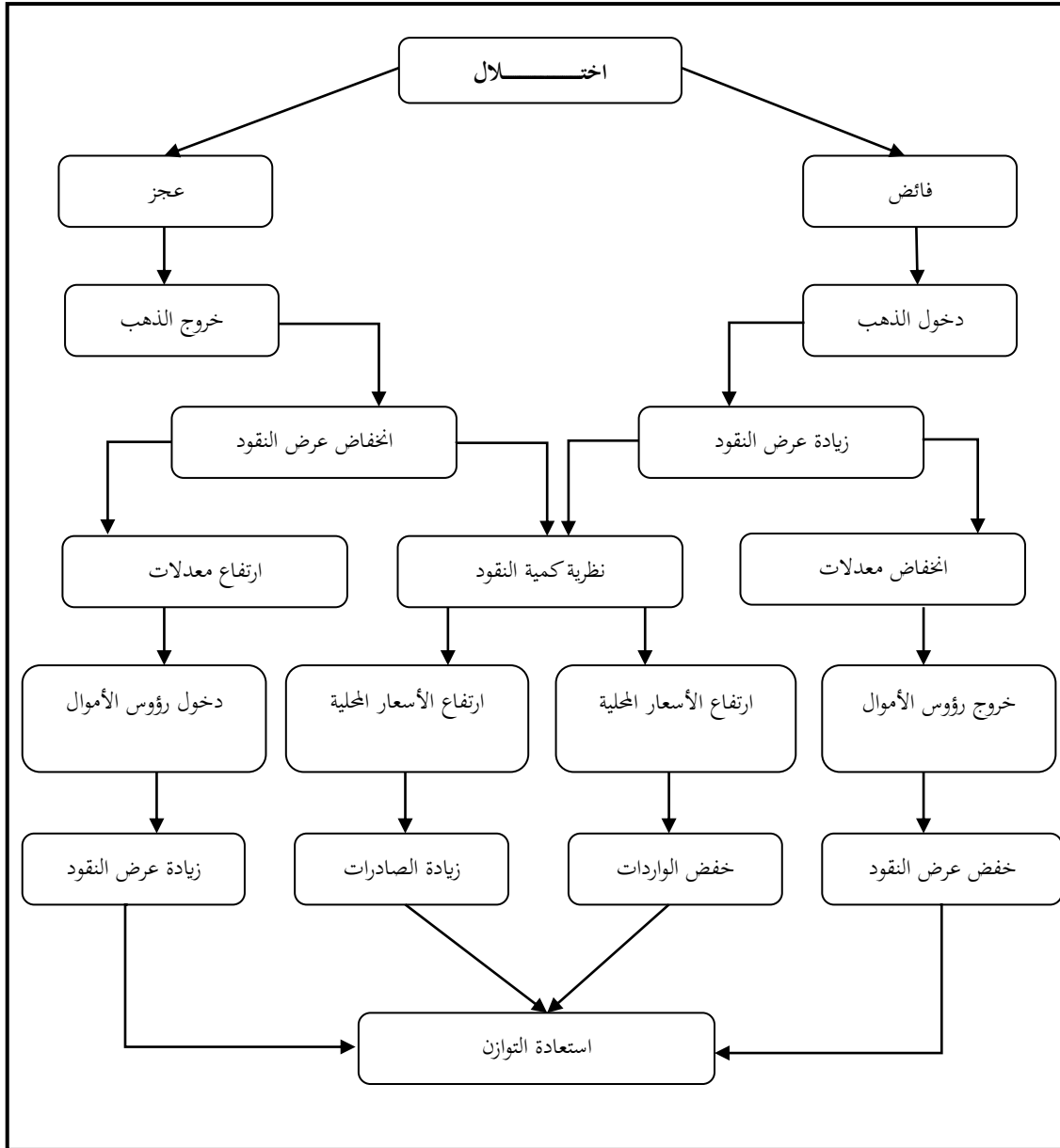
¹ أمين صيد، مرجع سابق، ص 123-124.

² السيد متولي عبد القادر، مرجع سابق، ص 141.

³ محمد راتول، الاقتصاد الدولي-مفاتيح العلاقات الاقتصادية الدولية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2018، ص 87.

الفصل الثاني: التأصيل النظري لميزان المدفوعات.

الشكل رقم (1-2): مخطط توضيحي لآلية التوازن في ظل سعر الصرف الثابت.



المصدر: بوروشة كريم، دور السياسة النقدية والمالية في تحقيق التوازن الخارجي-دراسة حالة الجزائر (1990-2016)، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية دولية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2019/2018، ص 68.

ثانياً-آلية التوازن في ظل حرية الصرف.

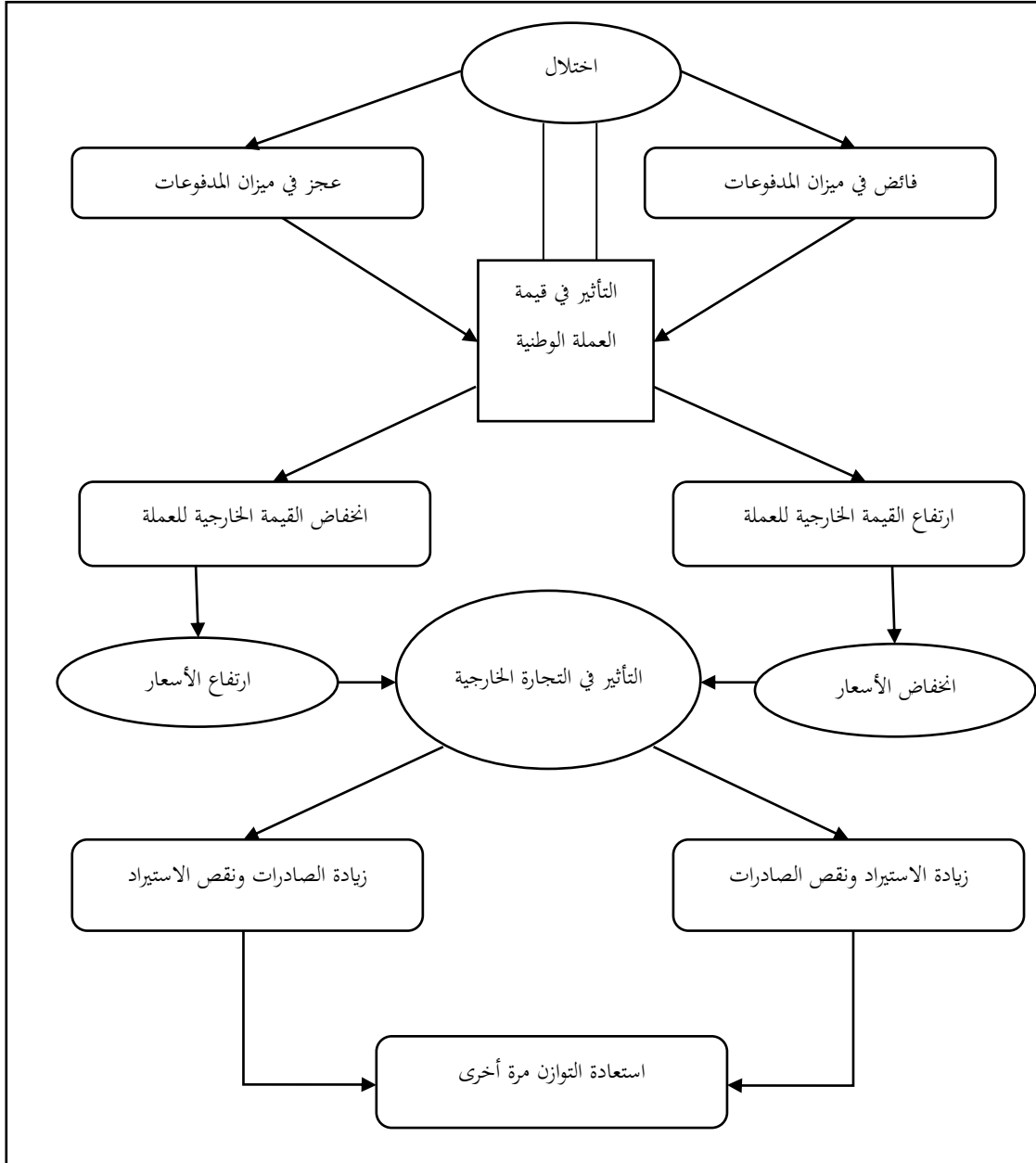
وهي الآلية المتبعة في حالة التخلي عن قاعدة الذهب الدولية (سيادة نظام العملات الورقية خلال الفترة الممتدة ما بين الحربين العالميتين) واتخاذ نظام سعر صرف حر وعدم تقييده من قبل السلطات النقدية، حيث يكون لرصيد ميزان المدفوعات أثر مباشر على تقلبات سعر صرف العملة الوطنية، وهذه الأخيرة كذلك تترك آثاراً مباشرة على الأسعار، من شأنها إعادة التوازن للميزان من جديد.

فالبلد الذي يعاني عجز في ميزان المدفوعات عادة ما يحتاج إلى العملات الأجنبية، وبالتالي سيضطر إلى عرض عملته المحلية في أسواق الصرف الأجنبية، وأن زيادة عرض العملة المحلية سيؤدي إلى انخفاض سعرها، وعندها تصبح أسعار السلع والخدمات التابعة لذلك البلد منخفضة مقارنة بالسلع والخدمات الأجنبية، فيزداد الطلب عليها، وهكذا تزداد

الفصل الثاني: التأصيل النظري لميزان المدفوعات.

صادراته مقابل انخفاض وارداته نظرًا لارتفاع أسعار المنتجات الأجنبية في هذه الحالة، وتستمر هذه العملية حتى يعود التوازن إلى الميزان، أما في حالة وجود فائض في الميزان فإنه يحدث العكس تمامًا¹. ويمكن توضيح آلية عمل سعر الصرف في معالجة الاختلال في ميزان العمليات بالمخطط التالي:

الشكل رقم(2-2): مخطط توضيحي يوضح آلية التوازن في ظل سعر الصرف المرن.



المصدر: نواز عبد الرحمان الهيتي، منجد عبد اللطيف الحشالي، مقدمة في المالية الدولية، دار المناهج للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2007، ص 05.

ثالثاً-تقييم النظرية الكلاسيكية.

تعرضت النظرية الكلاسيكية إلى جملة من الانتقادات أهمها:²

¹ جميل محمد خالد، أساسيات الاقتصاد الدولي، الأكاديميون للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2014، ص ص 172-173.

² محمود يونس، مرجع سابق، ص 271.

الفصل الثاني: التأصيل النظري لميزان المدفوعات.

- استنادها إلى النظرية الكمية للنقود، وهذه النظرية لا تفسر الحركات الداخلية للأسعار بطريقة مقبولة. فالنظرية تقوم على أساس أن النقود تطلب فقط للتبادل ولا تطلب لذاتها؛

- إهمالها لحركات الذهب والعملات الأجنبية ورؤوس الأموال التي ترجع لأسباب أخرى بخلاف تغيرات ميزان المدفوعات الجارية وبصفة خاصة تلك التي ترجع لعوامل نفسية مثل استقرار رأس المال في بلد أكثر أمنًا؛

- لا توضح إمكانية تغير الدخل، فالتغيرات في الأسعار لا تستطيع أن تؤدي دورها منفردة إلا في ظل التشغيل الكامل للموارد الاقتصادية داخل الاقتصاد؛

- تفترض إيجابية البنك المركزي اتجاه الحركات التعويضية للذهب أو العملات الأجنبية والواقع أن دور البنك المركزي أقل إيجابية مما هو مأمول، أو معتقد فيه حيث اتبعت البنوك المركزية عقب الحرب العالمية الأولى سياسة تجميد "تعقيم" الذهب أي منعه من إحداث أثره؛

- إن الميكانيكية التي تعرضها النظرية الكلاسيكية في ظل نظام الذهب تفرض شرطًا ضروريًا لصلاحياتها هو مرونة الأسعار الداخلية أي أن أثمان خدمات عناصر الإنتاج تتغير مع التغير في كمية النقود، فالتوازن لن يعود إلى ميزان المدفوعات، واستقرار سعر الصرف لا يمكن المحافظة عليه إلا بتحقيق توازن الأسعار الداخلية، فمرونة الأسعار ليست فقط هامة في حد ذاتها، ولكنها تُعدُّ أيضًا وسيلة تسمح بتوزيع الموارد الإنتاجية بين استخداماتها البديلة، ومعنى ذلك أن مرونة الأسعار يجب أن تكون مصحوبة بتحريك العناصر الإنتاجية.

الفرع الثاني: النظرية الكينزية في تسوية اختلال ميزان المدفوعات.

لقد أدرك الاقتصاديون الكلاسيكيون الجدد تأثير حركة الدخل على توازن ميزان المدفوعات، ولكن كان ينبغي انتظار الكينزيين للتوسع والتعمق بهذا التحليل، والجدير بالذكر أن كينز في مؤلفه "النظرية العامة" لم يتطرق إطلاقًا لهذا الموضوع¹. وقد قام هذا التحليل على افتراض ثبات الأسعار (بما في ذلك سعر الفائدة وسعر الصرف)، ويتضمن هذا الافتراض أن الاقتصاد يعمل عند مستوى أقل من مستوى التشغيل الكامل، وأن العرض من الموارد الإنتاجية مرن بالنسبة للأسعار الجارية، ونتيجة لهذا الافتراض فإن تغيرات الدخل التي تؤخذ في الحسبان تكون هي التغيرات في الدخل الحقيقي، وينطلق الفكر الكينزي في تحليله لتوازن ميزان المدفوعات من فكرة أساسية وهي أن الاختلال يؤدي إلى تغير حجم الدخل الوطني ومستوى التشغيل، معتمداً في ذلك على الميل الحدي للاستيراد ومضاعف التجارة الخارجية، فمن خلال المضاعف تؤثر الصادرات على مستوى الدخل، وهذا الأخير يؤثر على مستوى الواردات عن طريق الميل الحدي للاستيراد².

فحينما يسجل ميزان المدفوعات لبلد ما فائضاً نتيجة التزايد في صادراته، سيؤدي ذلك إلى ارتفاع مستوى الاستخدام في تلك الصناعات التصديرية، فتواكبها زيادة في معدلات الأجور، ومن ثم الدخل الموزعة، وسيترتب عن زيادة الدخل تنامي في الطلب على السلع والخدمات بنسبة أكبر نتيجة لعمل المضاعف، فيقلص حجم الصادرات وتزيد الواردات، مما يؤدي إلى عودة التوازن إلى الميزان³.

¹ محمد دياب، مرجع سابق، ص 17.

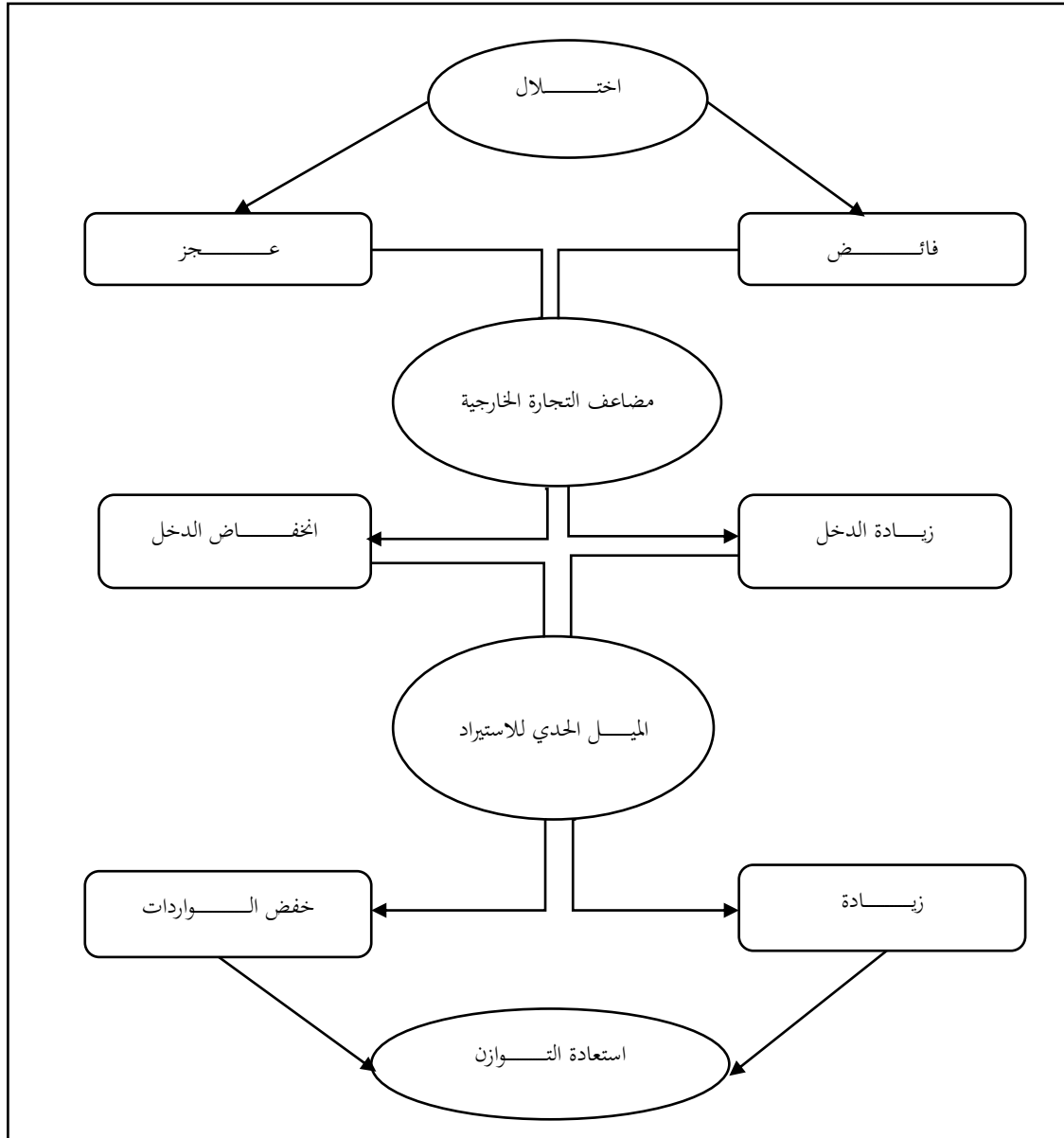
² أمين صيد، مرجع سابق، ص 125.

³ السيد متولي عبد القادر، مرجع سابق، ص 143.

الفصل الثاني: التأصيل النظري لميزان المدفوعات.

أما في حالة العجز حيث تكون الواردات أكبر من الصادرات، ويكون هناك انخفاض في الإنفاق على السلع والخدمات المحلية، ويعني ذلك أيضا انخفاض مداخيل القطاعات المنتجة لهذه السلع والخدمات، وبما أن مداخيل هذه القطاعات هي جزء من الدخل الوطني سينخفض الدخل الوطني تبعا لذلك، وطبقا للميل الحدي للاستيراد وبنفس الآلية المشار إليها سابقاً، حيث أن الواردات هي دالة في الدخل الوطني، لذلك فانخفاض الدخل يؤدي إلى انخفاض الواردات وبالتالي يؤدي ذلك إلى تقليص العجز تدريجياً لحد الوصول إلى التعادل في الميزان وتحقيق التسوية. ويمكن تبيان آلية إعادة التوازن لميزان المدفوعات حسب النظرية الكينزية من خلال المخطط الآتي:

الشكل رقم (3-2): مخطط لآلية إعادة التوازن في ظل النظرية الكينزية.



المصدر: بوروشة كريم، دور السياسة النقدية والمالية في تحقيق التوازن الخارجي-دراسة حالة الجزائر (1990-2016)، مرجع سابق، ص 72.

ويمتاز التحليل الكينزي لتوازن ميزان المدفوعات على التحليل التقليدي باستقلاله النسبي عن السياسة المصرفية، ومع ذلك فإن هناك قصور لتفسير التغيرات في موازين المدفوعات ونجاح نظرية الدخل في إعطاء هذا التفسير في فترة ما بين الحربين لا يحو أوجه النقص في نظرية الدخل ذاتها والتي يمكن تلخيصها في النقاط التالية:

الفصل الثاني: التأصيل النظري لميزان المدفوعات.

-لم تقدم النظرية تفسيراً كاملاً لعملية التوازن، ذلك أنه لا يوجد ضمان لتحقيق عودة التوازن بصفة تلقائية وكاملة إلى ميزان المدفوعات المختل بسبب تغيرات الدخل القومي، إذ يمكن أن يمتص الادخار جزء من الزيادة التي حدثت في الدخل؛

-إمكانية وجود تناقض بين هدف تحقيق الاستقرار الاقتصادي عند مستوى العمالة الكاملة وهدف تحقيق توازن ميزان المدفوعات، وهو التناقض نفسه التي تعاني منه الدولة في ظل التوازن عن طريق الأثمان التقليدية، وعليه فالدول التي تُصاب باختلال في ميزان مدفوعاتها تجد نفسها مضطرة لاختيار أحد الأمرين، إما استقرار التشغيل والدخل القومي وإما التوازن الدولي؛

-لا يُمكن التقليل من أهمية دور الأثمان في عودة التوازن إلى ميزان المدفوعات، فنظرية الدخل وإن كانت تعطي تفسيراً معقولاً للاقتصاديات في ظل الانكماش فإنها لا تُفسّر الوضع الاقتصادي في ظروف الانتعاش حيث يقترب الواقع من العمالة الكاملة؛

-لا تترك هذه الآلية إلا دوراً محدوداً لعمل البنك المركزي، فإذا استطاع البنك عن طريق سياسة سعر الخصم أو الاحتياطات أن يؤثر على حركات رؤوس الأموال، فإن ذلك سيؤثر تأثيراً كبيراً على العمالة والدخل القومي، وبالتالي تعطيل آلية عملية استعادة التوازن؛

-اقتصار المنهج، في التطبيق العملي، على الدول المتقدمة والصناعية ومعنى ذلك أنه لا ينطبق على الدول المتخلفة والدول قليلة التصنيع.

إن تحليل آلية توازن ميزان المدفوعات عن طريق تغيرات الدخل يؤدي إلى نتائج مماثلة لتلك التي توصلنا إليها عند دراسة مدخل الأسعار، فليس هناك طريقة أوتوماتيكية تؤدي إلى التوازن الكامل لميزانية المدفوعات، كما أن أثر تغيرات الدخل مختلفة الفعالية على حسب اختلاف الهياكل الاقتصادية¹.

ومما سبق نستنتج أن كلا من تغيرات الدخل الأثمان إنما تعمل جنباً إلى جنبٍ من أجل تحقيق التوازن في العلاقات الاقتصادية الخارجية للدول، وهذا ما يتجه الفكر الاقتصادي الحديث إلى الأخذ به، كما أن دور التجارة الخارجية في زيادة الدخل القومي عن طريق المضاعف كما رأينا، إنما ينصرف إلى التحليل الساكن، ولا يأخذ بعين الاعتبار عنصر الزمن، وبالتالي لا يهتم بالآثار المترتبة في الفترات اللاحقة ولا بالأثر على زيادة الطاقة الإنتاجية للدولة.

الفرع الثالث: التسوية عن طريق التدفقات النقدية الدولية.

يُمكن أن تحدث تغيرات تلقائية في التدفقات المالية تكون قادة على تصحيح الاختلال، كما يُمكن أن يعقب التغير المستقل في رصيد المعاملات الجارية تغيرات في التدفقات المالية، وبذلك تُساهم المدفوعات الدولية على التوازن التلقائي في ميزان المدفوعات، بنفس الدرجة التي تساهم بها تدفقات السلع والخدمات، فوجود اختلال في ميزان المدفوعات يؤدي إلى تغير تلقائي في التدفقات المالية قادرة على تصحيح هذا العجز، والتغير التلقائي في التدفقات المالية قد يكون نتيجة استثمارات طارئة في الدولة، أو نتيجة زيادة المعونات للدول النامية، أو نتيجة ائتمان مصري، أو أي نوع آخر من حركات رأس المال، فالفائض في ميزان المدفوعات يؤدي إلى ارتفاع السيولة في البلد الذي يُحقق هذا الفائض، والسيولة تؤدي إلى زيادة العرض من الأموال المتاحة للإقراض، مسببة في ذلك انخفاضاً في معدلات الفائدة، وبالتالي نزوح رأس المال إلى العالم

¹ أحمد مندور، مقدمة في الاقتصاد الدولي، الدار الجامعية، بيروت، 1999، ص 222.

الفصل الثاني: التأصيل النظري لميزان المدفوعات.

الخارجي، حتى يتم العودة إلى ميزان المدفوعات مرة أخرى، أما العجز في ميزان المدفوعات، فيؤدي إلى انخفاض السيولة، وبالتالي انخفاض عرض رأس المال، وبالتالي ارتفاع معدلات الفائدة، وتدفق رأس المال داخل الدولة، حتى يتم العودة لتوازن ميزان المدفوعات.

رغم أن آليات التسوية تبدو منطقية إلا أن الفرضيات التي تركز عليها أضحت غير مُحَقَّقة حاليًا على الصعيد العملي، كما أن آليات التعديل قد تأخذ مدة زمنية طويلة، مما يؤثر على التوازنات الاقتصادية للبلد، لذلك يستوجب على الدول التدخل واتخاذ إجراءات كفيلة باستعادة التوازن للميزان، وذلك من خلال ما يصطلح عليها بسياسات التكيف أو سياسات التسوية.

المطلب الثاني: مناهج التسوية لإعادة التوازن لميزان المدفوعات.

يُمَدُّنا الفكر الاقتصادي بالعديد من المناهج والسياسات لمواجهة العجز في ميزان المدفوعات فمن هذه المناهج منهج المرونات ومنهج الاستيعاب اللذان يطبقان فقط على الحساب الجاري دون باقي عناصر ميزان المدفوعات واللذان يعتبران من المناهج التقليدية لمعالجة العجز في ميزان المدفوعات أما المنهج النقدي والمنهج المالي يعدان من بين المناهج الحديثة لمعالجة العجز في ميزان المدفوعات، وسوف نتطرق فيما يلي إلى سياسات التسوية المستخدمة في إعادة التوازن لميزان المدفوعات والمتمثلة في منهج المرونات، منهج الاستيعاب، المنهج النقدي والمنهج المالي.

الفرع الأول: منهج المرونات.

يعتمد هذا المنهج على تفسير ظاهرة التغيرات الناتجة عن تغير سعر صرف العملة والذي يعمل بدوره في التأثير على رصيد الميزان التجاري للسلع المنظورة أساساً، على اعتبار أن الرصيد الكلي لميزان المدفوعات يعبر عن الفرق بين قيمة الصادرات وقيمة الواردات لدولة ما (وهو المفهوم السائد عند انصار هذا المنهج).

أولاً- التحليل النظري لمنهج المرونات.

ويُقصد به دراسة الكيفية التي يتغير بها وضع الميزان الجاري لدولة نتيجة التخفيض أو رفع القيمة الخارجية للعملة المحلية، ويستند إلى مدى استجابة كل من الطلب والعرض المحلي والأجنبي لتغيرات الأسعار النسبية بين الدول أطراف التعامل الدولي¹، وظهر هذا الأسلوب خلال فترة الثلاثينات من القرن العشرين (1937)، حيث انطلق في تحليله على أساس تحليل مارشال، الذي استمد من التحليل الكينزي المرتكز على التشغيل الناقص لعوامل الإنتاج وتم تطويره من طرف روبنسون J.Robinson²، وقد تدعم بما يسمى بشرط مارشال-ليرنر³ Marshal-Lerner، ويرتكز منهج المرونات على دراسة كل من مرونتي الطلب المحلي على الواردات والطلب الأجنبي على الصادرات وتحليل أثر تخفيض قيمة العملة المحلية لتصحيح الخلل في الميزان التجاري، وانطلق هذا التحليل من أن آثار التخفيض تتجلى من خلال التغيرات في أسعار الصادرات وأسعار الواردات بشكل يسمح بإعادة التساوي بينها، وتوافر مجموعة من الشروط أو الظروف منها:

-عدم وجود الرقابة وحرية انتقال رؤوس الأموال أي افتراض ثباتها؛

-مرونة العرض في الأجل القصير وبقاء المستوى العام للأسعار داخل الدولة المخفضة مستقرًا؛

¹ محمد راتول، تحولات الدينار الجزائري وإشكالية التخفيضات المتتالية وفق نظرية أسلوب المرونات، ورقة مقدمة ضمن الملتقى الوطني الأول حول المنظومة المصرفية الجزائرية والتحويلات الاقتصادية-الواقعة والتحديات-، جامعة الشلف، الجزائر، يومي 14/15 ديسمبر 2004، ص 336.

² عبد الحق بوعتروس، دور سياسة سعر الصرف في تكيف الاقتصاديات النامية-حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه دولة، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر، 2002، ص 29.

³ Harry G. Johnson, *The Monetary Approach to the Balance of Payments*, Journal of International Economics, November 1976, p 03.

الفصل الثاني: التأصيل النظري لميزان المدفوعات.

-توفر حالة المنافسة الكاملة في الأسواق؛

-بقاء الدخول النقدية ثابتة، وأن لا يكون الاختلال خطيراً وإلا تطلب أن يكون التغيير في سعر الصرف بشكل كبير.
وتتمثل هذه السياسة في رفع أو تخفيض سعر الصرف، فتخفيض قيمة العملة يؤدي إلى تحويل الإنفاق من السلع الأجنبية إلى السلع المحلية، وكذلك يشجع على استهلاك السلع المحلية من الخارج مما يزيد في حجم الصادرات وتدفع العملة إلى داخل البلاد وبالتالي تحسين وضعية حساب العمليات الجارية، أما عملية رفع قيمة العملة فهو يُحوّل الاستهلاك من داخلي إلى خارجي وبالتالي يُعالج الفائض وذلك بالاعتماد على المرونة. ويتميّز هذا الأسلوب بمجموعة من الخصائص منها ما يلي:¹

-أنه يعتمد على طريقة تحويل الإنفاق عن طريق تغييرات سعر الصرف، وجوهر هذه الفكرة هو تحويل الإنفاق إما من السلع المحلية إلى الإنفاق على السلع الأجنبية من طرف المقيمين وبالتالي زيادة الواردات، أو من الإنفاق على السلع الأجنبية إلى الإنفاق على السلع المحلية من طرف غير المقيمين وبالتالي زيادة الصادرات؛
-لا يهتم هذا الأسلوب بجميع عناصر ميزان المدفوعات، إذ أنه يُركّز فقط على صادرات وواردات السلع والخدمات؛
-يعتمد هذا الأسلوب على صياغة مارشال-ليرنر وإظهار مرونة كل من الصادرات والواردات بالنسبة لسعر الصرف في توجيه الميزان.

ثانياً-فرضيات منهج المرونات.

تتلخص أهم الافتراضات التي يقوم عليها هذا المنهج في ما يلي:²

-التوازن المبدئي في الميزان التجاري (رصيده يساوي الصفر).
-نجاح عملية تخفيض القيمة الخارجية للعملة المحلية يتوقف في المقام الأول على مرونة الطلب على صادرات البلد ومستورداًته، وبالتالي فالمرونات السعريّة هي المتغيرات القادرة على تحليل أثر تغير سعر الصرف على الميزان التجاري.
-ثبات منحنيات الطلب على الصادرات والواردات.
-إن آثار عملية تخفيض العملة تعتمد بالأساس على معطيات مهمة للاقتصاد المعني وخاصة مدى القدرة الاستيعابية له (درجة الاستخدام)، حيث أن لكل من هذه الأوضاع آثارها المختلفة على وضعية الميزان التجاري.
-استقرار سوق الصرف نظراً لوجود قوى ذاتية تعمل على تصحيح الاختلالات الممكنة.
-عدم وجود سلع أخرى تشكل بديل للواردات.
-عدم وجود ردود أفعال للدول الأخرى التي تؤدي إلى تحييد آثار إحداث تغيير في سعر الصرف.

ثالثاً-النموذج الرياضي لمنهج المرونات.

1-ارهاصات شرط مارشال-ليرنر لمنهج المرونات.

يُعرّف الاقتصادي "Charles Van Marrewijk" سعر الصرف الحقيقي على أنه حاصل ضرب سعر الصرف الاسمي والنسبة بين سعري الدولتين، وفق العلاقة التالية:¹

¹ محمد راتول، الاقتصاد الدولي-مفاتيح العلاقات الاقتصادية الدولية، مرجع سابق، ص 99.

² للتفصيل أكثر أنظر:

-كامل البكري، الاقتصاد الدولي والتجارة الخارجية للتمويل، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الإسكندرية، مصر، 2001، ص 299.

-نشأت نبيل محمد الوكيل، التوازن النقدي ومعدل الصرف-دراسة تحليلية مقارنة لسوق النقد وسعر الصرف، الطبعة الأولى، شركة ناس للطباعة، القاهرة، 2006، ص 03.

$$Q = S \times \frac{P^*}{P}$$

حيث أن:

Q: سعر الصرف الحقيقي.

S: سعر الصرف الاسمي.

P*: مستوى الأسعار في الدولة الأجنبية.

P: مستوى الأسعار في الدولة المحلية.

وبموجب هذه المعادلة الأخيرة فإن سعر الصرف الحقيقي هو سعر نسبي وهو يمثل النسبة بين أسعار السلع الأجنبية مقارنة مع أسعار السلع المحلية، وذلك يمكن أن يرتفع في الحالات التالية:

-ارتفاع سعر الصرف الاسمي.

-ارتفاع مستوى الأسعار في الدولة الأجنبية.

-انخفاض مستوى الأسعار في الدولة المحلية.

وعلى اعتبار أن المستهلك يأخذ آراءً توقعية فإنه يلجأ إلى إحلال السلع المحلية بدل السلع الأجنبية إذا توقع ارتفاع أسعار السلع الأجنبية مقارنة مع أسعار السلع المحلية، فإذا كانت **x** تمثل الصادرات من السلع المحلية و **m** تمثل الواردات من السلع الأجنبية مع الإشارة إلى أن الصادرات والواردات هي دوال في سعر الصرف الحقيقي، فإن ارتفاع سعر الصرف الحقيقي قد يؤدي إلى ارتفاع أسعار السلع الأجنبية وهذا ما يؤدي إلى انخفاض الطلب على السلع الأجنبية فضلاً عن ارتفاع الطلب على السلع المحلية، ويمكن إبراز هذه الآثار على الميزان التجاري وفق العلاقة التالية:

$$CA(Q) = x(Q) - Q.m(Q)$$

حيث أن:

CA: يمثل رصيد الميزان التجاري (وهو دالة في سعر الصرف الحقيقي).

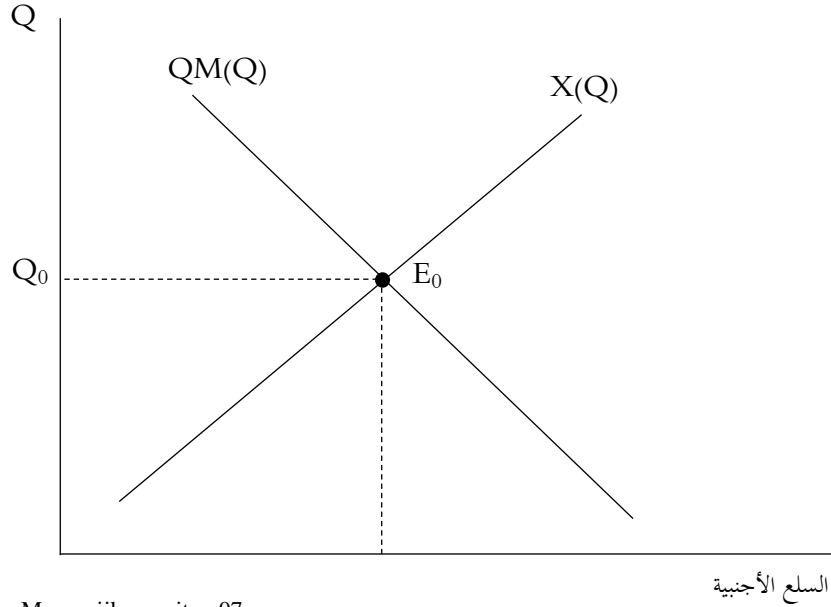
x: تمثل قيمة الصادرات (وهي دالة في سعر الصرف الحقيقي).

m: تمثل قيمة الواردات (وهي دالة في سعر الصرف الحقيقي).

وهذا ما يعني أن رصيد الميزان التجاري يمثل الفرق بين مجموع الصادرات السلعية ومجموع الواردات السلعية، وهو ما يعتمد أساساً على سعر الصرف الحقيقي. ويمكن توضيح ذلك اعتماداً على الشكل التالي:

¹ Charles Van Marrewijk, **Basic Exchange Rate Theories**, Centre for International Economic Studies, Discussion Paper N 0501, February 2005, p 06.

الشكل رقم (4-2): سعر الصرف وتوازن الميزان التجاري.



La Source: Charles Van Marrewijk, op.cit, p 07.

تمثل النقطة E^0 المبينة في الشكل السابق نقطة تقاطع كل من منحنى الطلب على الصادرات ومنحنى العرض على الواردات والتي يتحدد انطلاقاً منها سعر الصرف الحقيقي التوازني Q^0 ، وهذا كله بناءً على شرط التوازن $CA=0$. إذا كانت الأسعار النسبية السائدة في كل من الدولة المحلية والدولة الأجنبية تتسم بالثبات فإن سعر الصرف الحقيقي التوازني هو نفسه سعر الصرف الاسمي التوازني E^0 .

ومما هو معروف أن ارتفاع قيمة الصادرات عادة ما يؤدي إلى تحسين وضع الميزان التجاري، ومن الشكل السابق يظهر جلياً أن منحنى العرض على الواردات $m(Q)$ مرسوم بخط مستقيم مائل يتضمن تأثير الارتفاع في سعر الصرف الحقيقي Q والذي يؤدي إلى انخفاض حجم الواردات وارتفاع حجم الصادرات، وهي الفرضية التي قادت كل من مارشال (Marshall) وليرنر (Lerner) إلى البحث عن علاقة ارتفاع سعر الصرف الحقيقي بتحسين وضع الميزان التجاري، وهو ما قادهما إلى إيجاد صيغة عرفت بشرط Marshall-Lerner والتي أعطت الشروط الضرورية لنجاح سياسة تخفيض سعر الصرف في إحداث تحسن على مستوى ميزان المدفوعات (الميزان التجاري).

2- وفق شرط مارشال-ليرنر (Marshall-Lerner).

من أجل نجاح سعر الصرف في إعادة التوازن للميزان التجاري، قام كل من مارشال وليرنر بتوفير شرط ضروري وهو أن يكون مجموع مرونتي الطلب على الصادرات والواردات أكبر تماماً من الواحد، ويُمكن الاعتماد على منهج المرونات من خلال التركيز على:

- 1-2 مرونة الطلب الخارجي على الصادرات: وذلك من خلال عملية تخفيض العملة الخارجية للعملة المحلية مما يساهم في تخفيض أسعار الصادرات وبالتالي زيادة الطلب الخارجي على السلع المحلية وانخفاض الواردات.
- 2-2 مرونة العرض الخارجي للواردات: إن تخفيض القيمة الخارجية للعملة المحلية يؤدي إلى انخفاض الطلب الداخلي على الواردات نتيجة ارتفاع سعرها على الأقل بنفس النسبة التي انخفضت بها القيمة الخارجية للعملة الوطنية.

الفصل الثاني: التأسيس النظري لميزان المدفوعات.

2-3- المرونة الكلية: يقوم هذا المنهج بالتركيز على رصيد الميزان التجاري باعتبار أن ميزان المدفوعات هو ناتج عن الفرق بين الصادرات والواردات وتُفسّر المرونة مقدار التغيّر في الصادرات والواردات الناتج عن تغيّر سعر الصرف بوحدة واحدة.

ويمكن تبيان ذلك رياضياً كما يلي:¹

لدينا مرونة الصادرات بالنسبة لسعر الصرف تعطى العلاقة التالية:

مرونة الصادرات من السلع والخدمات

$$e_x = \frac{\Delta X}{\Delta P} \times \frac{P}{X}$$

لدينا مرونة الواردات بالنسبة لسعر الصرف تعطى العلاقة التالية:

مرونة الواردات من السلع والخدمات

$$e_M = \frac{\Delta m}{\Delta P} \times \frac{P}{m}$$

حيث أن:

M: الواردات مقومة بالعملة الأجنبية.

e_M: مرونة الواردات بالنسبة لسعر الصرف.

X: الصادرات مقومة بالعملة المحلية.

e_X: مرونة الصادرات بالنسبة لسعر الصرف.

P: سعر الصرف العملة المحلية.

Δ: التغيّر.

وبالتالي رصيد الميزان التجاري:

$$CR = X - MP$$

أثر تغيّر سعر الصرف على رصيد الميزان التجاري:

$$\frac{\alpha(CR)}{\alpha P} = \frac{\alpha X}{\alpha P} - \frac{\alpha M}{\alpha P} P + M$$

نأخذ **M** عامل مشترك

$$\frac{\alpha(CR)}{\alpha P} = M \left[\left(\frac{\alpha X}{\alpha P} \times \frac{1}{M} \right) - \frac{\alpha M}{\alpha P} \times \frac{P}{M} + 1 \right]$$

¹ فايز عبد الهادي أحمد، محددات هيكل الميزان التجاري -دراسة تطبيقية على جمهورية مصر العربية، منشورات المجلة العربية للإدارة-المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، 2017، ص ص 20-21.

في حالة توازن الميزان التجاري نجد:

$$X = MP$$

$$\frac{\alpha(CR)}{\alpha P} = M \left[\left(\frac{\alpha X}{\alpha P} \times \frac{P}{X} \right) - \frac{\alpha M}{\alpha P} \times \frac{P}{M} + 1 \right]$$

$$\frac{\alpha(CR)}{\alpha P} = M \left[\left(\frac{\alpha X}{\alpha P} \times \frac{P}{X} \right) - 1 + \left(\frac{\alpha M}{\alpha P} \times \frac{P}{M} \right) \right]$$

$$\frac{\alpha(CR)}{\alpha P} = M [(e_X) + (e_M) - 1]$$

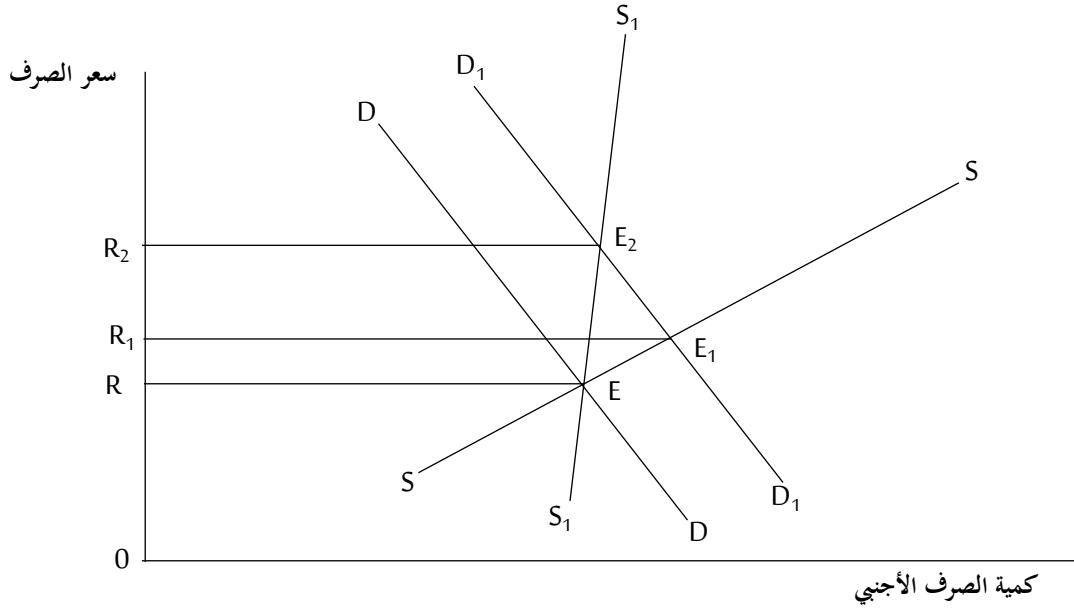
وهذا يعني أنه عندما يتغير سعر الصرف بوحدة واحدة فإن الميزان التجاري يتغير بالمقدار $M [(e_X) + (e_M) - 1]$ ، ولكي يكون هذا التغير موجباً أي زيادة في الميزان التجاري ينبغي أن يكون $(e_X + e_M) < 1$ ، أي مجموع مرونتي الصادرات والواردات بالنسبة لسعر الصرف يجب أن يكون أكبر من الواحد الصحيح وهو الشرط المعروف بشرط مارشال-ليرنر، أما إذا كان $1 = (e_X + e_M)$ فإن التغير الذي يحصل في الميزان نتيجة التغير في سعر الصرف يكون معدوماً، وفي حالة $1 > (e_X + e_M)$ فإن التغير في سعر الصرف يؤدي إلى تدهور الميزان. وعليه فالصيغة الوحيدة التي تؤدي إلى تحسن الميزان هي الصيغة الأولى أي أن يكون مجموع المرونتين أكبر من الواحد الصحيح وهو الشرط الأساسي لمارشال-ليرنر "وهو الشرط الذي يحدد الكيفية التي يتحسن بها الميزان التجاري على إثر انتهاج سياسة معينة لسعر الصرف حسب حالات العجز والفائض"، عند حدوث عجز في الميزان التجاري على الدولة أن تتبع سياسة تخفيض قيمة عملتها وعند حدوث فائض فلا بد أن تتبع سياسة رفع من قيمة العملة، والأثر الصافي لتخفيض قيمة العملة على الميزان يعتمد على مرونة الطلب العالمي وصادرات الدولة ومرونة الطلب الوطني على الواردات، فإذا كان مجموع المرونتين أكبر من الواحد فإن تخفيض العملة يؤدي إلى تلاشي العجز في الميزان كما رفع قيمة العملة يؤدي إلى تلاشي الفائض¹.

ومما سبق يتضح أن شرط مارشال-ليرنر أساسي لتحقيق علاج اختلال الميزان الجاري، ويمكن الاعتماد على مرونة أي من الصادرات والواردات لتحقيق شرط مارشال-ليرنر، أي يكفي أن يكون $e_X > 1$ ، أو $e_M > 1$. ولتوضيح أثر المرونة فإننا نلاحظه من خلال الشكل التالي:

¹ محمد راتول، الدينار الجزائري بين نظرية أسلوب المرونات وإعادة التقييم، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة حسينية بن بوعلي، الشلف، الجزائر، المجلد 3، العدد 4، جوان 2006، ص ص 237-238.

الفصل الثاني: التأسيس النظري لميزان المدفوعات.

الشكل رقم (5-2): أثر اختلاف مرونة عرض الصرف الأجنبي.



المصدر: عبد الحسين جليل الغالي، سعر الصرف وإدارته في ظل الصدمات الاقتصادية (نظرية وتطبيقات)، الطبعة الأولى، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2011، ص 72.

إن انتقال بسيط في منحنى الطلب من D إلى D_1 قد تسبب في زيادة كبيرة في سعر الصرف بحيث انتقل من قيمة سعر الصرف R إلى قيمة سعر الصرف R_2 وهذا إذا كان منحنى العرض S_1 غير مرن، في حين إذا كان منحنى العرض S مرناً، فإن زيادة سعر الصرف ستكون ضعيفة حيث تنتقل قيمة سعر الصرف من R إلى قيمة سعر الصرف R_1 .

حيث أن أثر هذا التخفيض لا يتحدد فقط بمرونة الطلب على الصادرات والواردات، بل أيضاً بمرونة عرضها لأن ذلك بغض النظر على حالة مرونة الطلب الخارجي على الصادرات لا تكون الزيادة في كمية الصادرات ممكنة ما لم يتيسر عرض إضافي من سلع التصدير¹، حيث أكد Sidney Alexander في دراسته أن تخفيض قيمة العملة يؤدي إلى زيادة الطلب الخارجي على صادرات البلاد لأن أسعارها تكون منخفضة من نظرة الأجانب²، كما يكون للتخفيض تأثير واضح على الصادرات والواردات وذلك من خلال زيادة الصادرات عن طريق جعلها أرخص نسبياً والحد من الاستيراد وبالتالي معالجة العجز في الميزان التجاري³.

3- حالة المنحنى "J" (The J Curve Effect)

حيث إن الدراسات تُشير إلى أنه حتى لو توفر شرط مارشال-ليرنر وكان هناك طاقة إنتاجية فائضة لدى الدولة تمكّنها من مواجهة الزيادة في الطلب على صادراتها، فإنه من الممكن ألا يترتب على تخفيض قيمة العملة تحسن آني في ميزانها التجاري، بسبب أن المرونات بشكل عام في الأجل القصير تكون منخفضة، وهو ما يتسبب في حدوث ما يسمى بمنحنى J ، وبالتالي فإن تأثير تخفيض قيمة العملة الوطنية قد يؤدي إلى تدهور الميزان التجاري في الأجل القصير، قبل أن

¹ كامل البكري، مرجع سابق، ص 392.

² Sidney S. Alexander, *Effects of a Devaluation on a Trade Balance*, Staff Papers - International Monetary Fund, Vol 2, N° 2, Apr 1952, p 267.

³ صبحي حسون الساعدي، إيداد حماد عباد، أثر تخفيض سعر الصرف على بعض المتغيرات الاقتصادية مع التركيز على انتقال رؤوس الاموال في بلدان مختارة، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 4، العدد 2، ص 91.

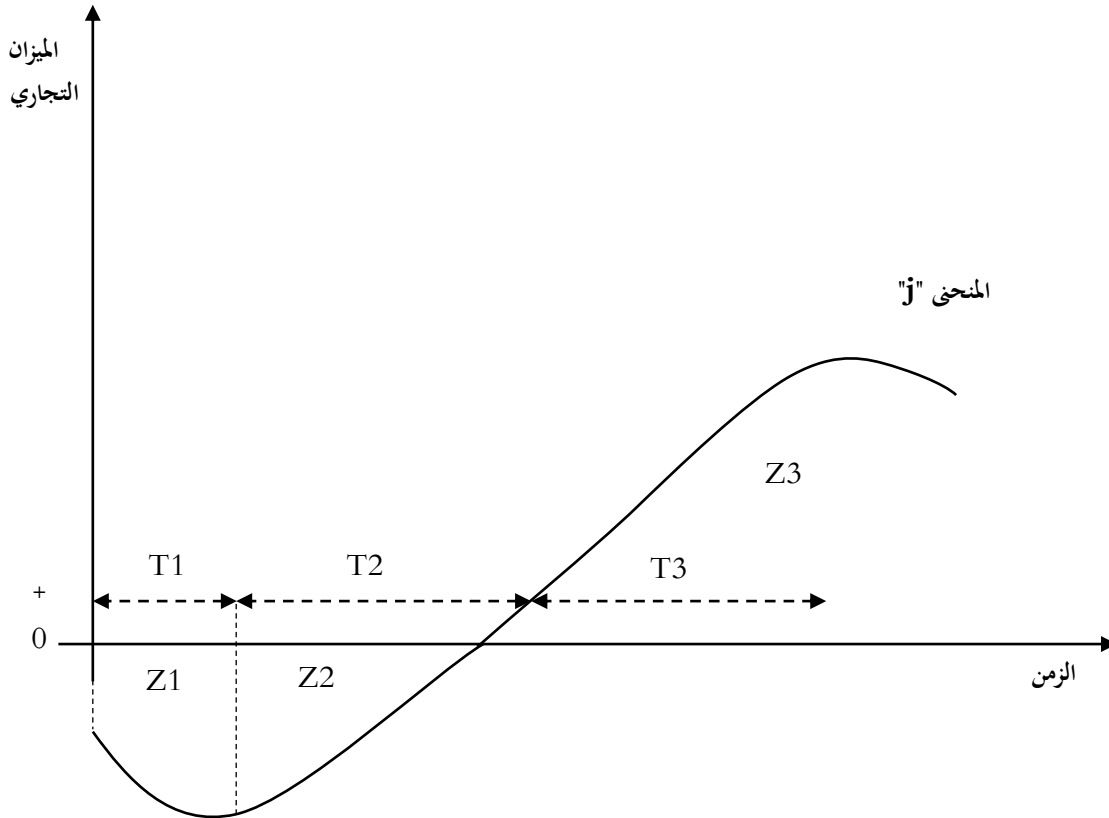
الفصل الثاني: التأصيل النظري لميزان المدفوعات.

يبدأ الميزان التجاري في التحسن بعد مدة زمنية، وتختلف من دولة إلى أخرى، ويعتبر هذا المنحنى نموذجًا معروفًا في توضيح مسار عملية التدفق في الميزان التجاري والذي يُسمى "J Curve Effect".

ومما يُجدر الإشارة إليه أن منهج المرونات يُهمل عنصر الزمن في عملية التحليل، ومن المتعارف عليه أنه على حين أن أسعار الصرف تتعدل فوراً (المواءمة الفورية)، فإن أسعار السلع والطلب عليها هي عكس ذلك تمامًا حيث أنها تتغير بعد مرور فترة زمنية معينة (فترة الإبطاء الزمني)، وعليه فإنه إذا كانت الدولة تشهد عجزًا في ميزانها التجاري فإن الأثر الأول في تخفيض قيمة عملتها عند فترة زمنية ما هو إلا تنامي حجم العجز التجاري لمستوى أقل مما كان عليه قبل تخفيض قيمة العملة وبعدها يعود رصيد الميزان التجاري للارتفاع في المدى الطويل ليصل إلى مستوى أعلى مما كان عليه قبل التخفيض، وهو ما يتضح في شكل المسار الزمني لوضع الزمن التجاري والذي يأخذ شكل الحرف "J".¹

وبناءً على ما ذكر فإنه وفي أعقاب تخفيض قيمة العملة إذا كانت الواردات مشتتة بالأسعار العالمية وكان الطلب المحلي غير مرن بالنسبة للسعر، حينها سيكون هناك تغيير محدود في إنفاق العملة الأجنبية كاستجابة للأسعار المرتفعة مقومة بالعملة المحلية، وحصيلة الصادرات بالعملة الأجنبية على الجانب الآخر يمكن أن تنخفض ما لم يحدث ارتفاع في سعر الصادرات مقومًا بالعملة الوطنية بكامل مقدار التخفيض في قيمة العملة. ويمكن تمثيل كل ما تم ذكره في الشكل التالي:

الشكل رقم (6-2): أثر التخفيض في سعر الصرف على ميزان التجاري على شكل منحنى "J".



La Source: Bernard Guillochon-Annie Kawecki, économie Internationale, Commerce & Macroéconomie, 6^{ème} édition, Dunod, Paris, p 243.

¹ سي بول هالوود ورونالد ماكدونالد، ترجمة د. محمود حسن حسني، النقود والتمويل الدولي "للطبعة الإنجليزية International Money and Finance"، دار المريخ للنشر، الرياض، 2007، ص 72.

الفصل الثاني: التأصيل النظري لميزان المدفوعات.

ويمكن تحليل المنحنى على النحو التالي:

- في المنطقة الأولى (Z1): الميزان التجاري يشهد المزيد من العجزات بسبب عدم انسجام السياسة المتبعة مع الوضعية الاقتصادية لهذا البلد، وكذلك لأن هذه السياسة تتطلب وقت لكي تستوعب والمتمثل في الزمن (T1) والتأثير هنا مزدوج على الاقتصاد المحلي فالأول يتمثل في انخفاض قيمة العملة الوطنية والثاني هو نتيجة للأثر الأول والذي يتمثل في الارتفاع الآلي (الأوتوماتيكي) لقيمة العملات الأجنبية بالنسبة للعملة الوطنية مما يزيد من القدرة الشرائية للسلع المحلية من طرف غير المقيمين وبالتالي زيادة نسبة الصادرات لهذه السلع، ويؤدي أيضا إلى انخفاض مستوى القدرة الشرائية للمقيمين مما يحول الاستهلاك للسلع المحلية ويخفض من قيمة الواردات، فهذه المرحلة هي بمثابة فترة لتكوين قوة تنافسية تضاهي بما يحول الاستهلاك للسلع الأجنبية.

- في المنطقة الأولى (Z2): الميزان التجاري يبدأ بتسجيل زيادات متوالية نتيجة لاستيعاب السياسة من طرف الأعوان الاقتصاديون ونجاعة فعاليتها، وتستغرق هذه الزيادة فترة زمنية (T2) لكي تصل إلى مرحلة التوازن يشترط أن تكون هذه السياسة أكثر فعالية أن تكون الفترة الزمنية للمرحلتين من 12 إلى 18 شهراً أي يجب أن تكون الفترة الزمنية للمرحلتين محصورة بين 12 و 18 شهراً أي (18 شهراً $\leq T1 + T2 \leq 12$ شهراً) لكي لا ترهق الاقتصاد¹.

- في المنطقة الأولى (Z3): يفوق الميزان التجاري مستوى التوازن ويبدأ في تحقيق الفائض وبالتالي يتمكن من التخلص من العجز والتحول إلى تحقيق فائض في الميزان التجاري، ولا يمكن تطبيق هذه السياسة إلا بعد التأكد من تحقق شرط المرونة لمرشال-ليرنر-روبنسون.

غير أن الدراسات التي تمت لاحقاً أثبتت أن استجابة ميزان المدفوعات قد لا تأخذ شكل حرف J، وإنما تأخذ شكل حرف S، حيث وجد أن الميزان التجاري يتأثر بصورة سلبية بالتحركات الحالية والمستقبلية في شروط التبادل التجاري، بينما يتأثر بصورة إيجابية بالتحركات السابقة فيها، وبمعنى آخر فإن التحسن في الميزان التجاري الناتج عن تخفيض قيمة العملة في البداية يؤدي إلى زيادة مستوى الناتج والتوظيف، وهو ما يرفع من مستويات المعيشة في الدولة ومن ثم ارتفاع المستوى العام للأسعار، وهنا تتحسن شروط التجارة بالنسبة للدولة، الأمر الذي يؤثر سلباً مرة أخرى على الميزان التجاري.

وطبقاً للنظرية الاقتصادية فإنه إذا كان الطلب على الواردات مرتناً (وهذا ما يحدث في الأجل الطويل) معنى ذلك أن التغير النسبي في سعر الصرف سيكون أقل من التغير النسبي في الكمية المطلوبة أي أن أثر الكمية سوف يفوق أثر السعر، وهذا الوضع يترتب عليه انخفاض المدفوعات النقدية للواردات وتحسن موقف ميزان المدفوعات، وبنفس المنطق بالنسبة لمرونة الطلب على الصادرات²، وحسب John و Glenville أن الدراسات تشير إلى أن المدة الزمنية الطويلة لتخفيض قيمة العملة كافية لتحقيق مرونة عالية من الطلب على الصادرات والواردات وإنما تبدأ في التأثير على الميزان التجاري³، حيث يعتقد كل من (Steven Kamin and Marc Klau) أنه بغض النظر عن آثار تخفيض قيمة العملة في المدى القصير فإنه يبدو أن ليس هناك أية آثار انكماشية على المدى الطويل وأن هذا التخفيض يمكن استعماله

¹ René Sandretto, *Le Marche des Changes*, Institut d'études politiques, Lyon, paris, p 28.

² عبد القادر السيد متولي، الاقتصاد الدولي-النظرية والسياسات، الطبعة الأولى، دار الفكر، عمان، الأردن، 2011، ص 152.

³ Glenville Rawlins and John Praveen, *Devaluation and the Trade Balance: The Recent Experience of Selected African Countries*, Department of Economics and Finance, Montclair State University, April 1993, p 5.

الفصل الثاني: التأصيل النظري لميزان المدفوعات.

لتحقيق أهداف ميزان المدفوعات¹، أما بالنسبة للأجل القصير فإن التخفيض الحقيقي لقيمة العملة المحلية الذي يؤدي إلى زيادة قيمة الوحدة من الواردات سوف يؤدي إلى تدهور مبدئي للشروط التجارة في الأجل القصير أو ما يعرف بـ J-curve².

رابعاً- تأثير سياسة التخفيض على الميزان التجاري في ظل منهج المرونات.

يتم التأثير على وضعية الميزان التجاري وفق سياسة تخفيض قيمة العملة تبعاً لمنهج المرونات، فعند حدوث عجز في الميزان التجاري على الدولة أن تتبع سياسة تخفيض قيمة عملتها وعند حدوث فائض فيه فلا بد عليها أن تتبع سياسة رفع العملة، والأثر الصافي لتخفيض قيمة العملة على الميزان يعتمد على مرونة الطلب العالمي وصادرات الدولة ومرونة الطلب الوطني على الواردات، فإذا كان مجموع المروناتين أكبر من الواحد فإن تخفيض العملة يؤدي إلى تلاشي العجز في الميزان، كما أن رفع قيمة العملة يؤدي إلى تلاشي الفائض³، ويتم ذلك في الحالتين وفق الميكانيزمات التالية:

1- في حالة العجز في الميزان التجاري: تتم تسوية الخلل في الميزان التجاري من خلال سياسة تخفيض القيمة الخارجية للعملة المحلية، وهو ما يؤدي إلى إحداث تغيرات في أسعار كل من الصادرات والواردات، حيث تصبح أسعار الصادرات منخفضة من وجهة نظر الأجانب وهو ما يؤدي إلى زيادة الطلب على السلع المحلية فتزداد الصادرات نتيجة لذلك، وبالمقابل تصبح الواردات أقل تنافسية وأسعارها مرتفعة بالنسبة للمستهلك المحلي مما يؤدي إلى تراجع الطلب عليها، وما يمكن قوله هو أن تخفيض سعر العملة يؤدي إلى زيادة الصادرات وانخفاض الواردات، وهو الأمر الذي يعمل على تلاشي حجم العجز في الميزان التجاري.

2- في حالة الفائض في الميزان التجاري: تتم تسوية الخلل في الميزان التجاري من خلال سياسة رفع القيمة الخارجية للعملة المحلية، وهو ما يؤثر على أسعار الصادرات كذلك، والتي تصبح مرتفعة بالنسبة للمستهلكين الأجانب وهو ما يؤدي إلى تراجع الطلب على السلع المحلية، مع موازنة زيادة الطلب على الواردات والتي تبدو منخفضة القيمة بالنسبة للمستهلك المحلي وبالتالي فإن اتباع هذه السياسة أي الرفع في القيمة الخارجية للعملة الوطنية من شأنه أن يؤدي إلى خفض الصادرات وزيادة الواردات، وهو ما يؤدي إلى تلاشي حجم الفائض في الميزان التجاري.

3- الآثار السلبية لتخفيض قيمة العملة الوطنية: يتركز منهج المرونات على التأثير على سعر الصرف لمعالجة الاختلال وبالتالي التأثير على المستوى العام للأسعار فتحفيض قيمة العملة الوطنية قد ينجح عليها جملة من الآثار نذكر منها:⁴

- انخفاض قيمة العملة الوطنية يؤدي إلى ارتفاع أسعار السلع المستوردة خاصة السلع الضرورية واسعة الاستهلاك كالمواد الغذائية والأدوية وهذا ما ينعكس سلباً على الحكومة من خلال مطالبة العامل الاجتماعي برفع الأجور أو قد ترجع الحكومة لدعم أسعار هذه السلع مما ينعكس سلباً على أهداف سياسة التخفيض؛

- ارتفاع أسعار الواردات من السلع الداخلة في العملية الإنتاجية كارتفاع أسعار المواد الأولية الداخلة في العملية الإنتاجية وأسعار قطع الغيار مما ينعكس سلباً على تكاليف الإنتاج ومنه على الأسعار المحلية والخارجية؛

¹ Steven B. Kamin and Marc Klau, *Some Multi-Country Evidence on The Effects of Real Exchange Rates on Output*, Bank For International, Settlements Monetary and Economic, Department Basle, September 1997, p 6.

² عبد القادر السيد متولي، مرجع سابق، ص 152.

³ محمد راتول، الاقتصاد الدولي-مفاتيح العلاقات الاقتصادية الدولية، مرجع سابق، ص 101.

⁴ نوزاد عبد الرحمان الهبتي، منجد عبد اللطيف الخشالي، مرجع سابق، ص 79-81.

الفصل الثاني: التأصيل النظري لميزان المدفوعات.

- إذا نجح التخفيض في زيادة الطلب على السلع المحلية من طرف الأجانب ولم يتوفر الطلب الموافق له فإن هذه الحالة يوافقها إما إهدار الموارد المادية والبشرية إذا كان العرض أكبر من الطلب بزيادة انخفاض الأسعار أو الارتفاع في الأسعار إذا صاحبه عرض أقل من الطلب؛

- إذا نجح التخفيض في زيادة الطلب الخارجي على السلع المحلية فإن ذلك سيؤدي إلى زيادة الإنتاج من خلال توسع الطاقات الإنتاجية مما يزيد في الدخل وفي رغبة الجمهور في زيادة الإنفاق وهو ما يعرف بأثر الدخل الناشئ عن تخفيض العملة؛

- نسبة ارتفاع أسعار الواردات تكون على الأقل بنفس نسبة انخفاض قيمة العملة وهذا ما يعيق تنفيذ المشاريع والخطط الاستثمارية؛

- قد يقوم أرباب رؤوس الأموال بتهريب أموالهم قبل إجراء عملية التخفيض استناداً لتوقعات التخفيض وبعد التخفيض يعود أرباب رؤوس الأموال بأموالهم لشراء أصول ثابتة كالعقارات والاستفادة من فروق الأسعار؛

- هناك عنصر إيجابي يتمثل في أنه إذا وجه التخفيض في تحويل الطلب نحو السلع المحلية، فهذا يعتبر مكسباً، لكن يتوقف ذلك على درجة التحكم في الطاقات الإنتاجية والتكنولوجيا، مما يؤدي إلى ارتفاع السعر المحلي؛

- يؤدي التخفيض إلى ارتفاع أسعار التجهيزات والمعدات بنفس درجة التخفيض أو أكثر، من حيث تقييم العملة المحلية؛

- يؤدي التخفيض إلى تهريب الادخار المحلي على شكل سلع عينية، كما هي الحالة الجزائرية في بداية التسعينيات من القرن الماضي¹؛

- يؤدي تخفيض قيمة العملة الوطنية إلى إفادة بعض الطبقات والإضرار بالباقي، فارتفاع الأسعار الداخلية الناجم عن التخفيض يفيد ذوي الدخل المتغيرة، مثل المنتجين وحملة الأسهم ورجال الأعمال... إلخ، ولكنه يضرّ بذوي الدخل الثابتة، مثل أصحاب العقارات وأرباب المعاشات... إلخ، كما يضرّ أيضاً بأولئك التي تتعدل دخولهم ببطء، وفي وقت لاحق، مع ارتفاع الأسعار مثل أصحاب الأجور والمرتبّات؛

- لا يؤدي تخفيض قيمة العملة الوطنية إلى تحسين وضع ميزان المدفوعات إذا ما ترتب عليه تدهور معدلات التبادل الدولي، فارتفاع أسعار الواردات وانخفاض أسعار الصادرات قد يؤدي بالدولة المخفضة لقيمة عملتها إلى أن تقوم بتصدير كمية أكبر من منتجاتها مقابل حصولها على ذات الكمية التي كانت تحصل عليها من الإنتاج الأجنبي قبل التخفيض، وفي ذلك خسارة شديدة للاقتصاد الوطني؛

- يؤدي تخفيض قيمة العملة الوطنية إلى زيادة عبء الديون الخارجية للدولة التي قامت بالتخفيض متى كانت هذه الديون مقومة بعملة الدولة المقرضة أو بعملة أجنبية أخرى، وهذا هو الوضع المألوف في سوق الائتمان الدولية، أما إذا كان الدين مقومًا بالعملة الوطنية، فإن التخفيض لا يؤثر في حجمه لأنه سيسدد بذات العملة.

وقد يحجم الأجانب أيضاً عن تحويل بعض رؤوس أموالهم إلى الدولة المخفضة انتظاراً للتخفيض، وكل ذلك يؤدي إلى نقص العملات الأجنبية لدى الدولة مما قد ينعكس أثره على النتائج المرتقبة من التخفيض، ناهيك بطبيعة الحال عن

¹ الأخضر عزي، إشكالية وأبعاد ميزان المدفوعات الجزائري (مقاربة وصفية)، الطبعة الأولى، دار الراجحة للنشر والتوزيع، عمان، 2018، ص ص 66-67.

الفصل الثاني: التأصيل النظري لميزان المدفوعات.

أنه عندما يفقد الجمهور الثقة في عملته الوطنية فقد يعمل على التخلص منها بشراء السلع المادية مما يؤدي إلى نقص الميل للسيولة وبالتالي زيادة سرعة تداول النقود مما يدفع بالأسعار إلى الارتفاع¹.

خامسا-تقييم منهج المرونات وإمكانية تطبيقه.

يُمكن استخلاص بعض النقاط التقييمية لمنهج المرونات ومعرفة مدى إمكانية تطبيقه كالتالي:²

-إن منحنيات العرض والطلب التي تم استخدامها في التحليل وفق هذا المنهج هي أدوات مفيدة على المستوى الجزئي التي تعمل على تحديد الأسعار لسلعة معينة ووحيدة وفي سوق واحد، ولكنه من غير المجدي أن يتم تطبيق هذه الرؤية عندما يتعلق الأمر بالصادرات والواردات ككل، أي أن الدوال التي يعتمد عليها هذا المنهج تنتمي إلى مجال الاقتصاد الكلي في حين يتم تطبيقها على سلع معينة نظرًا لأهميتها في تكوين الميزان التجاري (وهي نظرة اقتصاد جزئي)؛

-إن شرط مارشال-ليرنر يكون صحيحًا فقط إذا ما كان عجز الميزان طفيفًا، وهي الحالة التي تكون فيها قيمة الصادرات مساوية تقريبًا لقيمة الواردات، وعندما تكون مرونة العرض المحلي من سلع الواردات والصادرات كبيرة جدًا، وهي شروط يصعب توفرها خاصة إذا ما تعلق الأمر بالدول النامية حيث يكون العرض المحلي لهذه الدول غير مرن نتيجة لضعف بنيتها الاقتصادية وهو ما يعني عدم قدرة جهازها الإنتاجي للتكيف مع التغيرات في الأسعار لزيادة إنتاج سلع التصدير أو زيادة إنتاج السلع التي تحل محل الواردات، إضافة إلى هذا فإن فرضية العجز الطفيف في موازين الدول النامية لا ينطبق عليها بسبب التنمية الاقتصادية التي تحدث على هذه الدول زيادة الواردات بمعدل أكبر من معدلات زيادة الإنتاج، وهذا ما يجعلنا نصل إلى أن تخفيض قيمة العملة المحلية لا ينجر عنه بالضرورة تحسن في ميزان مدفوعات الدول النامية؛

-إن تحليل تخفيض سعر الصرف وفق منهج المرونات لا يستطيع أن يُفسّر بشكل دقيق الاختلالات في الموازين التجارية لأنه يُهمل التغيرات في الادخار والاستثمار والسياسة المالية التي تُعدّ الجزء المكمل للتغيرات في الميزان التجاري، أي أن منهج المرونات لم يستوعب في تحليله ما يُعرف بنظرية الفجوتين المعروفة في النظرية الاقتصادية والتي تقول باختصار أن الفرق بين الواردات (من السلع والخدمات) والصادرات (من سلع وخدمات) أي ما يسمى بالفجوة التجارية يساوي الفرق بين الاستثمار والادخار أو ما يسمى بفجوة الادخار؛

-تصحيح الاختلال وفق هذا المنهج مقتصر على الميزان التجاري مع إهمال البنود الأخرى لميزان المدفوعات (وهي رؤية ضيقة لمناظري هذا المنهج آنذاك)، حيث أن سياسة تخفيض قيمة العملة بهدف تحسين الميزان التجاري هو إجراء مؤقت يصلح في الأجل القصير لكنه لا يعالج الاختلال الهيكلي في الآجال الطويلة وبالتالي فهو صالح لتصحيح عجز طارئ في الميزان التجاري بغرض تخفيف الصادرات أو الحد من الواردات، وهذا الأمر قد يصلح في البلدان الصناعية ذات الجهاز الإنتاجي العالي ولكنه لا ينسجم في أغلب الأوقات مع ظروف البلدان النامية التي تعمل على تقييم أسعار صادراتها المتمثلة أساسًا في المواد الأولية والخام والتي تفتقد القدرة على المنافسة دوليًا حتى لو كانت أسعارها منخفضة؛

¹ محمود بونس، مرجع سابق، ص 276-277.

² للتفصيل أكثر أنظر إلى:

-نوزاد عبد الرحمان الهبتي، منجد عبد اللطيف الخشالي، مرجع سابق، ص 82-87.

-الطاهر لطرش، الاقتصاد النقدي والبنكي، الطبعة الأولى، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2013، ص 257.

-نشأت نبيل محمد الوكيل، مرجع سابق، ص 15.

الفصل الثاني: التأصيل النظري لميزان المدفوعات.

- هناك مشكلة أخرى تتعلق بمنهج المرونات وتتمثل في أنه يفترض بقاء مستويات الدخل ثابتة دون تغير وهو الافتراض الذي لم يعد صالحًا إذ أن مستوى الصادرات والواردات مرتبط بصورة رئيسية بمستوى الدخل؛

- بافتراض أن جزء كبير من الصادرات المحلية يتم تقييمه بالعملة الأجنبية وهو الافتراض الذي يشمل الدول النامية كذلك فإن إجراء تخفيض القيمة الخارجية للعملة المحلية كأسلوب للتأثير على أسعار الصادرات يتطلب دراسة مستفادسة ودقيقة لأسواق التصدير الدولية وبالتالي التحديد الدقيق لنسبة التخفيض، وهو الأمر المنافي للواقع العملي حيث لا يتعدى قيمة العملة كونه تخفيضًا ضمنيًا لمكاسب المصدرين المحليين؛

- قد يكون التخفيض بمثابة إعانة للمستهلكين الأجانب خاصة إذا كانت السلع محل التبادل لا تتميز بمواصفات عالمية تمكنها من غزو الأسواق العالمية كون عامل السعر لا يمكن أن يكون بالضرورة محفز على الاستهلاك كما ينطبق هذا أيضا على السلع المستوردة فارتفاع سعرها لا يعني الحد من استهلاكها خاصة إذا كان لهذه السلعة مكانة عند المستهلكين؛

- يُهمل منهج المرونات متغيرات كبيرة لها تأثير على ميزان المدفوعات حيث هناك مدارس فكرية أخرى ترى أن تدفقات رؤوس الأموال غير المسجلة (تهريب رؤوس الأموال) من البلدان النامية إلى الولايات المتحدة الأمريكية كان لها تأثير كبير على تقوية ميزان مدفوعاتها وتحمل عجز ميزانها التجاري؛

- يُهمل منهج المرونات الآثار التضخمية الناتجة عن سياسة رفع معدل الصرف، وما تمارسه من تأثير على طلب الأفراد للنقود ومن ثم التأثير على ميزان التجارة؛

- يشترط مدخل المرونات لنجاح سياسة التخفيض أو رفع سعر الصرف في علاج العجز في الميزان التجاري أن يتميّز كل من الطلب على الواردات والطلب الأجنبي على الصادرات بالمرونة، وهذا لا ينسجم في أغلب الأحيان مع ظروف البلدان النامية التي تعتمد في صادراتها على المواد الأولية، ويُعدُّ إجراء التخفيض بهدف تصحيح العجز في الميزان التجاري أمرًا غير مُجدِّ لعدم قدرة صادراتها السلعية على المنافسة في الأسواق العالمية، حتى ولو انخفضت أسعارها. ومن جهة ثانية، فإن المرونات السعريّة للطلب على الواردات في معظم البلدان النامية ضعيفة، وبالتالي فإن إحلال بدائل الواردات يكون محدودًا في الأجل القصير، وعلى هذا فإن تخفيض قيمة العملة سيؤدي إلى ارتفاع قيمة الواردات بدلًا من انخفاض كميتها، مما يؤدي إلى آثار عكسية على ميزان المدفوعات¹.

- يقوم منهج المرونات على افتراض حالة المنافسة الكاملة في الأسواق، هذا الافتراض لا يمكن حدوثه في الوقت الحاضر الذي ازدادت فيه حركات التجارة وصور الرقابة على الصرف بشكل هائل، وبالتالي فإن صورًا أخرى من المنافسة أصبحت سائدة في هذا الوقت وهكذا فالصادرات والواردات أصبح يتم تحديدها بناءً على اعتبارات أخرى أكثر من الأسعار النسبية.

- هذا الأسلوب لا يهتم بكل عناصر ميزان المدفوعات، كما أنه ينطلق من فرضيات يصعب تحقيقها عمليًا، كخضوع الإنتاج للنفقات الثابتة، وشرط التوازن المستقر في سوق الصرف الأجنبي، إضافة إلى افتراض سيادة التوظيف الكامل لعناصر الإنتاج، وعدم قيام أطراف التعامل الخارجي الأخرى بإجراءات مضادة تؤدي إلى إبطال سياسة تغير سعر الصرف، وهي شروط لا يمكن تحقيقها في الاقتصاديات المعاصرة²؛

¹ سفيان خضير، صالح حميدانو، تغيرات أسعار الصرف الدولية وأثرها على ميزان المدفوعات الجزائري-دراسة تحليلية وقياسية، مجلة الإمتياز لبحوث الاقتصاد والإدارة، جامعة عمر ثلجي، الأغواط، الجزائر، المجلد 01، العدد 02، ديسمبر 2017، ص ص 208-209.

² محمد راتول، الاقتصاد الدولي-مفاتيح العلاقات الاقتصادية الدولية، مرجع سابق، ص 104.

الفصل الثاني: التأصيل النظري لميزان المدفوعات.

- يقوم منهج المرونات على افتراض توافر حالة المنافسة الكاملة في الأسواق، هذا الافتراض لا يمكن التسليم به في الوقت الحاضر الذي ازدادت فيه حركات التجارة وصور الرقابة على الصرف بشكل هائل، وبالتالي فإن صوراً أخرى من المنافسة الاحتكارية واحتكار القلة أصبحت سائدة في هذا الوقت، وهكذا فالصادرات والواردات أصبح يتم تحديدها بواسطة الحكومات بناءً على اعتبارات تتعلق باحتياجات برامج التنمية الاقتصادية للدولة وإشباع الاحتياجات الأساسية من السلع الغذائية والاستهلاكية الرئيسية والمستلزمات التكنولوجية أكثر من الأسعار النسبية¹.

وقد قام الاقتصادي كوبر (cooper) عام 1981 بعدة دراسات على مجموعة من البلدان النامية لمعرفة مدى فعالية منهج المرونات على هذه البلدان ووجد أن 85% من الحالات تحقق تحسن ملحوظ في الحساب الجاري و90% من الحالات تحقق تحسن ملحوظ في الحساب الرأسمالي ويرى كوبر أن التحسن المحقق لا يرجع بالضرورة إلى المنهج المتبع ولكن قد يكون راجع إلى:²

✓ وجود عجز مؤقت في الميزان التجاري نتيجة تعرض الصادرات من المواد الأولية لصدمة طبيعية مفاجئة ومؤقتة؛

✓ احتمال توقع قطاع المصدرين في الدول المعنية لتخفيض القيمة الخارجية للعملة؛

✓ زيادة الطلب الخارجي على صادرات بعض الدول محل الدراسة لأسباب لا تتعلق بانتهاج تلك الدولة لسياسة تخفيض القيمة الخارجية للعملة.

من خلال ما سبق، يمكن القول أن منهج المرونات لا يمكن الاعتماد عليه لتحليل سياسة تخفيض قيمة العملة للبلدان النامية، والتي تعاني أساساً ليس فقط من اختلالات في الموازين التجارية بل من اختلالات اقتصادية هيكلية، انعكست في أزمة حقيقية لسعر الصرف، تمثلت في بروز ظاهرة التقييم المرتفع للعملة.

الفرع الثاني: منهج الاستيعاب (الامتصاص).

عقب الحرب العالمية الثانية ظهر تحليل يأخذ في الحسبان آثار كل من الأسعار والدخل عند دراسة مشكلات المدفوعات الخارجية، فقد بدأ منذ عام 1945 أن معظم اقتصاديات الدول المتقدمة في حالة تشغيل كامل، أو في وضع قريب جداً من هذه الحالة، ولذلك فقد اتسم العرض الكلي بالجمود، ولم يعد في الإمكان معالجة مستويات الأسعار والأجور في استقلال عن حالة ميزان المدفوعات، ومن هنا ظهرت ضرورة تحليل مشكلات ميزان المدفوعات في ظروف التشغيل الكامل والتضخم، وقد أُطلق على التحليل مصطلح مدخل الاستيعاب³. ويمكن القول أن منهج الاستيعاب جاء كنتيجة حتمية لمعالجة النقائص التي عانى منها منهج المرونات والتي أثرت على تحليل العلاقة بين تقلبات سعر الصرف والوضعية العامة لميزان المدفوعات.

أولاً- التحليل النظري لمنهج الاستيعاب.

نضج وتبلور منهج الاستيعاب على يد المفكرين في المدرسة الكينزية وكانوا يرون أن التحكم في سعر الصرف ليس الوحيد والكفيل بإعادة التوازن وعلاج الاختلال في ميزان المدفوعات وكان لابد من إيجاد سياسة أخرى تكون أكثر فعالية

¹ صفوت عبد السلام عوض الله، سعر الصرف وأثره على علاج اختلال ميزان المدفوعات، دار النهضة العربية، القاهرة، 2000، ص 61.

² سميرة إبراهيم أيوب، صندوق النقد الدولي وقضية الإصلاح الاقتصادي والمالي-دراسة تحليلية تقييمية، مركز الإسكندرية للكتاب، الإسكندرية، مصر، 2000، ص 77-78.

³ محمد دياب، مرجع سابق، ص 198.

الفصل الثاني: التأصيل النظري لميزان المدفوعات.

يمكن التعويل عليها لعلاج الاختلالات وكان لابد من أن تكون هذه السياسة أشمل من سياسة التخفيض وتكون تتضمن متغيرات اقتصادية كلية تستطيع بذلك الربط بين التجارة الخارجية والمتغيرات الاقتصادية الكلية، والبحث عن الطريقة التي يُمكن بها التوفيق بين أدوات السياسة الاقتصادية لتحقيق التوازن الداخلي (التشغيل الكامل) والذي يحقق من خلاله التوازن الخارجي (توازن ميزان المدفوعات) فكان لابد من إضافة عامل الدخل إلى عامل السعر.

ويرجع الفضل الكبير لصياغة منهج الاستيعاب إلى الاقتصادي "Alexander Sidney" سنة 1952 والذي أشار إلى أن فعالية تخفيض العملة مقرونة بانخفاض الإنفاق الوطني¹، بحيث قدم لنا العلاقة الأساسية بين أرصدة ميزان المدفوعات (الميزان التجاري) وبعض المجاميع الكلية الأساسية، وقد تم اعتماد هذه المقاربة ضمن أحد المراجع الأولى التي اعتمد عليها صندوق النقد الدولي². ويتلخص هذا المنهج في أن التغيرات في الدخل الحقيقي تُمثل المحدد لميزان المدفوعات وسعر الصرف. ووفق هذا المنهج يُعرّف ميزان المدفوعات على أنه الفرق بين المحصلات الكلية (الدخل الكلي) للمقيمين في دولة ما وبين المدفوعات الكلية (الإنفاق الكلي) لهؤلاء المقيمين فيما عدا السلطات النقدية وبالتالي فهو الفرق بين الدخل القومي والإنفاق القومي، وبناءً على هذا فإن العجز على مستوى هذا الميزان يعني بالضرورة أن الإنفاق يزيد عن الدخل والعكس صحيح في حال الفائض. ويقوم هذا المنهج على عدة مبادئ أهمها:³

- ينطلق هذا الأسلوب من مبدأ سياسات تغيير الإنفاق ومفادها تغيير المستوى العام للإنفاق الوطني عن طريق السياسة المالية؛

- يهتم هذا الأسلوب فقط بسوق السلع وهو يتجاهل بذلك السوق النقدي وسوق رأس المال وبالتالي فهو يركز فقط على الميزان التجاري ويعتبره أساس التصدي لاختلال ميزان المدفوعات؛

- أنه يركز على المتغيرات الاقتصادية الكلية المعروفة في معادلة الدخل الوطني في النظرية الكينزية.

ثانياً- فرضيات منهج الاستيعاب.

يعتمد منهج الاستيعاب على مجموعة من الفرضيات وهي:⁴

- يسود اقتصاد الدولة التوظيف غير الكامل؛
- توفر احتياطي الصرف الأجنبي لدى الدولة؛
- ثبات أسعار السلع والأجور النقدية ومعدلات الفائدة؛
- ثبات نفقات العملية الإنتاجية؛
- استقرار الدخل الوطني عند مستوى أقل من التشغيل الكامل للموارد، وهي حالة تمتد على نطاق واسع لتشمل معظم الدول؛
- الصادرات تتم اعتبارًا من الإنتاج الجاري؛
- التركيز على بنود الحساب الجاري (خصوصًا الميزان التجاري) في التحليل واستبعاد عناصر ميزان رأس المال الأخرى.

¹ عمروش شريف، السياسة النقدية ومعالجة اختلال ميزان المدفوعات، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود مالية وبنوك، جامعة سعد دحلب، البلدة، 2005، ص 122.

² هجير عدنان زكي، الاقتصاد الدولي، دار الفكر للنشر، دمشق، 2008، ص 278-279.

³ محمد راتول، الاقتصاد الدولي-مفاتيح العلاقات الاقتصادية الدولية، مرجع سابق، ص 105.

⁴ فايز عبد الهادي أحمد، مرجع سابق، ص 23.

الفصل الثاني: التأصيل النظري لميزان المدفوعات.

ثالثاً- النموذج الرياضي لمنهج الاستيعاب.

يتم تطبيق منهج الاستيعاب أساساً عند دراسة آثار تخفيض قيمة العملة على توازن ميزان المدفوعات من خلال تأثيره على كل من الدخل القومي والإنفاق القومي، يعرف مدخل الاستيعاب بأنه مجموع عناصر الطلب أي الإنفاق الحكومي (G) والإنفاق الاستهلاكي (C) والإنفاق الاستثماري (I) حيث أن:

$$\text{الدخل القومي} = \text{الاستيعاب} + \text{الصادرات} - \text{الواردات}.$$

وطبقاً لهذه المعادلة فإن رصيد ميزان المدفوعات (m-x) سيعتمد على الدخل والطاقة الاستيعابية، فإذا تعدى مقدار الاستيعاب القومي مقدار الدخل القومي، فالميزان الجاري للدولة يحقق عجزاً بالفرق بينهما والعكس صحيح، ومعنى ذلك أن الميزان الجاري في إطار منهج الاستيعاب يبيّن الفرق بين ما ينتجه المجتمع وما يستوعبه هذا المجتمع من هذا الإنتاج، أي أن العجز في الميزان الجاري معناه أن الإنفاق القومي يزيد على الدخل القومي، وفي حالة الفائض الدخل القومي يزيد على الإنفاق القومي. وبالتالي يمكن القول أن اختلال الحساب الجاري عبارة عن فرق بين الناتج المحلي والإنفاق المحلي.

1- التركيز على الميزان التجاري.

ويركز هذا المنهج أساساً على دور السياسة المالية انطلاقاً من التحليل الكينزي، حيث يسعى إلى خفض الإنفاق، أي العمل على تقليص ما يتم إنفاقه من قبل المقيمين في الدولة على السلع والخدمات المحلية والأجنبية. ويمكن صياغة نموذج الاستيعاب رياضياً كالتالي:¹

$$Y = (C + I + G) + X - M \dots \dots \dots (1)$$

$$CR = X - M$$

$$A = C + I + G$$

$$CR = Y - A$$

بحيث أن:

CR: رصيد الحساب الجاري.

X: الصادرات.

M: الواردات.

G: الإنفاق الحكومي.

C: الإنفاق الاستهلاكي.

I: الإنفاق الاستثماري.

Y: الدخل المحلي.

A: الامتصاص أو الاستيعاب أو الإنفاق القومي.

ويتضح من نموذج الاستيعاب أنه يمكن إرجاع العجز في الميزان الجاري إلى زيادة الاستيعاب (عناصر الإنفاق) عن قيمة الدخل القومي، مع ملاحظة عدم إهمال علاقته بمستوى التوظيف، ففي حالة وجود بطالة فإن تخفيض قيمة العملة

¹ فايز عبد الهادي أحمد، مرجع سابق، ص 24-25.

الفصل الثاني: التأصيل النظري لميزان المدفوعات.

سيؤدي إلى زيادة الطلب الخارجي على صادرات الدولة، مما يشجع ذلك على استغلال الطاقة العاطلة وزيادة الإنتاج، وتغطية زيادة الطلب على الصادرات وتحسن عجز الميزان الجاري.

أما في حالة التوظيف الكامل، فإن تخفيض قيمة العملة المحلية يؤدي إلى تخفيض قيمة الصادرات من وجهة نظر العالم الخارجي، وزيادة الطلب على الصادرات، ولكن يجب أن يصاحب ذلك سياسات لتخفيف العاملين في القطاعات الإنتاجية من أجل زيادة الإنتاج، وإلا سيؤدي ضغط الطلب على الصادرات لزيادة تكاليف الإنتاج، وبالتالي ارتفاع معدلات التضخم المحلية، مما يؤدي إلى عدم زيادة حصيلة الصادرات بالقدر الذي يؤدي إلى علاج عجز الميزان الجاري. ونلاحظ أن المعادلة رقم (1) مشكلة من جانبين جانب يمثل كل من الإستهلاك، الادخار والإنفاق الحكومي والجانب الثاني يمثل صافي الميزان التجاري وهما على الترتيب:

(C+I+G): بحيث يمثل الجانب الأول الاستيعاب أي كل ما أمتصه أو استوعبه الاقتصاد الوطني؛

و(X-M): أما الجانب الثاني فيمثل الطلب الخارجي وهو ما يعرف برصيد الميزان التجاري؛

وهنا نجد ثلاثة حالات مختلفة وهي:

- $Y > 0$: هذا يعني أن الدخل الوطني أكبر من الاستيعاب الكلي والمعالجة تكون بالخفض في الإنفاق الحكومي (حالة فائض)؛

- $Y < 0$: هذا يعني أن الدخل الوطني أصغر من الاستيعاب الكلي والمعالجة تكون بالزيادة في الإنفاق الحكومي (حالة عجز)؛

- $Y = 0$: هذا يعني أن الدخل الوطني متعادل مع الاستيعاب الكلي وبهذا يكون قد أستوعب الخلل في ميزان المدفوعات.

وقد قسم جونسون أثر التخفيض في الإنفاق إلى فئتين الأولى أن التخفيض يؤثر على عناصر الاستيعاب المتمثلة في الإستهلاك، الادخار والإنفاق الحكومي وذلك من خلال أثر الدخل أما الفئة الثانية تأثر على عناصر الاستيعاب بمتغيرات لا ترتبط بالدخل بل بالميل الحدي للاستيعاب ومقدار التغيير في الدخل فعندما يكون الميل الحدي للاستيعاب أصغر من الواحد فإن الزيادة في الناتج تساهم في تحسين الحساب الجاري والسياسة المتبعة في تخفيض الإنفاق تساهم أيضا في التحويل ويتمثل هذا المنهج في:

- تخفيض القيمة الخارجية للعملة المحلية مما يساهم في الارتفاع النسبي لأسعار السلع المستوردة وخفض أسعار السلع المحلية؛

- القيود التجارية والمتمثلة في فرض الضرائب ورسوم جمركية على السلع المستوردة وتقييد للواردات.

2- الاستيعاب من منظور الاقتصادي ألكسندر "Alexander Sidney"

ولقد ذهب ألكسندر إلى تحليل أثر التخفيض في علاج الاختلالات في ميزان المدفوعات في الاعتماد على معادلة الدخل وبناء النموذج على الشكل التالي:¹

$$Bc = Y - A$$

حيث أن:

¹ محمود بونس، مرجع سابق، ص 311-312.

Bc: هو الحساب الجاري.

Y: هو الدخل.

A: هو الاستيعاب.

يتسبب التخفيض في سعر الفائدة بالتغير في الدخل بالمقدار " ΔY " والتغير في الاستيعاب بالمقدار " ΔA " والذي ينتج عنه التغير في الحساب الجاري بالمقدار " ΔBc "، غير أن أثر التخفيض على الاستيعاب يكون من جانبيين أثر مباشر على الاستيعاب بالمقدار " $\Delta A1$ " وهو يبيّن الأثر على الاستيعاب عند مستوى دخل حقيقي معين $\alpha \Delta Y$ التغير غير مباشر على الدخل الناجم عن التخفيض حيث α هي الميل الحدي للإنفاق ليصبح أثر التخفيض على الحساب الجاري على النحو التالي:

$$\Delta Bc = \Delta Y - \Delta A1 - \alpha \Delta Y$$

$$\Delta Bc = (1 - \alpha) \Delta Y - \Delta A1$$

التغير في الحساب الجاري متعلق بـ الميل الحدي للإنفاق ونجد هناك ثلاثة حالات:

✓ $\alpha > 1$: فإن للتخفيض أثر سلبي على الحساب الجاري أي أن التخفيض يساهم في تدهور الحساب الجاري.

✓ $\alpha = 1$: فإن للتخفيض أثر سلبي على الحساب الجاري، فالتخفيض يساهم في تدهور الحساب الجاري ويكون

التغير في الحساب الجاري يعادل التغير في الاستيعاب المباشر الذي يكون عند مستوى الدخل الحقيقي.

✓ $\alpha < 1$: فإن للتخفيض أثر إيجابي على الحساب الجاري إذا كان: $\Delta A1 < (1 - \alpha)$ ؛

للتخفيض أثر سلبي على الحساب الجاري إذا كان: $\Delta A1 > (1 - \alpha)$ ؛

ليس للتخفيض أثر على الحساب الجاري إذا كان: $\Delta A1 = (1 - \alpha)$ ؛

رابعاً-آلية التأثير في ظل منهج الاستيعاب.

لتصحيح العجز في ميزان المدفوعات يكون أمام الدولة متغيرين هما الدخل والاستيعاب الكلي، فإما أن تعمل على زيادة الدخل الوطني بحيث يتجاوز الاستيعاب الكلي، وفي هذه الحالة يجب إتباع نمط توسعي للسياسة المالية يمكن من خلاله زيادة الطلب الكلي الفعّال وبالتالي زيادة الدخل وزيادة الصادرات، أو أن تعمل على تخفيض مكونات الاستيعاب الكلي أي إتباع نمط السياسة المالية الانكماشية بتقليل الاستهلاك والاستثمار، أما في حالة الفائض أيضاً يمكن التصرف من خلال المتغيرين الأساسيين، الدخل والاستيعاب الكلي، فإما أن تضغط الدولة على الدخل الوطني بإتباع نمط انكماشية للسياسة المالية يؤدي في النهاية إلى تخفيض الإنتاج وبالتالي تخفيض الصادرات أو إلى زيادة الاستيعاب الكلي بانتهاج سياسة مالية توسعية وذلك برفع الإنفاق الاستهلاكي والاستثمار¹.

خامساً-تقييم منهج الاستيعاب وإمكانية تطبيقه.

يمكن استخلاص بعض النقاط التقييمية لمنهج الاستيعاب ومعرفة مدى إمكانية تطبيقه كالتالي:²

¹ محمد راتول، الاقتصاد الدولي-مفاتيح العلاقات الاقتصادية الدولية، مرجع سابق، ص 106.

² للتفصيل أكثر أنظر إلى:

-سي بول هالوود ورونالد ماكدونالد، ترجمة د.محمود حسن حسني، مرجع سابق، ص 114.

-سمير فخري نعمة، مرجع سابق، ص 146.

-نوزاد عبد الرحمان الهبتي، منجد عبد اللطيف الخشالي، مرجع سابق، ص ص 99-101.

الفصل الثاني: التأصيل النظري لميزان المدفوعات.

- أن هذا التحليل ينطبق فقط على الميزان التجاري، ويُهمل المعاملات التي تتم في حساب رأس المال، ويفترض بأن التحسن في الميزان التجاري ينجم عنه تحسن في ميزان المدفوعات، ويمكن تفسير ذلك من خلال القول بأن معظم هذا التحليل قد تم في فترة زمنية كانت تخضع فيها حركات رأس المال دوليًا لقيود صارمة، فنجد من الصعوبة إهمال حركة رأس المال ومشاكل العجز في هذا البند المهم من بنود ميزان المدفوعات، مما يجعل منهج الاستيعاب غير مناسب في أحيان كثيرة؛

- كذلك أهمل التحليل وفق هذا المنهج التبعات النقدية الناجمة عن اختلال ميزان المدفوعات وبالتالي فشل في تقديم نموذج صحيح يتناول هذه التبعات، ويمكن القول أن هذا المنهج عاجز عن تحديد وتقدير التغيرات النقدية والتي تحمل تأثيرًا مباشرًا على معدلات الأسعار والصرف؛

- يرى البعض أن هذا المنهج يزيد من المشكلات الاقتصادية الداخلية في البلدان المعنية، كما أنه يعمل على تفاقم الاختلال المكبوت الذي يتحقق في حالة قيام الدولة بتبني إجراءات يترتب عليها التأثير سلباً على التوازن الداخلي بغية تحقيق التوازن الخارجي (مثل تخفيض الواردات لتحقيق توازن ميزان المدفوعات) وهذا ما يمكن أن ينتج عنه جعل الدولة تدور في حلقة المديونية والاختلالات الداخلية المكبوتة؛

- من بين المآخذ على منهج الاستيعاب أنه يفترض أن التحسن الذي يحدث على مستوى الحساب الجاري يستمر عبر فترات زمنية متوالية إلا أن الواقع هو عملية تصحيح مؤقتة فقط تحصل في هذا الحساب ولكنها سرعان ما تزول بزوال الأسباب المؤدية إليها؛

- إن معظم النماذج القائمة على منهج الاستيعاب في تحليل آثار التخفيض على ميزان المدفوعات تفترض تحقق حالة التوظيف الكامل للموارد وعليه فإن التخفيض سوف يوسع قطاع السلع محل التبادل عندما تحرر الموارد من قطاع السلع غير المتبادلة وبناءً عليه فإن التخفيض سيُعيد توزيع الدخل لصالح عوامل الإنتاج في ظل قطاع السلع محل التبادل؛

- يركز المنهج على العوامل المؤثرة في الميزان التجاري نتيجة التغيرات المباشرة والمؤثرة في الدخل والإنفاق الكلي، وهذا يعني أن المنهج غير قادر على تحديد التغيرات النقدية ذات التأثير المباشر في معدلات الأسعار والصرف، كما يُهمل دور النقود في التحليل، مما يجعل عملية إهمالها تكتنفها الكثير من عدم الدقة في التحليل¹؛

- إهمال ردة فعل العالم الخارجي لتخفيض قيمة العملة وحالة ميزان المدفوعات في البلد المخفض، حيث افترض أن باقي دول العالم سوف تتكيف للتخفيض ولظروف الميزان التجاري في البلد المخفض وفي الواقع فإن تغير الميزان التجاري في دولة واحدة سوف ينعكس في شكل تغيرات متناسبة في الموازين التجارية لباقي دول العالم ولكن في الاتجاه العكسي وذلك نظرًا للعلاقات المتشابكة لموازن مدفوعات الدول.

من ذلك يمكن القول أن النماذج الكلية للتخفيض المستوحاة من منهج الاستيعاب غير قادرة على التكيف مع ظروف البلدان النامية على وجه الخصوص ذات الهياكل الإنتاجية المحددة، وعليه فقد ظهر منهج حديث يُعرف بالمنهج النقدي، ليحتل المكانة الرئيسية على صعيد تحليل آلية التوازن في ميزان المدفوعات.

¹ صفوت عبد السلام عوض الله، مرجع سابق، ص 91.

الفرع الثالث: المنهج النقدي.

ويعبر هذا المنهج عن نظرة المدرسة النقدية للاختلال الخارجي، والتي لا تستخدم مفهوم ميزان المدفوعات في صورته المعروفة، وهي قائمة للمعاملات الدولية، ولكن يُنظر إليه كأحد التوازنات أو الاختلالات، وتعتبر البنود المتراكمة التي توضح أثر عجز أو فائض ميزان المدفوعات على القاعدة النقدية، والتي تُحدد بدورها عرض النقود في ظل سعر الصرف الثابت من أكثر المفاهيم إفادة، ويكون أقرب التقديرات لهذا التوازن هو ميزان معاملات الاحتياطات الرسمية، ولا يحاول هذا المدخل شرح سلوك عناصر ميزان المدفوعات كل على حدى مثل تدفقات التجارة والخدمات وتدفقات رؤوس الأموال طويلة وقصيرة الأجل، وكذلك لا يهتم هذا المدخل بأي من التوازنات الجزئية مما يجعله مختلفاً عن المداخل الأخرى التي تهتم بمكونات عدم التوازن¹.

أولاً- التحليل النظري لمنهج النقدي.

وجاء هذا الأسلوب نتيجة لنقائص أسلوب المرونة والاستيعاب اللذين اهتمتا فقط برصيد الميزان التجاري وأهملاً حركات رؤوس الأموال، ويعتبر هذا الأسلوب بأن اختلال ميزان المدفوعات هو نوع من الاضطراب المرتبط بالاختلال في العرض والطلب المرتبط بالكتلة النقدية، وعليه فإن معالجة الاختلال في الميزان تتم من خلال العمل على زيادة أو إنقاص حجم الكتلة النقدية المتداولة في السوق، ويعتبر نموذج "Jacques Polak" الاقتصادي والموظف في صندوق النقد الدولي الذي صاغه سنة 1957 الأساس النظري والنواة الرئيسية للمقاربة النقدية لميزان المدفوعات، وهو نموذج مبسط يوضح العلاقات الأساسية بين المتغيرات النقدية الداخلية ومتغيرات ميزان المدفوعات ويهدف إلى إدماج النقود والدخل وميزان المدفوعات في قالب واحد للتحليل، ثم تطور هذا المنهج على عديد الاقتصاديين أمثال "Robert Mundell" و "James Midd"، "Harry Johnson" الذين تشكل أعمالهم النواة الأساسية التي يعتمد عليها صندوق النقد الدولي في رسم سياسات تصحيح موازين المدفوعات للدول الأعضاء فيه²، وقد ظهر هذا الأسلوب في منتصف السبعينات، وكان الرائد في ذلك (H. Johnson) من خلال دراسته التي نشرها سنة 1973، حيث مهد فيها لمعالم وخصائص هذا الأسلوب³. ويقوم هذا المنهج على عدة مبادئ نذكر منها ما يلي:⁴

- اقتصاد الدولة صغير أيا كان حجمه ومفتوح على العالم الخارجي، وبذلك لا تستطيع الدولة التأثير على الأسعار العالمية؛
- يمر اقتصاد الدولة بظروف التوظيف الكامل أو يعاني بطالة هيكلية وانخفاض مرونة العرض؛
- هناك رقابة كاملة للسلطة النقدية على العرض النقدي الذي يعتبر متغيراً خارجياً وهو يتكون من مكونين هما المكون المحلي والمكون الأجنبي؛

- الطلب على النقود دالة مستقرة في عدد قليل من المتغيرات المستقلة عن محددات دالة عرض النقود؛

- الأفراد يطلبون حجم معين من الأرصدة النقدية ذات القيمة الحقيقية المحددة ويميلون في الأجل الطويل للحفاظ على هذا الحجم؛

¹ موردخاي كريانين، مرجع سابق، ص 363-364.

² الطاهر لطرش، مرجع سابق، ص 264.

³ محمد راتول، الاقتصاد الدولي-مفاتيح العلاقات الاقتصادية الدولية، مرجع سابق، ص 107.

⁴ فايز عبد الهادي أحمد، مرجع سابق، ص 25.

الفصل الثاني: التأصيل النظري لميزان المدفوعات.

- الأسواق الدولية للسلع والخدمات والأصول المالية ذات كفاءة، وعملية المراجعة تعمل في الأجل الطويل على إلغاء الاختلاف بين أسعار السلع والخدمات، وستعمل على تساوي أسعار الفائدة في أسواق رأس المال الدولية، واختلاف الأسعار النسبية وأسعار الفائدة إنما يظهر فقط في الأجل القصير؛

- أن الأساس النظري لهذا المنهج هو التأكيد على ان ميزان المدفوعات بكونه ظاهرة نقدية لا حقيقية¹.

ثانياً-فرضيات المنهج النقدي.

يقوم هذا المنهج على مجموعة من الفرضيات يمكن إيجازها فيما يلي:²

- إن المنهج النقدي لميزان المدفوعات يماثل منهج الاستيعاب ويكمله ولكنه يتوسع عنه ليقدم تفسيراً شاملاً لميزان المدفوعات البلد من الاقتصار على الحساب الجاري فقط، وهو ما يسمح بأن يعامل هذا الميزان وفق صيغة عرض السلع والخدمات والطلب عليها ولكن وفق صيغة عرض النقود والطلب عليها؛

- إن الاختلال في ميزان المدفوعات هو اختلال رصيد وليس اختلال تدفق وبالتالي فالتركيز لابد أن يكون منصباً على العلاقة القائمة بين اختلال سوق النقد داخل الاقتصاد الوطني واختلال السوق المحلية للسلع التي تدخل ضمن نطاق التبادل التجاري؛

- تلعب الأسعار النسبية دوراً هامشياً أو قد يغيب تأثيرها نهائياً، حيث يؤثر تغير مستوى العرض النقدي على الإنفاق الكلي (الإنفاق على السلع والخدمات والأصول المالية المحلية والأجنبية)؛

- العرض النقدي هو متغير خارجي حيث أنه يخضع لرقابة وتحكم السلطات النقدية؛

- تكتسي التأثيرات التي تنتجها المتغيرات الحقيقية في الاقتصاد (الاستهلاك، الدخل والاستثمار) على أسعار الصرف طابعاً نقدياً أي أن هذه التأثيرات تمر عبر فترات نقدية، ومعناه أن هذه المتغيرات تؤثر على الطلب والعرض النقدي ومنه على أسعار الصرف؛

- دالة الطلب على النقود هي دالة مستقرة تتضمن عدداً معيناً من المتغيرات الاقتصادية المحلية؛

- إن العلاقات بين المتغيرات النقدية وأسعار الصرف تتبلور في الأجل الطويل وهو الوقت الذي تستلزمه عملية تحقيق التوازن النقدي وبالتالي التوازن الخارجي، وعليه فإن العوامل غير النقدية يمكن أن تُفسر سلوك ميزان المدفوعات في الأجل القصير إلى أن تبدأ العوامل النقدية بالتأثير عليه وهو الأمر الذي يحتاج إلى فترة زمنية طويلة نسبياً؛

- السلع الأصول المالية المحلية تمثل بدائل كاملة للسلع والأصول المالية الأجنبية والعكس صحيح وبالتالي بإمكان المقيمين المفاضلة بينها بحرية.

ثالثاً-النموذج الرياضي للمنهج النقدي.

يُقدم المنهج النقدي تعريفاً جديداً لميزان المدفوعات، حيث يعتبره ظاهرة نقدية ناتجة أساساً عن التغير في صافي الأرصدة النقدية الدولية، وبالتالي تنطلق المقاربة النقدية من العلاقة التالية:³

$$\Delta MS = \Delta R + \Delta D$$

¹ Harry G. Johnson, op cit, p 05.

² John F. Laker, **Fiscal proxies for devaluation**, A General Review, IMF, Vol 28, March 1981, pp 118-170.

-Colette Nème, **économie internationale**, deuxième édition, Litec économie, Paris, 2000, p 264.

³ فايز عبد الهادي أحمد، مرجع سابق، ص 27-28.

حيث أن:

Δ : التغير .

ΔMS : عرض النقود.

R : صافي الأصول الأجنبية (الائتمان الأجنبي).

D : صافي الأصول المحلية (الائتمان المحلي).

والطلب المتوقع على البضائع:

$$Xg = A - Y + B$$

Xg : الطلب المتوقع على البضائع.

A : مجمل الإنفاق في الاقتصاد.

Y : الدخل القومي.

B : ميزان المدفوعات.

ويفترض قانون "والارس" (walars law) أن الأصول في الاقتصاد هي فقط النقود، وباعتبار أن الطلب على النقود (XM) متزايد، ومصحوب بفائض في ميزان المدفوعات، سوف يؤدي إلى زيادة عرض النقود، عن طريق تراكم الاحتياطي النقدي الأجنبي، وذلك بافتراض أن التأثير على زيادة الاحتياطي النقدي في عرض النقود المحلي غير محايد من قبل السلطات النقدية، وذلك لعدم استعمال عمليات السوق المفتوح وبيع السندات الحكومية. ويؤدي ذلك إلى:

$$Xg = A - Y + B$$

وبفرض: $Xg = 0$

فإن: $XM = B$

أي أن فائض ميزان المدفوعات يعكس الطلب المتزايد على النقود والعجز في ميزان المدفوعات يعكس العرض المتزايد للنقود والذي بدوره يؤكد شرط التوازن فالزيادة في الطلب (أو العرض) للنقود هو نتيجة للفرق بين الطلب والعرض للنقود المحلية، بافتراض استقرار دالة الدخل. ويمكن توضيح ذلك كالآتي:

$$MXM = K(y) - M$$

ويوضح مكون عرض النقود والمحدد داخليًا من قبل السلطات النقدية. وفي ظل عدم التحديد (No Sterilization) من قبل السلطات النقدية عن طريق عمليات السوق المفتوحة. فإن عرض النقود سوف يزيد، وينخفض الطلب المتزايد للنقود، حتى يتلاشى الفائض في ميزان المدفوعات، سوف تؤدي إلى الانخفاض في مستوى عرض النقود، إلى الانخفاض في مستوى الاحتياطي العالمي، نتيجة للعجز في ميزان المدفوعات، إضافة للتدفقات الخارجية للاحتياطيات الأجنبية، وبالتالي فإن التغيرات في الاحتياطيات النقدية إذا لم يصاحبها التحديد من قبل السلطات النقدية، يؤدي إلى ظاهرة مؤقتة في اختلال المخزون في سوق النقد (العرض والطلب) والذي يمكن تصحيحه ذاتيًا بالتواضع النقدية. وبذلك التدفقات النقدية المرتبطة بالفائض أو العجز غير المحايد (من قبل السلطات النقدية) لها تأثيراتها الواضحة على عرض النقود المحلي فترة معينة.

الفصل الثاني: التأصيل النظري لميزان المدفوعات.

ويرى المدخل النقدي أن مستوى الاحتياطات هو المتغير الوحيد الذي يمكن التأثير عليه عن طريق الزيادة في عرض النقود، وذلك بافتراض توازن سوق البضائع في المدى الطويل إضافة إلى اعتبار أن سعر الفائدة معروف وبأن الاستقرار في الطلب على النقود معلوم. بالنظر إلى توسيع النموذج ($Xg - B + XM = 0$) إلى أكثر من بند واحد للأصول، وذلك بإضافة الطلب على السندات (Xb) ينتج أن:

$$Xg - B + XM + Xb = 0$$

$$Xg = XM = 0 \quad \text{فإن} \quad Xb = 0$$
 وبفرض

أي أن فائض ميزان المدفوعات يؤدي إلى زيادة الطلب على السندات، والتالي فالفائض يتطلب نزوح رأس المال (Capital Outflows)، وبالتالي عدم الحاجة إلى تخفيض مستوى الاحتياطات العالمية، ولا يتطلب ذلك تغييراً الأرصدة النقدية، كما إن الاختلال في ميزان المدفوعات قد يعكس اختلال سوق رأس المال، فبيع السندات قد يؤدي إلى عجز في ميزان المدفوعات والذي يمكن تمويله عن طريق تدفق رأس المال إلى الدولة.
رابعاً-آلية التسوية عبر المنهج النقدي.

تم العودة إلى توازن ميزان المدفوعات عبر المنهج النقدي وفق الخطوات التالية:

- في حالة العجز يكون لزاماً على البنك المركزي التقليص من حجم النقود المعروضة (سياسة انكماشية) إلى الدرجة التي ينمو فيها عرض النقود بمعدل أقل من معدل نمو الطلب عليها، ونتيجة لذلك تصبح الأرصدة النقدية التي يحتفظ بها الأشخاص المقيمين أقل من المستويات المرغوب الاحتفاظ بها، ويؤدي هذا إلى اختلال السوق النقدية بسبب وجود فائض في الطلب على النقود من طرف الأشخاص المقيمين، وهذا ما يجعل هؤلاء الأشخاص يلجئون إلى سحب ما يمكن أن يكون لديهم من أرصدة نقدية بالخارج، إضافة إلى قيامهم ببيع السلع والخدمات المحلية والأصول المالية لغير المقيمين مع تخفيض إنفاقهم على شراء السلع والخدمات والأصول المالية من الخارج، والنتيجة النهائية هي زيادة الصادرات من السلع والخدمات وواردات رؤوس الأموال مقابل انخفاض واردات السلع والخدمات، الأمر الذي يؤدي إلى تلاشي عجز الميزان أو تكوين فائض خاصة إذا كان العجز طفيفاً¹.

- أما في حالة الفائض، فعلى البنك المركزي أن يعمل على زيادة عرض النقود عن طريق أدوات السياسة النقدية (المباشرة أو غير المباشرة)، بحيث يصبح العرض النقدي أكبر من الطلب النقدي وتزداد بذلك الأرصدة النقدية لدى الأفراد إلى مستوى أعلى مما كان يجب أن يكون، وأمام هذا الوضع فإن المقيمين يرغبون في إنفاق الزيادة في أرصدهم النقدية على شراء السلع والخدمات الأجنبية، وهذا ما يؤدي إلى نقصان الكتلة النقدية المعروضة في السوق، ومنه زيادة الواردات للاتجاه نحو التوازن².

خامساً-تقييم المنهج النقدي وإمكانية تطبيقه.

يمكن استخلاص بعض النقاط التقييمية للمنهج النقدي ومعرفة مدى إمكانية تطبيقه كالتالي³:

¹ محمد راتول، الاقتصاد الدولي-مفاتيح العلاقات الاقتصادية الدولية، مرجع سابق، ص 109.

² أمين صيد، مرجع سابق، ص 185.

³ سفيان خضير، صالح حميداتو، مرجع سابق، ص 210-211.

الفصل الثاني: التأصيل النظري لميزان المدفوعات.

- يقوم هذا المنهج على افتراض اقتصاد صغير منفتح على العالم الخارجي، ولا يستطيع التأثير على الأسعار الدولية لصادراته و وارداته ويتميز أيضا بانخفاض مرونة العرض الكلي، وهو ما يتلاءم إلى حد كبير مع ظروف البلدان النامية، التي تُعدُّ بمثابة قابلة للأسعار الدولية في أسواق صادراتها و وارداتها، وبالتالي ليس من المنتظر أن يحدث التخفيض تأثيراً يذكر في مقدرتها التنافسية؛

- قدم هذا المنهج تحليلاً لتصحيح اختلالات في ميزان المدفوعات في ظل سعر صرف ثابت، على أساس أن معظم الدول كانت قد ثبتت عملاتها في ظل سعر صرف ثابت مع أحد العملات القيادية، كما أن المنهج كان قد قدم افتراضه ضمن سعر صرف ثابت، إلا أن ذلك لا يعني أنه دعى إلى التمسك بهذا السعر، فالمنهج النقدي ينصح في حالة زيادة عرض النقد بأن عملية التمسك بسعر صرف ثابت مسألة غير مجدية، وعليه يستدعي ضرورة المراجعة المستمرة لسعر الصرف للوصول إلى التقييم الحقيقي للعملة؛

- أهمل المنهج النقدي لميزان المدفوعات دور الموازنة الحكومية ومدى تأثيرها على ميزان المدفوعات، على الرغم من الارتباط القوي والمباشر بين ميزان المدفوعات والموازنة الحكومية، لأن الاختلال المحلي المتمثل بعجز الموازنة يعكس اختلالاً خارجياً يظهره ميزان المدفوعات، وذلك من خلال إتباع سياسة نقدية توسعية لتمويل العجز المستمر في الموازنة العامة ويرجع السبب في هذا الإهمال إلى تركيز المنهج النقدي على دور النقود في إحداث التوازن في ميزان المدفوعات؛

- يفترض المنهج النقدي أن السلطات النقدية تستطيع السيطرة على العرض النقدي، وهو أمر يصعب تصوره في البلدان النامية وخاصة التي تدفعها الظروف مثل ضيق سوق المال المحلي وانفصاله عن أسواق رأس المال الدولية إلى الاعتماد على الجهاز المصرفي من خلال إتباع سياسة نقدية توسعية لتمويل العجز المستمر في الموازنة العامة؛

- في الجانب العملي (في المدى البعيد) والمرتبط بالسياسات والتحليل نجد أن مستوى الدخل وأسعار الفائدة تتغير بصورة واضحة مع كمية النقود وبالتالي نجد أنه من الصعب أيضا التنبؤ بالتحركات في ميزان المدفوعات من ناحية تأثير التغيرات في عرض النقود¹؛

- غالبية الدول التي تتميز بالعجز المزمّن تكاد تكون معظمها من الدول النامية، والتي كان الكثير منها يتبع النهج الاشتراكي، وبالتالي فإقتصادياتها ليست متفتحة على العالم وتفتحها يتطلب وقتاً طويلاً بسبب طول الإجراءات القانونية وتغيير السلوك النفسي للأفراد والمؤسسات؛

- يعتبر هذا التحليل ساكن ويتسم بالسهولة إذ أنه يتجاهل أثر أدوات السياسة النقدية على عرض النقود والطلب عليها ويعتبر التغير في عرض النقود مصدره فقط التغير في الاحتياطيّات الدولية².

¹ السيد متولي عبد القادر، مرجع سابق، ص 148.

² حاجي سمية، دور السياسة النقدية في معالجة اختلال ميزان المدفوعات - حالة الجزائر (1990-2014)، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2015/2016، ص 180.

خلاصة الفصل الثاني

يُعتبر ميزان المدفوعات من أهم المؤشرات أو الإدارات التي تستعين بها السلطات السياسية والاقتصادية، وما زاده أهمية هو الارتفاع الملاحظ في حجم المبادلات الخارجية الدولية، حيث أن ميزان المدفوعات يوضح لنا ما لها من حقوق وما عليها من التزامات خارجية، ومن ثم تحديد مديونية الدولة للعالم الخارجي، ويحدث اختلال الاقتصاد في ميزان المدفوعات نتيجة الاختلال بين المعاملات الدائنة والمعاملات المدينة، حيث أن كل دولة تسعى إلى خلق اختلال الفائض لما يعكسه من آثار إيجابية وقوة للاقتصاد.

مما تقدم، نفهم أن سجل ميزان المدفوعات:

- يعتبر أداة اقتصادية تحليلية شاملة للاقتصاد المعني من حيث هيكله الانتاجي وهيكله التصديري والعوامل المؤثرة فيهما، كحجم الاستثمارات، ودرجة استغلال الطاقة الانتاجية ومستوى التكاليف والأسعار، والمستوى العلمي والتقني، ونوعية الإنتاج وغيرهما؛

- أنه يُمثل أداة مهمة لرسم السياسة الخارجية للبلد، وفي هذا السياق تظهر أهمية الميزان في اللجوء إليه من قبل الجهات الحكومية لتكوين التصورات اللازمة عن الوضع المالي للدولة، لمساعدتها في التوصل إلى قرارات بصدد السياسات النقدية والمالية من ناحية، وبصدد مسائل التجارة والمدفوعات من جهة أخرى؛

- يوفر الميزان قاعدة إحصائية متكاملة عن مصادر واستعمالات الصرف الأجنبي، ذلك لكونه يلخص المعاملات الاقتصادية التي يترتب عليها التزامات؛

- يلخص المعاملات الاقتصادية التي تساعد على توفير الوسائل النقدية لمجابهة هذه الالتزامات؛

- أنه يقدم تصوراً عاماً عن مستوى انكشاف الاقتصاد، لكونه يساعد في التعرف على مستوى التداخل بين الاقتصاد المحلي والاقتصاد الدولي، من خلال قياس أثر المعاملات الاقتصادية الخارجية على الدخل القومي.

ويعتبر توازن ميزان المدفوعات أمر بالغ الأهمية كونه يعكس الوضعية النقدية للدولة وقوة جهازها الإنتاجي، لذلك تعمل مختلف الدول على الحفاظ على هذا التوازن، وتبرز السياسة النقدية والمالية كأحد أنجح السياسات الاقتصادية التي تعمل على تحقيق هذا الهدف موازاة مع باقي الأهداف التنموية، حيث تعمل هاتين السياستين على ضمان توازن الميزان واسترجاع توازنه سواء بطريقة آلية عن طريق قوى السوق، أو عن طريق تدخل الدولة مباشرة عبر مناهج التعديل.

الفصل الثالث
عرض وتحليل
الدراسات السابقة

-تمهيد:

لابد لنا من الإطلاع على الدراسات السابقة المشابهة لدراستنا أو ذات العلاقة بموضوعنا، لكي يتسنى لنا معرفة طبيعة تلك الدراسات من حيث أهدافها ومنهجيتها ونتائجها وهذا ما يغني البناء المعرفي ويعطينا القدرة على التحليل وبالتالي تتوسع وتتضح لدينا آفاق دراستنا أولاً، وأن هذه الدراسات ترسم المسافات العلمية التي سوف نحتدي بها في دراستنا ثانياً، فضلاً عن أنها تكن مصدراً حصباً للمفاهيم والفروض والقضايا الأساسية التي تُعدُّ العناصر الأساسية في صياغة التصورات النظرية في علم الاقتصاد، لأن البحث العلمي في ذاته مبني على التراكمية المعرفية التي يُسهم بها الباحث، لهذا كان لابد من الإطلاع على الدراسات العلمية ذات العلاقة بدراستنا.

وتُعدُّ الدراسات السابقة من بين عناصر البحث الأساسية والمنهجية لِطَرَقِ باب البحث العلمي علماً أنها تزود الباحث بالعديد من المعطيات والنتائج المنهجية سواء على الصعيد النظري أو على الصعيد الميداني. وبُغْيَةِ الاستفادة من الدراسات السابقة، سنحاول في هذا الفصل تناول عرضاً لأهم البحوث والدراسات السابقة والتي تتضمن: الأهمية والأهداف، العينة، المنهج والأدوات المستخدمة في الدراسة وأبرز النتائج مع مراعاتنا للترتيب الزمني للدراسات من الأحدث إلى الأقدم على حسب كل تقسيم الباحث والمطالب.

وسيتم عرض هذه الدراسات السابقة التي تم جمعها من طرف الباحث باللغتين العربية والأجنبية والتي لها علاقة بمتغيرات الدراسة، وهذا من أجل حصر المتغيرات التي سوف نعتمد عليها في دراستنا الحالية وهذا وفق ما سيتم التطرق إليه عن طريق ما يلي:

المبحث الأول: الدراسات السابقة التي تتعلق بتنسيق السياسة المالية والنقدية بميزان المدفوعات.

المبحث الثاني: الدراسات السابقة التي تتعلق بالسياسة التجارية وميزان المدفوعات.

المبحث الثالث: الدراسات السابقة التي تتعلق بتنسيق السياسات الاقتصادية وميزان المدفوعات.

المبحث الرابع: ما يميّز الدراسة عن الدراسات السابقة.

المبحث الأول: الدراسات السابقة التي تتعلق بتنسيق السياسة المالية والنقدية بميزان المدفوعات.

يتناول هذا المبحث ثلاثة مطالب وبحيث يتعرض الأول للدراسات التي تطرقت إلى العلاقة بين السياسة المالية وميزان المدفوعات، والثاني يتم التطرق فيه إلى الدراسات السابقة التي تتعلق بالسياسة النقدية وميزان المدفوعات، أما المطلب الثالث فسوف يعرض تنسيق السياسة المالية والنقدية وعلاقتها بميزان المدفوعات. المطلب الأول: الدراسات السابقة التي تتعلق بالسياسة المالية وميزان المدفوعات.

يتناول هذا المطلب مجموعة من الدراسات السابقة التي تتعلق بعلاقة السياسة المالية بميزان المدفوعات والتي تطرقت إلى جانب معين من الدراسة الحالية من خلال التعرف على آلية عمل وتأثيرات هذه السياسة في المحافظة على التوازن الخارجي والمتمثل في ميزان المدفوعات من خلال تطبيق مجموعة أدوات السياسة المالية الصادرة من قبل صانعي القرارات المالية في دول العينة، واستخلاص منها بعض المتغيرات التي سوف نقوم بالعمل بها في دراستنا الحالية.

1- A study (Hyeon gwoo Kim, Daeyup Lee, 2017) entitled: **The effects of government spending shocks on the trade account balance in Korea**¹.

بحيث بحثت هذه الورقة في آثار صدمات السياسة المالية على رصيد الحساب التجاري للاقتصاد المفتوح مثل كوريا باستخدام طريقة نماذج أشعة الانحدار الذاتي (VAR). وتشير فرضية التوأم المزدوج إلى أن صانعي السياسة يجب أن يكونوا حذرين في تنفيذ سياسة التدرج التوسعي لأنها قد تؤدي إلى تدهور ميزان الحساب التجاري، وبعد القيام بالدراسة القياسية يكشف تحليل التباين ودوال الاستجابة الدفعية في الدراسة عن وجود علاقة متباينة في نفس الوقت بين الإنفاق الحكومي ورصيد الحساب التجاري. بمرور الوقت حصل أذى إلى انخفاض مستمر ودائم من الناحية الإحصائية في رصيد الحساب التجاري بالإضافة إلى رصيد الحساب الجاري مع فترة ما قبل عام 2000، في حين يتحسن ميزان الحساب التجاري عمومًا عندما استخدم البحث بيانات ما بعد عام 2000. ويفسر هذا الانهيار الهيكلي على النحو التالي: حيث نفذت كوريا إصلاحًا جذريًا في النظام المالي منذ أزمة الصرف الأجنبي في 1997-1998، مما أدى إلى المزيد من الأسواق المالية الموجهة نحو السوق منذ ذلك الحين. على سبيل المثال، حيث قامت كوريا بالانتقال من نظام السعر الصرف المدار بإحكام وفقًا لتوصية صندوق النقد الدولي إلى نظام التعويم الحر بعد الأزمة. مما أدى إلى ضغط تصاعدي على سعر الصرف الحقيقي. وفسر هذه التعديلات لسعر الصرف الاسمي في ظل نظام الصرف المدار عن تقدير حقيقي لاستجابة لصدمة الإنفاق الحكومي بحيث تليها تدهور في رصيد الحساب التجاري. على العكس من ذلك، انخفض سعر الصرف الاسمي بشكل حاد عندما تحدث صدمة في الإنفاق الحكومي على النطاق في فترة ما بعد عام 2000، والتي سيطرت بشكل عام على التأثير على سعر الصرف الحقيقي، مما أدى إلى تحسن في رصيد الحساب التجاري. كما قام أيضًا بتطبيق مجموعة من نماذج VAR الموسعة بحيث حصل على نتائج لفترة ما بعد عام 2000. حيث تبين وجود سياسة تحجيم فعالة في تحفيز الإنفاق الخاص في كوريا، ومعنويات المستهلكين، والضريبة الصافية الحكومية.

¹ Hyeon gwoo Kim, Daeyup Lee, **The effects of government spending shocks on the trade account balance in Korea**, International Review of Economics & Finance, Volume 53, September 2017, pp 57-70.

2-دراسة (محمد رضوان الحسبان، 2014) بعنوان: أثر السياسة المالية على الميزان التجاري الأردني (1990-2010)¹.

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أثر السياسة المالية على الميزان التجاري الأردني، ولتحقيق هذا الغرض قام الباحث بدراسة سلسلة زمنية من عام 1990 إلى سنة 2010، حيث قام بتحليل تأثير المتغيرات التالية: الإنفاق الحكومي، السياسة الضريبية، والسياسة المالية على الميزان التجاري، ودراسة أثر السياسة المالية على كل من المستوردات والصادرات، وقد استخدم الباحث برمجية EViews لتحليل البيانات والوصول للنتائج. بحيث تم طرح الإشكالية التالية: ما هو أثر السياسة المالية على الميزان التجاري الأردني؟ وأظهرت النتائج الدراسة أن هناك تأثير للإنفاق الحكومي والسياسة المالية على الميزان التجاري وعدم وجود أثر للسياسة الضريبية على الميزان التجاري، كذلك وجود أثر لكل من الإنفاق الحكومي والسياسة المالية على المستوردات وبالتالي التأثير على العجز في الميزان التجاري الأردني، وعدم وجود أثر كل من الإنفاق الحكومي والسياسة المالية على الصادرات.

3- A Study (Ghufran Hatem Alwan AL-juboori , 2012) entitled: **The Analysis of the Relationship between the Public Budget and the Balance of Payment in Iraq for the period (1991 to 2008)**².

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل العلاقة بين الموازنة العامة وميزان المدفوعات في العراق للمدة (1991-2008). في منظومة الاقتصاد الكلي من خلال العلاقة بينهما ومعرفة الفائض والعجز أو الموازنة على اهتمام العديد من الاقتصاديين. لذا سعت هذه الدراسة لتناول العلاقة بين الفائض (عجز) الموازنة العامة وفائض (عجز) ميزان الحساب الجاري ممثلاً لميزان المدفوعات في الاقتصاد العراقي، كونه اقتصاد نفطي مفتوح تشكل العائدات النفطية المكون الأساسي لكل من الصادرات وإيرادات الدولة، ناهيك عن الظروف غير الطبيعية التي مر بها الاقتصاد العراقي خلال مدة الدراسة (1991-2008)، ولتحديد طبيعة واتجاه هذه العلاقة طرح الباحث تساؤلات عدة من بينها:

✓ هل هناك علاقة معنوية بين فائض (عجز) الموازنة العامة وفائض (عجز) الحساب الجاري؟.

✓ إذا كانت هناك علاقة بين هاذين المتغيرين ما هي طبيعة واتجاه العلاقة؟.

أ-علاقة ذات اتجاه واحد. ب-علاقة تبادلية.

وعلى أساس ما تقدم فإن هذه الدراسة هدفت إلى تحليل العلاقة باستخدام الأسلوب القياسي من أجل التأكيد على وجود علاقة طردية بين هذين المتغيرين. وتعيين اتجاه العلاقة السببية بينهما، بتطبيق اختبار السببية الثنائي لـ (Hsiao) في احتساب الخطأ النهائي للتوقع لاختبار الطول المناسب للإبطاء. وتوصلت الدراسة إلى ما يلي:
-يلعب النفط دوراً مهماً في الاقتصاد العراقي. وتطور إيرادات النفط يقرر الفجوة بين ميزان المدفوعات والموازنة العامة، من خلال زيادة الصادرات والإيرادات.
-وفقاً لتقدير التكامل المشترك الذي توصل إليه الباحث، فإن السياسة التجارية الخارجية لها التأثير الأكثر أهمية في الرصيد الكلي في العراق، مقارنةً بالسياسة المالية.

¹ محمد رضوان الحسبان، أثر السياسة المالية على الميزان التجاري الأردني (1990-2010)، رسالة ماجستير، جامعة آل البيت، الأردن، 2014.

² Ghufran Hatem Alwan AL-juboori , **The Analysis of the Relationship between the Public Budget and the Balance of Payment in Iraq for the period (1991 to 2008)**, Anbar University Journal for Economic and Administrative Sciences, Volume 4, Issue 8, 2012, pp 407- 424.

الفصل الثالث: عرض وتحليل الدراسات السابقة.

-توجد علاقة إيجابية ومتبادلة بين المتغيرين. هذا يعني وجود تأثير في ميزان المدفوعات نحو الموازنة العامة والعكس بالعكس.

المطلب الثاني: الدراسات السابقة التي تتعلق بالسياسة النقدية وميزان المدفوعات.

يتضمن هذا المطلب مجموعة من الدراسات السابقة التي تتعلق بالسياسة النقدية وعلاقتها بميزان المدفوعات والتي تطرقت إلى جانب معين من الدراسة الحالية من خلال التعرف على آلية عمل وتأثيرات هذه السياسة في المحافظة على التوازن الخارجي والمتمثل في ميزان المدفوعات من خلال تطبيق مجموعة أدوات السياسة النقدية الصادرة من قبل البنوك المركزية في دول العينة، واستخلاص منها بعض المتغيرات التي سوف نقوم بالعمل بها في دراستنا الحالية.

1- A study (Bukonla G. Osisanwo, Sheriffdeen A. Tella, Bolade Abolaji Adesoye, 2019) entitled: **The Empirical Analysis of Monetary Policy on Balance of Payments Adjustments in Nigeria: A Bound Testing Approach**¹.

بحيث عنونت هذه الدراسة بالتحليل التجريبي للسياسة النقدية في تعديلات ميزان المدفوعات في نيجيريا، وتبحث الدراسة في تأثير السياسة النقدية على التوازن في ميزان المدفوعات (BP) في نيجيريا خلال الفترة (1980-2015). واستخدمت الدراسة نهج اختبار مقارنة لإظهار العلاقة الموجودة بين متغيرات السياسة النقدية (عرض النقود، الائتمان المحلي، التضخم وسعر الصرف)، نمو الناتج والتوازن التجاري وتعديل ميزان المدفوعات في نيجيريا.

وتظهر الدراسة أن هناك علاقة طويلة الأمد بين متغيرات السياسة النقدية وتعديل ميزان المدفوعات، وأن عرض النقود والميزان التجاري لهما تأثير إيجابي على تعديل ميزان المدفوعات في نيجيريا. ومن ناحية أخرى، الائتمان المحلي وسعر الصرف ومعدل التضخم والناتج المحلي الإجمالي لهم تأثير سلبي على ميزان المدفوعات في نيجيريا. وأن النتيجة الهامة من التحليل التجريبي هي أن عرض النقود يحتوي على المزيد من التأثير طويل الأجل على تعديل ميزان المدفوعات. وتوصي الدراسة إلى أنه في تحقيق الاستقرار في ميزان مدفوعات لأي دولة يجب على البنك محاولة قدر الإمكان تحقيق التوازن بين العرض والطلب على النقود لتجنب تذبذب السعر.

2-دراسة (بوزعور عمار، 2015-2016) بعنوان: **السياسة النقدية وأثرها على المتغيرات الاقتصادية الكلية - حالة الجزائر (1990-2005)**².

ولقد حاول معالجة الإشكالية التالية: ما مدى تأثير السياسة النقدية في الجزائر على بعض المتغيرات الاقتصادية خلال الفترة (1990-2005)؟ ومن هذه المتغيرات التضخم، استقرار الأسعار، عرض الكتلة النقدية وتوازن ميزان المدفوعات.

ولقد توصل الباحث إلى عدة نتائج منها:

-أن السياسة النقدية لها دور محوري في تحقيق التنمية الاقتصادية من خلال رفع معدلات الادخار والاستثمار وتساعد على نمو المؤسسات المالية، وكما أن لها دور في إعادة توزيع الدخل بالإضافة إلى أن التغيرات الحديثة تؤثر على السياسة النقدية والمتمثلة في الثورة العلمية والتكنولوجية في مجال الاتصال والعملة وتحرير أسواق رأس المال والخدمات المالية

¹ Bukonla G. Osisanwo, Sheriffdeen A. Tella, Bolade Abolaji Adesoye, **The Empirical Analysis of Monetary Policy on Balance of Payments Adjustments in Nigeria: A Bound Testing Approach**, Econ. Rev. Iran, Vol 23, No 1, 2019, p133.

² بوزعور عمار، السياسة النقدية وأثرها على المتغيرات الاقتصادية الكلية - حالة الجزائر (1990-2005)، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، التخصص اقتصاديات النقود والبنوك وأسواق المال، جامعة محمد خيضر بيسكرة، 2016/2015.

الفصل الثالث: عرض وتحليل الدراسات السابقة.

بالإضافة إلى اتساع نطاق التكتلات الاقتصادية والإقليمية وانتشار البنوك الإسلامية، وكما أن الإصلاحات التي قامت بها الجزائر بخصوص السياسة النقدية أدت إلى استعمال أدوات جديدة لتسيير المعروض النقدي، منها جذب العروض وتطبيق نظام الأمانات، بالإضافة إلى رفع معدلات الفائدة ومعدل إعادة الخصم ابتداء من أبريل 1994، وإدخال أداة جديدة للتأثير على السيولة النقدية في 2004 تسمى "استرجاع السيولة عن طريق المناقصة".

3-دراسة (حاجي سمية، 2015-2016) بعنوان: دور السياسة النقدية في معالجة اختلال ميزان المدفوعات حالة الجزائر(1990-2014)¹.

هدفت هذه الدراسة إلى دراسة السياسة النقدية وكيفية معالجتها للخلل الحادث في ميزان المدفوعات، والوسائل المختلفة التي انتهجتها السلطات النقدية لمعالجة هاته الإختلالات التي يعرفها ميزان المدفوعات في الدول النامية على وجه الخصوص، وتسعى الجزائر جاهدة لمعالجة هذا الخلل عن طريق أدوات السياسة النقدية، وبغية تحقيق هذه الأهداف فإنها تمارس تأثيرها عن طريق استخدام أدواتها، ومن هاته الأدوات والتقنيات التي تؤثر خاصة على ميزان المدفوعات هي: معدلات الفائدة، معدل إعادة الخصم، نسبة الاحتياطي الإجباري، ومعدل استرجاع السيولة البنكية.

حيث طرحت الإشكالية التالية: ما دور السياسة النقدية في معالجة الخلل في ميزان المدفوعات بصورة عامة وفي الجزائر بصورة خاصة؟، وكانت هناك عدة نتائج نذكر أهمها:

- أن فعالية السياسة النقدية في الدول النامية محدودة نظرا لظروف التخلف التي تعيشها هذه البلدان وما يرافقها من ضعف في أداء الجهاز المصرفي؛

- وجد أن دور أداة سعر الفائدة وأداة استرجاع السيولة، لهما دور كبير وفعال وهذا ما توضحه العلاقة الطردية بين التغيرات الحاصلة على مستوى هاتين الأداةين، والتي تترجم بحدوث تغيرات طردية على مستوى ميزان المدفوعات، فحسب النموذج أنه إذا تغير في سعر الفائدة ومعدل استرجاع السيولة بوحدة واحدة يرتفع رصيد ميزان المدفوعات على التوالي بقيمة 0,576 وحدة و 1,086 وحدة؛

- من خلال النموذج المستخدم نلاحظ أن تأثير المتغيرات يكون بالترتيب التالي: سعر الصرف، معدل استرجاع السيولة، الصادرات، سعر الفائدة، معدل الخصم، الاحتياطي الإجباري، وفي الأخير الناتج الداخلي الخام، وهذا يبرهن على صحة النظرية الاقتصادية ودور أدوات السياسة النقدية في تعديل ميزان المدفوعات الجزائري.

4-دراسة (بشيشي وليد، جانفي 2016) بعنوان: دراسة قياسية لأثر السياسة النقدية على ميزان المدفوعات في الجزائر للفترة (1990-2014)².

هدفت الدراسة إلى قياس أثر السياسة النقدية على التوازن الخارجي من خلال دراسة نموذج

(Magee Oladipupo & Onotaniyohuwo)، حيث استخدم في الدراسة اختبار التكامل المشترك ونموذج تصحيح الخطأ لـ(Engle & Granger) في المدى القصير والطويل، وقد بينت الدراسة أن هناك علاقة طويلة الأجل ومتكاملة لمتغيرات السياسة النقدية وميزان المدفوعات، كما تبين أيضا أن أكثر المتغيرات تأثيرا على ميزان

¹ حاجي سمية، دور السياسة النقدية في معالجة اختلال ميزان المدفوعات حالة الجزائر 1990-2014، أطروحة دكتوراه الطور الثالث في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاديات النقود والبنوك وأسواق المال، جامعة محمد خيضر بيسكرة، 2015/2016.

² بشيشي وليد، دراسة قياسية لأثر السياسة النقدية على ميزان المدفوعات في الجزائر للفترة (1990-2014)، مجلة دراسات العدد الاقتصادي، المجلد 07، العدد 01، جامعة عمر تلجي، الأغواط، جانفي 2016.

الفصل الثالث: عرض وتحليل الدراسات السابقة.

المدفوعات هو سعر الصرف والتضخم، أما بالنسبة لسعر الفائدة فقد وجد أن تأثيره في المدى القصير غير معنوي أما تأثيره في المدى الطويل فهو ضعيف جداً ومرد ذلك أن النظام البنكي في الجزائر ضعيف جداً ولا يؤثر بدرجة كبيرة على المتغيرات الاقتصادية.

وكانت التوصيات كما يلي:

- استغلال فائض السيولة في مشاريع استثمارية من شأنها أن تقلص من التبعية للخارج؛
- التقليل من معدلات البطالة خاصة التضخم المستورد الذي يعتبر المصدر الأساسي للتضخم في الجزائر؛
- زيادة التنسيق بين السياسات الاقتصادية، لأن السياسة النقدية تحتاج إلى تنسيق السياسة المالية والاستثمارية وغيرها من السياسات الكلية، حتى تكون أكثر فعالية؛
- العمل على تنويع مصادر السيولة؛
- تحديث وتطوير المنظومة المصرفية الجزائرية، حتى يصبح لمعدل الفائدة دوراً فعالاً في الاقتصاد الجزائري، وتفعيل دور النقود الإلكترونية التي أصبحت ضمن متطلبات عصرنا الرقمي.

5-دراسة (بوروشة كريم، 2014-2015) بعنوان: أثر السياسة النقدية على آليات معالجة اختلال ميزان المدفوعات -دراسة حالة الجزائر (1990 إلى 2012)¹.

هدفت هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على مدى فعالية السياسة النقدية في معالجة اختلال ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة الممتدة (1990-2012)، وذلك باستخدام نموذج الانحدار الذاتي المتجه، بالاعتماد على ثلاثة متغيرات نقدية تمثل في: معدل الخصم، سعر الصرف، والكتلة النقدية. وطرح الباحث الإشكالية التالية: ما مدى تأثير السياسة النقدية على آليات معالجة اختلال ميزان المدفوعات في الجزائر؟. وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج نذكر منها:

- تعمل السياسة النقدية على إعادة التوازن لميزان المدفوعات وذلك سواء بطريقة آلية دون تدخل السلطة النقدية عن طريق ما يسمى قوى السوق، ممثلة في النظرية الكمية للنقود، معدلات الفائدة وأسعار الصرف، أو بتدخل السلطة النقدية عن طريق سياسات التصحيح والتي تركز على دور تغيرات سعر الصرف أثارها على كل من الصادرات والواردات ومكونات الاستيعاب، إضافة إلى المقاربة النقدية التي تفسر الاختلال في ميزان المدفوعات بأنه ظاهرة نقدية ترجع لعدم التوازن بين الطلب والعرض في كمية النقود لذلك يتم التصحيح باللجوء للأدوات النقدية؛
- اختلاف أداء السياسة النقدية في الاقتصاد الجزائري تبعاً للنظام الاقتصادي القائم، فخلال فترة الاقتصاد المخطط اتسمت بالحيادية وعدم الفعالية بسبب الدور السلبي للنقود واعتماد البنك المركزي على الأدوات المباشرة في الرقابة والتحكم والائتمان، وبعدها استرجعت السياسة النقدية دورها التنموي وذلك بموجب قانون النقد والقرض الذي أسس لظهور سياسة نقدية حقيقية واضحة المعالم من خلال التوجه نحو الاعتماد على أدوات غير مباشرة وتحديد الأهداف النهائية للسياسة النقدية؛

¹ بوروشة كريم، أثر السياسة النقدية على آليات معالجة اختلال ميزان المدفوعات -دراسة حالة الجزائر (1990 إلى 2012)، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية دولية، جامعة ورقلة، 2015/2014.

-تباين توجهات السياسة النقدية المتبعة في الجزائر، وذلك حسب ظروف الفترة 1990 إلى 1994 إتباع سياسة توسعية بسبب الإفراط في الإصدار النقدي بغية مواجهة العجز المسجل في الميزانية، وبعدها اتبعت سياسة نقدية انكماشية إلى غاية سنة 2000، وابتداء من عام 2001، وبعد تحسن الأوضاع النقدية الخارجية نتيجة لارتفاع أسعار البترول في الأسواق الدولية، عادت الجزائر مرة أخرى إتباع سياسة نقدية توسعية بالموازاة مع اتخاذ سياسة مالية توسعية كذلك من خلال تسطير عدة برامج تنموية ضخمة؛

-عدم استقرار رصيد ميزان المدفوعات الجزائري، فخلال الفترة من 1990 إلى 1999 عرف الميزان عدة صعوبات حيث سجل عجزاً في أغلب سنوات هذه الفترة بسبب انخفاض أسعار النفط حيث لم تتعدى حاجز 20 دولار للبرميل على اعتبار أنه يشكل 96% من الصادرات الجزائرية، قبل أن يسجل فائض خلال السنوات اللاحقة ابتداء من سنة 2000، كنتيجة مباشرة لارتفاع أسعار النفط حيث تجاوزت حدود المائة دولار للبرميل الواحد سنتي 2011 و2012، لكن ما يعاب على هذا الفائض أنه يمتاز بالتذبذب وعدم الاستقرار وذلك لكونه مرهون بتقلبات أسعار النفط في الأسواق العالمية.

6- A study (Julius O. Tijani, 2014) entitled: **Empirical Analysis of Balance of Payment Adjustment Mechanisms: Monetary Channel in Nigeria, 1970–2010¹**.

هدفت هذه الدراسة إلى فهم وتطبيق النهج النقدي كآلية تكيف لتصحيح اختلال ميزان المدفوعات وشرح سلوك ميزان المدفوعات في نيجيريا. كما هدفت إلى التحقق من تنفيذ النظرية النقدية في آليات تسوية ميزان المدفوعات، بحيث تم استخدام الاقتصاد القياسي في الدراسة من خلال تحليل الانحدار الخطي باستخدام البيانات السنوية من (1970–2010). وتظهر النتائج المقدرة وجود علاقة إيجابية بين المتغير التابع (ميزان المدفوعات) والمتغيرات المستقلة (الائتمان المحلي وسعر الصرف وميزان التجاري) بينما معدل التضخم والناتج المحلي الإجمالي كانت علاقتهما بميزان المدفوعات سلبية. وقد تم الكشف أيضاً عن أن الأدوات النقدية يمكن أن تعمل بشكل فعال كآلية تعديل للتأثير على ميزان المدفوعات في نيجيريا. وخلصت البراهين التجريبية التي تم جمعها في هذا العمل إلى أن ميزان المدفوعات يعد حدثاً نقدياً، وأنه يمكن تصحيح أي اختلال في ميزان مدفوعات بلد ما من خلال تعديل الطلب على الائتمانات المحلية والميزان التجاري. لذلك، يجب على السلطات النقدية اعتماد سياسة نقدية انكماشية للحد من النمو المفرط للائتمان المحلي، ومع ذلك فإن لسعر الصرف والميزان التجاري تأثيراً قوياً على ميزان المدفوعات. ويجب أن تكون الحكومة أيضاً حذرة من عجز الموازنة الذي يتم تمويله في الكثير من الأحيان عن طريق القروض الداخلية. من أجل زيادة ترسيخ الاقتصاد النيجيري على خارطة الطريق للنمو والتنمية.

ويوصي الباحث بأن تكون الحكومة حذرة ومتعمقة في تبني أي تدابير سياسية مثل السياسات النقدية والسياسات الاقتصادية وما إلى ذلك، وينبغي للحكومة من خلال البنك المركزي النيجيري تعزيز سياسات خفض الإنفاق عن طريق خفض المعروض من النقود مع زيادة مقابله في سعر الفائدة وانخفاض في معدل التضخم للحد من الطلب على السلع المستوردة. كما ينبغي تشجيع سياسات تبديل الإنفاق مثل التحكم المباشر وتخفيض قيمة العملة لزيادة تصدير السلع

¹ Julius O. Tijani, **Empirical Analysis of Balance of Payment Adjustment Mechanisms: Monetary Channel in Nigeria, 1970– 2010**, Mediterranean Journal of Social Sciences, MCSER Publishing, Roma-Italy, Vol 5, N° 14, July 2014, pp 67-76.

والإنتاج المحلي، وذلك باستخدام تدابير الرقابة المباشرة لإدارة استيراد البضائع إلى البلد. والحاجة إلى إدارة السيولة المحلية بحكمة بالنظر إلى الضغط الهائل على ميزان مدفوعات الأموال الزائدة. كما أن بذل جهد حازم لتعبئة الموارد من خلال الادخار الخاص وتنفيذ سياسة مالية حكيمة من خلال التحصيل الفعال للعائدات الضريبية وترشيد الإنفاق الحكومي نحو تعزيز النمو وبرامج الحد من الفقر ستمكن الحكومة من متابعة برامجها التنموية.

7- A Study (Anthony Ilegbinosa, Lekan Moses Olatunji, Bosco Ito Ekpenyong, 2013) entitled: **Monetary policy and its implications for balance of payments stability in Nigeria: 1980- 2010**¹.

حاولت هذه الدراسة معرفة مدى فعالية السياسة النقدية في تحقيق توازن المدفوعات في نيجيريا، خلال الفترة الزمنية الممتدة (1980-2010)، باستخدام نموذج الانحدار المتعدد، وذلك عن طريق البحث عن وجود علاقة بين رصيد ميزان المدفوعات وبين متغيرات السياسة النقدية المتمثلة في الكتلة النقدية، سعر الصرف ومعدل الفائدة. وخلصت الدراسة إلى وجود علاقة بين كل من الكتلة النقدية وميزان المدفوعات من جهة وبين معدل الخصم وميزان المدفوعات من جهة أخرى، بينما عدم وجود علاقة بين سعر الصرف وميزان المدفوعات، وأوصت الدراسة بحتمية ترقية الصادرات النيجيرية خصوصا خارج قطاع المحروقات، وكذلك ضرورة قيام البنك المركزي بالتنسيق بين السياستين النقدية والمالية لضمان نمو وتطور الاقتصاد النيجيري.

8-دراسة (جليل شعبان، عقيل عبد محمد الحمدي، جانفي 2011) بعنوان: **أثر السياسة النقدية في ميزان المدفوعات (دراسة حالة الاقتصاد الأمريكي)**².

حاولت هذه الدراسة دراسة العلاقة السببية، النظرية والتطبيقية بين السياسة النقدية ونتائجها وتأثيراتها في مجمل النشاط الاقتصادي وصولاً إلى تأثيراتها في النهاية في ميزان المدفوعات، وقد تم اختيار الاقتصاد الأمريكي كحالة دراسية لقياس العلاقة بين السياسة النقدية وميزان المدفوعات، كونه على درجة عالية من التطور والتقدم، وأسعار الصرف والفائدة فيه معومة، علاوة على توفر حرية انتقال رؤوس الأموال فيه، وذلك من خلال مجموعة من النماذج القياسية تمثلت في مجموعة من الانحدارات المتعددة. وقد استخدمت الدراسة عدة متغيرات من أجل تحليل أثر السياسة النقدية على ميزان المدفوعات، تمثلت في أسعار الفائدة، عرض النقود، الطلب الكلي، سعر الصرف ومستويات الأسعار. وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة بين متغيرات السياسة النقدية ورصيد ميزان المدفوعات الأمريكي، حيث استطاعت هذه المتغيرات تفسير أكثر من 96% من التغيرات في الحساب الجاري، و88% من التغيرات في حساب رأس المال، و74% من التغيرات الحاصلة في ميزان المدفوعات الأمريكي.

9- A Study (Patricia A. Adamu and Osi C. Itsede) entitled: **Balance of Payments Adjustment: the West African-Monetary Zone Experience**³.

¹ Anthony Ilegbinosa, Lekan Moses Olatunji, Bosco Ito Ekpenyong, **Monetary policy and its implications for balance of payments stability in Nigeria: 1980- 2010**, international journal of Economics and finance, vol 5, N° 3, Canadian Center of Science and Education, 2013.

² جليل شعبان، عقيل عبد محمد الحمدي، أثر السياسة النقدية في ميزان المدفوعات (دراسة حالة الاقتصاد الأمريكي)، مجلة العلوم الاقتصادية، المجلد 7، العدد 27، جانفي 2011.

³ Patricia A. Adamu and Osi C. Itsede, **Balance of Payments Adjustment: the West African-Monetary Zone Experience**, Volume 10, N° 2, Journal of Monetary and Economic Integration.

هدفت هذه الدراسة لتبيان دور المنهج النقدي في تصحيح الخلل في ميزان المدفوعات لدول WAMZ (الاقتصاديات الصغيرة غرب أفريقيا) للفترة 1975-2008 انطلاقاً من عرض نظريات التصحيح لميزان المدفوعات المنهج النقدي ومنهج المرونات وكذا منهج الاستيعاب والتركيز على المقاربة النقدية من خلال حساب كيفية استجابة مكونات ميزان المدفوعات للمحددات الأساسية وفقاً للأسس النظرية. وخلصت الدراسة إلى أنه توجد علاقة سلبية قوية بين الائتمان المحلي وصافي الأصول الأجنبية وأن لسعر الفائدة والنتائج المحلي الإجمالي تأثير كبير على ميزان المدفوعات في دول WAMZ. وعليه يمكن تأكيد دور المنهج النقدي في معالجة الخلل في ميزان المدفوعات من خلال التركيز على القاعدة النقدية والعمل على استقلالية السياسة النقدية مما يساعد على معالجة الإختلالات الداخلية والخارجية.

10- A Study (Jin Zhongxia, 2003) entitled: **The Dynamics of Real Interest Rate, Real Exchange Rates and the Balance of Payments in China 1980-2002**¹.

بحيث عنونت هذه الدراسة بديناميكيات سعر الفائدة الحقيقي، أسعار الصرف الحقيقية وميزان المدفوعات في الصين للفترة 1980-2002.

تناولت الدراسة تأثير السياسة النقدية على ميزان المدفوعات في الصين خلال الفترة 1980-2002 من خلال تحليل وكشف العلاقة الديناميكية بين سعر الفائدة الحقيقي وسعر الصرف الحقيقي في ظل بيئة كالصين. وتوصل الباحث إلى أنه من خلال تجربة الصين هناك تفاعل وآلية تحكم طبيعة العلاقة بين سعر الصرف وسعر الفائدة تسير جنباً إلى جنب مع النمو المتزايد في فائض الميزان التجاري وميزان المدفوعات مع عدم استجابة تدفقات رأس المال بسعر الصرف على المدى القصير.

المطلب الثالث: الدراسات السابقة التي تتعلق بتنسيق السياسة المالية والنقدية بميزان المدفوعات.

يتناول هذا المطلب مجموعة من الدراسات السابقة التي تتعلق بتنسيق السياسة المالية والنقدية وعلاقتها بميزان المدفوعات والتي تطرقت إلى جانب معين من الدراسة الحالية من خلال التعرف على آلية عمل وتأثيرات هذه السياسات في المحافظة على التوازن الخارجي والمتمثل في ميزان المدفوعات من خلال تنسيق أدوات السياستين، واستخلاص منها بعض المتغيرات التي سوف نقوم بالعمل بها في دراستنا الحالية.

1- A study (Adedoyin Isola Lawal, Russell Olukayode Somoye, Abiola Ayoopo Babajide, Tony Ikechukwu Nwanji, 2018) entitled: **The effect of fiscal and monetary policies interaction on stock market performance: Evidence from Nigeria**².

بحثت هذه الدراسة في تأثير التفاعلات بين السياسات المالية والنقدية على سلوك سوق الأوراق المالية (ASI) وتأثير تقلب هذه التفاعلات على سوق الأسهم النيجيرية. حللت الدراسة بيانات شهرية باستخدام نماذج ARDL وEGARCH. وتظهر النتائج التفاعل بين السياسات النقدية والمالية والتأثير على عائدات سوق الأسهم في نيجيريا.

¹ Jin Zhongxia, **The Dynamics of Real Interest Rate, Real Exchange Rates and the Balance of Payments in China 1980-2002**, IMF Working Paper, International Monetary Fund, Volume 03, 2003.

² Adedoyin Isola Lawal, Russell Olukayode Somoye, Abiola Ayoopo Babajide, Tony Ikechukwu Nwanji, **The effect of fiscal and monetary policies interaction on stock market performance: Evidence from Nigeria**, Future Business Journal, Volume 4, 2018, pp 16-33.

الفصل الثالث: عرض وتحليل الدراسات السابقة.

وأظهرت نتائج ARDL دليل على وجود علاقة طويلة الأجل بين سوق الأوراق المالية (ASI) والسياسات النقدية والمالية. وتُظهر نتائج أن تقلبات سوق الأوراق المالية (ASI) حساسة إلى حد كبير للتقلبات في التفاعلات بين أدوات السياستين. وتشير أيضا إلى معايرة كل من السياسات النقدية والمالية في نموذج واحد عند صياغة سياسة سوق الأوراق المالية حيث أن تفاعلها يمارس بشكل كبير على سلوك سوق الأوراق المالية، وبالتالي ينبغي النظر في كلتا السياستين بالتزامن وليس بمعزل عن غيرها.

2-دراسة (أحمد طارق حسن سليمان، 2017) بعنوان: دور السياسات النقدية والمالية في معالجة الإختلالات الاقتصادية في السودان: نموذج قياسي الفترة من (1985-2015)¹.

هدفت هذه الدراسة لتقييم دور السياسات النقدية والمالية في معالجة الإختلالات الاقتصادية في السودان خلال الفترة (1985-2015)، وتمثلت المشكلة في كيفية قياس أثر السياسات المالية والسياسات النقدية لمعالجة الإختلالات الاقتصادية في السودان باعتبار أن الإختلالات الاقتصادية من أهم الظواهر السلبية التي تؤثر على الاقتصاد القومي خلال فترة الدراسة. ومعرفة كيفية تحديد السياسة الأكثر فاعلية وتأثيرا على الإختلالات الاقتصادية في السودان. وقد افترضت الدراسة استقرار ووضوح السياسات النقدية والمالية ذات مردود فعال في معالجة وتقليل الإختلالات الاقتصادية وكذلك وجود علاقة طردية بين التضخم في السودان وكل من (سعر الصرف، الإنفاق الحكومي وتكلفة التمويل)، ووجود علاقة طردية ما بين سعر الصرف في السودان وكل من (التمويل بالعجز، تكلفة التمويل، عرض النقود)، كما توجد علاقة عكسية ما بين عجز الموازنة في السودان وإيرادات الدولة وطردية مع كل من (الإنفاق الحكومي وعرض النقود).

ومن خلال بناء نموذج مشتمل على ثلاثة معادلات آنية توصلت الدراسة إلى بعض النتائج نذكر منها:

- أن للسياسة النقدية فعالية أكبر في معالجة التضخم مقارنة مع السياسة المالية؛
- للسياسة المالية فعالية أكبر لمعالجة عدم الاستقرار في سعر الصرف، والارتفاع الكبير في عجز الموازنة؛
- أن استقرار ووضوح السياسة المالية والنقدية ذات مردود فعال في تقليل ومعالجة الإختلالات الاقتصادية حيث كان لكل سياسة دور وفعالية في معالجة الإختلالات الاقتصادية؛
- أثبتت الدراسة وجود علاقة طردية بين التضخم في السودان وكل من (سعر الصرف، الإنفاق الحكومي وتكلفة التمويل)، ووجود علاقة طردية ما بين سعر الصرف في السودان وكل من (التمويل بالعجز، تكلفة التمويل، عرض النقود)، كما توجد علاقة عكسية ما بين عجز الموازنة في السودان وإيرادات الدولة وطردية مع كل من (الإنفاق الحكومي وعرض النقود).

3-دراسة (بهاء الدين طويل، 2015-2016) بعنوان: دور السياسات المالية والنقدية في تحقيق النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر من (1990 إلى 2010)².

¹ أحمد طارق حسن سليمان، دور السياسات النقدية والمالية في معالجة الإختلالات الاقتصادية في السودان: نموذج قياسي الفترة من (1985-2015)، أطروحة دكتوراه، جامعة أم درمان، السودان، 2017.

² بهاء الدين طويل، دور السياسات المالية والنقدية في تحقيق النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر من 1990 إلى 2010، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد مالي، جامعة الحاج لخضر بباتنة، 2016/2015.

الفصل الثالث: عرض وتحليل الدراسات السابقة.

هدفت هذه الدراسة إلى دراسة الدور التي تلعبه السياسات المالية والنقدية، باعتبار أن السياسة المالية أكثر السياسات استخداماً في مختلف الدول من أجل تحقيق النمو الاقتصادي الممثل لأحد أضلاع أهدافها المسطرة، والذي ينجر عنه تحسين مستوى المعيشة للسكان، توفير فرص العمالة والحد من البطالة، وكذا تنشيط الأداء الاقتصادي من خلال زيادة الاستثمار والإنتاج. والجزائر كغيرها من الدول النامية قامت بالتوسع في استخدام السياسة النقدية كأسلوب لتنظيم تداول النقود، مع منح الاستقلالية للبنك المركزي للقيام بدوره التمويلي.

حيث تم طرح الإشكالية التالية: ما هو الدور الذي تلعبه السياسات المالية والنقدية لتحقيق النمو الاقتصادي في الجزائر، خلال الفترة الممتدة من 1990 إلى 2010؟، حيث توصلت الدراسة إلى عدة نتائج منها:

- تميزت السياسة المالية المنتهجة في الجزائر، بارتفاع النفقات العامة من سنة لأخرى بما نسبته 21,82%، وكذا الشأن بالنسبة للإيرادات العامة التي تمت بمعدل 17,67%؛
- حققت الموازنة العامة الجزائرية عجزاً في كل السنوات؛

- لقد قدمت الإصلاحات النقدية المنتهجة بفضل قانون النقد والقرض عدة إضافات، على غرار تسمية السلطة النقدية، التي منحت كامل الاستقلالية في ممارسة أنشطتها ضمن سوق نقدية مكونة من عديد المؤسسات البنكية، والمالية غير البنكية وحتى المؤسسات الاستثمارية؛

- توافقت تطور أدوات السياسة النقدية في الجزائر، ورغبة السلطة النقدية في التحكم في التضخم، فخلال الفترة 1990-1996 أين ارتفعت معدلات التضخم بمتوسط 24,60%، ارتفع معها معدل إعادة الخصم إلى 11,60%، أما انخفاض معدل التضخم إلى 3,52% في السنوات من 1997 إلى 2010، فقد تراجعت معدلات إعادة الخصم إلى 8,54% في المتوسط؛

- أخذت السياسة النقدية الطابع التوسعي، بفضل تعاضد الكتلة النقدية في البلاد بمعدل 17,45%، نتيجة ارتفاع مقابلاتها النقدية لاسيما القروض إلى الاقتصاد بـ 15,78%؛

- تم إثبات الدور الذي تلعبه السياسات المالية والنقدية في الدفع بعجلة النمو الاقتصادي، فقد ساهمت هذه السياسات التوسعية في بلوغ معدل 2,66% في المتوسط.

4-دراسة (خالد محمد الساعي و أنور أحمد العزام، 2015) بعنوان: العجز التوأم في ظل المتغيرات النقدية والمالية والنمو الاقتصادي والانفتاح التجاري (حالة الأردن)¹.

تبحث هذه الدراسة في العلاقات بين عجز الحساب الجاري، وعجز الموازنة، والاستثمار، والانفتاح التجاري، ومتغيرات الاقتصاد الكلي الأردني باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL) خلال الفترة 1975-2010.

وبينت النتائج أن المتغيرات تتحرك مع بعضها في المدى الطويل، ويدعم التحليل النظرية الكينزية بوجود صلة بين الحساب الجاري وعجز الموازنة والاستثمار التي تقول بوجود ارتباط إيجابي بين عجز الموازنة وعجز الميزان التجاري، وعلاقة سببية من الأول إلى الثاني، وهذا العجز في الموازنة يسبب العجز التجاري، وتشير إشارة معلمة الاستثمار السالبة والأقل

¹ خالد محمد الساعي، أنور أحمد العزام، العجز التوأم في ظل المتغيرات النقدية والمالية والنمو الاقتصادي والانفتاح التجاري: حالة الأردن، المجلة الأردنية للعلوم الاقتصادية، المجلد 2، العدد 2، 2015.

الفصل الثالث: عرض وتحليل الدراسات السابقة.

من الواحد إلى وجود فرضية Feldstein-Horioka وأن الأردن مندمج بأسواق رأس المال العالمية، ووجد أن الانفتاح التجاري يزيد من العجز في الحساب الجاري، وكان للسياسة النقدية دور في زيادة عجز الحساب الجاري، في حين أن سعر الصرف الحقيقي الفعال كان له دور مهم في تخفيض العجز، إلا أنه لم يكن للنمو الاقتصادي الحقيقي أي تأثير على العجز، وعرض البحث بعض الإستراتيجيات لتحقيق استقرار عجز الحساب الجاري في الأردن.

5-دراسة (محمد عبد الله محمد الصادق، 2014) بعنوان: السياسات النقدية والمالية وأثرها على ميزان المدفوعات السوداني خلال (2000-2010)¹.

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل الذي خلقته السياسات المالية والنقدية على ميزان المدفوعات في السودان خلال الفترة من 2000 إلى 2010، حيث تمثلت مشكلة البحث في أنه طالما كان هناك اختلال في ميزان المدفوعات أي دولة وتذبذب في سعر صرفها فإن ذلك يقود إلى اختلالات أخرى في الاقتصاد والإختلالات المتزايدة في ميزان المدفوعات وسعر الصرف مؤثر واضح لمعانة ذلك الاقتصاد من عدة مشاكل، وأيضا هدفت إلى توضيح العوامل المؤثرة على ميزان المدفوعات وكذا التعرف على أداء ميزان المدفوعات في فترة الدراسة والتعرف على السياسات التي يمكن من خلالها معالجة الإختلالات في ميزان المدفوعات.

-بحيث تم طرح الإشكالية التالية في هذه الدراسة: ما هو أثر السياسات المالية والنقدية على ميزان المدفوعات؟.

-استخدم المنهج التحليلي الوصفي وطرق التحليل الإحصائية باستخدام برنامج SPSS.

وتوصلت هذه الدراسة إلى النتائج التالية: أن الزيادة في عرض النقود أدت إلى التدهور في سعر الصرف وميزان المدفوعات وأن الإيرادات الضريبية لم تؤدي إلى تحسين ميزان المدفوعات وسعر الصرف بالصورة المطلوبة، وأن السياسات المالية والنقدية التي طبقت خلال فترة الدراسة أثرت إيجابيا على ميزان المدفوعات بحيث أن السياسة المالية المتبعة في الفترة محل الدراسة كانت تفسر التغير الذي حدث في ميزان المدفوعات بنسبة 97% و3% فقط كان أثر عوامل أخرى، في حين أن السياسات النقدية المتبعة في فترة الدراسة كانت تفسر التغير الحاصل في ميزان المدفوعات بنسبة 87% و13% تأثير العوامل الأخرى.

6-دراسة (الشاذلي عيسى حمد، 2004) بعنوان: أثر السياسات المالية والنقدية على ميزان المدفوعات في السودان في الفترة من (1989-2000)².

تمثلت مشكلة الدراسة في معرفة الأثر الذي خلفته السياسات المالية والنقدية على ميزان المدفوعات السوداني خلال الفترة (1989-2000)، وافترضت الدراسة أن هذه السياسات ذات مردود إيجابي على ميزان المدفوعات خلال فترة الدراسة، وكذلك افترضت أن هذه السياسات أثرت على الناتج المحلي الإجمالي وبالتالي على ميزان المدفوعات. وهدفت الدراسة إلى التعرف على أدبيات تقويم آثار هذه السياسات بصورة عامة، وعلى ميزان المدفوعات بصورة خاصة. وكذلك دراسة آثارها على مكونات ميزان المدفوعات بالتفصيل، وبعد إجراء الدراسة القياسية اللازمة توصلت الدراسة إلى نتائج مفادها ما يلي:

¹ محمد عبد الله محمد الصادق، السياسات النقدية والمالية وأثرها على ميزان المدفوعات السوداني خلال (2000-2010)، رسالة الماجستير في الاقتصاد (تمويل)، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، 2014.

² الشاذلي عيسى حمد، أثر السياسات المالية والنقدية على ميزان المدفوعات في السودان في الفترة من (1989-2000)، أطروحة دكتوراه، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، 2004.

الفصل الثالث: عرض وتحليل الدراسات السابقة.

- أن زيادة عرض النقود في السودان أدت إلى تدهور ميزان المدفوعات السوداني، علاوة على ذلك أوضحت النتائج أن زيادة الناتج المحلي الإجمالي لم تؤدي إلى تحسن ميزان المدفوعات بالدرجة المطلوبة، وكذلك عجز الموازنة كان ذا أثر سلبي على ميزان المدفوعات، لأن هذا العجز كانت تعالجه الحكومة من خلال الاستدانة من الجهاز المصرفي، الأمر الذي أدى إلى زيادة عرض النقود، وبالتالي زيادة التضخم مما انعكس سلباً على قدرة الصادرات إلى المنافسة الخارجية.

وعن السياسات المالية والنقدية التي طبقت خلال فترة الدراسة لم تؤدي إلى فائض في ميزان المدفوعات السوداني عدا الثلاث السنوات الأخيرة لهذه الفترة وهي الأعوام 1989، 1999، 2000 والتي شهدت دخول صناعة وصادرات البترول السوداني من ضمن الصادرات السودانية.

وأخيراً أوصت الدراسة بالتنسيق بين السياستين المالية والنقدية، وكذلك إصلاح حال التجارة الخارجية، والعمل على استقرار سعر الصرف، وتقليل تكلفة الإنتاج، وعلاج مشكلة الديون الخارجية، وتحقيق السلام العادل في السودان واستخدام البترول لتحريك القطاعات الإنتاجية وتقليل الاستدانة من الجهاز المصرفي، كل هذه التوصيات قد تؤدي في رأي الباحث إلى تحسين صورة ميزان المدفوعات السوداني.

المبحث الثاني: الدراسات السابقة التي تتعلق بالسياسة التجارية وميزان المدفوعات.

يتضمن هذا المبحث مجموعة من الدراسات السابقة التي تتعلق بعلاقة السياسة التجارية بميزان المدفوعات والتي تطرقت إلى جانب معين من الدراسة الحالية من خلال التعرف على آلية عمل وتأثيرات هذه السياسة في المحافظة على التوازن الخارجي والمتمثل في ميزان المدفوعات من خلال تطبيق مجموعة أدوات السياسة التجارية الصادرة من قبل صانعي القرارات في دول العينة، واستخلاص منها بعض المتغيرات التي سوف نقوم بالعمل بها في دراستنا الحالية.

1-دراسة (عاتكة عثمان العطا أحمد، 2018) بعنوان: أثر سياسة التحرير الاقتصادي في ميزان المدفوعات السوداني -دراسة تطبيقية قياسية خلال الفترة من(1992-2016)¹.

تناولت هذه الدراسة أثر التحرير الاقتصادي على ميزان المدفوعات السوداني خلال الفترة (1992-2016)، حيث هدفت الدراسة بشكل رئيس إلى الوقوف على تجربة تطبيق التحرير الاقتصادي في السودان وأثرها في أداء الاقتصاد السوداني بصفة عامة وعلى القطاع الخارجي متمثلاً في ميزان المدفوعات بصفة خاصة.

حيث طرحت مشكلة الدراسة في: ماهية أثر تطبيق سياسة التحرير الاقتصادي في الاقتصاد السوداني بصفة عامة؟ وأثرها على ميزان المدفوعات بصفة خاصة؟. مع تحديد العلاقة بين سياسة التحرير الاقتصادي ومكونات ميزان المدفوعات (الحساب الجاري، حساب رأس المال) في الفترة 1992-2016.

اتبعت الدراسة المنهج الاستنباطي، المنهج الاستقرائي، والمنهج الوصفي والتحليلي لوصف الظاهرة الاقتصادية وتحليل بيانات الدراسة التطبيقية حيث تم تحليل البيانات باستخدام الحزمة الإحصائية Eviews، كما تم اعتماد أسلوب العرض التاريخي ولهذا الغرض تم استخدام بيانات السلاسل الزمنية تغطي الفترة من 1980-2016، حيث استخدمت هذه الدراسة ثلاث معادلات تحتوي على الحسابات الرئيسية لميزان المدفوعات بالإضافة إلى المتغير الصوري (سياسة التحرير الاقتصادي) والذي مثلته بعض مؤشرات الاقتصاد السوداني.

وقد توصلت الدراسة لمجموعة من النتائج أهمها:

-وجود علاقة عكسية بين سعر الصرف وأداء ميزان المدفوعات في السودان، وإن سياسة تحرير الاقتصاد السوداني لم تنجح في تحقيق أهدافها بل أدت إلى تشوهات خطيرة من خلال ارتفاع معدلات التضخم وتذبذب أسعار الصرف وانخفاض معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي.

وعلى ضوء نتائج الدراسة خرجت الدراسة بعدة توصيات أهمها:

يجب على الحكومة السودانية إعادة النظر في تطبيق سياسة التحرير الاقتصادي ومحاولة إيجاد سياسات اقتصادية مصاحبة أو بديلة لسياسات منظومتي بريتون وودز وذلك لعدم ملائمة تلك السياسات لهيكل الاقتصاد السوداني كدولة نامية. معالجة مرتكزات الاقتصاد السوداني المتمثلة ارتفاع معدلات التضخم والفقر وانخفاض معدلات النمو الاقتصادي وذلك عن طريق إيجاد سياسات اقتصادية متناسقة ومتراطة تعمل على التأثير في كل من الطلب الكلي والعرض الكلي وإحداث التوازن المطلوب بينهما. تبني المزيد من السياسات الانكماشية التي تهدف إلى التحكم في عرض النقود والطلب الكلي، وذلك لعلاج اختلالات ميزان المدفوعات الناجمة على الإفراط في العرض النقدي وزيادة الإنفاق الحكومي.

¹ عاتكة عثمان العطا أحمد، أثر سياسة التحرير الاقتصادي في ميزان المدفوعات السوداني -دراسة تطبيقية قياسية خلال الفترة من (1992-2016)، أطروحة دكتوراه، تخصص الفلسفة في التجارة، جامعة شندي، السودان، 2018.

الفصل الثالث: عرض وتحليل الدراسات السابقة.

2-دراسة (محمد الأمين شربي، شرف الدين ملال وعبد الحميد بوخاري، 2016) بعنوان: أثر التحرير التجاري الدولي على ميزان المدفوعات الجزائري (دراسة قياسية خلال الفترة 2000-2013)¹.

حيث هدفت هذه الدراسة إلى إبراز أثر التحرير التجاري الدولي على أداء ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة (2000-2013)، بحيث تم من خلالها التطرق إلى تطور التحرير التجاري في الجزائر في ظل منظمة التجارة العالمية وتحليل واقع ميزان المدفوعات، وقد اعتمدت الدراسة على الأدوات الإحصائية والمتمثلة في برنامج EVIEWS وهذا بعد قياس معدل الانفتاح التجاري في الفترة محل الدراسة.

بحيث تم طرح الإشكالية التالية: ما مدى تأثير التحرير التجاري الدولي على أداء ميزان المدفوعات الجزائري للفترة (2000-2013)؟، كما توصلت الدراسة إلى أنه توجد علاقة طردية بين التحرير التجاري ورصيد ميزان المدفوعات الجزائري، وهذا راجع لهيمنة قطاع النفط على الصادرات الجزائرية وأن قيمة هذه الأخيرة أكبر من قيمة واردات الجزائر لذلك كانت العلاقة طردية خلال الفترة المدروسة، وبالتالي من ناحية التدقيق فإنه لا يمكن ملامسة الأثر الفعلي للتحرير التجاري في الجزائر بسبب اعتمادها الكبير على قطاع المحروقات.

3-دراسة (شتاتحة عمر، 2014-2015) بعنوان: تأثير السياسة التجارية على توازن ميزان المدفوعات في الدول النامية -دراسة حالة الجزائر للفترة (1990 - 2012)².

هدفت هذه الدراسة إلى تقييم فاعلية أدوات السياسة التجارية كآلية لتحقيق التوازن في ميزان المدفوعات للدول النامية، وقد تم اختيار الجزائر كعينة، باعتبارها خطت خطوات هامة نحو تحرير التجارة الخارجية من خلال تبنيها جملة من الإصلاحات أهمها التوجه نحو اقتصاد السوق.

حيث تم طرح الإشكالية التالية: إلى أي مدى ساهمت السياسة التجارية في الحفاظ على توازن ميزان المدفوعات الجزائري في ظل نظام اقتصاد السوق؟

واعتمد في دراسته على منهج دراسة الحالة من خلال التطرق إلى متغيرات الدراسة والمتمثلة في أدوات السياسة التجارية من رسوم جمركية، اتفاقيات ومعاهدات، نظام التراخيص وانعكاس هذه الأدوات على حساب الميزان التجاري وحساب رؤوس الأموال، حيث استعمل في معالجة الإشكالية برامج معلوماتية وإحصائية تتمثل في برنامج EXCEL وبرنامج EVIEWS.

وخلصت الدراسة إلى عدة نتائج ولعل أهمها ما يلي:

-أن الجزائر سعت لتحرير التجارة الخارجية من القيود والإجراءات الجمركية كما سجلت أن تأثير السياسة التجارية يظهر في جانب الواردات أكثر منها على الصادرات، وتبنى سياسة التحرير أدى إلى إضعاف القدرة التصديرية خارج إطار المحروقات؛

-تأثير السياسة الجمركية على ميزان المدفوعات يظهر في التأثير على الواردات بشكل خاص من خلال محاولة امتصاص الفوائض المحققة عن طريق تخفيض معدلات التعريف الجمركية؛

¹ محمد الأمين شربي، شرف الدين ملال وعبد الحميد بوخاري، أثر التحرير التجاري الدولي على ميزان المدفوعات الجزائري (دراسة قياسية خلال الفترة 2000-2013)، مجلة الباحث، العدد 16، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2016.

² شتاتحة عمر، تأثير السياسة التجارية على توازن ميزان المدفوعات في الدول النامية-دراسة حالة الجزائر للفترة 1990-2012، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية دولية، جامعة قاصدي مرباح بورقلة، 2015/2014.

الفصل الثالث: عرض وتحليل الدراسات السابقة.

- إن انضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة سيؤدي إلى تراجع رصيد ميزان المدفوعات وتعرضه لعجز على المدى القصير في ظل غياب آليات تنهض بالقطاع الصناعي والزراعي الموجه أساسا للتصدير؛

- تعاني الجزائر من ضعف في السياسة التصديرية رغم كل الإمكانيات المتاحة وبالرغم من المساعي والجهود الرامية لتشجيع الصادرات عن طريق إنشاء هيئات تهتم بذلك (صندوق دعم والوكالة الوطنية لترقية الصادرات) راجع لأصل المشكلة والمتمثل في البحث عن الصادرات بدائل للنفط وتشجيع القطاع الزراعي والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وفي ظل ضعف الآلية الرقابية وغياب المتابعة الفعالة لهذه القروض الممنوحة للمؤسسات قصد تشجيعها على التصدير فإن هذه الإعانات تعتبر استنزاف للمال العام بدون نتائج ميدانية؛

- تستخدم الجزائر نظام تراخيص الاستيراد لغايتين أساسيتين هما حماية المنتج المحلي من المنافسة الأجنبية من جهة وتخفيض فاتورة الواردات من جهة أخرى، وبالتالي في حالة انخفاض في قيمة الصادرات فتلجأ الدولة إلى تفعيل نظام تراخيص الاستيراد لتخفيض الواردات وبالتالي الحفاظ على فوائض في ميزان المدفوعات؛

- لم تنجح سياسة تخفيض العملة المنتهجة بغية جلب استثمارات جديدة وتشجيع الصادرات بل بالعكس فقد أدت هذه الآلية إلى إضعاف العملة الوطنية في ظل غياب الطلب عليها خارجيا؛

- تأثير السياسة التجارية في ميزان المدفوعات يظهر في فاعلية أدوات هذه السياسة على جانب التحويلات من الخارج نحو الداخل و لكن لا يوجد تأثير موازي لهذه الأدوات على الصادرات و حركة رؤوس الأموال.

4-دراسة (دريس رشيد، 2014) بعنوان: انعكاس الانفتاح التجاري في الجزائر على هيكل ميزان مدفوعاتها خلال الفترة (2000-2012)¹.

هدفت هذه الدراسة إلى الإحاطة بإحدى أكبر التحديات التي تواجه الاقتصاد الجزائري والمتمثلة في تحليل انعكاس الانفتاح التجاري فيها على هيكل ميزان مدفوعاتها خلال الفترة (2000-2012) ضمن مفهوم التوجه نحو اقتصاد السوق والذي عرفت الجزائر من خلاله منذ الثمانينات إلى التسعينات وضعية صعبة أدت إلى إصلاحات اقتصادية لاسترجاع الاستقرار للتوازنات الاقتصادية الكلية التي لها أثر على ميزان المدفوعات، بحيث استخدم مجموعة من المتغيرات التي تمثل درجة الانفتاح التجاري وهي:

- مؤشر نسبة التجارة¹: الذي يحسب بنسبة مجموع الصادرات والواردات من السلع والخدمات إلى الناتج المحلي؛
- مؤشر نسبة التجارة²: فتدرج فيها فقط الصادرات خارج قطاع المحروقات زائد الواردات من السلع والخدمات في حساب هذا المؤشر؛

- مؤشر قيود التجارة³: فيحسب بمتوسط معدل الرسوم الجمركية على الواردات؛

- مؤشر قيود التجارة⁴: فيحسب بنسبة الضرائب على التجارة الدولية إلى الإيرادات الجارية للحكومة؛

وكانت نتائج الدراسة كما يلي:

- ضرورة مراعاة التدرج، الانتقاء، التوقيت المناسب في صياغة أي سياسة خاصة بالانفتاح التجاري والمالي مع الموازنة بين الفوائد والتكاليف المرتبطة بأي سياسة للانفتاح؛

¹ دريس رشيد، انعكاس الانفتاح التجاري في الجزائر على هيكل ميزان مدفوعاتها خلال الفترة (2000-2013)، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، العدد 11، جامعة حسينية بن بوعلي، الشلف، جانفي 2014.

الفصل الثالث: عرض وتحليل الدراسات السابقة.

- ضرورة الانفتاح التجاري في الجزائر بشكل متوازن والذي لا يعتمد فقط على قطاع المحروقات من خلال توجيه الإيرادات النفطية إلى الاستثمار المنتج مما يزيد من مساهمة القطاعات غير النفطية في الناتج المحلي الإجمالي خاصة الموجهة نحو التصدير ويقلل من الاختلال الحاصل في الهيكل السلعي لميزان التجارة؛

- ضرورة تنفيذ سياسات اقتصادية تساعد على تنويع الاقتصاد الجزائري في المدى الطويل خاصة في القطاعات التي يمكن أن توجه نحو التصدير؛

- ضرورة وضع نظام للصرف الأجنبي أكثر مرونة لمواجهة وامتصاص الآثار المحتملة للصدمات أو الأزمات في المستقبل حتى لا تتسبب في إحداث ضغوطات أكبر لتعديل سعر الصرف وتقلل من إمكانية تمويل عجز الحساب الجاري من الخارج أو تطبيق سياسات أكثر تشددا في إدارة الطلب الكلي؛

5-دراسة (هند رمضان عبد المجيد السيد، 2006) بعنوان: مدى فعالية السياسة التجارية على ميزان المدفوعات المصري خلال الفترة (1981-2005) دراسة مقارنة مع دول جنوب شرق آسيا¹.

هدفت هذه الدراسة إلى تقييم مدى فعالية السياسة التجارية المطبقة من طرف الحكومة المصرية على ميزان المدفوعات خلال فترة الدراسة من سنة (1981-2005) بحيث انتهجت الباحثة في التحليل على دراسة المقارنة بين السياسة التجارية المصرية المنتهجة والسياسات التجارية المنتهجة من طرف دول جنوب شرق آسيا وقد تم حصر نتائج الدراسة كما يلي:

- الإجراءات التي اتبعتها مصر للسياسة التجارية خلال فترة الدراسة (1981-2005) لم تؤدي إلى تحسين وضع الميزان التجاري وتخفيض عجز الميزان التجاري وميزان المدفوعات حيث أن معدل نمو الواردات يفوق معدل نمو الصادرات، كما أن السياسة التجارية لم تدعم القدرة التنافسية للصادرات وهناك انخفاض في نسبة تغطية الصادرات للواردات السلعية وهذا يمثل الفرض الأول في الدراسة؛

- النموذج الإحصائي أظهر عدم معنوية السياسة التجارية على ميزان المدفوعات المصري.

- على الرغم من التعديلات في هيكل التعريفات الجمركية في ظل قانون الجمارك الجديد إلا أن المتوسط العام البسيط لمعدلات التعريفات الجمركية في مصر أعلى من المتوسط العام لدى الدول النامية أعضاء منظمة التجارة العالمية.

- يؤثر انخفاض سعر الصرف على زيادة معدل نمو كلاً من الصادرات تامة الصنع والواردات الاستهلاكية.

- هناك تكديس للعمالة في القطاعات السلعية وهذا يدل على أن الصناعة المصرية كثيفة العمالة؛

- تشكل الصادرات الخام نسبة 48% في المتوسط من القيمة الإجمالية للصادرات السلعية خلال فترة الدراسة (1981-2005) وهذا يعكس عدم كفاءة القطاع الصناعي على الإنتاج من أجل التصدير وعلى وجود خلل في بناء الهيكل الاقتصادي؛

- نسبة تغطية الصادرات إلى الواردات للميزان التجاري المصري تتراوح ما بين 19.8% إلى 57.1% خلال فترة الدراسة (1981-2005)؛

¹ هند رمضان عبد المجيد السيد، مدى فعالية السياسة التجارية على ميزان المدفوعات المصري خلال الفترة (1981-2005) دراسة مقارنة مع دول جنوب شرق آسيا، أطروحة دكتوراه، جامعة عين شمس التجارة الاقتصاد، 2006.

الفصل الثالث: عرض وتحليل الدراسات السابقة.

- تشكل الواردات الوسيطة والاستثمارية ما نسبته 58% من إجمالي الواردات السلعية وذلك يشير إلى عدم نجاح الاقتصاد المصري في تطبيق إستراتيجية الإحلال محل الواردات التي ركزت على إنتاج السلع الاستهلاكية، ولم تعطى اهتمام للصناعات الوسيطة أو الرأسمالية، كما أن تقييد هذه الواردات يؤدي إلى الإضرار بالطاقة الإنتاجية للاقتصاد المصري؛
- تم إحاطة قطاع الصناعة المصرية بمعدل حماية فعلية مرتفعة مما أدى إلى إعاقات تطور كفاءته الإنتاجية وأضعف قدرته التنافسية؛
- انخفض معدل التحيز للصادرات المصرية مما يقلل من قدرتها التنافسية؛
- تشكل المشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم في مصر نحو 99% من إجمالي المشروعات الاقتصادية وهذا يؤدي إلى عدم الاستفادة من وفورات إنتاج الحجم الكبير؛
- هناك بعض الصناعات المصرية تتمتع بمزايا تنافسية مثل قطاع الغزل والنسيج، الملابس الجاهزة، المفروشات والسجاد، قطاع الكيماويات والبتروكيماويات، قطاع الصناعة المعدنية كما أن هناك سلع أخرى تتمتع بمزايا تنافسية ولم تصدر بالقدر الكافي كالزهور، الأعشاب الطبية، وصناعة البرمجيات؛
- هناك حالات إغراق للواردات المصرية في السوق المصري مما يضر بالاقتصاد المصري؛
- معدل الادخار القوي المصري يقدر بنحو 16.6%، ومعدل الاستثمار المطلوب لمسايرة التنمية الاقتصادية يقدر بنحو 24% مما يدل على وجود فجوة تمويلية تقدر بنحو 7.4%؛
- أن دول جنوب شرق آسيا قامت باستخدام سياسة تجارية وتنمية اقتصادية فعالة ويمكن لمصر الاستفادة من هذه التجارب وهي تمثل الفرض الثاني والثالث للدراسة وتتمثل في التالي:
- محددات النمو في دول جنوب شرق آسيا مرتبطة بمعدل ادخار مرتفع، معدلات ضرائب منخفضة، مرونة أسواق العمل، الالتزام القوي بالتعليم والتدريب، والانفتاح التجاري واستيراد التكنولوجيا.
- معدل نمو الواردات يؤدي إلى زيادة معدل نمو الصادرات في دول المقارنة خلال فترة الدراسة.
- تقوم كوريا بفرض تعريف متنوع تصاعدي على الواردات الاستهلاكية السلعية لتقنين الواردات الاستهلاكية.
- تحولت هونج كونج من إنتاج السلع ذات الجودة المنخفضة إلى إنتاج السلع ذات جودة مرتفعة.
- تقوم حكومات دول المقارنة بتعريف المنتجين بالميزة النسبية في الإنتاج وتقليل تكلفة الفرصة البديلة حتى يتم التخلص من محدودية عدد الأنشطة الصناعية وتنوعها لتحقيق وفورات الإنتاج الكبير.
- تقوم ماليزيا بإعفاء جزء من الضرائب للمنتج الأصلي عند إعداد سلع تصدر إلى الخارج وتقوم بدعم أسعار الفائدة على القروض الخاصة بالمصدرين عند شراء مستلزمات الإنتاج للتصدير.
- توجه اندونيسيا الاستثمار الأجنبي المباشر إلى تجميع الخامات المستوردة وتصنيعها في الداخل ثم تصديرها في شكل منتجات جديدة.
- تقوم دول المقارنة بتوجيه الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الصناعات التصديرية.
- نسبة تغطية الصادرات للواردات في دول المقارنة نسبة مرتفعة بالإضافة إلى أن صافي الميزان التجاري لهذه الدول يسد جزء من العجز في باقي مكونات ميزان المدفوعات لهذه الدول.

6- A Study (Ashok Parikh, Corneliu Stirbu, 2004) entitled: **Relationship between Trade Liberalisation, Economic Growth and Trade Balance: An Econometric Investigation**¹.

وعنونت هذه الدراسة للعلاقة بين تحرير التجارة، النمو الاقتصادي والميزان التجاري: دراسة قياسية. حيث قام الباحثان بدراسة لعينة مكونة من 42 دولة نامية في آسيا وإفريقيا وأمريكا اللاتينية، حيث درسوا أولاً تأثير تحرير التجارة على النمو الاقتصادي وحصص الاستثمار في الناتج المحلي الإجمالي والانفتاح والميزان التجاري والحسابات الجارية (كنسب مئوية من الناتج المحلي الإجمالي). وتم استخدام بيانات البانل (panel data) وبيانات كل دولة على حد سواء وهذا لقياس تأثير التحرير التجاري على النمو الاقتصادي المحلي المقاس بمؤشر تعادل القوة الشرائية من البيانات المتاحة في دراسة هيستون، سامرز وأتين (2001). ويرتبط النمو الاقتصادي المحلي في كثير من الأحيان بالإيجابية بتحرير التجارة للعديد من البلدان في العينة. وبعد ذلك قاما بتحليل تأثير النمو الاقتصادي على الميزان التجاري والحساب الجاري وهذا لدراسة ما إذا كان النمو الاقتصادي المتزايد بسبب تحرير التجارة يؤدي إلى تأثير سلبي على ميزان التجارة. وأستخدم الباحثين نموذجين: ميزان المدفوعات المقيد ونموذج النمو بقيود صرف العملات الأجنبية الذي يحد من النمو الاقتصادي ويستخدم مُضاعف Harrod و Thirlwall و Hussain مشتقاً من معادلة نمو. ويستخدم هذا النموذج في الجزء الأول كمعادلة سلوكية ويثبت أن التحرير التجاري يشجع النمو وأن نمو الإنتاج هذا في فترة ما قبل تحرير التجارة أقل من ذلك في فترة ما بعد تحرير التجارة. تم تحليل كل دولة على حدة (المحدر OLS). وتوصلت الدراسة إلى أن التحرير التجاري يعزز النمو الاقتصادي ولكن النمو الاقتصادي يحد ذاته كان له تأثير سلبي على الميزان التجاري لغالبية كبيرة من دول عينة الدراسة، حيث كان هناك اتجاه لتحسين الواردات أكثر من الصادرات مما أدى إلى العجز التجاري. وخلصت إلى أن فرضية التقارب أو "اللاحق بالركب" مدعومة وأن القمع السياسي الشديد يميل إلى تقييد النمو الاقتصادي. وأن تغيير وحدة واحدة في مؤشر التحرير التجاري يؤدي في المتوسط إلى 1.62 نقطة مئوية في تغير معدلات النمو الاقتصادي.

7- A Study (Amelia U. Santos-Paulino, 2002) entitled: **Trade Liberalisation and the Balance of Payments in Selected Developing Countries**².

عنونت هذه الدراسة بتحرير التجارة وميزان المدفوعات في البلدان النامية المختارة. تحلل هذه الورقة أثر تخفيض الحواجز الجمركية وغير الجمركية على الميزان التجاري والحساب الجاري لميزان مدفوعات لـ 22 من الدول نامية مختارة من أفريقيا وأمريكا اللاتينية وشرق آسيا وجنوب آسيا. وتقدم الدراسة تقديرات لنماذج ديناميكية لبيانات البانل (panel data) ونماذج السلاسل الزمنية المقطعية والعرضية. بحيث توصلت الدراسة إلى أن تحرير التجارة قد ساهم في زيادة الميزان التجاري وميزان المدفوعات، لأن الواردات زادت بسرعة أكبر من الصادرات. ومع ذلك، يختلف تأثير التحرير والمتغيرات الأخرى باختلاف المنطقة وطبيعة نظام السياسة التجارية.

¹ Ashok Parikh, Corneliu Stirbu, **Relationship between Trade Liberalisation, Economic Growth and Trade Balance: An Econometric Investigation**, HWWA Discussion Paper 282, Hamburg Institute of International Economics (HWWA), June 2004.

² Amelia U. Santos-Paulino, **Trade Liberalisation and the Balance of Payments in Selected Developing Countries**, April 2002.

المبحث الثالث: الدراسات السابقة التي تتعلق بتنسيق السياسات الاقتصادية وميزان المدفوعات.

يتضمن هذا المبحث مجموعة من الدراسات السابقة التي تتعلق بتنسيق السياسات الاقتصادية وعلاقتها بميزان المدفوعات والتي تطرقت إلى جانب معين من الدراسة الحالية من خلال التعرف على آلية عمل وتأثيرات هذه السياسات في المحافظة على التوازن الخارجي والمتمثل في ميزان المدفوعات من خلال تطبيق مجموعة أدوات السياسات الاقتصادية الصادرة من قبل صانعي قرارات السياسة الاقتصادية في دول العينة، واستخلاص منها بعض المتغيرات التي سوف نقوم بالعمل بها في دراستنا الحالية.

1- A study (Marcos Tadeu Caputi Lélis, Eduarda Martins Correa daSilveira, André Moreira Cunha, Andrés Ernesto Ferrari Haines, 2018) entitled: Economic growth and balance-of-payments constraint in Brazil: An analysis of the period 2013-1995¹.

وعنوانت هذه الدراسة بالنمو الاقتصادي وقيود ميزان المدفوعات في البرازيل: تحليل للفترة 1995-2013، بحيث كان الغرض من هذه الدراسة هو تحليل النمو الاقتصادي وقيود لميزان المدفوعات في البرازيل بالنظر إلى قانون ثرلويل (1979). وتحقيقاً لهذه الغاية، تم تقدير وظائف الطلب على الصادرات والواردات باستخدام نموذجين قياسييين: متجه تصحيح الأخطاء (VEC) واختبار التغيير الهيكلية أو التعديل الهيكلي للفترة (1995-2013). وتشير النتائج إلى أن ميزان المدفوعات يمثل عائقاً للنمو الاقتصادي البرازيلي، بالنظر إلى:

- النسبة بين مرونة الصادرات والواردات في الدخل؛

- انخفاض حساسية الصادرات للتغيرات في سعر الصرف الحقيقي؛

- الدليل على أن الصادرات أكثر حساسية للتغيرات في أسعار السلع من التغيرات في سعر الصرف الحقيقي.

وأن وظيفة الطلب على الواردات غير مستقرة بدرجة أكبر. ويمكن تفسير هذا لعدم الاستقرار بالتغيرات الحادة في سياسات التجارة والاقتصاد الكلي في البرازيل، وكذلك الأزمات الدولية التي حدثت خلال تلك السنوات.

ووضع نموذج (VEC) أن الصادرات البرازيلية كانت أكثر حساسية لأسعار السلع (COMM) من سعر الصرف الحقيقي. في جميع حساباتهم لوظيفة الطلب على الصادرات، وأظهرت المعلمات المقدرة لسعر الصرف الحقيقي علاقة معاكسة مما كان متوقعاً.

وأكدت وظيفة الاستجابة الدفعية في نموذج (VEC) أن الصدمة في كل من الناتج المحلي الإجمالي وصادرات البرازيل من البضائع المجانية على متن السفن (XBR) أثرت بشكل إيجابي على الصادرات البرازيلية. ومن ناحية أخرى، أدت صدمة الناتج المحلي الإجمالي إلى زيادة الواردات. والنتيجة الأخرى المثيرة للاهتمام هي أن صدمة الناتج المحلي الإجمالي أدت إلى زيادة في مستوى الصادرات، مع ذلك، أصغر من الزيادة في الواردات الناتجة عن صدمة الناتج المحلي الإجمالي.

2-دراسة (محمد كريم قروف، 2014-2015) بعنوان: أثر السياسات الاقتصادية على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة تطبيقية للفترة (1999 - 2014)².

¹ Marcos Tadeu Caputi Lélis, Eduarda Martins Correa daSilveira, André Moreira Cunha, Andrés Ernesto Ferrari Haines, **Economic growth and balance-of-payments constraint in Brazil: An analysis of the period 2013-1995**, *Economia* 19, 2018, pp 38-56.

² محمد كريم قروف، أثر السياسات الاقتصادية على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة تطبيقية للفترة 1999-2014، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص تحليل اقتصادي، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2014/2015.

الفصل الثالث: عرض وتحليل الدراسات السابقة.

هدفت هذه الأطروحة إلى دراسة أثر السياسات الاقتصادية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1999-2014، وقد اختبر الباحث مجموعة من المتغيرات المحددة للنمو، حيث تم دراسة أثر السياسات المالية والنقدية والتجارية الخارجية كمحددات لهذا النمو في الجزائر ومن جهة ثانية تم تقدير معادلة النمو الاقتصادي أو الناتج المحلي الإجمالي الخام التي استخدمتها الأبحاث التطبيقية في إطار نظرية النمو الاقتصادي، واستخدم من أجل اختبار الفرضيات منهج التحليل الوصفي وأسلوب الاقتصاد القياسي.

حيث طرح الإشكالية التالية: ما مدى تأثير السياسات الاقتصادية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1999-2014؟ كما توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج التالية:

- كانت السياسة المالية في الجزائر خلال فترة الدراسة (والتي تم التعبير عنها بمتغير النفقات العامة في النموذج) بحيث أظهرت نتائج الدراسة أن تأثير السياسة الانفاقية غير معنوي في النمو الاقتصادي بالجزائر بهذه الفترة، بحيث فسر العلاقة السلبية بين الإنفاق الحكومي ونمو الناتج في الجزائر بعدة عوامل منها: غلبة الإنفاق العسكري والاجتماعي (التعليم والصحة... الخ) على بقية الأنواع الأخرى من الإنفاق؛

- إن السياسة النقدية في الجزائر لها تأثير معنوي إيجابي في النمو الاقتصادي فقد أوضحت نتائج قياس العلاقة بين متغيرات السياسة النقدية والنمو الاقتصادي أو الناتج المحلي، وأن هناك علاقة طردية بين نمو كل من (M_1) و (M_2) من جهة ونمو الناتج من جهة أخرى؛

- وأن تأثير السياسة التجارية الخارجية، فإنه قد تبين أن حجم الصادرات كان له تأثير إيجابي في النمو الاقتصادي، ويدل ذلك على أن تصنيع المواد الأولية والخام وزيادة المكونات المصنعة في هيكل الصادرات الجزائرية سوف يؤدي إلى زيادة معدل النمو الاقتصادي.

3-دراسة (عبد العزيز عبد الحميد الهادي، 2015) بعنوان: دور السياسات الاقتصادية في الاستقرار الاقتصادي: دراسة تطبيقية للسياسات المالية والنقدية في السودان للفترة من (1992-2013)¹.

هدفت هذه الدراسة للوقوف على مدى فعالية أدوات السياسة المالية والنقدية وجدوى استخدامها في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في السودان خلال الفترة (1992-2013)، وهذا من خلال الدور الذي تقوم به السياسات الاقتصادية في الاستقرار الاقتصادي من خلال تحليل السياسات الاقتصادية ومؤشرات الاستقرار الاقتصادي (الناتج القومي الإجمالي، التضخم، البطالة وسعر الصرف)، مشكلة البحث تتمثل في ما ينجم من عدم الاستقرار الاقتصادي في البلاد بسبب السياسات الاقتصادية المطبقة، بحيث افترضت الدراسة وجود علاقة بين السياسات الاقتصادية الكلية ومؤشرات الاستقرار الاقتصادي، وتؤثر كل من السياسة المالية والنقدية على الناتج المحلي وسعر الصرف والتضخم والبطالة.

بحيث انتهج الباحث المنهج الوصفي والتحليل القياسي لمعرفة مدى فاعلية تأثير أدوات السياسات النقدية والمالية على ومؤشرات الاستقرار الاقتصادي. وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج منها:

- أن السياسة الاقتصادية الكلية هي أداة الدولة للتوجيه والإشراف على النشاط الاقتصادي؛

¹ عبد العزيز عبد الحميد الهادي، دور السياسات الاقتصادية في الاستقرار الاقتصادي: دراسة تطبيقية للسياسات المالية والنقدية في السودان للفترة من (1992-2013)، أطروحة دكتوراه، جامعة السودان، 2015.

الفصل الثالث: عرض وتحليل الدراسات السابقة.

– أن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين عرض النقود (السياسة النقدية) ومؤشرات الاستقرار الاقتصادي وعلاقة ذات دلالة إحصائية بين الموازنة العامة (السياسة المالية) ومؤشرات الاستقرار الاقتصادي.

وأوصت الدراسة بالتأكيد على ضرورة المزيد من التنسيق بين السياسات الاقتصادية بغرض زيادة الناتج المحلي الإجمالي ومراعاة التداخل بين متغيرات القطاع الإنتاجي والقطاع الاستهلاكي وترشيد الإنفاق العام بصورة عامة ومن ناحية أخرى عدم تجاوز النفقات العامة للإيرادات في الحالات الحتمية، بهدف التقليل من التضخم والمحافظة على العملة الوطنية وتخفيض معدل البطالة، وإصلاح الأجهزة المالية والمصرفية وتكوين أسواق مالية متطورة وذات فعالية كبيرة تمكن السلطات النقدية من استخدام الأدوات والوسائل النقدية.

4-دراسة (ناهض قاسم القدرة، 2013-2014) بعنوان: اختلال ميزان المدفوعات الفلسطيني أسبابه وطرق علاجه¹.

هدفت هذه الدراسة إلى دراسة مكونات ميزان المدفوعات وتطورها وتحليلها ودراسة حجم الاختلال في ميزان المدفوعات الفلسطيني وتطوره، والكشف عن الأسباب الحقيقية لهذا الاختلال وتحليل دور العوامل الداخلية والخارجية لهذا الاختلال وتوضيح آثاره على الوضع الاقتصادي العام بحيث طرح الإشكالية التالية: ما هو حجم الاختلال في ميزان المدفوعات الفلسطيني وكيف تطور، وما هي أسبابه وكيف يمكن معالجته؟

المنهج المتبع: بناء على فرضيات الدراسة وأهدافها فقد اعتمد الباحث على منهجية الدراسة بشكل أساسي على المنهج الوصفي التحليلي توصيف ظواهر الدراسة ومتغيراتها وتحليل الإحصائيات المتوفرة من الجهاز المركزي للإحصاء والمؤسسات المحلية والدولية من خلال المنهج التحليلي. مستبعدا الباحث الدراسة القياسية لعدم وجود سلسلة زمنية كافية عن موازين المدفوعات الفلسطينية حيث تم إعداد أول ميزان مدفوعات فلسطيني عام 1998. وكانت نتائج الدراسة كما يلي:

– أخفقت السياسة التجارية الفلسطينية في تحقيق العجز المزمّن في ميزان مدفوعات الفلسطيني، نتيجة الاتفاقيات التجارية بين السلطة الفلسطينية وإسرائيل والتي لم تمكن صانع القرار الفلسطيني من فرض أي قيود جمركية أو إدارية؛

– ساهمت الإغلاقات والقيود التي تفرضها إسرائيل على المناطق الفلسطينية والشروط المحيطة التي تفرضها على الواردات الفلسطينية في ترسيخ العجز في الميزان التجاري، وبالتالي في ميزان المدفوعات؛

– عدم وضوح الرؤيا الفلسطينية في السياسة الاقتصادية سواء السياسة المالية أو النقدية، بجانب أن سياسات الاحتلال أدت إلى حرمان السلطة الفلسطينية من استخدام تلك السياسات بفاعلية وكفاءة في معالجة ميزان المدفوعات؛

– لكي تعمل السياسة النقدية من خلال أدواتها التقليدية في معالجة اختلال ميزان المدفوعات بفاعلية في الأراضي الفلسطينية، لا بد من وجود دولة فلسطينية لها بنك مركزي وعملة وطنية؛

– لم تساعد الاتفاقيات الاقتصادية بين السلطة الفلسطينية والدول العربية على النهوض بالتجارة الخارجية الفلسطينية، وبالتالي لم يكن لهذه الاتفاقيات آثار إيجابية على ميزان المدفوعات الفلسطيني؛

– تعاملت الدول العربية مع السلطة الفلسطينية في اتفاقياتها التجارية على أنها دولة ذات سيادة، فلم تحمل تلك الاتفاقيات في مضمونها معاملة فلسطين كدولة أولى بالرعاية، أو المعاملة الوطنية للسلع الفلسطينية، أو أي امتيازات أو استثناءات خاصة، باعتبارها دولة تحت الاحتلال تحتاج لمساعدة الأشقاء.

¹ ناهض قاسم القدرة، اختلال ميزان المدفوعات الفلسطيني أسبابه وطرق علاجه، رسالة ماجستير في الاقتصاد، جامعة الأزهر، غزة-فلسطين، 2013/2014.

الفصل الثالث: عرض وتحليل الدراسات السابقة.

5-دراسة (فواز جار الله نايف الدليمي، عبد الله عبطان السبعوي، 2012) بعنوان: دور السياسات الاقتصادية الكلية المؤثرة في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في تركيا للمدة (1985-2010)¹.

هدفت هذه الدراسة إلى توضيح العلاقة بين بعض متغيرات الاقتصاد الكلي ولاسيما السياسة المالية والنقدية من جهة بهدف تحقيق الاستقرار الاقتصادي بعيدا عن الصدمات الخارجية التي في كل من العرض الكلي والطلب الكلي كم جهة أخرى لتركيا في المدة (1985-2010)، وسياسات الاستقرار تتمثل في السيطرة على كل من التضخم والبطالة إلى حدود معينة لتحقيق هدف تخفيض معدل التضخم بشكل مستمر وتخفيض معدل البطالة إلى المعدل الطبيعي وتدنية تأثيرات الصدمات التي تسبب الدورات الاقتصادية.

ولغرض بيان أثر متغيرات السياسات الاقتصادية الكلية (السياسة النقدية، السياسة المالية) في معدلات التضخم والبطالة (مؤشرات الاستقرار الاقتصادي) تم استخدام النموذج القياسي.

المتغيرات المعتمدة: الرقم القياسي لأسعار المستهلك (CPI)، معدل البطالة (UR)، والمتغيرات المفسرة (التوضيحية): عرض النقود الواسع (MS)، أسعار الفائدة (IR)، أسعار الصرف (ER)، عجز الموازنة (BS).

وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها:

-يمكن استخدام السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي إذا ما جعلت الزيادة في عرض النقود مساوية لنمو الناتج القومي الصافي من دون استخدام السياسات المبنية على التوسع والانكماش؛

-أن السياسة المالية الاختيارية لم تكن قادرة على مهمة تحقيق الاستقرار الاقتصادي بسبب التأخيرات الزمنية، وأصبحت حالات الركود قصيرة جدا؛

-تشير معنوية معاملات المتغيرات المفسرة (متغيرات السياسة النقدية والمالية) في معادلة انحدار التضخم لتركيا إلى قوة التأثير في المتغير المعتمد (معدل التضخم) مما يعني إمكانية السيطرة على التضخم أو التحكم به من خلال هذه المتغيرات؛

-أن متغيرات السياسة المالية في تركيا لها تأثير ضعيف في معدلات البطالة مما يعني عدم إمكانية معالجة البطالة من خلال استخدام هذه السياسة.

6-دراسة (وائل فؤاد محمد نور الهدى، 2005) بعنوان: السياسات الاقتصادية والاجتماعية في الاقتصاد المصري وآثارها على التنمية ونمط الاستهلاك والتجارة خلال الفترة من عام (1982-2007)².

هدفت هذه الدراسة لاستعراض تحليلي للنظريات الاقتصادية المرتبطة بموضوع البحث، وتبيان الاختلالات الهيكلية المزمنة بقطاعات الاقتصاد القومي، وتحاول الدراسة خلق تأصيل نظري لانعكاسات السياسات الاقتصادية والاجتماعية على المؤشرات الاقتصادية الكلية للاقتصاد المصري خلال النطاق الزمني المحدد للبحث، وأيضا تتبع الدراسة تلك الانعكاسات من المنظور القياسي من خلال خلق تأصيل قياسي ويتبين وجود نتائج مشتركة بين كلا من التحليلين، مما يمهّد للتنبؤ بتلك المؤشرات مستقبلا، ومن خلال الدراسة تبين أن الاختلالات بقطاعات الاقتصاد المصري وحتى عام 1991 نتاج تفاعل هيكلية نقدي، حيث انتهجت سياسة اقتصادية غير ملائمة فضلا عن عدم إتباع الأدوات المناسبة

¹ فواز جار الله نايف الدليمي، عبد الله عبطان السبعوي، دور السياسات الاقتصادية الكلية المؤثرة في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في تركيا للمدة (1985-2010)، مجلة تنمية الرفادين، مجلد 34، ملحق العدد 109، 2012.

² وائل فؤاد محمد نور الهدى، السياسات الاقتصادية والاجتماعية في الاقتصاد المصري وآثارها على التنمية ونمط الاستهلاك والتجارة خلال الفترة من عام (1982-2007)، أطروحة دكتوراه، تخصص الفلسفة في الاقتصاد، جامعة عين شمس، مصر، 2005.

الفصل الثالث: عرض وتحليل الدراسات السابقة.

لهذه السياسات وكذلك الافتقاد للأسواق النقدية والمالية مما أدى لعدم فاعلية آليات الأسواق، ومن ثم سوء توزيع الموارد، ومن المنظور الهيكلي ساد الاختلال في علاقات النمو وبين الادخار والاستثمار، وعدم ملاحقة معدلات نمو العرض الكلي لمعدلات نمو الطلب الكلي، واعتبارا من التاريخ المشار إليه أعلاه بدأت الإدارة الاقتصادية في إجراءات تهدف إلى محاولة القضاء على الإختلالات النقدية والمالية من خلال إستراتيجية ملائمة ومجموعة من السياسات التي اتسمت بالتناسب البيئي والتي كفلت أيضا إمكانية مناسبة لعلاج الإختلالات الهيكلية، وأن عدم انتهاج سياسات إنتاجية متناسبة مع تلك الإمكانية حال دون علاج تلك الإختلالات.

ومن ثم فإن الإختلالات السائدة في قطاعات الاقتصاد المصري في عام 2005 ذات طبيعة هيكلية خالصة لا تستطيع السياسات الاقتصادية (النقدية، المالية، تجارة خارجية...) أن تعالجها (مهما اتسمت تلك السياسات بالفاعلية والكفاءة) وذلك بمعزل عن سياسات إنتاجية عميقة الأثر (زراعية، صناعية، تعليم، تدريب...)، ومن الممكن اعتبار السياسات الاقتصادية المعاصرة بداية ملائمة لبدء إستراتيجية إنتاجية عاجلة.

الفصل الثالث: عرض وتحليل الدراسات السابقة.

المبحث الرابع: ما يميّز الدراسة عن الدراسات السابقة.

تميّزت هذه الدراسة عن الدراسات السابقة بعدد من النقاط، بالرغم من الاستفادة الكبيرة للدراسة الحالية من هذه الدراسات، وسيتم إجمال ما يميّز الدراسة في الجدول الآتي:

الجدول رقم (3-1): ما يميّز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة.

الرقم	عنوان الدراسة	الإشكالية المطروحة وأهم المتغيرات	أهم ما يميز الدراسة الحالية
الدراسات التي تتعلق بالسياسة المالية وميزان المدفوعات			
01	The effects of government spending shocks on the trade account balance in Korea.	-تبحث هذه الدراسة في آثار الصدمات في الإنفاق الحكومي على ميزان الحساب التجاري في كوريا. -عينة الدراسة: كوريا. -المتغيرات المستخدمة في الدراسة: الإنفاق الحكومي وميزان الحساب الجاري والتجاري لميزان المدفوعات.	استخدم الباحث في الدراسة السابقة على أداة من أدوات السياسة المالية المتمثل في الإنفاق الحكومي كمتميز مستقل وأضافت الدراسة الحالية مجموعة من المتغيرات وهي: أدوات السياسة المالية (الدين الحكومي العام، العبء الضريبي) وأدوات السياسة النقدية (المعروض النقدي بمعناه الواسع، صافي الائتمان المحلي، سعر الصرف الرسمي) وأدوات السياسة التجارية (مؤشر الحرية الاقتصادية، سعر الصرف الفعلي الحقيقي، معدل متوسط التعريف الجمركية) كأدوات السياسة الاقتصادية وكيفية تأثيرها على ميزان المدفوعات. -عينة الدراسة: 36 دولة نامية من الشريحة الدنيا للدول متوسطة الدخل، وفترة الدراسة: (2000-2018). -المنهج المتبع: نماذج البانل Panel data.
02	أثر السياسة المالية على الميزان التجاري الأردني (1990-2010).	-ما هو أثر السياسة المالية على الميزان التجاري الأردني؟ -عينة الدراسة: الأردن. -المتغيرات المستخدمة في الدراسة: الإنفاق الحكومي، السياسة الضريبية، وأثر ذلك على المتغير التابع المتمثل في الميزان التجاري والمعبّر عنه بالمستوردات والصادرات.	اتفقت الدراسة الحالية مع الدراسة السابقة في متغير واحد وهو الإنفاق الحكومي بالإضافة إلى المتغير التابع المتمثل في الميزان التجاري والمعبّر عنه بالمستوردات والصادرات بينما استخدمنا ميزان المدفوعات في دراستنا وتميّزت دراستنا زيادة عن المتغيرات المعتمدة في الدراسة السابقة على المتغيرات التالية: الدين الحكومي العام، العبء الضريبي، المعروض النقدي بمعناه الواسع، صافي الائتمان المحلي، سعر الصرف الرسمي، درجة الحرية الاقتصادية، سعر الصرف الفعلي الحقيقي، معدل متوسط التعريف الجمركية) كأدوات السياسة الاقتصادية وكيفية تأثيرها على ميزان المدفوعات. -عينة الدراسة: 36 دولة نامية من الشريحة الدنيا للدول متوسطة الدخل. -الفترة: (2000-2018). -المنهج المتبع: نماذج البانل Panel data.
03	The Analysis of the Relationship between the Public Budget and the Balance of Payment in Iraq for the period (1991 to 2008).	-هل هناك علاقة معنوية بين فائض (عجز)الموازنة العامة وفائض (عجز) الحساب الجاري؟ عينة الدراسة: العراق للفترة (1991-2008). -المتغيرات المستخدمة في الدراسة: الموازنة العامة وميزان المدفوعات.	ركّزت الدراسة السابقة على قياس وتحليل أثر الفائض والعجز للموازنة العامة على الفائض والعجز في الحساب الجاري لميزان المدفوعات العراقي خلافاً لدراستنا التي اعتمدت على أدوات السياسة المالية والنقدية والتجارية والمتمثلة في المتغيرات التالية: الإنفاق الحكومي، الدين الحكومي العام، العبء الضريبي، النقدي بمعناه الواسع، صافي الائتمان المحلي، سعر الصرف الرسمي، مؤشر الحرية الاقتصادية، سعر الصرف الفعلي الحقيقي، معدل متوسط التعريف الجمركية. -عينة الدراسة: 36 دولة نامية من الشريحة الدنيا للدول متوسطة

الفصل الثالث: عرض وتحليل الدراسات السابقة.

			الدخل، وفترة الدراسة: (2000-2018). -المنهج المتبع: نماذج البانل Panel data.
الدراسات التي تتعلق بالسياسة النقدية وميزان المدفوعات			
04	The Empirical Analysis of Monetary Policy on Balance of Payments Adjustments in Nigeria: A Bound Testing Approach.	-ما مدى تأثير السياسة النقدية على التوازن في ميزان المدفوعات (BP) في نيجيريا خلال الفترة (1980-2015). -عينة الدراسة: نيجيريا. -المتغيرات المستخدمة في الدراسة: أدوات السياسة النقدية (عرض النقود، الائتمان المحلي، التضخم وسعر الصرف)، نمو الناتج والتوازن التجاري في ميزان المدفوعات في نيجيريا.	اتفقت معها في أدوات السياسة النقدية. في حين تميزت هذه الدراسة على الدراسة السابقة في أنها أضافت متغيرات أخرى تمثلت في: أدوات السياسة المالية (الإنفاق الحكومي، الدين الحكومي العام، العبء الضريبي) وأدوات السياسة التجارية (مؤشر الحرية الاقتصادية، سعر الصرف الفعلي الحقيقي، معدل متوسط التعريفية الجمركية). -عينة الدراسة: 36 دولة نامية من الشريحة الدنيا للدول متوسطة الدخل. -الفترة: (2000-2018). -المنهج المتبع: نماذج البانل Panel data.
05	السياسة النقدية وأثرها على المتغيرات الاقتصادية الكلية - حالة الجزائر (1990-2005).	-ما مدى تأثير السياسة النقدية في الجزائر على بعض المتغيرات الاقتصادية خلال الفترة (1990-2005)؟ -عينة الدراسة: الجزائر. -المتغيرات المستخدمة في الدراسة: معدل التضخم، استقرار الأسعار، عرض الكتلة النقدية وميزان المدفوعات.	هدفت الدراسة الحالية إلى تحليل أثر السياسات الاقتصادية على ميزان المدفوعات في الدول النامية وبالتالي تتميز هذه الدراسة في أنها تقوم بتحليل أثر المتغيرات المستقلة والمتمثلة في: أدوات السياسة المالية (الإنفاق الحكومي، الدين الحكومي العام، مؤشر العبء الضريبي) وأدوات السياسة النقدية (المعروض النقدي بمعناه الواسع، صافي الائتمان المحلي، سعر الصرف الرسمي) وأدوات السياسة التجارية (مؤشر الحرية الاقتصادي، سعر الصرف الفعلي الحقيقي، معدل متوسط التعريفية الجمركية) كأدوات السياسة الاقتصادية وكيفية تأثيرها على ميزان المدفوعات. -عينة الدراسة: 36 دولة نامية من الشريحة الدنيا للدول متوسطة الدخل -فترة الدراسة الحالية: من 2000 إلى 2018. -المنهج المتبع: نماذج البانل Panel data.
06	دور السياسة النقدية في معالجة اختلال ميزان المدفوعات حالة الجزائر (1990-2014).	-ما دور السياسة النقدية في معالجة الخلل في ميزان المدفوعات بصورة عامة وفي الجزائر بصورة خاصة؟ -عينة الدراسة: الجزائر. -المتغيرات المستخدمة في الدراسة: سعر الصرف، معدلات الفائدة، معدل إعادة الخصم، نسبة الاحتياطي الإجمالي، معدل استرجاع السيولة البنكية، الصادرات، الناتج الداخلي الخام.	تتفق معها في متغير مستقل واحد وهو: سعر الصرف، وتختلف الدراسة الحالية في إضافة مجموعة من المتغيرات التفسيرية وهي: أدوات السياسة المالية (الإنفاق الحكومي، الدين الحكومي العام، العبء الضريبي) وأدوات السياسة النقدية (المعروض النقدي بمعناه الواسع، صافي الائتمان المحلي) وأدوات السياسة التجارية (مؤشر الحرية الاقتصادية، سعر الصرف الفعلي الحقيقي، معدل متوسط التعريفية الجمركية) كأدوات السياسة الاقتصادية وكيفية تأثيرها على ميزان المدفوعات. -عينة الدراسة: 36 دولة نامية من الشريحة الدنيا للدول متوسطة الدخل. -الفترة الدراسة الحالية: (2000-2018). -المنهج المتبع: نماذج البانل Panel data.

الفصل الثالث: عرض وتحليل الدراسات السابقة.

07	<p>دراسة قياسية لأثر السياسة النقدية على ميزان المدفوعات في الجزائر للفترة (1990-2014).</p>	<p>- ما مدى فعالية السياسة النقدية في تحقيق التوازن الاقتصادي من (1990-2013)؟ - عينة الدراسة: الجزائر. - المتغيرات المستخدمة في الدراسة: سعر الصرف، التضخم، والسعر الفائدة والمتغير التابع ميزان المدفوعات.</p>	<p>اتفقت معها في استخدام متغير مستقل سعر الصرف، في حين ركزت الدراسة الحالية على تحليل أثر تطبيق أدوات السياسات الاقتصادية المتمثلة في أدوات السياسة المالية (الإفناق الحكومي، الدين الحكومي العام، العبء الضريبي) وأدوات السياسة النقدية (المعرض النقدي بمعناه الواسع، صافي الائتمان المحلي، سعر الصرف الرسمي) وأدوات السياسة التجارية (مؤشر الحرية الاقتصادية، سعر الصرف الفعلي الحقيقي، معدل متوسط التعرفة الجمركية). - عينة الدراسة: 36 دولة نامية من الشريحة الدنيا للدول متوسطة الدخل. - الفترة: (2000-2018). - المنهج المتبع: نماذج البانل Panel data.</p>
08	<p>أثر السياسة النقدية على آليات معالجة اختلال ميزان المدفوعات-دراسة حالة الجزائر (1990 إلى 2012).</p>	<p>- ما مدى تأثير السياسة النقدية على آليات معالجة اختلال ميزان المدفوعات في الجزائر؟ - عينة الدراسة: الجزائر. - المتغيرات المستخدمة في الدراسة: هي ثلاثة متغيرات نقدية معدل الخصم، سعر الصرف، والكتلة النقدية (M_2) وأثرها على ميزان المدفوعات الجزائري للفترة (1990 إلى 2012).</p>	<p>اتفقت معها في استخدام متغيرين مستقلين وهما: المعرض النقدي بمعناه الواسع، وسعر الصرف، في حين ركزت الدراسة الحالية على قياس وتحليل أثر أدوات السياسة المالية والنقدية والتجارية والمتمثلة في المتغيرات التالية: الإفناق الحكومي، الدين الحكومي العام، العبء الضريبي، صافي الائتمان المحلي، مؤشر الحرية الاقتصادية، سعر الصرف الفعلي الحقيقي، معدل متوسط التعرفة الجمركية كأدوات السياسة الاقتصادية وكيفية تأثيرها على ميزان المدفوعات. - عينة الدراسة: 36 دولة نامية من الشريحة الدنيا للدول متوسطة الدخل. - الفترة: (2000-2018). - المنهج المتبع: نماذج البانل Panel data.</p>
09	<p>Empirical Analysis of Balance of Payment Adjustment Mechanisms: Monetary Channel in Nigeria, 1970 – 2010.</p>	<p>- تحدد هذه الدراسة إلى فهم وتطبيق النهج النقدي كآلية تكيف لتصحيح اختلال ميزان المدفوعات وشرح سلوك ميزان المدفوعات في نيجيريا. - عينة الدراسة: الاقتصاد النيجيري. - المتغيرات المستقلة (الائتمان المحلي، سعر الصرف، ميزان التجاري، معدل التضخم والناتج المحلي الإجمالي) والمتغير التابع (ميزان المدفوعات).</p>	<p>اتفقت معها في متغيرين وهما: الائتمان المحلي، وسعر الصرف والمتغير التابع. وركزت الدراسة الحالية على مجموعة من الأدوات والمتمثلة في المتغيرات التالية: أدوات السياسة المالية (الإفناق الحكومي، الدين الحكومي العام، العبء الضريبي) وأدوات السياسة النقدية (المعرض النقدي بمعناه الواسع) وأدوات السياسة التجارية (مؤشر الحرية الاقتصادية، سعر الصرف الفعلي الحقيقي، معدل متوسط التعرفة الجمركية). - عينة الدراسة: 36 دولة نامية من الشريحة الدنيا للدول متوسطة الدخل، وفترة الدراسة: (2000-2018). - المنهج المتبع: نماذج البانل Panel data.</p>
10	<p>Monetary policy and its implications for balance of payments stability in Nigeria: 1980-2010.</p>	<p>- ما مدى فعالية السياسة النقدية في تحقيق توازن المدفوعات في نيجيريا، خلال الفترة الزمنية الممتدة (1980-2010)؟، باستخدام نموذج الانحدار المتعدد. - عينة الدراسة: الاقتصاد النيجيري. - المتغيرات المستقلة هي: متغيرات</p>	<p>اتفقت دراستنا مع الدراسة السابقة في متغيرين هما: الكتلة النقدية وسعر الصرف. في حين اعتمدنا إضافة إلى متغيرات الدراسة السابقة المتغيرات وهي: أدوات السياسة المالية (الإفناق الحكومي، الدين الحكومي العام، العبء الضريبي) وأدوات السياسة النقدية (صافي الائتمان المحلي) وأدوات السياسة التجارية (مؤشر الحرية الاقتصادية، سعر الصرف الفعلي الحقيقي، معدل متوسط التعرفة الجمركية). - عينة الدراسة: 36 دولة نامية من الشريحة الدنيا للدول متوسطة</p>

الفصل الثالث: عرض وتحليل الدراسات السابقة.

<p>الدخل، وفترة الدراسة: (2000-2018). -المنهج المتبع: نماذج البانل Panel data.</p>	<p>السياسة النقدية والمتمثلة في الكتلة النقدية، سعر الصرف ومعدل الفائدة. وعلاقتها بالمتغير التابع وهو رصيد ميزان المدفوعات.</p>	
<p>اتفقت معها في متغيرين وهما: عرض النقود بمعناه الواسع، وسعر الصرف. في حين اعتمدت الدراسة الحالية على استخدام المتغيرات المستقلة التالية: أدوات السياسة المالية (الإنفاق الحكومي، الدين الحكومي العام، العبء الضريبي) وأدوات السياسة النقدية (صافي الائتمان المحلي) وأدوات السياسة التجارية (مؤشر الحرية الاقتصادية، سعر الصرف الفعلي الحقيقي، معدل متوسط التعريف الجمركية). -عينة الدراسة: 36 دولة نامية من الشريحة الدنيا للدول متوسطة الدخل. -الفترة: (2000-2018). -المنهج المتبع: نماذج البانل Panel data.</p>	<p>-ما هو أثر السياسة النقدية في ميزان المدفوعات للاقتصاد الأمريكي؟ -عينة الدراسة: الاقتصاد الأمريكي. -المتغيرات المستخدمة في الدراسة: أسعار الفائدة، عرض النقود، الطلب الكلي، سعر الصرف ومستويات الأسعار.</p>	<p>11 أثر السياسة النقدية في ميزان المدفوعات (دراسة حالة الاقتصاد الأمريكي).</p>
<p>اتفقت معها في متغير وهو: الائتمان المحلي، في حين اعتمدتنا على استخدام المتغيرات المستقلة التالية: الإنفاق الحكومي، الدين الحكومي العام، العبء الضريبي، المعروض النقدي بمعناه الواسع، سعر الصرف الرسمي، مؤشر الحرية الاقتصادية، سعر الصرف الفعلي الحقيقي، معدل متوسط التعريف الجمركية. -عينة الدراسة: 36 دولة نامية من الشريحة الدنيا للدول متوسطة الدخل -الفترة: (2000-2018). -المنهج القياسي: نماذج Panal ARDL</p>	<p>-ما هو دور المنهج النقدي في تصحيح الخلل في ميزان المدفوعات لدول WAMZ للفترة 1975-2008؟ -عينة الدراسة: دول WAMZ (الاقتصادات الصغيرة غرب أفريقيا). -المتغيرات المستخدمة في الدراسة: الائتمان المحلي وصافي الأصول الأجنبية وسعر الفائدة والنتاج المحلي الإجمالي وميزان المدفوعات كمتغير تابع.</p>	<p>12 Balance of Payments Adjustment: The West African - Monetary Zone Experience.</p>
<p>تماثلت الدراسة الحالية مع الدراسة السابقة في كونها استخدمت بعض أدوات السياسة النقدية (أسعار الصرف الحقيقية) وتأثيرها على ميزان المدفوعات ولكن دراستنا ركزت على قياس وتحليل أثر أدوات السياسة المالية والنقدية والتجارية والمتمثلة في المتغيرات التالية: الإنفاق الحكومي، الدين الحكومي العام، العبء الضريبي، المعروض النقدي بمعناه الواسع، صافي الائتمان المحلي، سعر الصرف الرسمي، مؤشر الحرية الاقتصادية، معدل متوسط التعريف الجمركية. -عينة الدراسة: 36 دولة نامية من الشريحة الدنيا للدول متوسطة الدخل، وفترة الدراسة: (2000-2018). -المنهج المتبع: نماذج البانل Panel data.</p>	<p>-تناولت الدراسة تأثير السياسة النقدية على ميزان المدفوعات في الصين خلال الفترة 1980-2002. -عينة الدراسة: جمهورية الصين. -المتغيرات المستخدمة في الدراسة: سعر الفائدة الحقيقي، أسعار الصرف الحقيقية وميزان المدفوعات.</p>	<p>13 The Dynamics of Real Interest Rate, Real Exchange Rates and the Balance of Payments in China 1980-2002.</p>
الدراسات السابقة التي تتعلق بتنسيق السياسة المالية والنقدية بميزان المدفوعات		
<p>تميّزت هذه الدراسة عن الدراسة السابقة في أنها اعتمدت بالإضافة إلى أدوات السياسة النقدية والمالية تم اعتماد أدوات السياسة التجارية (مؤشر الحرية الاقتصادية، سعر الصرف الفعلي الحقيقي، معدل</p>	<p>-تبحث هذه الدراسة في تأثير التفاعلات بين السياسات المالية والنقدية على سلوك سوق الأوراق</p>	<p>14 The effect of fiscal and monetary policies</p>

الفصل الثالث: عرض وتحليل الدراسات السابقة.

<p>متوسط التعريفية الجمركية) وميزان المدفوعات كمتغير تابع. -عينة الدراسة: 36 دولة نامية من الشريحة الدنيا للدول متوسطة الدخل. -الفترة: (2000-2018). -المنهج المتبع: نماذج البانل Panel data.</p>	<p>المالية (ASI) وتأثير تقلب هذه التفاعلات على سوق الأسهم النيجيرية. -عينة الدراسة: نيجيريا. -المتغيرات المستخدمة في الدراسة: بالنسبة للمتغيرات المستقلة هي أدوات السياستين المالية والنقدية والمتغير التابع سوق الأسهم.</p>	<p>interaction on stock market performance: Evidence from Nigeria.</p>
<p>اتفقت هذه الدراسة معها في المتغيرات المستقلة التالية: عرض النقود، سعر الصرف، الإنفاق الحكومي. وركزت هذه الدراسة على استخدام المتغيرات المستقلة التالية: أدوات السياسة المالية (الدين الحكومي العام، العبء الضريبي) وأدوات السياسة النقدية(صافي الائتمان المحلي) وأدوات السياسة التجارية (مؤشر الحرية الاقتصادية، سعر الصرف الفعلي الحقيقي، معدل متوسط التعريفية الجمركية). -عينة الدراسة: 36 دولة نامية من الشريحة الدنيا للدول متوسطة الدخل. -الفترة: (2000-2018). -المنهج المتبع: نماذج البانل Panel data.</p>	<p>-كيفية قياس أثر السياسات المالية والسياسات النقدية لمعالجة الإختلالات الاقتصادية في السودان الفترة من (1985-2015). -عينة الدراسة: السودان. -المتغيرات المستخدمة في الدراسة: التضخم، عرض النقود، سعر الصرف، الإنفاق الحكومي، تكلفة التمويل، التمويل بالعجز، عجز الموازنة.</p>	<p>15 دور السياسات النقدية والمالية في معالجة الإختلالات الاقتصادية في السودان: نموذج قياسي الفترة من (1985-2015).</p>
<p>تتفق معها في متغير مستقل واحد وهو: المعروض النقدي بمعناه الواسع (M_2)، والاختلاف أيضا في المتغير التابع والممثل في ميزان المدفوعات في حين أن المتغير التابع للدراسة السابقة فهو الناتج المحلي الخام. بالإضافة إلى استخدام أدوات السياسة المالية (الإنفاق الحكومي، الدين الحكومي العام، العبء الضريبي) وأدوات السياسة النقدية (صافي الائتمان المحلي، سعر الصرف الرسمي) وأدوات السياسة التجارية (مؤشر الحرية الاقتصادية، سعر الصرف الفعلي الحقيقي، معدل متوسط التعريفية الجمركية) -عينة الدراسة: 36 دولة نامية من الشريحة الدنيا للدول متوسطة الدخل. -الفترة: (2000-2018). -المنهج المتبع: نماذج البانل Panel data.</p>	<p>-ما هو الدور الذي تلعبه السياسات المالية والنقدية لتحقيق النمو الاقتصادي في الجزائر، خلال الفترة الممتدة من 1990 إلى 2010؟. -عينة الدراسة: الجزائر. -المتغيرات المستخدمة في الدراسة: نفقات التجهيز، الإيرادات الجبائية، رصيد الموازنة العامة، حجم المجمع النقدي (M_2)، والناتج المحلي الخام كمتغير تابع الذي يفسر النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة (1990 إلى 2010).</p>	<p>16 دور السياسات المالية والنقدية في تحقيق النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر من (1990 إلى 2010).</p>
<p>اتفقت معها في متغير واحد هو: الانفتاح التجاري الذي يتضمنه مؤشر الحرية الاقتصادية، وركزت الدراسة الحالية استخدام مجموعة من المتغيرات المستقلة التالية: أدوات السياسة المالية (الإنفاق الحكومي، الدين الحكومي العام، مؤشر العبء الضريبي) وأدوات السياسة النقدية (المعروض النقدي بمعناه الواسع، صافي الائتمان المحلي، سعر الصرف الرسمي) وأدوات السياسة التجارية (سعر الصرف الفعلي الحقيقي، معدل متوسط التعريفية الجمركية) كأدوات السياسة الاقتصادية.</p>	<p>-كيف يمكن أن تؤثر المتغيرات النقدية والمالية والنمو الاقتصادي والانفتاح التجاري على العجز التوأم (حالة الأردن من 1975-2010). -عينة الدراسة: الأردن. باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL) خلال الفترة 1975-2010.</p>	<p>17 العجز التوأم في ظل المتغيرات النقدية والمالية والنمو الاقتصادي والانفتاح التجاري (حالة الأردن).</p>

الفصل الثالث: عرض وتحليل الدراسات السابقة.

<p>-عينه الدراسة: 36 دولة نامية من الشريحة الدنيا للدول متوسطة الدخل -الفترة: (2000-2018). -المنهج المتبع: نماذج البانل Panel data.</p>	<p>-المتغيرات المستخدمة في الدراسة: عجز الحساب الجاري، وعجز الموازنة، والاستثمار، والانفتاح التجاري، ومتغيرات الاقتصاد الكلي الأردني.</p>	
<p>اتفقت معها بعض أدوات السياسات المالية والنقدية، وأضافت الدراسة الحالية بعض المتغيرات المستقلة الأخرى وهي: الدين الحكومي العام، العبء الضريبي، صافي الائتمان المحلي وأدوات السياسة التجارية (مؤشر الحرية الاقتصادية، سعر الصرف الفعلي الحقيقي، معدل متوسط التعريفات الجمركية) كأدوات السياسة الاقتصادية وكيفية تأثيرها على ميزان المدفوعات. -عينه الدراسة: 36 دولة نامية من الشريحة الدنيا للدول متوسطة الدخل -الفترة: (2000-2018). -المنهج المتبع: نماذج البانل Panel data.</p>	<p>-ما هو أثر السياسات المالية والنقدية على ميزان المدفوعات؟ -عينه الدراسة: السودان. -المتغيرات المستخدمة في الدراسة: المتغيرات المستقلة: أدوات السياسات المالية والنقدية، والمتغير التابع ميزان المدفوعات السوداني.</p>	<p>18 السياسات النقدية والمالية وأثرها على ميزان المدفوعات السوداني خلال (2000-2010).</p>
<p>اتفقت معها في متغير واحد هو: المعروض النقدي بمعناه الواسع، وركزت الدراسة الحالية في تحليل أثر السياسات الاقتصادية بما فيها السياسة المالية والنقدية والتجارية على ميزان المدفوعات والمتمثلة في المتغيرات التالية: الإنفاق الحكومي، الدين الحكومي العام، العبء الضريبي، صافي الائتمان المحلي، سعر الصرف الرسمي، مؤشر الحرية الاقتصادية، سعر الصرف الفعلي الحقيقي، معدل متوسط التعريفات الجمركية. -عينه الدراسة: 36 دولة نامية من الشريحة الدنيا للدول متوسطة الدخل. -الفترة: (2000-2018). -المنهج المتبع: نماذج البانل Panel data.</p>	<p>-معرفة الأثر الكمي والنوعي الذي أحدثته السياسات النقدية والمالية على مفردات ومكونات ميزان المدفوعات خلال فترة الدراسة. -عينه الدراسة: السودان. -المتغيرات المستخدمة في الدراسة: عرض النقود وعجز الموازنة كمتغيرات مستقلة وميزان المدفوعات كمتغير تابع.</p>	<p>19 أثر السياسات المالية والنقدية على ميزان المدفوعات في السودان في الفترة من (1989-2000).</p>
الدراسات التي تتعلق بالسياسة التجارية وميزان المدفوعات		
<p>تضمنت هذه الدراسة قياس وتحليل أثر السياسات الاقتصادية (السياسة المالية والنقدية والتجارية) على ميزان المدفوعات في الدول النامية بالاعتماد على ثلاث متغيرات من هذه السياسات والمتمثلة في: الإنفاق الحكومي، الدين الحكومي العام، العبء الضريبي، المعروض النقدي بمعناه الواسع، صافي الائتمان المحلي، سعر الصرف الرسمي، مؤشر الحرية الاقتصادية، سعر الصرف الفعلي الحقيقي، معدل متوسط التعريفات الجمركية. -عينه الدراسة: 36 دولة نامية من الشريحة الدنيا للدول متوسطة الدخل. -الفترة: (2000-2018). -المنهج المتبع: نماذج البانل Panel data.</p>	<p>-ماهية أثر تطبيق سياسة التحرير الاقتصادي في الاقتصاد السوداني بصفة عامة؟ وأثرها على ميزان المدفوعات بصفة خاصة؟ مع تحديد العلاقة بين سياسة التحرير الاقتصادي ومكونات ميزان المدفوعات (الحساب الجاري، حساب رأس المال) في الفترة 1992-2016. -عينه الدراسة: السودان. -المتغيرات المستخدمة في الدراسة: ثلاث معادلات تحتوى على الحسابات الرئيسية لميزان المدفوعات بالإضافة إلى المتغير الصوري (سياسة التحرير</p>	<p>20 أثر سياسة التحرير الاقتصادي في ميزان المدفوعات السوداني - دراسة تطبيقية قياسية خلال الفترة من (1992-2016).</p>

الفصل الثالث: عرض وتحليل الدراسات السابقة.

	الاقتصادي) والذي مثلته بعض مؤشرات الاقتصاد السوداني.		
21	أثر التحرير التجاري الدولي على ميزان المدفوعات الجزائري (دراسة قياسية خلال الفترة (2000-2013)؟. -عينة الدراسة: الجزائر. -المتغيرات المستخدمة في الدراسة: معدل الانفتاح التجاري كمستقل وميزان المدفوعات الجزائري متغير تابع.	أثرت معها في استخدام متغير مستقل وهو: معدل الانفتاح التجاري الذي يتضمنه مؤشر الحرية الاقتصادية، وتهدف الدراسة الحالية إلى تحليل أثر السياسات الاقتصادية بما فيها السياسة المالية والنقدية والتجارية على ميزان المدفوعات في الدول النامية للفترة (2000-2018) وهذا بقياس أثر المتغيرات المستقلة المتمثلة في: الإنفاق الحكومي، الدين الحكومي العام، العبء الضريبي، المعروض النقدي بمعناه الواسع، صافي الائتمان المحلي، سعر الصرف الرسمي، سعر الصرف الفعلي الحقيقي، معدل متوسط التعريف الجمركية. -عينة الدراسة: 36 دولة نامية من الشريحة الدنيا للدول متوسطة الدخل. -المنهج المتبع: نماذج البانل Panel data.	
22	-إلى أي مدى ساهمت السياسة التجارية في الحفاظ على توازن ميزان المدفوعات الجزائري في ظل نظام اقتصاد السوق؟ -عينة الدراسة: الجزائر. -المتغيرات المستخدمة في الدراسة: هي أدوات السياسة التجارية من رسوم جمركية، اتفاقيات ومعاهدات، نظام التراخيص وانعكاس هذه الأدوات على حساب الميزان التجاري وحساب رؤوس الأموال.	تأثير السياسة التجارية على توازن ميزان المدفوعات في الدول النامية -دراسة حالة الجزائر للفترة 1990-2012.	تتفق معها في متغير مستقل وهو: التعريف الجمركية، والاختلاف أيضا في المتغير التابع والممثل في ميزان المدفوعات في حين أن المتغير التابع للدراسة السابقة فهو حساب الميزان التجاري وحساب رؤوس الأموال. بينما اعتمدنا أيضا على استخدام المتغيرات المستقلة التالية: أدوات السياسة المالية (الإنفاق الحكومي، الدين الحكومي العام، العبء الضريبي) وأدوات السياسة النقدية (المعروض النقدي بمعناه الواسع، صافي الائتمان المحلي، سعر الصرف الرسمي) وأدوات السياسة التجارية (مؤشر الحرية الاقتصادية، سعر الصرف الفعلي الحقيقي). -عينة الدراسة: 36 دولة نامية من الشريحة الدنيا للدول متوسطة الدخل -الفترة: (2000-2018). -المنهج المتبع: نماذج البانل Panel data.
23	-هل كان الانفتاح التجاري في الجزائر تأثير على هيكل ميزان مدفوعاتها خلال الفترة (2000-2012)؟. -عينة الدراسة: الجزائر. -المتغيرات المستخدمة في الدراسة: المتغيرات المستقلة: مؤشرات درجة الانفتاح التجاري وهي: مؤشر نسبة التجارة 1، مؤشر نسبة التجارة 2، مؤشر قيود التجارة 3، مؤشر قيود التجارة 4، والمتغير التابع: ميزان المدفوعات.	انعكاس الانفتاح التجاري في الجزائر على هيكل ميزان مدفوعاتها خلال الفترة (2000-2012).	أثرت معها في استخدام متغير مستقل وهو: معدل الانفتاح التجاري الذي يتضمنه مؤشر الحرية الاقتصادية، وركزت هذه الدراسة على المتغيرات التالية: أدوات السياسة المالية (الإنفاق الحكومي، الدين الحكومي العام، العبء الضريبي) وأدوات السياسة النقدية (المعروض النقدي بمعناه الواسع، صافي الائتمان المحلي، سعر الصرف الرسمي) وأدوات السياسة التجارية (سعر الصرف الفعلي الحقيقي، معدل متوسط التعريف الجمركية) كأدوات السياسة الاقتصادية وكيفية تأثيرها على ميزان المدفوعات. -عينة الدراسة: 36 دولة نامية من الشريحة الدنيا للدول متوسطة الدخل. -الفترة: (2000-2018). -المنهج المتبع: نماذج البانل Panel data.

الفصل الثالث: عرض وتحليل الدراسات السابقة.

<p>وهدفت الدراسة الحالية إلى تحليل أثر السياسات الاقتصادية على ميزان المدفوعات وهذا بقياس أثر كل من أدوات السياسة المالية والنقدية والتجارية والمتمثلة في: الإنفاق الحكومي، الدين الحكومي العام، العبء الضريبي، المعروض النقدي بمعناه الواسع، صافي الائتمان المحلي، سعر الصرف الرسمي، مؤشر الحرية الاقتصادية، سعر الصرف الفعلي الحقيقي، معدل متوسط التعرفة الجمركية كأدوات السياسة الاقتصادية وكيفية تأثيرها على ميزان المدفوعات.</p> <p>-عينة الدراسة: 36 دولة نامية من الشريحة الدنيا للدول متوسطة الدخل.</p> <p>-الفترة: (2000-2018).</p> <p>-المنهج المتبع: نماذج البانل Panel data.</p>	<p>-بحيث انتهجت الباحثة في التحليل على دراسة المقارنة بين السياسة التجارية المصرية المنتهجة والسياسات التجارية المنتهجة من طرف دول جنوب شرق آسيا.</p> <p>-عينة الدراسة: مصر ومقارنتها بدول جنوب شرق آسيا (كوريا، هونج كونج، ماليزيا، اندونيسيا).</p>	<p>24</p> <p>مدى فعالية السياسة التجارية على ميزان المدفوعات المصري خلال الفترة (1981-2005)</p> <p>دراسة مقارنة مع دول جنوب شرق آسيا.</p>
<p>هدفت الدراسة الحالية إلى تحليل أثر السياسات الاقتصادية على ميزان المدفوعات في الدول النامية وبالتالي تتميز هذه الدراسة في أنها تقوم بتحليل أثر المتغيرات المستقلة والمتمثلة في: أدوات السياسة المالية (الإنفاق الحكومي، الدين الحكومي العام، العبء الضريبي) وأدوات السياسة النقدية (المعروض النقدي بمعناه الواسع، صافي الائتمان المحلي، سعر الصرف الرسمي) وأدوات السياسة التجارية (مؤشر الحرية الاقتصادية، سعر الصرف الفعلي الحقيقي، معدل متوسط التعرفة الجمركية).</p> <p>-عينة الدراسة: 36 دولة نامية من الشريحة الدنيا للدول متوسطة الدخل، وفترة الدراسة: (2000-2018).</p> <p>-المنهج المتبع: نماذج البانل Panel data.</p>	<p>-هدفت هذه الدراسة للعلاقة بين تحرير التجارة، النمو الاقتصادي والميزان التجاري: دراسة الاقتصاد القياسي.</p> <p>-عينة الدراسة: 42 دولة نامية في آسيا وإفريقيا وأمريكا اللاتينية.</p> <p>-المتغيرات المستخدمة في الدراسة: تحرير التجارة، النمو الاقتصادي وحصص الاستثمار في الناتج المحلي الإجمالي والانفتاح والميزان التجاري والحسابات الجارية (كنسب مئوية من الناتج المحلي الإجمالي).</p>	<p>25</p> <p>Relationship between Trade Liberalisation, Economic Growth and Trade Balance: An Econometric Investigation.</p>
<p>اتفقت دراستنا مع الدراسة السابقة في متغير واحد وهو: التعرفة الجمركية. في حين اعتمدتنا في التحليل على استخدام المتغيرات المستقلة التالية: أدوات السياسة المالية (الإنفاق الحكومي، الدين الحكومي العام، العبء الضريبي) وأدوات السياسة النقدية (المعروض النقدي بمعناه الواسع، صافي الائتمان المحلي، سعر الصرف الرسمي) وأدوات السياسة التجارية (مؤشر الحرية الاقتصادي، سعر الصرف الفعلي الحقيقي).</p> <p>-عينة الدراسة: 36 دولة نامية من الشريحة الدنيا للدول متوسطة الدخل وفترة الدراسة: (2000-2018).</p> <p>-المنهج المتبع: نماذج البانل Panel data.</p>	<p>-ما أثر تخفيض الحواجز الجمركية وغير الجمركية على الميزان التجاري والحساب الجاري لميزان مدفوعات؟.</p> <p>-عينة الدراسة: 22 من الدول نامية مختارة من أفريقيا وأمريكا اللاتينية وشرق آسيا وجنوب آسيا.</p> <p>-المتغيرات المستخدمة في الدراسة: الحواجز الجمركية وغير الجمركية، الميزان التجاري، الحساب الجاري لميزان مدفوعات.</p>	<p>26</p> <p>Trade Liberalization and The Balance of Payments in Selected Developing Countries.</p>
<p>الدراسات السابقة التي تتعلق بتنسيق السياسات الاقتصادية وميزان المدفوعات</p>		
<p>اتفقت معها في متغير سعر الصرف الفعلي الحقيقي وتميزت الدراسات السابقة في أنها اعتمدت مجموعة من المتغيرات وهي: أدوات السياسة المالية (الإنفاق الحكومي، الدين الحكومي العام، مؤشر العبء الضريبي) وأدوات السياسة النقدية (المعروض النقدي بمعناه الواسع، صافي الائتمان المحلي، سعر الصرف الرسمي) وأدوات السياسة التجارية (مؤشر الحرية الاقتصادية، معدل متوسط التعرفة</p>	<p>-الغرض من هذه الدراسة هو تحليل النمو الاقتصادي وميزان المدفوعات في البرازيل بالنظر إلى قانون ترلورول (1979).</p> <p>-عينة الدراسة: البرازيل.</p> <p>-المتغيرات المستخدمة في الدراسة:</p>	<p>27</p> <p>Economic growth and balance-of-payments constraint in Brazil: An analysis of the period 1995-</p>

الفصل الثالث: عرض وتحليل الدراسات السابقة.

<p>الجمركية) كأدوات السياسة الاقتصادية وكيفية تأثيرها على ميزان المدفوعات.</p> <p>- عينة الدراسة: 36 دولة نامية من الشريحة الدنيا للدول متوسطة الدخل، وفترة الدراسة: (2000-2018).</p> <p>- المنهج المتبع: نماذج البانل Panel data.</p>	<p>الناتج المحلي الإجمالي وصادرات البرازيل من البضائع المجانية على متن السفن، الواردات، أسعار السلع، سعر الصرف الحقيقي.</p>	<p>2013.</p>	
<p>تتفق معها في متغيرين مستقلين وهما: عرض النقود والإنفاق الحكومي، والاختلاف أيضا في المتغير التابع والمتمثل في ميزان المدفوعات في حين أن المتغير التابع للدراسة السابقة فهو الناتج المحلي الخام. بينما اعتمدنا في الدراسة الحالية في التركيز على تحليل الأثر الذي تقوم به السياسات الاقتصادية بمختلف أدواتها مركزين على الأدوات التالي: أدوات السياسة المالية (الدين الحكومي العام، العبء الضريبي) وأدوات السياسة النقدية (صافي الائتمان المحلي، سعر الصرف الرسمي) وأدوات السياسة التجارية (مؤشر الحرية الاقتصادية، سعر الصرف الفعلي الحقيقي، معدل متوسط التعرفة الجمركية).</p> <p>- عينة الدراسة: 36 دولة نامية من الشريحة الدنيا للدول متوسطة الدخل</p> <p>- الفترة: (2000-2018).</p> <p>- المنهج المتبع: نماذج البانل Panel data.</p>	<p>- ما مدى تأثير السياسات الاقتصادية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1999-2014؟</p> <p>- عينة الدراسة: الجزائر.</p> <p>- المتغيرات المستخدمة في الدراسة: الكتلة النقدية، النفقات العامة، حجم الصادرات وتأثيرها على الناتج الداخلي الخام ومنها على النمو الاقتصادي في الجزائر.</p>	<p>أثر السياسات الاقتصادية على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة تطبيقية للفترة (1999-2014).</p>	<p>28</p>
<p>اتفقت معها في متغير واحد وهو سعر الصرف واعتمدنا في دراستنا الحالية على استخدام المتغيرات المستقلة التالية: أدوات السياسة المالية (الإنفاق الحكومي، الدين الحكومي العام، العبء الضريبي) وأدوات السياسة النقدية (المعروض النقدي بمعناه الواسع، صافي الائتمان المحلي) وأدوات السياسة التجارية (مؤشر الحرية الاقتصادية، سعر الصرف الفعلي الحقيقي، معدل متوسط التعرفة الجمركية).</p> <p>- عينة الدراسة: 36 دولة نامية من الشريحة الدنيا للدول متوسطة الدخل</p> <p>- الفترة: (2000-2018).</p> <p>- المنهج المتبع: نماذج البانل Panel data.</p>	<p>- كيف تؤثر السياسات الاقتصادية المالية والنقدية بأدواتها المختلفة على مؤشرات الاستقرار الاقتصادي (الناتج المحلي الإجمالي، التضخم، البطالة، سعر الصرف).</p> <p>- عينة الدراسة: السودان.</p> <p>- المتغيرات المستخدمة في الدراسة: أدوات السياسات النقدية والمالية على ومؤشرات الاستقرار الاقتصادي والمتمثلة في (الناتج المحلي الإجمالي، سعر الصرف، التضخم، البطالة).</p>	<p>دور السياسات الاقتصادية في الاستقرار الاقتصادي: دراسة تطبيقية للسياسات المالية والنقدية في السودان للفترة من (1992-2013).</p>	<p>29</p>
<p>وهدفنا دراستنا إلى تحليل أثر السياسات الاقتصادية على ميزان المدفوعات والمتمثلة في المتغيرات التالية: أدوات السياسة المالية (الإنفاق الحكومي، الدين الحكومي العام، العبء الضريبي) وأدوات السياسة النقدية (المعروض النقدي بمعناه الواسع، صافي الائتمان المحلي، سعر الصرف الرسمي) وأدوات السياسة التجارية (مؤشر الحرية الاقتصادية، سعر الصرف الفعلي الحقيقي، معدل متوسط التعرفة الجمركية) كأدوات السياسة الاقتصادية وكيفية تأثيرها على ميزان المدفوعات.</p> <p>- عينة الدراسة: 36 دولة نامية من الشريحة الدنيا للدول متوسطة الدخل.</p>	<p>- ما هو حجم الاختلال في ميزان المدفوعات الفلسطيني وكيف تطور، وما هي أسبابه وكيف يمكن معالجته؟</p> <p>- عينة الدراسة: فلسطين.</p> <p>- المتغيرات المستخدمة في الدراسة: المتغيرات المستقلة: السياسات الاقتصادية، المساعدات الأجنبية، التبعية الاقتصادية، والمتغير التابع: ميزان المدفوعات الفلسطيني.</p>	<p>اختلال ميزان المدفوعات الفلسطيني أسبابه وطرق علاجه.</p>	<p>30</p>

الفصل الثالث: عرض وتحليل الدراسات السابقة.

<p>-الفترة: (2000- 2018).</p> <p>-المنهج المتبع: نماذج البانل Panel data.</p>			<p>اتفقت معها في متغيرين وهما: المعروض النقدي بمعناه الواسع، وسعر الصرف، في حين ركزت الدراسة الحالية على قياس وتحليل أثر أدوات السياسة المالية والنقدية والتجارية والمتمثلة في المتغيرات التالية: الإنفاق الحكومي، الدين الحكومي العام، العبء الضريبي، صافي الائتمان المحلي، مؤشر الحرية الاقتصادية، سعر الصرف الفعلي الحقيقي، معدل متوسط التعريفية الجمركية.</p> <p>-عينة الدراسة: 36 دولة نامية من الشريحة الدنيا للدول متوسطة الدخل.</p> <p>-الفترة: (2000- 2018).</p> <p>-المنهج المتبع: نماذج البانل Panel data.</p>	<p>-ما إذا كان المرجح ديمومة هذه البيئة السعرية الأكثر استقراراً، وما هي الخطوات التي ينبغي اتخاذها لإبقاء التضخم تحت السيطرة؟.</p> <p>-عينة الدراسة: الاقتصاد التركي.</p> <p>-المتغيرات المعتمدة: الرقم القياسي لأسعار المستهلك (CPI)، معدل البطالة (UR).</p> <p>المتغيرات المفسرة (التوضيحية): عرض النقود الواسع (MS)، أسعار الفائدة (IR)، أسعار الصرف (ER)، عجز الموازنة (BS).</p>	<p>31</p> <p>دور السياسات الاقتصادية الكلية المؤثرة في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في تركيا للمدة (1985-2010).</p>
<p>-الفترة: (2000- 2018).</p> <p>-المنهج المتبع: نماذج البانل Panel data.</p>	<p>-انعكاسات السياسات الاقتصادية والاجتماعية على المؤشرات الاقتصادية الكلية للاقتصاد المصري.</p> <p>-العينة: الاقتصاد المصري.</p> <p>-المتغيرات المستخدمة في الدراسة: السياسات الاقتصادية (المالية والنقدية)، السياسات الاجتماعية، مؤشرات الاقتصادية الكلية (التنمية، نمط الاستهلاك، التجارة).</p>	<p>32</p> <p>السياسات الاقتصادية والاجتماعية في الاقتصاد المصري وآثارها على التنمية ونمط الاستهلاك والتجارة خلال الفترة من عام 1982-2007.</p>			

المصدر: من إعداد الطالب بناءً على سبق ذكره أعلاه.

خلاصة الفصل الثالث

تطرقنا في هذا الفصل إلى عرض وتحليل أهم الدراسات السابقة التي لها علاقة بالموضوع المدروس من ناحية بعض المتغيرات المستقلة أو المتغير التابع. وحاولنا من خلال المبحث الأول عرض الدراسات والتي لها علاقة بين السياسة المالية وميزان المدفوعات والدراسات التي لها علاقة بين السياسة النقدية وميزان المدفوعات ومن ثم تناولنا بعض الدراسات التي تهتم بتنسيق السياستين المالية والنقدية وعلاقتها بميزان المدفوعات، وفي المبحث الثاني تم التطرق إلى الدراسات المرتبطة بالسياسة التجارية وميزان المدفوعات، وفي الأخير تم عرض الدراسات التي تتعلق بتنسيق السياسات الاقتصادية وميزان المدفوعات. وهذه الدراسات التي تم جمعها كانت ضمن عينة من بلدان مختلفة منها: الجزائر وبعض الدول العربية الأخرى منها: فلسطين، العراق، الأردن، مصر ومن بعض الدول الأجنبية منها: الصين، البرازيل، كوريا، نيجيريا، وغيرها. وفي الأخير قمنا بتمييز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة وما أتت به على اختلاف عن الدراسات السابقة.

الفصل الرابع

دراسة أثر السياسات الاقتصادية
في ميزان المدفوعات

- تمهيد:

لا يوجد دولة نامية تستطيع عزل اقتصادها الوطني عن الاقتصاد العالمي خاصة أن هناك مزايا كثيرة من الانفتاح والاندماج مع الاقتصاد العالمي، مثل منافع التجارة الخارجية وتدفق رؤوس الأموال وانتقال التكنولوجيا، إلا أن التحرر الاقتصادي والانفتاح على العالم الخارجي يمكن أن يُعرض الاقتصاد المحلي للصدمات الاقتصادية الخارجية الأمر الذي يعتبر اختباراً صعباً لصانعي قرارات السياسات الاقتصادية في الدول النامية.

وتتميز اقتصاديات الدول النامية بإنتاجية ضعيفة ومستويات دخل متدنية وتبعية متفاوتة نسبياً إلى الاقتصاديات الصناعية، وتنوعت الأبحاث التطبيقية لسياسات الاقتصاد الكلي والتي تقوم على أساس تقنيات قياسية لتقدير النماذج وتفسير العلاقات، فقد تعددت الطرق الإحصائية المستعملة لتقدير العلاقة بين السياسات الاقتصادية وميزان المدفوعات والتي تفرض في أغلبيتها استخدام معطيات السلة من خلال الاعتماد على منهج نماذج البيانات المقطعية Panel Data Models، في إطار التحليل الساكن باستخدام نماذج الانحدار التجميعي والآثار الثابتة والعشوائية حيث تم تقديرها والمفاضلة بينهم واختيار النموذج الأنسب لطبيعة العلاقة بين المتغيرات التفسيرية والمتغير التابع في الدراسة من خلال اقتراح أربعة نماذج قياسية لتوضيح طبيعة الأثر بين أدوات السياسات الاقتصادية وميزان المدفوعات في 36 دولة نامية مختارة من أوروبا وآسيا وإفريقيا وأمريكا اللاتينية وأوقيانوسيا وهم من البلدان المصنفة في الشريحة الدنيا للدول متوسطة الدخل حسب تصنيف البنك الدولي خلال الفترة من 2000-2018 ولذلك سنحاول في هذا الفصل إعطاء نظرة شاملة حول واقع السياسات الاقتصادية وميزان المدفوعات في الدول النامية من خلال المبحث الأول، ثم تعرضنا إلى الإطار النظري لنماذج البنابل في المبحث الثاني، وفي الأخير خصص المبحث الثالث للدراسة القياسية لمعرفة طبيعة علاقة تأثير السياسات الاقتصادية في ميزان المدفوعات في الدول النامية محل الدراسة.

لذلك سنحاول تسليط الضوء على أهم النقاط المتعلقة بهذا الفصل، وذلك من خلال المباحث التالية:

المبحث الأول: واقع السياسات الاقتصادية وميزان المدفوعات في الدول النامية.

المبحث الثاني: نماذج الدراسة القياسية.

المبحث الثالث: نتائج الدراسة القياسية.

المبحث الأول: واقع السياسات الاقتصادية وميزان المدفوعات في الدول النامية.

هناك اجماع دولي بين صنّاع القرار والرأي العام وعلماء الاقتصاد، على أن حالات الاستقرار الاقتصادي من الأهداف التي يرغب معظم البلدان في العالم بتحقيقها، ولاسيما الدول النامية والتي مازالت تعاني هي الأخرى من مشكلة عدم الاستقرار الاقتصادي والذي تتمثل مظاهره العامة، في اختلال موازين المدفوعات، والسياسات الاقتصادية التي تتبعها في الدورات الاقتصادية من أجل الحد من العجز المتكرر في موازين مدفوعاتها وتحسينها، ومن هذا المنطلق سنتناول في هذا المبحث واقع السياسات الاقتصادية في الدول النامية ومن ثم سنُعرِّج على واقع موازين مدفوعاتها.

المطلب الأول: واقع السياسات الاقتصادية في الدول النامية.

يتناول هذا المطلب واقع السياسات الاقتصادية في الدول النامية وهذا بالتطرق إلى السياسة المالية في الدول النامية في الفرع الأول، ويتم التعرف في الفرع الثاني على واقع السياسة النقدية في الدول النامية.

الفرع الأول: السياسة المالية في الدول النامية.

تبرز أهمية السياسة المالية في الدول النامية بارتباطها بواقع اقتصادها وسماته الأساسية وما يتضمنه هذا من ظروف وأوضاع واحتياجات تتطلب من الحكومة في هذه الدول أن تتدخل وبشكل مباشر ومن خلال سياساتها الاقتصادية بسبب ضعف دور السياسات الأخرى المكمل للسياسة المالية، وبالذات السياسة النقدية فيها لأسباب عديدة ومنها ضعف وسائل السياسة النقدية والتي هي وسائل غير مباشرة للتأثير على الحالة الاقتصادية ولتلبية احتياجاتها حيث تقل فاعلية سعر الخصم، وسعر إعادة الخصم والاحتياطي القانوني بسبب الاحتياطات الفائضة لدى المصارف في هذه الدول وانخفاض التعامل مع المصارف والمرتبط بضعف درجة الوعي المصرفي، وضعف انتشار الجهاز المصرفي والإجراءات والأساليب التي يتبعها والتي تعيق التعامل معه وعائد الاستخدام للأموال في المجالات البديلة والذي يفوق العائد الذي يتم الحصول عليه من الودائع المصرفية بالإضافة إلى انخفاض درجة تقييد الاقتصاد نتيجة وجود قدر مهم من النشاطات الأخرى كالزراعة والتي تبرز أهميتها النسبية في هذه الدول.

ونتيجة لكل ما سبق يبرز الدور الهام والأساسي للسياسة المالية في الدول النامية وفي إطار سياستها الاقتصادية العامة والتي ينبغي لها أن تسهم في تعبئة الفائض الاقتصادي فيها واستخدامه بالشكل الذي يؤمن احتياجات المجتمع ويلبي متطلبات عمل الاقتصاد وتطوره وهو الأمر الذي سيتم التطرق إليه لاحقاً وذلك من خلال السياسة العامة والنشاط المالي لحكومات هذه الدول وعن طريق الإيرادات العامة والنفقات العامة وهو الأمر الذي يقتضي معه اتخاذ سياسة مناسبة بخصوص الإيرادات العامة والنفقات التي تتضمنها الميزانية العامة وفي إطار السياسة وما يلبي احتياجات هذه الدول ويتمشى مع واقعها والتي يمكن أن تتمثل في:¹

أولاً- الإيرادات العامة: ينبغي على السياسة المالية في الدول النامية أن تعمل بخصوص الإيرادات العامة على ضمان تحقيق ما يلي:

1- ضرورة العمل في إطار السياسة المالية على حصيللة الإيرادات الضريبية وبالذات من خلال الضرائب التصاعدية والتي ينبغي فرضها على الدخل والثروات ورؤوس الأموال وخصوصاً التي لا يتم استخدامها في الأوجه التي يتحقق بموجبها خدمة الاقتصاد والمجتمع وأفراده، وبحيث لا يتم فرضها بالشكل الذي يمكن أن تؤثر فيه سلباً على النشاطات

¹ فليح حسن خلف، مرجع سابق، ص 347-349.

الفصل الرابع: دراسة أثر السياسات الاقتصادية في ميزان المدفوعات.

الاقتصادية وبالذات الإنتاجية منها وفرضها على المجالات الهامشية وغير المنتجة، وغير المفيدة للمجتمع وأفراده أو الاقتصاد ككل بدرجة أكبر وبحيث يصبح تحصيل الإيرادات الضريبية وسيلة هامة يتم من خلالها التأثير في عملية تخصيص الموارد بالشكل الذي تتحقق معه الكفاءة في هذا التخصيص عن طريق التشجيع على التوجه في استخدام الموارد نحو المجالات المرغوبة لمنحها إعفاءات أو فرض ضرائب أقل عليها والحد من التوجه في استخدام الموارد نحو المجالات غير المنتجة وغير النافعة وغير العقلانية والتي تتحقق بشكل واسع في الدول النامية من أجل تقليص هذا التوجه الواسع نحوها عن طريق فرض الضرائب وبمعدلات تصاعدية. وهو ما يضمن من خلال ذلك حصيلة ضريبية مرتفعة تحقق للدولة قدر أكبر من الإيرادات وتحد من توجه الموارد نحو المجالات الغير منتجة ويسهم في توجيهها نحو المجالات المنتجة والنافعة؛

2- ضرورة العمل في إطار السياسة المالية بخصوص الإيرادات العامة على ضمان إصلاح الجهاز الضريبي في الدول النامية حيث يتسع في هذا الجهاز حالات ضعف استخدامه للأساليب والوسائل المتطورة في تحصيل الضرائب وضعف القدرات والخبرات المتاحة لديه وضعف الوعي والحرص والشعور بالمسؤولية لدى جهات قليلة في هذا الجهاز وتفشي حالات الفساد والرشوة والاعتماد على الاعتبارات الغير موضوعية في تحصيل الإيرادات الضريبية كالعلاقات الشخصية والعائلية... إلخ وبالتالي يتنافى مع مبدأ العدالة في تحصيل الإيرادات الضريبية؛

3- ضرورة العمل في إطار السياسة المالية على التوصل إلى المجالات التي يتم فيها ممارسة نشاطات اقتصادية بشكل خفي من خلال ما يطلق عليه بالاقتصاد السري أو اقتصاد الظل والذي تمارس فيه العديد من النشاطات سواء المشروعة أو الغير مشروعة وبشكل واسع ومهم وفي حالات ليست بالقليلة وبحيث أصبحت مثل هذه النشاطات تشكل جزءاً مهماً من النشاطات الاقتصادية الفعلية التي تتحقق في الواقع وارتباطاً بضعف القوانين والتشريعات التي تنظم عمل النشاطات الاقتصادية أو ضعف الفعالية في تطبيق هذه القوانين والتشريعات أو نتيجة التشدد في مثل هذا التطبيق بشكل يتضمن التعسف في ذلك، وهو الأمر الذي يدفع نحو القيام بالعديد من النشاطات الاقتصادية بعيداً عن الالتزام بالقوانين والتشريعات التي تنظمها حتى ما هو مشروع في هذه النشاطات، وذلك للتخلص من الإجراءات والروتين والتأخير والتعقيد الذي يرافق الالتزام بهذه الإجراءات أو التشدد والتعسف في تطبيقها أو نتيجة الافتقار لها أو الضعف في تطبيقها؛

4- ضرورة أن يتم الحذر في إطار السياسة المالية في الدول النامية عند الاعتماد على القروض كمصدر للإيرادات العامة فيها، وبحيث يتم في هذا تلاقي الأثر السلبي الناجم عن تأثير القروض على النشاطات الخاصة وبالذات عندما تتم على حساب توجه هذه الموارد للقيام بهذه النشاطات وبالذات عندما لا تستخدم الدولة حصيلة الإيرادات الناجمة عن القروض وخاصة الداخلية منها في القيام بالنشاطات الاقتصادية وتستخدمها استخداماً استهلاكياً غير منتجة وهو الأمر الذي يتحقق فعلياً في الغالب حيث يتم اللجوء إلى الاقتراض والذي قد يتم إجبارياً أو اختيارياً ولكن بأساليب تكاد تجعل الاقتراض هذا إجبارياً ويتم استخدامه لمعالجة عجز الإيرادات عن تغطية النفقات ولأغراض استهلاكية غير منتجة؛

5- ينبغي على السياسة المالية أن لا تعتمد على تغطية الزيادة في نفقاتها على إيراداتها باللجوء للتمويل بالعجز، والذي يتم عن طريق الإصدار النقدي وذلك حسب الضرورة التي تفرض الأخذ به خاصة وأن معظم الدول النامية تمارس هذا الأمر في إطار سياستها المالية تحت ضغط الحاجة للتوسع في نفقاتها العامة ومحدودية حصيلتها من الإيرادات العامة وبالذات الإيرادات الضريبية والقروض، خاصة وأن هذا الاعتماد يكون متاحاً استخدامه من قبل الدولة ويمثل أسهل الوسائل وأسرعها في ذلك بحكم قدرتها على التوجه إلى البنك المركزي والطلب منه التوسع في إصدار النقود الجديدة.

الفصل الرابع: دراسة أثر السياسات الاقتصادية في ميزان المدفوعات.

ثانياً- النفقات العامة:¹ أن السياسة المالية وبالذات في الدول النامية ينبغي لها أن تعمل من خلال إجراءاتها ووسائلها الخاصة بالنفقات العامة على تحقيق أكبر قدر ممكن من الآثار الإيجابية على الاقتصاد الكلي عن طريق ضمان إسهام النفقات العامة في القيام بالنشاطات الاقتصادية وتوسعها وبما يؤدي إلى زيادة الإنتاج والدخل والإنفاق الوطني والاستخدام والتأثير إيجابياً على المكونات الكلية للاقتصاد ويسهم في تحقيق الاستقرار الاقتصادي وتحقيق عدالة أكبر في توزيع الدخل والذي يمكن أن يرتبط بما يلي:

1- حجم النفقات العامة أي قدر المبالغ النقدية التي يتم استخدامها في الإنفاق العام وبالتالي يمكن أن تزداد الآثار الإيجابية للنفقات العامة في زيادة حجمها وبالعكس وتبعاً لحالة الاقتصاد وحاجته حيث أن حالة التضخم مثلاً قد تفرض الحاجة إلى تقليص حجم النفقات العامة هذه في حين أن حالة الكساد تقتضي زيادة حجم النفقات العامة؛

2- الكيفية التي يتم بها تخصيص النفقات العامة أي كيفية توزيعها على مجالات إنفاقها بحيث يمكن أن تحقق آثار إيجابية أو سلبية ترتبط بهذا التخصيص وهو الأمر الذي يفترض التركيز عليه في السياسة المالية للدولة بحيث يتم من خلالها ضمان حصول إنفاق بحيث يتحقق عن طريق أقصى قدر ممكن من الآثار الإيجابية عن طريق إسهامها في زيادة الإنتاج والدخل والاستخدام وتقليل الآثار الإيجابية بالحد من التضخم أو الانكماش أي ضمان التخصيص الكفء للنفقات العامة؛

3- الكيفية التي يتم بها توفير الإيرادات العامة التي توفر التمويل للنفقات العامة حيث أن الإيرادات هذه ينبغي أن تحقق بالشكل الذي يقلل إلى أدنى حد ممكن من الآثار السلبية ويحقق أقصى قدر من الآثار الإيجابية كان لا يتضمن التأثير سلباً على الادخار والاستثمار والإنتاج مثلاً من خلال اقتطاع الموارد التي لم يتم تخصيصها لذلك وهو الأمر السلبي الذي قد يلغى الأثر الإيجابي للنفقات العامة في هذه الحالة؛

4- درجة الكفاءة التي يتم بها الإنفاق العام وبالشكل الذي يقلل التبذير للموارد التي يتم إنفاقها إلى أدنى حد ممكن، بحيث يتم زيادة النتائج الإيجابية التي يحققها الإنفاق العام إلى أقصى قدر ممكن وتقليص هذا الإنفاق إلى أدنى قدر ممكن؛

5- الحالة الاقتصادية العامة للدولة ومستوى النشاط الاقتصادي فيها إذ قد ينجم عن نفقات عامة معينة أثر تضخم في حالة الإنعاش الاقتصادي بدرجة تفوق أثرها التوسعي وأثر توسعي في حالة الكساد الاقتصادي بدرجة تفوق أثرها التضخمي وحسب حالة الاقتصاد ودرجة تطور قدراته الإنتاجية ودرجة مرونة جهازه الإنتاجي.

الفرع الثاني: واقع السياسة النقدية في الدول النامية.

يمكن اعتبار السياسة النقدية في الاقتصاديات النامية عمومًا أقل فعالية منها في الاقتصاديات الرأسمالية المتقدمة بسبب الإختلال الهيكلي التي يعاني منها وعلاقته الاقتصادية الخارجية ما يعانيه في كثير من الأحيان من التأثير بالتغيرات الاقتصادية النقدية التي تحدث في العالم الخارجي، ولذلك نجد أن بعض الأدوات الكمية للسياسة النقدية مثل سعر الخصم وعمليات السوق المفتوحة لا يكون لها تأثير كبير بل ضعيف يكاد لا يذكر في بعض الحالات، وإن الإعتماد كله ينصب على نسبي الإحتياطي والسيولة من ناحية وعلى الأدوات الخاصة (النوعية والمباشرة) من ناحية أخرى، وهناك العديد من

¹ نفس المرجع السابق، ص 355.

الفصل الرابع: دراسة أثر السياسات الاقتصادية في ميزان المدفوعات.

الأسباب التي قد تحد من سلطة البنك المركزي ودور الجهاز المصرفي في القيام بالدور المطلوب، وبالتالي فإن ذلك يحد من فعالية السياسة النقدية في الدول النامية¹.

أولاً- أوضاع تتعلق بالدول النامية.

يُمكن تميّز الاقتصاد النامي وتحديد معالمه على النحو التالي:

-الاقتصاد النامي اقتصاد تابع؛

-الاقتصاد النامي اقتصاد زراعي استخراجي (المواد الأولية) وضعف الإنتاجية الصناعية.

و يترتب عن انتشار هذه المعالم في الاقتصاد النامي ما يلي:²

-ضآلة الدخل الوطني وانخفاض متوسط الدخل للفرد الواحد وعدم توظيف عوامل الإنتاج توظيفاً كاملاً وانتشار البطالة في صور شتى أهمها البطالة المقنعة، وهي ظاهرة متوطنة؛

-انعدام المرونة في الاقتصاد النامي، فالإنتاج الزراعي ينقصه المرونة والدخول متقلبة، وتجارة الصادرات تتحكم في الدخل، بحيث يحكم الاقتصاد النامي من خارجه؛

-ضآلة الادخار، فانخفاض الإنتاجية يمنع الادخار اللازم للاستثمار، وقلة الاستثمار تعوق بدورها زيادة الإنتاج، وهكذا فالادخار ضئيل وتوزيعه السيء.

وتتميّز السياسة النقدية بضعف فعاليتها في الدول النامية عموماً، بسبب ظروفها وأوضاعها الاقتصادية والاجتماعية التي تكون في غالب الأحيان عائفاً حقيقياً، بدلاً من أن تكون عاملاً مساعداً لتمكين هذه السياسة من تأدية دورها بكفاءة كما هو الحال في الدول المتقدمة، وهناك اعتبارات عديدة جعلت السياسة النقدية قليلة الفعالية في الدول النامية نذكر البعض منها:

-ضيق نطاق السوق النقدية والمالية مع انتشار العادات غير المصرفية في المجتمع، فالسوق الضيق ينتج عنه قلة التعامل بالأوراق المالية والتجارية مع محدودية البائعين والمشتريين مما يفيد انخفاض حجم المبادلات، وهذه الظروف لا تساعد على تطبيق بعض أدوات الرقابة الكمية مثل سعر إعادة الخصم وعمليات السوق المفتوحة، والاهتمام ينصب أكثر على نسبة الاحتياطي القانوني.

-انتشار ظاهرة الازدواجية الاقتصادية بوجود قطاع حديث ومنظم وقطاع تقليدي غير منظم فالقطاع الأول يضم مؤسسات نقدية ومالية حديثة تتعامل به مع العالم الخارجي وينتشر في المناطق الحضرية، أما القطاع الثاني فيضم التجار وملاك الأراضي والذين يخرجون عن سيطرة ومراقبة البنك المركزي، وينتشر هذا القطاع في المناطق الريفية حيث يسود القطاع الزراعي، وهذه الازدواجية في الاقتصاد عموماً مع تواجد قطاع متخلف داخل الاقتصاد المحلي خصوصاً تترتب عنه آثاراً سلبية منها:

✓ استمرارية وجود المعاملات غير النقدية؛

✓ الحد من نمو البنوك في المناطق الريفية وهذا بدوره يعيق استعمال الائتمان المصرفي؛

¹ عبد المجيد الهادي، مرجع سابق، ص 39.

² عادل أحمد حشيش، مرجع سابق، ص 311-312.

الفصل الرابع: دراسة أثر السياسات الاقتصادية في ميزان المدفوعات.

- ✓ بقاء العادات القديمة مثل: ميل الأفراد إلى الاكتناز بدل الادخار، أو الاستثمار في الأراضي والمباني عوض الاتجاه نحو الاستثمارات المنتجة.
- سيطرة القطاع المعيشي الذي يذهب الجزء الأكبر منه إلى الاستهلاك، ويخرج عن دائرة المبادلات النقدية، ما عدا بعض السلع القليلة، وهذا يحد من تأثير السياسة النقدية؛
- الطبيعة الموسمية للنشاط الاقتصادي التي تعكس آثارها على الأوضاع النقدية؛
- وتعاني معظم الدول النامية من العديد من المشاكل، يمكن أن نذكر منها، ما يلي:¹
- عجز الموازنة العامة بسبب الاحتياجات الضخمة للتنمية؛
- الفجوة الغذائية؛
- تزايد العجز الهيكلي في ميزان المدفوعات؛
- المديونية الخارجية.

أما بالنسبة للحالة العامة لمعظم هذه الاقتصاديات في الوقت الحالي، يتضح أن السمة الرئيسية في تلك الاقتصاديات هي ضعف وتخلف الجهاز الإنتاجي بسبب ضآلة حجم التراكم الرأسمالي الناتج عن انخفاض متوسط الدخل الفردي وبالتالي مستوى الادخار الوطني، وكذلك إغفال البحث والتطوير وارتفاع التكاليف. إضافة إلى ظاهرة الثنائية وازدواجية البناء الاقتصادي، وتبلورت هذه الظاهرة في انقسام القطاع أو النشاط الواحد إلى جزأين قد تضعف أو تختفي فيه قنوات التأثير المتبادل بين سلوكيهما، كما تتسم هذه الظاهرة بالاستمرارية وتزايد الفجوة بين جزئي القطاع. وتتمثل الطبيعة الثنائية في مجال المبادلات في انتشار عمليات المقايضة والاكتفاء الذاتي علاوة على المعاملات النقدية، ويؤدي وجود هذه الظاهرة إلى تركُّز أثر السياسة النقدية على جانب المعاملات النقدية مما ينتج عنه إضعاف تأثير هذه السياسة على مستوى النشاط الاقتصادي.

وتتضح ظاهرة الثنائية التمويلية في ظروف التخلف الاقتصادي من خلال قيام سوقين منفصلين بالعملية التمويلية للأنشطة الاقتصادية، حيث يتسم السوق الأول بتنظيمه ورسميته، ويشمل على الجهاز المصرفي وعلى مؤسسات مالية أخرى، ويخضع نشاط هذا السوق لتشريعات وقيود تنظيمية ومالية، كما تتسم وحداته بالتخصيص وتقسيم العمل.

أما السوق الثاني فهو سوق غير رسمي ويخضع في سلوكه للعادات والتقاليد، ويضم مقرضي الأموال والمرابين إلى جانب التجار والوحدات الاقتصادية المماثلة لهم في الطبيعة، ولا يخضع هذا السوق لأي قيود تنظيمية أو مالية، وتختفي فيه ظاهرة التخصيص وتقسيم العمل وتتميز معاملاته بالمرونة، ويعمل هذا السوق على إضعاف التأثير المباشر للسياسة النقدية على القطاعات الاقتصادية التي يقوم هذا السوق بتمويل نشاطها، نظراً لعدم خضوعه لقيود السياسة التي تطبقها السلطة النقدية.

وكثيراً ما تلجأ الحكومات إلى الاقتراض من البنك المركزي والبنوك التجارية لتمويل عجز الميزانية نظراً لضعف السوق النقدية والمالية، ومُثل هذا السوق خطوة كبيرة لما قد يترتب عليه من استخدام غير رشيد لهذا المصدر، قد يؤدي إلى زيادة

¹ للتفصيل أنظر:

- أحمد شعبان محمد علي، انعكاسات المتغيرات المعاصرة على القطاع المصرفي ودور البنوك المركزية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2007، ص 134-140.

- رمزي زكي، الصراع الفكري والاجتماعي حول عجز الموازنة العامة في العالم الثالث، دار سينما للنشر، القاهرة، 1992، ص 40.

- رمزي زكي، الاحتياطات الدولية والأزمة الاقتصادية في الدول النامية مع إشارة خاصة للاقتصاد المصري، دار المستقبل العربي، القاهرة، 1994، ص 178.

الفصل الرابع: دراسة أثر السياسات الاقتصادية في ميزان المدفوعات.

السيولة النقدية لا يقابلها زيادة في الإنتاج بصفة عالية أو مستقبلية، تؤدي إلى خلق الضغوط التضخمية بعيداً عن تأثير السياسة النقدية. وقد اتضحت ظاهرة التخصص في إنتاج المواد الأولية في الاقتصاديات النامية كنتيجة لنمط التقسيم الدولي للعمل.

إن الاعتبارات السابقة مع وجود اعتبارات أخرى وهي كثيرة جداً، قد دفعت إلى الاعتقاد بتواضع الأهمية التي يمكن أن تلعبها السياسة النقدية في الدول النامية، لكن هذا لا ينفي انعدام دورها أو التقليل من أهميتها.

ثانياً-فعالية السياسة النقدية في الدول النامية.

1-السياسة النقدية في اقتصاديات الدول النامية.

تنحصر السياسة النقدية في اقتصاديات الدول النامية في مبدئين هما:

-تثبيت سعر الصرف الخارجي وتقلب مستوى الأسعار الداخلي، وتصبح مشكلة السياسة النقدية هي كيفية تحقيق الهدفين من خلال التجارة الخارجية، ولذلك انحصرت تلك السياسة عملاً في إتباع نظام الصرف الخارجي بالذهب، وتؤدي الأرصدة الخارجية في هذا النظام وظيفة موازنة ميزان المدفوعات الذي لا يستقر على حال، ويصبح الاقتصاد المتخلف في ظل هذه الظروف معرضاً للتضخم دائماً بفضل عدم مرونة الإنتاج وخضوع الاقتصاد كله لاعتبارات خارجية. -هذا عن الوضع العادي للاقتصاد المتخلف، فإذا ما حاول أن يتخلص من تخلفه لمشكلة تنمية وهي مشكلة أوسع من أن تقتصر على السياسة النقدية، فالمشكلة عندئذ مشكلة إنتاج لا مشكلة نقد، وليست المشكلات النقدية والمالية الناشئة إلا الوجه المقابل للمشكلات الناجمة عن الإنتاج والاستهلاك. وإنما يكفي أن نشير هنا في كلمة إلى سياسة الائتمان والأجور في ظل خطة التنمية. فمن المتوقع عندئذ أن يقع ضغط تضخمي (وذلك عن طريق الإصدار النقدي) تخفض القرة الشرائية.

2-فعالية السياسة النقدية في اقتصاديات الدول النامية.

تتميز الاقتصاديات النامية بإنتاجية متدنية وبمستويات منخفضة من الدخل، كما تتميز بهيكل اقتصادي مشوه وسوء التنظيم وقليل الفعالية، كما تفتقر إلى نظام مالي ونقدي ومصرفي متطور ومنتظم، ولذلك نجد أن بعض أدوات السياسة النقدية غير المباشرة مثل سياسة السوق المفتوحة ومعدل إعادة الخصم أن آثارهما تكاد تكون غير موجودة، وأن آثار السياسة النقدية تظهر فقط في حالة تطبيق نسبة الاحتياطي القانوني أو الاعتماد على أدوات السياسة النقدية المباشرة والمساعدة وهذا ما يجعل السياسة النقدية قليلة الفعالية في هذه الاقتصاديات مقارنة بالدول المتقدمة، ويمكن ذكر الأسباب التي تُحد من فعالية السياسة النقدية على النحو الآتي:

-الكثير من الدول يسود فيها قطاع كفاي، خاصة القطاع الزراعي الذي يُصرف الجزء الأكبر منه إلى الاستهلاك، وفي هذا القطاع تضيق فيه دائرة المبادلات النقدية وهذا يمثل خروج عن عمل السياسة النقدية¹، كما تؤثر الطبيعة الموسمية للنشاط الاقتصادي في البلدان النامية التي يسود فيها القطاع الزراعي على الأوضاع النقدية والائتمانية بها، ففي موسم النشاط تعرف البنوك التجارية نشاطاً يكون مصحوباً بارتفاع سلفها وودائعها، وانخفاض الأرصدة النقدية الحاضرة وانخفاض نسبة الاحتياطات إلى الودائع، لكن هذا النشاط يزول ويحدث العكس في موسم الركود²؛

¹ عبد الحميد القاضي، تمويل التنمية الاقتصادية في البلدان المتخلفة، منشأة المعارف، الإسكندرية، 1969، ص 261.

² محمد مبارك حجير، السياسة المالية والنقدية لخطط التنمية الاقتصادية، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة، 1965، ص 182.

الفصل الرابع: دراسة أثر السياسات الاقتصادية في ميزان المدفوعات.

- تتميز الاقتصاديات النامية بارتباطها الكبير بالاقتصاديات المتقدمة بواسطة حركات التجارة الدولية، ولذلك فالتقلبات العنيفة التي تتعرض لها اقتصاديات الدول المتقدمة تؤثر بصورة مباشرة على اقتصاديات الدول النامية، بسبب العلاقة الوطيدة القائمة بين الجانبين، وفي هذه الحالة لا تستطيع السياسة النقدية والائتمانية في الدول النامية أن تساهم في نمو الاقتصاد الوطني أو تحميه من آثار موجات التضخم والانكماش المستورد؛

- إن الدول النامية في عمومها ذات نسب نقدية منخفضة، أي أن نسبة عرض النقد إلى الدخل الوطنية منخفضة مقارنة بتلك النسبة السائدة في الدول المتقدمة، ضِفَ إلى ذلك أن هذه النسبة تبقى ثابتة ولا تتغير في الأمد القصير في الدول النامية وفي هذه الحالة لا تستطيع السياسة النقدية أن تؤثر في الاقتصاد لكون النقود في هذه الدول تستعمل عموماً لأغراض المعاملات التي تتغير بنسبة التغيير في الدخل¹؛

- إن مدى استعمال الودائع النقدية مقارنة باستعمال العملة كوسيلة دفع وكمخزن قيمة، فنجد أن الدول النامية تنخفض فيها استعمال نسبة الودائع النقدية، ويتم الاعتماد بشكل واضح على استعمال العملة الورقية والمسكوكات، ولا يزال استعمال نقود الودائع محصوراً في الوفاء بمدفوعات الحكومة وأداء المدفوعات كبيرة المبالغ في قطاعات الأعمال والصناعة والتجارة². والسبب في ذلك يرجع إلى تواضع الدور الذي تؤديه الودائع المصرفية في التداول النقدي وعدم تطور العادة المصرفية في اقتصاديات الدول النامية، وهذا بدوره يرجع لأسباب عديدة نذكر منها:³

✓ - انخفاض مستوى الدخل الوطني وانتشار ظاهرة اكتناز الأصول النقدية عند الأفراد عوض الادخار لدى البنوك، وهذه الظاهرة تقلل نسبة تداول النقود وتقلل أيضاً سرعة تداول نقود الودائع مع العلم أن نسبة نقود الودائع في اقتصاديات الدول الإفريقية تتراوح بين 30% - 40% مقارنة بإجمالي عرض النقود المتداول، في حين تبلغ هذه النسبة في اقتصاديات الدول المتقدمة في حدود 70% - 80%؛

✓ - تنتشر المؤسسات المصرفية في المدن الكبرى، مع تسجيل نقص انتشار فروع هذه المؤسسات خارج هذه المدن، إضافة إلى قلة انتشار التسهيلات المصرفية على المستوى الوطني في الدول النامية؛

✓ - انتشار الأمية ومحدودية المستوى التعليمي والثقافي في الدول النامية، وهذه مظاهر تحدُّ من عملية تطور المصارف والخدمات المصرفية، وخاصة في المناطق الريفية التي مازال أغلب أفرادها ينظرون إلى المصارف بنظرة عدم الاطمئنان وعدم الثقة، ولا يعتبرونها كما من لهم في حالة الإيداع والسحب، خاصة إذا كان هناك انخفاض في مستوى ثقة الأفراد في الاستقرار السياسي والاقتصادي، وهذه المظاهر تؤثر بالسلب على مستوى التنمية الاقتصادية في الدول النامية، ولمعالجة هذه السلبيات لابد من القيام بدور تثقيفي وإعلامي كبير في هذه الدول؛

✓ - قلة الأيدي العاملة والمؤهلة والمتخصصة في العمل المصرفي وهذا يعيق فتح فروع بنكية جديدة، ويعيق تطوير العادة المصرفية، ولذلك تظهر الآثار السلبية مثل تدني مستوى تقديم الخدمات المصرفية وانخفاض سرعة المعاملات المصرفية وسوء المعاملات التي يتعرض لها المتعاملون مع البنوك، وكثرة الشكاوي التي يتقدم بها المواطنون نتيجة الأخطاء التي ترتكب في حساباتهم أو التأخر المستمر وكثرة الطوابير على مستوى البنوك والأعطاب في

¹ عبد المنعم السيد علي، نزار سعد الدين العيسى، مرجع سابق، ص 402.

² محمد زكي شافعي، مقدمة في النقود والبنوك، دار النهضة العربية، القاهرة، 1985، ص 343.

³ مفتاح صالح، النقود والسياسة النقدية، مرجع سابق، ص 186-187.

الفصل الرابع: دراسة أثر السياسات الاقتصادية في ميزان المدفوعات.

أجهزة الإعلام الآلي أو قلة الشعور بالمسؤولية من قبل أعوان البنك، أو البيروقراطية التي تطبع عمل البنوك في هذه الدول وغيرها من العوامل الأخرى التي تقلل الثقة في هذه البنوك وبالتالي تقلل التعامل معها؛
✓ تتميز اقتصاديات الدول النامية بعدم وجود أسواق نقدية متطورة ومنظمة مع ضيق الأسواق المالية إن وجدت مع ضعف نشاطها وهذه الميزة تعيق فعالية كل من سياسة نسبة إعادة الخصم وسياسة عمليات السوق المفتوحة في هذه الدول¹.

فالأسواق النقدية في الدول النامية عبارة عن أسواق نقدية عادية غير متخصصة وليس لها القدرة على تعبئة الأموال الفائضة المتاحة للتمويل للأجل القصيرة، وتكمن مهمة هذه الأسواق في الوساطة بين المقرضين والمقترضين في الأجل القصير لا أكثر. ولذلك لا تستخدم الأوراق التجارية مثل الكمبيالات والسندات إلا في نطاق ضيق، وهذا بدوره يفسر محدودية تطبيق أداة سعر الخصم وينتج عن ذلك عدم لجوء البنوك التجارية إلى البنك المركزي للاقتراض إلا في حدود ضيقة لأسباب عديدة منها: اعتماد البنوك التجارية على مؤسساتها الأصلية في الخارج وضيق أسواق الائتمان مع اقتصرها على بعض الأنشطة البسيطة مثل تمويل حركة التجارة الخارجية أو تمويل حركة القطاع الزراعي، وهذا العمل يوفر أرصدة نقدية معتبرة للبنوك التجارية يجعلها تتجنب الاقتراض من البنك المركزي، وبالتالي عدم تطبيق سياسة إعادة سعر الخصم وهو مبرر كاف لعدم استخدام هذه الأداة على نطاق واسع في هذه الدول، ولذلك يبقى سعر إعادة الخصم ثابتاً لمدة طويلة من الزمن على الرغم من تغيير الظروف الاقتصادية والنقدية والائتمانية في هذه الدول².

أما بخصوص الأسواق وعدم اتساع نشاطها في الدول النامية فيرجع إلى قلة ما يصدر من أذون الخزانة وعدم انتشار شركات المساهمة وقلة ما تصدره الحكومات والهيئات العامة من أوراق مالية، وضعف الوعي المالي للأشخاص ومحدودية المؤسسات المالية التي تتولى تجميع موارد الادخار وتوظيفها في الأسهم والسندات وغيرها من أدوات الائتمان طويلة الأجل، إضافة إلى قلة الأسواق التي تكفل انتظام تداول الأوراق المالية وتوفير لها درجة عالية من السيولة³.

كنتيجة لما سبق يصعب تصور قيام البنوك المركزية بعمليات السوق المفتوحة لأن ضيق هذه السوق يؤدي إلى تقلبات كبيرة في أسعار الأوراق المالية، ويصبح البنك المركزي في وضعية لا تسمح له بتحمل أي خسارة قد تحدث في حالة دخوله إلى السوق كبائع أو كمشترى وهو ما يقلل كفاءة البنك المركزي وفعاليتها في استخدام أداة السوق المفتوحة في هذه الدول كوسيلة لفرض رقابة كمية على حجم الائتمان المصرفي⁴.

ثالثاً- الصعوبات التي تقلل من فعالية السياسة النقدية في الدول النامية وعوامل ضعفها.

1- الصعوبات التي تقلل من فعالية السياسة النقدية في الدول النامية.

تواجه السياسة النقدية حالة عدم اليقين في التأثير على النشاط الاقتصادي في الوقت المناسب، بسبب الصعوبات التي تواجهها في الجوانب التي تدخل ضمن اهتمامها، وعض أن تمارس هذه السياسة تأثيرها بالاتجاه الصحيح تعمل على

¹ محمد زكي شافعي، النظم المصرفية بالبلاد المتخلفة اقتصادياً، رسائل لجنة التخطيط القومي رقم 49، القاهرة، 1957، ص 28.

² معيزي قويدر، دماغ نوال، فعالية السياسة النقدية وآثارها في اقتصاديات الدول المتقدمة والنامية، مجلة الاقتصاد الجديد، المجلد 1، العدد 1، 01 جوان 2010، ص ص 27-57.

³ عبد الحميد القاضي، دراسات في التنمية والتخطيط الاقتصادي، الكتاب الثاني، الإسكندرية، 1973، ص ص 140-142.

⁴ عزة رضوان أحمد رضوان، السياسة النقدية في مصر (1970-1985)، أطروحة دكتوراه، جامعة القاهرة، 1989، ص 127.

الفصل الرابع: دراسة أثر السياسات الاقتصادية في ميزان المدفوعات.

خلق المزيد من الإختلالات في الاقتصاد ككل، وهذه مشكلة تعترض السلطات النقدية في رسم وإدارة السياسة النقدية، أما الصعوبات التي تحد من فعالية السياسة النقدية فهي:

1- مشكلة التباطؤات (الفجوات) الزمنية: ويقصد بها طول الفترات التي تفصل بين حدوث مشكلة اقتصادية معينة، وبين الأثر الفعلي للأدوات المستعملة لمعالجتها، وتتمثل هذه التباطؤات في الأشكال الآتية:¹

1-1- تباطؤ فترة جمع البيانات: وهي الفترة التي تفصل بين حدوث تغيير في المؤشرات الاقتصادية وبين جمع الإحصائيات التي تقدمها الجهات المعنية، فمن جهة هذه الإحصائيات تتغير بسرعة ومن جهة أخرى قد تتوفر بعد مدة طويلة قد تصل إلى الأسبوع مثل عرض النقود، أو إلى الشهر مثل الائتمان، أو إلى ثلاثة أشهر مثل الناتج الوطني، أو لا تظهر في صورتها النهائية إلا في تواريخ لاحقة ثم تدخل قيد الدراسة والتحليل؛

1-2- تباطؤ فترة التشخيص (التعرف): وهي الفترة الفاصلة بين الحصول على الإحصائيات وبين تحديد العوامل المؤدية إلى حدوث التغيير في المتغيرات الاقتصادية قبل اتخاذ أي قرار مناسب، ففي حالة السياسة النقدية لا يمكن معرفة طبيعة المشكلة الاقتصادية بالسرعة الكافية حتى يمكن استخدام الأدوات المناسبة؛

1-3- تباطؤ فترة التشريع: بعد دراسة وتحليل المشكلة الاقتصادية والتعرف عليها تعرض القرارات على السلطة التشريعية للموافقة عليها قبل تنفيذها، وهنا نفرق بين حلول السياسة المالية التي تأخذ وقتاً أطول وبين حلول السياسة النقدية التي تعتمد على قرارات البنك المركزي الذي تكون قراراته جاهزة، بمعنى آخر السياسة النقدية تتقدم عن السياسة المالية بالنظر إلى مدة وسرعة اتخاذ القرار²؛

1-4- تباطؤ فترة التنفيذ: وهي الفترة الفاصلة بين فترة التشريع أو اتخاذ القرار وبين استعمال الأدوات المناسبة، وهذه الفترة تطول في السياسة المالية بينما تقصر في السياسة النقدية لأن البنك المركزي هو الذي يأخذ القرار ويقوم بالتنفيذ دون أي تباطؤ يسجل؛

1-5- تباطؤ فترة التأثير: وهي الفترة الفاصلة بين تنفيذ القرار وبين ظهور الأثر في شكل هدف نهائي فهذا القرار لا يحقق مفعوله إلا بعد مدة زمنية تختلف من بلد لآخر، ويرى النقديون بأن فترة التأثير في حالة السياسة النقدية تكون طويلة ما بين التغيير في المعروض النقدي وظهور التأثير في المتغيرات الأخرى وخاصة على الناتج الحقيقي وقد يتراوح ما بين ثلاثة وستة أشهر وفي بعض الأحيان ما بين 12 و 18 شهراً.

2- عوامل ضعف السياسة النقدية في الدول النامية.

عند فحص عناصر السياسة النقدية في الدول النامية، نجد أن هذه الدول تفتقد إلى عناصر نجاح هذه السياسة،

ومنها:³

¹ عبد المنعم السيد علي، نزار سعد الدين العيسى، مرجع سابق، ص 440-441.

² يمن الحمادي وآخرون، محاضرات في الاقتصاد التطبيقي، مكتبة عين شمس، القاهرة، 2004، ص 45.

³ للتفصيل أنظر:

-بلعزوز بن علي، أثر تغيير سعر الفائدة على اقتصاديات الدول النامية -حالة الجزائر-، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2003/2004، ص ص 193-191.

-أحمد شعبان محمد علي، مرجع سابق، ص ص 139-140.

الفصل الرابع: دراسة أثر السياسات الاقتصادية في ميزان المدفوعات.

- الافتقار إلى أسواق نقدية منظمة، كما أنها تتميز بضيق نطاق الأسواق المالية (إن وجدت) وهو ما يؤدي إلى ضعف فعالية سياسة معدل إعادة الخصم واستحالة تطبيق سياسة السوق المقترحة على نطاق واسع؛
- نتيجة لضعف الدور الذي يقوم به البنك المركزي في التأثير على البنوك التجارية، فإن ذلك يحول دون قيام البنوك التجارية بأي دور فعال في التأثير على النشاط الاقتصادي؛
- تميل البنوك التجارية في الدول النامية إلى تقديم الائتمان المصرفي لتمويل قطاع التجارة (تمويل قصير الأجل)، مقارنة بالتمويل المقدم للقطاع الإنتاجي (تمويل طويل الأجل) والذي يعتبر أحد دعائم التنمية الاقتصادية؛
- ضعف الوعي النقدي والمصرفي، حيث يتجه الأفراد في الدول النامية إلى الاحتفاظ بموجوداتهم في شكل عملة وليست ودائع أو أوراق مالية، وهو ما يدل على ضعف الدور الذي تقوم به الودائع في تسويق المدفوعات، الأمر الذي يقلل من دور البنوك التجارية لهذه الدول مقارنة بالدول المتقدمة التي يعتمد فيها الأفراد بشكل أساسي في التعامل على النقود الائتمانية؛
- عدم وجود استقرار في المناخ السياسي، وتقلب وضع موازين مدفوعاتها، وتخلف النظم الضريبية، مما لا يشجع الاستثمار الأجنبي، وبالتالي يحول دون تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية؛
- ومن بين أهداف السياسة النقدية هدف استقرار الأسعار، وإن كان هذا الهدف يلائم اقتصاديات الدول المتقدمة فهو لا يلائم اقتصاديات الدول النامية، حيث أن هذه الأخيرة تعتمد في تمويل التنمية على وسائل التمويل التضخمي (التمويل بالعجز)؛
- تواجه الاقتصاديات النامية ضيق نطاق الأصول المالية وأدوات الائتمان التي يتم من خلالها تعبئة المدخرات وتجميعها ونقلها من المدخرين إلى المستثمرين، وهذه الوظيفة من المفترض أن يقوم بها السوق النقدي والسوق المالي لذلك فهي تعاني من الضعف والتخلف، مما ينعكس على العادة المصرفية؛
- يتوقف تفضيل السيولة في الدول النامية على العادات الاجتماعية بصفة أساسية ويتأثر الطلب على السيولة بالتغيرات الموسمية في النشاط الاقتصادي، مع اتجاه الأفراد للاحتفاظ بتراوحهم في أصول غير منتجة كالأراضي والعقارات والذهب والتحف الثمينة؛
- بالنسبة لمكونات عرض النقود، فلا يلاحظ أن نسبة العملة المتداولة إلى عرض النقود تمثل نسبة عالية نسبياً، وكلما زادت هذه النسبة زادت ضآلة الممارسات الائتمانية.

المطلب الثاني: واقع موازين المدفوعات في الدول النامية.

يتناول هذا المطلب من الدراسة في فرعه الأول أسباب العجز ووسائل تخفيف هذا العجز في موازين مدفوعات الدول النامية، أما في فرعه الثاني فيكون التركيز على وسائل تخفيف العجز في موازين مدفوعات الدول النامية.

الفرع الأول: أسباب العجز في موازين مدفوعات الدول النامية.

تتميز غالبية البلدان النامية بظاهرة العجز الدائم، ما عدا البلاد البترولية وبلدان ما يعرف بالنمور الآسيوية في حقبة نهاية القرن العشرين- مع تحفظاتنا على هذه الفوائض-، رغم أنها حققت معدلات نمو كبيرة وفي قياسي وبخاصة ماليزيا. وقد يعود إلى تبني فلسفة الحكم الراشد، وعجز موازين البلاد الأخرى إنما هو ناتج على عدم مرونة جهازها الإنتاجي الكفيل بتحقيق صادرات من السلع والخدمات أو رؤوس الأموال بالمنطق الذي يسمح لها بتغطية تمويل وارداتها من خلال

الفصل الرابع: دراسة أثر السياسات الاقتصادية في ميزان المدفوعات.

حصيلة الصادرات. وحينما يقال بأن هناك عجزاً أو فائضاً في ميزان المدفوعات أي اختلالاً، فإن الاقتصاديين يقصدون على وجه التحديد النتيجة النهائية أو الرصيد الصافي للمعاملات الجارية والرأسمالية معاً، ويحمل ميزان المدفوعات في طياته اختلالاً جوهرياً ليس بالضرورة في الميزان ذاته، بل في الهيكل الاقتصادي للدولة (الذي يعكسه الميزان في معاملات هذه الدولة مع العالم الخارجي) وقد يبدو من نظرة سطحية أن ميزان المدفوعات مختل، وهو في حقيقة الأمر أبعد ما يكون عن ذلك، وهنا وجب التفرقة بين التساوي الحسابي والتوازن الاقتصادي، فالتساوي الحسابي وهو توازن حتمي، أما التوازن في المفهوم الاقتصادي فله ظروف خاصة يتحكم فيها، فإذا لم تتوفر هذه الظروف فلن يتحقق. ولعل من أبرز العوامل المشككة للعجز تتمثل في الآتي ذكره:¹

أولاً-تبعية البلاد النامية (القائمة على الاعتماد الكبير) لهذه البلاد على العالم الخارجي، وخاصة في مجال المدخلات من المواد الأولية وقطع الغيار واستيراد المعرفة، وما يعكسه ذلك من تكاليف مرتفعة لاتستطيع البلاد النامية التحكم فيها. وهذا يعود إلى طول الفترة الفاصلة بين إقامة المشاريع الاستثمارية وتحقيق الناتج، مما يجعل البلد يلجأ إلى الحلقة المفرغة للاستيراد من جديد، وتفشي طابع الفساد المالي والنقدي؛

ثانياً-النمو السكاني الكبير: يتجلى ذلك من خلال معرفة معدلات النمو الكبيرة والتي لا تقل أحياناً عن 3%، ولعل بعض البرامج التي الطموحة التي قامت بها بلدان النامية في مجال التنمية البشرية جعلت النمو السكاني غير متحكم فيه وخاصة مجالات: الصحة والسكن والتعليم والتربية والتكوين المهني، ويتجلى ذلك من خلال استيراد المزيد من العتاد التعليمي والطبي؛

ثالثاً-ضعف قدرة البلاد النامية على توفير الفائض الممكن تصديره نحو العالم الخارجي، نتيجة ضعف الجهاز الإنتاجي، وعدم التحكم فيه، نظرًا إلى ضعف المرونة في ذلك، مع غياب تنوع المنتجات خارج إنتاج وحيد ورئيسي يقوم على تحصيل الربوع، وإن وجد الإنتاج فهناك العراقيل البيروقراطية في الجمارك والبنوك والإدارة المحلية "رغم بعض الحريات الممنوحة في بعض البلاد النامية" التي لا توجد فيها ثروات طبيعية مثلاً؛

رابعاً-محدودية وضعف التوسع في الخدمات، وهذه الأخيرة لا تكفي لسد الاحتياجات في هذا المجال، هذا يعود لضعف الامكانيات المادية والبشرية وتعقيدات التشريعات من جهة وتغييب ثقافة المؤسسة المنتجة من جهة أخرى؛

خامساً-عدم قدرة هذه البلاد على تعبئة ادخارها المحلي، وبالتالي ضعف في تمويل الاستثمارات وخلق مناصب الشغل، مما ينعكس على شحة رؤوس الأموال، وبالتالي تحقيق العجز في ميزان مدفوعاتها؛

سادساً-مشكلة الاقتصاد الموازي أو غير الرسمي وتضييع الكثير من الموارد الإنتاجية، رغم أهميته في التنمية الاقتصادية الاجتماعية المستديمة في ظل القاسر الخارجي من جانب التمويل؛

سابعاً-تعاني البلاد النامية بسبب ضعف خبرتها وقدرتها الفنية من عدم التحكم في التكنولوجيا الإنتاجية وخاصة التكنولوجيات المتقدمة وهذا ما جعل مشاريعها تعمل دون طاقتها الإنتاجية، مما يزيد في التكاليف الثابتة، وبالتالي جعل المنتج المحلي مرتفع الثمن، ومنه عدم قدرته على التصدير نحو العالم الخارجي الذي تعمل بلدانه المتطورة بكفاءة إنتاجية كبيرة ودرجة ملاحظة في التنافسية؛

¹ الأخضر عزي، مرجع سابق، ص ص 42-46.

الفصل الرابع: دراسة أثر السياسات الاقتصادية في ميزان المدفوعات.

ثامنا- التعقيدات الفنية والإدارية: سواء كانت على شكل إجراءات أم تحديد كمي أم ضرائب جمركية، والتي تضعها الدول المتقدمة على المنتجات التي تصدرها البلدان النامية رغم اتفاقيات الشراكة والانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة وهذا يعود إلى غياب التنسيق على المستوى الإقليمي والجهوي؛

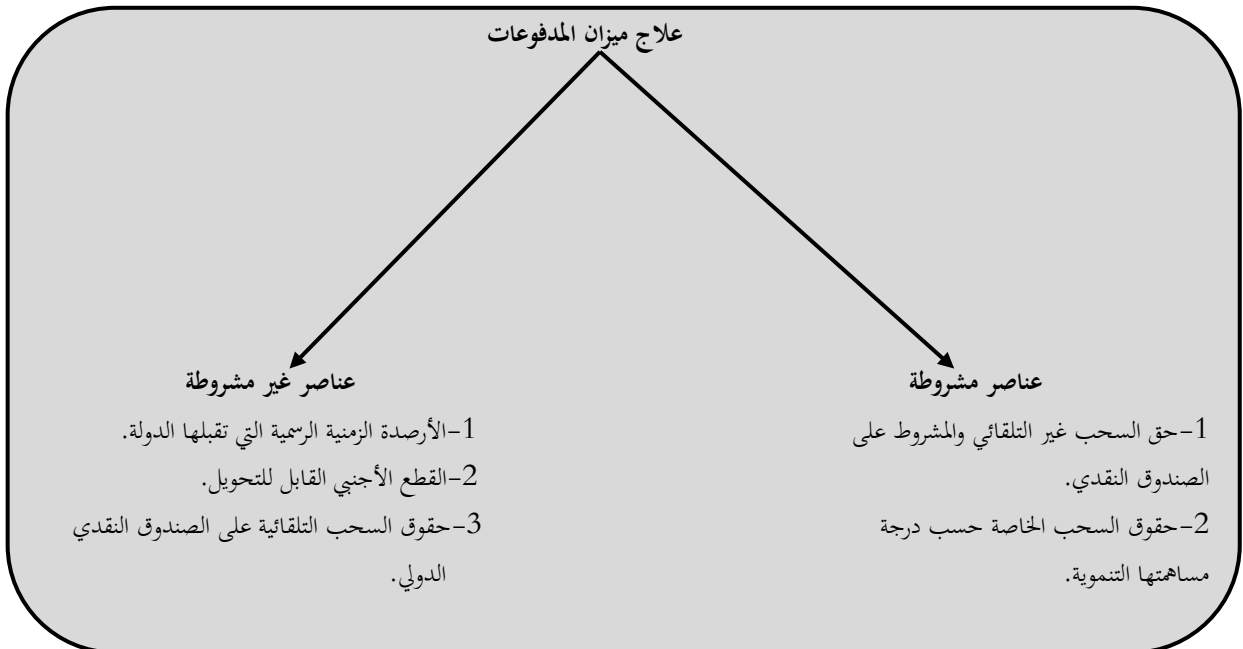
وإن البلاد النامية في مسعاها لعلاج ميزان مدفوعاتها أصبحت عرضة لما يعرف بالحماية الجديدة، كبديل عن الحماية التي انتهجتها الدول النامية كوسيلة تنفادي بما منافسة منتجات الدول المتطورة لمنتجاتها. ولذلك فإن الحماية الجديدة يتم بمقتضاها تنفادي منافسة منتجات الدول النامية لمنتجات الدول المتطورة.

تاسعا- إشكالية الاحتكار في تسيير الاقتصاد الوطني، وخاصة العلاقات الاقتصادية الدولية، وهذه تؤدي إلى التأثير على التجارة الدولية وتوقعها المحلي والإقليمي والدولي بصفة خاصة. فقد كان الاحتكار دوماً قرينة للندرة والندرة قرينة للفساد المالي والنقدي وتهريب رؤوس الأموال فوق روافد معروفة منها دينامكية كتهريب الأموال. كما يلاحظ هيمنة البلاد المتطورة على تجارة الخدمات من خلال الشركات متعددة الجنسيات، مما يعجل من إمكانية تحقيق التوازن أو على الأقل تحسين معدلات التبادل الدولي لصالح كل الأطراف أمراً مستحيلاً.

الفرع الثاني: وسائل تخفيف العجز في موازين مدفوعات الدول النامية.

فإذا ما انطلقنا من نقطة أساسية، وهي أن وضعية العجز هي السائدة في البلاد النامية وحتى النفطية، وإذا ما استبعدنا صادراتها خارج قطاع المحروقات، فإن هناك حلولاً تبدو أكثر عملية ومستتبطة من الواقع المعيش لهذه البلاد، ومن بين الوسائل على سبيل المثال وليس للحصر ما يعكسه المخطط التالي:

الشكل رقم (1-4): يبين عناصر الأرصدة الرسمية لعلاج وضعيات ميزان المدفوعات.



المصدر: الأخضر عزي، مرجع سابق، ص 47.

ومن خلال المخطط يمكن الخروج بجملة من القراءات، والتي قد تكون متناقضة أحياناً ومنها أن:

أولاً- استخدام المتاح من الأرصدة الذهبية و النقدية بالعملة الصعبة للبلد وهذا متوقف على المتاح منها لدى الدولة وحسب بنية مواردها الخارجية النابعة من موارد الصادرات؛

الفصل الرابع: دراسة أثر السياسات الاقتصادية في ميزان المدفوعات.

ثانياً- اللجوء إلى الاقتراض من الخارج، تبعاً لضعف قدرتها على الاعتماد على أرصدها من النقد الأجنبي، وهذا مرتبط بمدى إيجابية و/أو سلبية موجودات هذه العناصر، ولهذا فهي تقتض علاج عجز ميزان مدفوعاتها تبعاً لمصادقية البلد وثقة المتعاملين معه في الخارج؛

ثالثاً- اللجوء إلى المساعدات المالية الخارجية، فالبلاد المتقدمة لا تلجأ إلى ذلك إلا للضرورة القصوى، بل تتوجه في حالة مثل هذه إلى وسائل أخرى مثل: الاحتياطات النقدية والذهب النقدي، أما باقي البلاد النامية فتقديم المساعدات مرتبط بالأطر السياسية بين تلك الدولة والبلاد الأخرى المقدمة للمساعدات. وهنا تصبح الاعتبارات السياسية هي التي تطغى على الاعتبارات الاقتصادية والإنسانية، والواقع أن المساعدات تتم في الغالب بدون مقابل مباشر؛

رابعاً- طلب قروض من المنظمات الدولية كالصندوق النقدي الدولي -على شكل حقوق للسحب الخاصة (D.T.S) - أو قروض بعملات أجنبية من البنك الدولي، ولاشك أن البلاد النامية هي التي تلجأ إلى هذه الوسيلة؛
خامساً- هناك بعض البلاد التي لا توجد فيها ديمقراطيات تشريعية فعّالة، تعمل على مصادرة الأوراق المالية المحررة بعملات أجنبية يتم تلقيها من حاملها بحكم سلطة الدولة. في هذا السياق وقدرتها على فرض مثل هذه الأمور المرتبطة بذلك.

وبالإضافة إلى ما سبق عرضه من وسائل تخفيف العجز في موازين مدفوعات الدول النامية، فهناك أساليب عملية لمعالجة العجز في ميزان المدفوعات، يمكن ذكرها في الآتي:¹

1- رفع سعر الفائدة بما يكفل تشجيع حركة رؤوس الأموال إلى الدولة، للاستفادة من هذا الاتجاه في الارتفاع وما يمكن أن يساهم به هذا المنحنى في تخفيف عجز ميزان المدفوعات، ولا بد من الانتباه إلى معدل الفائدة المدين والدائن من جهة ومعدل التضخم السائد محلياً وعالمياً من جهة أخرى؛

2- تخفيض قيمة العملة الوطنية، وهذا ما يجعل أسعار السلع المحلية أرخص من أسعار السلع المستوردة، وتبعاً لذلك محاولة زيادة الصادرات، بناءً على كون مرونة طلب على الصادرات مرتفعة. في حين يلاحظ أن مرونة الطلب على صادرات الدول النامية وهي في الأساس (مواد ولوازم أولية تتسم بالانخفاض) الأمر الذي يحد من مدى فعالية التخفيض في قيمة العملة النقدية كوسيلة لزيادة الصادرات، إضافة إلى هناك عقبات كثيرة تواجه الدول النامية في زيادة صادراتها، نتيجة ضعف ثروتها الإنتاجية ضعف مرونة جهازها الإنتاجي، وهذا ما يعيق عملية التوسع في الصادرات المرتبط بانخفاض الأسعار، نتيجة لتخفيض وحدة النقد بسبب قدراتها الإنتاجية العالية ومرونة جهازها الإنتاجي مما يجعل استجابته للتغير على طلب مرتفعة بخاصة إذا كانت المرونة على الصادرات مرتفعة ويرى في هذا الصدد كل من:

Antoine, Bouet و Michel, Dupuy أن تعديل ميزان المدفوعات بواسطة استراتيجية أسعار الصرف من العناصر المهمة في معرفة العجز والفائض، ذلك أن نظرية التخفيض تدرس آثار التغير في سعر الصرف وبخاصة على الميزان التجاري.

فإن التخفيض يؤدي إلى ممارسة نوعين من الآثار على الميزان التجاري ومنه ميزان المدفوعات والمقدر بالقيم، إذ أن هناك:
- أثراً للسعر أو أثراً لمعدلات المبادلة الذي يكون موجباً؛

¹ نفس المرجع السابق، ص ص 49-52.

الفصل الرابع: دراسة أثر السياسات الاقتصادية في ميزان المدفوعات.

-أثرين في الحجم واللذين يكونان موجبين.

إن أثر السعر وفي غياب سلوكات الهوامش يجعل من أسعار الواردات بالنقد الوطني تزداد بنفس المعدل الذي تمت به التخفيضات.

وعليه فإن أسعار الصادرات بالنقد الوطني لا تتغير، فيوجد إذن تدهور في معدلات التبادل وفي العلاقة بين أسعار الصادرات على أسعار الواردات المنخفضة، وهنا يلجأ المنتجون من الاستفادة من التخفيض، إلى تعديل أسعارهم بالنقد المحلية. ويبدو هنا أن أسعار الصادرات بالنقد المحلي سوف ترتفع، ولكن أسعار الواردات بالعملة الصعبة سوف تنخفض. أما الأثران على الحجم، فإن انخفاض أسعار الصادرات بالعملة الصعبة سوف يحفز الأحجام المصدرة، إذ أن ارتفاع الأسعار في الصادرات بالنقد الوطني يؤدي إلى تخفيض في الحجم المستوردة، لذا يمكن القول إن الآثار في الحجم تكون موجبة، وإن امتداد الآثار في الحجم سوف يرتبط بسلوك الهامش للمصدرين والمستورين.

3-التحديد الكمي للتجارة الخارجية: للحد من العجز يتم هذا التحديد بالشكل الذي يقلل من واردات الدولة من

السلع المختلفة وزيادة صادراتها عن طريق نظام الحصص أو أن تنظم تصميم سياسة جمركية مثل الإعفاء وغير ذلك؛

4-القيود على الصرف الأجنبي: بمعنى فرض قيود على الخدمات التي تستوردها الدولة أو تصدرها وكذلك على حركة

رؤوس الأموال-بالشكل الذي يقود إلى علاج حالة الخلل في ميزان المدفوعات- ويمكن استخدام قيود الصرف الأجنبي

كوسيلة للحد من الواردات وزيادة الصادرات بالشكل الذي يؤدي إلى التخفيف من العجز من ميزان المدفوعات عن

طريق رفع سعر الصرف -بالشكل الذي يؤدي معه إلى تقليل الواردات وتشجيع الصادرات- وأن رقابة الصرف تشجع

على سياسة نقدية ومالية تؤدي إلى التضخم المحلي إلى إعادة تقدير في العملة الوطنية؛

5-العلاج الكلاسيكي: عن طريق تحقيق انكماش في الأسعار والمداحيل، بغية زيادة الصادرات والحد من الواردات.

وعندما يتحقق الفائض في ميزان المدفوعات، ويتعين على الدولة النظر على أنه فائض مؤقت، ذلك لأن مثل هذا الفائض

قد يتحقق غالبًا على إثر انتعاش اقتصادي داخلي مؤقت أو بسبب ظروف ملائمة قصيرة الأجل في الأسواق الدولية، أو

من جراء اتباع سياسة اقتصادية حكومية عن طريق تقليص الواردات.

وهناك شروط تلقائية تضمن التوازن في ميزان المدفوعات بفقراته المدينة والدائنة وهي:

- الاستقرار النسبي في القيمة الخارجية للعملة الوطنية؛
- تحقيق مستوى مقبول نمطيًا في الاستخدام للموارد الإنتاجية؛
- تفادي التطبيق الصارم للإجراءات التقييدية على التجارة الخارجية مثل: فرض رسوم على الصادرات أو فرض تعريفات جمركية؛
- غياب التمويل التعويضي، أي عدم اللجوء إلى الاحتياطات المالية للتأثير على تحقق حالة من التوازن بين فقرات الميزان.

المبحث الثاني: نماذج الدراسة القياسية.

سنحاول في هذا في المبحث التعرف على الإطار النظري لنماذج البانل ومن ثم نبين النماذج الأساسية لتحليل بيانات البانل ومن ثم الاختبارات الأساسية لتحديد النموذج الملائم. وتعتمد أغلبية الدراسات التطبيقية على أدوات الاقتصاد من أجل اختبار ومطابقة النظرية الاقتصادية مع الواقع، وعلى هذا الأساس سوف نحاول من خلال هذا المبحث تسليط الضوء على أهم المحاور المتعلقة بمنهجية الاقتصاد القياسي المتبع في التحليل والتي تشتمل على نماذج أو بيانات السلاسل الزمنية المقطعية (بيانات البانل) المستخدمة في تقديرها، بحيث يتم استعمال هذه النماذج أو ما يعرف أيضا بمعطيات السلسلة (Panel Data) عند تقارب الآثار والمميزات الفردية بين مجموعة الدراسة، كما يمكن أن نجد في النماذج الخاصة بالاقتصاد الكلي ودراسة العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية الكلية، وبذلك سنلجأ في دراستنا إلى استعمال هذا النوع من النماذج كون أن هذه الدراسة تخص مجموعة من الدول التي تتقارب فيما بينها من حيث الأداء، بالإضافة إلى الاعتماد على اختبارات تحديد النموذج الملائم لبيانات البانل.

المطلب الأول: الإطار النظري لنماذج البانل.

الفرع الأول: تعريف نماذج البانل.

نعني بمصطلح بيانات السلاسل الزمنية المقطعية أو معطيات البانل مجموعة من المشاهدات التي تتكرر عند مجموعة من الأفراد في عدة فترات من الزمن، بحيث أنها تجمع بين خصائص كل من البيانات المقطعية والسلاسل الزمنية في نفس الوقت. فبالنسبة للبيانات المقطعية فهي تصف سلوك عدد من المفردات أو الوحدات المقطعية (شركات أو دول) عند فترة زمنية واحدة، بينما تصف بيانات السلاسل الزمنية سلوك مفردة واحدة خلال فترة زمنية معينة، وهنا تكمن أهمية استخدام بيانات البانل كونها تحتوي على معلومات ضرورية تتعامل مع ديناميكية الوقت وعلى مفردات متعددة، فإذا كانت الفترة الزمنية نفسها لكل الأفراد نسمي نموذج البانل بـ "المتوازن"، أما إذا اختلفت الفترة الزمنية من فرد لآخر يكون نموذج البانل "غير متوازن".

وتعرف أيضا بأنها، تلك البيانات التي تجمع بين خصائص كل من البيانات المقطعية والسلاسل الزمنية، فالبيانات المقطعية تصف سلوك عدد الأفراد أو الوحدات عند فترة زمنية محددة، بينما السلاسل الزمنية تصف سلوك مفردة واحدة خلال مجال زمني، وبالتالي يقصد بها دمج البيانات المقطعية مع الزمنية، ومن هنا تبرز أهمية استخدام بيانات البانل كونها تحتوي على معلومات تتعامل مع ديناميكية الزمن (T) وعلى مفردات متعددة (N) للحصول على (NT) مشاهدة¹. والجدير بالذكر، بأن هناك عدة تسميات لبيانات البانل فقد تسمى بالبيانات المدجة والتي تشتمل على أعداد كبيرة من المفردات، كما قد تسمى أيضا ببيانات "Longitudinal Data" عندما تحتوي على سلاسل زمنية طويلة، وأي من هذه التسميات متماثل، بحيث أن استخدامها في الأدب التطبيقي كان عاما والتسمية التي سنعتمد عليها في دراستنا ستكون بيانات البانل (Panel Data)².

وتعرف قاعدة البيانات المدجة لمقطع عرضي وسلاسل زمنية بمجموعة البيانات التي تجمع بين خصائص كل من البيانات المقطعية والسلاسل الزمنية وهي مجموعة من المشاهدات الإحصائية (لمتغير أو أكثر) للعديد من الوحدات أو الأفراد مثل:

¹ Dielman, *Pooled Gross-Sectional and Time Series Data Anaysis*, Texas Christian University, USA, 1989, p 02.

² Free. A and Kim, *Longitudinal and Panel Data*, University of Wisconsin, Madison, 2007, p 02.

الفصل الرابع: دراسة أثر السياسات الاقتصادية في ميزان المدفوعات.

مؤسسات، دول... إلخ، خلال فترة زمنية محددة، ويمتاز هذا النوع من البيانات بطبيعة البعد الثنائي، فهي عبارة عن تركيب لبيانات السلاسل الزمنية وبيانات مقطعية، والذي يؤدي إلى تسميتها في بعض الأحيان بالبيانات التجميعية¹. وعلى أساس البعد الثنائي للبيانات يكون الشكل الخطي العام للنماذج التي تهتم بدراسة هذا النوع من البيانات على النحو التالي²:

$$= \alpha_{it} \sum_{k=1}^k \beta_{kit} x_{kit} + \varepsilon_{it} y_{it}$$

$i: 1 \dots N$
 $t: 1 \dots t$

حيث أن:

i : رقم البلد في العينة.

t : الفترة الزمنية.

y_{it} : رقم البلد في العينة.

x_{kit} : يمثل المتغير المستقل أو المفسر ذو الرتبة K .

α_{it} و β_{kit} : معاملات النموذج.

ε_{it} : يعبر عن الخطأ العشوائي.

الفرع الثاني: فوائد وأهمية نماذج البانل.

أولاً- فوائد نماذج البانل.

اكتسبت نماذج البانل في الآونة الأخيرة اهتماماً كبيراً خصوصاً في الدراسات الاقتصادية، نظراً لأنها تأخذ في الاعتبار أثر تغير الزمن وأثر تغير الاختلاف بين الوحدات المقطعية، على حد سواء، والمقصود ببيانات البانل هي المشاهدات المقطعية، مثل الدول أو الأسر أو السلع... إلخ، المرصودة عبر فترة زمنية معينة، أي دمج البيانات المقطعية مع الزمنية.

ويتفوق تحليل البانل على تحليل البيانات الزمنية بمفردها أو البيانات المقطعية بمفردها، بالعديد من الإيجابيات، ويلخص كل من (Klevmarken (1989 و Hsiao (2003 فوائد تحليل البانل، وهي:³

- 1- التحكم في التباين الفردي، الذي قد يظهر في حالة البيانات المقطعية أو الزمنية، والذي يفضي إلى نتائج متحيزة؛
- 2- تتضمن بيانات البانل محتوى معلوماتي، أكثر من تلك التي في المقطعية أو الزمنية، وبالتالي إمكانية الحصول على تقديرات ذات ثقة أعلى، كما أن مشكلة الارتباط المشترك بين المتغيرات تكون أقل حدة من بيانات السلاسل الزمنية، ومن جانب آخر، تتميز بيانات البانل عن غيرها بعدد أكبر من درجات الحرية وكذلك بكفاءة أفضل؛

¹ Damodar N.Gujarati, Traduction par Bernard Bernier, *Econométrie*, 4 éme édition, université de Bruxelles, 2004, p 634.

² Revue, *économie et prévention*, N°7, 1989, p 99.

³ عابد بن عابد العبدلي، محددات التجارة البينية للدول الإسلامية باستخدام منهج تحليل البانل، مجلة دراسات اقتصادية إسلامية، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، جدة، السعودية، مجلد 16، العدد 1، 2010، ص 17.

الفصل الرابع: دراسة أثر السياسات الاقتصادية في ميزان المدفوعات.

3- توفر نماذج البانل إمكانية أفضل لدراسة ديناميكية التعديل، التي قد تخفيها البيانات المقطعية، كما أنها أيضا تعتبر مناسبة لدراسة فترات الحالات الاقتصادية، مثل البطالة والفقير. ومن جهة أخرى، يمكن من خلال بيانات البانل الربط بين سلوكيات مفردات العينة من نقطة زمنية لأخرى؛

4- تسهم في الحد من إمكانية ظهور مشكلة المتغيرات المهملة (omitted variables)، الناتجة عن خصائص المفردات غير المشاهدة، والتي تقود عادة إلى تقديرات متحيزة (biased estimates) في الانحدارات المفردة. **ثانيا- أهمية نماذج بانل.**

إن التقدير حسب هذه البيانات له مزايا مهمة ويعطي نتائج أكثر دقة لأنها تأخذ بعين الاعتبار المعلومات ذات البعد الزمني في السلسلة الزمنية، وكذلك البعد المقطعي في الوحدات المختلفة، لذلك يمكن القول أن معطيات البانل تتمتع ببعد مضاعف: بعد زمني وبعد فردي، هذا ما جعل دراستها الميدانية أكثر فعالية ونشاط في الاقتصاد القياسي، وبالتالي فهي تكتسب أهمية بالغة نوجزها في النقاط الآتية:¹

1- الأخذ بعين الاعتبار تأثير الخصائص غير المشاهدة للأفراد على سلوكياتهم، مثل تأثير الخصائص الاجتماعية، السياسية والدينية للبلدان على الأداء الاقتصادي، أي أن معطيات البانل بعدها الثنائي تأخذ بعين الاعتبار تصرفات أو سلوكيات الأفراد عبر الزمن؛

2- القدرة على تحديد بعش الظواهر الاقتصادية، مثل التقدم التقني واقتصاديات الحجم، وبالتالي علاج مشكلة عدم قابلية تقسيم اقتصاديات الحجم والتقدم التقني في تحليل دوال الإنتاج؛

3- تتميز بيانات البانل عن غيرها بعدد أكبر من درجات الحرية وكذلك بكفاءة أفضل، وهذا ما يؤثر إيجابيا على دقة المقدرات؛

4- تُعدُّ معطيات البانل الإطار الملائم لتطور تقنيات التقدير والنتائج النظرية؛

5- في الواقع التطبيقي، فإن نماذج البانل تسمح بدراسة مشاكل يستحيل دراستها باستخدام البيانات العرضية أو السلاسل الزمنية، بحيث تساعد في من ظهور مشكلة انعدام ثبات تباين حد الخطأ الشائعة الظهور عند استخدام بيانات المقطعي العرضي في تقدير النماذج القياسية، "Heteroscedasticity" فبخلاف السلاسل الزمنية للاقتصاد الكلي فإن نماذج البانل تجعل من الممكن تحليل السلوك عند مستوى الوحدات الفردية مع ضبط انعدام التجانس بينها، لأن كل واحد من المصادر المهمة لانعدام ثبات التجانس لبيانات المقطعي العرضي هو حذف معلومات ثابتة نسبيا من الوحدات الفردية، ومن هنا تظهر أهمية استخدام بيانات البانل بأنها تأخذ بعين الاعتبار ما يسمى "بعدم التجانس أو الاختلاف غير الملحوظ" unobserved heterogeneity الخاص بمفردات العينة سواء المقطعية أو الزمنية.

6- يسمح هذا النوع من المعطيات للباحث بدراسة الاختلافات والفوارق في السلوك بين الأفراد، بحيث إن البعد المضاعف الذي تتمتع به بيانات البانل يمكن ترجمته بأنه بعد مضاعف للمعلومة المتوفرة أكثر من تلك المقطعية أو الزمنية²، أي أنه يتيح التحكم في التباين الفردي، الذي قد يظهر في حالات البيانات المقطعية أو الزمنية، والذي يفضي إلى نتائج

¹ صفاء عبد الله معطي، محمد أحمد سالم بلحويصل، استخدام بيانات البانل في نمذجة علاقة تقلبات متغيرات التجارة الخارجية بالنمو الاقتصادي في اليمن للفترة (2006-2013)، مجلة الريان للعلوم الانسانية والتطبيقية، جامعة الريان، اليمن، المجلد الثاني، العدد 1، يونيو 2019، ص ص 263-264.

² Patrick Severtre, *Econometrie des données de panel*, France, Dunod, 2002, p 04.

الفصل الرابع: دراسة أثر السياسات الاقتصادية في ميزان المدفوعات.

محتيزة، وبالتالي إمكانية الحصول على تقديرات ذات ثقة أعلى، كما أن مشكلة الارتباط المشترك بين المتغيرات تكون أقل حدة من بيانات السلاسل الزمنية؛

الفرع الثالث: مشاكل بيانات البانل.

على الرغم من أهمية استخدام بيانات البانل إلا أنها لا تخلو من بعض العيوب الأساسية الموضحة في النقاط الآتية: أولاً-تصميم وتجميع البيانات: يمكن تلخيص أول مشكلة بأن الوحدة أو الفرد التابع لمجتمع الدراسة قد لا يستجيب ويفرض المشاركة في الاستطلاع، ووجود احتمال عدم الاستجابة يؤثر في دراسة البانل، بسبب فقدان إحدى الوحدات التابعة للمجتمع قيد الدراسة، تسمى هذه الظاهرة بالاستنزاف وهي تؤثر سلباً في كفاءة التقديرات، وفي حالة وجود الاستنزاف في الدراسة، وأسلوب اختيار الوحدات كان غير عشوائي، وخاصة مع عدم القدرة على معرفة بعض سمات الوحدات، يؤدي ذلك إلى تحيزات في النتائج التي يتم التوصل لها بناء على المعلومات المقدمة، كما أنه لا يمكن التخلص من تلك الانحيازات بتعديلات صغيرة أو بعمليات التثقيب.¹

ثانياً-الاختلالات الناتجة عن أخطاء القياس: قد يكون الفرد في حالة تجاوب، ولكنه تجاوب غير كامل، أي حالة عدم إعطاء أجوبة لكل الأسئلة، أو أن الأجوبة ليست كلها دقيقة. ينتج عن ذلك ما يسمى Item Nonresponse. كما أن دراسات البانل قد تعتمد على أسئلة استرجاعية (كتلك المتعلقة بالطفولة، المدرسة، وغيرها)، وهي تخضع لتأثيرات الذاكرة مما ينتج عنها أخطاء في القياس. تعد أخطاء القياس من أهم مشاكل دراسات البانل، لأن الهدف من استخدام بيانات البانل هو قياس وتحليل التغيرات الحاصلة لكل وحدة مقطعية، وخاصة أن بيانات البانل تكون أكثر عرضة لأخطاء القياس من البيانات المقطعية.

ثالثاً-تعتمد بيانات البانل على دراسة نفس الوحدات، أو الأفراد خلال فترة زمنية معينة، مما قد ينتج عنه تأثير الإجابات أو السلوكيات المدروسة في فترة ما بالإجابات أو السلوكيات في الفترة السابقة، مما يعني عدم الدقة في تحديد التغير الفعلي الحاصل، والذي بدوره يولد أخطاء في القياس. تسمى هذه المشكلة Panel Conditioning.²

رابعاً-البعد الزمني القصير: بحسب مفهوم بيانات البانل في نظرية الاقتصاد القياسي، تغطي بيانات الميكرو بانل التقليدية فترة زمنية قصيرة مع الاعتماد بشكل كبير على عدد الوحدات n والتي قد تصل إلى ما لا نهاية، وفي المقابل إن زيادة عدد الفترات الزمنية ينطوي على مشاكل مثل زيادة ظاهرة الاستنزاف، وتعقيد عمليات الحساب بالنسبة للمتغيرات المنفصلة (تكون بياناتها غير متوفرة بشكل متتالي في فترة الزمنية).³

خامساً-الاستقلالية بين الوحدات: تتناول بعض دراسات الماكرو بانل دراسة الدول أو المناطق لفترة زمنية طويلة، ودون أخذ الاستقلالية بين كل دولة وأخرى بعين الاعتبار، الأمر الذي يقود إلى استدلالات خاطئة، حيث تبين أهمية الأخذ بمبدأ الاستقلالية بين وحدات الدراسة.

ومن خلال العرض السابق يمكن استعراض إيجابيات التحليل وسلبياته باستخدام بيانات البانل على النحو المبين

في الجدول التالي:

الجدول رقم (1-4): إيجابيات وسلبيات بيانات البانل.

¹ Trivellato Ugo, *Issues in the Design and Analysis of Panel Studies*, A Cursory Review, Quality & Quantity, Vol 33, Iss 13, August 1999, p 342.

² Ibid, p 343.

³ Baltagi, Badi.H, *Econometric Analysis of Panel Data*, 3rd edition, John Wiley & Sons Ltd, England, 2005, p 08.

الفصل الرابع: دراسة أثر السياسات الاقتصادية في ميزان المدفوعات.

الإيجابيات	السلبات
- عدد كبير من المشاهدات؛ - الأخذ بعين الاعتبار عدم التجانس؛ - يمكن الأخذ بالاعتبار تأثيرات الميزات غير الملاحظة؛ - انخفاض خطر التعدد الخطي؛ - إبراز آثار المدى الطويل والقصير؛ - اختبارات النماذج أكثر ملائمة؛ - انخفاض تحيز تقدير المعلمات.	- وجود مشاهدات مفقودة مما يؤدي إلى اضطراب في نوعية التقدير؛ - معطيات بانل غير اسطوانية حيث يوجد هناك نقص سواء في الأفراد أو الفترات أو في كليهما معاً؛ - لا يتم معالجتها بكل برامج الحاسوب الخاصة بالقياس بالاقتصادي.

La source: Formation permanente à l'économétrie des données de Panel, Ecole Doctorale en Sciences Economiques, Gestion et Démographie, Université Montesquieu-Bordeaux, France, 2005, pp 7-8.

المطلب الثاني: النماذج الأساسية لتحليل بيانات البانل.

إن نماذج بانل اكتسبت في الآونة الأخيرة اهتماماً كبيراً خصوصاً في الدراسات الاقتصادية، نظراً لأنها تأخذ في الاعتبار أثر تغير الزمن وأثر الاختلاف بين الوحدات المقطعية الكائن في بيانات عينة الدراسة، وتأتي نماذج البيانات في ثلاثة أشكال رئيسية هي: نموذج الانحدار التجميعي (Pooled Regression Model) (PRM)، الذي يعتبر من أبسط نماذج البيانات حيث تكون فيه جميع المعاملات $\beta_0(i)$ و β_i ثابتة لجميع الفترات الزمنية (بمهل أي تأثير للزمن)، ونموذج التأثيرات الثابتة (Fixed Effects Model) (FEM) الذي يهدف من خلاله معرفة سلوك كل مجموعة بيانات مقطعية على حدى من خلال جعل معلمة القطع β_0 تتفاوت من مجموعة إلى أخرى مع بقاء معاملات الميل β_i ثابتة لكل مجموعة بيانات مقطعية، كما يطلق على نموذج التأثيرات الثابتة اسم نموذج المربعات الصغرى للمتغيرات الوهمية (Least Squares Dummy Variable)، إضافة إلى نموذج التأثيرات العشوائية (Random Effects Model) (REM)، حيث يكون حد الخطأ ϵ_{it} ذو توزيع طبيعي بوسط مقداره صفر وتباين مساوي إلى σ_ϵ^2 كما يطلق عليه نموذج مكونات الخطأ (Error Components Model) بسبب أن النموذج يحوي مركبين للخطأ¹.

الفرع الأول: الصيغة العامة لبيانات البانل.

يقترح المنهج الحديث الصيغة الأساسية لانحدار بيانات البانل والمقدمة من قبل (W. Green 1993) على

الشكل الموالي:

$$y_{it} = \alpha_i + \beta x_{it} + \epsilon_{it} \dots \dots \dots (1)$$

بحيث:

$i = 1, 2, \dots, N$ تمثل الوحدات المفردة (البيانات المقطعية)؛

$t = 1, 2, \dots, T$ تمثل الفترات الزمنية؛

أما y_{it} هو متجه عامودي، $nT \times 1$ يمثل المتغير التابع؛

x_{it} هي مصفوفة $nT \times K$ للمتغيرات المستقلة؛

¹ عبد السلام عطية، جبار بوكثير، نمذجة علاقة تقلبات أسعار النفط بالنمو الاقتصادي باستخدام بيانات بانل-حالة الدول العربية الأعضاء في الأوبك خلال الفترة (2000-2016)، مجلة الباحث، جامعة قاصدي مرياح ورقلة، الجزائر، المجلد 18، العدد 01، 2018، ص 136.

الفصل الرابع: دراسة أثر السياسات الاقتصادية في ميزان المدفوعات.

β متجه عامودي (تمثل قيمة ميل خط الانحدار)، $K \times 1$ للمعاملات المراد تقديرها، كما يفترض النموذج وجود عدد K من المعلمات في x_{it} دون الحد الثابت؛ ε_{it} هو حد الخطأ العشوائي للوحدة i والفترة t .

- وعلى العموم فإن ترتيب البيانات في هذا النوع من النماذج يتم حسب بعدين، بحيث يتمثل البعد الأول في الأثر الفردي والذي يعبر عن الدول من خلال دراستنا ويرمز لها بالمؤشر i وهو يتغير من $i = 1, \dots, N$ ، أما البعد الثاني فهو يمثل البعد الزمني الذي يرتبط بالزمن ويتم فيه مشاهدة الأفراد، وعليه في كل فترة t يتم ملاحظة N فرد وبالتالي نحصل على ما يسمى بنموذج البانل عندما يكون الزمن على الأقل يفوق فترتين $T \geq 2$ ، ومنه يوجد لدينا مقطع خطي لـ N مشاهدة و T مقطع أي NT مشاهدة كلية¹.

- كما تمثل α_i الأثر الفردي Individual Effect والذي يفترض أن يكون ثابتا عبر الزمن t وخاص بكل وحدة مقطعية i ، فإذا كانت α_i هي نفسها عبر جميع الوحدات المقطعية ($\alpha_i = \alpha$) فإن النموذج يعامل كنموذج كلاسيكي مدمج ويأخذ الشكل التالي: $Y = XB + \varepsilon$ ويتم تقديره بطريقة المربعات الصغرى العادية، وفي هذه الحالة تعطي طريقة OLS مقدرات متسقة وكفؤة لـ α و β ، أما في حالة اختلاف الأثر الفردي عبر الوحدات فإن النموذج يتجزأ إلى عدة نماذج أساسية من أجل التعرف على نوع التأثيرات المستخدمة للمعلمة α_i .

الفرع الثاني: نموذج الانحدار التجميعي (The Pooled Regression Model).

يعتبر أبسط نماذج البيانات المقطعية حيث تكون فيه جميع المعاملات ثابتة لجميع الفترات (إذ يهمل اثر الزمن)²، ويكون النموذج على الشكل التالي:

$$y_{it} = \beta_0 + \beta_1 x_{1it} + \beta_2 x_{2it} + \dots + \varepsilon_{it} \quad (2)$$

$$i = 1, 2, \dots, N, \quad t = 1, 2, \dots, t$$

تمثل i عدد الوحدات المقطعية، تمثل t عدد الفترات الزمنية، يتم ترتيب المشاهدات الخاصة بكل وحدة مقطعية تليها مشاهدات الوحدة المقطعية الثانية إلى باقي الوحدات المدروسة. يفترض النموذج ثبات معلمات المتغيرات المستقلة للنموذج x_1 , x_2 عبر الزمن ولكل الوحدات المقطعية³ ويتم تقدير معلمات النموذج بطريقة المربعات الصغرى العادية. أي بحسب الشروط الآتية:

$$E\{ \varepsilon_{it} / x_{i1}, x_{i2}, \dots, x_{iti} \} = 0$$

$$VAR\{ \varepsilon_{it} / x_{i1}, x_{i2}, \dots, x_{iti} \} = \sigma_\varepsilon^2$$

$$cov\{ \varepsilon_{it}, \varepsilon_{js} / x_{i1}, x_{i2}, \dots, x_{iti} \} = 0 \text{ if } i \neq j, t \neq s$$

فعند تحقق تلك الشروط أي أن القيمة المتوقعة للأخطاء تساوي صفر، وعدم وجود مشكلة اختلاف تباين بين الأخطاء، وعدم وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء، ومع افتراض أن المشاهدات i مستقلة، والمتغيرات المستقلة غير مرتبطة.

¹ محمد جبوري، تأثير أنظمة أسعار الصرف على التضخم والنمو الاقتصادي: دراسة نظرية وقياسية باستخدام بيانات بانل، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود، بنوك ومالية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2013/2012، ص 301.

² عبد المجيد قدي، روقية بلقصور، تأثير المخاطر على كفاية رأس مال البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية العاملة في الجزائر -دراسة قياسية باستخدام نماذج البانل خلال الفترة 2009-2015، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، العدد الثامن، ديسمبر 2017، ص 41.

³ Damodar N Gujarati, **Basic Econometrics**, Fourth Edition, McGraw-Hill Companies, New York, 2004, pp 640-641.

الفصل الرابع: دراسة أثر السياسات الاقتصادية في ميزان المدفوعات.

ويمكن كتابة النموذج كالتالي:¹

$$= \beta_0 + \beta_1 x_{21} + \dots + \beta_k x_{k1} + u_1 y_1$$

$$= \beta_0 + \beta_2 x_{22} + \dots + \beta_k x_{k2} + u_2 y_2$$

⋮
⋮
⋮

$$= \beta_0 + \beta_1 x_{2N} + \dots + \beta_k x_{kN} + u_N y_n$$

ومن ثم تحويل المعادلات السابقة إلى مصفوفات:

$$Y = \begin{bmatrix} Y_1 \\ \vdots \\ Y_N \end{bmatrix}, \beta = \begin{bmatrix} \beta_0 \\ \beta_1 \\ \vdots \\ \beta_k \end{bmatrix}, X = \begin{bmatrix} 1 & X_{21} & \dots & X_{k1} \\ 1 & X_{22} & \dots & X_{k2} \\ \vdots & \vdots & \ddots & \vdots \\ 1 & X_{2N} & \dots & X_{kN} \end{bmatrix}, U = \begin{bmatrix} u_1 \\ \vdots \\ u_N \end{bmatrix}$$

$$Y = \beta X + U \quad \text{أي:}$$

يمكن حساب مجموع مربعات البواقي **RSS** بدلالة كل من **β, Y, X** كما يلي:

$$\sum_{i=1}^n \hat{U}_i^2 = \hat{U}'\hat{U} = (Y - X\hat{\beta})'(Y - X\hat{\beta})$$

$$= \hat{Y}'\hat{Y} - \hat{Y}'X\hat{\beta} - \hat{\beta}'X'\hat{Y} + \hat{\beta}'X'X\hat{\beta} \dots \dots \dots (3)$$

ويمكن بعد ذلك حساب قيمة المعامل التجميعي **pooled regression estimator** في نموذج بيانات البائل التجميعي بعد حساب المشتقات الجزئية للمعادلة (3) وجعلها مساوية إلى الصفر كالتالي:²

$$pooled = \left(\sum_{i=0}^N \sum_{t \in si} x_{it} x'_{it} \right)^{-1} \left(\sum_{i=0}^N \sum_{t \in si} x_{it} y_{it} \right) \hat{\beta}$$

$$= (X'X)^{-1} (X'Y)$$

$$= \begin{bmatrix} \hat{\beta}_0 & pooled \\ \hat{\beta}_1 & pooled \\ \vdots & \vdots \\ \hat{\beta}_k & pooled \end{bmatrix}$$

الفرع الثالث: نموذج التأثيرات الثابتة (**The Fixed Effects Model**).

هناك عدة تقسيمات لنموذج التأثيرات الثابتة سنتم التطرق إليها فيما يلي:

¹ Medovikov Ivan, **Intermediate Econometrics Course Review Notes**, Brock University, Canada, 2014, pp 1-2.

² Hansen Bruce, **Econometrics**, University of Wisconsin, USA, 2019, p 604.

الفصل الرابع: دراسة أثر السياسات الاقتصادية في ميزان المدفوعات.

أولاً-تقسيمات نموذج التأثيرات الثابتة: يمكن تقسيم هذا النوع من النماذج إلى:¹

1-نموذج ذو أثر ثابت متعلق بالأفراد:

يتمثل هذا النوع من النماذج في ثبات معاملات المتغيرة المستقلة، بينما المعامل الثابت يتغير من فرد إلى آخر أي من بلد إلى آخر، أي رغم عدم وجود أثر الزمن يوجد أثر آخر يتمثل في الأثر الفردي، يكون النموذج على الشكل الآتي:

$$y_{it} = \beta_{0i} + \beta_1 x_{1it} + \beta_2 x_{2it} + \dots + \epsilon_{it} \quad (4)$$

$i = 1, 2, \dots, N, t = 1, 2, \dots, t$

يسمى هذا النموذج نموذج المربعات لصغرى للمتغيرات الوهمية (LSDV) Least Squares Dummy Variable Model ويساعد هذا النموذج في تفسير أي اختلاف في سلوك كل وحدة مقطعية، مثل الاختلاف بين الشركات أو الاختلافات بين الدول.

بافتراض أنه يوجد متغيرين مستقلين يؤثران في المتغير التابع وبافتراض أنه يوجد أربع شركات، يتم إدراج متغيرات وهمية عددها يساوي عدد المقاطع ناقصاً واحداً، وذلك لتجنب الوقوع في فخ المتغير الوهمي حيث $1 = D_{1i}$ إذا كانت المشاهدة تنتمي للوحدة المقطعية الأولى و $0 = D_{1i}$ عدا ذلك. تمثل α_0 معلمة الوحدة المقطعية المقارنة (يمكن اختيار أي وحدة مقطعية لتمثل وحدة المقارنة وتسمى الوحدة الأساس base unit) بينما تمثل المعلمات $a_1 a_2 a_3$ الفرق بين معلمة الحد الثابت لكل وحدة مقطعية وبين معلمة الحد الثابت للوحدة المقارنة التي تتم مقارنة باقي الوحدات المقطعية بها. ولتقدير معلمة الحد الثابت الخاصة بكل وحدة مقطعية يتم تقدير النموذج الآتي بإدراج أربعة متغيرات وهمية ولكن مع حذف الحد الثابت المشترك a_0 لتجنب فخ المتغير الوهمي.²

$$y_{it} = a_0 + a_1 D_{1i} + a_2 D_{2i} + a_3 D_{3i} + \dots + \beta_1 x_{1it} + \beta_2 x_{2it} + \dots + \epsilon_{it} \quad (5)$$

$i = 1, 2, \dots, N, t = 1, 2, \dots, t$

2-نموذج ذو أثر ثابت متعلق بالزمن:

يتمثل هذا النوع من النماذج في ثبات معامل المتغيرة المستقلة، بينما تغير المعامل الثابت متعلق بالزمن، أي أنه لا يوجد فرق بين الأفراد (البلدان) ولكن العامل الزمني هو الذي يؤدي إلى التفرقة ما بين هذه البلدان. ويمكن أن يتم أخذ تغير عامل الزمن بعين الاعتبار، وذلك من أجل أخذ تأثير العوامل مثل التغيرات التكنولوجية، التغيرات في السياسات الحكومية مثل السياسة الضريبية، أو التغيرات الخارجية مثل الحروب والأزمات. في هذه الحالة يتم إدراج متغيرات وهمية تعبر عن سنوات الدراسة (ناقصاً واحداً)، ويكون النموذج على الشكل الآتي:

$$y_{it} = \lambda_0 + \lambda_1 Dum01 + \lambda_2 Dum02 + \lambda_3 Dum03 + \dots + \beta_1 x_{1it} + \beta_2 x_{2it} + \dots + \epsilon_{it} \quad (6)$$

$i = 1, 2, \dots, N, t = 1, 2, \dots, t$

3-نموذج ذو أثر ثابت متعلق بالزمن وبالأفراد وبمعامل المتغير المستقل:

يتمثل هذا النوع من النماذج في تغير كل من معامل المتغيرة المستقل، أو بتغير إما العامل الثابت متعلق بالزمن، أو بتغير الأفراد (البلدان)، أو الاثنان معاً.

¹ Robert Yaffee, A primer for panel data analysis, Sociale science, Statistique and mapping, New York Université, Nov 2003, pp 3- 4.

² Damodar N Gujarati, op cit, p 641.

الفصل الرابع: دراسة أثر السياسات الاقتصادية في ميزان المدفوعات.

ويسمى النموذج الذي يتم مقارنته مع النماذج السابقة بالنموذج الجماعي للمعطيات (Pooled Data)، بالإضافة إلى ذلك فإن الفرضية المتعلقة بالخطأ العشوائي في نموذج بانيل تتمثل في كون لها نفس التوزيع ومستقلة فيما بينها.¹

$$= a_0 + a_1 D_{1i} + a_2 D_{2i} + a_3 D_{3i} + \lambda_0 + \lambda_1 Dum01 + \lambda_2 Dum02 + y_{it} \\ \lambda_3 Dum03 + \dots + \beta_1 x_{1it} + \beta_2 x_{2it} + \dots + \varepsilon_{it} \dots \dots \dots (7) \\ i = 1, 2, \dots, N, t = 1, 2, \dots, t$$

4- نموذج ذو أثر ثابت متعلق بالزمن وبالأفراد:

يتمثل هذا النوع من النماذج في ثبات معامل المتغيرة المستقلة، بينما يتغير العامل الثابت متعلق بالزمن، ويتغير الأفراد (البلدان).

ثانياً- صيغة نموذج التأثيرات الثابتة.

ويكون فيه الأثر الفردي α_i عبارة عن مجموعة ثابتة من الحدود الخاصة بكل وحدة مقطعية، والهدف منه هو معرفة سلوك كل مجموعة بيانات مقطعية على حدة من خلال جعل معلمة القطع β_0 تتفاوت من مجموعة إلى أخرى مع بقاء معاملات الميل β_i ثابتة لكل مجموعة بيانات مقطعية، وعليه فإن نموذج التأثيرات الثابتة يكون بالصيغة التالية:²

$$= \beta_{0,i} + \sum_{j=1}^k \beta_j x_{j(i,t)} + \varepsilon_{i,t} \dots \dots \dots (8) y_{i,t} \\ i = 1, 2, \dots, N, t = 1, 2, \dots, t$$

حيث إن:

$$(\varepsilon_{i,t}) = \sigma_\varepsilon^2, E(\varepsilon_{i,t}) = 0 \text{Var}$$

x_{2it} و $y_{i,t}$: المشاهدات الخاصة بكل وحدة مقطعية ai خلال الفترة الزمنية t .

ε_{it} : تمثل بقية المتغيرات المهملة في النموذج التي تتغير بين الوحدات المقطعية وثابتة عبر الزمن.

ويقصد بمصطلح التأثيرات الثابتة بأن المعلمة β_0 لكل مجموعة بيانات مقطعية لا تتغير خلال الزمن (Time Invariant) وإنما يكون التغير فقط في مجاميع البيانات المقطعية (بلدان أو منشآت أو... إلخ) لغرض تقدير معاملات النموذج في المعادلة (8) والسماح لمعلمة القطع بالتغير بين المجاميع المقطعية.³

وتوجد طرق عدة لتقدير هذا النموذج إلا أنه عادة ما تستخدم متغيرات وهمية لكي تتجنب حالة التعددية الخطية

التامة، وسيتم الاعتماد في هذه الدراسة على طريقة المربعات الصغرى ذات المتغيرات الصورية Least Squares Dummy Variable، حيث يتم إدراج متغيرات وهمية (Dummy Variable) عددها $(N-1)$ في النموذج،

¹ J. Johnston, *Méthodes Econométriques*, Traduit par Bernard Guerrien et Francisco Vergara, Ed Economica, Tome2, Paris, 1985, p 471.

² مجدي الشوربجي، أثر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على النمو الاقتصادي في الدول العربية، الملتقى الدولي الخامس حول رأس المال الفكري في منظمات الأعمال العربية في ظل الاقتصاديات الحديثة، جامعة الشلف، يومي 14/13 ديسمبر 2011، ص 16.

³ صفاء عبد الله معطي، محمد أحمد سالم بلحوصل، مرجع سابق، ص 267.

الفصل الرابع: دراسة أثر السياسات الاقتصادية في ميزان المدفوعات.

وهذه المتغيرات تأخذ القيمتين (0 و 1) لتجنب مشكلة الارتباط الخطي المتعدد، ويتم إعادة صياغة المعادلة على النحو الآتي:

$$= a_1 + \sum_{d=2}^n a_d D_d + \sum_{j=1}^k \beta_j x_{j(i,t)} + \varepsilon_{i,t} \dots\dots\dots (9) y_{i,t}$$

$$i=1,2,\dots,N, t=1,2,\dots,t$$

حيث يمثل المقدار $a_1 + \sum_{d=2}^n a_d D_d$ التغير في المجاميع المقطعية لمعلمة القطع β_0 ليصبح النموذج كما يلي:

$$= \sum_{d=2}^n a_d D_d + \sum_{j=1}^k \beta_j x_{j(i,t)} + \varepsilon_{i,t} \dots\dots\dots (10) y_{i,t}$$

$$i=1,2,\dots,N, t=1,2,\dots,t$$

ويمكن إيضاح هذه المعادلة بشيء من التفصيل على النحو الآتي:

$$= \begin{bmatrix} i & 0 & \dots & \dots & 0 \\ 0 & i & \dots & \dots & 0 \\ \dots & \dots & \dots & \dots & \dots \\ \dots & \dots & \dots & \dots & \dots \\ 0 & 0 & \dots & \dots & i \end{bmatrix} \begin{bmatrix} a_1 \\ a_2 \\ \dots \\ \dots \\ a_n \end{bmatrix} + \beta \begin{bmatrix} x_1 \\ x_2 \\ \dots \\ \dots \\ x_n \end{bmatrix} + \begin{bmatrix} \varepsilon_1 \\ \varepsilon_2 \\ \dots \\ \dots \\ \varepsilon_n \end{bmatrix} \dots\dots\dots (10) \begin{bmatrix} y_1 \\ y_2 \\ \dots \\ \dots \\ y_n \end{bmatrix}$$

ثالثاً- نقاط قصور نموذج التأثيرات الثابتة.

وتتجلى أوجه قصور نموذج التأثيرات الثابتة في النقاط الآتية:¹

1- انخفاض القوة الإحصائية:

بما أن تقديرات التأثيرات الثابتة تستند إلى خصائص تتغير مع مرور الوقت، فإنه في حالة المتغيرات والحالات الثابتة، إما أن لا تسهم بقدر كبير من المعلومات في التحليل أو يتم حذفها تماماً من النموذج. كما أنه عندما تقتصر العينة التحليلية بشكل أساسي على المتغيرات والحالات التي تتغير، يتم عندها تقليل حجم العينة، ويتم تقييد الاختلافات بين الحالات، مما يؤثر سلباً في القوة الإحصائية. وبحسب Allison (2009)، فإن الأخطاء المعيارية المرتبطة بمعلمات نموذج التأثيرات الثابتة تكون أكبر منها في النماذج الأخرى، خاصة عندما يكون قليل المتغير المدروس متغيراً بنسب قليلة عبر الزمن.

2- فترات زمنية محددة أو مقيدة:

وهي من العيوب التي نادراً ما تذكر في الأبحاث، حيث أن معلمات نموذج التأثيرات الثابتة تصبح أقل مصداقية عندما تكون الفترة الزمنية المدروسة قليلة.

3- ثبات الزمن:

¹ ربا محمد مأمون كنيفاتي، دراسة تحليلية قياسية لمحددات صافي صادرات دول مجموعة البريكس وإمكانية الاستفادة منها في سورية، أطروحة دكتوراه، تخصص الاقتصاد القياسي، جامعة تشرين، سوريا، 2020، ص ص 95-96.

الفصل الرابع: دراسة أثر السياسات الاقتصادية في ميزان المدفوعات.

بحسب Allison (2009) أيضا فإن نموذج التأثيرات الثابتة قد يكون عديم الفائدة عند تقدير التأثيرات الخاصة بمتغيرات لا تتغير عبر الزمن. فبعض الخصائص أو المتغيرات قد لا تتغير عبر الفترة الزمنية المدروسة مثل الجنس، وحالة الزواج، وبالتالي يتم إهمال مثل تلك المتغيرات في نموذج التأثيرات الثابتة العادي في الدراسات الاجتماعية. على الرغم من وجود نماذج مثل Hybrid forms التي تسمح بتقدير المتغيرات الثابتة عبر الزمن، إلا أنها لا تطبق كثيرا في الدراسات. 4- إن الاعتماد على عدد كبير من المتغيرات الوهمية يؤدي إلى خسارة في درجات الحرية. كما أن وجود عدد كبير من المتغيرات في النموذج بسبب المتغيرات الوهمية بالإضافة إلى المتغيرات التفسيرية قد يؤدي إلى مشكلة الارتباط المتعدد بين المتغيرات المستقلة، وبالتالي صعوبة تقدير بعض المعلمات أو جميعها بدقة.

5- هناك مشكلة تتعلق بالأخطاء العشوائية، حيث يمكن أن يفترض أن تباينها لا يختلف في الوحدة المقطعية ذاتها، ويمكن أن يختلف من وحدة لأخرى. كما أنه قد يوجد ارتباط ذاتي بين الأخطاء في الوحدة المقطعية ذاتها، وكذلك قد يوجد ارتباط بين أخطاء السلسلة الزمنية لإحدى الوحدات المقطعية مع سلسلة زمنية لوحدة مقطعية أخرى.

الفرع الرابع: نموذج التأثيرات العشوائية¹ (Random Effects Model).

أولا-تعريف نموذج التأثيرات العشوائية.

في نموذج التأثيرات العشوائية يكون حد الخطأ ε_{it} ذو توزيع طبيعي بوسط مقداره صفر وتباين مساوي إلى σ_{ε}^2 ولكي تكون معلمات نموذج التأثيرات العشوائية صحيحة وغير متحيزة عادة ما يفرض بأن تباين الخطأ ثابت (متجانس) لجميع المشاهدات المقطعية وليس هناك أي ارتباط ذاتي خلال الزمن بين كل مجموعة من المشاهدات المقطعية في فترة زمنية محددة. يعتبر نموذج التأثيرات العشوائية نموذجا ملائما في حالة خلل في أحد الفروض المذكورة أعلاه في نموذج التأثيرات الثابتة.

ثانيا-صيغة نموذج التأثيرات العشوائية.

وفي هذا النموذج سوف يعامل معامل القطع β_{0i} كمتغير عشوائي له معدل مقداره μ أي:

$$\beta_{0i} = \mu + v_i \dots\dots\dots(11)$$
$$i = 1, 2, \dots, N$$

وبتعبير المعادلة (11) في المعادلة (12) التي هي كما يلي:

$$y_{i,t} = \beta_{0i} + \sum_{j=1}^k \beta_j x_{j(i,t)} + \varepsilon_{i,t} \dots\dots\dots(12)$$

$$i = 1, 2, \dots, N, t = 1, 2, \dots, t$$

فنحصل على نموذج التأثيرات العشوائية المبينة في المعادلة التالية:

$$y_{i,t} = \mu + v_i + \sum_{j=1}^k \beta_j x_{j(i,t)} + \varepsilon_{i,t} \dots\dots\dots(13)$$

$$i = 1, 2, \dots, N, t = 1, 2, \dots, t$$

¹ عابد بن عابد العبدلي، مرجع سابق، ص 19.

الفصل الرابع: دراسة أثر السياسات الاقتصادية في ميزان المدفوعات.

حيث أن:

v_i : يمثل حد الخطأ في مجموعة البيانات المقطعية i .

ويطلق على نموذج التأثيرات العشوائية أحيانا نموذج مكونات الخطأ (Error Components Model) بسبب أن النموذج في المعادلة (13) يحوي مركبين للخطأ هما، v_i و ε_{it} ، يمتلك نموذج التأثيرات العشوائية خواص رياضية منها أن:

$$E(\varepsilon_{it}) = 0, \text{Var}(\varepsilon_{it}) = \sigma_\varepsilon^2$$

ومنه، ليكن لدينا حد الخطأ المركب الآتي:

$$w_{it} = v_i + \varepsilon_{it}$$

ومن أهم الافتراضات النموذج التي قدمها Gujarati هي:

$$\varepsilon_{it} \sim N(0, \sigma_\varepsilon^2)$$

$$v_{it} \sim N(0, \sigma_v^2)$$

$$E(w_{it}) = 0$$

كما أن:

$$\text{Var}(w_{it}) = \sigma_\varepsilon^2 + \sigma_v^2$$

يمكن ملاحظة أنه يوجد ارتباط بين w_{it} و w_{is} ، أي $i \neq s$ أنه يوجد ارتباط بين الأخطاء الخاصة بالوحدة المقطعية لفترتين مختلفتين وبالتالي يكون معامل الارتباط:

$$\text{corr}(w_{it}, w_{is}) = \frac{\sigma_\varepsilon^2}{\sigma_\varepsilon^2 + \sigma_v^2}$$

وتكون قيمة معامل الارتباط بين الخطأين لأي فترتين زمنيتين ثابتة مهما كانت المسافة الزمنية التي تفصل بينهما. كما أن معامل الارتباط هو ذاته لكل الوحدات المقطعية، وعدم أخذ هذا النوع من الارتباط بعين الاعتبار، ومن ثم تطبيق طريقة OLS ستكون المعلمات المقدرة غير صحيحة. وعندها تكون الطريقة التي يجب استخدامها في التقدير هي طريقة (GLS) Squares Method Generalized Least.

المطلب الثالث: الاختبارات الأساسية لتحديد النموذج الملائم.

الفرع الأول: اختبار إحصائية فيشر (Fisher).

يقوم اختبار فيشر (Fisher) على الاختلاف الجوهري بين نموذج الانحدار التجميعي والتأثيرات الثابتة، فإذا أشار اختبار إحصائية فيشر لملائمة نموذج الانحدار التجميعي للبيانات يتم التوقف عند هذه المرحلة ويُعدُّ نموذج الانحدار التجميعي هو الأكثر ملائمة، يتم بعد ذلك إجراء الاختبار الثاني المتمثل في اختبار هوسمان (Hausman) للتفضيل بين نموذج التأثيرات الثابتة والعشوائية. ويتم حساب قيمة إحصائية F وفقا للصيغة الآتية:¹

$$F(n-1, nt-n-k) = \frac{(R_{FEM}^2 - R_{PM}^2) / (n-1)}{(1 - R_{FEM}^2) / (nt-n-k)}$$

¹ محمد الشريف بن زاوي، هاجر سلاطني، دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال الانفاق الاستثماري العام على البنى التحتية، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، جامعة أم البواقي، الجزائر، العدد الثالث، جوان 2015، ص 83-85.

الفصل الرابع: دراسة أثر السياسات الاقتصادية في ميزان المدفوعات.

حيث أن:

K : عدد المعلمات المقدّرة.

R_{FEM}^2 : يمثل معامل التحديد عند استخدام نموذج التأثيرات الثابتة.

R_{PM}^2 : يمثل معامل التحديد عند استخدام نموذج الانحدار التجميعي.

وتصاغ فيها الفرضيتان الإحصائيتان على النحو التالي:

H_0 : هي فرضية العدم عندما يكون نموذج الانحدار التجميعي هو الملائم.

H_1 : وهي الفرضية البديلة عندما يكون نموذج التأثيرات الثابتة هو الملائم.

فإذا كانت:

1- إحصائية فيشر F المحسوبة أكبر من قيمة F الجدولية، بمعنى أنه إذا كانت قيمة P -Value معنوية، أي أقل من مستوى المعنوية المحدد فإنه يتم رفض فرض العدم القائل إن نموذج الانحدار التجميعي هو المناسب، وقبول الفرض البديل الذي ينصُّ على أنَّ نموذج التأثيرات الثابتة هو النموذج المناسب.

2- إحصائية فيشر F المحسوبة أصغر من قيمة F الجدولية، بمعنى أنه إذا كانت قيمة P -Value غير معنوية، أي أكبر من مستوى المعنوية المحدد فإنه يتم قبول فرض العدم القائل إن نموذج الانحدار التجميعي هو المناسب، ورفض الفرض البديل الذي ينصُّ على أنَّ نموذج التأثيرات الثابتة هو النموذج المناسب.

الفرع الثاني: اختبار هوسمان (Hausman 1978)

يقوم هذا الاختبار على الاختلاف الجوهرى بين التأثيرات الثابتة والعشوائية فهو المدى الذي يرتبط فيه الأثر الفردي بالمتغيرات المستقلة، فبالرغم من أن نصوص التحليل القياسي تشير إلى أن التأثيرات الثابتة هي الأكثر ملائمة للبيانات المقطعية عبر الدول إلا أنه لا يمكن التأكد من ذلك إلا بعد استخدام هذا الاختبار، وذلك لمعرفة أي من التأثيرات تعتبر أكثر ملائمة لتقدير النموذج سواء كانت نموذج التأثيرات الثابتة أو نموذج التأثيرات العشوائية. ومن أجل تحديد أي من النموذجين ينبغي اختياره واستعماله في الدراسة، فإن فرضية العدم تستند على عدم وجود ذلك الارتباط وعندها تكون كل من مقدّرات التأثيرات الثابتة والعشوائية منسّقة ولكن مقدّرة التأثيرات العشوائية تكون هي الأكثر كفاءة، بينما في ظل الفرضية البديلة لوجود الارتباط، فإن مقدّرات نموذج التأثيرات الثابتة هي فقط التي تكون منسّقة وأكثر كفاءة، وعلى هذا الأساس تأخذ الفرضيتين الشكل التالي¹:

$$\begin{cases} H_0 : E(\alpha_i/X_i) = 0 \\ H_1 : E(\alpha_i/X_i) \neq 0 \end{cases}$$

بحيث تمثل:

H_0 : هي فرضية العدم عندما يكون نموذج التأثيرات العشوائية هو الملائم، وفي هذه الحالة يتم الاعتماد على طريقة

المربعات الصغرى المعممة GLS .

H_1 : وهي الفرضية البديلة عندما يكون نموذج التأثيرات الثابتة هو الملائم، وفي هذه الحالة يتم الاعتماد على طريقة

المربعات الصغرى العادية.

¹ J.A. Hausman, *specification tests in econometrics*, econometrica, vol 46, N° 6, 1978, pp 1251-1271.

الفصل الرابع: دراسة أثر السياسات الاقتصادية في ميزان المدفوعات.

وتعطي علاقة الاختبار ل Hausman بالصيغة التالية:

$$H = (\hat{\beta}_{OLS} - \hat{\beta}_{GLS})' [\text{Var}(\hat{\beta}_{OLS}) - \text{Var}(\hat{\beta}_{GLS})]^{-1} (\hat{\beta}_{OLS} - \hat{\beta}_{GLS})$$

بحيث:

$(\hat{\beta}_{OLS} - \hat{\beta}_{GLS})$: تمثل الفرق بين مقدرات التأثيرات الثابتة و التأثيرات العشوائية.

$\text{Var}(\hat{\beta}_{OLS}) - \text{Var}(\hat{\beta}_{GLS})$: تمثل الفرق بين مصفوفة التباين المشترك لكل مقدرات التأثيرات الثابتة و التأثيرات العشوائية.

بحيث تتبع H تحت فرضية العدم توزيع كاي تربيع (X^2) مع درجة حرية K أي عدد المتغيرات المستقلة، ويتم الحكم على الاختبار كما يلي:

فإذا تبين بأن القيمة المحسوبة لإحصائية الاختبار H أكبر من القيمة الجدولية يتم رفض فرضية العدم المؤيدة لأفضلية نموذج التأثيرات العشوائية وقبول الفرضية البديلة القائلة بأن نموذج التأثيرات الثابتة هو الأفضل.

الفرع الثالث: اختبار ارتباط الأخطاء بين الوحدات المقطعية.

cross section dependence test (Breusch and Pagan (1979) –Lagrange Multiplier Test)

تتمثل أهمية الاختبار أنه عند دراسة مجموعة من الوحدات المقطعية فإنه قد يكون هناك ارتباط بين الأخطاء العشوائية لهذه الوحدات، وقد زاد الاهتمام بهذا الاختبار بسبب أن العديد من الدول أو الشركات قد تتأثر بنفس العامل وبطريقة متشابهة كالتعرض لأزمة أو صدمة اقتصادية، أو لعوامل أخرى غير مقاسة وخاصة مع تزايد الترابط المالي والاقتصادي حول العالم سواء على مستوى الأفراد أو الشركات أو الدول. إن وجود أثر العامل غير المقاس وانعكاسه في مكونات الخطأ العشوائي دون أن يكون مرتبطاً مع المتغيرات المستقلة، وتقدير نموذجي التأثيرات الثابتة والتأثيرات العشوائية ممكن ولكنه ليس دقيقاً، وتكون الأخطاء العشوائية متحيزة، أما في حالة ارتباط الأخطاء العشوائية مع المتغيرات المستقلة، فإن نتائج تقدير النموذجين تكون غير صحيحة، ولا يمكن اعتمادها¹.

وقد تم استخدام العديد من الاختبارات من أجل اختبار عدم وجود التأثيرات العشوائية (الاختلافات الفردية)، منها اختبار تحليل التباين اختبار فيشر (Fisher's Test) اختبار مضاعف لاغرانج Lagrange Multiplier Test واختبار هوندا Honda's Test، سيتم الاكتفاء باختبار مضاعف لاغرانج بالنسبة لاختبار وجود الأثر العشوائي. ويعتمد هذا الاختبار على مضاعف لاغرانج المتعلق بالأخطاء الناتجة عن تطبيق طريقة المربعات الصغرى. تتمثل الفكرة الأساسية للاختبار في أنه عند عدم وجود التأثيرات العشوائية فإن الأخطاء تكون مستقلة تماماً، وأن تباين الأخطاء يجب ألا يختلف معنوياً عن متوسط الأخطاء $\hat{\epsilon}$ بالتالي يتبع الاختبار توزيع كاي مربع بدرجة حرية واحدة. يعبر فرض العدم عن عدم وجود التأثيرات العشوائية (الفردية)، أي أن البيانات يمكن تجميعها (حيث أنه لا يوجد ارتباط بين الأخطاء والمتغيرات المستقلة) مقابل الفرض البديل الذي ينص على وجود التأثيرات العشوائية (الفردية) أي أنه لا يمكن تجميع البيانات بسبب وجود اختلافات فردية بين الوحدات. (ارتباط بين الأخطاء والمتغيرات المستقلة)، بحيث يعتمد هذا الاختبار على بواقي تقدير طريقة المربعات الصغرى العادية (OLS) ويعطى الاختبار بالشكل الآتي:

¹ Rafael E. De Hoyos, Vasilis Sarafidis, Testing for Cross-Sectional Dependence in Panel-Data Models, The Stata Journal, 6(4), 2006, pp 482-483.

الفصل الرابع: دراسة أثر السياسات الاقتصادية في ميزان المدفوعات.

$$LM = \frac{NT}{2(T-1)} \left[\frac{\sum_{i=1}^N (\sum_{t=1}^N \hat{\epsilon}_{it}^2)}{\sum_{i=1}^N \sum_{t=1}^N \hat{\epsilon}_{it}^2} - 1 \right] \longrightarrow \chi_1^2$$

وكما هو موضح أعلاه فإن هذا الاختبار يتبع توزيع كاي تربيع ذو درجة حرية واحدة، حيث تكون فرضياته كما يلي:

$$\begin{cases} H_0: \hat{\epsilon}_{it}^2 = 0 \\ H_1: \hat{\epsilon}_{it}^2 \neq 0 \end{cases}$$

بحيث تمثل:

H_0 : هي فرضية العدم عندما يكون نموذج الانحدار التجميعي هو الملائم.

H_1 : وهي الفرضية البديلة عندما يكون نموذج التأثيرات الثابتة و/أو العشوائية هو الملائم.

ويتم الحكم على الاختبار كالتالي: إذا كانت قيمة LM المحسوبة أكبر من قيمة كاي تربيع (درجة واحدة)، نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة، وكذلك يمكن الحكم عن طريق إحصائية Mackinnon "ماكينون" فإذا كانت (P- value) أقل من مستوى معنوية 5% نرفض الفرضية الصفرية H_0 ¹.

¹ Baltagi, Badi.H, *The Econometrics of Panel Data : Fundamentals and Recent Developments in Theory and Practice*, USA, 2008, p 79.

الفصل الرابع: دراسة أثر السياسات الاقتصادية في ميزان المدفوعات.

المبحث الثالث: نتائج الدراسة القياسية.

بعد الدراسة النظرية للسياسات الاقتصادية وميزان المدفوعات، والإلمام بالدراسات السابقة حول الموضوع، تأتي في هذه المرحلة لترجمة العلاقة إلى صور نماذج رياضية تُسهل القيام بعملية القياس الكمي، حيث بدأنا بتوضيح الطريقة المتبعة في التحليل القياسي من خلال التعريف بنماذج البانل والاختبارات الأساسية لتحديد النموذج الملائم، ومن ثم سيتم تقدير أثر السياسات الاقتصادية على ميزان المدفوعات في الدول النامية للفترة من 2000-2018 باستخدام نماذج البيانات المقطعية (Panel Data Models) وفق ثلاثة نماذج أساسية تسمح بتحليل بيانات البانل وهي: نماذج الانحدار التجميعي POLS، نماذج التأثيرات الثابتة FEM ونماذج التأثيرات العشوائية REM، وترتبط بها اختبارات إحصائية الهدف منها اختيار النموذج الملائم.

المطلب الأول: متغيرات الدراسة (التعريف، مصادر بياناتها، تعريف العينة والنماذج المستخدمة).

تتمثل منهجية البحث في استعمال المنهج القياسي لاختبار مدى صحة فرضية الدراسة القائلة بوجود تأثير السياسات الاقتصادية على ميزان المدفوعات في الدول النامية، باستخدام بيانات السلاسل الزمنية المقطعية (Panel Data) بحيث اكتسبت هذه النماذج في الآونة الأخيرة اهتماماً خاصة بالنسبة للدراسات الاقتصادية لأنها تأخذ بعين الاعتبار أثر تغير الزمن وأثر تغير الاختلافات بين الوحدات المقطعية.

الفرع الأول: التعريف بمتغيرات الدراسة ومصادر البيانات: بحيث يوضح الجدول التالي التعريف بمتغيرات الدراسة ومصادر بياناتها كما يلي:

الجدول رقم (2-4): متغيرات الدراسة ومصادر البيانات.

المتغير	الرمز	التعريف ومصدر البيانات
رصيد ميزان المدفوعات	BP	وهو بيان إحصائي عن فترة زمنية معينة يوجز بأسلوب منهجي منظم ما يجري من معاملات اقتصادية بين اقتصاد معين والعالم الخارجي، ويشتمل على: أ- المعاملات في السلع والخدمات والدخل. ب- المعاملات في الأصول المالية والخصوم. ج- التحويلات (بدون مقابل)، والقيود المقابلة لغرض الموازنة المحاسبية. المصدر: بيانات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأنكتاد UNCTAD) والمتواجدة على الرابط التالي: http://unctadstat.unctad.org
أدوات السياسات الاقتصادية		
أدوات السياسة المالية		
إجمالي الإنفاق الحكومي	G	ويشمل نفقات الاستهلاك النهائي للحكومة (نفقات التجهيز)، بالإضافة إلى جميع النفقات الحكومية الجارية على مشتريات السلع والخدمات بما في ذلك تعويضات العمال، كما تشمل أيضاً نفقات الدفاع والأمن الوطني، لكنها تستبعد الإنفاق الحكومي العسكري الذي يشكل جزءاً من تكوين رأس المال الحكومي. ويتكون أيضاً من جميع مدفوعات الحكومة بمقابل أو بدون مقابل غير واجبة السداد سواء كانت لأغراض جارية أو رأسمالية. المصدر: بيانات البنك الدولي والمتواجدة على الرابط التالي: https://databank.albankaldawli.org

الفصل الرابع: دراسة أثر السياسات الاقتصادية في ميزان المدفوعات.

<p>ويتكون من الدين طويل الأجل الحكومي والمضمون حكومياً، والدين الخاص طويل الأجل غير المضمون، واستخدام تسهيلات صندوق النقد الدولي، ويتضمن الأرقام المعلنة فقط.</p> <p>المصدر: بيانات صندوق النقد الدولي والمتواجد على الرابط التالي: http://www.imf.org/external/datamapper/datasets/WEO.</p>	GGD	إجمالي الدين الحكومي العام	
<p>وهو مؤشراً مهماً يعكس أداء النظام الضريبي. والذي يبين مجموع ما دفعه أو تكبده المجتمع من ضرائب خلال فترة زمنية معينة لتمويل النشاط العام. أو بأنها إجمالي الضرائب التي يدفعها المجتمع فعلاً، منسوبة لإحدى المؤشرات التي تدل على دخل المجتمع مثل: الناتج المحلي الإجمالي أو الناتج القومي الإجمالي، وبحسب:</p> <p>TB =TR/GDP.</p> <p>المصدر: مؤشر الحرية الاقتصادية والمتواجد على الرابط التالي: https://www.heritage.org/index/visualize</p>	TB	العبء الضريبي	
أدوات السياسة النقدية			
<p>وتشمل النقود وأشبه النقود أي مجموع العملة خارج البنوك، والودائع تحت الطلب بخلاف ودائع الحكومة المركزية، والودائع لأجل، والمدخرات، والودائع بالعملة الأجنبية للقطاعات المقيمة بخلاف الحكومة المركزية. وهي أيضاً الودائع تحت الطلب وأرصدة الجمهور الجارية لدى البنوك التجارية، بالإضافة إلى ودائع الادخار قصيرة الأجل وودائع التوفير، وكذا مجموع النقود المتداولة خارج الجهاز المصرفي.</p> <p>المصدر: بيانات البنك الدولي والمتواجدة على الرابط التالي: https://databank.albankaldawli.org.</p>	MS	عرض النقود بعناه الواسع	
<p>يعبر هذا المتغير عن سعر الصرف الرسمي ويعبر عن سعر الصرف الذي تحدده السلطات الوطنية أو السعر المحدد في سوق الصرف المسموح بها قانوناً ويتم حسابه كمتوسط سنوي استناداً إلى المتوسطات الشهرية لوحدة العملة المحلية بالنسبة إلى الدولار الأمريكي.</p> <p>المصدر: بيانات البنك الدولي والمتواجدة على الرابط التالي: https://databank.albankaldawli.org</p>	ER	سعر الصرف الرسمي	المتغيرات المستقلة
<p>صافي الائتمان المقدم من الجهاز المصرفي إلى الحكومة، بالإضافة إلى الائتمان المقدم من الجهاز المصرفي إلى المؤسسات والهيئات الحكومية والقطاع الخاص، شاملاً المصارف المتخصصة.</p> <p>المصدر: بيانات البنك الدولي والمتواجدة على الرابط التالي: https://databank.albankaldawli.org</p>	NDC	صافي الائتمان المحلي	
أدوات السياسة التجارية			
<p>يعبر هذا المتغير عن مقارنة وقياس مدى الحرية الاقتصادية في 184 دولة حول العالم، وذلك من خلال أربعة أبعاد اقتصادية مختلفة وهي: إنفاذ العقود، وحجم الجهاز الحكومي، وكفاءة التنظيمات والضوابط، ودرجة انفتاح الأسواق¹. ويصدر هذا التقرير نصف سنوي من طرف مؤسسة "HeritageFoundation" منذ سنة 1995 بالتعاون مع صحيفة (Wall Street). ويهدف هذا المؤشر إلى قياس الحرية الاقتصادية على أساس أن المؤسسة تعرف هذه الأخيرة أنها "حرية الأفراد في إقليم معين في العمل، الإنتاج، الاستهلاك والاستثمار بالطريقة التي يرون أنها تسمح لهم بأن يكونوا أكثر إنتاجية"². ومن منطلق هذا</p>	IFE	مؤشر الحرية الاقتصادية	المتغيرات المستقلة

¹ Miller Terry et al, Highlights of the Index of Economic freedom, 2021, www.Heritage.org.

² Ochel Wolfgang, Oliver Rohn, **Ranking of countries**, The WEF,IMD, Fraser and Heritage indices, CESIFO DICE REPORT, JUNE 2006, P 50.

الفصل الرابع: دراسة أثر السياسات الاقتصادية في ميزان المدفوعات.

<p>التعريف يتضح أن البيئة التي تتيح للأفراد والمستثمرين الحرية في الاختيار للأنشطة التي يمكنهم ممارستها تعبر عن جاذبيتها لهم وتمثل بيئة الفرص لتحقيق طموحاتهم (بلد الفرص). ويشمل مؤشر 2022 -الإصدار الثامن والعشرون- على:</p> <p>- نتائج الحرية الاقتصادية المحدثة وبيانات الاقتصاد الكلي لـ 184 اقتصاداً؛</p> <p>- مقارنات سهلة القراءة عبر البلاد تسلط الضوء على أهمية الحرية الاقتصادية؛</p> <p>- أدوات عبر الإنترنت مثل مخططات المقارنة المخصصة وخريطة الحرارة التفاعلية.</p> <p>المصدر: مؤشر الحرية الاقتصادية والمتواجد على الرابط التالي:</p> <p>https://www.heritage.org/index/visualize</p>			
<p>وتعتبر الرسوم الجمركية من أهم الوسائل السعرية المستخدمة لتنظيم التجارة الخارجية، وهي عبارة عن ضريبة تفرض على السلع بمناسبة عبورها الحدود الوطنية للدولة، دخولا في حالة الواردات وخروجها في حالة الصادرات، والغالب هو أن تفرض الرسوم الجمركية على الواردات بينما تعفى الصادرات من كل الرسوم.</p> <p>المصدر: بيانات البنك الدولي والمتواجدة على الرابط التالي:</p> <p>https://databank.albankaldawli.org</p>	TAX	معدل متوسط التعريف الجمركية	
<p>يعبر سعر الصرف الحقيقي إلى عدد وحدات السلع والخدمات الأجنبية اللازمة لشراء وحدة واحدة من السلع والخدمات المحلية فهو السعر النسبي للسلع من بلدان مختلفة عندما تقاس بعملة مشتركة مع الدول المعنية، ويعتبر هذا المؤشر مؤشراً لفهم القدرة التنافسية الدولية للبلد من حيث أن أسعار الصرف الأجنبي التي لا يمكن فهمها بفحص أسعار الصرف الفردي فقط بين عملة البلد وعملات أخرى. ويعني مصطلح "فعال" أن التغيرات في أسعار الصرف لا تقاس مقابل عملة معينة، بل تستخدم بدلاً من ذلك فهرس متوسط لسلسلة كاملة من العملات، كل منها مرجح وفقاً لأهمية البلدان المصدرة كشريك تجاري. وتعطي التحركات في أسعار الصرف الفعلية الحقيقية مؤشراً على تطور القدرة التنافسية الإجمالية للأسعار الخارجية للبلد.</p> <p>المصدر: بيانات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأنكتاد UNCTAD) والمتواجدة على الرابط التالي:</p> <p>http://unctadstat.unctad.org</p>	ERRE	سعر الصرف الفعلي الحقيقي	

المصدر: من إعداد الطالب.

الفرع الثاني: التعريف بعينة الدراسة.

تتكون العينة التي ستجرى عليها هذه الدراسة القياسية من 36 دولة نامية مختارة من أوروبا وآسيا وإفريقيا وأمريكا وأوقيانوسيا وهم من البلدان المصنفة في الشريحة الدنيا للدول متوسطة الدخل حسب تصنيف البنك الدولي، وقد تم اختيار هذه الدول طبقاً لتوفر البيانات للمتغيرات طوال الفترة محل الدراسة وهي كما يلي:

-17 دولة من قارة أفريقيا: وهي تشمل كل من الجزائر، المغرب، تونس، مصر، نيجيريا، كوت ديفوار، بنين، السنغال، غانا، تنزانيا، الكاميرون، كينيا، أنغولا، إسواتيني، جزر القمر، جمهورية الكونغو، ليسوتو.

-11 دولة من قارة آسيا: وهي تشمل كل من بنغلادش، بوتان، كمبوديا، الهند، جزر قرغيزستان، منغوليا، ميانمار، نيبال، الفلبين، سريلانكا، الفيتنام.

-04 دول من قارة أمريكا: وهي تشمل كل من بوليفيا، السلفادور، الهندوراس، نيكاراغوا.

-دولتان من قارة أوروبا: وهي تشمل كل من جمهورية مولدوفا، أوكرانيا.

-دولتان من قارة أوقيانوسيا: وهي تشمل كل من فانواتو، جزر سليمان.

الفصل الرابع: دراسة أثر السياسات الاقتصادية في ميزان المدفوعات.

الفرع الثالث: نماذج الدراسة.

النموذج عبارة عن مجموعة من المعادلات التي تشرح التركيب الهيكلي لقطاع معين أو للاقتصاد ككل، ويعد ترجمة للنظرية الاقتصادية مستعينا بالأدوات الرياضية والاحصائية، وهو مجموعة معادلات يتم إيجاد تقديرات لمعاملاتها. ويُعرف النموذج أيضا بأنه مجموعة من العلاقات الاقتصادية التي تصاغ عادة بصيغة رياضية لتوضيح سلوكية أو ديناميكية هذه العلاقات، ويهدف هذا النموذج الاقتصادي إلى تبسيط الواقع من خلال بناء نموذج لا يحتوي على جميع تفاصيل الظاهرة الاقتصادية المراد دراستها بل يتضمن العلاقات الأساسية بها، ويستخدم النموذج الاقتصادي كأداة في عملية التنبؤ وتقييم السياسات الاقتصادية القائمة أو المقترحة ثم استخدامها في عملية تحليل الهيكل الاقتصادي، يمكن تمثيل دالة ميزان المدفوعات بالعلاقة الخطية بين ميزان المدفوعات جميع المتغيرات التفسيرية، حيث تم تكوين هذه الدالة وفقا للنظرية الاقتصادية التي أثبتت وجود علاقة بين السياسات الاقتصادية وميزان المدفوعات، وحتى يمكن استخدام النموذج النظري لأثر السياسات الاقتصادية على ميزان المدفوعات في الدول النامية تطبيقًا اعتمادنا التعبير عن العلاقة الرياضية بالدالة التالية:

$$BP = f(G, GGD, TB, MS, ER, NDC, TAX, ERRE, IFE)$$

وبشكل مختصر يمكن كتابة النموذج بصيغته العامة مع وضع جميع المتغيرات التفسيرية تحت الرمز $x_{i,t}$ ، كما يلي:

$$y_{it} = \alpha_i + \beta x_{i,t} + \varepsilon_{it}$$
$$t = 1, 2, \dots, T, \quad i = 1, 2, \dots, N$$

بحيث أن:

y_{it} : يمثل رصيد ميزان المدفوعات للبلد i وفي الفترة t .

α_i : ترمز للتأثير الخاص بكل بلد عن طريق المتغيرات التفسيرية وهو بذلك يحسب الخصائص غير المشاهدة عبر الدول مع ثبات الزمن، كما أن ذلك التأثير إما أن يخضع لمنهج التأثيرات الثابتة أو منهج التأثيرات العشوائية من خلال تطبيق اختبار Hausman.

β : متجه عامودي $K \times 1$ للمعاملات المراد تقديرها لكل متغير مستقل.

$x_{i,t}$: تمثل مصفوفة $Tn \times K$ لعدد من المتغيرات المستقلة المؤثرة على رصيد ميزان المدفوعات للبلد i وفي الفترة t .

ε_{it} : متجه عامودي $Tn \times 1$ لحد الخطأ العشوائي للبلد i وفي الفترة t .

ولتطبيق هذا النموذج تستخدم هذه الدراسة في التحليل القياسي قاعدة بيانات مدمجة (مقطع عرضي وسلاسل زمنية) مع عدد $N=36$ من الوحدات المقطعية i المتمثلة في 36 دولة نامية، وفي نفس الوقت تحتوي كل وحدة مقطعية على سلسلة زمنية لعدد $t=19$ من الفترات فهي بذلك تغطي الفترة السنوية t من 2000 إلى غاية 2018 وبالتالي يكون عدد المشاهدات المستخدمة في التحليل $(t \times N)$ هو 684 مشاهدة.

وعلى ضوء العينة المستخدمة في التحليل يتم إعادة كتابة دالة النمو السابقة وفق الصيغة الأساسية لتكديس البيانات كما يلي وفق كل نموذج على حدى:

الفصل الرابع: دراسة أثر السياسات الاقتصادية في ميزان المدفوعات.

-النموذج الأول: أثر أدوات السياسة المالية على ميزان المدفوعات.

بحيث اعتمدنا على أدوات السياسة المالية التالية: الإنفاق الحكومي (G) والدين الحكومي العام (GGD) والعبء الضريبي ممثلا في مؤشره (TB) ودراسة تأثير هذه المتغيرات على المتغير التابع والمتمثل في ميزان المدفوعات بحيث كانت الصيغة العامة للنموذج الأول كما يلي:

$$BP = f(G, GGD, TB)$$

$$= \alpha_i + \beta_1 G_{i,t} + \beta_2 GGD_{i,t} + \beta_3 TB_{i,t} + \varepsilon_{it} BP_{it}$$

-النموذج الثاني: أثر أدوات السياسة النقدية على ميزان المدفوعات.

بحيث اعتمدنا على أدوات السياسة النقدية التالية: عرض النقود (MS) وسعر الصرف الرسمي (ER) وصافي الائتمان المحلي (NDC) ودراسة تأثير هذه المتغيرات على المتغير التابع والمتمثل في ميزان المدفوعات بحيث كانت الصيغة العامة للنموذج الثاني كما يلي:

$$BP = f(MS, ER, NDC)$$

$$= \alpha_i + \beta_1 MS_{i,t} + \beta_2 ER_{i,t} + \beta_3 NDC_{i,t} + \varepsilon_{it} BP_{it}$$

-النموذج الثالث: أثر أدوات السياسة التجارية على ميزان المدفوعات.

بحيث اعتمدنا على أدوات السياسة التجارية التالية: معدل متوسط التعريف الجمركية (TAX) وسعر الصرف الفعلي الحقيقي (ERRE) ومؤشر الحرية الاقتصادية (IFE) ودراسة تأثير هذه المتغيرات على المتغير التابع والمتمثل في ميزان المدفوعات بحيث كانت الصيغة العامة للنموذج الثالث كما يلي:

$$BP = f(TAX, ERRE, IFE)$$

$$= \alpha_i + \beta_1 IFE_{i,t} + \beta_2 TAX_{i,t} + \beta_3 ERRE_{i,t} + \varepsilon_{it} BP_{it}$$

-النموذج الرابع: أثر أدوات السياسات الاقتصادية على ميزان المدفوعات.

بحيث اعتمدنا على أدوات السياسات الاقتصادية التالية: الإنفاق الحكومي (G)، الدين الحكومي العام (GGD) والعبء الضريبي ممثلا في مؤشره (TB)، عرض النقود (MS)، سعر الصرف الرسمي (ER)، صافي الائتمان المحلي (NDC)، معدل متوسط التعريف الجمركية (TAX)، سعر الصرف الفعلي الحقيقي (ERRE)، مؤشر الحرية الاقتصادية (IFE) ودراسة تأثير هذه المتغيرات على المتغير التابع والمتمثل في ميزان المدفوعات بحيث كانت الصيغة العامة للنموذج الرابع كما يلي:

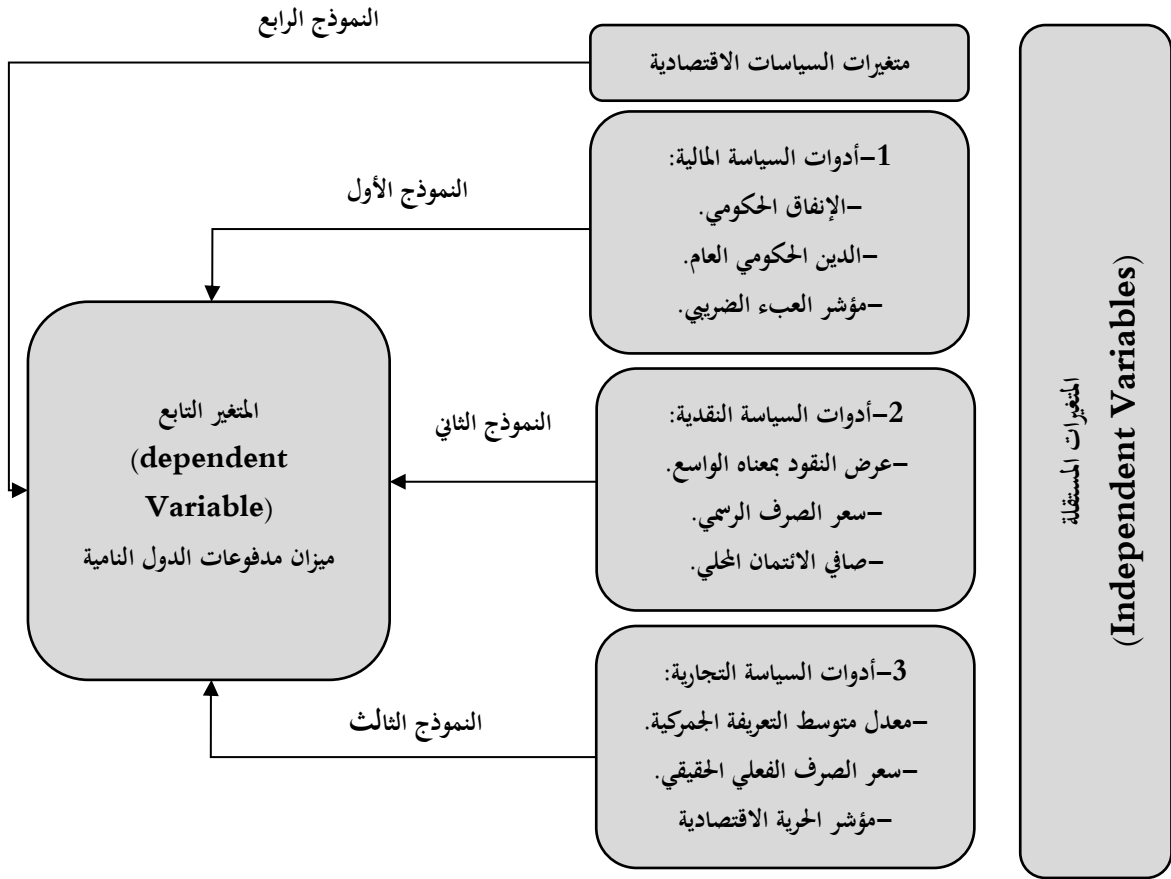
$$= \alpha_i + \beta_1 G_{i,t} + \beta_2 GGD_{i,t} + \beta_3 TB_{i,t} + \beta_4 MS_{i,t} + \beta_5 ER_{i,t} + \beta_6 BP_{it}$$

$$NDC_{i,t} + \beta_7 IFE_{i,t} + \beta_8 TAX_{i,t} + \beta_9 ERRE_{i,t} + \varepsilon_{it}$$

وفيما يلي وصف لآلية تأثير المتغيرات التفسيرية الداخلة في النماذج الأربعة على ميزان المدفوعات وفق الشكل التالي:

الفصل الرابع: دراسة أثر السياسات الاقتصادية في ميزان المدفوعات.

الشكل رقم (2-4): نماذج الدراسة.



المصدر: من إعداد الطالب.

أولاً- وصف لآلية تأثير المتغيرات الداخلة في النموذج الأول لأدوات السياسة المالية في ميزان المدفوعات.

1- الإنفاق الحكومي (G):

عندما يزداد الإنفاق الحكومي على السلع والخدمات، فإن ذلك يؤدي إلى زيادة في الدخل، فيزداد الطلب الكلي على السلع والخدمات المحلية والمستوردة، مما يؤدي إلى زيادة في الواردات فيحدث عجز في ميزان المدفوعات، بينما يحدث العكس في حالة انخفاض الإنفاق الحكومي، وهذا التحليل وفق منهج الاستيعاب الذي تم التطرق إليه في الفصل الثاني من الدراسة النظرية، أي أن الإنفاق الحكومي يرتبط بعلاقة عكسية مع ميزان المدفوعات¹.

2- الدين الحكومي العام (GGD):

يساهم التمويل الأجنبي على زيادة الاستثمار الإجمالي للبلدان النامية، وبالتالي في زيادة معدلات نمو الناتج المحلي، ومنه تحسّن ميزان المدفوعات، بشرط أن يكون حجم انسياب هذا التمويل يفوق حجم تصدير الفوائد والأقساط والأرباح للخارج أي أن الدين الحكومي العام يرتبط بعلاقة طردية مع ميزان المدفوعات.

وتشير البيانات أن الدول النامية تعاني من وجود عجز مستمر وهيكلية في موازين مدفوعاتها، وبعد أن وصلت الديون الخارجية إلى مستويات حرجة في البلدان النامية، أصبحت مدفوعات خدماتها تمثل أحد أهم العوامل المسببة للعجز في الحساب الجاري (مدفوعات الفائدة) وفي حساب العمليات الرأسمالية (الأقساط). وهكذا أصبح المأزق الذي تواجهه

¹ مايكل أبديجان، الاقتصاد الكلي: النظرية والسياسة، ترجمة محمد إبراهيم منصور، مراجعة عبد الفتاح عبد الرحمن، تقديم سلطان محمد السلطان، دار المريخ للنشر، الرياض، 1999، ص ص 110-111.

الفصل الرابع: دراسة أثر السياسات الاقتصادية في ميزان المدفوعات.

مجموعة الدول النامية، ويتمثل في أنه بعد أن كان الاقتراض وسيلة مؤقتة لسد العجز بالميزان، أصبح الإفراط في الاقتراض عاملاً جوهرياً مسبباً لهذا العجز، الأمر الذي يتطلب مزيداً من الاقتراض، وهكذا تفتتح أمام الاقتصاد المدين حلقة انفجارية لديونه الخارجية¹. أي أن الدين الحكومي العام يرتبط بعلاقة عكسية مع ميزان المدفوعات.

ويؤثر القرض العام الداخلي تأثيراً واسعاً ومتبايناً على النشاط الاقتصادي نظراً لكثرة الأسباب التي أصبحت تدعو إلى الاعتماد عليه كمورد مالي، وكأداة من أدوات السياسة المالية والتوجيه الاقتصادي، تغيرت النظرة إليه مع تغير دور الدولة من الدولة الحارسة إلى المتدخللة الدولة.

وإن الآثار الاقتصادية التي يمارسها القرض العام بمختلف تصنيفاته تتوقف بدورها على عدة عوامل، والتي من بينها التنظيم الفني المتبع في إصدار سندات الدين، ومصدر الأموال المقترضة، الموارد المالية التي تستعمل في تسديد مستحقاته، وطبيعة النفقات التي ينصرف إليها التمويل (نفقات جارية، نفقات استثمارية)، في حالة لجوء الدولة إلى رأس المال الخاص، فإن المقرضين عادة ما يكتبون في سندات الدين العام من مدخراتهم التي تقتطع من دخولهم التي تكون موجهة للإنفاق العام، ويترتب عن هذا الأسلوب في الاكتتاب أن الدولة تقتطع جزءاً من القوة الشرائية الموجودة سابقاً في التداول، الأمر الذي يحدث آثاراً اقتصادية تتصل بالادخار والاستهلاك وميزان المدفوعات، إلا أن هذه الآثار لا تؤثر بشكل أكبر في الاستهلاك إلا إذا كانت هناك تضحية من المكتسبين بالاستهلاك لحساب الادخار، وهذا لا يتم إلا إذا كانت سندات الدين العام لها من الامتيازات ما يجعلها أكثر جاذبية للادخار، أو أنها تكون إجبارية حيث يضطر الأفراد إلى التقليل من استهلاكهم، وبهذا يؤدي القرض إلى زيادة الميل للادخار وانخفاض الميل للاستهلاك، أما في حالة لجوء الدولة إلى الجهاز المصرفي، فإن الأموال المقترضة لا تستمد من مدخرات موجودة سابقاً في التداول وإنما من توسع إئتماني ونقدي، أي إضافة قوة شرائية جديدة وحقنها في التداول عن طريق النفقات العامة، وهذا ما يترتب عنه زيادة التداول النقدي، وبصفة عامة فإن الفكر المالي الحديث، قد وضع حدوداً للدولة عند اقتراضها من الجهاز المصرفي، بحيث يصبح اللجوء إلى هذا النوع من التمويل كوسيلة علاجية وليس وسيلة للحصول على الإيرادات، وخاصة في الدول النامية التي تتميز بضعف المدخرات بها، وعدم مرونة جهازها الإنتاجي، وبالتالي فإن زيادة الطلب الناجم عن توزيع الدخل بهذه الطريقة يؤدي إلى ارتفاع الأسعار ومن ثم حدوث التضخم، الذي تكون له انعكاسات سلبية على الدخل الوطني وفي ميزان المدفوعات وعلى التنمية الاقتصادية، أما في حالة استعمال إيرادات القرض في تمويل مشاريع استثمارية في هذه الحالة مهما كان مصدر الأموال المقترضة، فإن القرض سوف يساهم في زيادة الموارد الإنتاجية والمالية للدولة وبالتالي زيادة وزيادة ميزان المدفوعات والدخل الوطني، وبما أن هذا الأخير له علاقة بالاستهلاك والادخار، فإن أثر القرض على كل منهما يكون ذو اتجاه توسعي (زيادة الاستهلاك والادخار معاً)، مما يصعب توقع إشارة متغير الدين الحكومي العام.

3- العلاقة بين العبء الضريبي (TB) وميزان المدفوعات (BP):

تلجأ الحكومات إلى استخدام الضرائب كأداة للتحكم في النشاط الاقتصادي ومعالجة التحديات المرتبطة بالأداء الاقتصادي الكلي، إلا أن هناك بعض القضايا الاقتصادية على المستوى الجزئي من الضرورة أخذها في الاعتبار مثل سلوك الأفراد والمنشآت عند فرض الضريبة وقدرتهم على تحمل العبء الضريبي.

¹ فريدة عزازي، أثر المديونية الخارجية على ميزان المدفوعات الجزائري -دراسة قياسية اقتصادية (2006-1970)، مجلة الأبحاث الاقتصادية، جامعة سعد دحلب البليدة، العدد 04، ديسمبر 2010، ص 50-51.

الفصل الرابع: دراسة أثر السياسات الاقتصادية في ميزان المدفوعات.

في هذا السياق، ينصب تركيز سياسات المالية العامة وبالأخص الإصلاحات الضريبية على عدالة توزيع العبء الضريبي وشموليته، الأمر الذي من شأنه تقليل معدلات التهرب وزيادة مستويات التحصيل الضريبي، وبالتالي تعظيم الإيرادات الضريبية بهدف عدالة توزيع العبء الضريبي ويخضع المكلفون بدفع بعض الحالات إلى معدلات ضريبية أقل من المعدلات السائدة وفقاً لمعايير محددة مسبقاً من قبل السلطات الضريبية في الدولة ووفقاً للقوانين. ويُمكن أن يستهدف التخفيض معدل الضريبة وبالتالي تخفيض العبء الضريبي للمكلف بدفع الضريبة، أو المادة الخاضعة للضريبة كما هو الحال في ضريبة المبيعات والضريبة المفروضة على الدخل الإجمالي. ومما سبق يتضح أن العبء الضريبي يعكس إلى أي مدى تعتمد الدول على مستوى دخل الأفراد والشركات لتمويل عجز الموازنة العامة، بحيث يشمل ذلك الضرائب المباشرة وغير المباشرة التي تفرضها الدول على الشركات والأفراد.

وهناك عدد من المحاولات لقياس العبء الضريبي نذكر من بينها مؤشر العبء الضريبي لمؤسسة هيرتاج Heritage Foundation الذي تحتسبه المؤسسة في سياق إصدار مؤشر الحرية الاقتصادية الذي هو عبارة عن المتوسط الترجيحي لثلاثة مؤشرات فرعية تتمثل في: معدل ضريبة الدخل على الأفراد، ومعدل ضريبة الدخل على الشركات، بالإضافة إلى العبء الإجمالي للضرائب المباشرة وغير المباشرة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، وهناك علاقة عكسية بين قيمة المؤشر والعبء الضريبي، فكلما انخفضت قيمة المؤشر دل ذلك على كبر حجم العبء الضريبي، ويكمن الهدف من استخدام هذا المؤشر كأحد المؤشرات المستخدمة للتعرف على الحرية الاقتصادية للأفراد والشركات.

ويحرص صانعو السياسات على تعزيز الإجراءات الخاصة بتوسيع القاعدة الضريبية مما يؤدي إلى زيادة الإيرادات الضريبية المتاحة، وبالتالي تمويل مشاريع البنية التحتية ودعم برامج شبكات الأمان الاجتماعي. كما يحرص صانعو السياسات الاقتصادية على وضع نظام ضريبي مرن يمكن من خلاله فرض عبئاً ضريبياً مقبولاً وفعالاً لضمان إمتثال المكلفين بدفع الضريبة وعدم التهرب منها.

ويكمن تأثير العبء الضريبي على ميزان المدفوعات فيما يلي:

3-1- تأثيره على الطلب الكلي:

يؤثر على الاستهلاك المحلي من خلال تأثيره على الدخل المتاح، مما يؤدي إلى خفض الاستهلاك وهو ما يؤدي إلى خفض الطلب الكلي، والذي يكون له تأثير على ميزان المدفوعات بناء على مجموعة من المداخل وهي:

- انخفاض الطلب الكلي يؤدي إلى انخفاض الدخل وكمحصلة لذلك انخفاض الواردات، وتقليل العجز في الميزان التجاري؛
- انخفاض الاستهلاك يؤدي إلى انخفاض الطلب على السلع المحلية، ما يكون له أثر على الاستثمار وخفضه، وهو ما ينتج عنه انكماش في الاستثمار والابتعاد عن مستويات اقتصاديات الحجم التي تمنح السلع المحلية مزايا تنافسية سعوية تمكنها من اختراق الأسواق، وبالتالي انخفاض الصادرات وهو ما يؤدي لرصيد الميزان التجاري نحو العجز.

- إن ارتفاع العبء الضريبي يؤدي إلى ارتفاع الإيرادات الحكومية وفائض في الموازنة العامة للدولة، وهو ما يحفز على التوسع في الإنفاق الحكومي مما يؤدي إلى ارتفاع الطلب الكلي وزيادة الدخل وكمحصلة لذلك ارتفاع الواردات خاصة في ظل ارتفاع الميول الحدية لها ومن ثم عجز في ميزان المدفوعات.

الفصل الرابع: دراسة أثر السياسات الاقتصادية في ميزان المدفوعات.

3-2- تأثيره على تدفقات رأس المال والاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر:

فكلما ارتفع العبء الضريبي تصبح البيئة الاقتصادية للبلد غير مواتية وجاذبة للاستثمارات الأجنبية والتي تفضل الجنات الضريبية، أو المراكز ذات عبء ضريبي أقل، وخصوصاً يكون له أثر سلبي على حساب رأس المال، وبالتالي يتجه نحو العجز. كذلك قد يؤدي العبء الضريبي إلى تدفقات معاكسة لرأس المال والاستثمارات الأجنبية وهو ما يعمق من حالات العجز في ميزان المدفوعات الناتج عن العجز في حساب رأس المال.

وبالتالي من المتوقع أن تكون العلاقة بين مؤشر العبء الضريبي وميزان المدفوعات علاقة عكسية.

ثانياً- وصف لآلية تأثير المتغيرات الداخلة في النموذج الثاني لأدوات السياسة النقدية في ميزان المدفوعات.

1- عرض النقود (MS) وميزان المدفوعات (BP):

ينظر النقديون إلى ميزان المدفوعات على أنه ظاهرة نقدية وليست حقيقية وأن الاختلال فيه ما هو إلا نتيجة الاختلال في سوق النقد داخل الاقتصاد الوطني أي أنهم ينظرون إلى العلاقة بين عرض النقود والطلب عليه باعتبارها المحدد للعجز أو الفائض الذي يحصل في ميزان المدفوعات.

إن الزيادة في عرض النقود تكون ناتجة إما عن ارتفاع المضاعف النقدي نتيجة خفض نسبة الاحتياطي القانوني أو من الزيادة الصافية في القاعدة النقدية أو بسبب خفض سعر الخصم والفائدة والتوسع في منح القروض أو بسبب عمليات السوق المفتوحة عند دخول البنك المركزي مشترياً للأوراق المالية، وزيادة عرض النقود تعني زيادة القدرة المالية أو الشرائية لمن يملكها من الأفراد والشركات والمستثمرين، فعندما يزداد عرض النقود (سياسة نقدية توسعية) فإن هذه الزيادة سوف تؤدي إلى انخفاض أسعار الفائدة باعتقاد المستثمرين باستمرارها (وجود حالة تفاوت) سوف يقومون بزيادة استثماراتهم وهذه الزيادة بالاستمرار سوف تؤدي إلى زيادة الدخل، وذلك سوف يولد بلا شك زيادة في الطلب الكلي بما فيه الطلب على الواردات وذلك سوف يقود إلى حالة عجز في الميزان التجاري، ولكن زيادة عرض النقود بمعدل يفوق معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي سوف يخلق فجوة الطلب المسببة للتضخم فيرتفع المستوى العام للأسعار في الدولة وإن هذا الارتفاع في الأسعار سوف يؤثر من ثلاثة اتجاهات للسياسة النقدية في ميزان المدفوعات وكما يأتي:¹

- إن الارتفاع في المستوى العام للأسعار سيجعل الطلب الأجنبي على الصادرات ينخفض تدريجياً بينما يزداد الطلب المحلي على الاستيرادات (كونها أصبحت أرخص نسبياً من بدائلها المحلية) وهذا سوف يؤدي عجز في الحساب الجاري.

- إن الطلب على النقود لأغراض المعاملات سوف يزداد بسبب تغطية الزيادة في قيم المشتريات من السلع والخدمات بسبب زيادة الأسعار، وكذلك فإن ارتفاع الأسعار المستمر سيزيد من كمية النقود المحتفظ بها لأغراض الاحتياط، وهكذا يزداد الطلب الكلي على النقود وتنخفض الفجوة بين عرض النقود والطلب عليها ومن ثم يقل أثر السياسة النقدية التوسعية إجمالاً بالاقتصاد الوطني وميزان المدفوعات.

- إن ارتفاع المستوى العام للأسعار يعني أن أسعار الفائدة الحقيقية تنخفض وبالتالي تؤثر في ميزان المدفوعات كما بيّنا ذلك سابقاً.

¹ عبد الحسين جليل أغالبي، سوسن كريم الجبوري، أثر مقاييس عرض النقد على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية لعينة من الدول المتقدمة، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية، جامعة الكوفة، العراق، المجلد 2، العدد 10، 2008، ص 11.

الفصل الرابع: دراسة أثر السياسات الاقتصادية في ميزان المدفوعات.

هذا في حالة السياسة النقدية التوسعية أما في حالة السياسة النقدية التقييدية (تقليص عرض النقود) سوف تكون النتائج معكوسة للحالة الأولى.

ولمعرفة الأثر الذي تحدثه أحد أدوات السياسة النقدية على ميزان المدفوعات الدول النامية خلال فترة الدراسة، فالزيادة في عرض النقود تؤدي إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار، وانخفاض في سعر الفائدة، مما يشجع على الزيادة في الاستثمار فيزداد الدخل الذي يؤدي بدوره إلى زيادة في الطلب الكلي، فتزداد الواردات، مما يؤدي إلى تدهور ميزان المدفوعات، أي أن عرض النقود يرتبط بعلاقة عكسية مع ميزان المدفوعات¹.

2- العلاقة بين سعر الصرف الرسمي (ER) وميزان المدفوعات (BP):

إن العلاقة بين سعر الصرف وميزان المدفوعات ليست أحادي الاتجاه، لأن ميزان المدفوعات يؤثر على سعر الصرف، وكذلك سعر الصرف يمكن أن يؤثر على ميزان المدفوعات، ففي حالة حدوث عجز في ميزان المدفوعات لبلد معين فإن ذلك يؤدي إلى زيادة الطلب على العملات الأجنبية لسد ذلك العجز، وبالمقابل انخفاض طلب الأجانب على عملته المحلية مما يعني تدهور سعر الصرف لعملة ذلك البلد وبالعكس في حالة حصول فائض في ميزان المدفوعات، لذلك فإن لميزان المدفوعات علاقة وثيقة بالعرض والطلب على العملة وبين سعر صرفها، إذ إن زيادة كمية العروض النقدي للعملة على الكمية المطلوبة منها تؤدي لانخفاض سعرها بمعنى انخفاض قيمتها مقارنة مع العملات الأخرى مما يترتب عليه حدوث تخفيض الكمية المعروضة من العملة وزيادة الطلب عليها، خاصة وأن تخفيض قيمة العملة الوطنية يؤدي إلى زيادة الصادرات زيادة الطلب عليها، خاصة وأن تخفيض قيمة العملة الوطنية يؤدي إلى زيادة الصادرات (زيادة الطلب على العملة لانخفاض سعرها) ونقص في حجم الواردات ونقص في عرض العملة المحلية، لكن ليس من الضروري وجود علاقة بين العجز في ميزان المعاملات التجارية وهبوط قيمة العملة (سعر الصرف) إذ أن هناك إمكانية زيادة الطلب والعرض على العملة الوطنية بأسباب لا تتعلق بتجارة السلع والخدمات، فتحركات رأس المال قد تكون مصدراً لعرض العملة الوطنية وطلبها في سوق العملات الدولية ففي حالة رغبة الأجانب في الاستثمار خارج الاقتصاد الوطني، يلجأ المواطنون إلى الحصول على العملات الأجنبية². وبالتالي من المتوقع أن تكون العلاقة بين سعر الصرف الرسمي وميزان المدفوعات علاقة طردية.

3- العلاقة بين صافي الائتمان المحلي (NDC) وميزان المدفوعات (BP):

عندما يزداد الائتمان المحلي الممنوح من قبل المصارف التجارية، فإن ذلك يشجع على زيادة الاستثمار، فيزداد الدخل ويزداد الطلب الكلي، ومن ثم تزداد الواردات، مما يعمل على تدهور ميزان المدفوعات³. وبالتالي من المتوقع أن تكون العلاقة بين متغير صافي الائتمان المحلي وميزان المدفوعات علاقة عكسية.

ثالثاً- وصف لآلية تأثير المتغيرات الداخلة في النموذج الثالث لأدوات السياسة التجارية في ميزان المدفوعات.

¹ مايكل أبديجان، مرجع سابق، ص ص 486-487.

² بسام العجمان، العلاقات الاقتصادية الدولية، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، لبنان، 2003، ص 231.

³ جوزيف دانيالز، ديفيد فانهورن، اقتصاديات النقود والتمويل الدولي، ترجمة محمود حسن حسني، مراجعة ونيس فرج عبد العال، دار المريخ للنشر، الرياض، 2010، ص ص 387-391.

الفصل الرابع: دراسة أثر السياسات الاقتصادية في ميزان المدفوعات.

1- العلاقة بين معدل متوسط التعريفات الجمركية (TAX) وميزان المدفوعات (BP):

إن أثر فرض الضريبة الجمركية على ميزان المدفوعات ينتج أساساً من انكماش الواردات فيؤدي إلى تحسين ميزان المدفوعات ولكن النقص المباشر في المدفوعات لن يكون هو التغير النهائي في ميزان المدفوعات ولكن واردات دولة ما هي صادرات دولة أخرى والعكس.

وفي حالة وجود عجز في ميزان المدفوعات يرجع إلى ارتفاع الواردات بطريقة أكبر من معدلات الصادرات، لذلك قد تلجأ الدولة إلى فرض التعريفات الجمركية كوسيلة لزيادة سعر هذه المنتجات، وبالتالي الإقلال من هذه الواردات بما يساهم في تخفيض مقدار هذا العجز في ميزان المدفوعات.

وبالتالي فالتعريفات الجمركية تعتمد إلى الحفاظ على توازن ميزان المدفوعات من خلال امتصاص الفوائض المحققة نتيجة زيادة الصادرات عن طريق زيادة الواردات من خلال تخفيض معدلات التعريفات الجمركية. وتؤدي التعريفات الجمركية إلى خفض الصادرات عبر مدخلين:

- المعاملة بالمثل للسلع الوطنية من طرف الدول الأجنبية.
- ارتفاع تكلفة السلع الوطنية، نظراً لارتفاع أسعار السلع الوسيطة الداخلة في تكوينها، إذا كان الاقتصاد مندمج في سلاسل الإنتاج الإقليمية والعالمية.

إن التخفيض في معدلات التعريفات الجمركية سيزيد من الواردات نتيجة وجود حرية أكثر للتبادل الدولي وبالتالي من المتوقع أن تكون العلاقة بين معدل متوسط التعريفات الجمركية وميزان المدفوعات علاقة طردية.

2- العلاقة بين سعر الصرف الفعلي الحقيقي (ERRE) وميزان المدفوعات (BP):

من المعروف أن عرض الصرف الأجنبي إنما يستمد مصدره من مختلف المعاملات، سواء الجارية أو الرأسمالية، التي تظهر في الجانب الدائن، أو جانب المتحصلات في ميزان المدفوعات والذي يمثل في نفس الوقت طلب غير المقيمين على العملة الوطنية، وبالمثل فإن الطلب على العملة الأجنبية إنما يمثل في المقابل عرض المواطنين للعملة الوطنية الذي يستمد مصدره من مختلف المعاملات التي تظهر في الجانب المدين أو جانب المدفوعات وعليه فإن التوازن في سوق الصرف الحرة إنما يرتبط بتوازن ميزان المدفوعات وفقاً لما يعرف بالتوازن السوقي حيث تعمل التغيرات في سعر الصرف على تصحيح الاختلال في ميزان المدفوعات بصورة تلقائية دون الحاجة للاحتفاظ بأرصدة دولية، حيث يمثل العجز فائض عرض من العملة المحلية في سوق الصرف، مما يعمل على انخفاض القيمة الخارجية لها (Depreciation) ويعطى بدوره ميزة تنافسية للسلع والخدمات "والأصول المالية" التي تصبح أرخص نسبياً فيشجع ذلك الصادرات ويقلل من الواردات، ويفترض استمرار انخفاض القيمة الخارجية للعملة الوطنية حتى يختفي العجز. وبالمثل في حالة الفائض الذي يمثل فائض طلب على العملة الوطنية، حيث يفترض استمرار ارتفاع القيمة الخارجية للعملة الوطنية (Depreciation) الذي يعطى ميزة تنافسية للسلع والخدمات والأصول المالية الأجنبية¹. وبالتالي من المتوقع أن العلاقة بين سعر الصرف الفعلي الحقيقي وميزان المدفوعات علاقة طردية.

3- العلاقة بين مؤشر الحرية الاقتصادية (IEF) وميزان المدفوعات (BP):

¹ ميراندا زغلول، التجارة الدولية، بدون دار النشر، بنها، مصر، 2010، ص 137.

الفصل الرابع: دراسة أثر السياسات الاقتصادية في ميزان المدفوعات.

3-1- كيفية قياس مؤشر الحرية الاقتصادية:

يهدف قياس الحرية الاقتصادية، تصدر مؤسسة (Heritage Foundation) مركز الأبحاث رقم 1 في واشنطن منذ سنة 1995 بالتعاون مع صحيفة (Wall Street) تقرير سنوي لمؤشر الحرية الاقتصادية في مختلف دول العالم، ويستخدم هذا المؤشر ليعطي فكرة عامة عن الوضع الاقتصادي السائد في البلد، كما يعد هذا المؤشر الأكثر استخداماً للتعبير عن الحرية الاقتصادية. ويغطي المؤشر أكثر من خمسين معيار يتم تجميعها في اثنا عشر مؤشراً فرعياً كمياً ونوعياً تصنف على أساسها 184 دولة وهي: ¹ حقوق الملكية، نزاهة الحكومة، كفاءة القضاء، العبء الضريبي، الإنفاق الحكومي، الصحة المالية، حرية الأعمال، حرية العمل، حرية النقد، حرية التجارة، حرية الاستثمار، الحرية المالية. ويتم تقييم المؤشر في سلم من (0-100) وتُصنّف الدول في قائمة تضم خمس مجموعات تنازلياً حسب تزايد درجة الحرية الاقتصادية (حرة، غالباً حرة، حرة بشكل معتدل، غير حرة، غالباً غير حرة، مشددة) مع الإشارة إلى أن قيمة المؤشر النهائي يحسب كمتوسط بسيط لقيم المؤشرات الفرعية. و يشمل أيضاً على: السياسة التجارية (معدل التعريف الجمركية ووجود حواجز غير جمركية..)، وضع الإدارة المالية لموازنة الدولة (الهيكل الضريبي للأفراد والشركات)، حجم مساهمة القطاع العام في الاقتصاد (كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي)، وضوح السياسة النقدية (سعر الصرف والتضخم)، تدفق الاستثمارات الخاصة والاستثمار الأجنبي المباشر، وضع القطاع المصرفي والتمويل، مستوى الأجور والأسعار، احترام حقوق الملكية الفردية، ملائمة التشريعات ونوعية الإجراءات الإدارية والبيروقراطية وأنشطة السوق الموازية.

ويرصد التقرير السياسات والإجراءات الإصلاحية الخاصة بمجال التجارة، كتحرير التجارة، وحماية حقوق الملكية الفكرية، وسياسات الاستثمار فيما يخص حماية المستثمرين، فضلاً عن القيود الواردة على الاستثمار، والسياسات المعنية بتأسيس الشركات، وتراخيص مزاولة النشاط، وإدخال المرافق، والخروج من السوق. كما يرصد التقرير السياسات المالية المرتبطة بضبط إيقاع الجهاز المصرفي، وتلك الخاصة بمعدل الضريبة، والإنفاق الحكومي، فضلاً عن حركة رؤوس الأموال، والدين ونسب العجز في الموازنة. وفيما يتعلق بمنظومة العدالة يرصد التقرير التشريعات المنظمة لآليات التقاضي وفض النزاعات، وتلك الخاصة بالشفافية ومكافحة الفساد والرشوة.²

ويعتمد هذا المؤشر في مصادر بياناته على التقارير الدولية الأخرى، وعلى رأسها تقرير ممارسة أنشطة الأعمال ومؤشر التنافسية العالمية، فضلاً عن بعض البيانات الإحصائيات الرسمية المنشورة عن الجهات الرسمية والمنظمات الدولية ذات الصلة.

3-2- علاقة الحرية الاقتصادية بميزان المدفوعات:

الحرية - سواء كانت اقتصادية أو سياسية أو مدنية- تشكل ما يسميه الاقتصاديون بـ "مؤسسات الاقتصاد"، وتعدّ المؤسسات الجيدة عاملاً محمداً أو شرطاً مسبقاً للنمو الاقتصادي والتنمية. وفي هذا السياق، تشير زيادة الحرية إلى الاتجاه نحو "المؤسسات الجيدة" وبالتالي إلى النمو الاقتصادي، وفي الواقع تؤثر المؤسسات على النشاط الاقتصادي الكلي بشكل

¹ www.heritage.org/index/about, consulted in: 21/01/2020.

² حكيمة حلبي، ليلي حلبي، دراسة تحليلية لمؤشر الحرية الاقتصادية ودوره في تقييم المناخ الاستثماري في الجزائر سنة 2018 باستخدام طريقة ACP، مجلة الباحث الاقتصادي، المجلد 7، العدد 12، 2019، ص ص 244-263.

الفصل الرابع: دراسة أثر السياسات الاقتصادية في ميزان المدفوعات.

غير مباشر من خلال التأثير على الاستثمار أو بشكل مباشر من خلال التأثير على إجمالي إنتاجية العامل هذه من ناحية ومن ناحية أخرى، وضح أستاذ الاقتصاد (Hall, 2011) كيف يؤدي المزيد من الحرية الاقتصادية إلى ارتفاع الدخل وزيادة التنمية الاقتصادية مع مرور الوقت، وهذا عندما تسمح الحكومات للمواطنين بحرية التجارة، والتملك، وإنشاء الأعمال التجارية، والتعاقد مع الآخرين، فإن دخل المواطنين العاديين ينمو بمرور الوقت. ويمكن ملاحظة هذا التأثير دولياً عند المقارنة بين الدول.

ويتوقع أن تحدث الحرية الاقتصادية تأثيراً إيجابياً على ميزان المدفوعات، لأن الحرية الاقتصادية تخلق مناخاً يسمح للأفراد والشركات بتخصيص مواردها لما يحقق أكبر نفع أو استخدام نهائي، غير أن هذه المسألة تُعدُّ في جوهرها مسألة قائمة على التجربة، فقد توصلت واحدة من أولى الدراسات التي أجراها "إيستون ووكر" (1997) إلى أن التغيرات في الحرية الاقتصادية يكون لها تأثير كبير على مستوى الدخل الثابت أو المستقر، حتى بعد الأخذ في الاعتبار مستوى التكنولوجيا ومستوى تعليم العمالة ومستوى الاستثمار، كما أثبتت الدراسة التجريبية التي أجراها "دي هان وستيرم" (2000) أن إحداث تغييرات إيجابية (سلبية) في مساحة الحرية الاقتصادية يؤدي إلى تغييرات إيجابية (سلبية) في معدلات النمو الاقتصادي ووفقاً لتقرير مؤسسة (The Heritage Foundation, 2019) فإن الدول التي تتوفر على مستويات أعلى من قيم مؤشرات الحرية الاقتصادية تحقق معدلات ازدهار اقتصادي أعلى وتنخفض فيها معدلات الفقر ويتمتع ببيئات نظيفة ونصيب أعلى من الدخل للفرد. وبالتالي من المتوقع أن تكون العلاقة بين مؤشر الحرية الاقتصادية وميزان المدفوعات علاقة طردية.

وفي ما يلي كملخيص لتأثير أدوات السياسات الاقتصادية في ميزان المدفوعات من جانب النظرية الاقتصادية في الجدول التالي:

الجدول رقم (3-4): ملخص لآلية تأثير المتغيرات التفسيرية في المتغير التابع.

المتغير	العلاقة النظرية	الإشارة المتوقعة
الإففاق الحكومي	علاقة عكسية	(-)
الدين الحكومي العام	علاقة طردية. علاقة عكسية.	يصعب توقع الإشارة
العبء الضريبي	علاقة عكسية	(-)
عرض النقود	علاقة عكسية	(-)
سعر الصرف الرسمي	علاقة طردية.	(+)
صافي الائتمان المحلي	علاقة عكسية.	(-)
معدل متوسط التعريف الجمركية	علاقة طردية.	(+)
سعر الصرف الفعلي الحقيقي	علاقة طردية.	(+)
مؤشر الحرية الاقتصادية	علاقة طردية.	(+)

المصدر: من إعداد الطالب بناءً على ما سبق ذكره أعلاه.

الفصل الرابع: دراسة أثر السياسات الاقتصادية في ميزان المدفوعات.

المطلب الثاني: التحليل الوصفي ومصفوفة الارتباط بين المتغيرات.

قبل القيام بعملية التقدير سنقوم بتقديم اختبارات تعتبر مهمة ولها أولوية لإثبات صحة نموذج الدراسة والمتمثلة في اختبارات الإحصاء الوصفي وذلك بدراسة إحصائية وصفية لبيانات عينة الدراسة الخاصة بالنموذج، وبعدها تتم دراسة الارتباط بين المتغيرات التفسيرية من خلال تحليل مصفوفة الارتباط بينهم.

الفرع الأول: التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة.

قبل استخدام أي مجموعة من البيانات -بيانات السلاسل الزمنية والمقطعية على وجه الخصوص- في أي دراسة كانت، لابد من معالجتها جيداً (Validating Data) من خلال إخضاعها لمختلف الاختبارات البيانية والإحصائية التي تسمح باكتشاف مميزاتا وخصائصها الإحصائية الجوهرية، وتقدم صورة واضحة عن كيفية تطور سلوك المتغيرات التي تعبر عنها.

بغرض بناء نموذج قياسي يصف ويحدد علاقة أدوات السياسات الاقتصادية بميزان المدفوعات في الدول النامية خلال الفترة 2000-2018. فإننا في البداية نعمل على دراسة خصائص متغيرات الدراسة والقيام بدراسة تحليلية وصفية لمتغيرات النموذج وذلك من أجل أخذ نظرة عامة حول متغيرات والمتمثلة في:

- المتغير التابع: رصيد ميزان المدفوعات الدول النامية (BP).

- المتغيرات المستقلة: أدوات السياسات الاقتصادية والمتمثلة في المتغيرات التالية:

- ✓ الإنفاق الحكومي (G).
- ✓ الدين الحكومي العام (GGD).
- ✓ مؤشر العبء الضريبي (TB).
- ✓ عرض النقود (MS).
- ✓ سعر الصرف الرسمي (ER).
- ✓ صافي الائتمان المحلي (NDC).
- ✓ معدل متوسط التعريف الجمركية (TAX).
- ✓ سعر الصرف الفعلي الحقيقي (ERRE).
- ✓ مؤشر الحرية الاقتصادية (IEF).

وتم تسجيل خصائص متغيرات الدراسة في الجدول (4-4) أدناه، كما تبين لنا ما يلي:

-سلسلة المتغير التابع (BP) رصيد ميزان المدفوعات:

أعلى قيمة بلغ قدرها $3.65e+10$ دولار أمريكي بدولة نيجيريا سنة 2005، وأما أقل قيمة سجلت في دولة الهند سنة 2012 بقيمة $-9.15e+10$ دولار أمريكي.

-السلسلة (G) الإنفاق الحكومي:

أعلى قيمة بلغ قدرها $2.77e+12$ دولار أمريكي بدولة الهند سنة 2018، وأما أقل قيمة سجلت هي $2.80e+08$ دولار أمريكي في دولة فانغو سنة 2002.

-السلسلة (GGD) الدين الحكومي العام:

الفصل الرابع: دراسة أثر السياسات الاقتصادية في ميزان المدفوعات.

أعلى قيمة بلغ قدرها $1.82e+12$ دولار أمريكي بدولة الهند سنة 2017، وأما أقل قيمة سجلت هي $7.40e+07$ دولار أمريكي في دولة إسواتيني سنة 2001.

-السلسلة (TB) مؤشر العبء الضريبي:

أعلى نسبة بلغ قدرها 97.3% بدولة فانزو في السنتين 2013 و2014، وأما أقل نسبة سجلت هي 48.2% في دولة ليسوتو في السنوات التالية: 2011، 2013، 2017.

-السلسلة (MS) عرض النقود:

أعلى قيمة بلغ قدرها قدرها $2.25e+12$ دولار أمريكي بدولة مولدوفا سنة 2007، وأما أقل قيمة سجلت هي 0.9454122 في دولة الفلبين سنة 2005.

-السلسلة (ER) سعر الصرف الرسمي:

أعلى قيمة بلغ قدرها 22602.05 من عدد وحدات العملة المحلية مقابل الدولار الأمريكي بدولة فيتنام سنة 2018، وأما أقل قيمة سجلت هي 0.5449192 من عدد وحدات العملة المحلية مقابل الدولار الأمريكي في دولة غانا سنة 2000.

-السلسلة (NDC) صافي الائتمان المحلي:

أعلى قيمة بلغ قدرها $2.35e+12$ دولار أمريكي بدولة مينمار سنة 2011، وأما أقل قيمة سجلت في جمهورية الكونغو الديمقراطية سنة 2011 بقيمة $-2.33e+09$ دولار أمريكي.

-السلسلة (TAX) معدل متوسط التعريف الجمركية:

أعلى نسبة بلغ قدرها 40.91% بدولة مصر سنة 2002، وأما أقل نسبة سجلت هي 0.55% في دولة إسواتيني في سنة 2001.

-السلسلة (ERRE) سعر الصرف الفعلي الحقيقي:

أعلى قيمة بلغ قدرها 854.5046 من عدد وحدات العملة المحلية مقابل الدولار الأمريكي بدولة جمهورية الكونغو الديمقراطية سنة 2000، وأما أقل قيمة سجلت هي 68.19556 من عدد وحدات العملة المحلية مقابل الدولار الأمريكي في دولة ليسوتو سنة 2002.

-السلسلة (IEF) مؤشر الحرية الاقتصادية:

أعلى نسبة بلغ قدرها 76.3% بدولة السلفادور سنة 2002، وأما أقل نسبة سجلت هي 24.3% في دولة أنغولا في سنة 2001.

أما بالنسبة للانحراف المعياري (Std.Dev) فنلاحظ من الجدول أن المتغيرات:

معدل متوسط التعريف الجمركية (TAX)، مؤشر الحرية الاقتصادية (IEF)، مؤشر العبء الضريبي (TB)، سعر الصرف الفعلي الحقيقي (ERRE) لهم القيم التالية: 5.71، 6.71، 10.18، 34.31، على الترتيب مما يعني أن لديهم أقل قيمة للانحراف المعياري أي أنهم الأقل تشتتاً وهذا يدل على أن بيانات هذه المتغيرات هي الأكثر استقراراً في النموذج المدروس، في حين أن المتغيرات: رصيد ميزان المدفوعات الدول النامية (BP)، الإنفاق الحكومي (G)، الدين الحكومي العام (GGD)، عرض النقود (MS)، سعر الصرف الرسمي (ER)، صافي الائتمان المحلي (NDC) يجزون

الفصل الرابع: دراسة أثر السياسات الاقتصادية في ميزان المدفوعات.

على أكبر انحراف معياري بحيث بلغت قيمهم على الترتيب: $1.85e+11$ ، $2.77e+11$ ، $8.11e+09$ ، $2.38e+11$ ، 3080.534 ، $2.37e+11$ ، مما يعني أنهم الأكثر تشتتاً وأن بياناتهم تتصف بعدم الاستقرار وتختلف بقدر كبير جداً من دولة إلى أخرى مقارنة بباقي متغيرات النموذج.

بالإضافة إلى أن متغير معدل متوسط التعريف الجمركية (TAX) هو المسؤول على تمركز المجتمع المدروس لأن هذا المتغير يتميز بانحراف معياري صغير (5.71) مقارنة بالمتغيرات الأخرى، وعلى العكس من ذلك فإن المتغير المسؤول عن تشتت المجتمع المدروس هو الإنفاق الحكومي (G) لأنه يتميز بانحراف معياري كبير جداً ($2.77e+11$).
الجدول رقم (4-4): التحليل الوصفي للمتغيرات الداخلة في النماذج.

Var	Obs	Mean	Std.Dev	Max	Min
BP	684	-8.79e+08	8.11e+09	365e+10	-9.15e+10
G	684	9.19e+10	2.77e+11	2.77e+12	2.80e+08
GGD	684	4.95e+10	1.85e+11	1.82e+12	7.40e+07
TB	684	76.77646	10.18232	97.3	48.2
MS	684	6.33e+10	2.38e+11	2.25e+12	0.9454122
ER	684	831.7027	3080.534	22602.05	0.5449192
NDC	684	6.26e+10	2.37e+11	2.35e+12	-2.33e+09
TAX	684	11.01716	5.719232	40.91	0.55
ERRE	684	111.9352	34.31027	854.5046	68.19556
IEF	684	54.65532	6.719511	76.3	24.3

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي STATA 15 الموجودة في الملحق رقم (01).

الفرع الثاني: دراسة مصفوفة الارتباط لمتغيرات النماذج.

قبل تقدير نماذج بيانات البنابل يتطلب القيام بمجموعة من الاختبارات الاحصائية على المتغيرات المثلة في النماذج، وفحص مصفوفة الارتباط بينها بتحديد أزواج الارتباط الممكنة بين المتغيرات، للتأكد من خلو النماذج من المشاكل التي يمكن أن تحدث عند تقدير نموذج بيانات البنابل، وفق الخطوات التالية:
يسمح لنا هذا الاختبار في تحديد أزواج الارتباط الممكنة بين المتغيرات، كما يسمح بالتأكد من خلو النموذج المستخدم من المشاكل التي أن تحدث عند التقدير.

يسمى معامل الارتباط بمعامل الارتباط لبيرسون Pearson Correlation Coefficient ويشيع تسميته بمعامل الارتباط. وهو تقدير يتراوح بين -1 و $+1$ وهو يبين وجود علاقة خطية بين متغيرين واتجاه تلك العلاقة كما يلي:

(+1) تعني علاقة طردية؛

(-1) تعني علاقة عكسية؛

وكلما اقتربت القيمة من 1 زادت قوة الارتباط وكلما اقتربت من 0 انخفضت قوة الارتباط، أما (0) يعني عدم وجود أي علاقة بين المتغيرين، و (1) يعني وجود علاقة طردية تامة.

الفصل الرابع: دراسة أثر السياسات الاقتصادية في ميزان المدفوعات.

تم إجراء تحليل الارتباط بين المتغيرات التفسيرية (المستقلة) والمتغير التابع باستخدام اختبار بيرسون على النحو المبين في الجدول (4-5) الذي يشير إلى معاملات الارتباط الخطي بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع: الجدول رقم (4-5): نتائج مصفوفة الارتباط لمتغيرات النماذج.

معامل الارتباط	BP	G	GGD	TB	MS	ER	NDC	TAX	ERRE	IEF
BP	1.000									
G	-0.603	1.000								
GGD	-0.634	0.981	1.000							
TB	-0.003	0.045	0.02	1.000						
MS	-0.552	0.824	0.831	0.045	1.000					
ER	0.023	0.008	-0.004	-0.033	-0.065	1.000				
NDC	-0.542	0.803	0.81	0.047	0.991	-0.065	1.000			
TAX	0.072	0.010	0.028	-0.204	-0.045	-0.041	-0.077	1.000		
ERRE	0.001	0.117	-0.007	0.127	0.033	0.068	0.043	-0.05	1.000	
IEF	-0.029	-0.011	-0.012	0.277	-0.137	-0.095	-0.128	-0.125	-0.119	1.000

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي STATA 15 الموجودة في الملحق رقم (02).

من خلال هذا الجدول نلاحظ بأن مصفوفة الارتباط بين متغيرات التفسيرية المدرجة ضمن نماذج الدراسة تبين النتائج التالية:

- أن المتغير التابع رصيد ميزان المدفوعات (BP) له علاقة طردية ضعيفة جداً مع كل من المتغيرات التالية: سعر الصرف الرسمي (ER)، معدل متوسط التعريف الجمركية (TAX) وسعر الصرف الفعلي الحقيقي (ERRE) بحيث قدرت معاملات الارتباط المتحصل عليها بين المتغير التابع (BP) وهذه المتغيرات التفسيرية هو: 0.0727، 0.0231، 0.0018 على التوالي.

- كما نلاحظ أيضاً أن المتغير التابع رصيد ميزان المدفوعات (BP) له علاقة عكسية قوية مع كل من المتغيرات التالية: الإنفاق الحكومي (G)، الدين الحكومي العام (GGD)، عرض النقود (MS)، صافي الائتمان المحلي (NDC) بحيث قدرت معاملات الارتباط المتحصل عليها بين المتغير التابع (BP) وهذه المتغيرات التفسيرية هو: -0.6038، -0.6347، -0.5524، -0.5427 على التوالي. وبينما نلاحظ أن رصيد ميزان المدفوعات (BP) له علاقة عكسية ضعيفة جداً مع المتغيرين مؤشر العبء الضريبي (TB) ومؤشر الحرية الاقتصادية (IEF) بحيث قُدر معامل الارتباط المتحصل عليه بينهما وبين المتغير التابع: -0.0038، -0.0291.

بالإضافة إلى أنه:

- يرتبط الدين الحكومي العام ارتباط طردي قوي جداً مع الإنفاق الحكومي، بحيث قُدر معامل الارتباط بينهما 0.9819 مما يعني وجود مشكلة ارتباط المتغيرات المستقلة بالأخطاء (مشكلة Endogeneity).
- ويرتبط مؤشر العبء الضريبي ارتباط طردي ضعيف جداً مع الإنفاق الحكومي والدين الحكومي العام، بحيث قُدر معامل الارتباط بينهما على التوالي: 0.0457، 0.0237.

الفصل الرابع: دراسة أثر السياسات الاقتصادية في ميزان المدفوعات.

- كما يرتبط عرض النقود ارتباط طردي قوي جداً مع الإنفاق الحكومي والدين الحكومي العام، بحيث تُدر معامل الارتباط بينهما على التوالي: 0.8242، 0.8314، في حين يرتبط عرض النقود ارتباط طردي ضعيف جداً مع مؤشر العبء الضريبي بمعامل 0.0457.

- ويرتبط سعر الصرف الرسمي ارتباط طردي ضعيف جداً مع الإنفاق الحكومي بمعامل 0.0008، في حين يرتبط سعر الصرف الرسمي ارتباط عكسي ضعيف جداً مع كل من الدين الحكومي العام، مؤشر العبء الضريبي وعرض النقود، بحيث تُدرت معاملات الارتباط بينهم على التوالي: -0.0047، -0.0335، -0.0656.

- كما يرتبط صافي الائتمان المحلي ارتباط طردي قوي جداً مع الإنفاق الحكومي، الدين الحكومي العام وعرض النقود بحيث تُدرت معاملات الارتباط بينهم على التوالي: 0.8034، 0.8109، 0.9916، ويرتبط أيضاً ارتباط طردي ضعيف جداً مع مؤشر العبء الضريبي بمعامل 0.0474، في حين يرتبط صافي الائتمان المحلي ارتباط عكسي ضعيف جداً مع سعر الصرف الرسمي بمعامل ارتباط -0.0658.

- ويرتبط معدل متوسط التعريفات الجمركية ارتباط طردي ضعيف جداً مع الإنفاق الحكومي والدين الحكومي العام بحيث تُدرت معاملات الارتباط بينهما على التوالي: 0.0104، 0.0283، في حين يرتبط معدل متوسط التعريفات الجمركية ارتباط عكسي ضعيف جداً مع كل من عرض النقود، سعر الصرف الرسمي، صافي الائتمان المحلي بمعامل ارتباط -0.0412، -0.0772، 0.0455، ويرتبط معدل متوسط التعريفات الجمركية ارتباط عكسي ضعيف مع مؤشر العبء الضريبي بمعامل ارتباط -0.2045.

- ويرتبط سعر الصرف الفعلي الحقيقي ارتباط طردي ضعيف جداً مع الإنفاق الحكومي، مؤشر العبء الضريبي، عرض النقود، سعر الصرف الرسمي، صافي الائتمان المحلي بحيث تُدرت معاملات الارتباط بينهم على التوالي: 0.0117، 0.1297، 0.033، 0.0685، 0.0431، في حين يرتبط سعر الصرف الفعلي الحقيقي ارتباط عكسي ضعيف جداً مع كل من الدين الحكومي العام ومعدل متوسط التعريفات الجمركية بمعاملات ارتباط بينهما قدر ب: -0.0017، -0.0507 على التوالي.

- ويرتبط مؤشر الحرية الاقتصادية ارتباط طردي ضعيف مع مؤشر العبء الضريبي بمعامل ارتباط 0.2779، في حين يرتبط مؤشر الحرية الاقتصادية ارتباط عكسي ضعيف جداً مع كل من الإنفاق الحكومي، الدين الحكومي العام، عرض النقود، سعر الصرف الرسمي، صافي الائتمان المحلي، معدل متوسط التعريفات الجمركية وسعر الصرف الفعلي الحقيقي بحيث تُدرت معاملات الارتباط بينهم على التوالي: -0.0114، -0.0129، -0.1370، -0.0953، -0.1288، -0.1252، -0.1198.

ومن دراسة مصفوفة الارتباط بين المتغيرات المستقلة للدراسة والمتغير التابع تبين أنه لا يوجد ارتباطاً تاماً بين المتغيرات حيث أن قيم معامل الارتباط بينهم لا يساوي 1- و 1+ مما يوحي بعدم وجود علاقة ارتباط تام.

المطلب الثالث: تقدير النموذج الأول لأثر أدوات السياسة المالية على ميزان المدفوعات.

لتحقيق هذا الهدف المتمثل في تقدير النموذج الأول وبالتالي التوصل إلى النتائج التي من خلالها يتم تفسير أثر السياسة المالية في ميزان المدفوعات الدول النامية خلال الفترة (2000-2018)، فقد تم استخدام منهج بيانات

الفصل الرابع: دراسة أثر السياسات الاقتصادية في ميزان المدفوعات.

السلاسل الزمنية والمقطعية (Panel Data) من خلال تطبيق ثلاثة نماذج وهي: نموذج الانحدار التجميعي ونموذج التأثيرات الثابتة ونموذج التأثيرات العشوائية.

الفرع الأول: تقدير نماذج البانل للنموذج الأول.

تم تناول نماذج البانل الساكنة الثلاثة الأساسية في الجانب النظري للدراسة القياسية المتبعة في الفصل الرابع مع توضيح كيفية تقدير كل نموذج، وقد تم استخدام برنامج STATA 15 في تقدير هذه النماذج في البحث من أجل نمذجة أثر أدوات السياسة المالية على ميزان المدفوعات، وأفترت نتائج تقدير النماذج الثلاثة لبيانات البانل للنموذج الأول على ما يلي:

أولاً- تقدير نموذج الانحدار التجميعي (Pooled Regression).

بحيث يوضح الجدول (4-6) نتائج تقدير نموذج الانحدار التجميعي لبيانات البانل للنموذج الأول كما يلي: الجدول رقم (4-6): نتائج تقدير نموذج أثر السياسة المالية على ميزان المدفوعات باستخدام نموذج الانحدار التجميعي.

الفترة: 2000-2018 T= 19, N= 36 مجموع مشاهدات البانل: 684 = 36×19 مشاهدة			
درجات الحرية (df) = (3,680)			
الاحتمالية Prob	t-Statistic	المعاملات Coefficients	متغيرات النموذج الأول
0.895	0.13	2.40e+08	الثابت (C)
0.001	3.45	0.0157849	الإنفاق الحكومي (G)
0.000	-7.46	-0.0509161	الدين الحكومي العام (GGD)
0.978	-0.03	2.95e+07	مؤشر العبء الضريبي (TB)
نتائج الاحصائيات			
0.0000	F الاحصائية Prob(F-Statistic)	159.62	الاحصائية الكلية (F-Statistic)
0.4106	معامل التحديد المصحح (Adj R-squared)	0.4132	معامل التحديد (R-squared)

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي STATA 15 الموجودة في الملحق رقم (03).

ثانياً- تقدير نموذج التأثيرات الثابتة (Fixed Effect Model).

تم تقدير نموذج أثر أدوات السياسة المالية على ميزان المدفوعات في الدول النامية وذلك للفترة من (2000-2018) باستخدام نموذج التأثيرات الثابتة على النحو المبين في الجدول (4-7):

الجدول رقم (4-7): نتائج تقدير نموذج أثر السياسة المالية على ميزان المدفوعات باستخدام نموذج التأثيرات الثابتة.

الفترة: 2000-2018 T= 19, N= 36 مجموع مشاهدات البانل: 684 = 36×19 مشاهدة			
درجات الحرية (df) = (3,645)			
الاحتمالية Prob	t-Statistic	المعاملات Coefficients	متغيرات النموذج الأول
0.171	1.37	3.87e+09	الثابت (C)
0.000	-6.95	-0.0454994	الإنفاق الحكومي (G)
0.003	2.94	0.311184	الدين الحكومي العام (GGD)

الفصل الرابع: دراسة أثر السياسات الاقتصادية في ميزان المدفوعات.

0.457	-0.74	-2.74e+07	مؤشر العبء الضريبي (TB)
نتائج الاحصائيات			
0.0000	الاحصائية F Prob(F-Statistic)	96.87	الاحصائية الكلية (F-Statistic)
0.45047141	نسبة تباين u إلى التباين الكلي للوقاي (roh) $Roh = \sigma_u^2 / (\sigma_u^2 + \sigma_v^2)$	Within= 0.3106 Between= 0.4022 Overall= 0.3141	معامل التحديد (R-squared)
5.429e+09	الانحراف المعياري لـ v (sigma_e)	4.916e+09	الانحراف المعياري لـ u (sigma_u)
0.0000	Prob>F	7.15	اختبار التجميعية (Poolability) F(35,645)

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي STATA 15 الموجودة في الملحق رقم (04).

ثالثاً- نموذج التأثيرات العشوائية (Random Effects Model).

تم تقدير نموذج أثر أدوات السياسة المالية على ميزان المدفوعات في الدول النامية وذلك للفترة من (2000-2018) باستخدام نموذج التأثيرات العشوائية على النحو المبين في الجدول (4-8):

الجدول رقم (4-8): نتائج تقدير نموذج أثر السياسة المالية على ميزان المدفوعات باستخدام نموذج التأثيرات العشوائية.

الاحتمالية Prob	t-Statistic	المعاملات Coefficients	متغيرات النموذج الأول
0.736	0.34	6.61e+08	الثابت (C)
0.107	1.61	0.0078617	الإفناق الحكومي (G)
0.000	-5.48	-0.0401093	الدين الحكومي العام (GGD)
0.887	-0.14	-3608117	مؤشر العبء الضريبي (TB)
نتائج الاحصائيات			
0.01794085	نسبة تباين u إلى التباين الكلي للوقاي (roh) $Roh = \sigma_u^2 / (\sigma_u^2 + \sigma_v^2)$	Within= 0.2279 Between= 0.7353 Overall= 0.4104	معامل التحديد (R-squared)
5.429e+09	الانحراف المعياري لـ v (sigma_e)	7.338e+08	الانحراف المعياري لـ u (sigma_u)

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي STATA 15 الموجودة في الملحق رقم (05).

الفرع الثاني: اختبارات المفاضلة بين نماذج البائل للنموذج الأول.

بعد تقدير النماذج الثلاثة لبيانات البائل الخاصة بالنموذج الأول لأثر السياسة المالية على ميزان المدفوعات في الدول النامية للفترة من (2000-2018)، سيتم فيما يلي المفاضلة بينها واختيار أنسبها. أولاً- اختبار المفاضلة بين نموذج الانحدار التجميعي ونموذج التأثيرات العشوائية.

من أجل تحديد النموذج الملائم لتحليل بيانات نموذج أثر السياسة المالية على ميزان المدفوعات في الدول النامية تم استخدام اختبار التجميعية (Poolability test) لمضاعف لاغرنج (LM Test) للمفاضلة بين نموذج الانحدار التجميعي من جهة ونموذج التأثيرات العشوائية من جهة أخرى، وفق الفرضيات التي تم عرضها خلال تقديم الاختبار في

الفصل الرابع: دراسة أثر السياسات الاقتصادية في ميزان المدفوعات.

الجانب النظري للفصل الرابع، وكانت نتائج الاختبار كما هي موضحة في الجدول رقم (9-4)، بحيث نلاحظ أن قيمة $V(u) \neq 0$ وتساوي القيمة التالية ($V(u)=57.22$) الموضحة في الجدول باسم [chi-square] بالإضافة إلى أن الاحتمالية ($prob=0.0000$) وهذه النتيجة تقود إلى رفض فرضية العدم H_0 (نموذج الانحدار التجميعي هو الملائم)، وقبول الفرض البديل H_1 القائل بنموذج التأثيرات العشوائية هو الملائم.

الجدول رقم (9-4): نتائج تقدير اختبار Breusch and Pagan Lagrangian multiplier test for random effects.

Lagrangian Multiplier Test for Random Effects.		
الاختبار	قيمة الاختبار [chi-square]	احتمالية الاختبار (p-value)
Breusch and Pagan	57.22	0.0000(*)

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي STATA 15 الموجودة في الملحق رقم (06).
(*) معنوية الاختبار عند المستوى 5%.

ثانياً- نتائج اختبار هوسمان (Hausman) للمفاضلة بين نموذج التأثيرات الثابتة والعشوائية.

عند الأخذ بالتأثيرات الفردية في النموذج، يتم فحص طبيعة هذا الأثر، فإذا أن يكون عشوائياً (نموذج مركبات الخطأ $\text{modèle à erreurs composés}$) أو تحديدي (نموذج التأثيرات الثابتة $\text{modèle à effets fixes}$) حيث تتمثل المرحلة الأولى في التحليل التعرف على نوع التأثيرات المستخدمة للمعلمة α_i ، هذا وبالرغم من أن نصوص التحليل القياسي تشير إلى أن التأثيرات الثابتة هي الأكثر ملائمة للبيانات المقطعية عبر الدول، إلا أنه لا بد من التأكد من ذلك باستخدام اختبار هوسمان (Hausman). ويستخدم هذا الاختبار لاختبار النموذج الملائم بين نموذجي التأثيرات الثابتة والعشوائية، وتشير نتائج الاختبار الموضحة في الجدول رقم (10-4) إلى قبول الفرضية الصفرية القائلة بأن نموذج التأثيرات العشوائية هو الملائم للنموذج الأول وهو أثر السياسة المالية على ميزان المدفوعات في الدول النامية وذلك نظراً لقيمة احتمالية الاختبار ($p\text{-value}=0.3713$) وهي أكبر من مستوى المعنوية المحدد (0.05)، وبالتالي عدم ملائمة نموذج التأثيرات الثابتة لنموذج أثر السياسة المالية على ميزان المدفوعات في الدول النامية محل الدراسة. ويرفض هذا الأخير تُرفض معه الفرضيات التي بُني من أجلها، وبمعنى آخر رفض الفرضية القائلة بوجود ثوابت تختلف من دولة لأخرى أو من سنة لأخرى، وقبول الفرضية التي تقول بوجود ثوابت عبارة عن قواطع عشوائية مستقلة تضاف للحد العشوائي لكل دولة. أي أنه ليس لكل الدول نفس النموذج بمعنى أن المعاملات ليست ثابتة لكل الدول غير أنها ثابتة لكل دولة خلال كل سنوات الدراسة يضاف إليها هامش خطأ، وبالتالي فيكون استخدام التأثيرات العشوائية هو النموذج الملائم والأفضل لبيانات النموذج الأول لأثر السياسة المالية على ميزان المدفوعات في الدول النامية.

الجدول رقم (10-4): نتائج اختبار هوسمان (Hausman) للمفاضلة بين نموذج التأثيرات الثابتة والعشوائية.

الاختبار	قيمة الاختبار [chi-square]	احتمالية الاختبار (p-value)
H-Test	0.42	0.5145

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي STATA 15 الموجودة في الملحق رقم (07).

الفصل الرابع: دراسة أثر السياسات الاقتصادية في ميزان المدفوعات.

الفرع الثالث: تقدير معلمات النموذج الأول باستخدام نموذج التأثيرات العشوائية.

من خلال القيام بعملية التحليل القياسي لنموذج التأثيرات العشوائية باستخدام طريقة المربعات الصغرى المعممة (GLS)، وعند الأخذ بكامل العينة التي تضم 36 دولة على الفترة 2000-2018، وتكشف النتائج المبينة في الجدول رقم (4-8) عن وجود علاقة تجمع بين أدوات السياسة المالية ورصيد ميزان مدفوعات الدول النامية، وبالرغم من عدم قوة هذه العلاقة نتيجة عدم معنوية بعض الأدوات التي تمثل طبيعة السياسات المالية المنتهجة من قبل صانعي قرارات السياسة الاقتصادية في الدول محل الدراسة للفترة المحددة أعلاه وهذا على كامل العينة.

وبعد نتائج اختبار Hausman سوف نقدر معلمات النموذج باستخدام نموذج التأثيرات العشوائية، والجدول

الموالي يوضح ذلك:

الجدول رقم (4-11): معلمات النموذج الأول لأثر السياسة المالية على ميزان المدفوعات باستخدام التأثيرات العشوائية.

معاملات نموذج التأثيرات العشوائية	المتغيرات التفسيرية
6.61e+08 (0.34)	الثابت (C)
0.0078617 (1.61)	الإفناق الحكومي (G)
-0.0401093 (-5.48)***	الدين الحكومي العام (GGD)
-3608117 (-0.14)	مؤشر العبء الضريبي (TB)

***، **، * : تمثل القيمة الإحصائية لـ t.statistic يعني أن المعلمة معنوية سواء عند المستوى 10% أو 5% أو 1% على الترتيب.

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي STATA 15.

ويمكن كتابة النموذج الأول على الشكل الآتي:

$$= \beta_1 + \beta_2 G_{i,t} + \beta_3 GGD_{i,t} + \beta_4 TB_{i,t} + \varepsilon_{it} BP_{it}$$

$$t = 1, 2, \dots, 19, \quad i = 1, 2, \dots, 36$$

وبتعيين قيمة معالم النموذج المبينة في الجدول رقم (4-11) في المعادلة السابقة نتحصل على معادلة النموذج

الأول لأثر السياسة المالية على ميزان المدفوعات في الدول النامية باستخدام التأثيرات العشوائية لبيانات البنائ كما يلي:

$$= 6.61e + 08 + 0.0078617 G_{i,t} - 0.0401093 GGD_{i,t} - 3608117 TB_{i,t} + \varepsilon_{it} BP_{it}$$

$$t = 1, 2, \dots, 19, \quad i = 1, 2, \dots, 36$$

أولاً- التحليل الإحصائي للنموذج الأول: بإجراء الفحص الإحصائي للمعاملات المقدرة المبينة في نموذج التأثيرات العشوائية المقدر والواردة في الجدول رقم (4-8) يتلخص مايلي:

الفصل الرابع: دراسة أثر السياسات الاقتصادية في ميزان المدفوعات.

1-معنوية المعامل:

- أن الإنفاق الحكومي (G) له تأثير إيجابي على المتغير التابع رصيد ميزان المدفوعات (BP) وغير معنوي إحصائياً بحيث أن احتمالية المعامل (prob=0.107) وهي أكبر من مستوى المعنوية المحدد والمقدر بـ 0.05.
- أن الدين الحكومي العام (GGD) له تأثير سلبي على المتغير التابع رصيد ميزان المدفوعات (BP) وذو معنوية إحصائية بحيث أن احتمالية المعامل (prob=0.000) وهي أقل من مستوى المعنوية المحدد والمقدر بـ 0.05، أي أنها توجد علاقة عكسية بين المتغيرين بحيث كلما زاد الدين الحكومي العام بوحدة واحدة نقص رصيد ميزان المدفوعات الدول النامية محل الدراسة بقيمة (0.0401093).
- أن مؤشر العبء الضريبي (TB) له تأثير سلبي على المتغير التابع رصيد ميزان المدفوعات (BP) وغير معنوي إحصائياً بحيث أن احتمالية المعامل (prob=0.887) وهي أكبر من مستوى المعنوية المحدد والمقدر بـ 0.05.

2-اختبار جودة توافق النموذج:

- ومن خلال نتائج معامل التحديد R^2 واختبار والد "Wald" الواردة في الجدول رقم (4-8) يتلخص ما يلي:
- قيمة معامل التحديد الكلي (Overall R-squared = 0.4104) وهي مرتفعة نوعاً ما، مما يعني أن المتغيرات التفسيرية والمتمثلة في أدوات السياسة المالية وهي: الإنفاق الحكومي، الدين الحكومي العام ومؤشر العبء الضريبي تُفسر التغيرات في رصيد ميزان المدفوعات الدول النامية محل الدراسة بنسبة 41.04% والباقي والذي يبلغ 58.96% تُفسرها متغيرات أخرى غير مدرجة في النموذج، وهذا يعني جودة توافق النموذج جيدة نوعاً ما.
 - وبلغت قيمة اختبار والد "Wald" القيمة التالية (408.55) باحتمالية تساوي (Prob= 0.000) وهي أقل من مستوى المعنوية المحدد والمقدر بـ 0.05، وهذا يعني أن الإنحدار معنوي، وبالتالي توجد علاقة بين أدوات السياسة المالية المدرجة في النموذج والمتغير التابع مما يدل على معنوية النموذج ككل وقابليته للقياس.
 - كما يمكن ملاحظته أن الإحصائية (roh) وهي تمثل نسبة تباين u إلى التباين الكلي للبواقي تساوي (0.017).
 - كما يمكن ملاحظته أيضاً أن البواقي مستقلة عن المتغيرات التفسيرية بحيث $COIT(u_i, x) = 0$.
- ثانياً- التحليل الاقتصادي للنموذج الأول: بإجراء الفحص الاقتصادي للمعاملات المقدرة المبينة في نموذج التأثيرات العشوائية والواردة في الجدول رقم (4-8) يتلخص ما يلي:

- إشارة الثابت: إشارة موجبة وهي تمثل قيمة المتغير التابع (BP)، أي عندما تكون جميع قيم المتغيرات المستقلة في النموذج تساوي الصفر فإن قيمة رصيد ميزان المدفوعات تساوي $(BP_0 = 6.61e+08)$ ، وهي تمثل حجم قيمة التغير في ميزان المدفوعات والتي لا ترتبط بالتغيرات في المتغيرات المستقلة أدوات السياسة المالية (الإنفاق الحكومي، الدين الحكومي العام ومؤشر العبء الضريبي) وهذا يتوافق مع فروض النظرية الاقتصادية.
- أن معامل الدين الحكومي العام ($ggd = -0.0401093$) وهو ذو إشارة سالبة، أي توجد علاقة عكسية بين المتغير التابع رصيد ميزان المدفوعات (BP) والدين الحكومي العام، أي كلما ازدادت قيمة الدين الحكومي العام للدولة بمقدار وحدة واحدة تؤدي إلى انخفاض قيمة رصيد ميزان المدفوعات الدول النامية محل الدراسة بقيمة (0.0401093)، وهذا يتوافق مع النظرية الاقتصادية ويُفسر هذا من خلال تشجيع

الفصل الرابع: دراسة أثر السياسات الاقتصادية في ميزان المدفوعات.

الدين الحكومي العام على التوسع في الإنفاق الحكومي، ما يؤدي إلى زيادة الطلب الكلي الناتج عن زيادة التوريدات الحكومية من جهة، وزيادة الواردات بصفة عامة، وقد يؤدي الدين الحكومي إلى عبء متعلق بخدمة هذه الديون ومشكلات تسديد أقساطها، ومآزق التعثر في سدادها. ويحدث الدين الحكومي الخارجي عادة بعد استنفاد الحكومة إمكانيات تمويل عجز الموازنة العامة من خلال الدين الحكومي الداخلي، ما ينتج عنه من آثار مزاحمة للاستثمار وارتفاع معدلات الفائدة وما ينتج عنها من انخفاض في تنافسية الإنتاج الوطني وانخفاض الصادرات، وارتفاع تكلفة الحصول على رأس المال يؤدي إلى تدفقات رؤوس الأموال نظراً لفروق معدلات الفائدة المحلية والدولية، وهذا الأمر يعتبر مرتبط بجزء حركة رؤوس الأموال والقيود الضابطة لها في كل بلد.

- أن معامل كل من الإنفاق الحكومي ومؤشر العبء الضريبي غير معنوي وبالتالي لا يأتزان على رصيد ميزان المدفوعات الدول النامية محل الدراسة إذا تم تطبيق أدوات السياسة المالية المستخدمة في النموذج الأول وسنرى ما إذا كان لهما أثراً على ميزان المدفوعات في حال ما إذا تم تطبيق أدوات السياسات الاقتصادية في نموذج واحد وهذا ما سيتم التطرق إليه في النموذج الرابع.

المطلب الرابع: تقدير النموذج الثاني لأثر أدوات السياسة النقدية على ميزان المدفوعات.

لتحقيق هذا الهدف المتمثل في تقدير النموذج الثاني وبالتالي التوصل إلى النتائج التي من خلالها يتم تفسير أثر السياسة النقدية على ميزان المدفوعات في الدول النامية خلال الفترة (2000-2018)، فقد تم استخدام منهج بيانات السلاسل الزمنية والمقطعية (Panel Data) من خلال تطبيق ثلاثة نماذج وهي: نموذج الانحدار التجميعي ونموذج التأثيرات الثابتة ونموذج التأثيرات العشوائية.

الفرع الأول: تقدير نماذج البانل للنموذج الثاني.

وقد تم استخدام برنامج STATA 15 في تقدير هذا النموذج في البحث من أجل نمذجة أثر السياسة النقدية على ميزان المدفوعات، وأفرزت نتائج تقدير النماذج الثلاثة لبيانات البانل على ما يلي:

أولاً- تقدير نموذج الانحدار التجميعي (Pooled Regression).

بحيث يوضح الجدول (4-12) نتائج تقدير نموذج الانحدار التجميعي لبيانات البانل للنموذج الثاني كما يلي:

الجدول رقم (4-12): نتائج تقدير نموذج أثر السياسة النقدية على ميزان المدفوعات باستخدام نموذج الانحدار التجميعي.

الفترة: 2000-2018 T= 19, N= 36 مجموع مشاهدات البانل: 684 = 36x19 مشاهدة			
درجات الحرية (df) = (3,680)			
الاحتمالية Prob	t-Statistic	المعاملات Coefficients	متغيرات النموذج الثاني
0.216	1.24	3.45e+08	الثابت (C)
0.001	-3.47	-0.0291763	عرض النقود (MS)
0.685	-0.41	-34243.3	سعر الصرف الرسمي (ER)
0.218	1.23	0.0103949	صافي الائتمان المحلي (NDC)
نتائج الاحصائيات			
0.0000	F الاحصائية Prob(F-Statistic)	100.38	الاحصائية الكلية (F-Statistic)
0.3039	معامل التحديد المصحح (Adj R-squared)	0.3069	معامل التحديد (R-squared)

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج STATA 15 الموجودة في الملحق رقم (08).

الفصل الرابع: دراسة أثر السياسات الاقتصادية في ميزان المدفوعات.

ثانياً- تقدير نموذج التأثيرات الثابتة (Fixed Effect Model).

تم تقدير نموذج أثر السياسة النقدية على ميزان المدفوعات باستخدام نموذج التأثيرات الثابتة على النحو المبين في الجدول رقم (4-13):

الجدول رقم (4-13): نتائج تقدير نموذج أثر السياسة النقدية على ميزان المدفوعات باستخدام نموذج التأثيرات الثابتة.

الفترة: 2000-2018 T= 19 N= 36 مجموع مشاهدات البانل: 684 = 36x19 مشاهدة			
درجات الحرية (df) = (3,645)			
الاحتمالية Prob	t-Statistic	المعاملات Coefficients	متغيرات النموذج الثابت
0.891	0.14	-6.31e+07	الثابت (C)
0.000	-3.96	-0.0602797	عرض النقود (MS)
0.538	0.62	280773.2	سعر الصرف الرسمي (ER)
0.004	2.88	0.0421578	صافي الائتمان المحلي (NDC)
نتائج الاحصائيات			
0.0000	F الاحصائية Prob(F-Statistic)	39.06	الاحصائية الكلية (F-Statistic)
0.27461904	نسبة تباين u إلى التباين الكلي للوقاي (roh) Roh= $\sigma_u^2 / (\sigma_u^2 + \sigma_v^2)$	Within= 0.1537 Between= 0.4891 Overall= 0.2812	معامل التحديد (R-squared)
6.015e+09	الانحراف المعياري لـ v (sigma_e)	3.701e+09	الانحراف المعياري لـ u (sigma_u)
0.0000	Prob>F	6.18	اختبار التجسيمية (Poolability) F(35,645)

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج STATA 15 الموجودة في الملحق رقم (09).

ثالثاً- نموذج التأثيرات العشوائية (Random Effects Model).

تم تقدير نموذج أثر السياسة النقدية على ميزان المدفوعات في الدول النامية وذلك للفترة من (2000-2018) باستخدام نموذج التأثيرات العشوائية على النحو المبين في الجدول رقم (4-14):

الجدول رقم (4-14): نتائج تقدير نموذج أثر السياسة النقدية على ميزان المدفوعات باستخدام نموذج التأثيرات العشوائية.

الاحتمالية Prob	t-Statistic	المعاملات Coefficients	متغيرات النموذج الثابت
0.651	0.45	2.76+08	الثابت (C)
0.000	-3.85	-0.0475083	عرض النقود (MS)
0.966	0.04	7465.057	سعر الصرف الرسمي (ER)
0.014	2.45	0.0294696	صافي الائتمان المحلي (NDC)
نتائج الاحصائيات			
0.22322202	نسبة تباين u إلى التباين الكلي للوقاي (roh) Roh= $\sigma_u^2 / (\sigma_u^2 + \sigma_v^2)$	Within= 0.1523 Between= 0.5375 Overall= 0.3013	معامل التحديد (R-squared)
6.015e+09	الانحراف المعياري لـ v (sigma_e)	3.225e+09	الانحراف المعياري لـ u (sigma_u)

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي STATA 15 الموجودة في الملحق رقم (10).

الفصل الرابع: دراسة أثر السياسات الاقتصادية في ميزان المدفوعات.

الفرع الثاني: اختبارات المفاضلة بين نماذج البائل للنموذج الثاني.

بعد تقدير النماذج الثلاثة لبيانات البائل الخاصة بالنموذج الثاني لأثر السياسة النقدية على ميزان المدفوعات في الدول النامية للفترة من (2000-2018)، سيتم فيما يلي المفاضلة بينها واختيار أنسبها.

أولاً- اختبار المفاضلة بين نموذج الانحدار التجميعي ونموذج التأثيرات العشوائية.

من أجل تحديد النموذج الملائم لتحليل بيانات نموذج أثر السياسة النقدية على ميزان المدفوعات في الدول النامية تم استخدام اختبار التجميعية (Poolability test) لمضاعف لاغرنج (LM Test) للمفاضلة بين نموذج الانحدار التجميعي من جهة ونموذج التأثيرات العشوائية من جهة أخرى، وفق الفرضيات التي تم عرضها خلال تقديم الاختبار في الجانب النظري للفصل الرابع، وكانت نتائج الاختبار كما هي موضحة في الجدول رقم (15-4)، بحيث نلاحظ أن قيمة $[V(u) \neq 0]$ وتساوي القيمة التالية: $(V(u)=251.36)$ الموضحة في الجدول باسم [chi-square] بالإضافة إلى أن الاحتمالية (prob=0.0000) وهذه النتيجة تقود إلى رفض فرضية العدم H_0 (نموذج الانحدار التجميعي هو الملائم)، وقبول الفرض البديل H_1 القائل بنموذج التأثيرات العشوائية هو الملائم.

الجدول رقم (15-4): نتائج تقدير اختبار Breusch and Pagan Lagrangian multiplier test for random effects.

Lagrangian Multiplier Test for Random Effects.		
الاختبار	قيمة الاختبار [chi-square]	احتمالية الاختبار (p-value)
Breusch and Pagan	251.36	0.0000(*)

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي STATA 15 الموجودة في الملحق رقم (11).
(*) معنوية الاختبار عند المستوى 5%.

ثانياً- نتائج اختبار هوسمان (Hausman) للمفاضلة بين نموذج التأثيرات الثابتة والعشوائية.

عند الأخذ بالتأثيرات الفردية في النموذج، يتم فحص طبيعة هذا الأثر، إما أن يكون عشوائياً (نموذج مركبات الخطأ modèle à erreurs composées) أو تحديدي (نموذج التأثيرات الثابتة modèle à effets fixes) حيث تتمثل المرحلة الأولى في التحليل في التعرف على نوع التأثيرات المستخدمة للمعلمة α_i ، هذا وبالرغم من أن نصوص التحليل القياسي تشير إلى أن التأثيرات الثابتة هي الأكثر ملائمة للبيانات المقطعية عبر الدول، إلا أنه لا بد من التأكد من ذلك باستخدام اختبار هوسمان (Hausman). ويستخدم هذا الاختبار لاختبار النموذج الملائم بين نموذجي التأثيرات الثابتة والعشوائية، وتشير نتائج الاختبار الموضحة في الجدول رقم (16-4) إلى قبول الفرضية الصفرية القائلة بأن نموذج التأثيرات العشوائية هو الملائم للنموذج الثاني وهو أثر السياسة النقدية على ميزان المدفوعات في الدول النامية وذلك نظراً لقيمة احتمالية الاختبار (p-value=0.5145) وهي أكبر من مستوى المعنوية المحدد والمقدر بـ (0.05)، وبالتالي عدم ملائمة نموذج التأثيرات الثابتة لنموذج أثر السياسة النقدية على ميزان المدفوعات في الدول النامية محل الدراسة.

وبرفض هذا الأخير تُرفض معه الفرضيات التي بُني من أجلها، وبمعنى آخر رفض الفرضية القائلة بوجود ثوابت تختلف من دولة لأخرى أو من سنة لأخرى، وقبول الفرضية التي تقول بوجود ثوابت عبارة عن قواطع عشوائية مستقلة تضاف للحد العشوائي لكل دولة. أي أنه ليس لكل الدول نفس النموذج بمعنى أن المعاملات ليست ثابتة لكل الدول غير أنها ثابتة لكل دولة خلال كل سنوات الدراسة يضاف إليها هامش خطأ، وبالتالي فيكون استخدام التأثيرات

الفصل الرابع: دراسة أثر السياسات الاقتصادية في ميزان المدفوعات.

العشوائية هو النموذج الملائم والأفضل لبيانات النموذج الثاني لأثر السياسة النقدية على ميزان المدفوعات في الدول النامية.

الجدول رقم (16-4): نتائج اختبار هوسمان (Hausman) للمفاضلة بين نموذج التأثيرات الثابتة والعشوائية.

الاختبار	قيمة الاختبار [chi-square]	احتمالية الاختبار (p-value)
H-Test	0.42	0.5145

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي STATA 15 الموجودة في الملحق رقم (12).

الفرع الثالث: تقدير معلمات النموذج الثاني باستخدام نموذج التأثيرات العشوائية.

من خلال القيام بعملية التحليل القياسي لنموذج التأثيرات العشوائية باستخدام طريقة المربعات الصغرى المعممة (GLS)، وعند الأخذ بكامل العينة التي تضم 36 دولة على الفترة 2000-2018، وتكشف النتائج المبينة في الجدول رقم (14-4) عن وجود علاقة تجمع بين أدوات السياسة النقدية ورصيد ميزان مدفوعات الدول النامية، وبالرغم من عدم قوة هذه العلاقة نتيجة عدم معنوية متغير سعر الصرف الرسمي والتي تمثل طبيعة السياسات النقدية المنتهجة من قبل صانعي قرارات السياسة الاقتصادية في الدول محل الدراسة للفترة المحددة أعلاه وهذا على كامل العينة.

وبعد نتائج اختبار Hausman سوف نقدر معلمات النموذج باستخدام نموذج التأثيرات العشوائية، والجدول

الموالي يوضح ذلك:

الجدول رقم (17-4): معلمات النموذج الثاني لأثر السياسة النقدية على ميزان المدفوعات باستخدام التأثيرات العشوائية.

معاملات نموذج التأثيرات الثابتة	المتغيرات التفسيرية
2.76e+08 (0.45)	الثابت (C)
-0.0475083 (-3.85)***	عرض النقود (MS)
7465.057 (0.04)	سعر الصرف الرسمي (ER)
0.0294696 (2.45)**	صافي الائتمان المحلي (NDC)

*** ، ** ، * : تمثل القيمة الإحصائية ل t.statistic يعني أن المعلمة معنوية سواء عند المستوى 10% أو 5% أو 1% على الترتيب.

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي STATA 15.

ويمكن كتابة النموذج الثاني على الشكل الآتي:

$$= \beta_1 + \beta_2 MS_{i,t} + \beta_3 ER_{i,t} + \beta_4 NDC_{i,t} + \varepsilon_{it} BP_{it}$$

$$t = 1, 2, \dots, 19, \quad i = 1, 2, \dots, 36$$

وبتعويض قيمة معالم النموذج المبينة في الجدول رقم (17-4) في المعادلة السابقة نتحصل على معادلة النموذج

الثاني لأثر السياسة النقدية على ميزان المدفوعات في الدول النامية باستخدام التأثيرات العشوائية لبيانات البنال

كما يلي:

الفصل الرابع: دراسة أثر السياسات الاقتصادية في ميزان المدفوعات.

$$= 2.76e + 08 - 0.0475083 MS_{i,t} + 7465.057 ER_{i,t} + 0.0294696 BP_{it} \\ NDC_{i,t} + \varepsilon_{it}$$

$$t = 1, 2, \dots, 19, \quad i = 1, 2, \dots, 36$$

أولاً- التحليل الإحصائي للنموذج الثاني: بإجراء الفحص الإحصائي للمعاملات المقدرة المبينة في نموذج التأثيرات العشوائية والواردة في الجدول رقم (4-14) يتلخص ما يلي:
1- معنوية المعامل:

- أن عرض النقود (MS) له تأثير سلبي على المتغير التابع رصيد ميزان المدفوعات (BP) وذو معنوية إحصائية بحيث أن احتمالية المعامل (prob=0.000) وهي أقل من مستوى المعنوية المحدد 0.05، أي أنها توجد علاقة عكسية بين المتغيرين بحيث كلما زاد عرض النقود بوحدة واحدة نقص رصيد ميزان المدفوعات الدول النامية محل الدراسة بقيمة (0.0475083).
- أن سعر الصرف الرسمي (ER) له تأثير إيجابي على المتغير التابع رصيد ميزان المدفوعات (BP) وغير معنوي إحصائياً بحيث أن احتمالية المعامل (prob=0.966) وهي أكبر من مستوى المعنوية المحدد 0.05، أي أنها توجد علاقة طردية بين المتغيرين بحيث كلما زاد سعر الصرف الرسمي بوحدة واحدة زاد رصيد ميزان المدفوعات الدول النامية محل الدراسة بقيمة (7465.057).
- أن صافي الائتمان المحلي (NDC) له تأثير إيجابي على المتغير التابع رصيد ميزان المدفوعات (BP) وذو معنوية إحصائية بحيث أن احتمالية المعامل (prob=0.000) وهي أقل من مستوى المعنوية المحدد 0.05، أي أنها توجد علاقة طردية بين المتغيرين بحيث كلما زاد صافي الائتمان المحلي بوحدة واحدة زاد رصيد ميزان المدفوعات الدول النامية محل الدراسة بقيمة (0.0294696).

2- اختبار جودة توافق النموذج:

من خلال نتائج معامل التحديد R^2 واختبار والد "Wald" والواردة في الجدول رقم (4-14) يتلخص ما يلي:
- قيمة معامل التحديد الكلي (Overall R-squared = 0.3013) وهي متوسطة نوعاً ما، مما يعني أن المتغيرات التفسيرية والممثلة في أدوات السياسة النقدية وهي: عرض النقود، سعر الصرف الرسمي وصافي الائتمان المحلي، تُفسر التغيرات في رصيد ميزان المدفوعات الدول النامية محل الدراسة بنسبة 30.13% والباقي الذي يبلغ 69.87% تُفسرها متغيرات أخرى غير مدرجة في النموذج، وهذا يعني جودة توافق النموذج متوسطة نوعاً ما.

- وبلغت قيمة اختبار والد "Wald" القيمة التالية (155.94) باحتمالية تساوي (Prob= 0.000) وهي أقل من مستوى المعنوية المحدد والمقدر بـ 0.05، وهذا يعني أن الانحدار معنوي، وبالتالي توجد علاقة بين أدوات السياسة النقدية المدرجة في النموذج الثاني والمتغير التابع مما يدل على معنوية النموذج ككل وقابليته للقياس.

- كما يمكن ملاحظته أن الإحصائية (roh) وهي تمثل نسبة تباين u إلى التباين الكلي للبواقي تساوي (0.22322).
- كما يمكن ملاحظته أيضاً أن البواقي مستقلة عن المتغيرات التفسيرية بحيث $COIT(u_i, x) = 0$.

ثانياً- التحليل الاقتصادي للنموذج الثاني: بإجراء الفحص الاقتصادي للمعاملات المقدرة المبينة في نموذج التأثيرات العشوائية والواردة في الجدول رقم (4-14) يتلخص ما يلي:

الفصل الرابع: دراسة أثر السياسات الاقتصادية في ميزان المدفوعات.

- إشارة الثابت: إشارة موجبة وهي تمثل قيمة المتغير التابع (BP)، أي عندما تكون جميع قيم المتغيرات المستقلة في النموذج الثاني تساوي الصفر فإن قيمة رصيد ميزان المدفوعات تساوي $(BP_0=2.76e+08)$ ، وهي تمثل حجم قيمة التغير في ميزان المدفوعات والتي لا ترتبط بالتغيرات في المتغيرات المستقلة أدوات السياسة النقدية (عرض النقود، سعر الصرف الرسمي وصافي الائتمان المحلي) وهذا يتوافق مع فروض النظرية الاقتصادية.
- أن معامل عرض النقود ($ms = -0.0475083$) وهو ذو إشارة سالبة، أي توجد علاقة عكسية بين المتغير التابع رصيد ميزان المدفوعات (BP) وعرض النقود، أي كلما ازدادت قيمة عرض النقود بمقدار وحدة واحدة تؤدي إلى انخفاض قيمة رصيد ميزان المدفوعات الدول النامية محل الدراسة بقيمة (0.0475083) ، وهذا يتوافق مع معطيات النظرية الاقتصادية التي تشير إلى العلاقة بين عرض النقود ورصيد ميزان المدفوعات أنها علاقة عكسية، فزيادة عرض النقود تؤدي إلى زيادة القدرة الشرائية لكل من يملكها وتؤدي هذه الزيادة إلى التوسع في الطلب الكلي مباشرة، وكذلك فإن انخفاض أسعار الفائدة المتأتي من زيادة عرض نقد استثماراتهم والتي تفضي إلى زيادة في الدخل وهذا سيولد زيادة في الطلب الكلي أيضا وما ينجم عنه من زيادة في الطلب على الواردات، وقد تصل هذه الزيادة إلى الحد الذي تتفوق فيه على قيمة الصادرات وفي هذه الحالة سيتولد عجز في ميزان المدفوعات، ويحصل العكس في حالة تقليص عرض النقود إذ يؤدي إلى حدوث فائض في ميزان المدفوعات هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإذا كانت تدفقات رؤوس الأموال (حساب رأس المال) تؤثر على ميزان المدفوعات فإن تغير عرض النقود سيعطينا صورة مختلفة. إذ إن زيادة عرض النقود ستخفض سعر الفائدة الأمر الذي يدفع تلك التدفقات نحو الخارج مما يخلق عجز في حساب رأس المال وبالتالي في ميزان المدفوعات الكلي، وهذا ما أكدته دراسة (الشاذلي عيسى حمد، 2004) وعكس ما أثبتته دراسة (Bukonla G. Osisanwo, Sherifdeen A. Tella, Bolade Abolaji Adesoye, 2019) التي أجريت في الاقتصاد النيجيري.
- أن معامل صافي الائتمان المحلي ($ndc=0.0294696$) وهو ذو إشارة موجبة، أي توجد علاقة طردية بين المتغير التابع رصيد ميزان المدفوعات (BP) وصافي الائتمان المحلي، هذا ما أثبتته دراسة (Julius O. Tijani, 2014)، أي كلما ازدادت قيمة صافي الائتمان المحلي بمقدار وحدة واحدة تؤدي إلى زيادة قيمة رصيد ميزان المدفوعات الدول النامية محل الدراسة بقيمة (0.0294696) ، وهذا لا يتوافق مع معطيات النظرية الاقتصادية التي تشير إلى العلاقة بين الائتمان المحلي ورصيد ميزان المدفوعات أنها علاقة عكسية وهو ما أكدته دراسة كل من (Bukonla G. Osisanwo, Sherifdeen A. Tella, Bolade Abolaji Adesoye, 2019) ودراسة (Patricia A. Adamu and Osi C. Itsede) التي أجريت على دول غرب إفريقيا "WAMZ"، وكما هو وارد في النظرية الاقتصادية، فإن الزيادة في السيولة المحلية تؤدي إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار، وانخفاض سعر الفائدة، فيزداد الاستثمار وتحدث زيادة في الدخل، ثم تؤدي إلى الزيادة في الطلب الكلي، مما يؤدي إلى زيادة الواردات، والتي تؤدي بدورها إلى تدهور الميزان التجاري وحدوث عجز في ميزان المدفوعات. وعلى حسب المنهج النقدي فإن الزيادة في الائتمان المحلي تؤدي إلى زيادة في عرض النقود، فيزداد الطلب الكلي على السلع والخدمات المحلية والمستوردة، والزيادة في الطلب على

الفصل الرابع: دراسة أثر السياسات الاقتصادية في ميزان المدفوعات.

السلع والخدمات الأجنبية سوف تؤدي إلى حدوث عجز في ميزان المدفوعات. وقد يمكن تبرير هذه العلاقة لطبيعة هيكل القروض الممنوحة والتي عادة ما تكون قروض قصيرة المدى لا تؤدي إلى التمويل الحقيقي للمشاريع الاستثمارية ما يشجع على الصادرات، كما يمكن لطبيعة الائتمان الموجه لتخفيف الطلب الاستهلاكي عموماً والكمالي خصوصاً أثر على زيادة الواردات.

- أن معامل سعر الصرف الرسمي غير معنوي وبالتالي لا يؤثر على رصيد ميزان المدفوعات الدول النامية محل الدراسة إذا تم تطبيق أدوات السياسة النقدية المستخدمة في النموذج الثاني وسنرى ما إذا كان له أثراً على ميزان المدفوعات في حال ما إذا تم تطبيق أدوات السياسات الاقتصادية في نموذج واحد وهذا ما سيتم التطرق إليه في النموذج الرابع.

المطلب الخامس: تقدير النموذج الثالث لأثر أدوات السياسة التجارية على ميزان المدفوعات.

لتحقيق هذا الهدف المتمثل في تقدير النموذج الثالث وبالتالي التوصل إلى النتائج التي من خلالها يتم تفسير أثر السياسة التجارية على ميزان المدفوعات في الدول النامية خلال الفترة (2000-2018)، فقد تم استخدام منهج بيانات السلاسل الزمنية والمقطعية (Panel Data) من خلال تطبيق ثلاثة نماذج وهي: نموذج الانحدار التجميعي ونموذج التأثيرات الثابتة ونموذج التأثيرات العشوائية.

الفرع الأول: تقدير نماذج البانل للنموذج الثالث.

تم تقدير هذه النماذج في الدراسة من أجل نمذجة أثر أدوات السياسة التجارية على ميزان المدفوعات، وأفرزت نتائج تقدير النماذج الثلاثة لبيانات البانل على ما يلي:

أولاً- تقدير نموذج الانحدار التجميعي (Pooled Regression): بحيث يوضح الجدول رقم (18-4) نتائج تقدير نموذج الانحدار التجميعي لبيانات البانل للنموذج الثالث كما يلي:

الجدول رقم (18-4): نتائج تقدير نموذج أثر السياسة التجارية على ميزان المدفوعات باستخدام نموذج الانحدار التجميعي.

الفترة: 2000-2018، T= 19، N= 36 مجموع مشاهدات البانل: 684 = 36×19 مشاهدة			
درجات الحرية (df) = (3,680)			
الاحتمالية Prob	t-Statistic	المعاملات Coefficients	متغيرات النموذج الثالث
0.808	-0.24	-7.39e+08	الثابت (C)
0.607	-0.51	-2.41e+07	مؤشر الحرية الاقتصادية (IEF)
0.069	1.82	9.98e+07	معدل متوسط التعريف الجمركية (TAX)
0.939	0.08	697147.1	سعر الصرف الفعلي الحقيقي (ERRE)
نتائج الاحصائيات			
0.2733	F الاحصائية Prob(F-Statistic)	1.30	الاحصائية الكلية (F-Statistic)
0.0013	معامل التحديد المصحح (Adj R-squared)	0.0057	معامل التحديد (R-squared)

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي STATA 15 الموجودة في الملحق رقم (13).

الفصل الرابع: دراسة أثر السياسات الاقتصادية في ميزان المدفوعات.

ثانياً- تقدير نموذج التأثيرات الثابتة (Fixed Effect Model): تم تقدير نموذج أثر أدوات السياسة التجارية على ميزان المدفوعات باستخدام نموذج التأثيرات الثابتة على النحو المبين في الجدول رقم (19-4):
الجدول رقم (19-4): نتائج تقدير نموذج أثر السياسة التجارية على ميزان المدفوعات باستخدام نموذج التأثيرات الثابتة.

الفترة: 2000-2018, T= 19, N= 36 مجموع مشاهدات البانل: 684 = 36×19 مشاهدة			
درجات الحرية (df) = (3,645)			
الاحتمالية Prob	t-Statistic	المعاملات Coefficients	متغيرات النموذج الثالث
0.016	-2.42	-9.83e+09	الثابت (C)
0.345	0.94	6.57e+07	مؤشر الحرية الاقتصادية (IEF)
0.000	7.45	5.09e+08	معدل متوسط التعريف الجمركية (TAX)
0.772	-2.42	-2209612	سعر الصرف الفعلي الحقيقي (ERRE)
نتائج الاحصائيات			
0.0000	الاحصائية F Prob(F-Statistic)	18.79	الاحصائية الكلية (F-Statistic)
0.46941262	نسبة تباين u إلى التباين الكلي للوقاي (roh) $Roh = \sigma_u^2 / (\sigma_u^2 + \sigma_v^2)$	Within= 0.0804 Between= 0.0203 Overall= 0.0047	معامل التحديد (R-squared)
6.271e+09	الانحراف المعياري لـ v (sigma_e)	5.898e+09	الانحراف المعياري لـ u (sigma_u)
0.0000	Prob>F	14.06	اختبار التجمعية (Poolability) F(35,645)

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي STATA 15 الموجودة في الملحق رقم (14).

ثالثاً- نموذج التأثيرات العشوائية (Random Effects Model): تم تقدير نموذج أثر أدوات السياسة التجارية على ميزان المدفوعات باستخدام نموذج التأثيرات العشوائية على النحو المبين في الجدول رقم (20-4):
الجدول رقم (20-4): نتائج تقدير نموذج أثر السياسة التجارية على ميزان المدفوعات باستخدام نموذج التأثيرات العشوائية.

الاحتمالية Prob	t-Statistic	المعاملات Coefficients	متغيرات النموذج الثالث
0.039	-2.07	-7.97e+09	الثابت (C)
0.473	0.72	4.58e+07	مؤشر الحرية الاقتصادية (IEF)
0.000	6.74	4.38e+08	معدل متوسط التعريف الجمركية (TAX)
0.778	-0.28	-2142841	سعر الصرف الفعلي الحقيقي (ERRE)
نتائج الاحصائيات			
0.39487767	نسبة تباين u إلى التباين الكلي للوقاي (roh) $Roh = \sigma_u^2 / (\sigma_u^2 + \sigma_v^2)$	Within= 0.0803 Between= 0.0199 Overall= 0.0048	معامل التحديد (R-squared)
6.271e+09	الانحراف المعياري لـ v (sigma_e)	5.066e+09	الانحراف المعياري لـ u (sigma_u)

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي STATA 15 الموجودة في الملحق رقم (15).

الفصل الرابع: دراسة أثر السياسات الاقتصادية في ميزان المدفوعات.

الفرع الثاني: اختبارات المفاضلة بين نماذج البائل للنموذج الثالث.

بعد تقدير النماذج الثلاثة لبيانات البائل الخاصة بالنموذج الثالث لأثر السياسة التجارية على ميزان المدفوعات في الدول النامية للفترة من (2000-2018)، وسيتم فيما يلي المفاضلة بينها واختيار أنسبها.

أولاً- اختبار المفاضلة بين نموذج الانحدار التجميعي ونموذج التأثيرات العشوائية.

من أجل تحديد النموذج الملائم لتحليل بيانات نموذج أثر السياسة التجارية على ميزان المدفوعات في الدول النامية تم استخدام اختبار التجميعية (Poolability test) لمضاعف لاغرنج (LM Test) للمفاضلة بين نموذج الانحدار التجميعي من جهة ونموذج التأثيرات العشوائية من جهة أخرى، وفق الفرضيات التي تم عرضها خلال تقديم الاختبار في الجانب النظري للفصل الرابع، وكانت نتائج الاختبار كما هي موضحة في الجدول رقم (21-4)، بحيث نلاحظ أن قيمة $[V(u) \neq 0]$ وتساوي القيمة التالية $(V(u)=828.73)$ الموضحة في الجدول باسم [chi-square] بالإضافة إلى أن الاحتمالية (prob=0.0000) وهذه النتيجة تقود إلى رفض فرضية العدم H_0 (نموذج الانحدار التجميعي هو الملائم)، وقبول الفرض البديل H_1 القائل بنموذج التأثيرات العشوائية هو الملائم.

الجدول رقم (21-4): نتائج تقدير اختبار Breusch and Pagan Lagrangian multiplier test for random effects.

Lagrangian Multiplier Test for Random Effects.		
الاختبار	قيمة الاختبار [chi-square]	احتمالية الاختبار (p-value)
Breusch and Pagan	828.73	0.0000(*)

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي STATA 15 الموجودة في الملحق رقم (16).
(*) معنوية الاختبار عند المستوى 5%.

ثانياً- نتائج اختبار هوسمان (Hausman) للمفاضلة بين نموذج التأثيرات الثابتة والعشوائية.

عند الأخذ بالتأثيرات الفردية في النموذج، يتم فحص طبيعة هذا الأثر، إما أن يكون عشوائياً (نموذج مركبات الخطأ modèle à erreurs composées) أو تحديدي (نموذج التأثيرات الثابتة modèle à effets fixes) حيث تتمثل المرحلة الأولى في التحليل التعرف على نوع التأثيرات المستخدمة للمعلمة α_i ، هذا وبالرغم من أن نصوص التحليل القياسي تشير إلى أن التأثيرات الثابتة هي الأكثر ملائمة للبيانات المقطعية عبر الدول، إلا أنه لا بد من التأكد من ذلك باستخدام اختبار هوسمان (Hausman). ويستخدم هذا الاختبار لاختبار النموذج الملائم بين نموذجي التأثيرات الثابتة والعشوائية، وتشير نتائج الاختبار الموضحة في الجدول رقم (22-4) إلى قبول الفرضية الصفرية القائلة بأن نموذج التأثيرات العشوائية هو الملائم للنموذج الثالث وهو أثر السياسة التجارية على ميزان المدفوعات في الدول النامية وذلك نظراً لقيمة احتمالية الاختبار (p-value=0.7287) وهي أكبر من مستوى المعنوية المحدد (0.05)، وبالتالي عدم ملائمة نموذج التأثيرات الثابتة لنموذج أثر السياسة التجارية على ميزان المدفوعات في الدول النامية محل الدراسة.

وبرفض هذا الأخير تُرفض معه الفرضيات التي بُني من أجلها، وبمعنى آخر رفض الفرضية القائلة بوجود ثوابت تختلف من دولة لأخرى أو من سنة لأخرى، وقبول الفرضية التي تقول بوجود ثوابت عبارة عن قواطع عشوائية مستقلة تضاف للحد العشوائي لكل دولة. أي أن ليس لكل الدول نفس النموذج بمعنى أن المعاملات ليست ثابتة لكل الدول غير أنها ثابتة لكل دولة خلال كل سنوات الدراسة يضاف إليها هامش خطأ، وبالتالي فيكون استخدام التأثيرات

الفصل الرابع: دراسة أثر السياسات الاقتصادية في ميزان المدفوعات.

العشوائية هو النموذج الملائم والأفضل لبيانات النموذج الثالث لأثر السياسة التجارية على ميزان المدفوعات في الدول النامية.

الجدول رقم (4-22): نتائج اختبار هوسمان (Hausman) للمفاضلة بين نموذج التأثيرات الثابتة والعشوائية.

الاختبار	قيمة الاختبار [chi-square]	احتمالية الاختبار (p-value)
H-Test	0.42	0.5145

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي STATA 15 الموجودة في الملحق رقم (17).

الفرع الثالث: تقدير معلمات النموذج الثالث باستخدام نموذج التأثيرات العشوائية.

من خلال القيام بعملية التحليل القياسي لنموذج التأثيرات العشوائية باستخدام طريقة المربعات الصغرى المعممة (GLS)، وعند الأخذ بكامل العينة التي تضم 36 دولة على الفترة 2000-2018، وتكشف النتائج المبينة في الجدول رقم (4-19) عن وجود علاقة تجمع بين أدوات السياسة التجارية ورصيد ميزان مدفوعات الدول النامية، ولكن طبيعة هذه العلاقة ضعيفة جداً نتيجة عدم معنوية بعض الأدوات التي تمثل طبيعة السياسات التجارية المنتهجة من قبل صانعي قرارات السياسة الاقتصادية في الدول محل الدراسة للفترة المحددة أعلاه وهذا على كامل العينة.

وبعد نتائج اختبار Hausman سوف نقدر معلمات النموذج باستخدام نموذج التأثيرات العشوائية، والجدول

الموالي يوضح ذلك:

الجدول رقم (4-23): معلمات النموذج الثالث لأثر السياسة التجارية على ميزان المدفوعات باستخدام التأثيرات العشوائية.

معاملات نموذج التأثيرات العشوائية	المتغيرات التفسيرية
-7.97e+09 (-2.07)**	الثابت (C)
4.58e+07 (0.72)	مؤشر الحرية الاقتصادية (IEF)
4.38e+08 (0.000)***	معدل متوسط التعريف الجمركية (TAX)
-2142841 (-0.28)	سعر الصرف الفعلي الحقيقي (ERRE)

*** ، ** ، * : تمثل القيمة الإحصائية ل t.statistic يعني أن المعلمة معنوية سواء عند المستوى 10% أو 5% أو 1% على الترتيب.

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي STATA 15.

ويمكن كتابة النموذج الثالث على الشكل الآتي:

$$= \beta_1 + \beta_2 IFE_{i,t} + \beta_3 TAX_{i,t} + \beta_4 ERRE_{i,t} + \varepsilon_{it} BP_{it}$$

$$t = 1, 2, \dots, 19, \quad i = 1, 2, \dots, 36$$

وبتعويض قيمة معالم النموذج المبينة في الجدول رقم (4-22) في المعادلة السابقة نتحصل على النموذج الثالث

لأثر السياسة التجارية على ميزان المدفوعات في الدول النامية باستخدام التأثيرات العشوائية لبيانات البنابل كما

يلي:

الفصل الرابع: دراسة أثر السياسات الاقتصادية في ميزان المدفوعات.

$$= -7.97e + 09 - 4.58e + 07 IFE_{i,t} + 4.38e + 08 TAX_{i,t} - 2142841 BP_{it} \\ ERRE_{i,t} + \varepsilon_{it}$$

$$t = 1, 2, \dots, 19, \quad i = 1, 2, \dots, 36$$

أولاً- التحليل الإحصائي للنموذج الثالث: بإجراء الفحص الإحصائي للمعاملات المقدرة المبينة في نموذج التأثيرات العشوائية المقدر والواردة في الجدول رقم (20-4) يتلخص ما يلي:

1- معنوية المعالم:

- أن مؤشر الحرية الاقتصادية (IEF) له تأثير إيجابي على المتغير التابع رصيد ميزان المدفوعات (BP) وغير معنوي إحصائياً بحيث أن احتمالية المعامل (prob=0.473) وهي أكبر من مستوى المعنوية المحدد والمقدر بـ 0.05.

- أن معدل متوسط التعريفية الجمركية (TAX) له تأثير إيجابي على المتغير التابع رصيد ميزان المدفوعات (BP) ذو معنوية إحصائية بحيث أن احتمالية المعامل (prob=0.000) وهي أقل من مستوى المعنوية المحدد والمقدر بـ 0.05، أي أنها توجد علاقة عكسية بين المتغيرين بحيث كلما زاد معدل متوسط التعريفية الجمركية بوحدة واحدة زاد رصيد ميزان المدفوعات الدول النامية محل الدراسة بقيمة (4.38e+08).

- أن سعر الصرف الفعلي الحقيقي (ERRE) له تأثير سلبي على المتغير التابع رصيد ميزان المدفوعات (BP) وغير معنوي إحصائياً بحيث أن احتمالية المعامل (prob=0.778) وهي أكبر من مستوى المعنوية المحدد والمقدر بـ 0.05.

2- اختبار جودة توافق النموذج:

من خلال نتائج معامل التحديد R^2 واختبار والد "Wald" والواردة في الجدول رقم (20-4) يتلخص ما يلي:
- قيمة معامل التحديد الكلي (Overall R-squared = 0.0048) وهي ضعيفة جداً وتقترب من 0، مما يعني أن المتغيرات التفسيرية والمتمثلة في أدوات السياسة التجارية وهي: مؤشر الحرية الاقتصادية، معدل متوسط التعريفية الجمركية وسعر الصرف الفعلي الحقيقي تُفسر التغيرات الحاصلة في رصيد ميزان المدفوعات الدول النامية محل الدراسة بنسبة 0.48% والباقي والذي يبلغ 99.52% تُفسرها متغيرات أخرى غير مدرجة في النموذج، وهذا يعني جودة توافق النموذج ضعيفة جداً.

- وبلغت قيمة اختبار والد "Wald" القيمة التالية (46.20) باحتمالية تساوي (Prob= 0.000) وهي أقل من مستوى المعنوية المحدد والمقدر بـ 0.05، وهذا يعني أن الإنحدار معنوي، وبالتالي توجد علاقة بين أدوات السياسة التجارية المدرجة في النموذج والمتغير التابع مما يدل على معنوية النموذج ككل وقابليته للقياس.

- كما يمكن ملاحظته أن الإحصائية (roh) وهي تمثل نسبة تباين u إلى التباين الكلي للبواقي تساوي (0.3948).

- كما يمكن ملاحظته أيضاً أن البواقي مستقلة عن المتغيرات التفسيرية بحيث $COIT(u_i, x) = 0$.

ثانياً- التحليل الاقتصادي للنموذج الثالث: بإجراء الفحص الاقتصادي للمعاملات المقدرة المبينة في نموذج التأثيرات العشوائية والواردة في الجدول رقم (20-4) يتلخص ما يلي:

الفصل الرابع: دراسة أثر السياسات الاقتصادية في ميزان المدفوعات.

- إشارة الثابت: إشارة سالبة وهي تمثل قيمة المتغير التابع (BP)، أي عندما تكون جميع قيم المتغيرات المستقلة في النموذج الثالث تساوي الصفر فإن قيمة رصيد ميزان المدفوعات تساوي $(BP_0 = -7.97e+09)$ ، وهي تمثل حجم قيمة التغير في ميزان المدفوعات والتي لا ترتبط بالتغيرات في المتغيرات المستقلة أدوات السياسة التجارية (مؤشر الحرية الاقتصادية، معدل متوسط التعريف الجمركية وسعر الصرف الفعلي الحقيقي) وهذا لا يتوافق مع فروض النظرية الاقتصادية.

- أن معامل معدل متوسط التعريف الجمركية $(tax=4.38e+08)$ وهو ذو إشارة موجبة، أي توجد علاقة طردية بين المتغير التابع رصيد ميزان المدفوعات (BP) ومعامل متوسط التعريف الجمركية، أي كلما ازدادت قيمة معدل متوسط التعريف الجمركية بمقدار وحدة واحدة تؤدي إلى زيادة قيمة رصيد ميزان المدفوعات الدول النامية محل الدراسة بقيمة $(4.38e+08)$ ، وهذا يتوافق مع النظرية الاقتصادية التي تشير إلى أنه في حالة عجز في ميزان المدفوعات يتم ذلك عن طريق فرض تعريف جمركية مرتفعة على الواردات من السلع والتخفيف منها أو إلغائها على الواردات من السلع الإنتاجية وبذلك تقل الواردات فيقل الطلب على العملة الأجنبية ويحدث فائض في ميزان المدفوعات، ويمكن تفسير هذا بطبيعة الدول محل الدراسة أغلبها دول نامية، وفي الكثير منها دول ذات تنوع اقتصادي منخفض، وتنافسية الاقتصاد ضعيفة وبالتالي المدخل المهم للتأثير في ميزان المدفوعات سيكون من خلال الميزان التجاري، عبر تطبيق الأدوات الكمية كالتعريف الجمركية، وهذا ما أكدته دراسة (شتاتحة عمر، 2015) أما دراسة (Amelia U. Santos-Paulino, 2002) التي أجريت لـ 22 دولة نامية مختارة من أفريقيا وأمريكا اللاتينية وشرق آسيا وجنوب آسيا فجاءت مخالفة للنظرية.

- أن معامل كل من مؤشر الحرية الاقتصادية وسعر الصرف الفعلي الحقيقي غير معنوي وبالتالي لا يثران على رصيد ميزان المدفوعات الدول النامية محل الدراسة إذا تم تطبيق أدوات السياسة التجارية المستخدمة في النموذج الثالث وسنرى ما إذا كان لهما أثراً على ميزان المدفوعات في حال ما إذا تم تطبيق أدوات السياسات الاقتصادية في نموذج واحد وهذا ما سيتم التطرق إليه في النموذج الرابع.

المطلب السادس: تقدير النموذج الرابع لأثر أدوات السياسات الاقتصادية على ميزان المدفوعات.

لتحقيق هذا الهدف المتمثل في تقدير النموذج الرابع وبالتالي التوصل إلى النتائج التي من خلالها يتم تفسير أثر السياسات الاقتصادية على ميزان المدفوعات في الدول النامية خلال الفترة (2000-2018)، فقد تم استخدام منهج بيانات السلاسل الزمنية والمقطعية (Panel Data) من خلال تطبيق ثلاثة نماذج وهي: نموذج الانحدار التجميعي ونموذج التأثيرات الثابتة ونموذج التأثيرات العشوائية.

الفرع الأول: تقدير نماذج البانل للنموذج الرابع.

تم تناول نماذج البانل الساكنة الثلاثة الأساسية في الجانب النظري للدراسة القياسية المتبعة في الفصل الرابع مع توضيح كيفية تقدير كل نموذج، وقد تم استخدام برنامج STATA 15 في تقدير هذه النماذج في البحث من أجل نمذجة أثر أدوات السياسات الاقتصادية على ميزان المدفوعات، وأفرزت نتائج تقدير النماذج الثلاثة لبيانات البانل على ما يلي:

الفصل الرابع: دراسة أثر السياسات الاقتصادية في ميزان المدفوعات.

أولاً- تقدير نموذج الانحدار التجميعي (Pooled Regression).

بحيث يوضح الجدول الرقم (4-24) نتائج تقدير نموذج الانحدار التجميعي لبيانات البانل للنموذج الرابع كما

يلي:

الجدول رقم (4-24): نتائج تقدير نموذج أثر السياسات الاقتصادية على ميزان المدفوعات باستخدام نموذج الانحدار التجميعي.

الفترة: 2000-2018 T= 19, N= 36 مجموع مشاهدات البانل: 684 = 36x19 مشاهدة			
درجات الحرية (df) = (11,672)			
الاحتمالية Prob	t-Statistic	المعاملات Coefficients	متغيرات الدراسة
0.965	0.04	1.21e+08	الثابت (C)
0.000	3.80	0.174176	الإفناق الحكومي (G)
0.000	-7.13	-0.0499664	الدين الحكومي العام (GGD)
0.242	1.17	2.95e+07	مؤشر العبء الضريبي (TB)
0.452	-0.75	-0.0064176	عرض النقود (MS)
0.667	0.43	33723.64	سعر الصرف الرسمي (ER)
0.695	0.39	0.0031854	صافي الائتمان المحلي (NDC)
0.002	3.16	1.40e+08	معدل متوسط التعريفية الجمركية (TAX)
0.556	-0.59	-4192068	سعر الصرف الفعلي الحقيقي (ERRE)
0.124	-1.54	-6.00e+07	مؤشر الحرية الاقتصادية (IEF)
نتائج الاحصائيات			
0.0000	F الاحصائية Prob(F-Statistic)	56.00	الاحصائية الكلية (F-Statistic)
0.4202	معامل التحديد المصحح (Adj R-squared)	0.4278	معامل التحديد (R-squared)

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي STATA 15 الموجودة في الملحق رقم (18).

ثانياً- تقدير نموذج التأثيرات الثابتة (Fixed Effect Model).

تم تقدير نموذج أثر السياسات الاقتصادية على ميزان المدفوعات في الدول النامية وذلك للفترة من (2000-

2018) باستخدام نموذج التأثيرات الثابتة على النحو المبين في الجدول رقم (4-25):

الفصل الرابع: دراسة أثر السياسات الاقتصادية في ميزان المدفوعات.

الجدول رقم (25-4): نتائج تقدير نموذج أثر السياسات الاقتصادية على ميزان المدفوعات باستخدام نموذج التأثيرات الثابتة.

الفترة: 2000-2018 T= 19 N= 36 مجموع مشاهدات البانل: 684 = 36×19 مشاهدة			
درجات الحرية (df) = (11,672)			
الاحتمالية Prob	t-Statistic	المعاملات Coefficients	متغيرات الدراسة
0.494	-0.69	-2.92e+09	الثابت (C)
0.000	-6.77	-0.0462531	الإففاق الحكومي (G)
0.004	2.91	0.314669	الدين الحكومي العام (GGD)
0.076	-1.78	-6.97e+07	مؤشر العبء الضريبي (TB)
0.516	-0.65	-0.0092963	عرض النقود (MS)
0.004	2.87	1233004	سعر الصرف الرسمي (ER)
0.491	0.69	0.0092731	صافي الائتمان المحلي (NDC)
0.664	0.44	2.99e+07	معدل متوسط التعريف الجمركية (TAX)
0.505	0.67	4445662	سعر الصرف الفعلي الحقيقي (ERRE)
0.017	2.39	1.51e+08	مؤشر الحرية الاقتصادية (IEF)
نتائج الاحصائيات			
0.0000	F الاحصائية Prob(F-Statistic)	34.79	الاحصائية الكلية (F-Statistic)
0.58240077	نسبة تباين u إلى التباين الكلي للبنائي (roh) $Roh = \sigma_u^2 / (\sigma_u^2 + \sigma_v^2)$	Within= 0.3289 Between= 0.2957 Overall= 0.2522	معامل التحديد (R-squared)
5.382e+09	الانحراف المعياري لـ v (sigma_e)	6.356e+09	الانحراف المعياري لـ u (sigma_u)
0.0000	Prob>F	7.12	اختبار التجسيمية (Poolability) F(35,639)

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي STATA 15 الموجودة في الملحق رقم (19).

ثالثاً- نموذج التأثيرات العشوائية (Random Effects Model).

تم تقدير نموذج أثر السياسات الاقتصادية على ميزان المدفوعات في الدول النامية وذلك للفترة من (2000-

2018) باستخدام نموذج التأثيرات العشوائية على النحو المبين في الجدول رقم (26-4):

الفصل الرابع: دراسة أثر السياسات الاقتصادية في ميزان المدفوعات.

الجدول رقم (26-4): نتائج تقدير نموذج أثر السياسات الاقتصادية على ميزان المدفوعات باستخدام نموذج التأثيرات العشوائية.

الاحتمالية Prob	t-Statistic	المعاملات Coefficients	متغيرات الدراسة
0.844	-0.20	-5.84e+08	الثابت (C)
0.094	1.68	0.0083542	الإنفاق الحكومي (G)
0.000	-4.96	-0.0378025	الدين الحكومي العام (GGD)
0.410	0.82	2.26e+07	مؤشر العبء الضريبي (TB)
0.515	-0.65	-0.0061236	عرض النقود (MS)
0.552	0.60	54186.24	سعر الصرف الرسمي (ER)
0.717	0.36	0.0032298	صافي الائتمان المحلي (NDC)
0.001	3.22	1.53e+08	معدل متوسط التعريف الجمركية (TAX)
0.748	-0.32	-2263991	سعر الصرف الفعلي الحقيقي (ERRE)
0.340	-0.95	-4.07e+07	مؤشر الحرية الاقتصادية (IEF)
نتائج الاحصائيات			
0.02295837	نسبة تباين u إلى التباين الكلي للبراق (roh) $Roh = \sigma_u^2 / (\sigma_u^2 + \sigma_v^2)$	Within= 0.2354 Between= 0.7412 Overall= 0.4239	معامل التحديد (R-squared)
5.382e+09	الانحراف المعياري لـ v (sigma_e)	8.250e+08	الانحراف المعياري لـ u (sigma_u)

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي STATA 15 الموجودة في الملحق رقم (20).

الفرع الثاني: اختبارات المفاضلة بين نماذج البائل للنموذج الرابع.

بعد تقدير النماذج الثلاثة لبيانات البائل، سيتم فيما يلي المفاضلة بينها واختيار أنسبها، باستخدام الاختبارات التي سبق وأن أشرنا إليها خلال هذا الفصل.

أولاً- اختبار المفاضلة بين نموذج الانحدار التجميعي ونموذج التأثيرات العشوائية.

من أجل تحديد النموذج الملائم لتحليل بيانات هذه الدراسة تم استخدام اختبار التجميعية (Poolability test) لمضاعف لاغرنج (LM Test) للمفاضلة بين نموذج الانحدار التجميعي من جهة ونموذج التأثيرات العشوائية من جهة أخرى، وفق الفرضيات التي تم عرضها خلال تقديم الاختبار في الجانب النظري للفصل الرابع، وكانت نتائج الاختبار كما هي موضحة في الجدول رقم (27-4)، بحيث نلاحظ أن قيمة $[V(u) \neq 0]$ وتساوي القيمة التالية $(V(u)=48.71)$ والموضحة في الجدول باسم [chi-square] بالإضافة إلى أن الاحتمالية (prob=0.0000) وهذه النتيجة تقود إلى رفض فرضية العدم H_0 (نموذج الانحدار التجميعي هو الملائم)، وقبول الفرض البديل H_1 القائل بنموذج التأثيرات العشوائية هو الملائم.

الفصل الرابع: دراسة أثر السياسات الاقتصادية في ميزان المدفوعات.

الجدول رقم (27-4): نتائج تقدير اختبار Breusch and Pagan Lagrangian multiplier test for random effects.

Lagrangian Multiplier Test for Random Effects.		
الاختبار	قيمة الاختبار [chi-square]	احتمالية الاختبار (p-value)
Breusch and Pagan	48.71	0.0000(*)

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي STATA 15 الموجودة في الملحق رقم (21).
(*) معنوية الاختبار عند المستوى 5%.

ثانياً- نتائج اختبار هوسمان (Hausman) للمفاضلة بين نموذج التأثيرات الثابتة ونموذج العشوائية.

عند الأخذ بالتأثيرات الفردية في النموذج، يتم فحص طبيعة هذا الأثر، إما أن يكون عشوائياً (نموذج مركبات الخطأ (modèle à erreurs composées) أو تحديدي (نموذج التأثيرات الثابتة (modèle à effets fixes) حيث تتمثل المرحلة الأولى في التحليل في التعرف على نوع التأثيرات المستخدمة للمعلمة α_i ، هذا وبالرغم من أن نصوص التحليل القياسي تشير إلى أن التأثيرات الثابتة هي الأكثر ملائمة للبيانات المقطعية عبر الدول، إلا أنه لا بد من التأكد من ذلك باستخدام اختبار هوسمان (Hausman).

ويستخدم هذا الاختبار لاختيار النموذج الملائم بين نموذجي التأثيرات الثابتة والعشوائية، وتشير نتائج الاختبار الموضحة في الجدول رقم (28-4) إلى رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة القائلة بأن نموذج التأثيرات الثابتة هو الملائم للنموذج الرابع وهو أثر السياسات الاقتصادية على ميزان المدفوعات في الدول النامية وذلك نظراً لقيمة احتمالية الاختبار (p-value=0.0363) وهي أقل من مستوى المعنوية المحدد (0.05)، وبالتالي عدم ملائمة نموذج التأثيرات العشوائية لنموذج أثر السياسات الاقتصادية على ميزان المدفوعات في الدول النامية محل الدراسة.

ويرفض هذا الأخير تُرفض معه الفرضيات التي بُني من أجلها، ومعنى آخر رفض الفرضية القائلة بوجود ثوابت عبارة عن قواطع عشوائية مستقلة تضاف للحد العشوائي لكل مقطع، وقبول الفرضية التي تقول بوجود ثوابت تختلف من مقطع لآخر أو من سنة لأخرى. وهذا ما يُشير إلى وجود ارتباط بين تأثيرات الدول والمتغيرات التفسيرية فيكون استخدام التأثيرات الثابتة هو النموذج الملائم والأفضل لبيانات النموذج الرابع لأثر السياسات الاقتصادية على ميزان المدفوعات في الدول النامية.

الجدول رقم (28-4): نتائج اختبار هوسمان (Hausman) للمفاضلة بين نموذج التأثيرات الثابتة والعشوائية.

الاختبار	قيمة الاختبار [chi-square]	احتمالية الاختبار (p-value)
H-Test	11.89	0.0363(*)

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي STATA 15 الموجودة في الملحق رقم (22).
(*) معنوية الاختبار عند المستوى 5%.

الفرع الثالث: تقدير معالم النموذج الرابع باستخدام نموذج التأثيرات الثابتة.

من خلال القيام بعملية التحليل القياسي لنموذج التأثيرات الثابتة باستخدام طريقة المربعات الصغرى ذات المتغيرات الصورية Least Squares Dummy Variable، وعند الأخذ بكامل العينة التي تضم 36 دولة على الفترة 2000-2018، وتكشف النتائج المبينة في الجدول رقم (29-4) عن وجود علاقة تجمع بين أدوات السياسات

الفصل الرابع: دراسة أثر السياسات الاقتصادية في ميزان المدفوعات.

الاقتصادية ورصيد ميزان مدفوعات الدول النامية، وبالرغم من عدم قوة هذه العلاقة نتيجة عدم معنوية بعض الأدوات التي تمثل طبيعة السياسات الاقتصادية المنتهجة من قبل صانعي قرارات السياسة الاقتصادية وهذا على كامل العينة. وبعد نتائج اختبار Hausman سوف نقدر معلمات النموذج باستخدام نموذج التأثيرات الثابتة، والجدول الموالي يوضح ذلك:

الجدول رقم (29-4): معلمات النموذج الرابع لأثر السياسات الاقتصادية على ميزان المدفوعات باستخدام التأثيرات الثابتة.

معاملات نموذج التأثيرات الثابتة	المتغيرات التفسيرية
-2.92e+09 (-0.69)	الثابت (C)
-0.0462531 (-6.77)***	الإفناق الحكومي (G)
0.314669 (2.91)***	الدين الحكومي العام (GGD)
-6.97e+07 (-1.78)*	مؤشر العبء الضريبي (TB)
-0.0092963 (-0.65)	عرض النقود (MS)
1233004 (2.87)***	سعر الصرف الرسمي (ER)
0.0092731 (0.69)	صافي الائتمان المحلي (NDC)
2.99e+07 (0.44)	معدل متوسط التعريف الجمركية (TAX)
4445662 (0.67)	سعر الصرف الفعلي الحقيقي (ERRE)
1.51e+08 (2.39)**	مؤشر الحرية الاقتصادية (IEF)

*** ، ** ، * : تمثل القيمة الإحصائية ل t.statistic يعني أن المعلمة معنوية سواء عند المستوى 10% أو 5% أو 1% على الترتيب.

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي STATA 15.

ويمكن كتابة النموذج الرابع على الشكل الآتي:

$$= \beta_1 + \beta_2 G_{i,t} + \beta_3 GGD_{i,t} + \beta_4 TB_{i,t} + \beta_5 MS_{i,t} + \beta_6 ER_{i,t} + \beta_7 BP_{i,t} \\ + \beta_8 NDC_{i,t} + \beta_9 TAX_{i,t} + \beta_{10} ERRE_{i,t} + \beta_{11} IFE_{i,t} + \varepsilon_{it} \\ t = 1, 2, \dots, 19, \quad i = 1, 2, \dots, 36$$

وبتعيين قيمة معالم النموذج المبينة في الجدول رقم (29-4) في المعادلة السابقة نتحصل على معادلة النموذج

الرابع لأثر السياسات الاقتصادية على ميزان المدفوعات في الدول النامية باستخدام التأثيرات الثابتة لبيانات البانل كما يلي:

الفصل الرابع: دراسة أثر السياسات الاقتصادية في ميزان المدفوعات.

$$= -2.92e + 09 -0.0462531 G_{i,t} + 0.314669 GGD_{i,t} - 6.97e+07 TB_{i,t} BP_{it} \\ -0.0092963 MS_{i,t} + 1233004 ER_{i,t} + 0.0092731 NDC_{i,t} + 2.99e+07 TAX_{i,t} \\ + 4445662 ERRE_{i,t} + 1.51e+08 IFE_{i,t} + \varepsilon_{it} \dots \dots \dots (00)$$

$$t = 1, 2, \dots \dots \dots, 19 \quad , \quad i = 1, 2, \dots \dots \dots, 36$$

أولاً- التحليل الإحصائي للنموذج الرابع: بإجراء الفحص الإحصائي للمعاملات المقدرة والمبينة في نموذج التأثيرات الثابتة المقدر والواردة في الجدول رقم (26-4) يتخلص ما يلي:

1- معنوية المعامل:

- أن الإنفاق الحكومي (G) له تأثير سلبي على المتغير التابع رصيد ميزان المدفوعات (BP) وذو معنوية إحصائية بحيث أن احتمالية المعامل (prob=0.0000) وهي أقل من مستوى المعنوية المحدد والمقدر بـ 0.05، أي أنها توجد علاقة عكسية بين المتغيرين بحيث كلما زاد الإنفاق الحكومي بوحدة واحدة نقص رصيد ميزان المدفوعات الدول النامية محل الدراسة بقيمة (0.0462531).
- أن الدين الحكومي العام (GGD) له تأثير إيجابي على المتغير التابع رصيد ميزان المدفوعات (BP) وذو معنوية إحصائية بحيث أن احتمالية المعامل (prob=0.004) وهي أقل من مستوى المعنوية المحدد والمقدر بـ 0.05، أي أنها توجد علاقة طردية بين المتغيرين بحيث كلما زاد الدين الحكومي العام بوحدة واحدة زاد رصيد ميزان المدفوعات الدول النامية محل الدراسة بقيمة (0.0314669).
- أن مؤشر العبء الضريبي (TB) له تأثير سلبي على المتغير التابع رصيد ميزان المدفوعات (BP) وذو معنوية إحصائية بحيث أن احتمالية المعامل (prob=0.076) وهي أقل من مستوى المعنوية 0.1، أي أنها توجد علاقة عكسية بين المتغيرين بحيث كلما زاد مؤشر العبء الضريبي بوحدة واحدة نقص رصيد ميزان المدفوعات الدول النامية محل الدراسة بقيمة (6.97e+07).
- أن عرض النقود (MS) له تأثير سلبي على المتغير التابع رصيد ميزان المدفوعات (BP) وغير معنوي إحصائياً بحيث أن احتمالية المعامل (prob=0.516) وهي أكبر من مستوى المعنوية المحدد والمقدر بـ 0.05، أي أنها توجد علاقة عكسية بين المتغيرين بحيث كلما زاد عرض النقود بوحدة واحدة نقص رصيد ميزان المدفوعات الدول النامية محل الدراسة بقيمة (0.0092963).
- أن سعر الصرف الرسمي (ER) له تأثير إيجابي على المتغير التابع رصيد ميزان المدفوعات (BP) وذو معنوية إحصائية بحيث أن احتمالية المعامل (prob=0.004) وهي أقل من مستوى المعنوية المحدد والمقدر بـ 0.05، أي أنها توجد علاقة طردية بين المتغيرين بحيث كلما زاد سعر الصرف الرسمي بوحدة واحدة زاد رصيد ميزان المدفوعات الدول النامية محل الدراسة بقيمة (1233004).
- أن صافي الائتمان المحلي (NDC) له تأثير إيجابي على المتغير التابع رصيد ميزان المدفوعات (BP) وغير معنوي إحصائياً بحيث أن احتمالية المعامل (prob=0.491) وهي أكبر من مستوى المعنوية المحدد والمقدر بـ 0.05، أي أنها توجد علاقة طردية بين المتغيرين بحيث كلما زاد صافي الائتمان المحلي بوحدة واحدة زاد رصيد ميزان المدفوعات الدول النامية محل الدراسة بقيمة (0.0092731).

الفصل الرابع: دراسة أثر السياسات الاقتصادية في ميزان المدفوعات.

- أن معدل متوسط التعريفات الجمركية (TAX) له تأثير إيجابي على المتغير التابع رصيد ميزان المدفوعات (BP) وغير معنوي إحصائياً بحيث أن احتمالية المعامل (prob=0.664) وهي أكبر من مستوى المعنوية المحدد والمقدر بـ 0.05، أي أنها توجد علاقة طردية بين المتغيرين بحيث كلما زاد معدل متوسط التعريفات الجمركية بوحدة واحدة زاد رصيد ميزان المدفوعات الدول النامية محل الدراسة بقيمة (2.99e+07).
- أن سعر الصرف الفعلي الحقيقي (ERRE) له تأثير إيجابي على المتغير التابع رصيد ميزان المدفوعات (BP) وغير معنوي إحصائياً بحيث أن احتمالية المعامل (prob=0.505) وهي أكبر من مستوى المعنوية المحدد والمقدر بـ 0.05، أي أنها توجد علاقة طردية بين المتغيرين بحيث كلما زاد سعر الصرف الفعلي الحقيقي بوحدة واحدة زاد رصيد ميزان المدفوعات الدول النامية محل الدراسة بقيمة (4445662).
- أن مؤشر الحرية الاقتصادية (IEF) له تأثير إيجابي على المتغير التابع رصيد ميزان المدفوعات (BP) وذو معنوية إحصائية بحيث أن احتمالية المعامل (prob=0.017) وهي أقل من مستوى المعنوية المحدد والمقدر بـ 0.05، أي أنها توجد علاقة طردية بين المتغيرين بحيث كلما زاد مؤشر الحرية الاقتصادية بوحدة واحدة زاد رصيد ميزان المدفوعات الدول النامية محل الدراسة بقيمة (1.51e+08).

2- اختبار جودة توافق النموذج:

من خلال نتائج معامل التحديد R^2 واختبار F والواردة في الجدول رقم (4-26) يتلخص ما يلي:

- قيمة معامل التحديد الكلي (Overall R-squared = 0.2522) وهي منخفضة، مما يعني أن المتغيرات التفسيرية التالية: الإنفاق الحكومي، الدين الحكومي العام، مؤشر العبء الضريبي، عرض النقود، سعر الصرف الرسمي، صافي الائتمان المحلي، معدل متوسط التعريفات الجمركية، سعر الصرف الفعلي الحقيقي ومؤشر الحرية الاقتصادية تُفسر التغيرات الحاصلة في رصيد ميزان المدفوعات الدول النامية محل الدراسة بنسبة 25.22% والباقي والذي يبلغ 74.78% تُفسرها متغيرات أخرى غير مدرجة في النموذج، وهذا يعني جودة توافق النموذج متوسطة نوعاً ما.

- وبلغت قيمة اختبار فيشر F القيمة التالية (34.79) باحتمالية تساوي (Prob= 0.000) وهي أقل من مستوى المعنوية المحدد والمقدر بـ 0.05، وهذا يعني أن الانحدار معنوي، وبالتالي توجد علاقة بين المتغيرات المستقلة المدرجة في النموذج والمتغير التابع مما يدل على معنوية النموذج ككل وقابليته للقياس.

- كما يمكن ملاحظته أن الإحصائية (roh) وهي تمثل نسبة تباين u إلى التباين الكلي للبقايا تساوي (0.58)، ويُبين اختبار التجميعية (Poolability) للمفاضلة بين نموذج الانحدار التجميعي (PRM) ونموذج التأثيرات الثابتة (FEM) بحيث تكون:

✓ الفرضية الصفرية H_0 : نموذج الانحدار التجميعي (PRM) هو الأفضل.

✓ الفرضية البديلة H_1 : نموذج التأثيرات الثابتة (FEM) هو الأفضل.

ومن الجدول السابق نلاحظ أن (Prob= 0.000) لا اختبار التجميعية وهي أقل من 0.05 وبالتالي النتيجة رفض H_0 وقبول H_1 والتي مفادها نموذج التأثيرات الثابتة (FEM) هو الأفضل وهو ما تم إثباته من خلال اختبارات المفاضلة سابقاً مما يعزز صحة اختبار هوسمان.

الفصل الرابع: دراسة أثر السياسات الاقتصادية في ميزان المدفوعات.

ثانياً- التحليل الاقتصادي للنموذج الرابع: بإجراء الفحص الاقتصادي للمعاملات المقدرة والمبينة في نموذج التأثيرات الثابتة المقدر والواردة في الجدول رقم (26-4) يتلخص ما يلي:

- أن معامل الإنفاق الحكومي ($g = -0.0465231$) وهو ذو إشارة سالبة، أي توجد علاقة عكسية بين المتغير التابع رصيد ميزان المدفوعات (BP) والإنفاق الحكومي للدولة، أي كلما ازدادت قيمة الإنفاق الحكومي بمقدار وحدة واحدة تؤدي إلى انخفاض قيمة رصيد ميزان المدفوعات الدول النامية محل الدراسة بقيمة (0.0462531)، وهذا يتوافق مع النظرية الاقتصادية التي تشير إلى أنه أمر مفهوم وله ما يبرره، فأغلب دول عينة الدراسة تعتبر الاعتماد على الإنفاق الحكومي بالنسبة لها أمر لا مفر منه بغض النظر عن ارتفاع أو انخفاض الأسعار، لأن جُل هذه الاقتصادات هي في وضع أقل تطوراً، بمعنى أن الإنفاق الحكومي هو ضرورة حتمية لهذه الدول، ووفقاً لمنهج الاستيعاب فإن الزيادة في الإنفاق الحكومي تؤدي إلى زيادة في الدخل، وزيادة في الطلب على السلع والخدمات، وعندما يفوق الإنفاق الحكومي على السلع والخدمات الإنتاج منها، فإن ذلك يؤدي إلى حدوث عجز في الحساب الجاري، ومن ثم عجز في ميزان المدفوعات، بينما العكس يؤدي إلى حدوث فائض في ميزان المدفوعات، وهو ما أثبتته دراسة: (Hyeon gwoo Kim, Daeyup Lee, 2017).

- أن معامل الدين الحكومي العام ($ggd = 0.0314669$) وهو ذو إشارة موجبة، أي توجد علاقة طردية بين المتغير التابع رصيد ميزان المدفوعات (BP) والدين الحكومي العام، أي كلما ازدادت قيمة الدين الحكومي العام للدولة بمقدار وحدة واحدة تؤدي إلى زيادة قيمة رصيد ميزان المدفوعات الدول النامية محل الدراسة بقيمة (0.0314669)، وهذا يتوافق مع النظرية الاقتصادية في حالة ما إذا كان الدين الحكومي العام يساهم في زيادة الاستثمار الإجمالي للبلدان النامية، وبالتالي المساهمة في زيادة معدلات نمو الناتج المحلي، ومنه تحسين ميزان المدفوعات، بشرط أن يكون حجم انسياب هذا التمويل يفوق حجم تصدير الفوائد والأقساط والأرباح للخارج أي أن الدين الحكومي العام يرتبط بعلاقة طردية مع ميزان المدفوعات.

- أن معامل مؤشر العبء الضريبي ($tb = -6.97e+07$) وهو ذو إشارة سالبة، أي توجد علاقة عكسية بين المتغير التابع رصيد ميزان المدفوعات (BP) ومؤشر العبء الضريبي، أي كلما ازدادت قيمة مؤشر العبء الضريبي بمقدار وحدة واحدة تؤدي إلى انخفاض قيمة رصيد ميزان المدفوعات الدول النامية محل الدراسة بقيمة (6.97e+07)، وهذا يتوافق مع النظرية الاقتصادية ويمكن تفسير العلاقة العكسية على أن العبء الضريبي يؤثر على تدفقات رأس المال والاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر، أي كلما ارتفع العبء الضريبي تصبح البيئة الاقتصادية للبلد غير مواتية وجاذبة للاستثمارات الأجنبية والتي تفضل الجنات الضريبية، أو المراكز ذات عبء ضريبي أقل، وخصوصاً يكون له أثر سلبي على حساب رأس المال، وبالتالي يتجه نحو العجز. كذلك قد يؤدي العبء الضريبي إلى تدفقات معاكسة لرأس المال والاستثمارات الأجنبية وهو ما يعمق من حالات العجز في ميزان المدفوعات الناتج عن العجز في حساب رأس المال هذا من جهة، ويمكن تفسيره من ناحية الطلب الكلي حيث أن ارتفاع العبء الضريبي يؤدي إلى ارتفاع الإيرادات الحكومية وفائض في الموازنة العامة للدولة، وهو ما يحفز على التوسع في الإنفاق الحكومي مما يؤدي إلى ارتفاع الطلب الكلي وزيادة الدخل

الفصل الرابع: دراسة أثر السياسات الاقتصادية في ميزان المدفوعات.

وكمحصلة لذلك ارتفاع الواردات خاصة في ظل ارتفاع الميول الحدية لها ومن ثم يؤدي إلى عجز في ميزان المدفوعات.

- أن معامل سعر الصرف الرسمي ($er = 1233004$) وهو ذو إشارة موجبة، أي توجد علاقة طردية بين المتغير التابع رصيد ميزان المدفوعات (BP) وسعر الصرف الرسمي، أي كلما ازدادت قيمة سعر الصرف الرسمي بمقدار وحدة واحدة تؤدي إلى زيادة قيمة رصيد ميزان المدفوعات الدول النامية محل الدراسة بقيمة (1233004)، وهذا يتوافق مع النظرية الاقتصادية التي تشير إلى أنه كلما زاد سعر صرف العملة لبلد ما أثر ذلك إيجابياً على ميزان مدفوعاتها وهذا ما أكدته دراسات كل من: دراسة (حاجي سمية، 2016) ودراسة (Julius O. Tijani, 2014) وبينما دراسة (عاتكة عثمان العطا أحمد ، 2018) جاءت مخالفة النظرية الاقتصادية.

- أن معامل مؤشر الحرية الاقتصادية ($ief = 1.51e+08$) وهو ذو إشارة موجبة، أي توجد علاقة طردية بين المتغير التابع رصيد ميزان المدفوعات (BP) ومؤشر الحرية الاقتصادية، أي كلما ازدادت قيمة مؤشر الحرية الاقتصادية بمقدار وحدة واحدة تؤدي إلى زيادة قيمة رصيد ميزان المدفوعات الدول النامية محل الدراسة بقيمة (1.51e+08)، وهذا يتوافق مع النظرية الاقتصادية، وهذا ما أكدته دراسة (محمد الأمين شربي، شرف الدين ملال وعبد الحميد بوخاري، 2016) على أن هناك علاقة طردية بين التحرير التجاري وميزان المدفوعات في الجزائر.

- أن معامل عرض النقود ($ms = -0.0092963$) وهو ذو إشارة سالبة، أي توجد علاقة عكسية بين المتغير التابع رصيد ميزان المدفوعات (BP) وعرض النقود، أي كلما ازدادت قيمة عرض النقود بمقدار وحدة واحدة تؤدي إلى انخفاض قيمة رصيد ميزان المدفوعات الدول النامية محل الدراسة بقيمة (0.0092963)، وغير معنوي وفي هذه الحالة لا يؤثر على ميزان المدفوعات في حال تطبيق هذه السياسات الاقتصادية.

- أن معامل صافي الائتمان المحلي ($ndc = 0.0092731$) وهو ذو إشارة موجبة، أي توجد علاقة طردية بين المتغير التابع رصيد ميزان المدفوعات (BP) وصافي الائتمان المحلي، أي كلما ازدادت قيمة صافي الائتمان المحلي بمقدار وحدة واحدة تؤدي إلى زيادة قيمة رصيد ميزان المدفوعات الدول النامية محل الدراسة بقيمة (0.0092731)، ولكن المتغير غير معنوي وفي هذه الحالة لا يؤثر على ميزان المدفوعات في حال تطبيق هذه السياسات الاقتصادية.

- أن معامل معدل متوسط التعريف الجمركية ($tax = 2.99e+07$) وهو ذو إشارة موجبة، أي توجد علاقة طردية بين المتغير التابع رصيد ميزان المدفوعات (BP) ومعدل متوسط التعريف الجمركية، أي كلما ازدادت قيمة معدل متوسط التعريف الجمركية بمقدار وحدة واحدة تؤدي إلى زيادة قيمة رصيد ميزان المدفوعات الدول النامية محل الدراسة بقيمة (2.99e+07)، ولكن المتغير غير معنوي وفي هذه الحالة لا يؤثر على ميزان المدفوعات في حال تطبيق هذه السياسات الاقتصادية.

- أن معامل سعر الصرف الفعلي الحقيقي ($erre = 4445662$) وهو ذو إشارة موجبة، أي توجد علاقة طردية بين المتغير التابع رصيد ميزان المدفوعات (BP) وسعر الصرف الفعلي الحقيقي، أي كلما ازدادت

الفصل الرابع: دراسة أثر السياسات الاقتصادية في ميزان المدفوعات.

قيمة سعر الصرف الفعلي الحقيقي بمقدار وحدة واحدة تؤدي إلى زيادة قيمة رصيد ميزان المدفوعات الدول
النامية محل الدراسة بقيمة (4445662)، ولكن المتغير غير معنوي وفي هذه الحالة لا يؤثر على ميزان المدفوعات
في حال تطبيق هذه السياسات الاقتصادية.

- وتبين من مخرجات النموذج الرابع إلى أهمية تنسيق السياسات الاقتصادية لتحقيق أهداف ضبط ميزان
المدفوعات، حيث أن تكامل السياسات الاقتصادية من شأنه أن يفعل أثر مجموعة من أدوات السياسة المالية
والنقدية والتجارية لتؤثر في بنود الميزان التجاري والحساب الجاري وكذا حساب رأس المال.

الفصل الرابع: دراسة أثر السياسات الاقتصادية في ميزان المدفوعات.

خلاصة الفصل الرابع

من خلال ما تم التعرض له من قياس وتحليل في هذا الجزء التطبيقي من الدراسة، فقد وجب الإشارة إلى أن النماذج المقترحة لقياس أثر السياسات الاقتصادية على ميزان المدفوعات الدول النامية للفترة من (2000-2018) بطريقة مباشرة أو بطريقة غير مباشرة، من خلال تقدير العلاقة باستخدام بيانات البانل وفق ثلاثة نماذج أساسية تسمح بتحليل بيانات البانل وهي: نماذج الانحدار التجميعي POLS، نماذج التأثيرات الثابتة FEM، نماذج التأثيرات العشوائية REM، ومن ثم اختيار النموذج الملائم لدراسة تلك العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع. وقد قُبلت جميع النماذج، ولكن من حيث قابلية النموذج، فقد كان النموذج الأول لأثر السياسة المالية على ميزان المدفوعات هو الأمثل، بحيث أن النموذج المقدر يُفسّر بحد كبير التغيرات الحاصلة في ميزان المدفوعات. أما فيما يخص معنوية المتغيرات التفسيرية المدرجة في النماذج فقد تبينت في جميع النماذج من متغيرات معنوية ومتغيرات غير معنوية، أما فيما يخص معنوية النموذج ككل فقد كانت كلها لديها معنوية كلية وقويتها التفسيرية جيدة إلا النموذج الثالث لأثر السياسة التجارية على ميزان المدفوعات فقد كانت قوته التفسيرية ضعيفة جداً. وأن أكثر أدوات السياسة المالية تأثيراً في ميزان المدفوعات الدول النامية محل دراستنا هو الإنفاق الحكومي، وتبين أن سعر الصرف الرسمي هو أكثر أدوات السياسة النقدية تأثيراً فيه وأن معدل متوسط التعريف الجمركية كان له أثراً كبيراً جداً على ميزان المدفوعات، ولما يجدر الإشارة إلى أن تنسيق السياسات الاقتصادية من الأهمية التي تمكن ضبط اختلالات ميزان المدفوعات وتحقيق أهداف مختلفة ومتزامنة.

الخاتمة

الخاتمة

إن ميزان المدفوعات يتعرف عن الحالة المرغوبة اقتصادياً حيث تظهر اختلالات فيه، ونظراً للآثار السلبية لاختلال الميزان على الاقتصاد الوطني كان من الواجب على السلطات المالية والسلطات النقدية والسلطات التجارية العمل على ضبط الميزان، لأن استمرار العجز قد يؤدي إلى اختلال التوازنات الاقتصادية الكلية للبلد، فاستمرار العجز في ميزان المدفوعات يؤدي إلى تآكل الاحتياطيات الدولية للبلد ووقوع البلد في فخ المديونية الخارجية والتي تقيد القدرة الائتمانية للبلد مما يضطره لتقييد وارداته أو تنفيذ بعض الإجراءات التي تملئ عليه من الخارج على غرار البرامج الإصلاحية لصندوق النقد الدولي، وهذه الإجراءات غالباً ما يكون لها آثار سلبية على الاقتصاد الوطني خصوصاً على الجانب الاجتماعي والمعيشي للسكان، في حين يؤدي الفائض المستمر في ميزان المدفوعات إلى تجميد جزء من الدخل الوطني في أصول عاطلة، وهذا الإجراء أيضاً بإمكانه ترك آثار سلبية على الاقتصاد الوطني، وبالتالي يجب على الحكومات الحرص على توازن هذا الميزان.

وتعتبر السياسات المالية والنقدية والتجارية من أهم السياسات الاقتصادية التي تتدخل الدولة من خلالها في النشاط الاقتصادي، وذلك عن طريق استخدام المعطيات النقدية لاسيما عرض النقود، أسعار الصرف وبالإضافة إلى المتغيرات المالية والمتمثلة في الإنفاق الحكومي، والدين الحكومي والسياسة الجبائية وأدوات السياسة التجارية ومنها مؤشر الحرية الاقتصادية وسعر الصرف الفعلي الحقيقي ومعدل متوسط التعريف الجمركية من أجل التأثير على النشاط الاقتصادي وتوجيهه وفق الأهداف المرجوة، كما تستخدم أيضاً هذه السياسات في معالجة واستعادة الاختلالات الاقتصادية الكلية الداخلية منها والخارجية.

-اختيار فرضيات الدراسة:

كما تمت الإجابة على الإشكالية الرئيسية، وذلك بأنه من شأن تنسيق السياسات الاقتصادية أن يحقق أهداف اقتصادية متزامنة من خلال استخدام توليفة منسجمة من قبل صانعي القرارات الاقتصادية تؤدي إلى تحقيق الفائض في الميزان التجاري وحساب رأس المال مما يؤدي إلى فائض في ميزان المدفوعات، ويمكن لميزان المدفوعات أن يستجيب لبعض المتغيرات المالية والنقدية والتجارية.

-الفرضية الأولى: والمتمثلة في " تؤدي السياسة المالية التوسعية إلى زيادة الدخل الوطني للدول النامية مما يؤدي إلى ارتفاع وارداتها واتجاه الميزان التجاري نحو العجز وهو ما يعمق عجز ميزان مدفوعاتها"، وهي فرضية صحيحة من خلال تشجيع الدين الحكومي العام على التوسع في الإنفاق الحكومي، ما يؤدي إلى زيادة الطلب الكلي الناتج عن زيادة التوريدات الحكومية من جهة، وزيادة الواردات بصفة عامة، وقد يؤدي الدين الحكومي إلى عبء متعلق بخدمة هذه الديون ومشكلات تسديد أقساطها، ومآزق التعثر في سدادها.

-الفرضية الثانية: والمتمثلة في " تؤدي السياسة النقدية التوسعية إلى عجز في ميزان المدفوعات ناتج عن العجز في الميزان التجاري المرتبط بزيادة الواردات نظراً لارتفاع الدخل، بالإضافة إلى انخفاض تدفقات رؤوس الأموال والاستثمارات الأجنبية نظراً لانخفاض معدلات الفائدة"، وهي فرضية صحيحة من خلال استخدام أداة عرض النقود بمعناه الواسع التي تعتبر من المتغيرات المهمة التي ينبغي أن تؤخذ بعين الاعتبار من قبل واضعي السياسة النقدية، فمن خلال التحكم بعرض النقود تستطيع السياسة النقدية التأثير على ميزان المدفوعات فإن تغير عرض النقود سيعطينا صورة مختلفة، إذاً

فزيادة عرض النقود سينخفض سعر الفائدة الأمر الذي يدفع بتدفقات رؤوس الأموال نحو الخارج مما يخلق عجز في حساب رأس المال وبالتالي ينتقل العجز في الميزان الكلي.

-الفرضية الثالثة: والمتمثلة في "إن السياسة التجارية التقييدية في الدول النامية من شأنها أن تحسن من وضعية الميزان التجاري عبر القيود التي تفرضها على الواردات من أجل خفض قيمتها، كمحصلة لذلك ضبط العجز في الميزان التجاري وميزان المدفوعات"، وهي فرضية صحيحة وهذا ما أثبتته طبيعة الدول محل الدراسة أن أغلبها دول نامية، وأن في الكثير منها دول ذات تنوع اقتصادي منخفض، وتنافسية الاقتصاد فيها ضعيفة وبالتالي تعتمد على أدوات السياسة التجارية التقييدية الكمية لتأثير على الميزان التجاري ومن ثم ميزان المدفوعات.

-الفرضية الرابعة: والمتمثلة في "من شأن تنسيق السياسات الاقتصادية أن يحقق أهدافاً اقتصادية متزامنة ومتضادة من ذلك تحقيق الفائض في الميزان التجاري متزامن مع تحقيق الفائض في حساب رأس المال عبر تطبيق سياسة مالية توسعية، وسياسة نقدية توسعية وسياسة تجارية تقييدية" وهي فرضية صحيحة حيث تبين إلى أن أهمية تنسيق السياسات الاقتصادية لتحقيق أهداف ضبط ميزان المدفوعات، حيث أن تكامل هذه السياسات من شأنه أن يُفعل أثر توليفة من أدوات السياسة المالية من خلال التوسع في الدين الحكومي وأدوات السياسة النقدية من خلال التوسع في عرض النقود وأدوات السياسة التجارية عبر تطبيق قيود كمية متمثلة في التعريف الجمركية لتؤثر في بنود الميزان التجاري والحساب الجاري وكذا حساب رأس المال.

-نتائج الدراسة:

ولقد حاولنا في هذه الدراسة تحليل أثر السياسات الاقتصادية على ميزان المدفوعات خلال الفترة الممتدة من(2000-2018) باستخدام التقنيات القياسية لبيانات البانل وهي نماذج Panel Data، ولتحقيق هدف الدراسة تم استخدام البيانات السنوية المتاحة لعينة تتكون من 36 دولة نامية مختارة من أوروبا وآسيا وإفريقيا وأمريكا اللاتينية وأوقيانوسيا وهم من البلدان المتواجدة في الشريحة الدنيا للدول متوسطة الدخل حسب تصنيف البنك الدولي، وقد تم ذلك عبر افتراض أربع نماذج قياسية وهي:

حيث عالج النموذج الأول أثر السياسة المالية على ميزان مدفوعات الدول النامية للفترة من (2000-2018) وقد تم استخدام أدوات السياسة المالية التالية: الإنفاق الحكومي، الدين الحكومي العام ومؤشر العبء الضريبي وهذه المتغيرات تمثل المتغيرات المستقلة في النموذج الأول أما المتغير التابع فيمثله رصيد ميزان المدفوعات، وخلصت نتائج تقديرات النموذج الأول إلى أن نموذج التأثيرات العشوائية هو أفضل نموذج وأنسب للتعبير عن هذه العلاقة بين متغيرات النموذج الأول، وأظهرت نتائج التحليل أن رصيد ميزان المدفوعات الابتدائي أو الثابت موجب، وعلى وجود تأثير سالب وذو معنوية إحصائية للدين الحكومي العام على رصيد ميزان المدفوعات وهذا يتماشى مع النظرية الاقتصادية لأن هذا الدين يترتب عليه أقساط وعبء كبير على هذه الدول تجعلها غير قادرة على دفع أقساطه فما بالك بالدين في حد ذاته، في حين كان أثر الإنفاق الحكومي إيجابياً ولكن المعنوية غير مقبولة إحصائياً وكان تأثير مؤشر العبء الضريبي سلبياً وغير معنوي إحصائياً، مما يدل على عدم تأثيرهما في ميزان المدفوعات في حالة تطبيق هاته الأدوات من السياسة المالية.

وعالج النموذج الثاني أثر السياسة النقدية على ميزان مدفوعات وقد تم استخدام أدوات السياسة النقدية التالية: عرض النقود بمعناه الواسع، سعر الصرف الرسمي وصافي الائتمان المحلي وهذه المتغيرات تمثل المتغيرات المستقلة في النموذج الثاني أما

المتغير التابع فيمثلته رصيد ميزان المدفوعات، وخلصت نتائج تقديرات النموذج الثاني إلى أن نموذج التأثيرات العشوائية هو أفضل نموذج وأنسب للتعبير عن هذه العلاقة بين متغيرات النموذج الثاني، وأظهرت نتائج التحليل أن رصيد ميزان المدفوعات الابتدائي أو الثابت موجب، وعلى وجود تأثير سالب وذو معنوية إحصائية لعرض النقود بمعناه الواسع على رصيد ميزان المدفوعات وهذا يتماشى مع فروض النظرية الاقتصادية، في حين كان أثر صافي الائتمان المحلي إيجابياً وذو معنوية إحصائية وهذا لا يوافق النظرية الاقتصادية وكان تأثير سعر الصرف الرسمي إيجابياً وغير معنوي إحصائياً، مما يدل على عدم تأثيره في ميزان المدفوعات في حالة تطبيق هاته الأدوات من السياسة النقدية.

بينما عالج النموذج الثالث أثر السياسة التجارية على ميزان مدفوعات وقد تم استخدام أدوات السياسة التجارية التالية: مؤشر الحرية الاقتصادية، سعر الصرف الفعلي الحقيقي ومعدل متوسط التعريف الجمركية وهذه المتغيرات تمثل المتغيرات المستقلة في النموذج الثالث أما المتغير التابع فيمثلته رصيد ميزان المدفوعات، وخلصت نتائج تقديرات النموذج الثالث إلى أن نموذج التأثيرات العشوائية هو أفضل نموذج وأنسب للتعبير عن هذه العلاقة بين متغيرات النموذج الثالث، وأظهرت نتائج التحليل أن رصيد ميزان المدفوعات الابتدائي أو الثابت سالب وهذا ينافي النظرية الاقتصادية، وعلى وجود تأثير موجب وذو معنوية إحصائية لمعدل متوسط التعريف الجمركية وهذا يتماشى مع معطيات النظرية الاقتصادية، في حين كان تأثير مؤشر الحرية الاقتصادية إيجابياً وغير معنوي إحصائياً وكان تأثير سعر الصرف الفعلي الحقيقي سلبياً وغير معنوي إحصائياً، مما يدل على عدم تأثيرهما في ميزان المدفوعات في حالة تطبيق هاته الأدوات من السياسة التجارية.

أما بالنسبة للنموذج الرابع فقد عالج أثر تنسيق وتكامل السياسات الاقتصادية في ميزان مدفوعات الدول النامية للفترة من (2000-2018) وقد تم استخدام أدوات السياسات الاقتصادية التالية: الإنفاق الحكومي، الدين الحكومي العام، مؤشر العبء الضريبي، عرض النقود بمعناه الواسع، صافي الائتمان المحلي، سعر الصرف الرسمي، معدل متوسط التعريف الجمركية، سعر الصرف الفعلي الحقيقي ومؤشر الحرية الاقتصادية وهذه المتغيرات تمثل المتغيرات المستقلة في النموذج الرابع أما المتغير التابع فيمثلته رصيد ميزان المدفوعات، وخلصت نتائج تقديرات النموذج الرابع إلى أن نموذج التأثيرات الثابتة لنماذج بيانات البانل هو أفضل نموذج وأنسب للتعبير عن هذه العلاقة بين متغيرات النموذج الرابع، وأظهرت نتائج التحليل أن رصيد ميزان المدفوعات الابتدائي أو الثابت سالب وهذا يتنافى مع النظرية الاقتصادية، وعلى وجود تأثير إيجابي وذو معنوية إحصائية لكل من المتغيرات التالية: الدين الحكومي العام، سعر الصرف الرسمي ومؤشر الحرية الاقتصادية وهذا يتماشى مع معطيات النظرية الاقتصادية، في حين كان تأثير سلبى وذو معنوية إحصائية لكل من المتغيرات التالية: الإنفاق الحكومي، مؤشر العبء الضريبي وهذا يتماشى أيضاً مع فروض النظرية الاقتصادية.

في حين كان تأثير كل من المتغيرات التالية: عرض النقود بمعناه الواسع، صافي الائتمان المحلي، معدل متوسط التعريف الجمركية، سعر الصرف الفعلي الحقيقي غير معنوي مما يدل على عدم تأثير أدوات السياسة النقدية (عرض النقود بمعناه الواسع وصافي الائتمان المحلي) وأدوات السياسة التجارية (معدل متوسط التعريف الجمركية وسعر الصرف الفعلي الحقيقي) على رصيد ميزان المدفوعات الدول النامية للفترة المذكورة آنفاً في حال تطبيق توليفة من أدوات السياسات الاقتصادية من قبل صانعي القرارات الاقتصادية لهذه الدول.

وكشفت نتائج الدراسة أن رصيد ميزان مدفوعات الدول النامية يتأثر إيجابياً وبالعلاقة قوية جداً بأدوات السياسات الاقتصادية والمتمثلة في تطبيق توليفة منسجمة من هذه الأدوات والتي تمثل أدوات الساسة المالية والنقدية والتجارية وهي كما

يلي: معدل التعريفية الجمركية بنحو (5.09e+08) ومؤشر الحرية الاقتصادية بنحو (1.51e+08) وسعر الصرف الرسمي بنحو (1233004) والدين الحكومي العام بنحو (0.031) وهذا يتماشى مع فروض النظرية الاقتصادية أما تأثير صافي الائتمان المحلي فكان تأثيره إيجابياً أيضاً وضعيف جداً بنحو (0.0092731) وهذا يخالف فروض النظرية الاقتصادية، ويتأثر سلباً مع كل من الأدوات التالية: الإنفاق الحكومي بنحو (-0.046) ومؤشر العبء الضريبي بنحو (-6.96e+07) وعرض النقود بمعناه الواسع بنحو (-0.0475083) وهذا يتماشى مع فروض النظرية الاقتصادية.

في حين أن هناك أداة واحدة للسياسة الاقتصادية وخصوصاً السياسة التجارية والمتمثلة في سعر الصرف الفعلي الحقيقي فلم يكن له معنوية إحصائية في جميع النماذج وبالتالي لا يؤثر على رصيد ميزان المدفوعات الدول النامية خلال فترة الدراسة.

وأن السياسات المالية والنقدية والتجارية التي طبقت خلال فترة الدراسة أثرت على ميزان المدفوعات بحيث أن السياسة المالية المتبعة كانت تُفسر التغير الذي حدث في رصيد ميزان المدفوعات بنسبة 41.04% و58.96% كان لتأثير عوامل أخرى، في حين أن السياسة النقدية المتبعة كانت تُفسر التغير الحاصل في ميزان المدفوعات بنسبة 30.13% فقط و69.87% تأثير العوامل الأخرى، أما السياسة التجارية المتبعة تُفسر التغير الحاصل في ميزان المدفوعات بنسبة 0.48% فقط وهي نسبة ضئيلة جداً و99.52% كان لتأثير عوامل أخرى.

-التوصيات:

على ضوء تلك النتائج التي تم التوصل إليها نستخلص إلى جملة من التوصيات منها:

- ضرورة التنويع الاقتصادي للدول النامية من أجل تخفيف التبعية للعالم الخارجي، والابتعاد عن التقلبات والصدمات التي تحدثها تقلبات الطلب العالمي على الموارد؛
- يجب مراعاة التداخل بين متغيرات القطاع الانتاجي والقطاع الاستهلاكي لهذه الدول عند وضع السياسات الاقتصادية الكلية بهدف زيادة الناتج المحلي الإجمالي، وتخفيض معدلات البطالة، وتحقيق التوازن الخارجي؛
- ترشيد الإنفاق العام بصورة عامة، والعمل على الاستمرار في تطوير المؤسسات المالية لترقية الأوعية الادخارية، والعمل على تحسين بيئة الاستثمار من خلال ضبط حرية حركة رؤوس الأموال والبنية التحتية والأسواق المالية؛
- ضرورة استخدام أدوات السياسة التجارية لضبط اختلالات في ميزان المدفوعات في ظل الانفتاح الاقتصادي والاتفاقيات الدولية؛
- تحسين تنافسية الاقتصاد الوطني، والسعي للاستثمار في رأس المال البشري وزيادة قدرات الابتكار، والاعتماد على اقتصاد المعرفة والموارد غير الملموسة التي تقدم قيم مضافة مرتفعة؛
- إصلاح الأجهزة المالية والمصرفية وتكوين أسواق مالية متطورة وذات فعالية كبيرة تمكن من خلالها السلطات النقدية من استخدام الأدوات النقدية الملائمة للظروف والأوضاع الاقتصادية؛
- تعبئة الإيرادات غير النفطية من خلال تفعيل الإيرادات الضريبية ويتطلب ذلك تحسين كفاءة الإدارة الضريبية وأدائها وتحسين طرق جباية الضرائب بالإضافة إلى توسيع الأوعية الضريبية والتقليل من الإعفاءات الضريبية ومكافحة التهرب والغش الضريبي بدلا من رفع معدلات الضرائب؛

-تنسيق السياسات الاقتصادية من الأهمية بمكان لتحقيق أهداف النمو الاقتصادي، وضبط الاختلالات الاقتصادية، وكذلك إصلاح حال التجارة الخارجية، والعمل على استقرار سعر الصرف، وتقليل تكلفة الإنتاج، وعلاج مشكلة الديون الخارجية.

-آفاق الدراسة:

رغم التطرق الواسع لموضوع التوازن الخارجي من طرف المفكرين الاقتصاديين، إلا أن هذا الموضوع ما زال يشغل الاقتصاد الدولي والتجارة الخارجية، حيث لا زال يحظى بالاهتمام الكبير خصوصاً من طرف واضعي السياسات الاقتصادية، ولا زال هناك مجال للبحث في هذا الموضوع خصوصاً من الجوانب التالية:

-أثر مؤشرات الحرية الاقتصادية على ميزان مدفوعات الدول النامية.

-أثر الانفتاح التجاري الدولي على رصيد الحساب الجاري لميزان المدفوعات الدول النامية.

-تحليل أثر السياسات الاقتصادية الكلية على حساب العمليات الرأسمالية لميزان المدفوعات الدول النامية.

جميع هذه التساؤلات تفتح المجال أمام الباحثين لمواصلة البحث في هذا الموضوع، لأنها تعتبر مواضيع في التجارة الدولية.

وفي نهاية هذا البحث نسأل الله السميع العليم، أن نكون قد وُفِّقْنَا في اختيار هذا الموضوع ومعالجته.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع

أولاً-المراجع باللغة العربية.

1-الكتب:

- إبراهيم موسى، السياسة الاقتصادية والدولة الحديثة، دار المنهل اللبناني، بيروت.
- أحمد الأشقر، الاقتصاد الكلي، الدار العلمية الدولية للنشر، عمان، 2002.
- أحمد شعبان محمد علي، انعكاسات المتغيرات المعاصرة على القطاع المصرفي و دور البنوك المركزية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2007.
- أحمد عبد الخالق، تحرير التجارة العالمية في الدول العالم المتنامي، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2003.
- أحمد عبد الرحمان أحمد، مدخل إلى إدارة الأعمال الدولية، دار المريخ للنشر، الرياض، السعودية، 2001.
- أحمد فريد مصطفى، الاقتصاد الدولي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2007.
- أحمد فريد مصطفى، سهير محمد السيد حسن، السياسات النقدية والبعث الدولي لليورو، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2000.
- أسامة الدباغ وآخرون، المقدمة في الاقتصاد الكلي، دار المناهج، عمان، الأردن، 2003.
- أسامة الجدوب، الحيات ومصر والبلدان العربية من هافانا إلى مراكش 1947-1994، الدار المصرية اللبنانية، مصر، 1996.
- أسامة بشير الدباغ، أنيل عبد الجبار الجومرد، المقدمة في الاقتصاد الكلي، الطبعة الأولى، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2003.
- أكرم حداد، مشهور هذلول، النقود والمصارف-مدخل تحليلي ونظري، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2005.
- الأخضر عزي، إشكالية وأبعاد ميزان المدفوعات الجزائري (مقاربة وصفية)، الطبعة الأولى، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان، 2018.
- الأخضر عزي، إشكالية وأبعاد ميزان المدفوعات الجزائري (مقاربة وصفية)، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013.
- السيد أحمد محمد السريتي، علي عبد الوهاب بنجا، مبادئ الاقتصاد الكلي، مؤسسة رؤية للطباعة والنشر والتوزيع، عمان، 2008.
- السيد عبد المولى، المالية العامة، دار الفكر العربي، مصر، 1972.
- السيد متولي عبد القادر، اقتصاديات النقود والبنوك، دار الفكر، عمان، الأردن، 2010.
- السيد متولي عبد القادر، الاقتصاد الدولي-النظرية والسياسة، الطبعة الأولى، دار الفكر، عمان، الأردن، 2011.
- السيد محمد أحمد السريتي، اقتصاديات التجارة الخارجية، ط 1، مؤسسة رؤية للطباعة والنشر والتوزيع، العمورة، مصر، 2009.
- الطاهر لطرش، الاقتصاد النقدي والبنكي، الطبعة الأولى، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2013.
- الفار إبراهيم محمد، سعر الصرف بين النظرية والتطبيق، دار النهضة العربية، القاهرة، 1991.
- أمين صيد، سياسة الصرف كأداة لتسوية الاختلال في ميزان المدفوعات، مكتبة حسين العصرية، بيروت، لبنان، 2013.
- إياد عبد الفتاح النسور، أساسيات الاقتصاد الكلي، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2009.
- بسام الحجار، العلاقات الاقتصادية الدولية، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، 2003.
- بسام الحجار، عبد الله رزق، الاقتصاد الكلي، الطبعة الأولى، دار المنهل اللبناني، بيروت، 2010.
- بسام العجم، العلاقات الاقتصادية الدولية، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، لبنان، 2003.
- بلعوز بن علي، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004.
- توفيق محب خله، الاقتصاد النقدي والمصرفي دراسة تحليلية للمؤسسات والنظريات، دار الفكر الجامعي الإسكندرية، مصر، 2011.
- جمال بن دعاس، السياسة النقدية في النظامين الإسلامي والوضعي (دراسة مقارنة)، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2007.
- جميل محمد خالد، أساسيات الاقتصاد الدولي، الأكاديميون للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2014.
- أحمد مندور، مقدمة في الاقتصاد الدولي، الدار الجامعية، بيروت، 1999.
- جوزيف دانيالز، ديفيد فانهور، اقتصاديات النقود والتمويل الدولي، ترجمة محمود حسن حسني، مراجعة ونيس فرج عبد العال، دار المريخ للنشر، الرياض، 2010.
- حامد عبد المجيد دراز، سعيد عبد العزيز عثمان، مبادئ المالية العامة، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2002.
- حربي محمد موسى عريقات، مبادئ الاقتصاد الكلي التحليلي، ط1، دار وائل للنشر، عمان، 2006.
- حربي محمد موسى عريقات، مقدمة في التنمية والتخطيط الاقتصادي، دار زهران للطباعة والنشر، عمان، الأردن.

- حسن مصطفى حسين، المالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2001.
- حمدي أحمد العناني، اقتصاديات المالية العامة ونظام السوق-دراسة في اتجاهات الإصلاح المالي والاقتصادي، الجزء الأول، الدار المصرية اللبنانية، مصر، 1992.
- خالد الخطيب، أحمد شامية، أسس المالية العامة، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2008.
- خلاف عبد الجابر خلاف، القيود الجمركية وتطور التجارة الخارجية للدول الآخذة في النمو، دار الفكر العربي، القاهرة، بدون سنة نشر.
- دافيد راتشمان وآخرون، الإدارة المعاصرة، ترجمة: رفاعي محمد رفاعي، محمد سيد أحمد عبد المتعال، دار المريخ، المملكة العربية السعودية، 2001.
- رشاد العصار وآخرون، التجارة الخارجية، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، 2000.
- رشاد العصار، الحلبي رياض، النقود والبنوك، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2000.
- رضا العدل، التحليل الاقتصادي الكلي والجزئي، مكتبة عين شمس، مصر، 1996.
- رضا عبد السلام، العلاقات الاقتصادية الدولية - بين النظرية والتطبيق، المكتبة العصرية، مصر، 2007.
- رعد حسن الصرن، أساسيات التجارة الدولية المعاصرة من الميزة المطلقة إلى العولمة و الحرية والرفاهية الاقتصادية، الجزء الأول، دار الرضا للنشر، 2000.
- رمزي ركي، الاحتياطات الدولية و الأزمة الاقتصادية في الدول النامية مع إشارة خاصة للاقتصاد المصري، دار المستقبل العربي، القاهرة، 1994.
- رمزي ركي، الصراع الفكري والاجتماعي حول عجز الموازنة العامة في العالم الثالث، دار سينا للنشر، القاهرة، 1992.
- زكريا أحمد نصر، العلاقات الاقتصادية الدولية، دار المعارف الجامعية، الإسكندرية، 1979.
- زكريا الدوري، يسرى السامرائي، البنوك المركزية والسياسات النقدية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2006.
- زينب حسين عوض الله، الاقتصاد الدولي، دار الجامعة الجديدة، الأزاريطة، جمهورية مصر العربية، 2005.
- زينب حسين عوض الله، الاقتصاد الدولي، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2004.
- زينب حسين عوض الله، العلاقات الاقتصادية الدولية، الفتح للطباعة والنشر، الإسكندرية، 2003.
- زينب عوض الله، أسامة محمد الفولي، الاقتصاد المالي والمصرفي، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2003.
- سامي خليل، اقتصاديات النقود والبنوك، دار النهضة العربية، القاهرة، 2002.
- سامي عفيفي حاتم، التجارة الخارجية بين التنظير والتنظيم، ج2، ط2، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 1994.
- سامي عفيفي حاتم، التكتلات بين التنظير والتطبيق، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 2005.
- سامي عفيفي حاتم، دراسات في الاقتصاد الدولي، الدار المصرية اللبنانية، 2005.
- سعید سامي الحلاق، محمد محمود العجلوني، النقود والبنوك والمصارف المركزية، دار اليازوري للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010.
- سمير فخرى نعمة، العلاقة التبادلية بين سعر الصرف وسعر الفائدة وانعكاسها على ميزان المدفوعات، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2011.
- سميرة إبراهيم أيوب، صندوق النقد الدولي وقضية الإصلاح الاقتصادي والمالي-دراسة تحليلية تقييمية، مركز الإسكندرية للكتاب، الإسكندرية، مصر، 2000.
- سوزي عدلي ناشد، المالية العامة، الطبعة الأولى، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، 2006.
- سي بول هالوود ورونالد ماكدونالد، ترجمة د. محمود حسن حسني، النقود والتمويل الدولي "للطبعة الإنجليزية International Money and Finance"، دار المريخ للنشر، الرياض، 2007.
- صالح مفتاح، النقود والسياسة النقدية(المفهوم، الأهداف، الأدوات)، دار الفجر للنشر والتوزيع، الجزائر، 2005.
- صفوت عبد السلام عوض الله، سعر الصرف وأثره على علاج اختلال في ميزان المدفوعات-التجربة المصرية في سعر صرف الجنيه المصري، دار النهضة العربية، القاهرة، 2000.
- طارق الحاج، المالية العامة، ط1، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 1999.
- طارق فاروق الحصري، الاقتصاد الدولي، الطبعة الأولى، المكتبة العصرية، مصر، 2010.
- عادل أحمد حشيش، مجدي محمود شهاب، أساسيات الاقتصاد الدولي، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان، 2003.

- عادل أحمد حشيش، مجدي محمود شهاب، العلاقات الاقتصادية الدولية، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر، 2005.
- عادل فليح العلي، طلال محمود كفراوي، اقتصاديات المالية العامة-الإيرادات العامة للدولة والموازنة العامة للدولة، ج2، دار الكتب للطباعة والنشر، العراق.
- عباس كاظم الدعيمي، السياسات النقدية والمالية وأداء سوق الأوراق المالية (تحليل كلي)، مجموعة النيل العربية، القاهرة، مصر، 2003.
- عبد الحسين جليل الغالي، سعر الصرف وإدارته في ظل الصدمات الاقتصادية (نظرية وتطبيقات)، الطبعة الأولى، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2011.
- عبد الحميد القاضي، تمويل التنمية الاقتصادية في البلدان المتخلفة، منشأة المعارف، الإسكندرية، 1969.
- عبد الحميد القاضي، دراسات في التنمية والتخطيط الاقتصادي، الكتاب الثاني، الإسكندرية، 1973.
- عبد الرحمن يسري أحمد، الاقتصاديات الدولية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2007.
- عبد الرزاق الفارس، الحكومة والقراء والإنفاق العام -دراسة لظاهرة عجز الموازنة وآثارها الاقتصادية والاجتماعية في البلدان العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1997.
- عبد الغفور إبراهيم أحمد، مبادئ الاقتصاد والمالية العامة، ط1، دار زهران للنشر والتوزيع، الأردن، 2013.
- عبد القادر السيد متولي، الاقتصاد الدولي-النظرية والسياسات، الطبعة الأولى، دار الفكر، عمان، الأردن، 2011.
- عبد الله حباية، الاقتصاد المصرفي (النقود-البنوك التجارية-البنوك الإسلامية-السياسة النقدية)، دار الجامعة الجديدة الإسكندرية، مصر، 2013.
- عبد الله عقيل جاسم، المدخل إلى التخطيط الاقتصادي: منهج نظري وأساليب تخطيطه، دار مجدلاوي، عمان، الأردن.
- عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003.
- عبد المجيد قدي، المدخل للسياسات الاقتصادية الكلية-دراسة تحليلية تقييمية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005.
- عبد المطلب عبد الحميد، اقتصاديات المالية العامة، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2005.
- عبد المطلب عبد الحميد، السياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد القومي (تحليل كلي)، مجموعة النيل العربية، الطبعة الأولى، القاهرة، 2003.
- عبد المطلب عبد الحميد، السياسات الاقتصادية، مجموعة النيل العربية، مصر، 2002.
- عبد المنعم السيد علي، نزار سعد الدين العيسى، النقود والمصارف والأسواق المالية، الطبعة 1، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2004.
- عبد المنعم فوزي، المالية العامة والسياسة المالية، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، 1972.
- عبد الواحد السيد عطية، الاتجاهات الحديثة في العلاقة بين السياسة المالية والنقدية (مع إشارة خاصة لمصر)، الطبعة الأولى، دار النهضة العربية، القاهرة، 2004.
- عطية عبد الحليم صقر، مبادئ علم المالية العامة والتشريع المالي -دراسة مقارنة بالنظام المالي الإسلامي، جامعة الأزهر، القاهرة، 1996.
- علي توفيق الصادق وآخرون، النقدية في الدول العربية، صندوق النقد العربي، معهد السياسات الاقتصادية، أبو ظبي، 1996.
- علي عبد الفتاح أبو شرار، الاقتصاد الدولي نظريات والسياسات، ط3، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، 2015.
- علي عبد الفتاح أبو شرار، الاقتصاد الدولي-نظريات وسياسات، الطبعة الثانية، دار المسيرة للنشر، عمان، الأردن، 2007.
- عمر صقر، العولمة وقضايا اقتصادية معاصرة، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2001/2000.
- عوف محمد الكفراوي، السياسة المالية والنقدية في ظل الاقتصاد الإسلامي-دراسة تحليلية مقارنة، الطبعة الأولى، مكتبة الإشعاع للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية، 1997.
- غازي حسين عناية، التضخم المالي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2004.
- فايز عبد الهادي أحمد، محددات هيكل الميزان التجاري -دراسة تطبيقية على جمهورية مصر العربية، منشورات المجلة العربية للإدارة-المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، 2017.
- فريدة بوخرار يعدل، تقنيات وسياسات التسيير المصرفي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005.
- فليح حسن خلف، التمويل الدولي، الطبعة الأولى، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، 2004.
- فليح حسن خلف، العلاقات الاقتصادية الدولية، ط1، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، 2001.
- فليح حسن خلف، المالية العامة، الطبعة الأولى، عالم الكتاب الحديث، الأردن، 2008.

- كامل البكري، الاقتصاد الدولي والتجارة الخارجية لتمويل، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الإسكندرية، مصر، 2001.
- كامل علاوي كاظم الفتلاوي، حسين لطيف الزبيدي، مبادئ علم الاقتصاد، دار الصفاء للطباعة والنشر والتوزيع، عمان، 2009.
- لخلو موسى بوخاري، سياسة الصرف الأجنبي وعلاقتها بالسياسة النقدية، مكتبة حسين العصرية، بيروت، لبنان، 2010.
- مايكل أبدجمان، الاقتصاد الكلي: النظرية والسياسة، ترجمة محمد إبراهيم منصور، مراجعة عبد الفتاح عبد الرحمن، تقديم سلطان محمد السلطان، دار المريخ للنشر، الرياض، 1999.
- مجدي محمود شهاب، الاقتصاد الدولي المعاصر، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2007.
- مجدي محمود شهاب، الاقتصاد المالي، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 1999.
- مجدي محمود شهاب، سوزي عدلي ناشد، أسس العلاقات الاقتصادية الدولية، الطبعة الأولى، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان، 2006.
- محمد أحمد السريتي، محمد عزت محمد غزلان، التجارة الدولية والمؤسسات المالية الدولية، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، 2012.
- محمد الصغير بعلي، يسرى أبو العلا، المالية العامة، دار العلوم للنشر والتوزيع، عنابة، الجزائر، 2003.
- محمد الناشد، التجارة الخارجية والداخلية: ماهيتها وتخطيطها، منشورات جامعة حلب، سوريا.
- محمد دياب، التجارة الدولية في عصر العولمة، ط1، دار المنهل اللبناني للطباعة والنشر، بيروت، 2010.
- محمد راتول، الاقتصاد الدولي - مفاتيح العلاقات الاقتصادية الدولية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2018.
- محمد زكي شافعي، النظم المصرفية بالبلاد المتخلفة اقتصاديًا، رسائل لجنة التخطيط القومي رقم 49، القاهرة، 1957.
- محمد زكي شافعي، مقدمة في العلاقات الاقتصادية الدولية، دار النهضة العربية للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، 1989.
- محمد زكي شافعي، مقدمة في النقود و البنوك، دار النهضة العربية، القاهرة، 1985.
- محمد شاكر عصفور، أصول الموازنة العامة، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، 2007.
- محمد ضيف الله القطابري، دور السياسة النقدية في الاستقرار والتنمية الاقتصادية (نظرية - تحليلية - قياسية)، دار غيداء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009.
- محمد طاقة، هدى العزاوي، اقتصاديات المالية العامة، دار المسيرة للطباعة والنشر، عمان، الأردن، 2007.
- محمد عباس محرز، اقتصاديات المالية العامة - النفقات العامة/ الإيرادات العامة/ الميزانية العامة للدولة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003.
- محمد عبد السلام عمر، محمد إبراهيم الشافعي، مالية الدولة، مكتبة جواهر، القاهرة، مصر، 2003.
- محمد عبد العزيز عجمية، صبحي تادرس قريصة، النقود والبنوك والتجارة الخارجية، مطبعة الكرنك، الإسكندرية، 1972.
- محمد عبد العزيز عجمية، وآخرون، مقدمة في التنمية والتخطيط، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، 1983.
- محمد عبد المنعم عفر، أحمد فريد مصطفى، الاقتصاد الدولي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 1999.
- محمد مبارك حجير، السياسة المالية والنقدية لخطط التنمية الاقتصادية، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة، 1965.
- محمود حسين الوادي، زكرياء أحمد عزام، المالية العامة والنظام المالي في الإسلام، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، 2000.
- محمود سحنون، الاقتصاد النقدي والمصرفي، دار بهاء الدين للنشر والتوزيع، قسنطينة، الجزائر، 2003.
- محمود يونس محمد، علي عبد الوهاب نجما، الاقتصاد الدولي التجارة الدولية، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2016.
- محمود يونس محمد، علي عبد الوهاب نجما، اقتصاديات دولية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2009.
- محمود يونس، أساسيات التجارة الدولية، الدار الجامعية الجديدة للطباعة والنشر، الإسكندرية، مصر، 1991.
- محمود يونس، اقتصاديات دولية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2007.
- محمود يونس، محاضرات في التخطيط الاقتصادي، الدار الجامعية، بيروت، 1986.
- مصطفى رشدي شبيحة، الاقتصاد النقدي والمصرفي، الدار الجامعية للطباعة والنشر، بيروت، 1981.
- مفتاح صالح، النقود والسياسة النقدية، الطبعة الأولى، دار الفجر للنشر، القاهرة، 2005.
- منى عويس، الأفندي عبلة، التخطيط للتنمية الاجتماعية، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، 1997.
- موردخاي كرياتين، الاقتصاد الدولي - مدخل السياسات، تعريب محمد إبراهيم منصور، علي مسعود عطية، دار المريخ للنشر، الرياض، 2007.
- ميراندا زغلول، التجارة الدولية، بدون دار النشر، بنها، مصر، 2010.

- نبيل حشاد، استقلالية البنوك المركزية بين التأييد والمعارضة، اتحاد المصارف العربية، بيروت، 1994.
- نجيب نعمة الله، مقدمة في اقتصاديات النقود والعلوم والسياسات النقدية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2001.
- نزار كاظم الخيكاني، حيدر يونس الموسوي، السياسات الاقتصادية: الإطار العام وأثرها في السوق المالي ومتغيرات الاقتصاد الكلي، ط2، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، 2013.
- نشأت نبيل محمد الوكيل، التوازن النقدي ومعدل الصرف-دراسة تحليلية مقارنة لسوق النقد وسعر الصرف، الطبعة الأولى، شركة ناس للطباعة، القاهرة، 2006.
- نعمت عبد اللطيف مشهور، اقتصاديات المالية العامة الإسلامية والوضع، مطبعة العمرانية، القاهرة، 1988.
- نوزاد عبد الرحمن الهيتي، منجد عبد اللطيف الحشالي، مقدمة في المالية الدولية، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2007.
- نوزاد عبد الرحمن الهيتي، منجد عبد اللطيف الحشالي، المدخل الحديث في اقتصاديات المالية العامة، دار المناهج، الأردن، 2005.
- هجير عدنان زكي، الاقتصاد الدولي، دار الفكر للنشر، دمشق، 2008.
- هشام محمود الإقداحي، العلاقات الاقتصادية الدولية المعاصرة، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2009.
- هوشيار معروف، تحليل الاقتصاد الدولي، الطبعة الأولى، دار جرير للنشر والتوزيع، عمان، 2006.
- هيثم الزعبي، حسن أبو الزيت، أسس ومبادئ الاقتصاد الكلي، ط1، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، عمان، 2000.
- هيفاء غدير غدير، السياسة المالية والنقدية ودورها التنموي في الاقتصاد السوري، منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، دمشق، 2010.
- وسام ملاك، النقود والسياسات النقدية الداخلية (قضايا نقدية ومالية)، دار المنهل اللبناني للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، 2000.
- وفاء عبد الباسط، سياسة التجارة الخارجية، دار النهضة العربية، مصر، 2000.
- وليد عبد الحميد العايب، الآثار الاقتصادية الكلية لسياسة الإنفاق الحكومي، موقع المنهل للكتب الالكترونية، دبي، الامارات العربية المتحدة، 2016.
- وليد عبد الحميد العايب، الآثار الاقتصادية الكلية لسياسة الإنفاق الحكومي -دراسة تطبيقية قياسية لنماذج التنمية الاقتصادية، ط1، مكتبة حسن العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، 2010.
- يمن الحماتي وآخرون، محاضرات في الاقتصاد التطبيقي، مكتبة عين شمس، القاهرة، 2004.
- 2- الأطروحات والرسائل الجامعية:**
- إبراهيم العبد حسين سمور، أثر السياسات التجارية على أداء الاقتصاد الفلسطيني-دراسة حالة القطاع الصناعي(1994-2012)، رسالة ماجستير، تخصص برنامج اقتصاديات التنمية، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، 2013.
- أحمد شفرين، الإصلاحات الاقتصادية وآثارها على البطالة والتشغيل (حالة الجزائر)، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2001/2000.
- أحمد ضيف، أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي المستديم في الجزائر (1989-2012)، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2015/2014.
- أحمد طارق حسن سليمان، دور السياسات النقدية والمالية في معالجة الإختلالات الاقتصادية في السودان: نموذج قياسي الفترة من (1985-2015)، أطروحة دكتوراه، جامعة أم درمان، السودان، 2017.
- إكن لونيس، السياسة النقدية ودورها في ضبط العرض النقدي في الجزائر خلال الفترة 2000-2009، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود وبنوك، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2011/2010.
- السعيد بوشول، واقع التكامل الاقتصادي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية وآفاقه، رسالة ماجستير في علوم التسيير، تخصص تجارة دولية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2009/2008.
- الشاذلي عيسى حمد، أثر السياسات المالية والنقدية على ميزان المدفوعات في السودان في الفترة من (1989-2000)، أطروحة دكتوراه، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، 2004.
- الشيخ أحمد ولد الشيباني، فعالية السياسة النقدية والمالية في تحقيق التوازنات الاقتصادية الكلية في ظل برامج الإصلاح الاقتصادي، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، تخصص اقتصاديات الأعمال والتجارة الدولية، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2013/2012.

- بلعزوز بن علي، أثر تغيير سعر الفائدة على اقتصاديات الدول النامية -حالة الجزائر-، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2004/2003.
- بهاء الدين طويل، دور السياسات المالية والنقدية في تحقيق النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر من 1990 إلى 2010، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد مالي، جامعة الحاج لخضر بياتنة، 2016/2015.
- بوروشة كريم، أثر السياسة النقدية على آليات معالجة اختلال ميزان المدفوعات- دراسة حالة الجزائر (1990 إلى 2012)، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية دولية، جامعة ورقلة، 2015/2014.
- بوروشة كريم، دور السياسة النقدية والمالية في تحقيق التوازن الخارجي-دراسة حالة الجزائر (1990-2016)، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية دولية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2019/2018.
- بوزعور عمار، السياسة النقدية وأثرها على المتغيرات الاقتصادية الكلية - حالة الجزائر (1990-2005)، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، التخصص اقتصاديات النقود والبنوك وأسواق المال، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2016/2015.
- تقار عبد الكريم، آليات السياسة المالية في ضبط ظاهرة التضخم مع دراسة خاصة لمؤسسات الزكاة -حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه، شعبة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، تخصص تسيير المنظمات، جامعة أحمد بوقرة بومرداس، الجزائر، 2014/2013.
- جيوري محمد، تأثير أنظمة أسعار الصرف على التضخم والنمو الاقتصادي: دراسة نظرية وقياسية باستخدام بيانات بانل، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود، بنوك ومالية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2013/2012.
- جمال مساعدي، أثر تغير سعر الصرف على ميزان المدفوعات في الجزائر-دراسة قياسية للفترة (1996-2016)، أطروحة دكتوراه في الطور الثالث، تخصص تجارة دولية وتنمية مستدامة، جامعة 08 ماي 1945، قالمة، الجزائر، 2019.
- حاجي سمية، دور السياسة النقدية في معالجة اختلال ميزان المدفوعات - حالة الجزائر (1990-2014)، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2016/2015.
- حداد بسطالي، استراتيجيات سياسة التجارة الدولية في ظل النظام الاقتصادي العالمي-دراسة حالة الجزائر(1990-2010)، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2013/2012.
- حسين ماجد ثامر الفتلاوي، السياسة المالية وأثرها على عرض النقود في العراق للمدة (1990-2014)، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة القادسية، العراق، 2017.
- حسينة شملول، أثر استقلالية البنك المركزي على فعالية السياسة النقدية-دراسة حالة بنك الجزائر، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2001.
- حميدات عمر، أثر تقلبات سعر الصرف على ميزان المدفوعات، رسالة ماجستير في علوم التسيير، تخصص نقود ومالية، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2011/2010.
- خليفة عزي، سعر صرف الدينار الجزائري بين نظام التثبيت ونظام التعويم المدار وتأثيره على ميزان المدفوعات (1985-2008)-دراسة مقارنة، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية وبنوك وتأمينات، جامعة المسيلة، 2012.
- دلال بن سمينة، تحليل أثر السياسات الاقتصادية على تنمية الاستثمارات الأجنبية المباشرة في ظل الإصلاحات الاقتصادية -دراسة حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2013/2012.
- راضية أسهمان خزاز، دور سياسات الإصلاح الاقتصادي في الدول النامية في تحقيق التنمية البشرية المستدامة- دراسة حالة الجزائر خلال الفترة (2001-2012)، رسالة ماجستير، تخصص الاقتصاد الدولي والتنمية البشرية، جامعة سطيف 1، الجزائر، 2012/2011.
- ربا محمد مأمون كنياتي، دراسة تحليلية قياسية لمحددات صافي صادرات دول مجموعة البريكس وإمكانية الاستفادة منها في سورية، أطروحة دكتوراه، تخصص الاقتصاد القياسي، جامعة تشرين، سوريا، 2020.
- زراقة محمد، آثار تقلبات أسعار الصرف على ميزان المدفوعات دراسة قياسية -حالة الجزائر 1990-2014، رسالة ماجستير، تخصص علوم تجارية، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2016/2015.
- زهية بركان، فعالية السياسة النقدية في مكافحة التضخم في ظل العولمة (دراسة حالة الجزائر)، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، جامعة دالي إبراهيم، الجزائر، 2010/2009.

- سعاد سالكي، دور السياسة المالية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر-دراسة بعض دول المغرب العربي، رسالة ماجستير في التسيير الدولي للمؤسسات، تخصص مالية الدولية، جامعة أبي بكر بالقائد، تلمسان، الجزائر، 2011/2010.
- سلمى سلطاني، دور الجمارك في سياسة التجارة الخارجية، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2003.
- عاتكة عثمان العطا أحمد، أثر سياسة التحرير الاقتصادي في ميزان المدفوعات السوداني-دراسة تطبيقية قياسية خلال الفترة من (1992-2016)، أطروحة دكتوراه، تخصص الفلسفة في التجارة، جامعة شندي، السودان، 2018.
- عادل جاسم علي فهدود، أثر السياسات الاقتصادية على الأداء المالي للمصارف الإسلامية العاملة في الأردن والعراق للفترة 1999-2012، أطروحة دكتوراه، جامعة العلوم الإسلامية العالمية، الأردن، 2015.
- عبد الجليل شليق، التنسيق بين السياستين المالية والنقدية ودوره في تحقيق التوازن الاقتصادي في الجزائر- خلال الفترة 1990-2014م-دراسة تحليلية، أطروحة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية، نقود وبنوك، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2018/2017.
- عبد الحق بوعتروس، دور سياسة سعر الصرف في تكييف الاقتصاديات النامية-حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه دولة، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر، 2002.
- عبد الحميد حمشة، دور التجارة الخارجية في ترقية الصادرات خارج المحروقات في ظل التطورات الدولية، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد دولي، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2013/2012.
- عبد الرشيد بن ديب، تنظيم وتطور التجارة الخارجية-دراسة حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2003/2002.
- عبد العزيز طيبة، سياسة استهداف التضخم كإطار حديث لإدارة السياسة النقدية (دراسة حالة الجزائر للفترة 1994-2003)، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 2005/2004.
- عبد العزيز عبد الحميد الهادي، دور السياسات الاقتصادية في الاستقرار الاقتصادي: دراسة تطبيقية للسياسات المالية والنقدية في السودان للفترة من (1992-2013)، أطروحة دكتوراه، جامعة السودان، 2015.
- عبد القادر صافي، سياسات الخصوصية في ظل الإصلاحات الاقتصادية حالة الجزائر"عوامل فشل ونجاح سياسة الخصوصية في الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2006.
- عزة رضوان أحمد رضوان، السياسة النقدية في مصر (1970-1985)، أطروحة دكتوراه، جامعة القاهرة، 1989.
- عزيزة بن سميحة، مكانة السياسة المالية ضمن برامج التصحيح الهيكلي في حل أزمة المديونية الخارجية للدول النامية (دراسة حالة الجزائر)، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2009/2008.
- علاء عبد الفتاح شنيب، دراسة العوامل المؤثرة في ميزان المدفوعات الليبي وفق المنهج النقدي خلال الفترة 1970-2005 (دراسة تطبيقية على الاقتصاد الليبي)، رسالة ماجستير في الاقتصاد، جامعة بنغازي، ليبيا، 2012/2011.
- عمر شتاتحة، تأثير السياسة التجارية على توازن ميزان المدفوعات في الدول النامية-دراسة حالة الجزائر للفترة 1990-2012، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2015/2014.
- عمروش شريف، السياسة النقدية ومعالجة اختلال ميزان المدفوعات، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود مالية وبنوك، جامعة سعد دحلب، البليدة، 2005.
- فتيحة بنايي، السياسة النقدية والنمو الاقتصادي، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاديات المالية والبنوك، جامعة أحمد بوقرة بومرداس، الجزائر، 2009/2008.
- محمد اربالله، السياسة المالية ودورها في تفعيل الاستثمار -حالة الجزائر، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص التحليل الاقتصادي، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2011/2010.
- محمد بن عزة، ترشيد سياسة الإنفاق العام بإتباع منهج الانضباط بالأهداف، رسالة ماجستير، جامعة الشلف، الجزائر، 2010.
- محمد رضوان الحسينان، أثر السياسة المالية على الميزان التجاري الأردني(1990-2010)، رسالة الماجستير، جامعة آل البيت-الأردن، 2014.
- محمد عبد الله محمد الصادق، السياسات النقدية والمالية وأثرها على ميزان المدفوعات السوداني خلال (2000-2010)، رسالة ماجستير، تخصص الاقتصاد (تمويل)، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، 2014.
- محمد كريم قروف، أثر السياسات الاقتصادية على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة تطبيقية للفترة 1999-2014، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص تحليل اقتصادي، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2015/2014.

- مرفت حسين حسن إسماعيل، أثر الخصخصة على مستوى أداء شركات قطاع الأعمال العام، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، قسم إدارة أعمال، جامعة بني سويف، القاهرة، 2001.
- مسعود دراوسي، السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي - حالة الجزائر 1990-2004، أطروحة دكتوراه دولة، جامعة الجزائر، 2006/2005.
- مقران عبد الكريم، الاصلاحات الاقتصادية ودورها في تحسين ميزان المدفوعات، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص التحليل الاقتصادي، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2012/2011.
- مقراني حميد، أثر الإنفاق الحكومي على معدلي البطالة والتضخم في الجزائر(1988-2012)، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد كمي، جامعة محمد بوقرة، بومرداس، 2015/2014.
- ناهض قاسم القدرة، اختلال ميزان المدفوعات الفلسطيني أسبابه وطرق علاجه، رسالة ماجستير في الاقتصاد، جامعة الأزهر، غزة-فلسطين، 2014/2013.
- نزار بحر الدين محمد عمر، العوامل المؤثرة على ميزان المدفوعات في السودان-دراسة قياسية (1980-2017)، رسالة ماجستير في الاقتصاد التطبيقي، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، السودان، 2019.
- هند رمضان عبد المجيد السيد، مدى فعالية السياسة التجارية على ميزان المدفوعات المصري خلال الفترة (1981-2005) دراسة مقارنة مع دول جنوب شرق آسيا، أطروحة دكتوراه، جامعة عين شمس التجارة والاقتصاد، 2006.
- وائل فؤاد محمد نور الهدى، السياسات الاقتصادية والاجتماعية في الاقتصاد المصري وآثارها على التنمية ونمط الاستهلاك والتجارة خلال الفترة من عام (1982-2007)، أطروحة دكتوراه، تخصص الفلسفة في الاقتصاد، جامعة عين شمس، مصر، 2005.
- 3-المجلات والدوريات:**
- أحمد الكواز، السياسات التنموية، مجلة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، العدد 71، مارس 2008.
- أحمد ضيف، نسيم بن يحيى، تقويم تطوير السياسة المالية للجزائر من 1962-2019، المجلة الجزائرية للاقتصاد والمالية، المجلد الثاني، العدد 7، أفريل 2017.
- أحمد عبد الرحمن المخادمة، أثر نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة في اتخاذ القرارات الاستثمارية-دراسة تطبيقية على الشركات الأردنية، مجلة المنارة، جامعة مؤتة، الأردن، المجلد 13، العدد 2، 2007.
- بشيشي وليد، دراسة قياسية لأثر السياسة النقدية على ميزان المدفوعات في الجزائر للفترة (1990-2014)، مجلة دراسات العدد الاقتصادي، المجلد 07، العدد 01، جامعة عمر تلجي، الأغواط، جانفي 2016.
- جليل شعبان، عقيل عبد محمد الحمدي، أثر السياسة النقدية في ميزان المدفوعات(دراسة حالة الاقتصاد الأمريكي)، مجلة العلوم الاقتصادية، المجلد 7، العدد 27، جانفي 2011.
- جنان سليم هلال، السياسة التجارية العراقية بعد عام 2003-الآداء ومتطلبات الإصلاح، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة القادسية، العراق، المجلد 16، العدد 1، 2014.
- حكيمه حليمي، ليلي حليمي، دراسة تحليلية لمؤشر الحرية الاقتصادية ودوره في تقييم المناخ الاستثماري في الجزائر سنة 2018 باستخدام طريقة ACP، مجلة الباحث الاقتصادي، المجلد 7، العدد 12، 2019.
- خالد محمد الساعي، أنور أحمد العزام، العجز التوأم في ظل المتغيرات النقدية والمالية والنمو الاقتصادي والانفتاح التجاري: حالة الأردن، المجلة الأردنية للعلوم الاقتصادية، المجلد 2، العدد 2، 2015.
- دريس رشيد، انعكاس الانفتاح التجاري في الجزائر على هيكل ميزان مدفوعاتها خلال الفترة (2000-2013)، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، العدد 11، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، جانفي 2014.
- سفيان خضير، صالح حميداتو، تغيرات أسعار الصرف الدولية وأثرها على ميزان المدفوعات الجزائري-دراسة تحليلية وقياسية، مجلة الإمتياز لبحوث الاقتصاد والإدارة، جامعة عمر تلجي، الأغواط، الجزائر، المجلد 01، العدد 02، ديسمبر 2017.
- صبيح حسون الساعدي، إياد حماد عباد، أثر تخفيض سعر الصرف على بعض المتغيرات الاقتصادية مع التركيز على انتقال رؤوس الاموال في بلدان مختارة، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 4، العدد 2.

- صفاء عبد الله معطي، محمد أحمد سالم بلحويصل، استخدام بيانات البانل في نمذجة علاقة تقلبات متغيرات التجارة الخارجية بالنمو الاقتصادي في اليمن للفترة (2006-2013)، مجلة الريان للعلوم الانسانية والتطبيقية، جامعة الريان، اليمن، المجلد الثاني، العدد 1، يونيو 2019.
- عابد بن عابد العبدلي، محددات التجارة البينية للدول الإسلامية باستخدام منهج تحليل البانل، مجلة دراسات اقتصادية إسلامية، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، جدة، السعودية، مجلد 16، العدد 1، 2010.
- عبد الحسين جليل الغالي، سوسن كريم الجبوري، أثر مقاييس عرض النقد على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية لعينة من الدول المتقدمة، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية، جامعة الكوفة، العراق، المجلد 2، العدد 10، 2008.
- عبد السلام عطية، جبار بوكثير، نمذجة علاقة تقلبات أسعار النفط بالنمو الاقتصادي باستخدام بيانات بانل-حالة الدول العربية الأعضاء في الأوبك خلال الفترة (2000-2016)، مجلة الباحث، جامعة قاصدي مرياح ورقلة، الجزائر، المجلد 18، العدد 01، 2018.
- عبد المجيد قدي، روية بلقصور، تأثير المخاطر على كفاية رأس مال البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية العاملة في الجزائر-دراسة قياسية باستخدام نماذج البانل خلال الفترة 2009-2015، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، العدد الثامن، ديسمبر 2017.
- فريدة عزازي، أثر المديونية الخارجية على ميزان المدفوعات الجزائري -دراسة قياسية اقتصادية (1970-2006)، مجلة الأبحاث الاقتصادية، جامعة سعد دحلب البليدة، العدد 04، ديسمبر 2010.
- فواز جار الله نايف الدليمي، عبد الله عبطان السعاوي، دور السياسات الاقتصادية الكلية المؤثرة في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في تركيا للمدة (1985-2010)، مجلة تنمية الرفادين، مجلد 34، ملحق العدد 109، 2012.
- محمد الأمين شرقي، شرف الدين ملال وعبد الحميد بوخاري، أثر التحرير التجاري الدولي على ميزان المدفوعات الجزائري (دراسة قياسية خلال الفترة 2000-2013)، مجلة الباحث، العدد 16، جامعة قاصدي مرياح، ورقلة، 2016.
- محمد الشريف بن زاوي، هاجر سلاطي، دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال الانفاق الاستثماري العام على البنى التحتية، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، جامعة أم البواقي، الجزائر، العدد الثالث، جوان 2015.
- محمد بن عزة، دور سياسة الإنفاق العام في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية (دراسة العلاقة السببية بين الإنفاق العام و أهداف السياسة الاقتصادية في الجزائر باستعمال نماذج الانحدار الذاتي VAR)، مجلة رؤى اقتصادية، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، الجزائر، العدد 9، ديسمبر 2015.
- محمد راتول، الدينار الجزائري بين نظرية أسلوب المرونات وإعادة التقويم، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، المجلد 3، العدد 4، جوان 2006.
- محمد صلاح، أهداف السياسة الاقتصادية الكلية في الجزائر حسب المربع السحري لكالدور(دراسة تحليلية تقييمية للبرامج التنموية مع الإشارة للبرنامج الخماسي 2010/2014)، مجلة كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة المسيلة، الجزائر، العدد 16، 2016.
- محمود حسين علي المرسومي، وارشد عبد اللطيف تركي، السياسة التجارية في ظل المتغيرات الاقتصادية الدولية الراهنة، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والادارية، جامعة واسط، العراق، المجلد 1، العدد 15، 2014.
- معيزي قويدر، دمد نوال، فعالية السياسة النقدية وآثارها في اقتصاديات الدول المتقدمة والنامية، مجلة الاقتصاد الجديد، المجلد 1، العدد 1، 01 جوان 2010.
- ناصر نفيسة، أثر تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة على أرصدة ميزان المدفوعات لعينة من دول MENA، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد 5، العدد 3، ديسمبر 2019.
- 4-الملتقيات والمؤتمرات والندوات العلمية:**
- خالد حسين علي المزوك، محاضرات في السياسات التجارية، كلية الإدارة و الاقتصاد، جامعة بابل، العراق، 22 جانفي 2013.
- مجدي الشورجي، أثر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على النمو الاقتصادي في الدول العربية، الملتقى الدولي الخامس حول رأس المال الفكري في منظمات الأعمال العربية في ظل الاقتصاديات الحديثة، جامعة الشلف، يومي 13/14 ديسمبر 2011.
- محمد راتول، تحولات الدينار الجزائري وإشكالية التخفيضات المتتالية وفق نظرية أسلوب المرونات، ورقة مقدمة ضمن الملتقى الوطني الأول حول المنظومة المصرفية الجزائرية والتحويلات الاقتصادية-الواقع والتحديات-، جامعة الشلف، الجزائر، يومي 14/15 ديسمبر 2004.

- نواف الرومي، ما هو الخيار الأفضل في سياسات الخصخصة في الأقطار العربية: خصخصة هيكلية أم خصخصة تلقائية، ورقة بحثية في إطار الندوة العلمية حول: الإصلاحات الاقتصادية وسياسة الخصخصة في البلدان العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، 2005.
- وليد عيدي عبد النبي، ميزان المدفوعات بوصفه أداة في التحليل الاقتصادي، دراسة البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، العراق.

5-التقارير والنشريات الإحصائية

- صندوق النقد الدولي، دليل ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي، الطبعة السادسة، 2009.
- صندوق النقد الدولي، مرشد تجميع بيانات ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي، وثيقة مصاحبة للطبعة السادسة من دليل ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي، واشنطن، الولايات المتحدة الأمريكية، 2014.
- صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2011، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة.
- ثانياً-المراجع باللغة الأجنبية.

1/-Books:

- Ahmed Benbitour, **Politique économique et financier**, le financement de l'économie algérienne, FMI, 1993.
- Amelia U. Santos-Paulino, **Trade Liberalisation and the Balance of Payments in Selected Developing Countries**, April 2002.
- Baltagi, Badi.H, **Econometric Analysis of Panel Data**, 3rd edition, John Wiley & Sons Ltd, England, 2005.
- Baltagi, Badi.H, **The Econometrics of Panel Data : Fundamentals and Recent Developments in Theory and Practice**, USA, 2008.
- Bernard Guillochon-Annie Kaweck, **économie Internationale**, Commerce & Macroéconomie, 6ème édition, Dunod, Paris.
- Colette Néme, **économie internationale**, deuxième édition, Litec économie, Paris, 2000.
- Damodar N Gujarati, **Basic Econometrics**, Fourth Edition, McGraw-Hill Companies, New York, 2004.
- Damodar N.Gujarati, **Traduction par Bernard Bernier, Econométrie** , 4 ème édition, université de Bruxelles, 2004.
- Delaplace Marie, **Monnaie et financement de l'économie**, Edition n° 5, Dunod, Paris, 2017.
- Dielman, **Pooled Gross-Sectional and Time Series Data Anaysis**, Texas Christian University, USA, 1989.
- Frederik Mishkin et Christian Bordes, **monnaie, banque et marchés financières**, 3^{ème} édition, nouveaux horizons, 2008.
- Free. A and Kim, **Longitudinal and Panel Data**, University of Wisconsin, Madison, 2007.
- Glenville Rawlins and John Praveen, **Devaluation and the Trade Balance: The Recent Experience of Selected African Countries**, Department of Economics and Finance, Montclair State University, April 1993.
- Hansen Bruce, **Econometrics**, University of Wisconsin, USA, 2019.
- Jean pierre pattat, **monnaie, institution financières et politiques monétaire**, 5^{ème} édition, economica, paris, 1993.
- Marc montoussé, **économie monétaire et financière**, édition Bréal, 2000.
- Maurice Bye, **Relation Economique Internationale**, Dalloz, paris, 1971.
- Medovikov Ivan, **Intermediate Econometrics Course Review Notes**, Brock University, Canada, 2014.
- Michelle de Mourgues, **La monnaie- système financière et théorie monétaire**, 3^{ème} édition, economica, 1993.
- Mohamed EL-Houcine Benissad, **cours d'economie Ienternational**, OPU Alger, Sans date d'edition.
- Patrick Severtre, **Econométrie des données de panel**, France, Dunod, 2002.
- Paul Krugman et Maurice Obstfeld, **Economie internationale**, 7ème édition, Pearson education, France, 2006.

2/-Articles and Seminars, Working paper, Electronic Documents:

- Harry G. Johnsont, **The Monetary Approach to the Balance of Payments**, Journal of International Economics, November 1976.
- Adedoyin Isola Lawal, Russell Olukayode Somoye, Abiola Ayoopo Babajide, Tony Ikechukwu Nwanji, **The effect of fiscal and monetary policies interaction on stock market performance: Evidence from Nigeria**, Future Business Journal, Volume 4, 2018.
- Anthony Ilegbinosa, Lekan Moses Olatunji, Bosco Itoro Ekpenyong, **Monetary policy and its implications for balance of payments stability in Nigeria: 1980- 2010**, international journal of Economics and finance, vol 5, N° 3, Canadian Center of Science and Education, 2013.
- Ashok Parikh, Corneliu Stirbu, **Relationship between Trade Liberalisation, Economic Growth and Trade Balance: An Econometric Investigation**, HWWA Discussion Paper 282, Hamburg Institute of International Economics (HWWA), June 2004.
- Bukonla G. Osisanwo, Sheriffdeen A. Tella, Bolade Abolaji Adesoye, **The Empirical Analysis of Monetary Policy on Balance of Payments Adjustments in Nigeria: A Bound Testing Approach**, Econ. Rev, Iran, Vol 23, No 1, 2019.
- Charles Van Marrewijk, **Basic Exchange Rate Theories**, Centre for International Economic Studies, Discussion Paper N 0501, February 2005.
- Fayçal Yachir, **L'ajustement structurel dans le Tiers-Monde**, Les Cahiers du CREAD, Vol 5, N° 21, 1er trimestre, 1990.
- Formation permanente à l'économétrie des données de Panel**, Ecole Doctorale en Sciences Economiques, Gestion et Démographie, Université Montesquieu-Bordeaux, France, 2005.
- Ghufran Hatem Alwan AL-juboori , **The Analysis of the Relationship between the Public Budget and the Balance of Payment in Iraq for the period (1991 to 2008)**, Anbar University Journal for Economic and Administrative Sciences, Volume 4, Issue 8, 2012.
- Hyeon gwo Kim, Daeyup Lee, **The effects of government spending shocks on the trade account balance in Korea**, International Review of Economics & Finance, Volume 53, September 2017.
- J.A. Hausman, **specification tests in econometrics**, econometrica, vol 46, N° 6, 1978.
- J.Johnston, **Méthodes Econométriques**, Tome2, Traduit par Bernard Guerrien et Francisco Vergara, Paris, Ed Economica , 1985.
- Jin Zhongxia, **The Dynamics of Real Interest Rate, Real Exchange Rates and the Balance of Payments in China 1980-2002**, IMF Working Paper, International Monetary Fund, Volume 03, 2003.
- John F. Laker, **Fiscal proxies for devaluation**, A General Review, IMF, Vol 28, March 1981.
- Julius O. Tijani, **Empirical Analysis of Balance of Payment Adjustment Mechanisms: Monetary Channel in Nigeria, 1970– 2010**, Mediterranean Journal of Social Sciences, MCSER Publishing, Roma-Italy, Vol 5, N° 14, July 2014.
- Marcos Tadeu Caputi Lélis, Eduarda Martins Correa daSilveira, André Moreira Cunha, Andrés Ernesto Ferrari Haines, **Economic growth and balance-of-payments constraint in Brazil: An analysis of the period 2013-1995**, Economia 19, 2018.
- Patricia A. Adamu and Osi C. Itsede, **Balance of Payments Adjustment: the West African-Monetary Zone Experience**, Vol 10, N° 2, Journal of Monetary and Economic Integration.
- Rafael E. De Hoyos, Vasilis Sarafidis, **Testing for Cross-Sectional Dependence in Panel-Data Models**, The Stata Journal, Vol 6, N° 4, 2006.
- René Sandretto, **Le Marche des Changes**, Institut d'études politiques, Lyon, paris.
- Revue, économie et prévention, N°7, année 1989.
- Robert Yaffee, **A primer for panel data analysis**, Sociale science, Statistique and mapping, New York Université, Novembre 2003.
- Sidney S. Alexander, **Effects of a Devaluation on a Trade Balance**, Staff Papers - International Monetary Fund, Vol 2, N° 2, Apr 1952.

-Steven B. Kamin and Marc Klau, **Some Multi-Country Evidence on The Effects of Real Exchange Rates on Output**, Bank For International, Settlements Monetary and Economic, Department Basle, September 1997.

-Trivellato , Ugo, **Issues in the Design and Analysis of Panel Studies**, A Cursory Review, Quality & Quantity, Vol 33, Iss 13, August 1999.

-Yaïci Farid, **Précis de finance internationale**, ENAG, Algérie, 1 janvier 2008.

3/-Reports, Statistical Publications:

-Miller Terry et al, Highlights of the Index of Economic freedom, 2021, www.Heritage .org.

-Ochel Wolfgang, Oliver Rohn, **Ranking of countries**, The WEF,IMD, Fraser and Heritage indices, CESIFO DICE REPORT, JUNE 2006.

Web sites	بيان الموقع
- https://databank.albankaldawli.org	-بيانات البنك الدولي
- http://www.imf.org/external/datamapper/datasets/WEO .	-بيانات صندوق النقد الدولي
- http://unctadstat.unctad.org	-بيانات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأنكتاد) (UNCTAD)
- www.heritage.org/index/about .	-البيانات والإحصائيات الاقتصادية حول الاقتصاد العالمي والحرية الاقتصادية.

قائمة الملاحق

الملاحق

ملحق رقم (01): نتائج التحليل الوصفي لمتغيرات النموذج.

Variable	Mean	Std. Dev.	Min	Max
bp	-8.79e+08	8.11e+09	-9.15e+10	3.65e+10
g	9.19e+10	2.77e+11	2.80e+08	2.77e+12
ggd	4.95e+10	1.85e+11	7.40e+07	1.82e+12
tb	76.77646	10.18232	48.2	97.3
ms	6.33e+10	2.38e+11	.9454122	2.25e+12
er	831.7027	3080.534	.5449192	22602.05
ndc	6.26e+10	2.37e+11	-2.33e+09	2.35e+12
tax	11.01716	5.719232	.55	40.91
erre	111.9352	34.31027	68.19556	854.5046
ief	54.64532	6.719511	24.3	76.3

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي STATA 15.

ملحق رقم (02): نتائج التحليل الوصفي لمتغيرات النموذج.

	bp	g	ggd	tb	ms	er	ndc	tax	erre	ief
bp	1.0000									
g	-0.6038	1.0000								
ggd	-0.6347	0.9819	1.0000							
tb	-0.0038	0.0457	0.0237	1.0000						
ms	-0.5524	0.8242	0.8314	0.0457	1.0000					
er	0.0231	0.0008	-0.0047	-0.0335	-0.0656	1.0000				
ndc	-0.5427	0.8034	0.8109	0.0474	0.9916	-0.0658	1.0000			
tax	0.0727	0.0104	0.0283	-0.2045	-0.0455	-0.0412	-0.0772	1.0000		
erre	0.0018	0.0117	-0.0071	0.1297	0.0330	0.0685	0.0431	-0.0507	1.0000	
ief	-0.0291	-0.0114	-0.0129	0.2779	-0.1370	-0.0953	-0.1288	-0.1252	-0.1198	1.0000

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي STATA 15.

ملحق رقم (03): نتائج تقدير نموذج أثر السياسة المالية على ميزان المدفوعات في الدول النامية باستخدام نموذج الانحدار التجميعي.

```
. regress bp g ggd tb
```

Source	SS	df	MS	Number of obs	=	684
Model	1.8582e+22	3	6.1939e+21	F(3, 680)	=	159.62
Residual	2.6387e+22	680	3.8804e+19	Prob > F	=	0.0000
				R-squared	=	0.4132
				Adj R-squared	=	0.4106
Total	4.4968e+22	683	6.5839e+19	Root MSE	=	6.2e+09

bp	Coef.	Std. Err.	t	P> t	[95% Conf. Interval]	
g	.0157849	.004575	3.45	0.001	.0068022	.0247677
ggd	-.0509167	.0068253	-7.46	0.000	-.0643179	-.0375156
tb	-639686.4	2.36e+07	-0.03	0.978	-4.69e+07	4.57e+07
_cons	2.40e+08	1.82e+09	0.13	0.895	-3.33e+09	3.81e+09

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي STATA 15.

ملحق رقم (04): نتائج تقدير نموذج أثر السياسة المالية على ميزان المدفوعات في الدول النامية باستخدام نموذج التأثيرات الثابتة.

```
. xtreg bp g ggd tb, fe
```

Fixed-effects (within) regression

Group variable: pays

R-sq:

within = 0.3106

between = 0.4022

overall = 0.3141

corr(u_i, Xb) = -0.5135

Number of obs = 684

Number of groups = 36

Obs per group:

min = 19

avg = 19.0

max = 19

F(3, 645) = 96.87

Prob > F = 0.0000

bp	Coef.	Std. Err.	t	P> t	[95% Conf. Interval]	
g	-.0454994	.0065474	-6.95	0.000	-.0583563	-.0326425
ggd	.0311184	.0105877	2.94	0.003	.0103278	.051909
tb	-2.74e+07	3.69e+07	-0.74	0.457	-9.98e+07	4.49e+07
_cons	3.87e+09	2.82e+09	1.37	0.171	-1.67e+09	9.40e+09

sigma_u = 4.916e+09

sigma_e = 5.429e+09

rho = .45047141 (fraction of variance due to u_i)

F test that all u_i=0: F(35, 645) = 7.15 Prob > F = 0.0000

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي STATA 15.

ملحق رقم (05): نتائج تقدير نموذج أثر السياسة المالية على ميزان المدفوعات في الدول النامية باستخدام نموذج التأثيرات العشوائية.

Random-effects GLS regression		Number of obs	=	684	
Group variable: pays		Number of groups	=	36	
R-sq:		Obs per group:			
within	= 0.2279	min	=	19	
between	= 0.7353	avg	=	19.0	
overall	= 0.4104	max	=	19	
corr(u_i, X) = 0 (assumed)		Wald chi2(3)	=	408.55	
		Prob > chi2	=	0.0000	
bp	Coef.	Std. Err.	z	P> z	[95% Conf. Interval]
g	.0078617	.0048764	1.61	0.107	-.0016958 .0174192
ggd	-.0401093	.0073127	-5.48	0.000	-.054442 -.0257766
tb	-3608117	2.55e+07	-0.14	0.887	-5.35e+07 4.63e+07
_cons	6.61e+08	1.96e+09	0.34	0.736	-3.19e+09 4.51e+09
sigma_u	7.338e+08				
sigma_e	5.429e+09				
rho	.01794085	(fraction of variance due to u_i)			

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي STATA 15.

ملحق رقم (06): نتائج اختبار Breusch and Pagan Lagrangian multiplier test for random effects. للنموذج الأول.

Breusch and Pagan Lagrangian multiplier test for random effects		
bp[pays,t] = Xb + u[pays] + e[pays,t]		
Estimated results:		
	Var	sd = sqrt(Var)
bp	6.58e+19	8.11e+09
e	2.95e+19	5.43e+09
u	5.39e+17	7.34e+08
Test: Var(u) = 0		
	chibar2(01) =	57.22
	Prob > chibar2 =	0.0000

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي STATA 15.

ملحق رقم (07): نتائج اختبار هوسمان (Hausman) للنموذج الأول.

	Coefficients			
	(b) fixed1	(B) random1	(b-B) Difference	sqrt(diag(V_b-V_B)) S.E.
g	-.0454994	.0078617	-.0533611	.0043692
ggd	.0311184	-.0401093	.0712277	.0076566
tb	-2.74e+07	-3608117	-2.38e+07	2.66e+07

b = consistent under Ho and Ha; obtained from xtreg
 B = inconsistent under Ha, efficient under Ho; obtained from xtreg

Test: Ho: difference in coefficients not systematic

chi2(1) = (b-B)' [(V_b-V_B)^(-1)] (b-B)
 = 0.80
 Prob>chi2 = 0.3713

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي STATA 15.

ملحق رقم (08): نتائج تقدير نموذج أثر السياسة النقدية على ميزان المدفوعات في الدول النامية باستخدام نموذج الانحدار التجميعي.

```
. regress bp ms ndc er
```

Source	SS	df	MS	Number of obs =	684
Model	1.3802e+22	3	4.6006e+21	F(3, 680) =	100.38
Residual	3.1167e+22	680	4.5833e+19	Prob > F =	0.0000
Total	4.4968e+22	683	6.5839e+19	R-squared =	0.3069
				Adj R-squared =	0.3039
				Root MSE =	6.8e+09

bp	Coef.	Std. Err.	t	P> t	[95% Conf. Interval]
ms	-.0291763	.0084127	-3.47	0.001	-.0456944 -.0126582
ndc	.0103949	.0084316	1.23	0.218	-.0061602 .02695
er	-34243.3	84274.61	-0.41	0.685	-199713 131226.4
_cons	3.45e+08	2.78e+08	1.24	0.216	-2.01e+08 8.91e+08

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي STATA 15.

ملحق رقم (09): نتائج تقدير نموذج أثر السياسة النقدية على ميزان المدفوعات في الدول النامية باستخدام نموذج التأثيرات الثابتة.

```
. xtreg bp ms ndc er, fe
```

Fixed-effects (within) regression	Number of obs	=	684
Group variable: pays	Number of groups	=	36
R-sq:	Obs per group:		
within = 0.1537	min =		19
between = 0.4861	avg =		19.0
overall = 0.2812	max =		19
	F(3, 645)	=	39.06
corr(u_i, Xb) = -0.1175	Prob > F	=	0.0000

bp	Coef.	Std. Err.	t	P> t	[95% Conf. Interval]
ms	-.0602797	.0152115	-3.96	0.000	-.0901497 -.0304097
ndc	.0421578	.0146594	2.88	0.004	.0133719 .0709437
er	280773.2	455369.8	0.62	0.538	-613413.2 1174960
_cons	6.31e+07	4.61e+08	0.14	0.891	-8.43e+08 9.69e+08
sigma_u	3.701e+09				
sigma_e	6.015e+09				
rho	.27461904	(fraction of variance due to u_i)			

F test that all u_i=0: F(35, 645) = 6.18 Prob > F = 0.0000

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي STATA 15.

ملحق رقم (10): نتائج تقدير نموذج أثر السياسة النقدية على ميزان المدفوعات في الدول النامية باستخدام نموذج التأثيرات العشوائية.

```
. xtreg bp ms ndc er, re
```

Random-effects GLS regression	Number of obs	=	684
Group variable: pays	Number of groups	=	36
R-sq:	Obs per group:		
within = 0.1523	min =		19
between = 0.5375	avg =		19.0
overall = 0.3013	max =		19
	Wald chi2(3)	=	155.94
corr(u_i, X) = 0 (assumed)	Prob > chi2	=	0.0000

bp	Coef.	Std. Err.	z	P> z	[95% Conf. Interval]
ms	-.0475083	.0123449	-3.85	0.000	-.0717038 -.0233127
ndc	.0294696	.0120499	2.45	0.014	.0058522 .053087
er	7465.057	177603.2	0.04	0.966	-340630.8 355561
_cons	2.76e+08	6.12e+08	0.45	0.651	-9.22e+08 1.47e+09
sigma_u	3.225e+09				
sigma_e	6.015e+09				
rho	.22322202	(fraction of variance due to u_i)			

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي STATA 15.

ملحق رقم (11): نتائج تقدير اختبار Breusch and Pagan Lagrangian multiplier test for random effects. للنموذج الثاني.

```
. xttest0

Breusch and Pagan Lagrangian multiplier test for random effects

bp[pays,t] = Xb + u[pays] + e[pays,t]

Estimated results:

          |          Var          sd = sqrt(Var)
-----|-----
          |          |          |
          bp | 6.58e+19 | 8.11e+09
          e  | 3.62e+19 | 6.02e+09
          u  | 1.04e+19 | 3.22e+09

Test:   Var(u) = 0
        chibar2(01) = 251.36
        Prob > chibar2 = 0.0000
```

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي STATA 15.

ملحق رقم (12): نتائج اختبار هوسمان (Hausman) للنموذج الثاني.

	Coefficients			
	(b) fixed2	(B) random2	(b-B) Difference	sqrt(diag(V_b-V_B)) S.E.
ms	-.0602797	-.0475083	-.0127714	.0088878
ndc	.0421578	.0294696	.0126882	.0083485
er	280773.2	7465.057	273308.1	419307.5

b = consistent under Ho and Ha; obtained from xtreg
B = inconsistent under Ha, efficient under Ho; obtained from xtreg

Test: Ho: difference in coefficients not systematic

$$\text{chi2}(1) = (b-B)' [(V_b-V_B)^{-1}] (b-B)$$

$$= 0.42$$

Prob>chi2 = 0.5145

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي STATA 15.

ملحق رقم (13): نتائج تقدير نموذج أثر السياسة التجارية على ميزان المدفوعات في الدول النامية باستخدام نموذج الانحدار التجميعي.

. regress bp ief tax erre						
Source	SS	df	MS	Number of obs	=	684
				F(3, 680)	=	1.30
Model	2.5649e+20	3	8.5496e+19	Prob > F	=	0.2733
Residual	4.4712e+22	680	6.5753e+19	R-squared	=	0.0057
				Adj R-squared	=	0.0013
Total	4.4968e+22	683	6.5839e+19	Root MSE	=	8.1e+09
bp	Coef.	Std. Err.	t	P> t	[95% Conf. Interval]	
ief	-2.41e+07	4.69e+07	-0.51	0.607	-1.16e+08	6.80e+07
tax	9.98e+07	5.48e+07	1.82	0.069	-7779225	2.07e+08
erre	697147.1	9129187	0.08	0.939	-1.72e+07	1.86e+07
_cons	-7.39e+08	3.04e+09	-0.24	0.808	-6.71e+09	5.23e+09

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي STATA 15.

ملحق رقم (14): نتائج تقدير نموذج أثر السياسة التجارية على ميزان المدفوعات في الدول النامية باستخدام نموذج التأثيرات الثابتة.

Fixed-effects (within) regression							
Group variable: pays			Number of obs = 684				
			Number of groups = 36				
R-sq:			Obs per group:				
within	=	0.0804			min	=	19
between	=	0.0203			avg	=	19.0
overall	=	0.0047			max	=	19
corr(u_i, Xb) = -0.4022			F(3, 645) =		18.79		
			Prob > F =		0.0000		
bp	Coef.	Std. Err.	t	P> t	[95% Conf. Interval]		
ief	6.57e+07	6.96e+07	0.94	0.345	-7.10e+07	2.02e+08	
tax	5.09e+08	6.84e+07	7.45	0.000	3.75e+08	6.44e+08	
erre	-2209612	7620261	-0.29	0.772	-1.72e+07	1.28e+07	
_cons	-9.83e+09	4.06e+09	-2.42	0.016	-1.78e+10	-1.86e+09	
sigma_u	5.898e+09						
sigma_e	6.271e+09						
rho	.46941262 (fraction of variance due to u_i)						
F test that all u_i=0: F(35, 645) = 14.06			Prob > F = 0.0000				

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي STATA 15.

ملحق رقم (15): نتائج تقدير نموذج أثر السياسة التجارية على ميزان المدفوعات في الدول النامية باستخدام نموذج التأثيرات العشوائية.

```
. estimates store Fixed3
. xtreg bp ief tax erre, re
```

Random-effects GLS regression

Number of obs = 684

Group variable: pays

Number of groups = 36

R-sq:

within = 0.0803

between = 0.0199

overall = 0.0048

Obs per group:

min = 19

avg = 19.0

max = 19

Wald chi2(3) = 46.20

Prob > chi2 = 0.0000

corr(u_i, X) = 0 (assumed)

bp	Coef.	Std. Err.	z	P> z	[95% Conf. Interval]	
ief	4.58e+07	6.38e+07	0.72	0.473	-7.92e+07	1.71e+08
tax	4.38e+08	6.50e+07	6.74	0.000	3.11e+08	5.65e+08
erre	-2142841	7607597	-0.28	0.778	-1.71e+07	1.28e+07
_cons	-7.97e+09	3.86e+09	-2.07	0.039	-1.55e+10	-4.06e+08
sigma_u	5.066e+09					
sigma_e	6.271e+09					
rho	.39487767	(fraction of variance due to u_i)				

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي STATA 15.

ملحق رقم (16): نتائج اختبار Breusch and Pagan Lagrangian multiplier test for random effects. للنموذج الثالث.

```
Breusch and Pagan Lagrangian multiplier test for random effects
```

bp[pays,t] = Xb + u[pays] + e[pays,t]

Estimated results:

	Var	sd = sqrt(Var)
bp	6.58e+19	8.11e+09
e	3.93e+19	6.27e+09
u	2.57e+19	5.07e+09

Test: Var(u) = 0

chibar2(01) = 828.73

Prob > chibar2 = 0.0000

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي STATA 15.

ملحق رقم (17): نتائج اختبار هوسمان (Hausman) للنموذج الثالث.

```
. hausman Fixed3 Random3
```

	Coefficients		(b-B) Difference	sqrt(diag(V_b-V_B)) S.E.
	(b) Fixed3	(B) Random3		
ief	6.57e+07	4.58e+07	1.99e+07	2.79e+07
tax	5.09e+08	4.38e+08	7.12e+07	2.13e+07
erre	-2209612	-2142841	-66771.91	439154.6

b = consistent under Ho and Ha; obtained from xtreg
B = inconsistent under Ha, efficient under Ho; obtained from xtreg

Test: Ho: difference in coefficients not systematic

chi2(3) = (b-B)' [(V_b-V_B)^(-1)] (b-B)
= 1.30
Prob>chi2 = 0.7287
(V_b-V_B is not positive definite)

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي STATA 15

ملحق رقم (18): نتائج تقدير نموذج أثر السياسات الاقتصادية على ميزان المدفوعات في الدول النامية باستخدام نموذج الانحدار التجميعي.

```
. regress bp g ggd tb ms er ndc tax erre ief
```

Source	SS	df	MS	Number of obs	=	684
Model	1.9240e+22	9	2.1377e+21	F(9, 674)	=	56.00
Residual	2.5729e+22	674	3.8173e+19	Prob > F	=	0.0000
				R-squared	=	0.4278
				Adj R-squared	=	0.4202
Total	4.4968e+22	683	6.5839e+19	Root MSE	=	6.2e+09

bp	Coef.	Std. Err.	t	P> t	[95% Conf. Interval]
g	.0174176	.0045826	3.80	0.000	.0084197 .0264154
ggd	-.0499664	.0070042	-7.13	0.000	-.0637192 -.0362137
tb	2.95e+07	2.52e+07	1.17	0.242	-1.99e+07 7.89e+07
ms	-.0064176	.0085246	-0.75	0.452	-.0231555 .0103203
er	33727.64	78245.75	0.43	0.667	-119907.1 187362.4
ndc	.0031854	.0081171	0.39	0.695	-.0127524 .0191232
tax	1.40e+08	4.42e+07	3.16	0.002	5.29e+07 2.26e+08
erre	-4192068	7109421	-0.59	0.556	-1.82e+07 9767209
ief	-6.00e+07	3.89e+07	-1.54	0.124	-1.36e+08 1.64e+07
_cons	1.21e+08	2.71e+09	0.04	0.965	-5.20e+09 5.45e+09

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي STATA 15

ملحق رقم (19): نتائج تقدير نموذج أثر السياسات الاقتصادية على ميزان المدفوعات في الدول النامية باستخدام نموذج التأثيرات الثابتة.

bp	Coef.	Std. Err.	t	P> t	[95% Conf. Interval]	
g	-.0462531	.0068323	-6.77	0.000	-.0596696	-.0328365
ggd	.0314669	.0108242	2.91	0.004	.0102116	.0527222
tb	-6.97e+07	3.92e+07	-1.78	0.076	-1.47e+08	7322098
ms	-.0092963	.0143139	-0.65	0.516	-.0374043	.0188118
er	1233004	430202.3	2.87	0.004	388222.6	2077785
ndc	.0092731	.0134604	0.69	0.491	-.0171589	.0357051
tax	2.99e+07	6.87e+07	0.44	0.664	-1.05e+08	1.65e+08
erre	4445662	6666549	0.67	0.505	-8645329	1.75e+07
ief	1.51e+08	6.31e+07	2.39	0.017	2.68e+07	2.75e+08
_cons	-2.92e+09	4.26e+09	-0.69	0.494	-1.13e+10	5.44e+09
sigma_u	6.356e+09					
sigma_e	5.382e+09					
rho	.58240077	(fraction of variance due to u_i)				

Fixed-effects (within) regression
 Group variable: pays
 R-sq: within = 0.3289, between = 0.2957, overall = 0.2522
 Number of obs = 684
 Number of groups = 36
 Obs per group: min = 19, avg = 19.0, max = 19
 F(9, 639) = 34.79
 Prob > F = 0.0000
 corr(u_i, Xb) = -0.6613
 F test that all u_i=0: F(35, 639) = 7.12, Prob > F = 0.0000

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي STATA 15.

ملحق رقم (20): نتائج تقدير نموذج أثر السياسات الاقتصادية على ميزان المدفوعات في الدول النامية باستخدام نموذج التأثيرات العشوائية.

bp	Coef.	Std. Err.	z	P> z	[95% Conf. Interval]	
g	.0083542	.0049823	1.68	0.094	-.001411	.0181194
ggd	-.0378025	.0076163	-4.96	0.000	-.0527301	-.0228749
tb	2.26e+07	2.75e+07	0.82	0.410	-3.13e+07	7.66e+07
ms	-.0061236	.0093949	-0.65	0.515	-.0245373	.01229
er	54186.24	91026.31	0.60	0.552	-124222	232594.5
ndc	.0032298	.0089092	0.36	0.717	-.0142319	.0206915
tax	1.53e+08	4.76e+07	3.22	0.001	5.99e+07	2.47e+08
erre	-2263991	7058165	-0.32	0.748	-1.61e+07	1.16e+07
ief	-4.07e+07	4.27e+07	-0.95	0.340	-1.24e+08	4.30e+07
_cons	-5.84e+08	2.96e+09	-0.20	0.844	-6.39e+09	5.22e+09
sigma_u	8.250e+08					
sigma_e	5.382e+09					
rho	.02295837	(fraction of variance due to u_i)				

Random-effects GLS regression
 Group variable: pays
 R-sq: within = 0.2354, between = 0.7412, overall = 0.4239
 Number of obs = 684
 Number of groups = 36
 Obs per group: min = 19, avg = 19.0, max = 19
 Wald chi2(9) = 415.95
 Prob > chi2 = 0.0000
 corr(u_i, X) = 0 (assumed)

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي STATA 15.

ملحق رقم (21): نتائج تقدير اختبار Breusch and Pagan Lagrangian multiplier test for random effects. للنموذج الرابع.

```

Breusch and Pagan Lagrangian multiplier test for random effects

bp[pays,t] = Xb + u[pays] + e[pays,t]

Estimated results:

```

	Var	sd = sqrt(Var)
bp	6.58e+19	8.11e+09
e	2.90e+19	5.38e+09
u	6.81e+17	8.25e+08

```

Test: Var(u) = 0
      chibar2(01) = 48.71
      Prob > chibar2 = 0.0000

```

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي STATA 15.

ملحق رقم (22): نتائج اختبار هوسمان (Hausman) للنموذج الرابع.

	Coefficients			
	(b) Fixed	(B) Random	(b-B) Difference	sqrt(diag(V_b-V_B)) S.E.
g	-.0462531	.0083542	-.0546073	.0046752
ggd	.0314669	-.0378025	.0692694	.0076913
tb	-6.97e+07	2.26e+07	-9.23e+07	2.80e+07
ms	-.0092963	-.0061236	-.0031726	.0107993
er	1233004	54186.24	1178817	420461.9
ndc	.0092731	.0032298	.0060433	.0100901
tax	2.99e+07	1.53e+08	-1.23e+08	4.95e+07
erre	4445662	-2263991	6709654	.
ief	1.51e+08	-4.07e+07	1.91e+08	4.65e+07

```

      b = consistent under Ho and Ha; obtained from xtreg
      B = inconsistent under Ha, efficient under Ho; obtained from xtreg

Test: Ho: difference in coefficients not systematic

      chi2(5) = (b-B)' [(V_b-V_B)^(-1)] (b-B)
              = 11.89
      Prob>chi2 = 0.0363
      (V_b-V_B is not positive definite)

```

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي STATA 15.